
الهيئة المصرية
العامة للكتاب



حوليات مصر السياسية

الحولية الرابعة
١٩٢٧

تأليف
أحمد شفيق باشا

تقديم ودراسة
د. أحمد زكريا الشلق

عرفت مصر منذ فجر نهضتها الحديثة، قبيل القرن التاسع عشر، وحتى معظم القرن العشرين، تراثا غنيًا من الفكر والثقافة الإنسانية الرفيعة المبنية على أدب البحث والحوار والنقد والمثاقفة، مع الذات ومع الآخر، مع التراث ومع العصر، فعرف تراثها مختلف التيارات الفكرية والثقافية، من ليبرالية ومحافظة، من دينية مستنيرة وإنسانية، ومن مدنية ودنيوية، من علمية وتقدمية.. عرفت مصر الحديثة ذلك كله واستوعبته، ولم ينف أحدها الآخر، أو يُقصى أصحاب هذا التيار أو ذاك أو يكفرهم.. هضمت مختلف التيارات والرؤى، وتمثلتها فى ثقافة تيارها الوطنى العام، ومن ثم كانت النهضة والحداثة والاستنارة..

وكان من الضرورى، بعد ما عانته مصر فى العقود الأخيرة من تاريخها، أن تستعيد دروس نهضتها، بنشر نصوص تراثها، لتصل حاضرها بماضيها، بغير قطيعة أو تجاهل، تستنبط من تراثها عناصر القوة والتجدد، وتصلها بمنجزات العصر.. وقد رأينا نشر هذه النصوص كما صدرت فى زمانها، دونما تأويل أو تفسير، أو نزع بعضها من سياقه، خاصة وأن الكثير من نصوص هذا التراث لم يعد متوافرًا، نتيجة عدم طباعتها لعقود طويلة، وقدرنا أن إتاحتها للأجيال الشابة، التى تأخذ دورها فى بناء مصر الجديدة، سيكون فيه كل الخير. واذا كان حب الوطن من الإيمان، فلابد أن يستند هذا الحب إلى العلم والمعرفه، معرفة تراث النهضة والاستنارة واعادة قراءته فى ضوء التفكير العلمى ومناهجه الحديثة محبة لوطن جديد بكل تقدم ورقى...



ISBN# 9789774488023
6 221149 032507



تاليف

أحمد شفيق باشا

رئيس الديوان الخديوى ومدير عموم الأوقاف سابقًا
وخريج مدرسة الحقوق والعلوم السياسية بباريس

الحولية الرابعة

سنة ١٩٢٧



الطبعة الثانية
٢٠١٤

الهيئة المصرية العامة للكتاب

القاهرة - جمهورية مصر العربية - كورنيش النيل - رملة بولاق
ص.ب: ٢٣٥ - الرقم البريدى ١١٧٤٩ رمسيس
ت: ٢٥٧٧٥٢٢٨ - ٢٥٧٧٥٠٠٠ فاكس: ٢٥٧٥٤٢١٣ (٢٠٢)

www.gebo.gov.eg
E-mail: info@gebo.gov.eg



تأليف

أحمد شفيق باشا

رئيس الديوان الخديوى ومدير عموم الأوقاف سابقًا
وخريج مدرسة الحقوق والعلوم السياسية بباريس

تقديم

د. أحمد زكريا الشلق

●●

الحولية الرابعة

سنة ١٩٢٧

■■



الهيئة المصرية العامة للكتاب
٢٠١٤

أحمد شفيق باشا، أحمد شفيق بن حسن منوسى،
١٨٦٠-١٩٤٠.
حوليات مصر السياسية/ تأليف: أحمد شفيق؛
تقديم: أحمد زكريا الشلق. ـ القاهرة: الهيئة
المصرية العامة للكتاب ٢٠١٤.
مج ٧؛ ٢٤ سم ـ (تراث النهضة، ٤).
تدمك ٣ ٨٠٢ ٤٤٨ ٩٧٧ ٩٧٨
١ ـ مصر ـ الأحوال السياسية.
٢ ـ مصر ـ تاريخ ـ العصر الحديث ـ الاستقلال
والحكم الملكى (١٩٢٣ ـ ١٩٣٦).
أ ـ الشلق، أحمد زكريا (مقدم).
ب ـ العنوان.
رقم الإيداع بدار الكتب ٥٢٣١ / ٢٠١٤
I.S.B.N 978 - 977- 448 -802 - 3
ديوى ٩٦٢,٠٣٢



إلى أبنائى وأحفادى

إلى شباب مصر الناهض، طلبة اليوم رجال المستقبل، أهدى مؤلفى هذا. آملاً أن يكون له فى نفوسهم أحسن الأثر. وفى حياتهم المستقبلة أجلُّ الفائدة.

أحمد شفيق

القاهرة

جمادى الآخرة سنة ١٣٤٨هـ - ديسمبر سنة ١٩٣٠م

■ ■



تقديم

رأينا فى حولية عام ١٩٢٦ أن مصر شهدت عهدًا من الائتلافات الوزارية بين عامى ١٩٢٦ و١٩٢٨، بدأت بوزارة عدلى يكن (يونيو ١٩٢٦ - إبريل ١٩٢٧) التى كانت وزارة وفدية فى معظمها، رغم أن رئيسها من الأحرار الدستوريين، كما كانت تستند إلى برلمان أغلبيته من الوفد، مما يعنى أن الوفد هو صاحب السلطة الحقيقية، وكانت هذه الأغلبية لا تكف عن تذكير عدلى بهذه الحقيقة، سواء من خلال تدخلها فى أعمال الوزارة أو من خلال إحراجها بالأسئلة والاستجوابات، الأمر الذى وضع فى طريقها كثيرًا من العقبات. وقد حدث أثناء مناقشة الميزانية فى جلسة مجلس النواب أن قدم عدد من النواب اقتراحًا بشكر الوزارة على تعضيدها بنك مصر، غير أن غالبية أعضاء المجلس اعترضت على هذا الاقتراح، فقدم عدلى يكن استقالة مفاجئة من رئاسة الوزارة ردًا على هذا الموقف من جانب الأغلبية الوفدية، ورغم تأكيد الأغلبية الوفدية ثقتها بالوزارة إلا أن عدلى صمم على موقفه، الذى لم يكن مدفوعًا إليه، ليس فقط بموقف النواب، ولكن بسبب الخلافات التى نشأت بينه وبين الوفد بشأن عدد من المسائل، أبرزها أزمة الجيش الشهيرة.

فقد اقترحت لجنة الحربية بمجلس النواب إلغاء منصب السردار البريطانى لتنافيه مع مسئولية الوزير أمام البرلمان، وتحسين أسلحة الجيش المصرى وأدواته، وترقية التعليم والتدريب فى المدرسة الحربية، وتعديل قانون مجلس الجيش واستبعاد المفتش العام الإنجليزى من عضويته.. وقد أثار ذلك كله اللورد لويد المندوب السامى البريطانى، واعتبرت بلاده أن هذه الاقتراحات تحديًا لسلطة بريطانيا الحربية فى البلاد، وقدم المندوب السامى مذكرة فحواها أن تصريح فبراير يجعل لبلاده حق الإشراف على الجيش المصرى، فرد رئيس الوزراء ثروت باشا بأن الجيش المصرى لم يرد له أى ذكر فى أية مفاوضات سابقة. وأن مسألة الجيش من المسائل المصرية الخاصة وليس لأية سلطة أخرى أن تتدخل فيها. ولم تجد بريطانيا بدًا من التهديد العسكرى فأرسلت ثلاث بوارج بريطانية إلى المياه المصرية فى شكل مظاهرة حربية كدرت جو العلاقات بين الدولتين.

وترصد هذه الحولية كيف كان هناك حرص عام على بناء الائتلاف، رغم استقالة عدلى يكن، ومن هنا تولى عبدالخالق ثروت رئاسة الوزارة الجديدة (إبريل ١٩٢٧-مارس ١٩٢٨) بعد أن اشترط أن يكف النواب الوفديون عن إثارة المسائل التى أثاروها أمام عدلى يكن. وقد ضمت الوزارة الجديدة أغلبية وفدية ووزيرين دستوريين، وبدأت عملها فى ظروف صعبة، حيث لم يلتزم النواب الوفديون بالشروط التى قدمها ثروت، وبدا واضحًا أن الجناح المتطرف من الوفد قد عقد العزم على إحراج الوزارة، حيث طاردها بالاستجوابات الخاصة بالمخصصات الملكية،

وبالعلاقات المصرية البريطانية، كما عنف الملك ثروت واتهمه بالعجز عن السيطرة على مجلس النواب عند مناقشة الميزانية، وزاد من تفاقم الأمر أزمة الجيش ومذكرة لويد والمظاهرة البحرية لأسطول بلاده.

وكادت الأزمات السابقة تحول دون نية الملك فؤاد زيارة بريطانيا، لولا أن مساعيًا بذلت للقضاء على سوء التفاهم بين مصر وبريطانيا، الأمر الذى شجع الملك على القيام برحلة إلى أوروبا، وصفها أحمد شفيق باشا وصفًا مستفيضًا، خلال الفترة من يوليو حتى نوفمبر عام ١٩٢٧، زار خلالها الملك كلا من فرنسا ثم إنجلترا، ثم إيطاليا وبلجيكا، ليعود إلى باريس ومنها إلى مصر. فكانت هذه الرحلة أول رحلة يقوم بها الملك منذ اعتلائه عرش مصر، وكانت خير دعاية لها رفعت رأسها بين الأمم. والأهم من ذلك أنها أعادت المياه إلى مجاريها مما ساعد ثروت باشا على الدخول فى «محادثات شخصية» مع السير أوستن تشمبرلين وزير خارجية بريطانيا للوصول إلى اتفاق يصلح أساسًا لمفاوضات رسمية لتسوية المسألة المصرية لتحقيق استقلال مصر وحريتها. وقد استمرت المحادثات طوال مدة وجود الملك فى رحلته الأوروبية. ويلاحظ أن السنة انتهت ولما تنته هذه المفاوضات بعد.

وقد سجل شفيق باشا فى هذه الحولية وفاة «الزعيم الأكبر سعد زغلول باشا» فى أغسطس ١٩٢٧، فيما سماه «مأتم الوطن»، كما بين أثر ذلك على مختلف القوى السياسية فى البلاد، وخاصة الائتلاف الوزارى الذى حرص الوفد على تأييده واستمراره، ثم انتخاب مصطفى النحاس باشا رئيسًا للوفد ومكرم عبيد سكرتيرًا عامًا. كما تولى النحاس رئاسة مجلس النواب ورئاسة هيئة الوفد البرلمانية، وهى المناصب التى كان سعد زغلول يتولاها.

ومن المسائل اللافتة للانتباه فى هذه الحولية مسألة فصل مدرستى دار العلوم والقضاء الشرعى عن الأزهر الشريف وإلحاقهما بوزارة المعارف، وما ترتب على ذلك من ثورة الأزهريين طلابًا وعلماء، حيث أضربوا عن الدروس وتظاهروا داخل الأزهر وخارجه منادين بسقوط البرلمان والوزارة وبسقوط سعد باشا، ولم يرجعوا عن إضرابهم إلا بعد أن أخذتهم الحكومة بالحزم والشدة بناء على رغبة البرلمان، وبعد أن أيقنوا أن القرار لا يلحق بهم أى ضرر وإنما كان لمصلحة البلاد.

وعمومًا تنتهى هذه الحولية ووزارة ثروت باشا فى الحكم، تعانى من ضغوط الأغلبية الوفدية وجناحها المتطرف الذى شن حملة عنيفة ضد ثروت ومفاوضاته فى لندن. والواقع أن وفاة سعد زغلول كبحت جماح الفريق المتطرف من الحزب، وقضى ثروت الشهور الأخيرة من وزارته وهو يحاول رأب التصدع الذى يسير إليه الائتلاف دون جدوى، مع عدم قدرته على إحراز تقدم منشود فى مفاوضاته، الأمر الذى دفعه إلى تقديم استقالة وزارته فى مارس من العام التالى (١٩٢٨)، وهو ما سيفصل فى الحولية التالية بإذن الله.

والله ولى التوفيق..

أ. د. أحمد زكريا الشلق

رئيس تحرير «تراث النهضة»
وأستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب - جامعة عين شمس

أكتوبر ٢٠١٣



أما بعد، فهذه رابع الحوليات توخيت فى تحريرها ما توخيته فى أخواتها من تحرى الصدق وتبيان الحق وتعاطى الصراحة المطلقة. ولقد جهدت فى كشف بواعث المحادثات وما انطوت عليه جهدًا غير هين ولا قليل. فلازلت دائب الالتقاء بغير واحد من الزعماء أستبينهم أغراضهم وأستسفرهم خططهم، ثم أقيس ذلك فى نفسى - وأنا البعيد عن الهوى والغاية والذى لا يطمع - وقد علت سنه - فى منصب من مناصب الدولة كبير، ولا فى عرض حقير أو خطير - إلى ما أراه ويراه صادقو الرأى من غير ذوى المآرب حقًا، وبعد ذلك أصدر حكمى إن لم تكن عنه مندوحة ولا منه بد.

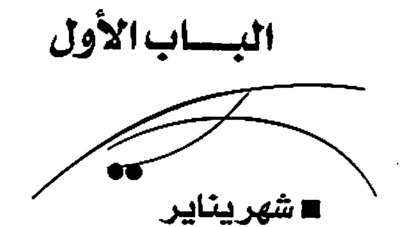
على أنى قد أترك استخلاص الحكم للمُطَّلعين، بعد أن أجمع لهم مواده وأضع بين أيديهم مقدماته فى ترتيب ونظام يهديان - بطبيعتهما - إلى العدل.

ولست بحاجة إلى أن أذكر بعض ما يكلفنى عملى هذا بل أدع القارئ يقدره.

والله المسئول أن يسدد فى الحق خطانا ويهدينا سواء السبيل.

أحمد شفيق

الباب الأول



■ شهر يناير

■ ■

الفصل الأول

الحالة السياسية



استقبلت الصحف عام ١٩٢٧ بأقوال تنم عن الأمل فى إصلاح يشمل نواحى الاضطراب والفساد المتفشيين فى أمور البلاد. وكذلك عرضت بعض الصحف طائفة من حوادث العام الماضى، خصوصًا ما كان ذا أثر عميق فى حياة البلاد السياسية والاقتصادية كالائتلاف وكأزمة القطن.

ومما قالته المقطم فى هذا الصدد تحت عنوان: (عام يتوارى وعام يرجى):

«إن السنة الماضية ستظل مذكرة فى تاريخ مصر الحديث بأمرين كبيرين وحادثين خطيرين: أولهما عودة الحياة النيابية واستقرارها على قرار مكين باتحاد حكمة الأحزاب وعقد خناصر الزعماء واتجاه رغبة الأمة فى جهة واحدة صريحة معينة، وقد ثبت ارتياح الناس إلى نظام الحكم البرلمانى وشدة شوقهم إلى توطيد أركانه وإحكام بنيانه والتوسل به إلى إصلاح ما فسد من الشئون وإحسان إدارة البلاد بما يكفل لها الأمن والعدل والسعادة والرخاء».

«أما الأمر الثانى فلم يكن لسوء الحظ يبعث بذاته على الارتياح. فقد أصيبت البلاد بأزمة اقتصادية تعانى الآن بوادرها ومقدماتها ولا ندرى ما ستسفر عنه عواقبها وخاتمتها. ولكن الذى يبعث على الاغتباط هو تنبه الأمة إلى مواطن الضعف فى حياتها الاقتصادية وسريان الشعور العام بوجوب العناية بهذه الحالة واتخاذ ما يلزم من أسباب الاحتياط والوقاية. فإذا كانت الأزمة مكروهة لذاتها ولما تورث من ضيق وتقلقل فى الحياة الاقتصادية فإنها محمودة فيما ما آلت إليه

من تنبيه النفوس الغافلة وشحذ القوى الكامنة وتوجيه أنظار القادرين إلى ما فى البلاد من مرافق وموارد إذا استعين بها درت على الأمة وعصمتها من الاستهداف للخسارة عند كل طارئ فنحن اليوم على عتيبة باب عصر الإنشاء والتجديد وهو العصر الذى نتفاءل به خيرًا بما شهد من مقدماته».

وقالت جريدة البلاغ بعنوان سنة ١٩٢٧ :

«لقد كانت (١٩٢٦) سنة الدستور وانتصار الأمة بعد أن كانت السنة التى تقدمتها سنة الرجعية والفوضى وتحكم الدسائس الخبيثة والشهوات الرجعية. فمنذ بدأ العام الماضى الفارط إلى أن ألحق بغيابة الزمن الداثر كانت الكلمة العليا للأمة والهزيمة البادية من نصيب الرجعيين، وسيظل هذا شأننا بمشيئة الله وبفضل اتحاد الأمة طوال السنة المستهلة اليوم وفيما يلى من السنين.

كانت لنا سياسة. وكانت هذه السياسة قوى دافعة. وكان لنا من سياستنا غرض نقصده وكان هذا الغرض أمام عينى كل مصرى يرمى إليه. ويصوب كل مجهوده نحوه. وكان بيننا أحزاب تختلف وجهة نظرها فى الطريق التى تتبع. وكان الإنكليز يستندون إلى حزب ضد آخر وكان صوت الأمة يترافع ويتعالى فيخفت له كل صوت ولا يرتفع أمامه إلا صوت واحد حتى اعترف باستقلالنا المقيد بأربعة تحفظات ووصلنا من هذا الاعتراف بالاستقلال إلى الحكم الدستورى. ولكن الغرض الأول والغرض الأسمى والغرض الوحيد ظل نصب عيوننا وظل مطلبنا الذى لا نتحول عنه فعطلوا الدستور لننصرف إلى استعادته فاستعدناه بقوة اتحادنا فباتوا وهم يقولون لنا ما قالته إحدى صحف لندن:

«أما الآن فاشتغلوا بتدبير بيتكم وسياسة منزلكم». فهل هذه سياستنا، وهل هذه كل السياسة المصرية؟؟».

«كلاًّ!! إنما بالأمس كنا نمشى إلى غرضنا على أحدٌ من الإبر وكنا نجدُّ ونكد ونكدح فى بلوغ ذلك الغرض والوصول إليه. والآن نحن نمشى وكأننا نمشى على البيض حذرين أو خائفين وَجلين أو مترددين مخافة أن يتحطم ما نحن نسير عليه أو مخافة أن نقطع خيط الأمل الذى ربطنا به القدر، ومن الناس من هو فى الموت مخافة الموت».

إلى أن قالت:

«خلص إلينا من مجرى الحوادث أن لنا سياسة وأن هذه السياسة هى التريث والانتظار وطول الصبر والأناة والاصطبار ولكن لهذا الصبر حد لا يمكن أن نتجاوزه بحال من الأحوال فلا مندوحة لنا عن استئناف سياستنا التى نتحول عنها لأنها لا تزال قائمة ولا تزال حية فى نفوس الأمة والتحول عنها مستحيل وهذا السكون الذى نرى ليس من جانب الأمة إلا التريث والانتظار على أمل أن يكون مثمرًا ثمرًا حسنًا فإذا لم يكن ذلك؛ أى إذا ظهر أن هذا الانتظار والهوادة بل الخنوع والخضوع عقيم من الخير ولود فى الشر كانت خيبة الذين أحسنوا ظنهم كبيرة وسياسة الاتفاق والوئام التى اتبعت شرًا».

أقوال الجرائد الأجنبية فى العام الماضى

ولقد نشرت مجلة «النير إيست» الإنكليزية مقالاً افتتاحيًا عن أحوال مصر فى العام الماضى رأينا أن ندرج المهم منه فيما يلى. قالت المجلة:

«إن كل يوم يمر فى الدور الحالى من تاريخ مصر يعد يومًا مشهودًا وإن خلا من الحوادث، وهذا القول ينطبق أكثر على العام بأجمعه ولو أن مياه الحوادث كانت تجرى بسهولة لا يعرقلها غير تموجات سطحية. ولقد برهنت الحوادث على أن العام الماضى كان بارزًا فى تاريخ مصر الحديث؛ لأنه امتاز بخلوه من الحوادث المزعجة سواء فى الخارج أو فى الداخل».

«ولما كانت الجياد التى تعلق فى عربة الاستقلال شديدة الجموح بطبيعة الحال، فكبح جماحها عملاً أجلُّ من إطلاق العنان لها، وقد أسفرت الانتخابات التى جرت فى شهر مايو عن فوز الوطنية الباهر فصار زغلول باشا مرة أخرى بطل المسرح، وصار كل اهتمام بالرواية التى يمثلها المصريون يرتكز على الأعمال التى يقوم بها».

«وقد قبض زغلول باشا على زمام حزبه فقام بأعمال تلفت النظر وبددت الحوادث الخوف من أن كبح جماح المتطرفين لا يدوم حتى نهاية العام. ولما عاود

البرلمان إلى الاجتماع كان من أهم مظاهر خطبة العرش، الروح الودية التى تضمنتها الإشارة إلى العلائق بين إنكلترا ومصر ثم موافقة البرلمان عليها».

«فالعام الذى جريت فيه مصر مثل هذه التجربة من حيث إشرافها على شئونها بنفسها لا يمكن إغفاله أو إنكار أهميته فى تاريخ البلاد. نعم لا تزال هناك مشكلات خطيرة ودقيقة تتطلب الحل، ولكن للمصريين أن يخجلوا من دروسهم الأولى فى فن المهارة السياسية إذ لا مندوحة من احتكار المسرح فى الأمور الخاصة بالشئون السياسية الداخلية».

«وقد تم فى خلال العام عملان جليلان، فقد أمضى الاتفاق بين مصر وإيطاليا على مسألة جغبوب على الرغم من المساعى التى بذلت لنقض جميع الأعمال التى قامت بها وزارة زيور باشا، ومما يعد فألاً حسنًا أيضًا تقديم التقرير الذى وضعته لجنة مياه النيل وإمضاء العضوين المصرى والبريطانى بعد وفاة الرئيس المحايد. ولما كان المصريون على حق فيما يتعلق بمخاوفهم من مياه النيل فإن مسألة تقرير اللجنة تعد خطوة نافعة فى سبيل التفاهم».

أقوال نائب إنكليزى

نشر المستر ودجود مقالاً تحت عنوان «مستقبل مصر ورأى حزب العمال» ارتأى فيه أن تعطى مصر لإيطاليا وإلا عليها أن تقوم بنفقات الحماية البريطانية.

وقد أثار هذا المقال الذى فاه به وزير سابق من العمال فى إحدى صحف المحافظين كثيرًا من الأقوال المتضاربة بطبيعة الحال، لا سيما بصدوره قُبيل دعوة البرلمان البريطانى إلى الاجتماع وبعد المحادثات التى دارت مع المستر تشرشل فى روما وعدول الوزير البريطانى عن زيارة مصر. على أن بعض الدوائر يميل إلى اعتباره من قَبيل التجربة وجس النبض، ولكن سواء أكانت مقالته هذه تعبر عن رأيه الشخصى أو هناك عامل خفى أوعز إليه بالكتابة، فقد تبرأ منها حزب العمال بصفتها رأيًا رسميًا له، حتى إن المستر ماكدونلد قال فيها إنه يلوح للمرء أنها أضحوكة كبيرة وجهت إلى اسم نائب من العمال.

والمهم فى تصريحات هذا النائب قوله:

لقد احتللنا مصر وأسديناها النصح والإرشاد مدة اثنتين وأربعين سنة. وكان مثلنا كمثل جميع المحايدين فلم نخلق فى مصر شيئًا حتى ولا الشعور بالجميل نحونا.

«ولست أدرى لماذا نحتل مصر، ربما كنا هناك قبل الحرب؛ لأننا كنا نخشى دولة أخرى ولكى نحمى قناة السويس فى زمن الحرب. أما الآن وقد وضعت الحرب أوزارها فلم نعد نخشى شيئًا، فقد علمتنا الغواصات أن البحر الأبيض المتوسط قناصة موت يجب ألا نستخدمها فى زمن الحرب؛ لأننا فى حاجة إلى بحار مفتوحة مأمونة».

«أما التغيير الذى طرأ، فهو أننا لم نعد نخشى ألمانيا أو فرنسا أو إيطاليا؛ لأنها لا تستطيع إرهابنا، وبالعكس لا تريد إخراجنا من مصر، لأن مصر الناضجة مصر ذات النظام الدقيق والكفاية يمكن أن تصير تحت إرشاد الفاشست سوقًا أروَج لتجارتنا التى لم تجنِ فائدة من احتلالنا لمصر».

«ولا ريب أن فرح موسولينى بحماية مصر يحمله على كثرة البذل والعطاء فلا يبعد أن تضحى روما بالإريتريا لكى نستطيع الإحاطة بالسودان والتخلص من قاعدة للغواصات فى محيطنا الهندى».

ولكن السياسيين المصريين خبرونى أنهم يفضلون الحماية البريطانية على الحماية الإيطالية، وقد يكون هذا من باب التأدب الطبيعى فى الشرقيين أو لزيادة الشعور بالأمن والطمأنينة لوجود الأسطول البريطانى، ولكن لماذا نستمر على حماية مصر من اعتداء الآخرين إذا كان يتعين علينا أن نضمن سلامة كيانها ونتعرض لأخطار الحرب إكرامًا للمصريين.

وثلاثة ملايين من الجنيهات تدفع سنويًا ليست كثيرة مقابل الخدمات التى تقدم، لا بالجيش الذى يجدر أن يغادر القاهرة ولا بالأسطول، ولكن بالانتماء إلى تلك العصبة التى لا ينازع لها قرار».

ونشرت مجلة (كنتمبرارى رڤيو) مقالاً هو نفس المقال الذى نشرته (الأوبزرڤر) للكولونيل ودجود ولكن بتوسع، وقد قال فيه عن الموقف الحالى بمصر: إن الملك

فؤاد وزغلول واللورد لويد لا يزال كل منهم له أغراض تتعارض مع أغراض الآخر ولم ينسوا غير الممول البريطانى السيئ الحظ. وهم يفكرون الآن فى العودة إلى معاملته؛ لأنه لا توجد أيدٍ بينهم تصلح لإدارة سياسة ما؛ لذا يرجو الجميع أن يهتدوا فى النهاية إلى سياسة جلية واضحة. ولا ريب أن مصر لا تريد دخول الإمبراطورية ونحن لا نريدها بعد حوادث الاغتيال الأخيرة.

وأشار الكولونيل ودجود إلى قناة السويس والاعتراضات الحربية العادية على الجلاء عن القاهرة والانسحاب إلى القنال، فقال: إذا كانت حكومة القاهرة تستطيع دائمًا أن تقطع الماء العذب عن القناة بحيث يهلك الجنود من العطش، فقد حملت سكك حديد فلسطين الماء إلى القدس عندما جفت المياه فى سنة ١٩٢٥ والآن أفلا تستطيع هذه السكك الحديدية عينها أن تحول دون وقوع كارثة فى الإسماعيلية!

ومع كل إذا كانت مصر تستطيع أن تحول مجرى الماء وتمنعه عن الإسماعيلية فإننا نستطيع ـ بفضل مركزنا فى السودان ـ أن نحول مجرى النهر ونمنع الماء عن مصر، وفى كلتا الحالتين تكون العاقبة وخيمة. والواقع الذى لا يخطر ببال الكثير من الناس أن فى الوسع تحويل المجريين ولكن من الغباوة الالتجاء إلى شىء من ذلك.

وختم الكولونيل مقاله بقوله: ونحن وحدنا الذين نتمتع بالأمن والسلامة فى الخارج، نحن وحدنا الذين نستطيع أن نمنح هذه السلامة، ولكن علينا أن نعمل أكثر من ذى قبل لكى يشاطرنا غيرنا أعباء الإمبراطورية.

وقد عقدت جريدة «أفريكان ورلد» مقالاً بمناسبة مقالتَى الكولونيل ودجود جاء فيه أن الدوائر السياسية فى لندن لا تنظر بعين الجد إلى الحجج التى أدلى بها الكولونيل لأن فكرة إعطاء مصر لحكومة الفاشستى لم تخطر لحظة واحدة ببال رجال السياسة أو تدخل دائرة السياسة العملية. ومن دواعى التسلية أن يفكر المرء بأنه يحتمل أن تكون النتائج الأولى لهذه الآراء، التجاء زعماء الوفد

والمتطرفين الوطنيين إلى إنكلترا كمهاجرين سياسيين.

وقالت جريدة «ستار» فيما قالته فى هذا الصدد:

إن هناك حججًا لإبقاء مصر تحت الوصاية البريطانية. وهناك أخرى لإعطائها حريتها التامة. ولكن ليست هناك حجة واحدة لجعلها رقيقة لأمة أظهرت عجزًا طويل الأمد عن حكم نفسها: وعلى كل حال هل للكولونيل ودجود أن يسمح لمصر نفسها بأن يسمع صوتها فى قضيتها.

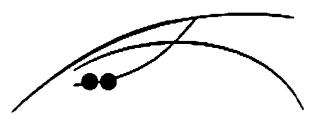
وقد علقت جريدة البلاغ على هذه الأقوال بمقال طويل استخلصت فيه آراء الإنكليز فى هذا الموضوع، التى تقرر أن بقاء جيش الاحتلال وملحقاته بالقاهرة افتئات على استقلال مصر لا تدعو إليه الضرورة ولا تحتمه المصالح الإمبراطورية، وأن حقوق مصر فى السودان حقوق تمس حياتها ولا قدرة لها على تركها والتهاون فيها.

قالت الجريدة: إن الإنكليز يغلون فى الحيطة أشد الغلو إذا اعتقدوا أن وجودهم فى فلسطين والعراق واليمن والصومال لا يكفى للمحافظة على مواصلات الإمبراطورية ولا يغنيهم عن احتلال قناة السويس بالجيوش البريطانية، مع أن لهم فوق كل هذا من السطوة على البحار ومن المراكز البحرية الخطيرة فى البحر ما يؤمّنهم على مواصلاتهم.

■■■

الفصل الثانى

أهم أعمال البرلمان وقراراته



مجلس النواب

يتناقش المجلس ويقرر أمورًا كثيرة، ونحن لا نُعنى هنا إلا بإثبات المهم منها سواء فى الشئون الداخلية أو الخارجية السياسية، وإليك أهم قراراته فى هذه الشهر:

صدق المجلس على مشروع القانون بإلغاء المرسوم الصادر فى ١١ مايو سنة ١٦١٨ الخاص باستخراج أفراد من الأهالى للعمل مؤقتًا وبأجر محدود فى تقوية الجسور.

ووافق على قرار لجنة الطعون برفض الطعون الواردة فى حق كل من نائب محافظة سيناء ونائب شبين الكوم ونائب الصحراء الغربية.

وأجاب وزير المعارف عن السؤال الموجه إليه فى شأن انتخاب أسائذة الجامعة بأن الجامعة ستراعى فى المستقبل ألا تبتً فى اختيار أحد للتدريس إلا بعد الحصول على الإعلان فى مصر وفى الخارج وفاقًا للوائح الجامعة.

ووافق على رفض الطعن المقدم فى حق النائب المحترم أمين أبى زيد بك وأجاب دولة وزير الخارجية عن سؤال خاص بالعمال، بأن الحكومة تهتم الآن بإعداد تشريع يكفل صيانة أرواح العمال فى المعامل وغيرها وحفظ حقوقهم، مستعينة فى ذلك بما وضعته التشريعات الحديثة.

وأجاب دولة رئيس الوزراء عن السؤال الخاص بقانون التعويضات بما يأتى:

إن هذا القانون لا يزال قائمًا ولا تزال الحكومة سائرة فى تنفيذه، ولكنها تستبقى فى خدمتها من تكون حاجة العمل داعية إلى بقائه بعقود تضع هى شروطها بما ترى فيه المصلحة، وأما القانون المشار إليه من المادة الثالثة من الدستور فإن الحكومة تدرس مسألة التوظيف فى جميع وجوهها حتى إذا انتهت من دراستها قدمت للمجلس القانون المذكور.

وتُلى السؤال عن اختصاص المحاكم المختلطة الجنائى بالنسبة للأجانب وذكر فيه أن الحكومة المصرية كانت قد وضعت قانونًا مختلطًا بالعقوبات وآخر لتحقيق عقوبات الجنايات ووافقت الدول جميعًا على ذلك المشروع إلا دولة واحدة رأت مصلحتها فى معارضته فأوقف تنفيذه.

فهل لا يرى معالى وزير الحقانية أن الوقت قد حان لأن تسعى الحكومة سعيًا جديًا فى أن تخفف عن كاهل المصريين عبء الامتيازات الأجنبية التى يرى الأجانب أنفسهم أنها لا تتفق مع روح العصر الحاضر وأن تعهد بالاختصاص الجنائى بالنسبة للأجانب إما إلى المحاكم الأهلية وهى صاحبة الحق الأصلى أو على الأقل إلى المحاكم المختلطة التى يرى الأجانب فيها كل الضمان لمصالحهم!

وهل للوزير أن يحدد المسعى الذى اعتزمته الحكومة فى هذا الصدد؟.

فكان جواب معالى الوزير كالآتى:

تبين لوزارة الحقانية أن الحاجة ماسة لتوسيع اختصاص المحاكم المختلطة بحيث يتناول بعض جرائم توضع لها عقوبات أشد من العقوبات المقررة للمخالفات كالاتجار بالمواد المخدرة والرقيق الأبيض وغير ذلك من الجرائم التى يشكو بوليس العاصمة من نتائج تنوع الاختصاص فيها أمام المحاكم القنصلية.

وقد استدعى البحث فى هذه المسألة النظر فى توحيد الاختصاص فى الجرائم ليتناول اختصاص المحاكم المختلطة جميع الجنح والجنايات. وترى الحكومة من واجبها أن تعمل على إخضاع جميع مرتكبى الجرائم فى أراضٍ مصرية لمحاكم مصرية وقوانين مصرية.

وتليت مكاتبة واردة من مجلس الشيوخ تفيد أنه وافق على تجديد الاتفاق التجارى المؤقت بين مصر وتركيا ستة شهور من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٦ فأحيلت على لجنة الشئون الداخلية.

النائب الشيوعى الإنكليزى

ثم تُلى سؤال موجه إلى معالى وزير الخارجية باستفسار عن صحة رفض التأشير على جواز سفر مستر اسكاتفالا العضو فى مجلس النواب البريطانى (وهو من الشيوعيين) بالترخيص لجنابه بزيارة مصر.

وقد قال فيه صاحب السؤال: هل لا يرى دولة الوزير أن الأجدر بالحكومة المصرية أن تصدر الأمر تلغرافيًا بالترخيص لنائب ينتسب إلى هيئة نيابية محترمة بزيارة البلاد؟

فأجاب معاليه: نعم. رفضت القنصلية المصرية فى لندرة التأشير على جواز سفر المستر اسكاتفالا. وقد كان ذلك بناء على التعليمات التى تلقتها من وزارة الداخلية المصرية. أما الإجابة عن رأى الوزارة بالترخيص فبالنفى.

تحسين حال العمال

وصدق المجلس على تقرير لجنة العمال والشؤون الاجتماعية بشأن الاقتراح الخاص ببحث حالة العمال. وقد رأت اللجنة أن تشكل الحكومة لجنة تمثل فيها أعضاء البرلمان ورجال القانون والإدارة وبعض الخبيرين بالفنون والأعمال لبحث حالة العمال بصفة عامة ووضع تشريع خاص لهم.

النائب اسكاتفالا

تلى استجواب موجَّه إلى دولة رئيس مجلس الوزراء عن مسألة منع المستر اسكاتفالا من الدخول إلى مصر فأجاب عليه دولته. إن هذا النائب شيوعى المبدأ وقد سبق لحكومة الولايات المتحدة أن منعته من دخول بلادها بسبب ما ألقاه من الخطب وما دعا إليه من الهياج والثورة. كما سبق أن حكم عليه من

المحاكم الإنكليزية نفسها بتهمة التحريض على الإخلال بالأمن. وقد جرت الحكومة المصرية على محاربة الشيوعية ومنعها من التسرب إلى البلاد وبمنع المعتنقين لمبادئها من الدخول إلى القطر المصرى.

لذلك رأت وزارة الداخلية عدم التصريح للنائب الشيوعى المذكور بالدخول إلى البلاد.

وقد تناقش الأعضاء فى هذا الجواب فمنهم من رأى صوابه ومنهم من عد ذلك امتهانًا لحرية الرأى وذكر هؤلاء أن هذا النائب كان العضو الوحيد الذى احتج فى مجلس النواب البريطانى على غرامة الخمسمائة ألف جنيه التى فرضت على مصر بسبب حادثة قتل السردار وأنه هو النائب الوحيد أيضا الذى اعترض على الإجراءات التى اتخذت فى السودان.

وقالوا أيضًا إنه لم يُرِد الدخول للقطر المصرى للدعاية لمبدئه إنما أراد ذلك لدرس مسائل معينة فى مصر ليتمكن بذلك من حسن الدفاع عن قضيتها أمام البرلمان البريطانى الذى لا يفتأ يدعى ظلمًا واقتدارًا حق الرقابة العليا على المرافق المصرية ويحتفظ بممثلين عسكريين وملكيين فى الأراضى المصرية السودانية. كما جاء فى خطاباته بهذا الصدد.

ثم أقفل باب المناقشة وقرر المجلس الاكتفاء ببيانات دولة الوزير.

مكاتبات

عقدت الجلسة وذكر دولة الرئيس أنه وردت مكاتبة من وزارة المالية ومعها مشروع قانون بربط الميزانية العمومية لسنة ١٩٢٧ / ١٩٢٨ لعرضه على المجلس واقترح لهذه المناسبة الاقتراح الآتى: وهو (أن كل لجنة من لجان المجلس تبحث من الوجهة الإدارية القسم الخاص من مشروع الميزانية بالوزارة التى هى مختصة بنظر مشروعاتها، وبعد أن تنهى كل لجنة بحثها على هذه الصورة تندب من بين أعضائها مقررًا لإبداء وجهة نطرها أمام لجنة المالية. وبهذه الطريقة يمكن لكل اللجان أن تشترك فى بحث الميزانية وتسهل على المجلس مهمته حتى تكون مناقشات المجلس محدودة ومبنية على درس تام ٣١ يناير).

وأحيلت مكاتبة من وزارة الأوقاف ومعها مشروع بربط ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٢٧ / ١٩٢٨ المالية لعرضه على المجلس، فأحيل على لجنة الأوقاف.

مجلس الشيوخ

تليت مكاتبة من وزارة الداخلية بانتخاب سعادة عبد الحكيم أحمد محمد عبد الفتاح بك عضوًا بالمجلس عن دائرة ملوى.

وصرح معالى وزير المالية بأنه عندما تتكون شركة من رجال معروفين ويكون عملها جديًا (لإنشاء مغازل للقطن) فحينئذ تساعدها الحكومة فوافق المجلس على تصريح معاليه.

ورفض المجلس الطعن المقدم ضد على بك عبد الرازق.

وأجاب معالى وزير المالية، عن سؤال خاص باسم الشركات غير المقيدة بجدول بورصة الأوراق المالية، بأن الحكومة تنتهز هذه الفرصة فتعلن للمجلس أنها ستعيد النظر فى لائحة بورصة الأسهم والسندات لتدخل فيه من وجوه التعديل والإصلاح ما تراه مناسبًا للأحوال الحاضرة.

ورفض المجلس الطعن المقدم ضد عبد الفتاح رجائى أفندى.

نظرة فى أعمال البرلمان

كتبت السياسة مقالاً لاحظت فيه أن البرلمان «قد اشتغل فى الدور الماضى بنظر الميزانية وأمضى فيها كل دور الانعقاد فلم يتسنَّ له النظر فى مشروعات القوانين الأخرى. وكان مفروضًا أن تقدم له مشروعات قوانين جديدة فى أول دور الانعقاد يشتغل بها، وعنده كذلك قوانين كثيرة صدرت أثناء تعطيل البرلمان بين سنة ١٩٢٤، ١٩٢٦ يجب بنص الدستور عرضها عليه لمناقشتها وإقرارها. وهذه القوانين موجودة فى لجان المجلس.

«مع ذلك فلم ينظر إلا فى قانون زراعة ثلث الزمام وهو قانون استثنائى فى الواقع وضع لملافاة حالة معينة فليست له صفة الدوام التى للقوانين العامة، وفى

قانون تحديد بدء السنة المالية فى مايو بدلاً من أبريل، أما سوى ذلك ما نقص فى الأعمال التبعية كالأسئلة والاستجوابات والاقتراحات أيضًا».

ثم طلبت السياسة السرعة فى إصدار القوانين التى وعدت بها الحكومة، وألحت فى أن يعمل البرلمان النظر فيها لسرعة تنفيذها(١).

الامتيازات الأجنبية

بمناسبة ما توجه به النائب وليم مكرم عبيد أفندى قد تناولت الصحف هذا الموضوع الخطير بالبحث والتمحيص فيما قالته الأهرام ما يأتى:

«وخلاصة القول إنه لا مندوحة للحكومة عن أن تعقد عزيمتها على السير فى هذه الطريقة (أى السعى لإلغاء الامتيازات)؛ لأنها الطريقة الوحيدة إلى إتمام الحرية والاستقلال».

«أما الجمود وأما التردد فليس جديرًا بحكومة يؤيدها البرلمان وتؤيدها الأمة وتتوقع من وراء سياستها كل خير ومنفعة».

«ولعمرى أنه لا يجدر بنا أن نقف جامدين منتظرين من أصحاب الامتيازات أن يعرضوا علينا من تلقاء أنفسهم التنازل عن امتيازاتهم. إن الكرم والسخاء لم يصل بالإنسانية إلى هذا الحد ولم يصل بدولة من الدول إلى أن تبذل ما بيدها عفوًا مجانًا فنحن أصحاب الحق ونحن الذين يجب عليهم أن يطالبوا بحقهم وأن يلحوا فى طلب هذا الحق كل الإلحاح وقديمًا قالوا ما مات حق من ورائه مطالب ومن نام عن حقه لا يناله ولا يصل إليه بل يضيع ما كان منه فى يديه».

وقالت «السياسة»:

«إن مصر كانت أسبق الدول إلى الشكوى من نظام الامتيازات حين كان هذا النظام موجودًا فى ممالك كثيرة، ومع أنها كانت أول من عدل هذا النظام بإنشاء المحاكم المختلطة التى سُميت منذ خلقها محاكم الإصلاح، مع ذلك كله أسرع مراسل التيمس بالقاهرة فأرسل إلى جريدته نبأ إرادته ـ كعادته ـ أن ينفر الرأى

(١) السياسة فى ١٤ يناير سنة ١٩٢٧.

العام الإنكليزى من حركة المصريين وقال فيه إن المصريين لم يتحركوا لطلب إلغاء الامتيازات الأجنبية أو تعديلها على الأقل إلا بعد ما رأوا حركة الثورة فى الصين قائمة ومن مطالبها الأساسية إلغاء الامتيازت الأجنبية».

«وهذا الخبر مغاير للحقيقة تمام المغايرة، مغاير لها من جهة التاريخ ومغاير لها فى الواقع. لكنه مع ذلك لفت نظر من لم يكونوا يلتفتون من قبل إلى حركة الصين ودفعهم لاستطلاع ما يجرى فيها. وها هم اليوم يرون عن طريق مُكاتب التيمس فى واشنطن أن أمريكا ترغب فى إلغاء ما لها من امتيازات بمجرد أن تكون الصين مستعدة لحماية الرعايا الأمريكيين بالقوانين والمحاكم الصينية. كما أن إنكلترا والبلجيك أعلنتا بصفة رسمية أنهما على استعداد لتحقيق أمانى الصين القومية إلى أقصى الحدود المستطاعة وإلغاء الامتيازات الأجنبية فى مقدمة أمانى الصين القومية».

على أن المصريين من جانبهم لم يبدوا من التطرف فى أمر الامتياز ما يبرر أقوال مكاتب التيمس أو غير مكاتب التيمس. بل هم كانوا على أعظم جانب من الهوادة والرغبة فى التوفيق فلم يطلبوا أكثر مما أشار إليه مسيو هوربيه رئيس المحكمة المختلطة فى مصر حين رجا أن يشتمل اختصاص المحكمة المختلطة محاكمة الأجانب فى الجرائم التى يرتكبونها.

ولنا كل الرجاء ألا يطول بالمصريين انتظار ما سيكون من نتيجة محادثات الحكومة المصرية والدول ذوات الامتيازات فى مسألة واضح وجه الحق فيها كل الوضوح.

وقد ذكرت هذه الجريدة فى مقال آخر عن الامتيازات الأجنبية بأنه قد تشكلت فى وزارة الحقانية لجنة مؤلفة من أعضاء بعضهم من كبار موظيفها وبعضهم من كبار موظفى الوزارات الأخرى تنظر فى مسألة الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة وما يمكن إجراؤه من تعديل فى نظام الامتيازات وتوسيع فى اختصاص هذه المحاكم وتنظيم لها. وتبغى اللجنة الوصول من بحثها إلى نتيجة عملية تتفق ومبادئ العدل ومطالب المصريين، وتجعل الأجانب مطمئنة نفوسهم إلى النظام الجديد الذى يراد تقريره.

وقد نشرت جريدة «الليبرتيه» مقالاً دافعت فيه عن حق مصر بإلغاء الامتيازات الأجنبية وحبذت السعى وراء التخلص منها، قائلة فلتمض الصحف فى طريقها وليستمر البرلمان فى الاحتجاج على هذه الحالة التى يصيب مصالح مصر المادية والأدبية من جرائرها ضرر عظيم.

فإن القضية التى يدافعون عنها، لمن أعدل القضايا ولا بد أن تكون نهايتها الفوز إذا عرفت الحكومة كيف تسلك السبيل لعرض الأمر فى الرأى العام الأوروبى الذى أصبحت له اليوم السيادة والذى له من علمه بالأمور ما لم يسمح معه بأن تداس باسمه تلك المبادئ التى طالما أعلن أنه لا يقبل نقضها أو انتهاكها.

الجمهورية التركية

ومما دهش له الجمهور فى هذا الحين الذى أخذ يعمل فيه جديًا فى رفع نير الامتيازات الأجنبية عن كاهله أن يُقدم سفير تركيا فى مصر على مطالبة حكومة مصر أن تعامل الرعايا الأتراك معاملتها لرعايا الدول الأخرى.

وإذا كان قد حادث سعادة السفير مندوبى اثنتين من صحف القاهرة فى صدد هذا النبأ الذى نشرته السياسة وأرادت اثنتان أخريان أن تريا فى حديث الوزير تكذيبًا لهذا النبأ فما كان من هذه الجريدة إلا أن جمعت الدلائل على صحة النبأ فقالت إن هذا الطلب وقع بصفة عامة فى المذكرة التى قدمتها المفوضية التركية بمصر بمناسبة نشر قانون الجنسية المصرية الجديد، وأن سعادته قال فى أحد الحديثين المذكورين إن الحكومة التركية تعامل المصريين فى بلادها معاملتها للإنكليز والفرنسيين وغيرهم من الأجانب المقيمين فى أنحاء تركيا. وفى هذا القول إشارة إلى أن تركيا تريد أن تعامل رعاياها فى مصر معاملة الإنكليز والفرنسيين. وهؤلاء وهؤلاء ممن يتمتعون بنظام الامتيازات.

كذلك جاءت فى الحديث الآخر إشارة إلى رغبته فى أن يسجن الرعايا الأتراك فى سجن الأجانب بدل السجون العامة وسجن الأجانب بل «ڤيلا» الأجانب ـ لأنه قصر ليس له مثيل فى غير مصر ـ إنما هو قائم بحكم تلك الامتيازات نفسها ولا يسجن فيه إلا المتمتعون بنظام الامتيازات دون أى أجنبى غيرهم.

أضف إلى هذا أن سعادة الوزير تفضل فوعد أنه فى اليوم الذى تلغى فيه «الامتيازات الأجنبية» فى مصر تكون حكومة الجمهورية التركية أولى الحكومات الموافقة على هذا الإلغاء والموقعة على قراره ولا يمكن أن تجيء موافقة على إلغاء الامتيازات الأجنبية ولا يمكن أن يجيء توقيع على قرار إلغائها إلا من جانب الحكومات المتمتعة بهذه الامتيازات.

وقالت الجريدة بعد ذلك:

«فمن حق المصريين أن يدهشوا فإنما وجدت الامتيازات فى مصر بعمل تركيا يوم كانت مصر تابعة لها فكانت تسرى عليها المعاهدات التى يعقدها الباب العالى والامتيازات بعض هذه المعاهدات. ولو أن تركيا لم تعقدها يومئذ ولم تقبل هذا النظام الاستثنائى فى بلادها لكانت مصر اليوم بريئة من هذا الشذوذ الذى نفته تركيا. وليس طبيعيًا أن تقيدنى وإياك بقيد لمصلحة آخرين ثم تحطم أنت هذا القيد وتريد أن تنضم إلى الآخرين لتقيدنى به لمصلحتك»[1].

وسام للشيوخ والنواب

ذكرت الأهرام فى ١٤ يناير أنه «تقرر عمل وسام يلبسه الشيوخ والنواب وهو كالنياشين العادية فى المقاس والحجم: وشاح يعلق فى الرقبة. وقد احتذى فيه مثال الوسام الفرنسى للشيوخ والنواب وكتب على وسام الشيوخ «مجلس الشيوخ - الأمة مصدر السلطات»، وكتب على وسام النواب فى دائرة خضراء اللون فى الوسط «مجلس النواب» وحولها فى إطار أسود «جميع السلطات مصدرها الأمة»، وهناك وسام مصغر للمناسبات العادية أما الوسام الكبير فللاحتفالات الكبرى».

إضراب الأزهريين

قرر مجلس النواب خلال جلسات يناير فصل مدرستَى دار العلوم والقضاء الشرعى عن الأزهر، فهاج الأزهريون وزعم بعض الطلبة أن فى هذا إعلانًا للعداء من جانب النواب على الأزهريين.

---

(١) عدد ١٨ يناير.

واتخـذوا مـن الأزهـر مـسـرحًـا للخطـابة ضـد هـذا القـرار. وأخـيـرًا صـرح لبـعـضـهم بعض النواب بوعود صـريحـة أن يطلبـوا لمعاهدهم إصـلاحًا عـاجـلاً وخمدت ثورتهم بسلام.

■■■

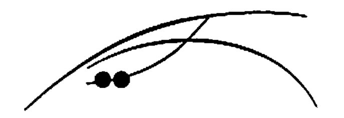
الباب الثانى

■ شهر فبراير

■■

الفصل الأول

القضية المصرية وسياسة الأحزاب المؤتلفة



لقد شهدنا حركة واسعة خلال هذا الشهر دبرها رجال الحزب الوطنى وكان موضوعها تنبيه الأفكار إلى الحالة السياسية الراهنة ولوم زعماء الأحزاب الأخرى على استكانتها إزاء إجراءات الإنكليز وإعراضهم عن البحث والجدل فى لُب القضية المصرية والاكتفاء بوجود البرلمان تمثله حكومة دستورية تدير شئون البلاد على ما يوافق حاجاتها الداخلية فحسب.

وقد بدأت هذه الحركة بمقال قوى اللهجة دبجه يراع الصحفى المعروف أمين بك الرافعى نشره فى جريدة «الأهرام» بعنوان:

«تركنا قضية استقلالنا فضاعت حقوقنا وتفاقمت مشاكلنا» نجتزئ منه ما يلى لأهميته، قال الكاتب:

«إن الحوادث التى وقعت ولا تزال تقع فى البلاد تحمل على الاعتقاد بأن كل شىء تغير فى مصر وأن الأمة قطعت كل صلة وعلاقة بالنهضة الشريفة التى نهضتها فى سنة ١٩١٩ فلم تعد تفكر فيها ولا فى مواصلتها ولا فى الاستفادة منها، بل إنه ليخيل للإنسان أن الأمة التى كانت تعمل فى سنة ١٩١٩ ليست هى الأمة التى تعيش فى سنة ١٩٢٧».

«وكان الإنكليز بالأمس لا يجرؤون على التغلغل فى أمورنا بمثل ما يفعلون اليوم ومع ذلك فإن كل حركة من حركاتهم كانت تحدث دويًا هائلاً فى البلاد

يقفهم عند حدهم ويفهمهم أن فى وادى النيل شعبًا يقظًا يسهر على حقوقه المقدسة ولا يفرط فى فتيل منها».

«ومن المؤلم أن يحدث كل ذلك تحت تأثير السياسة الضعيفة التى يسمونها سياسة «حسن التفاهم» مع الإنكليز!.

«فهل يستطيع أنصار هذه السياسة أن يضربوا لنا مثلاً واحدًا يؤيدون به منفعتها لمصر وأهلها؟».

ثم قال فى عرض كلامه عن نتائج هذه السياسة:

«إن فكرة التضحية كانت متسلطة على جميع الأفراد والجماعات تحت تأثير مواصلة النضال ضد الغاصب أما الآن فقد أصبح لا يشغل الجميع سوى متاع الحياة الدنيا بعد أن انصرفوا عن الجهاد القومى إلى العمل فى الشئون الشخصية والمصالح الذاتية».

«ومن أجل هذا كثرت مشاكلنا الداخلية وتفاقم أمرها وتحولت كل مجهوداتنا إلى خلق هذه المشكلات والاشتغال بها وتوسيع دائرتها كأننا فرغنا من تسوية مشكلتنا الخارجية الرئيسة ولم نصبح مطالبين بالعناية بأمرها ولا بالسهر عليها».

«إن الشعوب الرشيدة يجب أن تدرك فى الوقت المناسب حقيقة الخطر المحدق بها ويجب أن تتراجع عن حافة الهاوية عندما تشعر أن هذه الهاوية باتت تحت أقدامها ويجب أن تستيقظ قبل أن يصدمها الموت وإلا ضاع كل أمل فى يقظتها».

وقال أخيرًا، إن عوامل الحياة لدينا لا تزال سليمة فلنستخدمها فى سبيل الوطن قبل أن يسرى إليها الفساد من جراء تعطيلها[1].

وقد احتفل الحزب الوطنى بعد ذلك بذكرى المرحوم مصطفى كامل وتأبين شقيقه على فهمى بك وخطب فى هذا الاحتفال الذى حضره ألوف من الوطنيين سكرتير الحزب محمد بك زكى على، ومما قاله فى خطابه: إنه لما يؤلم نفوسنا ويهيج أفكارنا أن يتخذ منا مواطنونا أعداءً لهم وأن يذهب الإسراف والغلو فى المخاصمة إلى حد اعتبارنا خطرًا على البلاد وعلى الدستور.. هذا الدستور

---

(١) الأهرام، عدد ١٠ فبراير.

الذى كنا نحن رجال الحزب الوطنى أول المنادين والمطالبين بعودته يكاد يكون حبرًا على ورق لما يعترضنا دائمًا فى سبيل صيانته والتمتع به من تدخل الإنكليز بقوتهم وسلطانهم.

ثم تلاه الأستاذ فكرى أباظة فألقى خطبة طويلة وازن فيها بين أفعال الحزب الوطنى، وموقفه الحاضر.

فقال فى ذلك إن هذا الحزب كان كثير الأنصار عديد العدد منبسط النفوذ أما اليوم فقد تبدلت الحال. والعلة أن النفوس تغيرت وأن القوة المعنوية تهوى إلى أعمق الحفر. وأن مبدأ اليوم القائم هو المصلحة.

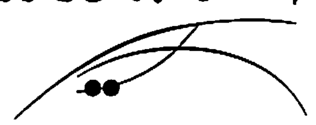
ثم ذكر الخطيب تدخل المندوب السامى البريطانى فى أمور البلد وما كان «لطقطوقة» حسن التفاهم مع الإنكليز من أثر سيئ فى القضية القومية.

وقد قالت «البلاغ التى عنها ننقل هذه الكلمات:

«إن الذى يهمنا الآن هو أن نسجل على الحزب الوطنى أنه متحد مع الرجعيين غاية ووسيلة، مع فارق واحد هو أن الرجعيين لم يكونوا ممن شملهم الاتحاد فدخلوا تحت راية مجلس النواب، أما الحزب الوطنى فقد شمله الاتحاد فاستطاع تحت رايته أن يدخل مجلس النواب ولولاه ما دخل. وهو الآن يخرج على هذا الاتحاد وينتهز كل الفرص ليضرب بمعاوله فيه وفى البرلمان. ولا حيلة فى هذا فلنرقب الحوادث ولننتظر».

■ ■ ■

الفصل الثانى
أهم أعمال البرلمان وقراراته



مجلس النواب

كان من أهم قرارات مجلس النواب فى شهر فبراير ما يأتى:

سؤالات

أجاب معالى وزير المالية عن سؤال عن أعمال لجنة الموظفين ووقت انتهائها بأن اللجنة مشتغلة بإنجاز مهمتها ولا يمكن أن تنتهى فى وقت قريب.

وأجاب معالى وزير المعارف عما وجه إليه بما يأتى:

أن وزارته قررت أن تعيد المدرسة التجهيزية بدار العلوم، وفى نيتها أن تكون تغذيتها من طلبة الأزهر بعد أن يؤدوا امتحانًا للقبول وعلى أن يجعل الامتحان النهائى لهذه المدرسة عامًا يسمح بالدخول فيه كالنجاح كذلك لكل من أتم الدراسة الثانوية من طلبة الأزهر وأن يجعل فى هذا الامتحان مؤهلاً للالتحاق بمدرستَى القضاء الشرعى ودار العلوم.

الأجانب غير المرغوب فيهم

وتلا رئيس الجلسة السؤال الموجه لدولة وزير الداخلية عن خطة الوزراة فى منع الأجانب غير المرغوب فيهم من الدخول للقطر المصرى وأثر هذا، وعما إذا كان يحسن أن تبدأ من الآن فى التحوط لوقاية البلاد من هذا النوع من الأجانب سواء بسن تشريع أو بالاتفاق بالطرق الدبلوماتيكية:

فأجاب دولته: بأن الحكومة تعمل دائمًا على منع الأجانب غير المرغوب فيهم من الدخول فى القطر المصرى. وأن الإجراءات المتبعة فى هذا الشأن كفيلة بوقاية البلاد شر هذه الفئة.

وأما عن الأجانب غير المرغوب فيهم والذين يقيمون داخل القطر فقال إن وزارته تتخذ بشأنهم الإجراءات اللازمة لإبعادهم إلى الخارج بالطرق السياسية.

إضراب الأزهريين

وأجاب أيضًا عن سؤال عن إجراءات الحكومة ضد المهيجين من علماء الأزهر الذين حرضوا الطلبة على كراهية البرلمان والحكومة، بأن الحكومة مهتمة بمعالجة المسألة من جميع وجوهها وأنها ستتخذ ما يلزم من الإجراءات لمعاقبة من تثبت عليهم التهمة.

وأُشير إلى الاقتراح المقدم من سعادة محمد على باشا بمشروع قانون تنظيم إجراءات الوقف فأحيل إلى لجنة الاقتراحات.

سُئل دولة رئيس مجلس الوزراء عن صحة ما نشرته «الأهرام» أن جماعة من رجال الأزهر ذهبوا إلى دار المندوب البريطانى غير المختصة بالفصل فى أمورهم وأرادوا الشكاية إليها من بعض ما يدعون إنه إجحاف بحقوقهم، فهل وصل إلى علم دولته ما يؤيد هذا الخبر فأجاب دولته، أنه لم يصل إلى علم الحكومة ما يؤيد هذا الخبر.

وأشير إلى الاستجواب المقدم إلى حضرة معالى وزير الحربية عما تم فى قانون القرعة العسكرية ونظام الإصلاح الخاص بالمدرسة الحربية وعن أسباب بقاء الجيش بغير سردار مصرى إلى الآن وكذلك السياسة الإنشائية العسكرية وطلب عرض كل هذا على المجلس.

فأجاب معاليه أن اللجنة التى أُلِّفت لتنقيح قانون القرعة والتى أحيل إليها الاقتراح الخاص بإنقاص مدة الخدمة العسكرية قد سارت فى عملها شوطًا بعيدًا. والمأمول أن يعرض هذا القانون على البرلمان فى الدورة الحالية.

وإن مجلس الجيش انتهى من بحث مشروع النظام الجديد للمدرسة وقد عهدت الوزارة إلى قسم القضايا لوضعه فى الصيغة القانونية توطئة لعرضه على مجلس الوزراء وإصداره بعد ذلك بالطريقة الدستورية.

وقال عن مسألة سردار الجيش إن مجلس الجيش ولجنة الضباط والمفتش العام يقومون جميعهم تحت إشراف وزير الحربية ومسئوليته بكل ما كان داخلاً فى اختصاص السردار من الأعمال. وأنه سوف لا يبت فى أمر تعيين السردار حتى يفرغ البرلمان من بحث المرسوم الصادر بإنشاء مجلس ولجنة الضباط.

وقال فى النهاية، إن خطة وزارة الحربية تتلخص فى رفع مستوى التجنيد فى الجيش وترقيته من الوجهة العلمية والفنية.

ثم أخذت هيئة المجلس تتناقش فى هذه الأجوبة، وقد طلب بعض المتناقشين زيادة عدد الجيش وطلب البعض الآخر الاكتفاء بتدريب العدد الموجود وتجهيزه بالآلات والمعدات الكافية. وأخيرًا وافق المجلس على الاقتراح المقدم بالاكتفاء بما أدلى به معالى الوزير والانتقال إلى جدول الأعمال.

الموظفون الأجانب

أشير إلى الاستجواب المقدم إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء الخاص بسياسة الحكومة تجاه الموظفين الأجانب.

فأجاب دولته عليه بما يأتى: قد عُنى مجلس الوزراء بفحص حالات الموظفين الأجانب الذين تنتهى مدة خدمتهم فى هذه السنة حالة حالة بناء على ما عرضه كل وزير من وزارته وقرر إخراج من رأى إمكان استبدال مصرى به غير مُستبق إلا من تقضى الضرورة والمصلحة ببقائه. وعلى العموم لم تتعد المدة التى حددها لذلك ثلاث سنين.

وقد سارت الوزارة فى التدابير اللازمة لإعداد من يلزم من المصريين ليحل محل هؤلاء الموظفين عند تركهم الخدمة.

وتشتغل الحكومة الآن بوضع مشروع قانون ينظم استخدام الأجانب فى المستقبل ويحوطه بما يجب من الضمانات لحسن اختيارهم وحصر عددهم ومدد استخدامهم فى القدر الذى تقضى به الضرورة.

وقال أخيرًا: وإن بقيت بعض الوظائف يشغلها موظفون أجانب فإن هؤلاء الموظفين ستكون معاملتهم كغيرهم من الموظفين المصريين خاضعين لسلطة رؤسائهم بغير فرق ولا تمييز:

ثم صدق المجلس على تقرير لجنة المالية المقدم بالموافقة على مشروع قانون بعمل إحصاء صناعى تجارى فى القطر وأقر هذا القانون.

مجلس الشيوخ

أهم الشئون والقرارات

مكاتبات

تُلى كتاب مجلس النواب (فى مجلس الشيوخ) ببطلان الأمر الملكى رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٥ بإلحاق المدارس الأولية للمعلمين ومدرستى دار العلوم والقضاء الشرعى بالجامعة الأزهرية الكبرى. وبقاء وزارة المعارف العمومية متولية إدارة هذه المدارس والمرسوم بإنشاء مجلس إدارة لدار العلوم والمدارس الأولية للمعلمين.

وبعد تلاوة هذا الكتاب تكلم دولة الرئيس فى الموضوع وأخذ على الأزهريين إضرابهم احتجاجًا على قرار مجلس النواب ببطلان الأمر والمرسوم المذكورين. وقد أثبتنا سابقًا أقوال دولته بهذا الشأن ونكتفى الآن بالقرار الذى أصدره مجلس الشيوخ بإزاء قرار مجلس النواب.

وهذا نصه:

المجلس بعد علمه بإخطار مجلس النواب الخاص بقراره الذى ألغى به الأمر الملكى الملحق للمدارس الأولية للمعلمين ومدرستى القضاء الشرعى ودار العلوم بالجامعة الأزهرية الكبرى والمرسوم بإنشاء مجلس إدارة لدار العلوم والمدارس

الأولية للمعلمين والاكتفاء بتسجيله ذلك الإخطار لديه عملاً بالمادة ٤١ من الدستور وبعد سماعه كلمة دولته ومن تكلموا فى الموضوع يقرر:

أولاً: تضامنه مع مجلس النواب فى قراره السابق ذكره.

ثانيًا: استنكاره للحركة الرجعية التى يقوم بها بعض الأزهريين الآن كما يستنكر تعضيد وتشجيع بعض العلماء والمدرسين ورجال المعاهد الدينية لهم فى حركتهم.

ثالثًا: إبلاغ الحكومة ثقته التامة للضرب على أيدى القائمين بهذه الحركة والموعزين بها والمشتركين فيها سرًا كان أو جهرًا.

ووافق المجلس على تقرير لجنة المالية بالموافقة على المرسوم بقانون الصادر فى ٣ مايو سنة ١٩٢٥ بربط الميزانية العامة لسنة ١٩٢٥ / ١٩٢٦ وعلى المرسوم الصادر فى ديسمبر سنة ١٩٢٤ بإلغاء المرسوم الصادر فى ٣ فبراير سنة ١٩٢٠ بمنح الوزارة مرتبًا مستديمًا قدره ١٥٠٠ جنيه مصرى فى السنة يحل محل المعاش العادى، وعلى المرسوم بقانون الصادر فى ٢٩ يوليه سنة ١٩٢٥، بتعديل المادة العشرين من قانون المعاشات الملكية نمرة (٥) الصادر فى ١٥ إبريل سنة ١٩٠٩ وعلى المرسوم الصادر فى ١٥ فبراير سنة ١٩٢٥ بإلغاء الأمر العالى الصادر فى ١٣ إبريل سنة ١٩٠١ بتحصيل رسوم على المصنوعات القطنية بالقطر المصرى وعلى المرسوم بقانون الصادر فى ١٨ إبريل سنة ١٩٢٦ لعمل تعداد السكان بالقطر المصرى.

شركات التأمين

وتلى السؤال الموجه إلى حضرة صاحب المعالى وزير المالية من سعادة ميشيل أيوب باشا عن وضع تشريع لشركات التأمين يحتم أن تكون لها عقارات أو سندات مودعة فى المصارف لضمان المبالغ المؤمَّن عليها فى القطر المصرى.

فأجاب معاليه بأنه قبل النظر فى وضع تشريع خاص لشركات التأمين الأجنبية يجب الوقوف على الأصول الجارية فى هذا الشأن؛ لذلك ستقوم

الوزارة بالتحقيق فى هذا الموضوع للحصول على المعلومات اللازمة لمعالجة هذه المسألة على الوجه الذى يضمن مصالح المؤمِّنين. على أن المالية مهتمة بأمر الشركات الأجنبية كافة ووضع شروط لها من حيث رأس المال ومجالس الإدارة وجنسية موظفيها.

الاعتمادات الإضافية فى الميزانية

ثم تلى تقرير لجنة الشئون الدستورية عن تقرير الصيغة القانونية لإقرار الاعتمادات الإضافية. وهو يقضى بأن إقرار هذه الاعتمادات يجب أن يكون بقانون، وأنه لذلك يجب أن يقدم طلب الاعتمادات بالطريقة التى تقدم بها الحكومة إلى المجلس كل مشروعات القوانين التى تريد إصدارها؛ أى بمرسوم بعد قرار من مجلس الوزراء:

وكذلك يجب أن تفعل فى سحب الاعتمادات أى أن الحكومة إن أرادت أن تسحب طلب اعتماد قدمته فعليها أن تسحبه بمرسوم بعد قرار من مجلس الوزراء.

فوافق المجلس على هذا الرأى، وعلى أن تعاد الاعتمادات التى تحت نظر المجلس إلى الحكومة لتقدمها بالطريقة القانونية المذكورة.

المشروبات الرُّوحية

وأشير إلى السؤال الموجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية عن عدد الرخص التى صرحت بها الوزارة لأشخاص ببيع المشروبات الروحية أو المخمرة وعما تفكر فيه لمقاومة تعاطى الخمور.

فأجاب دولته: أنه قرر من مدة منع إعطاء الرخص فيما عدا المحافظات وعواصم المديريات فأصبحت القرى وعواصم المراكز خالية من حانات الخمور، وأنه أعطيت تعليمات عن المحافظات وعواصم المديريات تقضى بعدم تجديد الترخيص إلا فى أمكنة معينة، وعدم إضافة جهات على الأخطاط الأوروبية التى يباح فيها محلات لشرب الخمور بدون رخصة بمقتضى القانون، كما قررت أن

تنتهى الرخص ولا تجدد فى حالة وفاة صاحبها أو انتقاله من مكانه الأصلى إلى مكان آخر، وقد نتج عن هذا أن نقصت محلات تعاطى الخمور نقصًا كبيرًا، فقد كانت فى سنة ١٩٠٤ أكثر من أربعة آلاف محل فأصبحت فى سنة ١٩٢٦ - ١٧٤٨ محلاً.

سعى الحكومة فى تخفيف الامتيازات الأجنبية

وإلى جانب مسألة الموظفين هذه ومن قبل مسألة الأزهريين يجب أن نذكر مسألة ثالثة كان لها نصيب غير قليل من المجهودات التى عرضتها الحكومة فى بحر هذه المدة وهى مسألة الامتيازات الأجنبية التى رأت أن تبدأ لمعالجتها بتوسيع اختصاص المحاكم المختلطة فى محاكمة الأجانب التابعين للدول ذوات الامتيازات.

وقد علمت جريدة «السياسة عن مصدر ثقة» أن عملية «الاستطلاع التى قامت به الحكومة المصرية لمعرفة رأى ممثلى الدول الأجنبية فى مصر بشأن إحالة اختصاص القضاء القنصلى إلى المحاكم المختلطة طبقًا لرغبة مجلس النواب وتحقيقًا لمطالب الرأى العام المصرى المعتدل قد أسفرت عن رفض بعض الدول إحداث أى تغيير فى النظام الحالى.

على أن مندوب «السياسة» الخاص قابل كثيرًا من الوزراء المفوضين للدول الأجنبية فى مصر وسألهم رأيهم فى رفع عقوبة المواد المخدرة من المخالفة إلى الجنحة مع بقاء المحاكم المختلطة مختصة بالفصل فيها، وإن كان اختصاصها فى المسائل الجنائية لا يزال مقصورًا على الحكم فى مسائل المخالفات.

وقد كان رأيهم جميعًا مؤيدًا لهذا الطلب بل أظهروا حماسة فى التأييد وميلاً شديدًا لمعاونة الحكومة المصرية فيه.

إن وزير بلجيكا المفوض صرح إلى هذا المندوب أنه:

«لا يرى ثمة مانعًا من نقل جميع المسائل الجنائية إلى المحاكم المختلطة لتفصل فيها مع احتفاظنا بالأمور التى لها علاقة بالأحوال الشخصية».

آخر مستشار إنكليزى فى المحاكم المصرية يستقيل

مما يستحق الذكر أن مجلس الوزراء قرر الموافقة على اعتزال مستر رافرتى، المستشار فى محكمة الاستئناف الأهلية، خدمة الحكومة المصرية ابتداء من أول إبريل المقبل ومنحه إجازة اعتبارًا من فبراير وبهذا أصبحت محكمة الاستئناف وبالتالى مناصب القضاء فى مصر خالية من الأجانب.

وقد علقت جريدة «البلاغ» على هذا بما يأتى:

«بودنا أن يدرك رجال القضاء لا فى محكمة الاستئناف وحدها بل فيها وفى جميع محاكمه ودرجاته، أنه جاء الوقت الذى يجب فيه ألا تكون هناك كلمة إلا للقانون وأن يدركوا كذلك أن كل نقص يلاحظ بعد الآن على القضاء فى مصر سوف لا يمس القضاة وحدهم وإنما يمس المصريين جميعًا»[1].

ذكرى إعلان حق مصر

ومن المستحسن أن ننوه بهذه المناسبة بالحفلة التاريخية الشائقة التى دعا إليها حضرات أعضاء مجلس النواب زملاءهم حضرات أعضاء مجلس الشيوخ تكريمًا لذكرى إعلان حق الاستقلال لأول مرة وكان ذلك فى مساء يوم ٧ فبراير فى القاعة الفرعونية بمجلس النواب بحضور أصحاب الدولة سعد باشا وعدلى يكن باشا وعبد الخالق ثروت باشا وحسين رشدى باشا وأصحاب المعالى وزير المالية والمعارف والأوقاف.

وبعد أن شرب الجميع وأكلوا وقف حضرة النائب الفاضل الأستاذ مكرم عبيد بك وألقى خطبة بين الإعجاب والتصفيق أشار فيها إلى الخطبة التى ألقاها سعد باشا زغلول فى ٧ فبراير من سنة ١٩١٩ فى جمعية الإحصاء بمصر ردًا على محاضرة ألقاها المستر برسيڤال المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية فى اليوم المذكور بدار الجمعية المشار إليها وكانت قاعة الخطابة غاصة بجمع كبير من علِيّة الوطنيين والأجانب وفى مقدمتهم معالى وزير الحقانية وجناب

---

(١) البلاغ، عدد ١٥ فبراير.

مستشارى ووكيل الوزارة وكثير من رجال القضاء والمحاماة فى المحاكم المختلطة وغيرهم، وعند الانتهاء من المحاضرة قام دولته وأبدى ملاحظات مهمة قانونية وسياسية ختمها بالتصريح:

وإن الحماية التى أعلنتها إنكلترا من تلقاء نفسها بدون أن تطلبها أو تقبلها الأمة المصرية هى حماية باطلة لا وجود لها قانونًا، بل هى ضرورة من ضرورات أن الحرب تنتهى بنهايتها ولا يمكن أن تعيش بعد الحرب دقيقة واحدة.

وقال الخطيب إن مما يجدر ذكره أنه أثناء إبداء هذه الملاحظات وعقب إبدائها أظهر الحضور ارتياحًا كليًا يضمن موافقتها كل الموافقة للرأى العام المصرى[1].

مصر وعصبة الأمم البريطانية

وبعد فالآن نريد أن نتكلم فى الآراء التى فاه بها أخيرًا الكولونيل ودجود والنائب البريطانى أيضًا حالما كتبه سابقًا فى موضوع القضية المصرية. وقد صرح بهذه الآراء لمراسل الأهرام الخاص فى لندن وتناول فيها الكلام عن احتمال وقوع الحرب بين مصر وإيطاليا فقال:

«إن ثروت باشا أخبره بأنه إذا حاولت إيطاليا الاستيلاء على البلاد فإن مصر تشتبك فى حرب معها. ولكن أى رجاء يرجى من وراء وجود قوة مصر فى وجه الجيش الإيطالى والأسطول الإيطالى؟».

وبعد أن نفى صلاحية مصر للحكم الديمقراطى وتساءل عن السياسة التى يستطيع أن يتبعها أى رجل إنكليزى نحو مصر أبدى رأيه فى حل القضية المصرية بالصورة العملية بقوله:

«لم تعد الإمبراطورية البريطانية، إمبراطورية بريطانية بل صارت عصبة أمم بريطانية وإنى من المعارضين لعصبة أمم چنيف، ولكنى من أنصار عصبة الأمم البريطانية، فخير حل من جهة النظر المصرية هو أن تدخل مصر العصبة البريطانية ولكنها لسوء الحظ جعلت ذلك متعذرًا بسلوكها الماضى».

---

(١) الأهرام، عدد ٨ فبراير.

على أن الكولونيل يرى أنه لا يحتمل أن يتكلم فى هذا الموضوع فى المستقبل القريب، لأنه يبعد أن تدور مناقشة برلمانية حول المسألة المصرية التى لا يبدى كثير من الأعضاء ميلاً إلى المناقشة فيها فى الوقت الحاضر.

وقد امتدح جنابه سعد زغلول باشا حيث قال فيه:

«إن زغلول باشا هو المصرى الوحيد الذى يستطيع أن يصفه بأن له عقلية المانشستر جارديان. وقد تكون له عقليته الشرقية، ولكن لما كنت معه لم أرَ فيه إلا عقليته، الأولى، أو بعبارة أخرى يشبه زغلول باشا إنكليزيًا من الطراز الذى تعجب به كل الإعجاب»(١).

وبينما كانت الصحف لا تزال تتكلم فى اقتراح الكولونيل ودجود وتبين آراءها فيه كما مر بنا. وإذا بالأخبار تأتينا من لندن بوجود حركة هناك ترمى إلى ضم شبه جزيرة سيناء إلى فلسطين. وقد علم مراسل «السياسة» فى لندن من مصادر موثوق بها أن منشأ هذه الحركة هو الخطاب الذى ألقاه الدكتور ويزمان فى فلسطين مقترحًا ضم أراضى سيناء لحكومة فلسطين قائلاً إن هذا الضم يوجد وطنًا لثلاثمائة ألف يهودى: ومما جاء فى مقال للمانشستر جارديان فى هذا الصدد أن من المفروض أن تتبع سيناء لحكومة فلسطين قد يكون موضع مساومة مع الوطنيين المصريين لنقل الجنود البريطانية من القاهرة إلى منطقة القناة. ومن الحجج التى تقدم على فائدة هذا التتبع أنه إذا كانت المنطقة التى تمر عليها السكة الحديدية للأراضى المقدسة تابعة لفلسطين فإن ذلك يسهل التجارة باتقاء الرسوم الجمركية المضاعفة. وبصرف النظر عن الوجهة الدينية فإن سيناء عديمة النفع لمصر؛ لأنها لا تحوى شيئًا من الثروة المعدنية ولكن الصحف المصرية التى استقوتها مسألة الاتفاق على الحدود الإيطالية الغربية لم تقابل بروح العطف اقتراح التسليم حتى فى سيناء المجدبة(٢).

وقال مراسل «السياسة» أيضًا إن الدوائر السياسة لم تعلق أى أهمية على هذا المقال وأنه لا يجوز على كل حال الاستهانة بهذه الحركة التى وإن كانت الآن

(١) الأهرام، عدد ٨ فبراير.
(٢) السياسة، عدد ٤ فبراير.

تافهة إلا أن عندى من الأسباب ما يحملنى على الاعتقاد أنها تسير فى طريق النمو[1].

أخبار السودان

لم تعثر فى الجرائد على شىء من أخبار السودان هذا الشهر إلا ما نشرته غازيت الحكومة السودانية أن قد تعطفت مكارم جلالة الملك (ملك بريطانيا) بالإنعام بالنياشين والميداليات على بعض الضباط وبعض السلاطين السودانيين نظرًا لما قاموا به من الخدمات فى هذا القطر.

ثم إنَّا طالعنا فى جريدة «البلاغ» مقالة بعنوان كيف تروى حوادث مصر فى السودان، ذكرت فيها ما كتبته جريدة الحضارة السودانية عن مسألة الأزهر مما يخالف الحقيقة وقالت:

إن هذه المخالفة مقصود منها شيئان! الأول أن يعلم أهل السودان أن مصر مرتبكة فى شئونها الداخلية ارتباكًا شديدًا؛ أى أن الحكم النيابى فيها غير ناجح، والثانى أن هذا الحكم النيابى يميل إلى معاداة الدين ومحاربة رجاله، ويظن الذين يصورون حوادث مصر هذا التصوير القاتم أنهم لينفِّرون السودانيين من المصريين إذ يظهرونهم أمامهم قومًا لا عمل لهم إلا محاربة الدين والمعيشة فى الفوضى.

فانظر إلى أى حد يذهبون فى العمل لفصل السودان من مصر وللمباعدة ما بين قلوب السودانيين وقلوب المصريين!

يوم ٧ فبراير يوم تاريخى

نشرت جريدة البلاغ تحت عنوان ذكرى يوم مجيد يوم ٧ فبراير سنة ١٩١٩ ما خلاصته:

إنه كان حقًا علينا لجهادنا أن نضم يوم ٧ فبراير إلى أعيادنا القومية وذلك أن الإنكليز حسبوا غِبَّ عقد الهدنة مصر صارت غنيمة باردة بهم ولم يبقَ عليهم

---

(١) السياسة، عدد ٢٥ فبراير.

إلا أن يلونوها باللون الأحمر، ويصبغوا شريعتها وفقهها المدنيين، بالصبغة الإنكليزية؟ فشرع مستر برونيت من جهة يضع تشريعه المدنى الذى يقلب به المحاكم الأهلية إلى محاكم إنكليزية، وأخذ مستر برسيفال من جهة أخرى يضع تعديلاً لقانون العقوبات المصرى يخرجه من صبغته المصرية إلى صبغة إنكليزية.

وأراد مستر برسيفال أن يمهد لقبول فكرته، فدعا إلى محاضرة يلقيها بدار «جمعية الاقتصاد والإحصاء والتشريع» وحدد لذلك يوم ٧ فبراير سنة ١٩١٩ وغصت القاعة بجمع من رجال القانون ومن بينهم وزير الحقانية ووكيلها وأعضاء الجمعية التشريعية، وكثير من رجال المحاماة وقام مستر برسيفال فألقى محاضرته، وكان من بين الحضور وكيل الجمعية التشريعية سعد باشا زغلول، الذى انتهز هذه الفرصة فقام وأعلن بصوت جهورى أن مصر لا تقبل تغيير نظمها بغير أن تشعر بالحاجة إلى التغيير، ثم استطرد فأعلن أن الحماية باطلة لأن مصر لم تقبلها، ولأنها كانت ضرورة من ضرورات الحرب وقد زالت هذه الضرورة معها.

من أجل هذا رأت البلاغ، أن يضم هذا اليوم إلى أيامنا القومية التى كانت مشرق فجر نهضتنا، وإليك نص ما ألقاه «سعد» فى قاعة المحاضرة على مسمع من المحامين وغيرهم من الإنكليز:

«أيها السادة».

«إنى أشكر حضرة المحاضر على ما قاله من أنه يريد أن يكون لمصر فى المستقبل شرع خاص، ولكنى أقول لحضرته إن هذا الشرع موجود فعلاً منذ أمد بعيد وأن أمتنا المصرية ليست من قَبيل الأقوام الهمج الذين ليست لهم شرائع مقررة وأيما بلد كبلادنا تكون له حياة عريقة فى القوانين والشرائع فإن من الخطر أن يعمد إلى تغيير كلى فى شرعه بدون أن تدعو الضرورة لذلك أو تهدى إليه التجربة والاختبار».

«إن قانون العقوبات المصرى المأخوذ عن القانون الفرنسى جرى عليه العمل منذ زمن طويل. فهو جزء من محصولنا القانونى تشربته أفئدة قضاتنا ومحامينا

وسرى فى أخلاق الأمة سير الدم فى الجسد. قد يكون فى المشروع الذى تكلم عنه حضرة المحاضر بعض نصوص صالحة فى ذاتها، ولكنى لا أرى محلاً لقلب التشريع الموجود الآن رأسًا على عقب؟ من الأرض إلى السماء ومن السماء إلى الأرض. إن فى ذلك ضررًا عظيمًا بما ألفه الناس فى هذه البلاد من المعلومات القانونية. ولكن يظهر أن المراد هو التخلص من النظريات والتقاليد المؤسسة عليها هذه المعلومات».

«لأجل وضع نصوص قانونية مكان أخرى موجودة من قبل ينبغى أولاً أن هذه النصوص الجديدة تتفق مع أخلاق البلاد وعاداتها ومألوفاتها العلمية ثانيًا أن تقوم الأدلة على ضرورة وضعها بالإحصائيات وقضاء المحاكم وآراء أهل الفن».

«لست أنكر الفائدة من مناقشة مشروع جديد بهذه الجمعية ولكنى ألاحظ أن موضوع المناقشة الآن ليس مجرد مذهب علمى فى مسألة بعينها وإنما هو أعظم من ذلك بكثير. هو أمر يمس حالنا السياسية والاجتماعية مما لا يصح أن يتخذ هذا المنبر أداة له؟ يريد منبر خطابة الجمعية».

«أستميحكم القول بأنى أخشى كثيرًا أن يكون بحث هذا الموضوع فى هذه الجمعية العلمية خروجًا بها عما وضعت له وأن يتخذ ذلك وسيلة للقول برضاء الأمة بهذا التقنين وأن يستغنى به عن مناقشات الجمعية التشريعية التى هى الأداة التشريعية النظامية فى البلاد».

«أشار حضرة المحاضر إلى أنه تحول على الجمعية التشريعية مشروع يتضمن تعديلاً فى نصوص القانون الخاصة بالضربات والجروح ولم تفعل فيه شيئًا. نعم أن هذا المشروع تحول على لجنة الحقانية التى أنا رئيسها فرأت أنه يلزمها للاقتناع بضرورة التعديلات المعروضة بيانات وإحصاءات طلبت من وزارة الحقانية تقديمها إليه وكررت هذا الطلب عدة مرات حتى انتهى دور انعقاد الجمعية ولم ترِد هذه البيانات».

«رأيت أنه من واجبى أن أبدى لحضراتكم ما قدمت من الملاحظات، ولكن هناك أمرًا آخر هو أهم ما يجب التنبيه إليه: قد تكلم حضرة المحاضر عن الباب

الثانى من الكتاب الثانى من المشروع وفى هذا الباب ما يتعلق بحالة سياسية لا وجود لها الآن بمصر. إن بلادنا لها استقلال ذاتى ضمنته معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ واعترفت به جميع المعاهدات الدولية الأخرى. وعبثًا يحاولون الاعتماد على ما حصل من تغيير هذا النظام السياسى أثناء الحرب. إنكم أيها السادة تعلمون وكل علماء القانون الدولى يقررون:

«إن الحماية لا تنتج إلا من عقد بين أمتين تطلب إحداهما أن تكون تحت رعاية الأخرى وتقبل الأخرى تحمل أعباء هذه الحماية. فهى نتيجة عقد ذى طرفين موجب وقابل ولم يحصل من مصر ولن يحصل منها أصلاً (تصفيق)».

«فى سنة ١٩١٤ أعلنت إنكلترا حمايتها من تلقاء نفسها بدون أن تطلبها أو تقبلها الأمة فهى حماية باطلة لا وجود لها قانونًا، بل هى ضرورة من ضرورات الحرب تنتهى بنهايتها ولا يمكن أن تعيش بعد الحرب دقيقة واحدة (تصفيق)».

«تلك هى الكلمة القومية التى أعلنها سعد زغلول فى ذلك اليوم فرسم بها لمصر خطتها وللجهاد الوطنى علمه الذى يسير تحته. فما كان بعد هذا إلا أن هبت مصر فإذا الغاية التى تتجه إليها بينة، والطريق واضحة».

«فيوم ٧ فبراير على هذا كان اليوم الذى تحددت فيه الغاية وأعلنت، والبداية التى تلتها مباشرة أعمال الجهاد، والصوت الأول الذى تلته الأصوات واجتمعت حوله، فمن حقه أن يذكر وأن يخلد».

هذا، وقد أعد أعضاء مجلس النواب حفلة ذكرى لهذا اليوم فدعوا فى يوم ٨ فبراير حضرات أعضاء الشيوخ إلى القاعة الفرعونية بالمجلس.

وفى تمام الساعة الخامسة من بعد ظهر ذلك اليوم قصد الجميع إلى تلك القاعة الكبيرة؛ حيث نضدت موائد الشاى مستطيلة على امتداد طول القاعة، وعليها طاقات الزهر وأكواب الشاى واللبن وأطباق الحلوى، وقد وضعت فى الصدر منضدة تصدرها حضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل سعد زغلول باشا وإلى يمينه حضرات صاحبى الدولة عدلى باشا وعبد الخالق ثروت باشا وأصحاب المعالى زكى أبو السعود باشا ومرقص حنا باشا وعلى الشمسى بك،

وإلى يساره حضرتا صاحب الدولة حسين رشدى باشا وصاحب المعالى محمد نجيب الغرابلى باشا.

وبعد أن شرب الجميع وأكلوا وقف حضرة النائب الفاضل الأستاذ مكرم عبيد فاستقبل بالتصفيق وألقى الخطبة الآتية بين الإعجاب والتصفيق:

دولة الرئيس الجليل. سادتى زملائى

أرجو أن تسمحوا لى بكلمة صغيرة أرى فيها تطفلاً على موائدكم بأكثر من معنى واحد! ولكن لى عذر أتقدم به إلى عفوكم. وهو أنى سأخطب فيكم بلسان غيرى. ولست فى ذلك مبتدعًا أو مبتكرًا. فكل خطابة هى فى الواقع كلام قديم تجدد. أو هى صدى للحوادث تردد. أو هى شعر فى النفس تجسد.. ومن نكد الدنيا أن الخطابة مهما سمت. كالشعر مهما صفا كالحياة مهما ارتقت. إن هى إلا أمل حائر يهبط بالنفس ويصعد. وخيال سار لا يكاد يتحقق حتى يتبدد (تصفيق).

«أيها السادة»

«فى مثل هذا اليوم من سنة سجلت فى تاريخ نهضتنا بأحرف من نور هى سنة ١٩١٩. ألقيت خطبة كان لها الأثر كل الأثر فى نهضتنا ألقاها رجل كان قبل إلقائها عظيمًا فى أمته. فأصبح بعد إلقائها عظيمًا بأمته. ولا بدع. فقد كانت الأمة تتكلم فيه وبه. فأعلن باسم الأمة على ملأ من كبار القوم. فى محفل علمى جمع بين رجال الدولة ورجال العلم. وبعبارة أخرى أعلن سعد زغلول باشا فى جمعية الاقتصاد السياسى فى شجاعة الحق وبساطته»:

«خطبة صاحب الدولة سعد زغلول باشا»

«فى جمعية الاقتصاد والإحصاء والتشريع»

«ألقى جناب المستر برسيفال المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية القسم الثانى والأخير من محاضرته عن مشروع قانون العقوبات فى يوم الجمعة ٧ فبراير سنة ١٩١٩ بجمعية الاقتصاد والإحصاء والتشريع، وكانت قاعة الخطابة غاصة بجمع كبير من علِيّة الوطنيين والأجانب وفى مقدمتهم معالى وزير الحقانية وجناب مستشارها ووكيل الوزارة وكثير من رجال القضاء والمحاماة فى

المحاكم المختلطة وغيرهم وعند الانتهاء من المحاضرة قام سعادة سعد زغلول باشا وأبدى الملاحظات الآتية:»

«أيها السادة».

«إنى أشكر حضرة المحاضر على ما قاله من أنه يريد أن يكون لمصر فى المستقبل شرع خاص، ولكنى أقول لحضرته إن هذا الشرع موجود فعلاً منذ أمد بعيد، إن أمتنا المصرية ليست من قَبيل الأقوام الهمج الذين ليست لهم شرائع مقررة وإيما بلد كبلادنا ترون له حياة عريقة فى القوانين والشرائع فإن من الخطر أن يعمد إلى تغيير كلى فى شرعه بدون أن تدعو الضرورة لذلك أو تهدى إليه التجربة والاختبار».

«إن قانون العقوبات المصرى المأخوذ عن القانون الفرنسى جرى عليه العمل منذ زمن طويل فهو جزء من محصولنا القانونى تشربته أفئدة قضاتنا ومحامينا وسرى فى أخلاق الأمة سير الدم فى الجسد. قد يكون فى المشروع الذى تكلم عنه حضرة المحاضر بعض نصوص صالحة فى ذاتها، ولكنى لا أرى محلاً لقلب التشريع الموجود الآن رأسًا على عقب من الأرض إلى السماء ومن السماء إلى الأرض إن فى ذلك ضررًا عظيمًا بما ألفه الناس فى هذه البلاد من المعلومات القانونية، ولكن يظهر أن المراد هو التخلص من النظريات والتقاليد المؤسسة عليها هذه المعلومات لأجل وضع نصوص قانونية مكان أخرى موجودة من قبل ينبغى أولاً أن هذه الجديدة تتفق مع أخلاق البلاد وعاداتها ومألوفاتها العلمية. ثانيًا أن تقوم الأدلة على ضرورة وضعها بالإحصائيات وقضاء المحاكم وآراء أهل الفن».

«لست أنكر الفائدة من مناقشة مشروع جديد بهذه الجمعية بعينها، ولكنى ألاحظ أن موضوع المناقشة الآن ليس مجرد مذهب علمى فى مسألة بعينها وإنما هو أعظم من ذلك بكثير. هو أمر يمس حالتنا السياسية والاجتماعية مما لا يصح أن يتخذ هذا المنبر أداة له».

«أستميحكم القول بأنى أخشى كثيرًا أن يكون فى بحث هذا الموضوع فى هذه الجمعية العلمية خروج بها عما وضعت له وأن يتخذ ذلك وسيلة للقول برضا

الأمة بهذا التقنين. وأن يستغنى به عن مناقشات الجمعية التشريعية التى هى الأداة التشريعية فى البلاد».

وأشار حضرة المحاضر إلى أنه تحول على الجمعية التشريعية مشروع يتضمن تعديلاً فى نصوص القانون الخاصة بالضربات والجروح ولم تفعل فيه شيئًا. نعم إن هذا المشروع تحول على لجنة الحقانية التى أنا رئيسها فرأت أنه يلزمها للاقتناع بضرورة التعديلات المعروضة بيانات وإحصاءات طلبت من وزارة الحقانية تقديمها إليها وكررت هذا الطلب عدة مرات حتى انتهى دور انعقاد الجمعية ولم ترد هذه البيانات».

«رأيت أنه من واجبى أن أبدى لحضراتكم ما قدمت من الملاحظات ولكن هناك أمرًا آخر هو أهم ما يجب التنبيه إليه: قد تكلم حضرة المحاضر عن الباب الثانى من الكتاب الثانى من المشروع وفى هذا الباب ما يتعلق بحالة سياسية لا وجود لها الآن بمصر. إن بلادنا بها استقلال ذاتى ضمنته معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ واعترفت به جميع البلاد والمعاهدات الدولية الأخرى. وعبثًا يحاولون الاعتماد على ما حصل من تغير هذا النظام السياسى أثناء الحرب، إنكم أيها السادة تعلمون وكل علماء القانون الدولى يقررون أن الحماية لا تنتج إلا من عقد بين أمتين تطلب إحداهما أن تكون تحت رعاية الأخرى وتقبل الأخرى تحمل أعباء هذه الحماية فهى نتيجة عقد ذى طرفين موجب وقابل، ولم يحصل من مصر ولن يحصل منها ذلك أصلاً (تصفيق)».

«فى سنة ١٩١٤ أعلنت إنكلترا حمايتها من تلقاء نفسها بدون أن تطلبها أو تقبلها الأمة المصرية فهى حماية باطلة لا وجود لها قانونًا، بل هى ضرورة من ضرورات الحرب تنتهى بنهايتها ولا يمكن أن تعيش بعد الحرب دقيقة واحدة (تصفيق)».

«بعد ذلك أعلن الرئيس انفضاض الجلسة. ومما يجدر ذكره أنه أثناء إبداء هذه الملاحظات وعقب إبدائها أظهر الحضور ارتياحًا كليًا لما تضمنته لموافقتها كل الموافقة للرأى العام المصرى».

«ولقد كان لهذا الإعلان المجيد أثر حاسم فى نهضتها المباركة فكان إعلانًا لحقوق مصر وتتمة لما أعلنه غيرنا من حقوق الإنسان، وسرت الخطبة فى الأمة سريانًا عجيبًا وأيدتها جميع الهيئات بكل ما فيها من ألسنة فكانت هديًا نهتدى به، وعقيدة ينادى بها وحتى أصبح إعلان العقيدة عقيدة جديدة».

«وعندى أن الحماية ألغيت فعلاً منذ اليوم الذى أعلن فيه سعد زغلول باسم الأمة إلغاءها، وذلك لأنها ألغيت فى نفوسنا، وفى إرادتنا وما يريده الشعب فمن إرادة الله:

«ومثل الحماية مثل الدستور، فإنه إذا كان الدستور راسخ القوائم ثابت القواعد فى بلادنا فليس ذلك لأن لنا دستورًا مكتوبًا، بل الدستور حبر على ورق إذا لم يكن مسطورًا فى نفوسنا؛ ولذلك فالدستور باقٍ طالما بقينا (تصفيق حاد)».

«ختامًا أتقدم إلى حضراتكم باقتراح برغبة أرجو أن تعتبر رغبة ملزمة أيًا كان التكييف القانونى!.. هى أن تحتفل الأمة سنويًا وفى مقدمتها شيوخها ونوابها، بهذا العيد السعيد المجيد ٧ فبراير، باعتباره فاتحة عهد جديد أعلنت فيه حقوق مصر الخالدة فتوطدت بإعلانها، وأن نضيف هذا العيد الوطنى إلى ذكرياتنا المجيدة فالأمم غنية بذكرياتها، لأن الذكرى مفتاح الأمل، كما أن الأمل مفتاح العمل (تصفيق)».

خطبة الأستاذ محمود بسيونى بك

«ثم وقف حضرة صاحب العزة محمود بسيونى بك وكيل مجلس الشيوخ فارتجل الخطبة الآتية وقد قوطع فيها مرارًا بتصفيق الاستحسان.

«إنى بلسان مجلس الشيوخ، (فقال حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا وبالنيابة عن رئيس المجلس أيضًا، فقال الأستاذ بسيونى بك:) وبالنيابة عن حضرة صاحب الدولة رئيس المجلس أشكر لحضرات أعضاء مجلس النواب، وإذا قلت بلسان مجلس الشيوخ فإن المجلس ممتزج به دولة رئيسه».

«أجل إنى بلسان دولة رئيس مجلس الشيوخ وبالنيابة عن حضرات أعضائه أشكر لحضرات أعضاء مجلس النواب الذين كان لهم الفضل فى التفكير فى

إحياء ذكرى ذلك اليوم التاريخى المجيد ذكرى إعلان حقوق الإنسان فى مصر أو حقوق المصريين، ولكن هذا لا يمنع أن يكون للشيوخ أيضًا إحتفال إن لم يكن أعظم من هذا الاحتفال فهو مثله (ضحك وتصفيق)».

«فإن أعضاء مجلس الشيوخ الذين حنت السنون ظهورهم لا يقلون شيئًا عن زملائهم النواب، فهم وإن كانوا شيوخًا فى السن إلا أن قلوبهم لا تزال تشب فيها نار الوطنية (تصفيق)».

«يا حضرات الإخوان»

«إن هذه الوطنية العظيمة، وذلك الأساس الذى يسرى فى أجسامنا سريان الكهرباء لم يكن نتيجة شىء مصطنع، بل هو نتيجة شعورنا بالتمتع بأقدس حق لكل أمة فى الوجود وهو حق الاستقلال التام (تصفيق)».

«ونحن لم نجتمع لنكون لاعبين، ولا لنصرف الوقت ونقضيه فى الفراغ والتسلية، وقد كنت أفكر فى لماذا لا يقال كلام جدى فى مثل هذه الاحتفالات؟ فإننا فى احتفالاتنا، فى أفراحنا، فى سائر اجتماعاتنا ينبغى أن يجرى على ألسنتنا دائمًا ذكر الاستقلال التام كما تفيض نفوسنا بحب هذا الحق الطبيعى لنا والحرص عليه. فلتكن براعة الاستهلال فى كل مجتمع كما يكون حسن الختام فيه. لتحى مصر: لتحى مصر: لتَحْى مصر وليَحْى الاستقلال التام (تصفيق)».

* * *

أعاد هذا الاحتفال للأذهان ذكرى يوم من أيام مصر المجيدة، أعلنت فيه حقها، على لسان من أبر أبنائها (سعد زغلول) وسيف الأحكام العرفية مُصلّت، ومصر تحت الحماية أو بالتالى تحت نير العبادية والذل، مما ينهنه من عزم الشجاعة ويفُتُّ فى عضد العزيمة ولكن ذلك هو الذى حدث. وكذلك يأبى الله سبحانه إلا أن يهيئ لهذه البلاد فى كل ضيق فرجًا، ومن كل أزمة مخرجًا، والله ولى الصابرين.

■ ■ ■

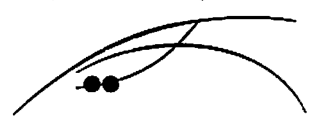
الباب الثالث

■ شهر مارس

■■

الفصل الأول

أهم أعمال مجلس النواب وقراراته



كانت الأمور مطردة الهدوء، والسكينة شاملة فى هذه الأيام فالوزارة ائتلافية يؤيدها الحزبان القويان فى مصر، والمعارضة خافتة الصوت، فليست ثمة تيارات متعارضة، ولا اتجاهات نظر مختلفة مما يثير الضجات، وتكثر حولها الصيحات. وكانت أعمال البرلمان هى البارزة وهى اللافتة للأذهان المثيرة للاهتمام؛ ولهذا جعلناها الفصل الأول من هذا الباب:

نظر البرلمان بجلساته التى عقدها فى هذا الشهر إلى عدة شئون منها ما أصدر فيه قرارًا نهائيًا، ومنها ما تناقش فيه ولم يقرر فيه قرارًا، ومنها ما أحاله على اللجان المختصة، ونرى أن نذكر كلمة عن كل شأن من هذه الشئون:

الاتفاقات السياسية والتجارية

كانت وزارة زيور باشا أيام تعطيل البرلمان قد عقدت جملة اتفاقات سياسية وتجارية مع الدول بقيت معلقة على موافقة البرلمان.

وقد اتفق مكتبا مجلس الشيوخ ومجلس النواب على أن يبدأ مجلس النواب بنظر الاتفاقات السياسية، وأن يبدأ مجلس الشيوخ بنظر الاتفاقات التجارية.

ونظر مجلس الشيوخ فى تجديد الاتفاق التجارى المؤقت المبرم مع تركيا بتاريخ ٧ إبريل سنة ١٩٢٦ مدة ستة شهور ووافق عليه. ثم أحاله إلى مجلس

النواب الذى أحاله على لجنة الشئون الخارجية. وهذه عقدت ثلاث جلسات وقررت الموافقة على الاتفاق بالإجماع مراعية فى حكمها الأسباب الآتية[1]:

«١ ـ لأن هذا الاتفاق وقتى، أوجبت الضرورة عقده بهذه الصفة ريثما تتمكن الحكومة المصرية من وضع نظاماتها الجمركية الحديثة عند نهاية سنة ١٩٣٠ فتعقد مع الحكومة التركية وغيرها الاتفاقات الجمركية النهائية».

«٢ ـ لأن هذا الاتفاق بنى على قاعدة التساوى والتبادل بين الحكومتين المصرية والتركية فى المعاملة الجمركية. غير أن اللجنة لاحظت أنه ذكر بهذا الاتفاق أنه لا يتناول المنتجات السودانية لأن لها امتيازات خاصة، والذى تفهمه اللجنة من هذا الاستثناء أنه لم يقصد به اعتبار المحصولات السودانية بصفة امتيازات محلية محضة».

وفى جلسة أخرى نظر تقرير اللجنة بمجلس النواب، فصعد الأستاذ سلامة ميخائيل بك مقرر اللجنة، وبدأ يوضح وجهة نظرها. فسأله دولة الرئيس: أليس هناك مشروع قانون، فإن التصديق على المعاهدات إنما يكون بقانون.

فقال الأستاذ مكرم عبيد:

«يجب أن نرجع ذلك إلى مجلس الشيوخ لأنه عرض على ذلك المجلس أولاً».

وأخيرًا تقرر إعادته إلى اللجنة لوضعه فى شكل قانونى.

(وجاءت مجلس النواب مكاتبة من رياسة النواب فى شأن إبرام اتفاق تجارى مؤقت بين مصر والمجر فأحيلت المكاتبة على لجنة الشئون الخارجية).

الموظفون والكادر الجديد

أثارت الرغبة التى أبداها مجلس النواب فى جلساته الماضية بشأن الموظفين وتعديل درجاتهم ومرتباتهم على أساس «كادر» جديد، وتأليف لجنة الموظفين العليا للنظر فى تنظيم الأعمال الحكومية. أثارت ضجة بين الموظفين وغيرهم

---

(١) من تقرير لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب.

فعقدت نقابتهم اجتماعًا ودعت إليه بعض حضرات النواب وخطب رئيس النقابة ضد المشروع القاضى بإنقاص مرتبات الموظفين، ثم بحث فى العلل التى ظنها سببًا فى التضخم المالى الذى يشكو منه البرلمان. ومما قاله:

«إن العلة الكبرى لذلك التضخم البادى فى مرتبات الموظفين إنما يرجع إلى فساد نظام استوجب فساده تشغيل الكثيرين جدًا دون أن تكون هناك حاجة لتشغيلهم حقًا».

«وفساد العمل هذا يستدعى كثرة التوظيف وهذه تدع المجال واسعًا أمام المحاباة فتخلق الوظائف خلقًا وتزيد المرتبات طفرة وتصبح الاستثناءات فى التوظف والترقى فى القاعدة».

«ومسألة إنقاص المرتبات على نظام الكادر الجديد لا تقتصد للخزانة إلا ثلاثين ألفًا من الجنيهات فى حين أن هناك أبوابًا عدة لو تعهدتها الإدارة بالإنقاص لوفرت على الخزانة أموالاً كثيرة، من هذه الأبواب:»

«بدل السفرية ومصاريف الانتقال وهى تكلف الخزانة الآن ٦٧٤٠٠٠ جنيه ولو راعت الحكومة أن تكلف الموظفين القريبين من هذه الأعمال القيام بها لوفرت كثيرًا من هذا المبلغ».

«والسيارات التى لا يستعملها الموظفون فى الأعمال المصلحية بل فى نزهاتهم ورياضاتهم الخاصة».

ثم أشار إلى ما أسماه:

«الدونمه، الراكدة عند كوبرى بولاق، والتى لا تستعمل إلا فى الترويح والنُّزَه وهى لو أخرجت أيام مواسم النقل لاستخدامها لجاءت بإيراد كبير».

«والمساكن التى تؤجرها الحكومة لموظفيها بنسبة ١٠٪ من مرتباتهم. فى حين أنها تنفق على صيانتها وحفظها المبالغ الكثيرة، التى لو اقتصدت لوفرت كثيرًا من المصروفات».

ثم أشار إلى أن هناك نواحى أخرى للاقتصاد كإدماج بعض الوظائف فى الأخرى.

ووضع حد «لسياسة اليومية» التى يلجأ إليها المسئولون فى الوزارة لتوظيف الكثيرين ممن لا تتوافر فيهم شروط التوظف القانونية، ولكنهم يعطون «يومية» تساوى فى مجموعها المرتب الشهرى «لإخوانهم الحاصلين على جميع الشروط أو تزيد».

ومثل الكسوة الرسمية التى تصرف لعمال الخدمة السائرة كل عام بينما الكسوة السابقة لا تزال صالحة ودون أن تتسلمها المصلحة من العامل الذى يبيع الكسوة الجديدة، ويرتدى الكسوة القديمة.

وأشار بعدها إلى مسألة الأثاث والأدوات الكتابية فى دور الحكومة وشراء الجديد منها فى كل عام بينما الموجود منها الآن يكفى لمدة خمس سنوات.

ثم قال:

«إن قانون المعاشات لو عدل بحيث يسمح بخروج الموظفين قبل السن المحددة لهم الآن على نسبة فى تقدير المعاش غير النسبة الحالية لخلت مناصب كثيرة تقتصد مرتباتها اقتصادًا».

وختم خطبته بأن الموظفين لم يريدوا باجتماعهم هذا إلا معاونة الحكومة والبرلمان على طرق الأبواب الصالحة للاقتصاد، وأنهم على أى حال خاضعون لما يريده لهم البرلمان، وأنهم واثقون من إنصافه لهم.

وعلقت السياسة على هذه الخطبة فوافقت على كثير مما جاء فيها وعارضت القليل، ثم ختمت قولها بما يأتى:

«وهم يشكرون إلى جانب ذلك على ما أبدوا من تمام استعدادهم لتأييد الحكومة والبرلمان مهما يكن القرار الذى يصدرونه فى هذا الشأن. فهذا واجب المصريين قبل واجب غيرهم من الناس وإذا أريد أن تكون إدارة العمل صالحة بالفعل».

سكة حديد فلسطين

أشير إلى السؤال الموجه إلى وزير المواصلات من حضرة محمد كامل حسن الأسيوطى فى جلسة ٣ مارس، وهو:

تشرفنا بسماع بيانات معاليكم ردًا على سؤال سعادة محمد زغلول باشا عضو مجلس النواب فيما يتعلق بالجزء المار بالأراضى المصرية من سكة حديد فلسطين، فهل نفهم من سكوت معاليكم عن إيضاح رأيكم الخاص فيما يجب اتباعه حيال هذا الأمر أن الحالة ستبقى كما هى: سكة حديدية أجنبية على أرض مصرية؟ وهى مملوكة لدولة لا لأفراد؟. أم أن معالى الوزير يرى أن هذا يجب ألا يكون وأنه سيعمل على ضم هذه السكة الحديدية إلى المصلحة التابعة لها مهما يكن من أمر الإيراد المتوقع منها بربح أو خسارة؟ وهل لا يرى معاليكم إلى حين الوصول إلى ضم هذه السكة الحديدية أن يطالب بأجر الأراضى التى تشغلها خطوطها ومبانيها ومهماتها على الأقل لا بفكرة مالية فقط، ولكن بفكرة المحافظة على الحقوق السياسية للبلاد؟».

وأجابه معالى وزير المواصلات:

«إن موضوع سؤال العضو المحترم هو محل عناية وزارة المواصلات واهتمامها ولكن لم يحن الوقت بعد لإعطاء بيانات تفصيلية فى هذا الصدد».

ثكنات جديدة وبئر بمحجر الطور

وفى الجلسة نفسها أشير إلى تقرير المالية عن اعتماد إضافى بمبلغ ٢١٢٢٠ جنيهًا لبناء خزانات جديدة وحفر بئر بمحجر الطور. فوقف الدكتور حافظ عفيفى بك مقرر اللجنة المالية، وبين وجهة نظر اللجنة فى إقرار طلب هذا المبلغ واتفاقه مع وجهة نظر الحكومة.

وعارض الدكتور محجوب بك ثابت فى المشروع، وكان من رأيه مع التشدد فى أساليب الوقاية، الاكتفاء بالعشش والخيام. وبعد مناقشة اشترك فيها حضرات الأساتذة الدكتور حافظ بك عفيفى، وحافظ بك عوض وكامل الأسيوطى أخذ الرأى طردًا وعكسًا فى التقرير فأقرته الأغلبية.

المكاتب السياسية والقنصليات

نظرت لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب فى مسألة المكاتب السياسية فى البلدان الأجنبية وذكرت الأهرام بعد ذلك ما يأتى:

«اتصل بنا أن لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب فيما يختص بميزانية وزارة الخارجية عن السنة المالية الحالية رأت إلغاء جميع المكاتب السياسية ما عدا مكتب بروكسل، وبهذا تلغى مدريد، وبراج، وبوخارست، ولاهاى ووافقت على إنشاء ثلاث قنصليات فى أديس أبابا بالحبشة، ونيوأورليانس وسان فرنسيسكو بأمريكا وأُلغيت قنصلية بوسنة المقترح إنشاؤها.

ورأت اللجنة توفير مبالغ كبيرة بعضها من نفقات التمثيل ومن الإيجارات وغير ذلك من المصروفات.

ورفضت اللجنة الاعتماد المطلوب فتحه بمبلغ ٥٠ ألف جنيه لشراء دار للمفوضية المصرية بواشنطن».

زيادة الجيش المصرى

وذكرت جريدة الأهرام فى عددها الصادر بيوم ٨ مارس:

«أشرنا أخيرًا إلى ما قررته لجنة وزارة الحربية فى مجلس النواب عن زيادة عدد الأفراد فى الجيش المصرى ونزيد على هذا أن اللجنة أخذت برأى يقضى بزيادة ١٦٥٠ جنديًا إلى قوة الجيش».

الدفاع عن السودان

وجاء فى الجريدة نفسها فى العدد الصادر يوم ٢٧ مارس ما يلى:

«فهمنا أن لجنة وزارة الحربية الفرعية فى مجلس النواب لا تميل إلى الموافقة على اعتماد مبلغ الـ ٧٥٠ ألف جنيه المخصصة فى ميزانية وزارة الحربية للدفاع عن السودان بدعوى أن مصر لا تجنى فائدة من تحمل هذه النفقات».

محكمة استئناف أسيوط

اتجهت النية فى الأيام الأخيرة إلى إنشاء محكمة استئنافية فى أسيوط نظرًا لازدحام محكمة استئناف القاهرة بالقضايا. وانتهى الأمر إلى أن وافق مجلس النواب فى جلسة ١٤ مارس على إنشاء هذه المحكمة بإجماع الآراء ما عدا الدكتور محجوب بك ثابت.

اجتماعيات

(أ) أمكنة البغاء الرسمى:

كانت مسألة إلغاء البغاء الرسمى تتردد على الألسنة فى هذه الأيام، نظرًا لما رآه بعض المفكرين من الإخلال الخلقى الذى يتفشى فى الأمة واعتقادهم أن هذا الإخلال منشؤه قرب البغاء من تناول من يريد أن يجعله رسميًا.

وكان لهذا صدى فى مجلس النواب إذ تقدم أحمد بك حافظ عوض بسؤال متواضع إلى وزير الداخلية يتضمن نقل أماكن البغاء من سُرَّة المدينة إلى طرف من جوانبها حتى لا يكون من السهولة بهذا الحد وحتى لا تتأذى المدينة بوجود مثل هذه المحال فى سرتها.

وأجاب وزير المالية نائبًا عن وزير الداخلية بأن الحكومة ترغب فى ذلك رغبة شديدة، ولكن دون ذلك صعاب.

فعلق النائب المحترم على جواب الوزير تعليقًا أثبت به أنه بوسع الحكومة أن تنفذ رغبتها، ومما جاء فى رده:

«وأن هذه المحال يجب أن تكون مستورة عن البيوت الشريفة متوارية عن أنظار السياح».

ثم طلب التعجيل بهذا البر:

وفى جلسة أخرى من جلسات النواب توجه حضرة النائب المحترم عزيز أفندى أنطون بسؤال إلى دولة وزير الداخلية عن نقل منطقة البغاء بالإسكندرية

من شارع أنسطاس لقربها من منتزه كوم الناضورة وجامع الفحام، وتوحيد مناطق تلك المواخير فى دائرة اللبان لتسهيل مراقبتها وطلب منع حرفة البغاء بمصر.

فأجابه دولة الوزير بما يأتى:

«وجود البغايا فى شارع أنسطاس القريب من منتزه كوم الناضورة وجامع الفحام سببه أن هذا الشارع كان من ضمن ما خصص قديمًا لسكناهن ونظرًا للاعتبارات التى وردت فى السؤال قد ألغى الشارع المذكور من هذه الأخطاط بمقتضى قرار أصدرته وزارة الداخلية فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٦ على أن يعمل به بعد نشره فى الجريدة بثلاثة شهور، وقد نشر القرار فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٦ وعلى ذلك يكون الشارع خاليًا من البغاء يوم ٢٤ مارس سنة ١٩٢٧.

أما إلغاء البغاء رسميًا بالقطر المصرى فهو محل بحث الوزارة الآن وهى ساعية لمعرفة الأنظمة المتبعة لدى الدول التى ألغت البغاء رسميًا».

(ب) قلم المطبوعات والأسطوانات المفسدة للأخلاق:

بلغت الشكوى أشدها من الأغانى المبتذلة التى تملأ بها الأسطوانات، ثم تدخل إلى البيوت فتفسد الأخلاق وتشوه جمال الفضيلة فى النفوس وكذلك ضجت النفوس بالأساليب الوقحة التى تملأ بها أعمدة الصحف الأسبوعية والنشرات و«الكارت بوستال» المطبوع بشكل ينافى الآداب.

وقد اهتم البرلمان والحكومة جيمعًا بهذا الأمر، وكان من أثر هذا الاهتمام أن تقدم حضرة النائب المحترم أحمد أفندى الصاوى بسؤال لدولة وزير الداخلية عن مراقبة قلم المطبوعات للمجلات والنشرات الأسبوعية أولاً. وصور كارت بوستال ثانيًا. وأسطوانات الغناء ثالثًا. والملاهى رابعًا. فأجاب دولة الوزير بما يلى:

«عُنيت وزارة الداخلية أشد العناية بالمسائل التى أشار إليها حضرة العضو المحترم».

«أما عن المسألة الأولى. فتنظر الوزارة فى اتخاذ ما تسمح به القوانين الحالية من أسباب ردع المجلات والنشرات الأسبوعية عن الاعتداء على حرمات الآداب

والأخلاق، كما أنها تبحث فيما يجب إدخاله على هذه القوانين من التعديلات التى تكون كفيلة بوضع حد للفوضى الصحفية التى أشار إليها العضو المحترم».

«وعن المسألة الثانية فمصلحتا الجمارك والبريد تمنعان بمقتضى قوانينهما ولوائحهما استيراد الصور «الكارت بوستال» المغايرة للآداب ونقلها، فإذا استطاع أحد تهريبها فإن البوليس يصادرها فضلاً عن إحالة بائعيها إلى المحاكمة».

«وعن المسألة الثالثة فإن الوزارة وضعت مشروع قرار لتنفيذ منع استيراد الأسطوانات الفونوغرافية المشتملة على أغان منافية للآداب. وسيصدر هذا القرار عندما يتم اتفاق المصالح ذات الشأن على أحكامه».

«وعن المسألة الرابعة فقد قضى قانون المجلات العمومية ولائحة التيارات بمنع الملاهى والمناظر المغايرة للآداب وتراعى الوزارة الدقة فى تنفيذ هذا المنع».

وعلق حضرة النائب على هذه الإجابة بشكر الحكومة ورجاء التعجيل بالتنفيذ.

(جـ) إصلاح حال الأسرة المصرية

بعد سماع تقرير لجنة العرائض والاقتراحات فى جلسة ١٦ مارس بمجلس النواب لاحظ حضرة صاحب الدولة رئيس المجلس أن من بين هذه العرائض. عرائض لا تتضمن شكوى، وإنما تتضمن مطالب أو مشروعات كمشروع مقدم من حضرة السيدة هدى هانم شعراوى تطلب به إجراء إصلاحات للأسرة المصرية بتشريع خاص. وبينت هذه الإصلاحات فى تقريرها. وكان هذا الاقتراح موضع أخذ ورد بين دولة الرئيس وبعض النواب. وأخيرًا قرَّ قرارهم على تأجيل هذا القرار والبحث فيه إلى جلسة أخرى وأوصى الرئيس بالاهتمام بهذه العرائض وإعارتها جانبًا من العناية؛ لأنها هى المقياس الذى تقاس به الحالة النفسية فى البلاد.

أموال الأوقاف ومؤتمر الخلافة

قامت لهذا الموضوع ضجة كبرى فى جميع الدوائر الحكومية والشعبية، لتعلقه بشيخ الأزهر وهيئة كبار العلماء وهم رجال يستبعد عليهم ما نسب إليهم، فلم

يكن أحد ليتصور أن شيخ الأزهر وهيئة كبار علمائه يصرفون من أموال الأوقاف ما لا يحل لهم صرفه على غرض يرى الناس أنه ليس للحكومة به شأن ولم توجد الأوقاف لينفق من ريعها عليه ألا وهو مؤتمر الخلافة الذى عقد بمصر. واستدعى هذا الحادث الأخذ والرد فى نظم الأزهر وقوانينه وحالته العلمية وغير العلمية.

أما فى البرلمان، فقد تقدم حضرة النائب المحترم خليل أبى رحاب أفندى بسؤال إلى صاحب المعالى وزير الأوقاف بشأن ما نشرته الصحف عن مبلغ ثلاثة آلاف جنيه صرفت لفضيلة شيخ الجامع الأزهر من أموال الأوقاف الخيرية فى سنتى ١٩٢٤ و١٩٢٥.

فأجاب معالى الوزير بما يفيد:

«أن المبلغ ٢٥٠٠ جنيه طلبها فضيلة الشيخ الأكبر على خمس دفعات على أن يسد بها حاجة المصروفات السائرة فى المعاهد الدينية نظرًا إلى ضيق ميزانيتها واحتياج الإدارة العامة لها. ولكن ظهر أنها أنفقت على مؤتمر الخلافة».

ثم سار الحديث فى كل مكان، وأصبح موضع المناقشة فى المجالس وعلى صفحات الصحف. ومما قالته جريدة البلاغ فى الموضوع:

«هذه فضيحة وصمت المعاهد الدينية ورجالها بوصمة شائنة لا تقف دلالتها عند هذه الحدود بل تتجاوزها إلى الدلالة على أن فى المعاهد الدينية فوضى إدارية وأخلاقية يجب أن تستأصل، وهذه الفوضى الأخلاقية خاصة هى التى استغلها خصوم الحكم النيابى ضد البرلمان فى سنة ١٩٢٤. ثم فى هذه السنة. فاستئصالها خدمة للحكم النيابى، فوق أنه خدمة لكرامة مصر، وكرامة العلم والدين».

الحسابات الختامية للسنة المالية

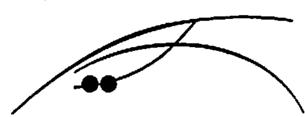
قدمت لجنة المالية تقريرها عن الحساب الختامى للسنة الماضية المنقضية فأسفر عن أن الإيرادات الحقيقية للدولة بلغت: ٣٩,٥٨٢,٥٢٥ جنيهًا بزيادة

٣٨٥, ٣,٥٧٠ جنيهًا عن المقدر لها فى الميزانية، وبلغت المصروفات ٩٧٧, ٢٤,٢٠٤ جنيهًا بنقص ١,٥٢٧,١٦٣ جنيهًا عما كان مقدرًا لها فى الميزانية. ويرجع ذلك إلى أن مبلغ ٢٨٩, ٢,٠٨٣ جنيهًا بقى منها بدون استعمال. وإلى أن المصروفات الأخرى قد زادت عما كان مقدرًا لها وحدها بمقدار ٤٥٦,١٢٦ جنيهًا.

■■■

الفصل الثانى

الامتيازات الأجنبية



ربما كانت مسألة الامتيازات الأجنبية هى أهم مسألة فى طول الشهر، لاقت من عناية الحكومة والبرلمان والصحف والجمهور ما لم تنله مسألة أخرى. وكان لها صدى قوى فى الصحف الأجنبية والمفوضيات ومجلس العموم البريطانى.

وابتدأت المسألة أولاً بوضع تشريع للمواد المخدرة لتنظر قضاياها أمام المحاكم المختلطة، ثم تدرجت إلى طلب نقل الاختصاص الجنائى كله من المحاكم القنصلية إلى المحاكم المختلطة. واستدعت هذه المباحث الكلام فى الامتيازات من أصلها وضرورة إلغائها وتعداد أضرارها.

ونرى أن نخص كل جزء من أجزاء المسألة الثلاثة بكلمة.

(أ) المخدرات

بلغ انتشار المخدرات فى مصر درجة كبيرة أصبح يخشى منها على الشعب المصرى خيفة أن يصبح شعبًا مدمنًا ضعيفًا. فكان هذا الخطر داعيًا لأن تؤلف لجنة بوزارة الحقانية لبحث الموضوع ووضع تشريع جديد لمقاومة هذه السموم مع بضع مسائل أخرى هى الاتجار بالرقيق الأبيض ومحال البغاء (واللوتريات). وحادثت اللجنة بصفة غير رسمية المفوضيات الأجنبية لجس النبض فوجدت قبولاً من الكثير منها وانتهت إلى وضع مذكرة تطلب فيها رفع العقوبة من مخالفة إلى جنحة يحكم فيها بالحبس إلى ثلاث سنوات. ثم جعل المحاكم المختلطة

مختصة بالحكم فيها. ورفعت تقريرها إلى وزير الحقانية وعلى إثر ذلك كتبت الحقانية مذكرة قدمتها إلى مجلس الوزراء؛ كى يصدر المجلس قرارًا يكلف به صاحب المعالى وزير الحقانية أن يفاوض الدول رسميًا.

ولما عرض المرسوم بقانون خاص بوضع نظام للاتجار بالمواد المخدرة واستعمالها، والمرسوم بقانون الخاص بالمحلات العمومية على لجنة الحقانية بمجلس النواب اقترحت اللجنة أن يعاقب المتجرون بالمواد المخدرة بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات أو بغرامة من مائتى جنيه إلى ألف أو بالعقوبتين معًا، والحكم أيضًا بإغلاق المحل وسحب الرخصة إذا كان صيدليًا أو تاجرًا فى المواد السامة. وإذا كان المُتَّجِر عائدًا يُعاقب بالحبس من أربع سنوات إلى عشر وعقوبة المتعاطى أقل من ذلك.

وكان لابد لسعى كهذا من جانب الحكومة فى مسألة تهم كل مفكر أن يكون له صدى قوى فى الصحف على اختلافها يدعو إلى البحث فى الموضوع، وتناول ذيوله وأطرافه.

فكتبت السياسة تقول:

«إن الحكومة المصرية تريد اعتبار جرائم المواد المخدرة والرقيق وفتح محالّ الدعارة والقمار جنحة تنظرها المحاكم المختلفة، أيًا كانت جنسية المجرمين».

«ومعنى هذا أن مصر تتنازل عن حقها الحالى فى محاكمة الأجانب غير المتمتعين بالامتيازات أمام المحاكم الأهلية كما تتنازل عن محاكمة المصريين أنفسهم أمام قضاتهم الطبيعيين».

«وهذا كله نزول عن جزء من السيادة القضائية القائمة. لكن مصر تتنازل عنه هادئة البال، طيبة الخاطر لأنها بذلك إنما تقدم على عمل فى مصلحة العدالة الكبرى التى لا يمكن أن تتحقق إذا ما استمرت الاختصاصات فى الجريمة الواحدة متعددة تخضع لإجراءات متنوعة».

وجاء فى تلغرافات الأهرام تحت عنوان المواد المخدرة، وانتشارها فى مصر:

نشرت الديلى إكسبريس اليوم فى صدر صفحتها الأولى مقالاً عنوانه (المصريون أخذوا يصيرون شعبًا يدمن المخدرات) وقد نشرته بحروف كبيرة على عمودين، وبنَت الجريدة مقالها هذا على تقرير عن تهريب المواد المخدرة فى العالم سيدرسه مجلس عصبة الأمم عندما يجتمع فى جنيف. ويتضمن التقرير أرقامًا من القاهرة أشار اللواء رسل باشا إليها فى تقريره الذى قال فيه:

«إن الأمة المصرية أخذت تتحول بسرعة إلى أمة تدمن المخدرات».

ولقد أحدث ورود هذا التلغراف ضجة فى الدوائر المصرية؛ لأن الحكمدار بصفته موظفًا مصريًا لا يحق له أن يرفع بصفته الشخصية تقريرًا إلى عصبة الأمم؛ فكتبت الأهرام تحت عنوان تقرير حكمدار القاهرة فى جمعية الأمم تقول:

لما أذاع حكمدار العاصمة تقريره عن المخدرات وفُشُوها فى البلاد كنا أول الشاكرين له جده واجتهاده واستصراخه الحكومة والأمة لدفع هذه الغائلة.

ولا شك أن الصوت الذى رفعه الحكمدار قد فعل فعله؛ لأن القوات الضابطة فى جميع أنحاء البلاد قد نشطت لمقاومة هذه الآفة، ولأن المحاكم شددت الأحكام، ولأن الحكومة أخذت بمفاوضة الدول فى تشديد العقاب على الأجانب.

نحن أول من يعترف لحكمدار القاهرة بهذا الفضل ولكن لما تلقينا التلغرافات من لندن عن وصول هذا التقرير إلى مجلس الأمم رأينا من واجبنا أن نسأل الحكومة عمن أوصله إلى تلك الهيئة الدولية؟ أهى الحكومة المصرية، مستشهدة به على ضرر الامتيازات؟، أم هو فرد من الأفراد تجاوز الحكومة وأرسل التقرير إلى الهيئة؟

أجل إننا طرحنا على الوزارة هذا السؤال. وقد كنا ننتظر كلمة واحدة بهذا الصدد فسكتت ونحن لا ندرى سبب سكوتها - وطلعت علينا إحدى رصيفاتنا (تعنى جريدة السياسة) بقولها: إنها تأكدت من أن سعادة الحكمدار لم يقدم لجمعية الأمم تقريرًا من هذا النوع، فهل نستطيع أن ننزل كلام الرصيفة مقام كلام الحكومة، وإذا كان ذلك بمثابة كلام الحكومة، فهل سعت سعيها لتعرف من الذى أوصل ذلك التقرير إلى الجمعية؟

إن عهدنا بتلك الجمعية ألا تقبل التقارير إلا من شخص ذى شأن أو صفة رسمية، فالذى سألنا عنه: من هو ذلك الشخص أو صاحب الصفة الرسمية الذى قدم تقرير حكمدار القاهرة إلى جمعية الأمم؟ وما غرضه، وما مقاصده إذا لم يكن التقرير مقدمًا من الحكومة المصرية، ولا من حكمدار القاهرة؟ ذلك ما نطلبه من الإجابة.

وكانت هذه اللهجة التى كتبت بها الأهرام مقالتها صورة لما يجول فى نفوس المصريين الذى توقعوا سوء النية فى تقديم هذا التقرير، بقصد أن يكون فضيحة لمصر، وعقبة فى سبيل اعتراف الدول بنهضتها، وبالتالى يكون ذلك عقبة فى سبيل المفاوضات المزمع إجراؤها بشأن الامتيازات، ولكن الأهرام عادت بعد يومين فكتبت لمراسلها الإسكندرى:

«فهمنا من مصدر مُطَّلع أن التقرير الذى وضعه رسل باشا حكمدار العاصمة منذ أكثر من سنة عن انتشار المواد المخدرة فى مصر وصل إلى جمعية الأمم من لندن ـ وكان قد نشر فيها ـ وهو لم يقدم إليها، بل إن لجنة مقاومة المخدرات التابعة للجمهورية المذكورة هى التى طلبت نسخة من لندن فأرسلت إليها. وهذه اللجنة طلبت مثل هذا التقرير من أمريكا الجنوبية وبلدان أخرى، لأنها تجمع كل ما يتيسر لها جمعه من المعلومات والبيانات الرسمية والشبيهة بالرسمية عن انتشار المخدرات بقصد درس الحالة العامة واقتراح ما يجب اقتراحه لمعالجتها. والمفهوم أن جمعية الأمم ستؤلف لجنة جديدة لدرس مسألة المسكرات».

وفى الوقت نفسه، كان مندوب جريدة السياسة عند الحكمدار يستفسر فيه عن مسألة التقرير. وقد نفى سعادته أن يكون هو الذى قدم التقرير.

ثم تحادث مع المندوب فى موضوع المخدرات وأسباب انتشارها وطرق مقاومتها، وكان مما قاله سعادته:

«مادامت الدول التى تسمح بصنع المواد المخدرة لا تضع حدًا معقولا للكميات التى تصنع منها فستظل مصر هدفًا لهذه السموم».

ثم أطلعه على مقالة كتبها المستر (ب. ب. أ.) عضو مجلس النواب الإنكليزى عن تجارة المخدرات مستدلاً فيه بالأرقام وجاء فيه أن بريطانيا صدرت ٢٨٠٧ كيلو من المورفين، وصدرت فرنسا ٤٠٢٥ كيلو، وألمانيا ٥٧».

وهو يرى أن جانبًا كبيرًا من الحشيش الذى يرد إلى مصر يُصدَّر إليها من سوريا التى تزرعه بكميات هائلة. واقترح إنشاء مكتب فى البلاد السورية له فروع تتصل به ويكون على اتصال بمكتب القاهرة ليتفقا معًا على كل ما يتصل بضبط كميات الحشيش وغيرها.

والواقع أنه بات فى حكم المؤكد أن البلاد السورية مصدر خطر كبير من ناحية المواد المخدرة بالنسبة لمصر لكثرة ما يوجد بها(١).

«وقد اتصل بسلطات البوليس المصرى أن هناك ما ينيف على العشرين ألف كيلوجرام من الحشيش بجوار مدينة زحلة بلبنان وضعت فى صناديق وأعدت للتصدير إلى مصر فأخذت السلطات المصرية تستعد لمقاومة ذلك القدر الهائل. كما فاوضت السلطات اللبنانية فى شأن تلك (الحملة) الموجهة إلى مصر».

وخطر كهذا لا بد حقيقة من تعاون الدول على مكافحته وبذل الجهود المتحدة للوقوف فى تياره غير أن هذا ليس بالعلاج الوحيد، وفى هذا المعنى كتبت البلاغ تقول:

والوسيلة لمنع هذا الضرر معروفة وهى الاتفاق بين الدول على تعيين المقادير التى تصنع من تلك المواد المخدرة، والاكتفاء بالقدر اللازم منها للأغراض النافعة. وليس الاتفاق على ذلك مما يعنى مصر وحدها. ولكن تُرى هل تُعنى الأمم الأخرى بالمسألة عنايتها بشىء يصيبها ضرره، ويخشى عليها من مغبته؟

وإننا نخرج الأمر من أيدينا لو ألقينا كل اعتمادنا فى مكافحة المخدرات على قرار الدول فى هذا الشأن. فخير لنا ألا نجعل اعتمادنا كله على مكافحة المخدرات خارج بلادنا، وأن نوجه أكبر مجهوداتنا وأفعلها إلى الوسائل الداخلية،

---

(١) السياسة.

وهذه الوسائل محصورة فى المراقبة والعقوبة ونشر الدعوة وهو موكول إلى البوليس والقضاء والأطباء ورجال الدين والأخلاق.

* * *

كان لهذه المجهودات واتجاه الأفكار العامة نتيجة حسنة فى الدوائر الأجنبية، فصرح بعض المفوضين تصريحات طيبة لمندوبى الصحف الذين استطلعوا رأيهم فى موضوع تجارة المخدرات والتشريع الجديد الذى تنوى الحكومة المصرية سنّه. ومما صرح به وزير فرنسا المفوض لمندوب السياسة:

«إن تجار المواد المخدرة خطر يجب على جميع الدول أن تتحد على مقاومته ومن هنا يتبين لكم أننا نتتبع بعطف المساعى التى قد تبذلها الحكومة المصرية لقطع دابر هذه التجارة.

وكذلك جاء فى تصريح وزير السويد المفوض لمندوب البلاغ حينما سأله رأيه فى نقل اختصاص المحاكم القنصلية فى جرائم الاتجار بالمواد المخدرة وفى القضايا الجنائية الأخرى إلى المحاكم المختلطة:

«وإن الحكومة المصرية لم تفتح باب الكلام فى هذه المسائل؛ ولهذا لا أستطيع أن أعرف رأى حكومتى، ولكن الذى أستطيع توكيده لك هو أنه عند البحث فى هذه المسائل بصفة رسمية ستكون حكومتى عاملة على كل ما فيه إرضاء الشعب المصرى. فالعلاقات بين مصر والسويد ودية جدًا والشعب السويدى يعرف الكثير عن مصر؛ لأن الصحف السويدية فياضة بالمقالات التى يكتبها الأساتذة السويديون الذين يزورونها ويقيمون فيها لأعمالهم».

وصرح وزير ألمانيا المفوض لمندوب السياسة بما يلى:

«إذا كانت رفاهية الشعب المصرى تقتضى هدم جدار من جدران الامتيازات الأجنبية ظنًا منكم بأن هدمه يئول إلى معاقبة تجار المخدرات عقابًا شديدًا سريعًا فعالاً متساويًا بين الجميع فلا بد من هدم ذلك الجدار وإنى وإن كنت لم أتلقّ من حكومتى تعليمات فى هذا الصدد، غير أن كل إنسان شريف يتضامن مع

أخيه على قطع دابر هذه التجارة مما يجعلنى أثق بأن حكومتى لن تعارض فى المشروع الذى تبحثون فيه».

وورد فى تلغراف من لندن لجريدة الأهرام نقلاً عن جريدة الديلى نيوز ما يلى:

«وقد قبلت الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الصغرى الاقتراح وهى تنوى شد أزر الحكومة المصرية فى نضالها لإنقاذ الأمه من الأضرار الوبيلة التى تتهددها من جراء تعاطى المواد المخدرة».

وكذلك نشرت الديلى ميل تلغرافًا لمكاتبها فى القاهرة بهذا المعنى.

* * *

(ب) نقل اختصاص المحاكم القنصلية الجنائى إلى المحاكم المختلطة

أثارت هذه المسألة تلك الخطوة التى خطتها الحكومة فى مسألة المواد المخدرة، وإن تكن لم تدخل فى دور رسمى؛ لأن الحكومة خشيت إن هى عرضتها على الدول أن تعطل مسعاها فى مسألة توسيع اختصاص المحاكم المختلطة إلى أن يشمل الجرائم التى تنظرها بالمحاكم القنصلية الآن. إلا أنه لم يقف فى الدوائر غير الرسمية عند هذا الحد.

ومما لفت الأنظار أكثر إلى هذه الناحية وقوع جريمة شنيعة اشترك فيها أفراد من جنسيات تختلف فى النظم القضائية والعقوبات، فكان ذلك بمثابة صورة مجسمة للظلم الذى يقع حينما نختلف ناحية التقاضى فى الجريمة الواحدة. تلك الجريمة الفظيعة، هى قتل المرحوم سلامون أحد الإخوة الثلاثة أصحاب محل شيكوريل الشهير بيد جناة أربعة تآمروا على سرقته، وكان من بين هؤلاء الجناة اثنان اشتغلا فى خدمة المجنى عليه.

وقعت هذه الحادثة، والضجة قائمة حول تهريب المخدرات ووقوف الامتيازات حجر عثرة فى سبيل القبض على المجرمين ومعاقبتهم العقوبة الرادعة، فكانت دليلاً جديدًا على فساد التفرقة بين نظم التقاضى فى مصر.

وقامت الصحف وفى مقدمتها جريدة السياسة تقترح على لجنة الحقانية نقل الاختصاص الجنائى كله للمحاكم المختلطة مستشهدة بجريمة شيكوريل وغيرها، ومما جاء فى جريدة السياسة.

«إن الأصل فى فكرة المحاكم المختلطة، أن ينظم طريق التقاضى الجنائى. لكن تطورات المناقشة الدولية، انتقلت بالموضوع إلى أن أصبحت المحاكم المذكورة مختصة بالنظر فى المسائل المدنية والتجارية وحدها. فلماذا لا تعود الحكومة المصرية إلى تعديل ذلك التطور بحيث تعيد الأمور إلى نصابها الأولى التى لم تفكر يوم عرضت إنشاء القضاء المختلط إلا فيها».

ثم عرضت كثيرًا من تفاصيل البواعث التى حدت بالحكومة المصرية إلى إنشاء المحاكم المختلطة والظروف التى أحاطت بها ومواقف الدول منها، إلى أن قالت:

«بقى افتراض عدم قبول الدول هذا الرجوع إلى الفكرة الأصلية فكرة اختصاص المحاكم المختلطة بالمسائل الجنائية أيضًا. والحق: أن هذا الافتراض يستدعى شيئًا من الحزم من جانب المصريين وحكومتهم. ذلك أن يقدموا على إلغاء المحاكم المختلطة كلها إلغاء يعود بنا إلى ما كان من نظام سابق على إنشاء هذه المحاكم».

وكانت البلاغ أكثر اعتدالاً من السياسة، فكتبت تحت عنوان «براهين مادية على ضرورة تعديل الامتيازات» ما يأتى:

ويشاء الله أن تقع فى الآونة الحاضرة حادثة كل يوم لتبرهن على شدة الحاجة إلى هذا التعديل، ولتكون للحكومة المصرية حجة بالغة حين تفاوض الدول فى هذا الشأن. فمن هذه البراهين حادثة الضابط الفرنسى الذى ضبط فى ميناء الإسكندرية، وهو يحاول تهريب كمية من المواد المخدرة ونذكر حادثة أخرى مشابهة لها، فلقد وصل إلى ميناء الإسكندرية بحار فرنسى وحاول إخراج فتاة قدم بها دون أن يكون لها جواز سفر، وقد ضبطا وسلما إلى قنصليتهما فحاكمت الرجل بتهمة الاتجار بالرقيق الأبيض، وحكمت عليه بالحبس مدة، ولكنها أردفت هذا الحكم بوقف التنفيذ».

واكتفت الأهرام بتصحيح بعض إشاعات كانت دائرة على الألسنة من أن الحكومة المصرية عرضت نقل اختصاص المحاكم القنصلية إلى المحاكم المختلطة بصفة رسمية على الدول قائلة:

«إن هذا الأمر لاسيما فيما يختص بالجنايات يقتضى إصدار قوانين خاصة بذلك من جانب الدول التى توافق على النقل».

ووصل صدى هذه الضجة إلى مجلس العموم البريطانى فألقى المستر لانسبوى سؤالاً على وزير الخارجية فى تلغرافات الأهرام:

«عما إذا كانت الحكومة البريطانية تلقت من الحكومة المصرية اقتراحًا ما يتضمن استبدال المحاكم المختلطة فى مصر بالمحاكم القنصلية لكى يحاكم أمامها الأجانب الذين يتهمون بجرائم ارتكبوها؟».

وهل يعلم الوزير أن الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا وبلجيكا وغيرها من الدول أعربت عن استعدادها لقبول مثل هذا الاقتراح؟

وهل للوزير أن يبسط للمجلس خطة الحكومة البريطانية؟ وهل للوزير نظرًا للعلائق الودية التى تربط مصر وبريطانيا فى الوقت الحاضر أن يعرب عن استعداده لمعاونة الحكومة المصرية فى تغيير النظام الذى يعامل بموجبه الأجانب فى مصر؟».

فأجاب السير أوستن تشمبرلن بتحفظ قائلاً:

«ليس لدىَّ معلومات عن هذا الموضوع، ولا عن الخطة التى ستتبعها هذه الدول. أما خطة الحكومة البريطانية فستدرس متى أثارت الحكومة المصرية هذه المسألة».

* * *

المطالبة بإلغاء الامتيازات

كان طبيعيًا أن تتوجه الأذهان بعدما تقدم إلى البحث فى مسألة الامتيازات الأجنبية برمتها مادامت الأفكار قد تناولت أطرافها فى مسألة عقوبة المخدرات

ومسألة نقل الاختصاص الجنائى للمحاكم القنصلية إلى المحاكم المختلطة. لاسيما وقد اقترن بذلك توقيع الاتفاق الإنكليزى الصينى عن الامتيازات.

وكانت جريدة السياسة أشد الصحف تحمسًا فى الكتابة عن الموضوع فبحثته من نواحيه الاقتصادية والسياسية والأدبية.

«إذ الأجانب فى مصر لا يدفعون من الضرائب غير الضريبة العقارية وعوائد الأملاك، وهذه الضريبة الأخيرة لم يدفعوها إلا بعد سنة ١٩٨٠ وبعد مفاوضات استغرقت سنوات عديدة، وهم يقولون: إنهم يدفعون كذلك الضريبة الجمركية. والحقيقة أن المستهلك هو الذى يدفع هذه الضريبة».

«وقد ترتب على إعفاء الأجانب أنفسهم بالقوة لا بشىء آخر من دفع الضرائب أن غُلَّت يد الحكومة عن فرض ضرائب على المصريين لا يمكن تحميل الأجانب مثلها»[١].

ولم يكن ضرر الامتيازات مقصورًا على الناحية المادية فقط، بل تعداها إلى مركز الحكومة نفسه، وما يجب لها من الهيبة اللازمة للحكومات[٢].

«وأن الحكومة لا تستطيع أن تشرع على الأجانب النازلين فى أرضها وأن تفرض من الضرائب عليهم خصوصًا إذا كان هؤلاء الأجانب يكونون بعددهم وثروتهم ونفوذهم طائفة قوية فى المجتمع. إنما تجرد نفسها إلى حد يُرثى له مما يعوزها من السلطة والاحترام».

وكذلك كانت الامتيازات حجر عثرة فى سبيل العدالة؛ لأنها تحمى المجرمين من توقيع العقوبات الرادعة، ويستغلها نفر من فاسدى الأخلاق فى العبث والاستهتار بكل قانون فى البلاد.

لهذا اشتدت الصحف فى التنديد بها، ولم تكن الدوائر الحكومية بأقل اهتمامًا، فقد تلقت وزارة الخارجية من المفوضية المصرية فى روما تقريرًا عن

(١) السياسة، عدد ٨ مارس.
(٢) اللورد ملنر فى كتابه (إنكلترا فى مصر).

المؤتمر الاقتصادى المزمع عقده فى چنيف والأعمال التمهيدية التى تعرض عليه.

وجاء فى هذا التقرير أنه من ضمن الأعمال التمهيدية التى تعرض عليه اقتراحات خاصة بضرورة معاملة الأجانب فى أى بلد معاملة لا تكون كفتها راجحة على معاملة أهالى هذا البلد.

ويرى سعادة وزير مصر المفوض فى روما أن مصر يجب أن تغتنم فرصة اشتراكها فى المؤتمر الاقتصادى الدولى، وتطلع أقطاب السياسة على ما تلاقيه من المصاعب الاقتصادية بسبب وجود الامتيازات الأجنبية عندها وقد وضع هذا التقرير موضع البحث».

آراء الوزراء المفوضين

وكذلك أخذت البلاغ فى استطلاع رأى الوزراء المفوضين للدول فى موضوع إلغاء الامتيازات.

رأى وزير فرنسا

«إن مصر تخطو فى سبيل التقدم خطوات واسعة، والمصريين بما أحرزوه من قسط وفير من التعليم أصبحوا قادرين على إدارة أعمالهم، وأصبحوا موضع ثقة تامة، وعندهم الضمانة الكافية لهذه الثقة، وشعور الفرنسيين نحوهم شريف فهم يميلون إليهم ويعطفون عليهم والجالية الفرنسية فى مصر آمنة مطمئنة، والمفوضية الفرنسية هنا تتابع باهتمام ما تكتبه الصحف فى هذا الموضوع الذى لم تخابرنى بشأنه الحكومة المصرية حتى الآن ولا شك فى أن هذا الموضوع يحتاج إلى مفاوضات سياسية بين مصر والدول، ويمكن أن توجد بعض الصعوبات من جانب دول فى سبيل هذه المفاوضات عند إجرائها ولا يمكننى الآن أن أقول شيئًا عن رأى حكومتى التى لم أتلقَّ منها حتى الآن تعليمات فى مسألة محاكمة الأجانب الذين يتهمون بالاتجار فى المواد المخدرة وهى مسألة لم تخابرنى الحكومة المصرية بشأنها أيضًا».

ثم عاد فأكد ما بين الفرنسيين والمصريين من ولاء وثقة فلما قال المندوب: إن هذه العبارات تشعر بأن الامتيازات فى مصر لم تَعُد لها ضرورة وليس لها معنى. ابتسم وقال:

«يجب أن أتحفظ فى كلامى لأنى لا أعرف رأى حكومتى وهذا التحفظ ضرورى لى».

رأى وزير إسپانيا

ذكر له المندوب الغرض من زيارته فقال:

«إن الامتيازات الأجنبية ألغيت فى تركيا والصين».

قال له: وما رأيك فى مصر؟ قال:

«لقد قرأت كتبًا عن مصر وقفت منها على أن بلادكم الجميلة تقدمت تقدمًا عظيمًا، ولا تزال جادة فى سبيل هذا التقدم الذى يساعدها من غير شك على أن تتبوأ مكانها اللائق بها بين الأمم العظيمة، وإذا كنت لا أستطيع أن أبدى برأيى إليك فى إلغاء الامتيازات الأجنبية فذلك لأنى لا أعلم رأى حكومتى التى أمثلها هنا. والتى يجب أن أعبر عن رأيها فقط. وإذا جاز لى أن أبدى رأيًا خاصًا فهذا الرأى هو أن عقد مؤتمر دولى للبحث فى هذا الموضوع ينتهى بعقد اتفاقات مع الدول على إلغاء الامتيازات. ومن رأيى أن يكون وزراء الدول المفوضون فى مصر أعضاء هذا المؤتمر؛ لأنهم أكثر خبرة من غيرهم بالحالة فى مصر، وبالدرجة التى وصل إليها المصريون فى حياتهم العامة وبحقيقة العلاقات بين المصريين وجالياتهم».

ثم سكت هنيهة وقال:

«أريد أن أؤكد لك أن العلاقات ودية للغاية بين إسپانيا ومصر وأن صاحب الجلالة مليكى يشعر بميل وإخلاص إلى صاحب الجلالة مليككم، وأؤكد أيضًا بكل قوة أن جميع أفراد الجالية الإسپانية فى مصر مرتاحون ومطمئنون».

رأى وزير إيطاليا

طلب منه المندوب رأيه فى مسألة نقل اختصاص محاكم القنصليات فى القضايا الجنائية إلى المحاكم المختلطة وبالتالى فى مسألة الامتيازات، فقال:

«إننى درست موضوع الامتيازات الأجنبية من جميع وجوهه دراسة وافية فوقفت على كل شىء فيه وألممت بكل مسألة تنطوى تحته إلمامًا تامًا، ووصلت إلى نتيجة أرى أنها فى مصلحة مصر، ولكننى لا يمكننى أن أقول عنها شيئًا الآن لأنه لم يصل إلى علمى شىء من جانب الحكومة المصرية عن رغبتها فى البحث هذا الموضوع وحقيقة إنكم استطلعتم آراء بعض وزراء الدول المفوضين وقد اطلعت على آرائهم وها هى لا تزال أمامى غير أنى لا أرى أنه يحق الكلام فى هذا الموضوع الآن مادام بابه لم يطرق بصفة رسمية».

موقف الصحف الأوروبية

وقد أخذت بعض الصحف الأجنبية ولاسيما الإنكليزية منها تبدى قلقها من هذه الحملة ضد الامتيازات، فنشرت مجلة النير إيست مقالاً افتتاحيًا قالت فيه ما يلى:

«تزداد أواصر العلائق الطيبة بين المصريين وولاة الأمور الأوروبيين فى مصر توطدًا بحالة جلية واضحة، ولكن يلاحظ فى الوقت نفسه ميل ظاهر من جانب المصريين إلى التحول عن نقط الخلاف التى قامت البراهين إلى الآن على أنها عقبات لا يمكن تذليلها وإلى قَصْر نظرهم على نقط معينة»[1].

كانت هذه اللجنة أشد لهجات الصحف الإنكليزية، اعتدالاً إذ كان غيرها يكتب بلهجة قاسية، من ذلك ما جاء فى «الإيجبسيان ميل» فى مقال افتتاحى لها تحت عنوان (تعليق رخو)[2]:

«لا يمكننا أن نشهد هذه الحركة ـ حركة المطالبة بإلغاء الامتيازات من غير أن نرفع صوتنا بالاحتجاج. فإن التوكيد بأن الامتيازات تحمى المجرم توكيد غير

---

(١) تلغرافات الأهرام فى ٢٣ مارس.
(٢) الأهرام فى ٢٧ مارس.

صحيح، وإنما هى تضمن له محاكم حسنة، وليس فى العدالة محاباة أو سياسة. ولم يَحِنْ بعد الوقت الذى يمكن أن نسلم فيه الأجانب الذين يرتكبون الجرائم إلى المحاكم الوطنية الصرفة، ونحن لا نعنى بذلك أن القضاة المصريين غير عدول، ولكننا نشعر بأن الخطة التى تختطها الصحف العربية خطة قفز يولد عدة صعوبات».

وكذلك كتبت مجلة سفنكس الأسبوعية تحت عنوان الامتيازات مقالاً طويلاً نقتطف منه ما يلى[1]:

«ليس من يشك فى أن للامتيازات نهاية، وأن يوم إلغائها آتٍ لا محالة ولكن التاريخ أبان أن الامتيازات فى كل بلد وجدت فيها لم تُلغَ إلا من طريق وصول البلد التى فيها هذه الامتيازات إلى أوج المدنية والرقى ولا يزال يوجد من يرى بل من يعتقد أن فى إلغاء الامتيازات الآن فى مصر ضررًا كبيرًا على المصالح الأجنبية ـ وقبل الخوض فى هذا الموضوع يجب على الحكومة المصرية والبرلمان أن يعملا على توسيع نطاق الثقة بالبلاد الأجنبية».

وكانت الصحف الإيطالية أشد حماسًا من ذلك فأنشأت جريدة «چورنالى دى إيطاليا» مقالاً عن الامتيازات الأجنبية فى مصر قالت فيه بعد معارضة قاسية لإلغائها[2]:

«دوائر مصر لا مطمع لها فى الحصول على مزايا سياسية من إنكلترا، وأن مرور خمسين عامًا على وجود المحاكم المختلطة فيها لا يعد حجة كافية لإلغاء الامتيازات الأجنبية، وأن مصر لم تجتَزْ طريق الرقى ولا بد لها من عمل كثير للإصلاح والرقى فى شئونها الداخلية قبل أن تعامل البلدان الأوروبية معاملة الند للند».

لا بل ذهب غيرها من الصحف الإيطالية إلى أبعد حد فى التمسك، إذ كتبت جريدة الإمبرسيالى تنكر على المصريين حتى مجرد المطالبة بتعديل الامتيازات أى تعديل؛ مهددة الحكومة الإيطالية وغيرها من الحكومات الأوروبية بأنه[3]:

---

(١) الأهرام فى ٢٧ مارس.

(٢) عن الأهرام (٣) عن السياسة.

«قد يأتى اليوم الذى تسير فيه الامتيازات فى طريق الإلغاء إذا كنا (الأوروبيين) نرضى بالمطالب المتتابعة التى تطلب بها مصر إنقاص الامتيازات».

وإن تكن الحكومة الإيطالية قد أعلنت على لسان مفوضياتها أن ما كتبته تلك الصحيفة لا يعبر عن رأى الحكومة.

ولم يقف سيل المعارضة عند أقوال الصحف؛ بل إن رئيس الغرفة التجارية البريطانية هنا أدلى بتصريح جاء فيه:

«إن من القلق أن نسمع كثيرًا من الاقتراحات عن إلغاء الامتيازات الأجنبية وفرض ضريبة خاصة على الأجانب».

ويلاحظ على هذا القول إنه فى حاجة إلى كثير من التصحيح فإنه لم يقل أحد من المصريين قط ولم يَدُر بخلده أن تفرض على الأجانب ضريبة خاصة بهم كما قال رئيس الغرفة، بل كل ما نطلبه هو أن يشترك معنا الأجانب فى حمل التكاليف العامة، وأن يدفعوا مثل الضرائب التى تفرض على المصريين لا أكثر منها بأية حال[1].

ولقد يكون للأجانب بعض العذر فى موقفهم هذا من إلغاء الامتيازات الأجنبية؛ لأن لهم مصلحة خاصة فى بقائها، ولكن الذى لا يمكن فهمه بحال من الأحوال هو أن تقوم جريدة مصرية ولو كانت تنشر باللغة الفرنسية بدسيسة دنيئة تحاول الإيقاع بين المصريين والأجانب.

هذه الجريدة هى جريدة «لاليبرتيه» وهى أحد لسانَىْ حزب الاتحاد، وقد فسرت المطالبة بإلغاء الامتيازات بأنها حملة عدائية ضد الأجانب تدعو إلى القلق. فكتبت السياسة ترد على هذه المزاعم مقالاً مطولاً جاء فيه:

«ليست المطالبة بإلغاء الامتيازات عداوة للأجانب، وليست المطالبة بالمساواة الضريبة موجبة للقلق. ولكن هذا السكوت عن هذه المطالبة ضعف وجبن لا يليقان بكرامة المصريين».

---

(١) من البلاغ.

ولكن هذه المعارضة جعلت المصريين يتنبهون إلى ناحية ضعيفة فى نية القضاء المصرى، ويحاولون علاجها حتى يكون هناك ضمان كافٍ للأجانب يزيل شيئًا من قلقهم، وأحسن ما كتب فى هذا الموضوع مقالة لحضرة القاضى محمد حمدى السيد فى جريدة الأهرام جاء فيها:

«اطلعت على ما كتب فى الصحف فى هذين اليومين فى المطالبة بإلغاء الامتيازات الأجنبية، وحلول المحاكم الأهلية المصرية محل المحاكم القنصلية وغيرها - ولكنى أقول بمزيد الأسف إن الأوروبيين لا يطمئنون لقضاة يجوز عليهم العزل والنقل والإعطاء والمنع ويعتدون أن الاستقلال القضائى لن يتحقق مع الحرمان من الضمانات القضائية مهما سمت أفكار القضاة وعلت نفوسهم وأن هذه الضمانات تأخذها الأمة على الحكومة ليكون القضاة بعيدين عن كل وعد أو وعيد أو تدخل مهما كان نوعه فتطمئن قلوب المتقاضين للوقوف أمامهم كى يستريح القضاة وتنقطع مشاغلهم من هذه الجهة. وقد تقرر هذا المبدأ فى دول أوروبا ونفذ منذ أمد بعيد، وأصبح من البدهيَّات المُسلَّم بها. أما فى مصر فإنه منذ إنشاء المحاكم الأهلية عام ١٨٨٣ للآن لم تتقدم الأمة خطوة واحدة فى سبيل استرداد هذه الضمانات التى أقرتها لائحة المحاكم الأهلية عند صدورها ثم تأجل نفاذها من وقت إلى وقت وانتهى الحال بتوقيفها لجميع القضاة بالمحاكم الجزئية والكلية ووكلائها ورؤسائها مع ما هو معروف من زمن بعيد من رقى هذه المحاكم وكفاية قضاتها.

ولعل عدم تقرير هذه الضمانات فى مصر هو أهم ما تقصده (الچورنالى دى إيتاليا) بقولها: (إن مصر لابد لها من عمل كثير للإصلاح والرقى فى شئونها الداخلية قبل أن تعامل البلدان الأوروبية معاملة الند للند».

«ولا يغيب عن الذهن ما تولى البلاد من المحن القضائية منذ عام ١٩١٩ بسبب الانقلابات الحزبية والسياسية. ولا يزال يرتسم فى مخيلتى ما كان يساور الناس والجرائد من الهَمّ والخوف على مصير عُمُد المنوفية؛ لأنهم رأوا أنفسهم أمام قضاء غير محصن خشوا أن تلعب به يد الهوى.

فيحسن أن تعالج هذه المسألة الداخلية الأهلية، وينظر هل فى الإمكان أن تسترد الأمة هذه الضمانات القضائية التى توطد أركان الاستقلال القضائى وتدعم بناءه، وتوجد الثقة الأوروبية فى القضاء المصرى الأهلى قبل السعى فى إخراج الامتيازات الأجنبية من الدول الأوروبية أو أن تعالج المسألتان معًا».

الشركات الأجنبية والامتيازات

أثيرت مسألة الشركات الأجنبية فى مصر لأنها شعبة من شعب الامتيازات ووقع فى أثناء ذلك أن حكمت المحاكم المختلطة بعدم اختصاصها بالنظر فى نزاع قام بين المساهمين وشركتَى الترام فى القاهرة والإسكندرية لاعتبار الشركتين بلجيكيتين غير خاضعتين للقوانين المصرية فلفت هذا الحكم الأنظار إلى ناحية الشركات التى لم تحصل على ضمانات بعد لأن نوعًا منها هو شركات التأمين لم يتقدم إلى الحكومة بعقود ولم يحصل منها على اعتراف بالجنسية - ولهذا نظن أن تنظيم العمل فيما يختص بشركات التأمين أسهل وأقرب منالاً من تنظيمه فيما يختص بالشركات الأخرى. فالعمل هنا أشبه بالنصب لا بشىء آخر وهذه الشركات تستنزف الأموال استنزافًا، فالأمر يقتضى - ولا شك - علاجًا حاسمًا(١).

ومن الأمثلة التى حدثت على أن أعمال تلك الشركات أقرب إلى النصب: أن مات أحد المؤمَّنين على حياتهم فامتنعت الشركة أن تسلم أهله مقدار التأمين إلا على حساب الفرنك الحالى، فرفع أهل المتوفى دعوى على الشركة لدى المحكمة المختلطة التى حكمت لهم بأحقية المبلغ على حساب الفرنك فى وقت وفاة المؤمن. ولكن الشركة امتنعت عن تنفيذ الحكم ولم يكن لديها عقارات يوقع عليها الحجز.

وسُئل وزير المالية فى مجلس النواب عن الشركات الأجنبية فقال: «إن المالية مهتمة بأمر الشركات الأجنبية كافة لوضع شروط لها من حيث رأس المال ومجالس الإدارة وجنسية الموظفين».

■ ■ ■

---

(١) البلاغ.

الفصل الثالث

شئون سياسية



الحالة السياسية فى هذا الشهر فاترة، والجو هادئ لا عواصف فيه ولا جديد من الحوادث الداخلية أو الخارجية إلا الصغير منها، ولهذا نكتب ذلك الفصل مجملا قصيرًا بمقدار ما يكنه من وقائع.

سعد باشا فى حضرة جلالة الملك

كتبت الأهرام تحت هذا العنوان ما يأتى:

«دعا جلالة الملك سعدًا فمكث فى حضرة رب العرش مدة طويلة قالوا فى وصفها: إن الزعيم موضع عطف جلالته وإكرامه له والتلطف به وانطلق الناس يفتشون ويبحثون عما دار من الأحاديث بينهما فلم يكن بُدٌّ فى نظر الناس من وجود شىء، وهذا الشىء الذى لم يعرفوه حملوه على محملين وهما: أمر الوزارة، وأمر المفاوضات وكلا الأمرين غير صحيح؛ لأن الوزارة متمتعة وحائزة ثقة البرلمان وهى تعمل معه بكل إخلاص ووئام - وأما أنه ليس هناك مفاوضات الآن فيدل عليه كل شىء ويدل عليه فوق كل شىء ما فاه به وزير خارجيتنا فى مجلس نوابنا وهو ينحصر بقولها: (السير إلى أحسن التفاهم)».

الرئيس الجليل وصاحب جريدة الشيطان

«استدعت النيابة بطرس شلبى أفندى صاحب جريدة الشيطان وأتمت معه التحقيق فى البلاغ الذى ادعى فيه أن رجلاً اعتدى عليه بطعنة سكين فى صدره،

وأن محرضه سعد باشا وفتح الله بركات باشا ومن معهما، ولما أن تبين لها كذب بلاغه من جميع الوجوه فيما ذهب إليه وادعاه وجهت إليه تهمة البلاغ الكاذب مع سوء القصد إضرارًا بمصالح أناس آخرين وأمرت باعتقاله توطئة لمحاكمته على هذه التهمة واعتُقل فى سجن التخشيبة بدار المحافظة»(١).

وأخذت البلاغ بعد ظهور هذه الحقيقة تطلب من النيابة مواصلة التحقيق لصلة هذا الرجل بحزب الاتحاد، مشيرة إلى أن هذه التهمة الدنيئة بُيتت فى دار الحزب وأنه يجب ألا يقف التحقيق عند حد المبلِّغ، وتقدم الأستاذ وليم مكرم عبيد للمطالبة بالحق المدنى، ولكن سعدًا باشا رغب إليه أن يترك ذلك.

الموظفون الأجانب

ذكرت السياسة تحت هذا العنوان ما يأتى:

«انتهت سكرتارية مجلس الوزراء من استخراج أسماء الموظفين الأجانب الذين تقرر الاستغناء عنهم أو استبقاؤهم من الكشوف المحولة عليها من الوزارات المختلفة بعد انتهاء مجلس الوزراء من نظرها كما أشرنا إلى ذلك قبلاً، وأخطرت الجهات التابع لها هؤلاء الموظفون بأسمائهم وقرارات المجلس لتنفيذها».

(وقد كان هذا العمل بناء على الرغبة التى أبداها مجلس النواب بعد مناقشاته فى هذا الموضوع، مما جعل بعض الصحف الإنكليزية على الخصوص تحمل على مصر، وتعلن أن حملات النواب على الموظفين الأجانب حملات طائشة لا تروى فيها، ومن ذلك ما نشرته (الأفركان ورلد) لمكاتبها فى القاهرة إذ قال:

«علمت أن عددًا كبيرًا من الموظفين الأجانب ظل فى خدمة الحكومة المصرية على الرغم من الحملات التى قامت بها النواب الذين صورت لهم عقليتهم الأمور تصويرًا يدعو إلى العجب».

وتكلم المكاتب عن المجهودات التى تبذلها الحكومة لإعداد المصريين وإحلالهم محل الموظفين الأجانب فى مصلحة الصحة العمومية. فقال:

---

(١) عن الأهرام.

«إن عدد طلبة الحكومة الذين يصرون على الالتحاق بمدرسة الطب يزيدون كثيرًا من الوجهة النسبية على عدد الطلبة الذين يدخلون أية جامعة فى إنكلترا أو أمريكا[1].

■■■

(١) عن الأهرام.

الفصل الرابع

متفرقات



١ ـ شئون اقتصادية

(أ) اتفاقات تجارية

كان وزير ألمانيا المفوض السابق قد قدم مشروع اتفاق تجارى إلى وزارة الخارجية المصرية رغبة فى عقده بين البلدين، وقد كتب جناب الوزير الجديد إلى وزارة الخارجية يقول: «إن مشروع الاتفاق التجارى السابق لا يتفق مع بعض التفاصيل الخاصة بالشئون الداخلية فى ألمانيا؛ ولهذا يرسل إلى الحكومة نصًا جديدًا للنظر فيه، وقد وضع هذا المشروع موضع البحث».

وكذلك تلقت وزارة الخارجية من حكومة لتوانيا مذكرة بسطت فيها الرغبة فى عقد اتفاق جمركى بينها وبين مصر لما تستلزمه الحالة التجارية بين البلدين من إيجاد للروابط الاقتصادية والعمل على توسيع نطاقها.

(ب) الصناعة المصرية[1]

«نشرت مجلة النير إيست مقالاً لمُكاتب لها عن مقدرة مصر الاقتصادية قال فيه ما يلى:

إذا أسفرت الحوادث عن ارتفاع أسعار القطن ثانية فستشعر مصر بروح الطمأنينة وبزوال العبء عن كاهلها فى الحال، وتوجد فى البلاد الآن روح سلام

---

(١) تلغرافات الأهرام.

غير حقيقية تقوم على أساس نتاج غير ثابت. لذلك يجب أن تنتهز فرصة الوقت الحالى لبذل كل مجهود لتوسيع نطاق الصناعات فى مصر»[1].

«ولما زار بلاد الهند الأستاذ صادق إبراهيم المفتش بمصلحة التجارة والمندوب لوضع مشروع النسيج بالمدارس الإلزامية بوزارة المعارف رأى فيما وقف عليه من الشئون الصناعية والتجارية أن صناعة الزكايب والأكياس يمكن أن تكون مصدرًا للثروة فى القطر المصرى وعلى هذا اقترح أن يزرع التيل والقنّب بهذه البلاد لكى تتوافر الخامات اللازمة لعمل الأكياس والزكايب فيمكن منافسة التجارة الهندية فى أسواق أوروبا وأمريكا - ولا يزال مشروع زراعة التيل والقنب محل البحث؛ وبخاصة بعد أن طلبت مصلحة السجون أن تصنع الأكياس والزكايب بالسجون».

(جـ) محصول مصر من المخصبات والمعهد الزراعى بروما

كتب المعهد الزراعى الدولى بروما إلى وزارة الزراعة المصرية يطلب الحصول على بيانات خاصة بموارد مصر الطبيعية ويستفاد من كتاب المعهد أن إحدى لجانه ستقوم بالبحث فى سن تشريع جديد لمخصبات الأراضى.

ويؤخذ مما كتبته مصلحة المناجم لوزارة الزراعة عن محصول مصر من المخصبات أنه يستخرج من سواحل البحر الأحمر ٢٣٢ ألف طن وثمانية أطنان من الفوسفات.

٢ - منشآت وإصلاحات

(أ) فتح جسر كرموز:

فُتح فى يوم ٥ مارس جسر كرموز، وهو واحد من ثلاثة جسور حديدية يراد إنشاؤها فى الإسكندرية فوق مجرى المحمودية والجسر الثانى هو جسر الرصافة، والثالث هو كوبرى راغب باشا.

«وقد احتفلت به البلدية وربما كانت هذه أول مرة تحتفل فيها بلدية الإسكندرية بتدشين عمل قامت به منذ سنين ولا شك بأنها أحسنت صنعًا

---

(١) عن الأهرام.

بإقامة هذه الحفلة؛ لأنها تشهر بها أعمالها وتقيم للجمهور دليلاً حسيًا على إنماء الأعمال وخدمة مصالح البلدية»[1].

(ب) ميناء الطور:

قررت وزارة المواصلات فتح اعتماد بمبلغ ٣٥ ألف جنيه لبناء أسكلة للطور. وقد وضع تصميم هذه الأسكلة حضرة محمود بك على وكيل هندسة مصلحة الموانئ والمنائر. وكان مقررًا لها فى التصميم الذى وضعه المسيو مازان كبير مهندسى هذه المصلحة مبلغ ٦٠ ألفًا من الجنيهات، ووافق المجلس الأعلى الاستشارى لوزارة المواصلات على بناء الأسكلة؛ لأن الحوادث أثبتت أن الحجاج يتحملون متاعب كثيرة فى الصعود إلى السفن والوصول إليها على الزوارق.

٥ـ قانون الأحوال الشخصية

نظرًا لقرب عرض مشروع هذا القانون على البرلمان أخذت الصحف تعلن عليه، والآراء تتبارى فيه. وقد كان من الضرورى أن يوضع مثل هذا القانون الجديد مناسبًا لروح العصر الذى نعيش فيه، وأن يغير كثيرًا من أحكام القانون القديم وذلك ما فعلته اللجنة المكلفة بهذا العمل.

وقد كتبت البلاغ تحت عنوان (قانون الزواج والطلاق) تنتقد هذا الضعف فى بعض النصوص وتحبذه فى مجموعه، فقالت ناقدة:

«إن الثقة بالقضاء لا تمنع التدقيق فى أحكام القوانين بحيث يتقيد القضاة والمتقاضون بنصوص لا مجال فيها للتمحل ولا يسهل على القاضى أن يخالفها بهواه. فالقانون الذى يمكّن القاضى من الحكم برأى تقيد فيه بغير نظر ولا سبيل فيه إلى التمييز بين الغرض والنزاهة يغرى بالتعسف والمحاباة وينقل الأمر من قضاء الشريعة إلى قضاء فرد يأمر وينهى بما يريد ولا يناقش فى إرادته بنص مقيد أو حكم محدود.

لهذا نود أن تضبط بعض أحكام القانون الذى نحن بصدده ضبطًا محكمًا يمنع التعسف».

---

(١) الأهرام.

وقالت محبذة:

«هذا القانون سينقذ المجتمع المصرى من آفات كثيرة عبثت به طويلاً، وشهدنا أثرها فى اختلاف نظام الأسرة واستحكام الشقاق بين الأزواج والأبناء والإخوان وتعريض الصغار للتشرد وسوء التربية والعداوة المدمرة فى غير طائل».

رأى لجنة العلماء فى مشروع تعدد الزوجات

لم يَرُقْ لطائفة من علماء الأزهر إقدام وزارة الحقانية المصرية على تأليف لجنة لتهذيب نصوص قانون الأحوال الشخصية، ورأت فى ذلك جرأة عظيمة. ولو أن القائمين بهذا العمل من غير هيئة الحكومة والمطالبين بهذا الإصلاح من غير أعضاء النواب لسمعنا اتهامات دينية توجه إليهم. ولتأذت الأسماع بتهم المروق والإلحاد كعادة هذه الطائفة من العلماء الأزهريين غير المستتيرين. ولكن ذلك لم يمنعهم أن يكتبوا مذكرة ردًا على مشروع القانون الجديد تضمنت فيما تضمنته بيانًا واضحًا عن معنى النكاح فى عرف الفقهاء وعن أركانه وشروطه التى ليس منها عدم خوف العدل بين الزوجات إذ أجمعوا على صحة النكاح عند وقوعه مع خوف الجور - ومسألة مقدرة الرجل الشخصية لم تكن موضوع بحث عند القضاء وولاة الأمور من قبل؛ لأنها مسألة ترجع إلى الشخص نفسه فهو الذى يمكنه أن يأنس من نفسه القيام بحقوق الزوجية أو عدمها خصوصًا أن هذا الأمر مرتبط بالمستقبل وهو غيب محض لا اطلاع لأحد عليه. وبينت أن العدل فى هذا الموضوع هو القسم بين الزوجات فى المبيت وليس النهى الوارد فى الآية (وإن خفتم...).

وقالت لجنة العلماء:

«إن النساء العاطلات من الأزواج كثيرات فلو منع التعدد لتضاعف هذا العدد وإذًا يتحقق الاتجار بالأعراض وعدم العفاف وفساد الأسر».

وقد ختم العلماء المذكرة المتضمنة للرد بقولهم:

«إن جميع المذاهب متفقة على أن لولى الأمر بل عليه أن يقيم قوانين الدين والملة وأن يُعزِّر على ارتكاب المنكرات فاطلبوا معاقبة مرتكبى المنكرات واستنهضوا الهمم على اتباع الفضائل».

السجن السياسى

ضجت الأوساط السياسية، والصحفية منها على الأخص، تطالب الحكومة بإنشاء معتقل سياسى خاص (بمجرمى الرأى)؛ لأن هؤلاء من نوع غير هذا النوع الذى يحتل السجون العادية، ومن طبيعة غير طبيعتهم، فلا يجوز أن يختلطوا بهم ولا أن يُعاملوا معاملتهم. وكان لهذه الضجة صداها فى دواوين الحكومة والبرلمان والأندية كلها. وكلفت لجنة إصلاح السجون برياسة محمود فهمى القيسى باشا أن تنظر فى الأمر فانتقلت إلى سجن مصر لمعاينة المكان الذى يصلح لذلك: ولاحظت أنه يوجد بجوار سجن مصر مبان متهدمة يمكن أن يقام بناء السجن فيها؛ ولهذا دارت المخابرة بين وزارة الداخلية ومصلحة التنظيم فى مصير هذه المبانى الخربة، وهل هى خاضعة لمشاريع التنظيم أو يراد فتح شارع فيها.

وروعى فى إقامة السجن السياسى بجانب سجن مصر تحقيق غرض مزدوج وهو تشغيل سجانى سجن مصر فى هذا المعقل؛ لأنه بات منتظرًا أن يكون ضيوفه كثيرين وبصفة دائمة؟

ورأت اللجنة أيضًا إقامة سجن خاص بالشبان الذين تتراوح سنهم بين الخامسة عشرة والعشرين؛ لأن وجودهم فى سجن الرجال قد يفسد أخلاقهم.

وفاة المرحوم الأمير إبراهيم حلمى

جاء فى تلغرافات الأهرام من باريس خبر نعى المرحوم الأمير إبراهيم حلمى شقيق جلالة الملك على إثر مرض طويل فى قصره فى سيمن بضواحى نيس.

وقد نعت التيمس الأمير الفقيد وقالت: «إنه كان صديقًا حميمًا للورد كرومر ومن أكبر المعجبين به. وقد أرسل إلى جريدة التيمس مقالاً بعد نشر تقرير اللورد ملنر أشار فيه إلى الخطر الجسيم الذى يترتب على الاستقلال قائلاً: إن على بريطانيا واجبًا فى مصر يجب ألا تتخلى عنه».

■ ■ ■

البـــاب الرابع

■ شهر إبريل

■■

الفصل الأول

الأزمة الوزارية

استقالة وزارة عدلى باشا

حدث فى مساء ١٨ إبريل حادث لم يكن ذا بال فى بدايته؛ إلا أنه أدى إلى أزمة وزارية فاشتغلت بها الأفكار عن كل أمر سواها.

ولقد حصلت هذه الأزمة المفاجئة فى قاعة مجلس النواب أثناء جلسة عقدت مساء هذا اليوم؟ وقد حضر هذه الجلسة حضرات أصحاب الدولة والمعالى عبد الخالق ثروت باشا وعلى الشمسى باشا ومرقص حنا باشا وعثمان محرم باشا، فلما دنا موعد الاستراحة الأولى كانوا جميعًا وعلى رأسهم حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا رئيس الوزراء جالسين فى مقاعدهم بقاعة الجلسة يستمعون ما يدور فيها من المناقشات على توظيف المال الاحتياطى وتخصيص جانب منه لتشجيع الصناعات الوطنية».

«فلما جاء دور الاقتراحات أحال المجلس أولها وهو المقدم من حضرة عبد الحميد عبد الحق بإيداع مليون جنيه فى بنك مصر إلى لجنة المالية ثم عرض الاقتراح التالى وهو مقدم من (١٥) عضوًا وهذا نصه:

«يقدم المجلس شكره للحكومة الحاضرة على ما قدمته من التعضيد لبنك مصر منذ توليها الحكم ويرجو أن يستمر ذلك التعضيد وتتنوع ضروبه فيوكل إلى البنك بعض الأعمال التى يمكن أن يقوم بها والتى فى قيامه بها مصلحة للحكومة وللبنك معًا، كشراء الأوراق المالية والتحاويل على الخارج وإيداع جانب من

أموالها مساعدة على توسيع دائرة أعماله خصوصًا فيما يختص بالتسليف على القطن، وكإيداع مال البدل الذى لدى الأوقاف فيه».

فوقف النائب المحترم عبد السلام جمعة محمد وقال إنه لا يوافق على هذا الاقتراح؛ لأنه مستهل بشكر الحكومة إلى آخر ما جاء فى الجلسة كما مر بك إلى أن أعلنت الوزارة استقالتها فى المجلس.

«وكان دولة سعد باشا قد أحيط علمًا بالحادث إذ وافاه على إثر انفضاض جلسة مجلس النواب هذه حضرات أصحاب الدولة والسعادة حين رشدى باشا ومصطفى النحاس باشا وبعض النواب وقصوا عليه ما دار فى الجلسة وانتهى بما انتهى إليه من الاستقالة ثم قابل دولته الوزراء الوفديون وقبل انصراف حضراتهم من عنده أقبل عليهم عدلى باشا وثروت باشا فانفردوا بدولة الرئيس بضع دقائق».

«وقد اتصل بأحد مندوبى المقطم «أن حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا قابل دولة عدلى باشا كما تقدم ورجا منه أن يعدل فى هذا الظرف عن تنفيذ ما هَمَّ به ـ وكلفه إذا أصر على التنفيذ أن يرفع إلى الأعتاب الملكية نبأ رجاء دولته هذا».

وفى الساعة العاشرة من صباح ١٩ إبريل قابل دولة الرئيس فخرى بك عبد النور وشرح له، ما تم من أمر هذه المقابلات».

«أما دولة عدلى باشا فظل متشبثًا برأيه فى رفع الاستقالة إلى جلالة الملك وقد استقبل دولته على رأس هيئة وزارته جلالة الملك فى حفلة افتتاح متحف فؤاد الصحى فى يوم الثلاثاء ١٩ منه، وهو يحمل كتاب استقالته فلما انتهى الاحتفال المذكور قصد إلى القصر الملكى وتشرف بمقابلة جلالته[١] فرفع إليه استقالة الوزارة من الحكم ورجا منه التفضل بقبولها. وقد تفضل جلالته فطلب من عدلى باشا سحب استقالته، ولكن دولته أصر عليها شارحًا لجلالته الظروف

---

(١) المقطم فى ٢٠ إبريل.

التى أدت بالوزارة إلى الاستقالة وتمسكها بها، وأمام إصرار عدلى باشا كلفه جلالة الملك بالعودة يوم الأربعاء حتى يكون لدى جلالته متسع من الوقت لبحث الحالة من وجوهها المختلفة(١).

«وفى صباح يوم الأربعاء دُعى دولة عدلى باشا لمقابلة جلالة الملك فتوجه وحظى بمقابلة جلالته واستمرت المقابلة مدة ساعتين»(٢).

«وقد زار دولة توفيق نسيم باشا رئيس الديوان الملكى بعد ظهر الأربعاء دولة الرئيس الجليل وبلغه استفسار جلالة الملك عن صحته، وحادث دولته فى شأن الاستقالة التى قدمتها الوزارة إلى جلالة الملك، ورأى دولته فيها وفى وقت إعلان قبولها. ورغب الرئيس الجليل إلى دولة نسيم باشا أن يترك له الوقت للتريث فى التفكير».

«وقال نسيم باشا إنه موفد من جلالة الملك لعرض رياسة الوزارة إذا لم تُحلّ أزمة الوزارة المستقيلة. وأن الوزارة الجديدة ستكون دستورية بطبيعة الحال».

«ثم عاد دولة نسيم باشا إلى بيت الأمة فى المساء وقابل دولة سعد باشا وحادثه فيما إذا كان دولته يقبل أن يؤلف بنفسه الوزارة الجديدة أو يشير بأحد غيره لتأليفها. فقال دولة سعد باشا إن صحته لا تمكّنه من تولى منصب رياسة الوزارة وأنه يرى أن يعهد بها إلى غيره».

«وبعد ذلك ذهب نسيم باشا إلى دار المندوب السامى حيث قابل لورد لويد مدة غير قصيرة»(٣).

«وقد اقترح رشدى باشا على دولة سعد باشا أن يدعو عدلى باشا إلى تأليف الوزارة الجديدة على أن تتكون من أعضاء من الوزارة المستقيلة وأعضاء آخرين.

«فإذا رفض عدلى باشا تعرض الوزارة على ثروت باشا. وإلا فهو يرى أن يعهد فى تأليفها إلى سعد باشا فيتولى الرياسة وحدها وينتخب وزيرًا من الوزراء يكون نائبًا له نظرًا لصحته»(٤).

---

(١) الأهرام فى ٢٠ إبريل. (٢) البلاغ فى ٢٠ إبريل.

(٣) الأهرام، عدد ٢١ إبريل. (٤) الأهرام، عدد ٢٣ إبريل.

«وقد استدعى حضرة صاحب الجلالة الملك فى يوم ٢٢ إبريل حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا فتوجه دولته قبل الظهر إلى قصر عابدين وتشرف بمقابلة جلالته مقابلة خصوصية استغرقت نحو ساعة».

«وقد أبلغه جلالة الملك فى خلالها أمره الكريم بقبول استقالة الوزارة وأشار عليه بأن تباشر الوزارة أعمالها حتى تأليف الوزارة التى ستخلفها».

«وبعد ذلك اجتمع أعضاء الوزارة المستقيلة وتوجهوا إلى القصر الملكى فقيدوا أسماءهم فى سجل التشريفات حسب التقاليد المتبعة».

«وأذاعت رياسة مجلس الوزراء على الصحف بعد الظهر البلاغ الآتى:

«تفضل حضرة صاحب الجلالة الملك بقبول استقالة الوزارة، وقد أشار جلالته إلى رغبته فى أن يستمر حضرات الوزراء فى القيام بالأعمال العادية وفقًا للعرف الدستورى حتى يتم تأليف الوزارة الجديدة»».

«وأذاعت الوقائع المصرية بتاريخ ٢١ إبريل فى عدد خاص نص كتاب الاستقالة المرفوع إلى حضرة صاحب الجلالة الملك من حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا، وهو:

مولانا صاحب الجلالة:

أتقدم لسُدَّتكم الكريمة مع حضرات زملائى الوزراء برفع استقالتنا من الوزارة شاكرين لجلالتكم ما أسديتموه لنا على الدوام من عطف وتأييد.

ومازلنا لذات جلالتكم العلية الكريمة خادمى عرشكم المخلصين الأوفياء.

عدلى يكن　　ثروت　　أحمد زكى أبو السعود

محمد فتح الله بركات　　مرقص حنا　　محمد نجيب الغرابلى

على الشمسى　　أحمد محمد خشبه　　عثمان محرم　　محمد محمود

وأذاعت كذلك فى هذا العدد صورة الأمر الملكى بقبول استقالة حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا، وهى:

عزيز عدلى يكن باشا:

لقد كان من بواعث الأسف لدينا تلك الاستقالة التى رفعتموها إلينا بكتابكم المؤرخ ١٩ إبريل سنة ١٩٣٧ وإنَّا لمقدرون لدولتكم وما أديتم من خدمات جليلة.

وقد أصدرنا أمرنا هذا لدولتكم معربين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم عن حسن تقديرنا وجزيل شكرنا.

صدر بسراى عابدين ١٩ شوال سنة ١٣٤٥ (٢١ إبريل سنة ١٩٢٧).

«فؤاد»

أسباب استقالة وزارة عدلى باشا

إن أول ما يستلفت الأنظار فى استقالة وزارة عدلى باشا أنها وقعت فجأة «وقد قوبل خبر استقالتها بأشد الاستغراب أولاً؛ لأنه كان راسخًا فى النفوس أن الوزارة حائزة لثقة المجلس التامة، وثانيًا لأنه لم يكن فى جدول أعمال المجلس مسائل يصح أن تكون موضوع خلاف بين الوزارة والنواب، وثالثًا لأن مجلس الوزراء عقد برياسة جلالة الملك ظهر الإثنين ووافق على القرارات التى نشرت فى الجرائد ولم يظهر أن فى الوزارة تفكيرًا ما فى الاستقالة».

ولقد ذكر محرر «المقطم» أنه حادث أحد أركان الوزارة وسأله عن الحالة العامة فى الوزارة فكان جواب الوزير أنها على خير ما يرام وأن ما يشاع عن عزم بعض الوزراء التخلى عن المنصب إنما أسمعه من الخارج، ولكنى لا أرى له أثرًا فى الداخل»[1].

على أن جريدة «التيمس» نشرت رسالة من مُكاتبها فى القاهرة بتاريخ ٧ إبريل توقع فيها الأزمة الوزارية قبل وقوعها، ومما قاله فى هذه النقطة:

«أخذت درجة الحرارة فى مجلس النواب فى الارتفاع منذ اجتماعه فى الخريف الماضى فدل ارتفاعها على أن الأزمة قادمة، ولكن الحكمة تغلبت فى خلال ذلك فمرت العاصفة بسلام».

---

(١) المقطم فى ٢٠ إبريل.

وقال أيضًا:

«وقد لاقى عدلى باشا متاعب كثيرة فى التوفيق بين أعضاء وزارته فلا غرابة أن يستنتج أصدقاؤه من ذلك أنه يتحين الفرصة للخلاص من هذا الموقف الذى تنفر منه طبيعته ولولا الصعوبة فى إيجاد خلف له لاستقال منذ مدة طويلة».

«فالسبب الذى دعا إلى عدم تفاقم الشقاق حتى الآن هو صعوبة العثور على رئيس للوزارة ترضى عنه الحكومة البريطانية وأكثرية مجلس النواب وما يترتب من عواقب العجز عن تأليف الوزارة. ولكن لا أحد يعرف الآن إلى متى تبقى المصلحة المشتركة متفوقة على عدم الثقة بين الشركاء فى ذلك الائتلاف المناقض للطبيعة. ومما زاد المصاعب فى هذا الصدد تقرير الصلات بطريقة غير منتظرة لبعض العوامل السياسية الغالبة. فمن شأن هذا التقرير أن يبدد الغيوم المتلبدة ولكنه قد يزيد الأمور تعقدًا أيضًا بالسهولة ذاتها».

ولكن نص البيان الوجيز الذى تلاه دولة رئيس الوزارة فى المجلس بسط على إيجازه موقف الوزارة ورأيها فى الموضوع، فقد جاء فيه: «أن الحكومة سمعت فى أثناء تقرير لجنة الميزانية انتقادات من كثير من حضرات الأعضاء وتبع هذه الانتقادات قرار اتخذه المجلس فى هذه الجلسة وترى الحكومة فى هذا القرار وفيما تضمنته الانتقادات من عبارات اللوم ما يدعوها صيانة لكرامتها أن تتخلى عن الحكم».

على أن هذا السبب الذى ذكرته الوزارة لم يَرُق فى نظر الرأى العام، بل ذهب إلى أن هناك أسبابًا إيجابية أخرى تفوق فى أهميتها السبب الذى اتخذته الوزارة حجة ظاهرية للتخلى عن الحكم.

وقد نفت الجرائد المحلية وجود مثل هذه الأسباب.

وقال بعضها فى معرض التدليل على ذلك: «إن الاتفاق على السبب الخفى لا يمكن أن يتم بهذه المفاجأة فى وزارة تنتمى إلى هيئات كثيرة لا بد أن تشترك فى تقدير هذه الأسباب وترسم الخطة التى تُتبع قبل الاستقالة وبعدها[1].

(١) البلاغ، عدد ٢١ إبريل.

ومع هذا فإن هذه الجرائد ذكرت بعض أسباب روحية قالت إنه كان لها تأثيرها فى إقدام الوزارة على الاستقالة، فمنها ما أشارت إليه جريدة «المقطم» بقولها: «ولابد لنا هنا من الإشارة إلى علة نفسية كان لها تأثيرها فيما جرى فإن الوزراء متعبون حقًا بكثرة ما عليهم من الأعمال والمهام وليس بينهم إلاَّ مَنْ يتمنى الراحة أو كما قال لنا أحد الوزراء ذات يوم أن ليس بينهم من لا تخطر له فكرة الاستقالة مرة أو مرتين فى الأسبوع فإن الوزراء بين عملهم فى وزاراتهم ولجنتهم ومجالسهم وعملهم البرلمانى ومقابلة الزائرين وأرباب الحاجات لا يكادون يجدون ساعة للراحة وهذه حالة لها تأثير فى النفوس وقد تورثها السآمة والملل فإذا حدث جديد زاد فيها الامتعاض وضيق الصدر وهو ما يعرفه أصحاب الأعمال الكثيرة العادية وغير العادية وهو ما وقع فعلاً هذه المرة ووقع من قبل لما أراد وزير المواصلات أن يستقيل»[1].

ومن الأسباب الروحية التى ذكرتها الجرائد علة لاستقالة الوزارة توتر الأعصاب من جانب الوزارة ومن جانب النواب من جراء السياسة الإنكليزية فى البلد وسياسة الإنكليز تستند إلى فهمهم للحالة وهو فهم يناقض فهم المصريين كلهم لها مناقضة تامة، فاستحال حتى الآن الجمع بين النقيضين والتقريب بين الضدين رغم المجهود الذى بذلته هذه الأمة وبذله حكامها وبرلمانها ذاته حتى الآن».

«فكان هنا بخار محبوس ضاغط على النفوس جميعًا نفوس النواب ونفوس الوزراء فاحتكاك خفيف واحتكاك قليل بل إن «لا شىء» أفضى إلى انفجار البخار من جانب النواب وإلى مثله من جانب الوزارة فاشتد بعض النواب بالنقد حتى يجدوا متنفسًا لما فى صدورهم وترويحًا عن نفوسهم ودفع توتر الأعصاب الوزارة إلى أن تقول استقلت تهدئة لأعصابها».

هذا ما تراءى للأهرام أنه السبب فى الأزمة الوزارية وقد صرحت هذه الجريدة أنه لا دواء للحالة إلا أن تتحول السياسة الإنكليزية عن منهاجها وتأخذ

---

(١) البلاغ، عدد ٢٠ إبريل.

بالنظرية المصرية التى توصل بسهولة ولين إلى الوفاق وإلى حل الأزمة الكبرى مصدر جميع الأزمات بالأمس ومصدرها اليوم ومصدر ما هو أكبر منها وأشد غدًا، أى متى صارت مصدر يأس المصريين وقنوطهم بعد فراغ صبرهم وبعد طول انتظارهم وبعد تضحيتهم كل شىء فى سبيل التفاهم للوصول إلى التفاهم. فهل من سبيل إلى ذلك؟»[1].

ولقد صادفنا فى مقال لجريدة «الاتحاد» جملة عن أسباب استقالة الوزارة، وهى:

«قالوا إن السبب فى استقالة الوزارة العدلية هو أن عدلى باشا ارتأى أنه لا يستطيع التوفيق بين مطالب الأمة من جهة ومطالب الإنكليز من جهة أخرى وأنه فضل الاستقالة على الوقوف بوزارته بين السياستين المتناقضتين فاستقال واستقال معه أعضاء وزارته متفقين متضامنين»[2].

وقد علقت الجرائد الإنكليزية على الأزمة الوزارية تعليقات شتى وخلاصتها:

«إن سبب الأزمة الحقيقى هو مشروعات بعض القوانين كقانون العُمُد وقانون حمل السلاح، وإلقاء بعض الأسئلة المعقدة والاستجوابات كالأسئلة التى تتعلق بمركز المندوب السامى وتقديم أوراق تعيينه وسفر جلالة الملك إلى لندن، ويضاف إلى ذلك تعرض مزعوم من النواب لأعمال الإدارة ودخائل السلطة التنفيذية مما لم يصبر عليه حضرات الوزراء».

وقد ردت «البلاغ» على هذه المزاعم بما يأتى:

«هذه هى أسباب الأزمة الحقيقية فى زعم الصحف الإنكليزية، ومما لا ريب فيه أنها لم تسمعها من أحد الوزراء المستقيلين ولا من سياسى مسئول فى البرلمان، وأنها إنما بنتها على تقديراتها هى وما يلوح لها من بوادر الأحوال. ولكن لنفرض أن للأسباب المذكورة دخلاً فى إيجاد الأزمة المفاجئة أو تقريبها، فكيف اتفق الوزراء على هذه الأسباب، وما الغرض العملى الذى يحتمل أن يرموا إليه بالاستقالة وإيجاد هذه الأزمة؟».

---

(١) الأهرام فى ٢٧ إبريل

(٢) الاتحاد فى ٢٤ إبريل.

«فقد كان الناس يقبلون فروض الصحف الإنكليزية لو أن الوزارة تستقيل لتخلفها وزارة من حزب آخر وسياسة أخرى. ولكن إذا كانت الأحزاب التى تحمل المسئولية الآن هى الأحزاب التى ستحمل المسئولية غدًا، فما معنى الاستقالة لتلك الأسباب؟»(١).

وقد كان من رأى مُكاتب جريدة «الديلى نيور» فى القاهرة أن الأزمة قد نتجت عن مساعى الوطنيين المتطرفين بقيادة رجلين (تعنى بهما المكاتب الدكتور أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى أفندى) كانا فى السنة الماضية متهمين بمؤامرة اغتيال، ولكن المحكمة حكمت ببراءتهما وأصبحت الأزمة عبارة عن مبارزة بين الزعماء المتقدمين فى السن والمتطرفين الشبان الذين يرون أن المصاعب التى تعانيها بريطانيا فى الصين فرصة يجب أن تنتهزها مصر. فالمسألة الآن هى: هل تصبح الحكومة تحت سيطرة المتطرفين المقامرين الذين وقفوا فى قفص الاتهام أم تبقى فى أيدى الزعماء الخبيرين المجربين؟»(٢).

وإنَّا ندرج ها هنا كلمة لمكاتب جريدة الديلى تلغراف السياسى عن أسباب الأزمة، فقد قال:

«إن فى الأزمة الوزارية مواقف مازالت خافية على الصحف الأوروبية منها سعى المتطرفين الثائرين الآن على عدلى باشا وعلى النصائح التى يبديها لهم زغلول باشا بالتزام الاعتدال إلى أن يبدل التعاون الإنكليزى المصرى الحالى فى مالية الدولة وأعمال البنوك ببعض المؤسسات التى قد تكون مصرية صرفه بجميع ظواهرها، ولكنها على اشتراك وثيق ببعض الدوائر فى أوروبا»(٣).

وقد تناولت معظم الصحف الألمانية موضوع الأزمة الوزارية ونشرت جريدة «فوس غازيت» لسان حال الحزب الديمقراطى برقية مسهبة فى صدده من مراسلها فى لندن عزا فيها استقالة وزارة عدلى باشا إلى المباحث شبه الرسمية

---

(١) عدد ٢٢ إبريل.
(٢) تلغرافات الأهرام، عدد ٢٢ إبريل.
(٣) تلغرافات الأهرام، عدد ٢٤ إبريل.

التى دارت بين زغلول باشا وبين بعض رجال السياسة البريطانيين لعقد معاهدة جديدة بين إنكلترا ومصر».

«وقد علقت الجريدة على هذه البرقية برسالة من الدكتور ولفجانج فون فيزل مراسلها فى القاهرة أشار فيها أن زيارة السيرتون واللورد لوادى حلفا واجتماعهما هناك بحاكم السودان العام، وإلى رحلة جلالة الملك فؤاد الأول مصحوبًا بزغلول باشا إلى لندن فى يونيو المقبل، ثم وصف العلاقات الحالية بين مصر وإنكلترا وأبدى بعض تكهنات عن تطورها فى المستقبل القريب ومما قال فى هذا الشأن أن أزمة القطن هبت الطبقة العليا من المصريين أقرب إلى التساهل فقوى الأمل بالوصول اتفاق مع إنكلترا من جراء ذلك»[1].

يتضح مما تقدم أن الوزارة لم تقدم على الاستقالة للسبب وحده الذى ذكرته فى بيانها المعلوم، بل إنها عمدت إلى الاستقالة متأثرة بعوامل عدة قد تكون مكونة من أكثر الملاحظات والاعتبارات التى مرت بنا فى هذا الصدد وأهم هذه العوامل على ما نرى الخلاف فى التقدير بينها وبين النواب مما أضعف عزيمتها فى المثابرة على واجباتها الحكومية وقوى فيها الميل إلى اعتزال الحكم. فالحكومة كانت ترى أنه يحق لها أن تتمتع بثقة المجلس الكاملة، مزودة بالتشجيع والاستحسان؛ لأنها وزارة قامت على سواعد الأحزاب المؤتلفة التى يتكون منها المجلس فهى من هذه الأحزاب وعلى هذه الأحزاب تعتمد فى إجراءاتها.

أما وقد وجدت فى النواب فى الآونة الأخيرة نزعة هى أميَل إلى مؤاخذتها وانتقادها منها إلى تشجيعها واستحسان أعمالها كما قلنا فحينئذ ترجع لديها أن تتخلص من الحكم بدلاً من أن تصبر على مظاهر هذه النزعة الجديدة التى عدتها ماسة بكرامتها والتى لم تعهدها من قبل فيهم.

وأما المجلس فقد كان موقفه بذلك موقف تقدير لمركز الحكومة مع لومها لومًا. قد يكون غرض الأعضاء منه حثها على المثابرة والجد والإسراع فى العمل أكثر مما صنعت إلى اليوم»[2].

---

(١) الأهرام فى ٢٧ إبريل.

(٢) السياسة، عدد ١٩ إبريل.

هذا، وقد صرحت جرائد الأحزاب عامة أن هذا الخلاف ما كان خلافًا حزبيًا ولا خلافًا داخل الحكومة. «ويؤيد هذا الرأى أن الاستقالة التى تقدمت بها الحكومة إجماعية أمضاها الوزراء كلهم»[1].

ولقد عرضت بعض الصحف حين الحديث عن استقالة الوزارة إلى حقها فى الاستقالة من عدمه طالما كان مجلس النواب قد أعلن أنه مازال يثق بالوزارة. فجريدة «السياسة» مثلاً كانت ترى «أن حق الوزارة فى الاستقالة وإن صدر قرار بالثقة بها حق طبيعى كحق كل عامل فى التخلى عن العمل الذى يقوم به»[2].

إن هذا القول صحيح لا يقبل الشك إذا نظرنا للمسألة من الوجهة الحقوقية الصرفة. وأما إذا نظرنا إليها من الوجهة الأدبية، فقد نجد استقالة الوزارة تحتمل الانتقاد باعتبار أن الحكومة راعت فى هذه الاستقالة ميولها الشخصية، وهذا مما يجب أن تترفع عنه كل حكومة تأخذ على عاتقها إدارة أمور أمة دستورية لا يجوز أن ينتظر من برلمانها أن تكيل للوزارة المدح والثناء كيلاً فى جميع أعمالها.

وقد كتبت «الأهرام» فى هذا الصدد مقالاً نستخلص منه ما يأتى:

«سقطت الوزارة أو استعفت وسقوط أو استعفاء أقل ما يوصف به أنه حرد فقط مع أننا كنا نتمنى للوزارة السقوط فى ميدان الكفاح والجلاد كما يسقط الأبطال فى حومة الوغى إذ يقبلون على أمرهم ولا يسلمون هذا التسليم الذى يدل على شىء من الضعف إن لم نقل إنه يدل على الضعف كله».

«أجل إننا نميل إلى الكفاح الدستورى وأنَّا نحب هذا الكفاح وأنا لا نرى خيرًا ولا مصلحة لهذه البلاد من غير هذا الطريق وهذا الأسلوب أما الخشوع وأما الضعف وأما الاستسلام من جانب المجلس أو من جانب الحكومة فإنه إذا دل على شىء فإن دلالته إنما هى على ضعف الحياة الأدبية وعلى فقدان قوة النظام الدستورى الذى نقول ونكرر القول إنه كفاح وجلاد فى سبيل المبادئ»[3].

---

(١) السياسة، عدد ١٩ إبريل.
(٢) الأهرام، عدد ٢٠ إبريل.
(٣) الأهرام فى ٢٠ إبريل.

ولقد كان موقف الصحف الإنكليزية التى تصدر فى مصر فى الأزمة الوزارية حافلاً بالسخط والتنديد بموقف أعضاء البرلمان تجاه عدلى باشا وإخوانه، فقد كتبت جريدة الإجبشيان ميل مقالاً فى هذا الصدد، ومما جاء فيه قولها: «يزداد الآن وضوحًا بأن مصر لا تلائمها الحياة البرلمانية الآن وقد أبانت الحوادث الأخيرة أن النواب يهتمون بشئونهم أولاً وكلما ازداد ظهور هذه الحقيقة كان ذلك خيرًا لمصر ومصلحتها عامة».

«ويظهر أن أعضاء البرلمان جعلوا التطلع إلى مناصب الوزارة غرضًا أساسيًا لأمانيهم وآمالهم ونتيجة ذلك أن الذين يتولون الأمر لا يمكنهم الاعتماد على ولاء المجلس وتضامنه معهم؛ لأن هذا المجلس أصبح شبكة من الدسائس ويظهر بالإجمال أن أعضاء البرلمان يهتمون بأعمالهم الخصوصية ويوجهون شيئًا قليلاً من العناية إلى مصلحة البلاد العامة أو مصلحة الذين يتولون بالنيابة عنهم».

«وقد لاحظ بعضهم أن حضرات النواب الذين عرضوا الاقتراح لو استشاروا فيه زملاءهم قبل الجلسة، لكان ذلك أدعى إلى تقدير جميع الظروف وحسبان جميع المعانى التى قد يتضمنها قبول الاقتراح أو يرفضه وإن يكن عدم الحرص منهم على ذلك لدليل على أنهم قصدوا بالاقتراح شيئًا غير المساس بالثقة وإبداء رأى المجلس فى الوزارة على العموم[1].

وانتقد بعضهم على سعادة مصطفى النحاس باشا الذى كان رئيسًا للجلسة أنه طرح الاقتراح للتصويت بصفة مبهمة فهم وزير المالية منها أن التصويت كان على شكر الحكومة أو عدم شكرها ولما كانت الأغلبية فى جانب الرفض رأى الوزير أن رفض الشكر مضافًا إلى اللهجة الحادة التى اتخذها أنصار الحكومة أنفسهم لا فى تقدير الميزانية وكفى، ولكن فى نقد أعمال الحكومة ونسبة التقصير لها تساوى قرارًا بعدم الثقة، إذ ذاك انتهز فرصة رفع الجلسة للاستراحة واتصل بزملائه ووقع ما وقع»[2].

---

(١) البلاغ ٢١ إبريل.

(٢) السياسة الأسبوعية، عدد ٢٣ إبريل.

هذا ما رأينا أن نثبته تبيانًا لأسباب استقالة الوزارة العدلية وما قيل فى صددها. ختامًا لهذا البحث نورد هنا ما كتبه مُكاتب جريدة «سوسكس نيوز» فى لندن عن موقف السياسيين البريطانيين إزاء الأزمة فقد قال، إن رجال السياسة البريطانية غير قلقين لاستقالة الوزارة المصرية ولكنهم يعترفون بأن الموقف دقيق ويراقبونه بعناية عظيمة. نعم إن الأزمة داخلية بحتة من بعض الوجود، ولكن اعتزال عدلى باشا لا بد أن يؤثر فيما يرجى من استئناف المفاوضات. فالشعور سائد بأن تقدم هذه المفاوضات يتوقف فى الأكثر على موقف رئيس الوزارة[1].

نقد أعمال وزارة عدلى باشا

جرت عادتنا أن نفرد فى مثل هذا المقام كلمة نحلل بها شخصية رئيس الوزارة المستقيلة قبل نقد أعمالها؛ غير أنه بالنظر إلى أن رئيس الوزارة التى نحن فى صدد الكلام عليها وهو عدلى يكن باشا سبق أن حللنا شخصيته بمناسبة اضطلاعه بعبء الحكم فى سنة ماضية، رأينا ألا داعى للتكرار وللقارئ إن شاء أن يرجع إلى الجزء الثانى من التمهيد.

تألفت وزارة عدلى باشا عقب انعقاد صفوف الوطنيين ضد الرجعيين الذين لقوا من الإنكليز تشجيعًا فمنوا أنفسهم بالاستئثار بالحكم دون أى اكتراث بتقاليد البلاد الدستورية. ولما كان هذا الانتصار قد تحقق بقوة اتحاد الأحزاب المصرية الوفديين والدستوريين والوطنيين والمساعى التى بذلتها فى سبيل إرجاع الحياة النيابية إلى نصابها فحينئذ أصبح من الضرورى أن تشكل وزارة ائتلافية من رجال هذه الأحزاب ما عدا الوطنيين الذين من مبدئهم ألا يتولوا مناصب الحكم مع وجود المحتلين للبلاد.

ولما كانت الحكومة الإنكليزية لا ترتاح إلى تولى سعد باشا رئيس الأغلبية فى البرلمان رياسة الوزارة فوجد أن عدلى باشا خير من يعهد إليه بتأليف الوزارة باعتبار أنه مرغوب فيه من الإنكليز ومحبوب من كتلة الوطنيين على اختلاف

---

(١) تلغرافات الأهرام، عدد٢٣ أكتوبر.

أحزابهم. فعهد إلى دولته بتأليف الوزارة فألفها من الوزراء الذين وقع عليهم اختيار الحزبين المذكورين.

وغير خفى أن دولة عدلى باشا كان قد تولى قبل هذه المرة رياسة الوزارة سنة ١٩٢٠، وكان موضع ثقة الوفد المصرى فسميت وزارته بوزارة الثقة. وإذ ذاك أخذ على عاتقه إدارة المفاوضات مع الحكومة الإنكليزية لوضع تسوية بين البلدين يطمئن إليها المصريون وذهب إلى لندرة لهذا الغرض. سوى أنه لم ينجح فى مفاوضاته فقفل راجعًا إلى مصر ثم استقال من الوزارة لهذا السبب.

وقد كانت الأيام التى قضاها دولته سواء فى وزارته الأولى أو فى وزارته الثانية أقل من العام الواحد.

ويحسن بنا قبل أن نتكلم عن أعمال هذه الوزارة أن نلقى نظرة عامة على موقف أعضاء هذه الوزارة بعضهم من بعض؛ لأن منهم من كان ينتسب إلى الوفديين وهم الأكثرية فى الوزارة ومنهم من كان ينتمى إلى الأحرار الدستوريين.

لقد كنا حتى الوقت الذى استقالت فيه وزارة عدلى باشا نقرأ فى صحف الاتحاديين وفى بعض الصحف الإنكليزية أن الخلاف ضارب أطنابه بين الفريقين من أعضاء الوزارة ولكنَّا ما كنا نظفر من كتاباتها بشىء يدل على وجود هذا الخلاف. بل على العكس من ذلك فإننا شاهدنا لأعضاء هذه الوزارة عدة مواقف كانت كلها تنطق بوجود الائتلاف بينهم قويًا من ذلك تضامنهم مع رئيس الوزارة حين احتدم الجدال فى مجلس النواب فى مسألة الدكتور طه حسين الأستاذ بالجامعة المصرية من أجل ما احتواه كتابه (فى الشعر الجاهلى) من مثالب فى بعض الروايات الدينية وكذلك تضامنهم جميعًا فى تقديم استقالتهم من الحكم.

ولا ينكر أنه كان قد أشيع على إثر وقوع أزمة القطن، أن ظهر خلاف بين الفريقين فى اختيار العلاج المناسب لتهوين هذه الأزمة حتى لقد قيل حينئذ إنه لابد من وقوع أزمة وزارية من أجل ذلك. ولكن الوقائع كذبت هذا القول.

وقد كانت ظواهر الحال تدل على أن كلاً من الوزراء كان يعمل فى وزارته بحرية تتناسب مع مسئولية الوزارية فهذه الحرية فى العمل كانت كافية لمنع صدام بين أعضاء الوزارة.

نعود الآن لنبين أعمال وزارة عدلى باشا وننقدها باعتدال، فنبدأ أولاً بذكر جهودها الحسنة التى صرفتها تنفيذًا للبرنامج الذى اخطتته لسياستها ثم نعرض للأمور الأخرى التى ننقد عليها الوزارة.

كانت وزارة عدلى باشا قد أعلنت فى برنامجها السياسى فى خطاب العرش الذى ألقاه دولة رئيسها بنفسه فى جلسة افتتاح البرلمان المنعقدة فى ١٠ يونيه ١٩٢٥ أن حكومة جلالة الملك «قد اعتزمت أن تجعل الروح الدستورية قاعدة الحكم وأساس الحريات العامة. كما اعتزمت تقوية نظام الحكم الدستورى وتثبيت أصوله وتوطيد تقاليده».

فمما لا مراء فيه أن اعتزام الحكومة تقوية النظام الدستورى بأصوله وفروعه معناه فى الدرجة الأولى أنها تنظر بارتياح إلى كل ما يظهره البرلمان من اهتمام فى أداء واجبه بمراقبة أعمالها مراقبة حقيقية، ومعناه فى الدرجة الثانية أنها تود أن تشارك البرلمان فى تهيئة الجو الصالح لتنمية هذا النظام بأوضاعه الإيجابية فإذن كان يجب على الحكومة أن تؤيد القول بالعمل فتقف من البرلمان فيما ناقشها فيه قبل استقالتها موقف الراضى المرتاح لا موقف الساخط المضطرب.

وقد كان الأمر الذى ناقش فيه المجلس هو مجرد رغبة منه أراد أن يبعث الحكومة إلى تحقيقها لما له من عظيم الثقة فى أنها تريد أن تؤدى إلى البلد كل خدمة تدخل فى إمكانها. ولكن حصل أن تخلل هذه الرغبة المادية رغبة أدبية تتعلق بشكر الحكومة وقد كان ميل المجلس إلى تفريق الأولى عن الأخرى وكان ميل الحكومة إلى اعتبار ذلك ماسًا بكرامتها فالتبس الأمر فاستقالت. ولم يسع المجلس مع ذلك إلا أن أسف لهذه الاستقالة وشفع أسفه بقرار الثقة بالوزارة. ولكن الوزارة أصرت على فعلها فإلى أى درجة يتفق هذا الفعل مع تصريحها بأنها اعتزمت تقوية نظام الحكم الدستورى، وتثبيت أصوله، وتوطيد تقاليده.؟

وقد عرفنا ما قد ينطوى عليه هذا الكلام من المعانى وما يترتب عليه من الواجبات بالنسبة للحكومة التى ذهبت به خصوصًا وأنه لا يوجد فى البرلمان حزب معارض قوى يتولى - بطبيعة الحال - انتقاد الحكومة فى الأمور التى قد تسكت عليها الأغلبية لمنفعة حزبية. فإذن كان يجب على وزارة عدلى باشا أن تقدر أنه لا مناص من ظهور فئة حتى من الأغلبية تعارضها فى بعض الشئون، وقد تقاس قوة كل وزارة فى جميع مجالس النيابية بدرجة ثباتها أمام قوة المعارضة وتقاس كذلك قوة هذه المجالس بمكانة المعارضين فيها.

وأما الاستغناء عن مناصب الحكم لاعتبارات شخصية فهذا مما يجب أن يرغب عنه رجال السياسة؛ لأنه من شأنه أن يحول بينهم وبين تقدير الأمور على حقيقتها وأن يضعف همتهم فى معالجة المسائل والحوادث التى يمكنهم أن يحسنوا معالجتها تمامًا لو لم يتطرق إلى همهم ذلك الضعف المسبب عن الخضوع للاعتبارات الشخصية.

وإنَّا لنجد فى حديث لرشدى باشا مع عدلى باشا ما يؤيد الرأى القائل بأن عدلى باشا قد يعد متسرعًا فى استقالته. فقد روى دولة رشدى باشا أنه ذكر لدولة عدلى باشا حكمته وصبره فى إدارة المفاوضات الرسمية وقال له إنه لو كان فى موضعه لقطع المفاوضة عشرين مرة. أما الآن فلو كان هو فى موضعه لما رأى فى الأمر ما يوجب الاستقالة ولاستقبل ملاحظات النواب بصدر رحيب»[1].

على أنه وجد بين الكتاب من قال إن الوزارة العدلية كانت مثلاً عاليًا فى احترام الدستور لا فى لفظه فحسب بل فى روحه أيضًا؛ ذلك لأنها كانت أول وزارة استقالت نزولاً على ما ظنته إرادة البرلمان[2].

وقد كانت وزارة عدلى باشا صرحت فى خطاب العرش أيضًا أنها ستُعنى فيما ستعنى به، بنظام ضرائب الدولة بل بكل النظم العامة قضائية أو إدارية أو عسكرية وكذلك بالمسائل الاجتماعية ولكنَّا لم نشاهد منها عملاً إيجابيًا أو

---

(١) البلاغ فى ١٧ إبريل.
(٢) السياسة فى ٢٤ إبريل.

مقدمات لهذا العمل يراد بها تحسين هذه الأنظمة بالصورة التى تلائم سياسة التجديد والإنشاء التى أشارت إليها فى خطاب العرش.

ومما ورد فى هذا الخطاب أن الحكومة ستضع موضع البحث والدرس كل ما يرتبط بالأصول المالية والاقتصادية للبلاد، وأنها ستعنى كل العناية بتنفيذ ما يستقر الرأى على أنه خير طريق لتنظيم هذه الأحوال ونحن نجهل ما فعلته وزارة عدلى باشا من البحث والدرس فى هذا الصدد ولا تبدى ما الطريق الذى استقر رأيها عليه إذا كان رأيها قد استقر على شىء من ذلك.

نقول هذا، غير متناسين أن هذه الوزارة قد قامت ببعض مشاريع تنظيمية كما مر بنا إلا أن هذه المشاريع هى غير المشاريع الأساسية الكبرى التى يدل خطاب العرش على أنها تتناول تحسين الأنظمة تحسينًا أساسيًا إن لم يكن خلقها خلقًا جديدًا.

هذا من جهة السياسة الداخلية وأما من جهة السياسة الخارجية فإن وزارة عدلى باشا كانت صرحت بأنها ستهتم خاصة بالعمل على إيجاد الثقة المتبادلة وحسن العلاقات بين الأمتين المصرية والإنكليزية وحكومتها وتهيئة الجو الصالح لحسن التفاهم بينها لتمكن البلاد من التمتع باستقلالها التام.

وأنها ستبذل قصارى جهدها للوصول فى أمر السودان إلى حل ترتضيه البلاد.

والذى نعلمه من أمر تهيئة الجو الصالح لحسن التفاهم بين الحكومتين لتمكين البلاد من التمتع باستقلالها التام، أن دولة ثروت باشا وزير الخارجية وقتئذ سافر إلى لندن وقابل فيها رجال السياسة البريطانيين وقد ظل ما تم بينه وبينهم فى خلال مقابلاته لهم مجهولاً. ويستدل من ظاهر الأحوال أن هذه المقابلات كانت بعيدة من أن تكون ممهدة لتمكين البلاد من استقلالها التام.

وأما عن السودان فإننا لم نشاهد من هذه الوزارة حركة تدل على أنها كانت تعالج فى هذا الموضوع الحل الذى ترتضيه البلاد.

وربما كان لمجيء وكيل وزارة الخارجية البريطانية إلى مصر واجتماعه فى وادى حلفا مع لورد لويد المندوب البريطانى وحاكم السودان العام علاقة بهذه المسائل سوى أننا لم نتمكن من معرفة الأغراض التى انبنى عليها هذا الاجتماع.

ومما يستلفت الأنظار فى سياسة الوزارة مع الإنكليز أنها كانت تتجنب كل ما من شأنه أن يثير خواطرهم. ولقد وجد من الجمهور من زعم أنها سلمت للإنكليز فى بعض حقوق مصر وفى بعض مصالحها كما زعم آخر أنها تهاونت فى حقوق البلاد الدستورية لسلطة من السلطات.

وقد ردت «السياسة» هذه المزاعم على أصحابها قائلة: «والواقع أن أى رجل ذى ضمير يضع نفسه موضع الوزارة المستقيلة لا يتردد فى الحكم بأنها قامت فى أدق ظروف بأعمال العمالقة وأنها حافظت فى أدق ظروف كذلك على ما لم يكن هينًا على غيرها أن يحافظ عليه من حقوق البلاد ومصالحها»[1].

على أنه كانت هناك مسألة دقيقة تتعلق بمركز لورد لويد فى مصر فمن المعلوم أن فخامته باشر أمور وظيفته مع الحكومة المصرية بدون أن يقدم لجلالة الملك أوراق اعتماده وظل للآن ممتنعًا عن تقديم هذه الأوراق وقد انتقلت هذه المسألة أخيرًا إلى مجلس النواب وكان من المنظور أن يستمع المجلس إلى جواب الحكومة فى هذا الموضوع ولكن استقالة الوزارة حالت دون ذلك.

فالوزارة كانت ساكتة على ذلك كأنها أمام أمر واقع. ولكن ما معنى التسليم بأمر واقع كهذا. فإذا كان معناه زيادة حسن التفاهم بين الحكومتين المصرية والإنكليزية فلا كان ذلك. طالما هو يضير كرامة مصر بهذا المقدار. وإذا كان له معنى آخر فنرجح ألا نتكلم فيه؛ لأنه فى هذه الحالة تكون الحكومة قد اعترفت بعجزها عن مجابهة المندوب السامى فى هذه المسألة. وفى هذا الكفاية.

تأليف الوزارة الثروتية

قبل جلالة الملك استقالة وزارة عدلى باشا ولما يبتّ بعد فى أمر من يخلفه فى الوزارة. وقد كانت هناك اقتراحات وإشاعات فى هذا الصدد، فقد ذكرت

---

(١) عدد ١٠ إبريل.

«الأهرام» أنه اقترح على دولة سعد باشا بتكليف معالى أحمد زكى أبى السعود باشا بتشكيل الوزارة الجديدة وذكرت أيضًا: أنه أشيع أن معالى أحمد مظلوم باشا سيعين عضوًا فى مجلس الشيوخ فى أحد المراكز الخالية فيه الآن وأنه سيكلف بتشكيل الوزارة. وقالت إن هذا مجرد رأى من الآراء وأنه ليس من الآراء المقضى بها.

«وأشيع أيضًا أن توفيق نسيم باشا ممن قد يكلفون بتأليف الوزارة الجديدة، ولكن هذه الإشاعة نفاها دولته نفيًا باتًا».

«وذكر اسم سعادة مصطفى النحاس باشا مع المرشحين، ولكن سعادته أكد بلهجة صريحة أنه ليس عنده فكرة مطلقًا أن يدخل الوزارة لا رئيسًا ولا مرءوسًا»[1].

وكانت جرائد الاتحاديين تطلب من زغلول باشا أن يتسلم أزمَّة الحكم مباشرة أو بواسطة أحد شركائه وعدت ما قيل عن عدم استطاعة الحكومة البريطانية أن تنظر بعدم مبالاة إلى شخصية رئيس الوزارة الجديد مناورة صرفة؛ لأن مصر دولة ذات سيادة معترف بها وفضلاً عن ذلك فإن الوفد يتمتع بعطف الإنكليز وتأييدهم. وقصدها من هذا الطلب أن يتحمل حزب الأكثرية مسئولية الحكم. ولا شك أن الغرض من ذلك هو أن حزب الأكثرية سيضطر عاجلاً أو آجلاً إلى الاختيار بين نزاع خطير مع الحكومة البريطانية أو العدول عن برنامجه المشهور الذى يتضمن رفض تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ رفضًا باتًا وهذا التصريح قاعدة السياسة البريطانية فى مصر[2].

وروت الأهرام:

«إن دولة الرئيس الجليل كان يستطلع آراء حضرات الذين تشرفوا بزيارته أو الذين استدعاهم. وكان يصغى باهتمام إلى أقوالهم وحججهم فى الدفاع عن آرائهم. كما كان دولته يستفسر عن وجهة الرأى العام فى صدد استقالة الوزارة وموقف البرلمان».

---

(١) الأهرام، عدد ٢٢ إبريل.

(٢) ملخصًا عن أخبار تلغرافات الأهرام، عدد ٢٤ إبريل.

وأن دولة الرئيس سأل ثروت باشا رأيه فى الحالة السياسية بوجه عام فقال إنه يرى أن يتقلد سعد باشا الوزارة وأنه مستعد للدخول فى وزارة يرؤسها الرئيس الجليل. ولكن الرئيس اعتذر بصحته».

ثم قالت الجريدة:

«إن ثروت باشا كان يظهر عدم رغبته فى الدخول فى الوزارة حتى كلفه سعد باشا لأول مرة فى صباح يوم ٢٢ إبريل تشكيل الوزارة الجديدة»[1]:

دُعى ثروت باشا إلى قصر عابدين لمقابلة جلالة الملك قرابة الساعة الثالثة بعد ظهر يوم السبت (٢٣ إبريل) فتوجه دولته إلى القصر فى هذا الميعاد وحظى فيه بمقابلة جلالة الملك فكلفه جلالته أن يؤلف الوزارة فقبل شاكرًا. ثم خرج وتوجه إلى بيت الأمة واختلى فيه مع الرئيس الجليل.

وروت «البلاغ» التى ننقل عنها هذه العبارة أن جلالة الملك لم يأمر ثروت بتأليف الوزارة إلا بعد أن استشار الرئيس الجليل فأشار على جلالته باختياره.

وقالت: «إن الرئيس الجليل لما علم أن جلالة الملك يطلب رأيه دعا إليه فى الحال ثروت باشا وعرض عليه أن يكون الرئيس للوزارة الجديدة فامتنع فألح عليه فتردد فمازال به حتى أقنعه وحمله على القبول».

وقالت أيضًا:

«إن ثروت باشا كان قد استشار عدلى باشا قبل أن يقبل تأليف الوزارة فأشار عليه بالقبول»[2].

ولقد تشرف صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا يوم الإثنين ٢٥ إبريل بمقابلة صاحب الجلالة الملك فى قصر القبة مرتين عرض عليه فى إحداهما أسماء حضرات الوزراء الذين يدعوهم إلى الانتظام فى وزارته والمناصب الوزارية التى يُقلَّدونها»[3].

---

(١) الأهرام، عدد ٢٣ إبريل.
(٢) البلاغ، عدد ٢١ إبريل.
(٣) المقطم، عدد ٢٠ إبريل.

وفى هذا اليوم صدر أمر ملكى إلى حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا بتأليفه الوزارة وهذا نصه:

«عزيزى عبد الخالق ثروت باشا»

«لما نعهده فيكم من سداد الرأى وعظيم الخبرة والمقدرة على إدارة أمور البلاد قد اقتضت إرادتنا توجيه مسند رياسة مجلس وزرائنا إليكم.

وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للأخذ فى تأليف هيئة الوزارة وعرض المشروع علينا لصدور مرسومنا العالى به.

ونسأل الله العلى القدير أن يوفقنا جميعًا إلى ما فيه خير البلاد».

صدر بسراى القبة فى ٢٣ شوال سنة ١٣٤٥ (٢٥ إبريل سنة ١٩٢٧).

«فؤاد»[1].

«وقد قام دولة ثروت باشا بزيارة زملائه الذين كانوا معه فى الوزارة السابقة ليدعوهم للاشتراك معه فى الوزارة فلبت أكثريتهم هذه الدعوة[2]. ما عدا حضرتَىْ صاحب المعالى مرقص حنا باشا وزير المالية السابق ومعالى محمد محمود باشا وزير المواصلات السابق فالأول تنحى عن دخول الوزارة الجديدة معتذرًا بصحته.

وامتنع الآخر حتى اللحظة الأخيرة عن دخول الوزارة معتذرًا كذلك بانحراف صحته.

«فمن أجل ذلك، رُئى أن يتولى معالى مرقص باشا وزارة الخارجية؛ لأنها أخف عملاً وأقل عناء من وزارة المالية».

«وتمكن القائمون بأعباء الأمور من حمل محمد محمود باشا على هذا العدول، ورئى على إثر هذا أن يحل محله فى وزارة المواصلات معالى الأستاذ أحمد باشا خشبة».

---

(١) الوقائع المصرية، عدد ٢٧ إبريل غير اعتيادى.

(٢) الأهرام، عدد ٢٥ إبريل.

«ولما خلت وزارة الحربية من وزير بسبب هذا التعديل رئى إسنادها إلى العضو الجديد فى الوزارة وهو صاحب العزة الدكتور حافظ بك عفيفى»[1].

«ولم يقبل حافظ بك عفيفى الدخول فى الوزارة إلا بمساع بذلت لإقناعه بالقبول، ولكن قامت بعد ذلك عقبات فى سبيل ترشيحه فحل محله جعفر والى باشا».

وفى يوم ٢٦ إبريل توجه حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا إلى قصر القبة وتشرف بمقابلة جلالة الملك مقابلة خصوصية طويلة رفع فى خلالها إلى جلالته الكتاب التالى:

يا صاحب الجلالة:

أتقدم إلى جلالتكم بجزيل الشكر على ما أوليتمونى من الثقة الغالية والشرف العظيم. بتكليفى تأليف الوزارة الجديدة.

وإنى لأتشرف بأن أعرض على سُدَّتكم العالية أسماء حضرات الوزراء الذين قبلوا مشاركتى فى العمل محتفظًا لنفسى بمنصب وزارة الداخلية، وهم:

جعفر والى باشا لوزارة الحربية والبحرية. أحمد زكى أبو السعود باشا لوزارة الحقانية. محمد فتح الله بركات باشا لوزارة الزراعة. مرقص حنا باشا لوزارة الخارجية. محمد نجيب الغرابلى باشا لوزارة الأوقاف. على الشمسى باشا لوزارة المعارف العمومية. أحمد محمد خشبة باشا لوزارة المواصلات. عثمان محرم باشا لوزارة الأشغال العمومية. محمد محمود باشا لوزارة المالية.

فإذا ما صادف ذلك قبولاً لدى مولاى رجوت من جلالته التفضل بإصدار المرسوم الملكى بإقرار هذا التأليف سائلاً من الله التوفيق.

وستعلن الوزارة خطتها السياسية حينما تتقدم إلى البرلمان. وإنها لتعتمد فى القيام بواجبها على ما توليها جلالتكم من حسن الرعاية والتعضيد وما يمنحها ممثلو الأمة من المعونة والتأييد.

---

(١) كوكب الشرق فى ٢٧ إبريل.

«وإني مازلت لمولاى العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الأمين. القاهرة في ٢٤ شوال الموافق ٢٦ إبريل سنة ١٩٢٧. عبد الخالق ثروت»[1] .

وبناء على ذلك صدر المرسوم الملكى الآتى:

بعد الاطلاع على المادة ٤٩ من الدستور وعلى الأمر الكريم الصادر فى ٢١ سبتمبر سنة.(*)

وبعد الاطلاع على أمرنا الكريم الصادر بتاريخ ٢٣ شوال سنة ١٣٤٥.

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء رسمنا بما هو آت:

(المادة الأولى)

عين: عبد الخالق ثروت باشا وزيرًا للداخلية وجعفر والى باشا وزيرًا للحربية وأحمد زكى أبو السعود باشا وزيرًا للحقانية ومحمد فتح الله بركات باشا وزيرًا للزراعة ومرقص حنا باشا وزيرًا للخارجية ومحمد نجيب الغرابلى باشا وزيرًا للأوقاف وعلى الشمسى باشا وزيرًا للمعارف العمومية وأحمد محمد خشبة باشا وزيرًا للمواصلات وعثمان محرم باشا وزيرًا للأشغال العمومية ومحمد محمود باشا وزيرًا للمالية».

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ مرسومنا هذا.

صدر بسراى القبة فى ٢٤ شوال سنة ١٣٤٥[2]

بأمر صاحب الجلالة «فؤاد»

رئيس مجلس الوزراء «ثروت»[3].

«وفى ظهر هذا اليوم تشرف الوزراء ما عدا وزير الحربية والبحرية بمقابلة حضرة صاحب الجلالة الملك مقدمين لجلالته فروض الشكر والولاء بمناسبة

---

(١) ٢٦ إبريل سنة ١٩٢٧.

(*) هكذا فى الأصل.

(٢) ٢٦ إبريل سنة ١٩٢٧.

(٣) السياسة، عدد ٢٧ إبريل.

تعيينهم فى مناصبهم وانصرفوا من لدنه وألسنتهم تلهج بالدعاء لحفظ ذاته الكريمة.

«وبعد ذلك قصدوا دار حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا رئيسهم السابق فمضوا نحو ثلاثين دقيقة ثم تفرقوا[1].

«وقرابة الساعة الخامسة بعد الظهر توجه حضرات أصحاب الدولة والمعالى الوزراء إلى دار البرلمان فحضروا جلسة مجلس النواب ثم جلسة مجلس الشيوخ وتقدموا إلى المجلسين ببرنامج سياسة وزارتهم[2].

وبعد تلاوة هذا البيان المذكور فى مجلس النواب ألقى سعادة مصطفى النحاس باشا وكيل مجلس النواب كلمة طيبة[3].

ولمناسبة تأليف الوزارة الحاضرة نشرت الهيئة البرلمانية لحزب الأحرار الدستوريين القرار الآتى:

أولاً: تأييد الوزارة الحاضرة التى ألفها حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا.

ثانيًا: الاغتباط بأن تشكيل هذه الوزارة كان مظهرًا جديدًا لإثبات دوام الائتلاف بين الأحزاب المكونة للبرلمان مما دل عليه ذلك التضامن الوثيق بين دولة رئيس الأغلبية وبين ممثل حزب الأحرار الدستوريين.

ثالثًا: الاحتجاج على مخالفة التقاليد الدستورية المقررة لدى جميع الأمم ذوات النظم النيابية بالعدول عن تعيين مرشح فى منصب الوزارة بعد أن تم ترشيحه على الطريقة الدستورية باتفاق دولة رئيس الأغلبية ودولة رئيس الحكومة وتمام رضا حزب الأحرار الدستوريين»[4].

إن المقصود من عبارة العدول عن تعيين مرشح فى منصب الوزارة الواردة هنا هو التبديل الذى جرى بحذف اسم الدكتور عفيفى بك من منصب وزارة الحربية

---

(١) الأهرام ٢٨ إبريل.
(٢) الأهرام ٢٨ إبريل.
(٣) السياسة، عدد ٢٨ إبريل.
(٤) السياسة فى ٢ إبريل.

والبحرية الذى رشح له فى أول الأمر وقد عين بدله لهذا المنصب جعفر والى باشا دون الرجوع فى ذلك إلى حزب الأحرار الدستوريين الذى ينتمى كلاهما إليه.

«وكان قد اجتمع وفد من الأحرار الدستوريين بدولة ثروت باشا وعرض عليه الأمر قبل إصدار القرار المذكور فأطلعه دولته على الظروف التى أدت إلى اختيار جعفر والى باشا بدل زميله الدكتور عفيفى وأنه تلقاء الصعوبة التى قامت عمد كما جرت التقاليد فى البلاد الدستورية، إلى اختيار وزير من الأحرار الدستوريين فى الكرسى الذى لهم فى الوزارة وأنه لما أراد عرض الأمر على جعفر والى باشا وجده مريضًا إلى درجة لم يستطع فيها مخاطبته فى الأمر إلا بصعوبة وقد ألح عليه فى القول واستحلفه بوطنيته ذاكرًا أن جلالة الملك يريد ذلك. وأمام هذا قبل والى باشا».

«ولكن جماعة الأحرار الدستوريين مع ذلك أرادوا أن يحتفظوا برأيهم فى هذا الموضوع فأدخلوه بصورة احتجاج فى القرار المذكور.

وقد أشيع على إثر إعلان هذا الاحتجاج أن معالى جعفر والى باشا سيستقيل ولكن الكثير من النواب الأحرار الدستوريين أكدوا لمندوب الأهرام أن المسألة وقفت عند هذا الحد رغبة فى تفادى أزمة جديدة»[1].

حُلت الأزمة الوزارية على هذا الوجه الذى اغتبط له الجميع. وكان فى مقدمة المغتبطين دولة سعد باشا وقد نوه دولته بأن الوزارة الجديدة ليست سوى الوزارة القديمة وأن سياسة التأييد التى انتهجها تجاه الوزارة المستقيلة تكون أيضًا من نصيب الوزارة الجديدة»[2].

وقد صرح ثروت باشا من جانبه أنه قبل تشكيل الوزارة لأنه واسع الأمل فى المستقبل[3].

---

(١) الأهرام فى ٢٨ إبريل.
(٢) السياسة، عدد ٢٩ إبريل.
(٣) الأهرام، عدد ٢٤ إبريل.

وصرح كذلك إلى مكاتب التيمس فى القاهرة بما يأتى: «أعتقد أننى أتممت واجبًا وطنيًا بقبول طلب زغلول باشا وتأليف الوزارة وحققت رغبة أصدقائى السياسيين. ومما يسهل علىَّ القيام بالعمل أننى أشتغل الآن مع زملاء استطعت أن أقدر إخلاصهم وغيرتهم حق قدرهما. والعضو الجديد الوحيد فى الوزارة هو جعفر والى باشا الذى هو زميل قديم لى»[1].

أضاف المكاتب إلى هذا قوله:

«إن الوزارة الجديدة ضمت زملاء عدلى باشا الذين أيدوه عند الاستقالة. وعندما شرع ثروت باشا فى تأليف وزارته بذل كل جهده فى استبقائهم حتى يستطيع بذلك أن يتقى التعرض الظاهر لرفض قبول المرشحين غير المرغوب فيهم الذين أراد المتطرفون أن يكونوا فى الوزارة».

«وقد قبل أعضاء الوزارة السابقة الدخول فى الوزارة الجديدة عندما تحرروا من العهد الذى قطعوه لعدلى باشا واعتقدوا أن مجلس النواب قد تلقى درسًا قاسيًا»[2].

وقد لاحظ هذا المكاتب أيضًا أن سعد باشا تطلع فى تشكيل الوزارة فيما مضى إلى عدلى باشا وفى تأليفها الأخير إلى ثروت باشا رغبة منه فى النجاة من مأزق ضيق يقع فيه إذا تقدم لنيل منصب رياسة الوزارة وطالما يعرف أنه لم يظهر أى دليل على أن الحكومة البريطانية مستعدة لتحريره فى العهد الذى قطعه على نفسه فى السنة الماضية. ومما قاله المكاتب فى هذا الصدد أنه: قد نشرت جريدة زغلول باشا الرسمية مقالاً يلوح عليه أنه موعز به صرحت فيه: «إن وزارة ثروت باشا وزارة اندماج لا وزارة ائتلاف فهذا القول يدل على أن زغلول باشا يخشى الرجوع ثانية إلى اختيار رئيس للوزارة من غير حزبه وأن عدم تأليف وزارة من الوفديين فقط قد يؤثر فى مركزه فى البلاد».

ومما يجب أن نشير إليه فى هذا الموضوع أن الجرائد الإنكليزية عادت بهذه المناسبة فسعت إلى الوقيعة بين الوفديين والأحرار والدستوريين وأخذت تشيد

(١) تلغرافات السياسة، عدد ٢٨ إبريل.
(٢) الأهرام فى ٢٨ إبريل.

بتفوق الآخرين على حلفائهم فى معالجة الأحرار. وقد توقعت التيمس شرًا فى العلاقة بين هؤلاء وأولئك قائلة إنه لن يطول الوقت حتى ينفصل الأحرار الدستوريون عن حلفائهم المتعنتين وها هم من الآن قد ازدادوا ضعفًا باستقالة عدلى باشا فقد استثنت شروط اتفاقهم بعض كبراء رجالهم من المنصب فقد يفضلون فى النهاية أن يجازفوا بالرجوع إلى المعارضة بدلاً من دوام محالفة مضرة ومناقضة للطبيعة»[1].

وقد زعم بعض الصحف الإنكليزية أن دولة ثروت باشا قد اشترط لقبوله الوزارة شروطًا تتعلق بسلوك مجلس النواب وتصريفه فى الأمور، ولكن هذا الزعم انتفى بما صرحه دولته لمراسل «التيمس» بقوله: ولا يعقل أن أكون قد اشترطت أو أمليت شروطًا فيما يتعلق بسلوك مجلس النواب وتصرفه فى الأمور». «وكان ظاهرًا من البيان الوزارى الذى ألقاه دولته فى مجلس النواب ومن كلمة رئيس المجلس بالنيابة مصطفى النحاس باشا أن الوزارة تعتمد على الثقة الودية من مجلس النواب وأن المجلس يوليها تلك الثقة التى أولاها الوزارة السابقة. فإذا كان قد ورد فى البيان الوزارى إشارة إلى أنها ستباشر أعمالها «فى حدود سلطتها وحريتها الدستورية معتمدة فى ذلك على تأييد المجلس» فلا ريب أنها إنما تحرص على هذه الحدود وعلى هذه الحرية من افتيات ينافى الدستور ويجىء من ناحية لا تريدها الوزارة ولا يريدها المجلس»[2].

ها أننا أوردنا كل ما تهمنا معرفته عن استقالة الوزارة العدلية وعن تأليف الوزارة الثروتية، ولكن بقى علينا أن نقف على أمر لا بد من الوقوف عليه فى هذا الموضوع وهو هل تدخل الإنكليز فى الأزمة الوزارية؟

وقد أجابت «البلاغ» عن هذا السؤال بما يأتى: «قد يكون من الصعب أن نقول إن الإنكليز تدخلوا إذ الواقع أنهم لم يتدخلوا، ولكن من الصعب أيضًا أن نقول إنهم وقفوا بعيدين عن الأزمة واعتبروا أنها لا تعنيهم. وكل الذى يظهر لنا هو أنهم مع اهتمامهم بها وبكل تطوراتها تركوها تجرى فى مجراها الدستورى»[3].

---

(١) تلغرافات الأهرام فى ٧ إبريل.

(٢) البلاغ فى ٢٩ إبريل.

(٣) عدد ٢٩ إبريل.

وقالت الجريدة فى مناسبة أخرى: إن دار المندوب السامى كانت قد تدخلت فى تأليف الوزارة السالفة لتمنع أن يتولى سعد باشا رياستها، أما الآن فدار المندوب السامى البريطانى لم تتدخل فى شىء ولم تحاول أن تمنع أحدًا من رياسة الوزارة ولا أن تشير برأى فى الخروج من الأزمة فاختيار سعد باشا اليوم لثروت باشا هو اختيار قائم على محض الرغبة وليس فيه عامل من العوامل الأجنبية ولذلك ترى أن رحابة الصدر والاستمساك بعروة الائتلاف يُظهران فيه أمتن وأقوى مما كانا يظهران فى تأليف الوزارة السابقة»[1].

حديث المفاوضات بين مصر وانكلترا

«منذ زمن لم نسمع من جانب لندرة نغمة المفاوضات بين مصر وإنكلترا لتسوية المسائل المعلقة أو التحفظات الأربعة المشهورة ولكن «الديلى تلغراف» وهى من الجرائد الكبرى التى يعتمد على أنبائها نشرت منذ يومين فصلاً «سياسيًا» فى هذا الموضوع جعلت عنوانه «مشروعات زغلول باشا لتسوية عامة»، وزعمت هذه الجريدة بأن زيارات سعد باشا للورد لويد والملك فؤاد واجتماع اللورد لويد بالسير وليام فيزل وكيل وزارة الخارجية البريطانية والسير چون مافى حاكم السودان العام كل ذلك يؤيد دوران المفاوضات لإبرام الاتفاق بين إنكلترا ومصر»[2].

«ولكن ما كادت الجريدة تنشر هذا الخبر حتى كذبتها فيه الحكومة البريطانية نفسها كما كذبه صاحب الدولة زغلول باشا».

«ويغلب على الظن أن الحكومة البريطانية لو كانت تجد لنفسها مصلحة فى أن تبقى كلمة المفاوضة معلقة فى الهواء لتجس بها نبض المصريين لما اهتمت بأن تدعو إلى التكذيب قبل أن يستقر الخبر فى الأذهان».

«ففكرة جس النبض وأن الأمر بناء على ذلك موعز به من الدوائر السياسية البريطانية لا تظهر سليمة ولا حزبية وإذن نسأل كيف اخترعته الديلى تلغراف ولأى غرض اخترعته».

---

(٢) عدد ٢٢ إبريل.

(١) الأهرام ٢ إبريل.

إن أقرب ما يذهب إليه الظن في ذلك هو أن فريقًا من المصريين لا من الإنكليز هم الذين اخترعوه لغرض لهم. وكل الذين يقرءون جريدة «الاتحاد» يعلمون أنها أريدت منذ ثلاثة أشهر تقريبًا على أن تدعى أن هناك مفاوضات تدور بين الرئيس الجليل ودار المندوب السامى البريطانى وقد نفينا ذلك ونفته المصادر لها جميعًا، ولكن «الاتحاد» بقيت مصرة على دعواها بل مضت تزيدها تأكيدًا كلما رأت الفرصة ملائمة»[1].

وقد أكدت «السياسة» أن إشاعة المفاوضات والاقتراحات التى عُزيت إلى سعد باشا لا أصل لها على الإطلاق[2].

وأما «الاتحاد» فإنها بقيت مصرة على القول بأن هناك «شيئًا» كما يقول مكاتب الديلى تلغراف وإن كان من التعجل أن يحاول المرء أن يعين هذا «الشيء»، وقالت تبريرًا لإصرارها، «إنه لا ريب فى أن الإنكليز، على خلافنا مع الأسف، رجال لحق بلادهم عليهم المكان الأول والحظ الأوفر من عنايتهم ومساعيهم، وما عرفت مصر معتمدًا لبريطانيا أو مندوبًا ساميًا لم يحاول أن يضيف ولو لبنة واحدة إلى بناء الإمبراطورية البريطانية السامى، فمن المعقول والمفروض أن يعالج المندوب لورد لويد وأن يبنى فخامته كما بنى أسلافه أو أن يزيد عليهم»[3].

وقد أشارت هذه الجريدة «إلى أن القواعد واحدة فيما يتعلق بمصر فى الاقتراحات الجديدة المعزوة إلى سعد باشا وفى مشروع دولته القديم؛ ثم إن الجريدة سردت الدلائل التى ذكرناها فى السابق مما تستميل الأفكار إلى التصديق بأن حديث المفاوضة لم يكن مخترعًا من أساسه[4].

وإذا كانت الجرائد الحزبية بمصر قد أنكرت وجود مفاوضة ما بين الحكومتين فإنها مع ذلك أظهرت ارتياحًا جديًا لإجراء هذه المفاوضة، بل لقد

---

(١) البلاغ، عدد ٣ إبريل.
(٢) عدد ١ إبريل.
(٣) عدد ٦ إبريل.
(٤) عدد ٢ إبريل.

صرح بعضها أن ذلك كان: ولا يزال غرضًا للحكومات التى تعاقبت على مصر منذ وزارة سعد باشا إلى الوزارة الحالية. (وزارة عدلى باشا).

وإلى القارئ بعض أقوال هذه الجرائد المعبرة عن آرائها فى هذا الصدد.

قالت «البلاغ»، «فالفكرة على العموم لا تجد منا إلا ترحيبًا ولا يمكن أن تجد من السياسيين المصريين إلا نفس الإقبال الذى وجدته منهم فيما مضى. وكل أقوال سعد باشا وخطبتا العرش اللتان أُلقيتا فى عهد الوزارة الحالية (وزارة عدلى باشا) ناطقتان بذلك أيضًا. وبعض الخطب التى ألقيت فى مجلس النواب فى هذه الشهور الأخيرة مؤيدة لتلك الرغبة. فلا محل للشك إذن فى أن مصر تريد المفاوضة وتكره هذه الحالة القلقة التى هى الآن حالة العلاقات بينها وبين الحكومة البريطانية وتتمنى أن يزول هذا القلق وأن يحل محله استقرار قائم على صداقة وصفاء. ومتى كانت هذه هى الحقيقة وكانت مصر مدفوعة إليها بحكم ضعفها وبحكم أن إنكلترا تقبض فى يدها كل شىء وألا سبيل غير المفاوضة لاستخلاص هذا الكل أو بعضه، فمن الظلم المبين أن يقال إن مصر هى التى كرهت المفاوضة فيما مضى وتعنتت فيها حتى أضاعت فرصتها من يدها، وأن زعيمها سعد باشا هو المسئول بناء على هذا عن عدم نجاح المفاوضات فى سنة ١٩٢٤»(١).

وقالت السياسة: وما نظن دولة سعد باشا زغلول ولا دولة عدلى باشا يكن ولا أى سياسى مصر إلا يشعر بهذا الشعور نفسه ويود لو يستطيع أن ينهى ما لا يزال معلقًا بين مصر وإنكلترا، ولسنا نريد أن نفهم من التكذيب (تكذيب إشاعة المفاوضة) أكثر ولا أقل من أن كلاً من الحكومتين لا تزال تدرس المسائل المختلفة ولا تزال بما لديها من الوسائل غير الرسمية تتصرف بحسب ميول الحكومة الأخرى فى انتظار اليوم الذى يصبح فيه القيام بعمل حاسم لهذه المسائل المعلقة. فإنّا لو قصدنا به إلى أن الحكومة المصرية قعدت عن التفكير فى أمر المفاوضات والتمهيد لها فى كل فرصة تسمح لهذا التمهيد إذن لرميناها

---

(١) عدد ٨ إبريل.

بالتقصير فى حقوق البلاد وبالرضا عن الحالة الحاضرة بصفة نهائية رغم ما أعلنت فى برنامجها وفى الخطب التى ألقاها دولة وزير الخارجية حين مناقشة خطاب العرش فى شهر ديسمبر الماضى. ولو قصدنا به إلى أن الحكومة البريطانية رفضت التفكير فى أمر المفاوضات إذن لرميناها بأنها اختطت بإزاء مصر سياسة عدوانية لا تتفق وتصريحات ساستها المتكررة والتى تؤكد سياسة التفاهم. وإلى أن تتقارب وجهات نظر الحكومتين بشأن الأمور المعلقة فسيظل عمل كل منهما السعى فى هذا التقريب بكل وسيلة ممكنة.

وبعد أن أكدت الجريدة؛ أن مفاوضات لم تحصل بين الحكومتين أنهت كلامها بالعبارة الآتية: وبودنا لو تحصل هذه المفاوضات قريبًا وأن تنتج النتيجة التى ترضاها مصر وإنكلترا علاقة بينهما كدولتين صديقتين تتعاونان فى سبيل المصلحة المشتركة وتعملان لحفظ السلام فى الشرق وفى العالم كله»[1].

وقالت «الأهرام»: فمصر إذا عاد الإنكليز إلى تاريخ الحرب وسلكها فيه كانت أمينة لهم واثقة بوعودهم منتظرة انتهاء الحرب لتحقق ذلك الوعد فهى لم تكن موالية ولا معادية ولا تخطر الخصومة لها ببال؛ حتى إنه بعد غضبتها لخلف الوعد ولاعتقال زعمائها عادت على لسان أولئك الزعماء تخطب ود الإنكليز وتعرض عليهم محالفتها والاتفاق معها على تلك الوجوه التى بسطها زغلول باشا فى مقترحاته التى قدمها اللورد ملنر وأيدها عدلى باشا فى مفاوضاته مع اللورد كرزن والقاعدة فى هذه المفاوضات كلها حسن التفاهم والوصول إلى الاتفاق الذى لا يمكن بحال من الأحوال أن تقبله الأمة المصرية والرأى العام المصرى على قاعدة أخرى غير الاستقلال.

وقالت أخيرًا: «إن الأيام ستظهر لنا ذلك وما تتحدث به الآن الديلى تلغراف وأمثالها سنعرفه بعد حين ولا ننتظر كما قالت الديلى تلغراف أن تجرى المفاوضات بين مصر وإنكلترا وأن يتم الاتفاق بينهما فى وقت قريب والأيام كفيلة

---

(١) عدد ٧ إبريل.

بحل الإشكال وإزالة وجوه الخلاف إذا حسنت المقاصد وأراد رجال السياسة أن يخففوا قليلاً من مطامعهم وأن تعيش مصر وانكلترا على أتم وفاء ووئام».

لقد كان مجىء السر ويليام تيرل وكيل وزارة الخارجية البريطانية الدائم لمصر واجتماعه مع اللورد لويد وحاكم السودان العام فى وادى حلفا داعيين إلى ذهاب الناس أن ما قيل عن وجود مفاوضة بين الحكومتين أو مقدمة للمفاوضة صحيح.

ولكن مكاتب «الديلى مايل» فى القاهرة قال فى تلغراف أرسله لجريدته، إن المقامات الرسمية لا تعلق أهمية على زيارة وادى حلفا. وأشار كذلك إلى أن المصريين يتقولون أقوالاً عديدة عن هذه الزيارة ويظنون أنها مقدمة لعمل تقوم به الحكومة البريطانية(١).

وإذا كان الأمر كذلك فنود أن نفهم السبب الذى دعا وكيل وزارة المستعمرات السير شو كبرج للحضور إلى القاهرة ولم يكن السير تيرل قد فارق القطر(٢).

ومما نريد أن ننوه به هنا من أخبار جناب الوكيل حين وجوده فى مصر أنه «دُعى مع كريمته لمأدبة الغداء التى أدبها جلالة الملك المعظم فى ٩ إبريل فى قصر عابدين إكرامًا لحضرة صاحب الدولة المقام الجليل لورد لويد المندوب السامى البريطانى والليدى عقليته وقد حضرها معهم كبار موظفى دار المندوب المندوب السامى وعقيلاتهم وحضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية وكبار الموظفين الملكيين والعسكريين فى القصر الملكى.

وقد اعتذر حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا وزير الخارجية المصرية من عدم استطاعته تلبيته الدعوة الملكية إلى هذه المأدبة والتشرف بحضورها ببقائه إلى ذلك اليوم فى فلسطين.

وقد أدب حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا وزير الخارجية ظهر ١٨ إبريل ـ مأدبة غداء فى فندق الكونتيننتال إكرامًا لجناب السير وليم تيرل

---

(١) تلغرافات الأهرام عدد ٨ إبريل.

(٢) الأهرام عدد ٩ إبريل.

الوكيل المشار إليه دعا إليها فخامة اللورد لويد والليدى قرينته، والمستر هندرسون وكبار دار المندوب السامى، والوزراء، ورئيس الديوان العالى وغيرهم وكبار الموظفين والأعيان».

وبعد أن استقر بكل من المدعوين المقام وأعد لهم لذيذ الطعام، أقبل السير تيرل فى الموعد المضروب للغداء، واعتذر لثروت باشا عن حضور المأدبة بما طرأ على صحته من الانحراف فتمنى له وزير خارجيتنا تمام الشفاء[1].

رحلة جلالة الملك:

علمت «المقطم» أنه تقرر سفر جلالة الملك إلى عواصم أوروبا فى أوائل شهر يوليو المقبل، وذكرت «الأهرام» أنه عرض على مجلس النواب مشروع قانون بفتح اعتماد بمبلغ ٢٠ ألف جنيه لنفقات رحلة جلالته إلي أوروبا (عدد ١٥ إبريل) وكتبت صحف لندن أن جلالته سينزل ضيفًا على جلالة ملك الإنكليز فى قصر بوكنجام مدة ثلاثة أيام ثم ينتقل إلى دار المفوضية المصرية حيث يقيم ثلاثة أسابيع ويزور فى خلال هذه المدة مدينة بولتين لحضور الاحتفال بذكرى صموئيل كرومينز وأكدت صحف رومة أن جلالته سيزور بروكسل وباريز وروما حيث ينزل ضيفًا على جلالة الملك فيكتور عمانوئيل ثم يذهب بعد ذلك إلى كارلسباد حيث يصرف ٢٠ يومًا لتناول مياهها المعدنية».

«وقد قالت هذه الصحف جميعًا إن هذه الزيارة توثق عُرَى الصداقة بين مصر والدول التى يزورها جلالة الملك. وقد صدقت «الأهرام» التى ننقل عنها هذا الكلام على أن هذه الزيارة توثق عرى الصداقة بين مصر والدول التى يزورها جلالته لأن التزاور ولا سيما تزاور الملوك يقرب الشعوب والأمم ويحدث فى الرأى العام أثرًا طيبًا قد لا تحدثه زيارة أى شخص آخر مهما كبر مقامه؛ لأن مقام الملك فى أمته فوق كل مقام وهو لا يمثل حزبًا ولا وزارة قائمة بل يمثل الأمة كلها وهو لا يمثل خلافًا على أمر من الأمور مع دولة من الدول، بل يمثل الولاء والمسالمة والوئام خلافًا للوزراء الذين يمثلون سياسة الدول وفى طى

---

(١) كوكب الشرق، عدد ٩ إبريل.

السياسة وجوه الاتفاق ووجوه الخلاف والملك الدستورى كجلالة ملك مصر يحكم بواسطة وزارته فوزارته هى وحدها المسئولة عن تصريف الأمور جميعًا والسياسية منها على الأخص لذلك يعد من الشطط قول بعض صحف لندن وروما إن جلالته قد يتفق مع الإنكليز على المسائل المعلقة إبان رحلته خصوصًا وأنه لم يقل أحد حتى الآن إن وزير الخارجية أو رئيس الوزراء المسئولين عن الشئون السياسية سيرافق جلالته فى هذه الرحلة. فإذا نحن اعتمدنا على رواية صحف لندن وروما إلا النادر - لأن دوائرنا السياسية صامتة حتى الآن عن هذه الرحلة وهى إذا سئلت ازدادت صمتًا عن السؤال وصمتًا عن الجواب - تكون رحلة جلالته للعناية بالصحة من جهة ولإتمام الزيارة التى وعدت بها تلك العواصم مرارًا منذ ارتقاء جلالته إلى العرش المصرى وقضاءً لحقوق المودة والصداقة وردًا لزيارات لبعض الملوك والأمراء من جهة أخرى فهى ليست على ما نعرف وتعرف الدوائر المصرية السياسية رحلة سياسية».

ثم ذكرت الجريدة مشروع سفر السلطان حسين - رحمه الله - إلى لندن الذى عدل عنه مخافة أن يعامل معاملة السلطان المستظل بظل الحماية الإنكليزية وأعلنت رجاءها فى أن الوزارة لا تهمل شيئًا من الترتيب الذى يقابل به جلالة الملك المقابلة التى تتفق مع مركز مصر المستقلة ومركز مصر الحرة وقبل ذلك كله مركز مصر الدستورية»(١).

وذكرت جريدة الاتحاد أن فخامة اللورد لويد المندوب السامى البريطانى يسافر إلى إنكلترا فى أوائل شهر يونيو؛ حيث ينتظر تشريف جلالة الملك للعاصمة البريطانية ويسافر جناب المستر سمارت السكرتير الشرقى بالدار المذكورة فى الأسبوع الذى يسافر فيه فخامة المندوب السامى للغرض نفسه»(٢).

■ ■ ■

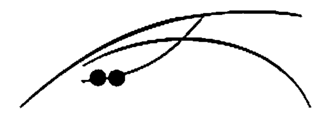
---

(١) عدد ٢٣ إبريل.

(٢) عدد ١٤ إبريل.

الفصل الثانى

أهم أعمال البرلمان وقراراته



مجلس النواب

نظر المجلس فى تقرير لجنة الأوقاف عن مشروع ميزانية وزارة الأوقاف عن شهر إبريل سنة ١٩٢٧ وصدق على القانون الخاص بهذا المشروع.

ثم شرع المجلس فى المداولة فى مشروع قانون مدرسة القضاء الشرعى وبعد المداولة قرر قبول المشروع بالأغلبية.

تقارير اللجان

تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٧ / ١٩٢٨.

وتلا مقرر اللجنة الملاحظات العامة من هذا التقرير إلى أن رُفعت الجلسة.

مناقشة فى الميزانية

خطب بعض الأعضاء فى هذه الجلسة، وشكروا للحكومة جهودها فيما قامت به من مشاريع لخير الأهالى وحملوا عليها من جهة أخرى لأنها لم تضع الخطط والنظامات العرفية للسير بالبلاد فى طريق الإصلاح الشامل، ولحل المشكلات الاقتصادية التى تعانى البلاد من جرائها خسارة عظيمة.

وقد رد معالى وزير المالية على ذلك بأن الأمور العملية الواقعية تدل أكبر دلالة على أن مصر بخير، وعلى أن حالة الثروة العمومية - ولو أنها تأخرت قليلاً بسبب هبوط أسعار القطن - لم تصبح ولله الحمد فى حالة مزعجة.

وإن الحكومة لم تهمل أمر الصناعات الوطنية؛ بل عملت على تشجيعها وترويجها، كما اهتمت بالشئون الزراعية وبالمحافظة على رتب القطن المصرى ولم تهمل أمر الضرائب وتعميمها، ولكن هذه المسائل لا يمكن أن تنتهى فى وقت يسير، لأنها تستلزم وقتًا طويلاً ودرسًا وافيًا.

إذن فالحكومة قد قامت بكل ما يجب عليها فى كل هذه الأمور.

ثم قام معالى مقرر الميزانية، وأبدى ملاحظته فيما يتعلق باستعراض الحالة المالية للبلاد، فقال إن حقيقة هذه الحالة ربما كانت بين تشاؤم بعض الأعضاء وبين تفاؤل معالى وزير المالية. إن حالة البلاد ليست من الخطورة بالدرجة التى يمكن أن يقال إنها أشرفت على الخراب كما لا يمكن أن يقال بعد مرور أزمتين شديدتين متواليتين أن حالتها حسنة. فإذا كانت الحالة حسنة فما هذا إلا بفضل ما ادخرته البلاد من الأموال فى سِنِى الرخاء. ولكن هذا السنين قد مضت وأصبحت الحالة تستدعى تفكيرًا جديًا كدرء ما عسى أن يجىء به المستقبل؛ لذا قلنا فى تقرير اللجنة إن كل حكم موفق يجب أن يكون مبنيًا على المستقبل وإعداد المعدات لهذا المستقبل.

تكلمت لجنة المالية فى تقريرها عن أشياء كثيرة تتعلق بثروة البلاد ويظهر من مناقشات اليوم أن المسألة الصناعية هى أوْلَى المسائل بعناية البرلمان، والواقع أن الثروة الزراعية أصبحت لا تكفى لتقوم بأوَد البلاد بسبب ازدياد السكان، سنة بعد أخرى وها هى نتائج الإحصاء الأخير أكبر دليل على ذلك.

فضلاً عن أن الرقى والمدنية وانتشار التعليم وتحسن الذوق العام أسباب تدعو لزيادة موارد الثروة فى البلاد فلابد من التفكير فى إيجاد موارد جديدة (حتى ولو كانت حالة البلاد الآن حسنة) لتكون بمثابة العدة للمستقبل.

إلى أن قال: إن الحكومة يجب أن تُعنى العناية كلها بأمر الصناعة ولا شك فى أن البرلمان والشعب بأجمعه يقصدانها بكل الوسائل وإذا كان ما أشار إليه تقرير لجنة المالية من وضع النظام الجمركى الجديد ونشر التعليم الصناعى غير كافٍ فهناك وسائل أخرى وهى وإن كانت ثانوية إلا أنها لازمة وجدية.

وعقّب على أقواله بعض الأعضاء بخطب فى كيفية إنهاض البلاد عمليًا وصناعيًا[1].

استمرار المناقشة فى الميزانية

واستمر فى مناقشته الميزانية فى الجلسة التالية ورد معالى وزير الزراعة على الملاحظات التى أبداها بعض النواب فيما له مساس بوزارة الزراعة فى استيراد محصولات من الخارج يمكن للبلاد أن تنتجها وفى الصناعات الزراعية وفى تدهور أسعار القطن وما يجب أن يتخذ لقاءه دفعًا للكوارث عن البلاد ولقد صرح خلال كلامه أن الخطر الاقتصادى الذى يخشاه البعض ليس موجودًا وأن الحالة الزراعية فى البلاد تدعو إلى عظيم الاطمئنان.

ولفت أحد حضرات النواب نظر الحكومة إلى لزوم السعى بكل ما فى وسعها إلى إلغاء إيجادها فى البلاد. فمطلب معالى وزير المالية أن يترك له الوقت الكافى للتفكير فى هذا الموضوع؛ حيث يتراءى له أن ينفذ هذه الفكرة بطريقة أقرب إلى تحقيق الغرض الذى يرمى إليه المقترحون.

وتقدم اقتراح بأن تقدم الحكومة للمجلس مشاريع القوانين الآتية فى الدورة البرلمانية الحاضرة:

١ ـ مشروع قانون التعاون الزراعى.

٢ ـ مشروع قانون إصلاح البورصة.

٣ ـ مشروع القانون الخاص بمنع بيع القطن تحت القطع.

٤ ـ مشروع قانون فرض ضريبة على السيارات:

وهنا قال معالى وزير المالية إن بعض هذه الطلبات يكاد يكون مستحيلاً؛ لأن مشروعات القوانين التى تسرى على الأجانب قد أرسلت إلى وزارة الحقانية لعرضها على الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة ويجب الانتظار حتى تصدق عليها لنتمكن من عرضها على البرلمان وهذا التصديق يحتاج إلى وقت لا سلطان للحكومة عليه.

---

(١) ١٢ إبريل.

وصرح معالى وزير الحقانية أن وزارته ستبذل كل جهدها حتى تقدم مشروع هذا القانون إلى البرلمان فى الدورة الحالية.

وصدق المجلس على مشروع القانون الخاص بفتح اعتماد إضافى فى ميزانية ١٩٢٦ / ١٩٢٧ للموظفين المؤقتين فى تحضير بعض التصميمات والمقايسات فى وزارة الأشغال[1].

استمرار المجلس فى مناقشة الميزانية

وتلا معالى مقرر الميزانية ما جاء بتقرير لجنة المالية خاصًا بالمال الاحتياطى. وقد جاء فى هذا البحث أنه يمكن أن نفرض أن المال الاحتياطى سيقارب أربعة وثلاثين مليونًا فى نهاية ١٩٢٦ / ١٩٢٧ المالية. وقد أبدت اللجنة من جديد ما سبق أن أبدته من ضرورة الاحتفاظ بالمال الاحتياطى حتى توضع سياسة مالية مبنية على درس المشروعات الكبرى التى تحتاجها البلاد درسًا وافيًا. وهى ترمى إلى جانب ذلك أن يكون للدولة المصرية فى كل وقت احتياطى معقول يقدر بنحو ٢٠٪ من مجموع ميزانية المصروفات كى يرجع إليه فى الحالات الطارئة؛ وذلك لأن موارد التدخل محدودة كما أن الامتيازات وغيرها من القيود الدولية لا تزال مقدرة الحكومة على فرض الضرائب، والرسوم.

وهنا تكلم أحد حضرات النواب، وقال إن المبالغ المودعة بخزانة البنك الأهلى قرابة ١٨,٠٠٠,٠٠٠ من الجنيهات، بينما المبلغ المودع بخزانة بنك مصر لا يتجاوز ١٠٣,٨٤٧ جنيهًا.

وهذه نتيجة لاشك أن المجلس يأسف لها أشد الأسف؛ لأنها لا تتفق مع سياسة المجلس ولا مع سياسة الحكومة من يقصد المشروعات الوطنية النافعة.

إن الإنسان لتأخذه الدهشة ممن إيداع مثل هذا المبلغ الكبير فى خزانة البنك الأهلى لينقلها لنفسه ويوسع بها دائرة أعماله؛ ثم تذهب أرباحها إلى خارج البلاد. يحصل هذا فى الوقت الذى لا يجد فيه بنك مصر وكل أمواله مصرية وجميع أرباحه عائدة للمصريين مثل هذا التعضيد الذى لا مانع مطلقًا من أسدائه إليه.

---

(١) ١٤ إبريل.

ثم اقترح حضرته على المجلس أن يقر سحب مليون واحد من المبلغ المودع بالبنك الأهلى وقال إنه لا يرى مانعًا من سحب العشرين مليونًا كلها.

وتكلم عضو آخر فطلب أن يخصص مبلغ من الاحتياطى للإصلاح الزراعى الشامل.

وطلب غيره، أن يرصد قسم من هذا المال لإنهاض البلاد صناعيًا.

واشترك بعض النواب فى المناقشة فى هذه الأمور.

وتقدم اقتراح من حضرة عبد الحميد عبد الحق أفندى ونصه:

«أقترح على هيئة المجلس الموقرة أن تكلف الحكومة بسحب مليون جنيه من البنك الأهلى لإيداعه ببنك مصر».

قال سعادة الرئيس بالنيابة إن معالى مقرر اللجنة قد ذكر أن هذا الموضوع يحتاج إلى بحث ولا يصح للمجلس أن يقرر طفرة واحدة، فهل يكتفى حضرة المقترح بإحالة اقتراحه على لجنة المالية، وهل توافقون حضراتكم على هذا؟.

فأجابت الهيئة بالإيجاب.

وتقدم اقتراح من سعادة حمد الباسل باشا ونصه:

«أقترح أن يطلب من الحكومة أن تصرح باستعدادها لتخصيص نصف مليون جنيه سنويًا لمساعدة المشروعات الصناعية وأن يكون بنك مصر هو الأداة لتنفيذ هذا الغرض».

فقرر المجلس إحالته على لجنة المالية.

وتقدم اقتراح من خمسة عشر عضوًا ونصه:

«يقدم المجلس شكره للحكومة الحاضرة على ما قدمته من التعضيد لبنك مصر منذ توليها الحكم ويرجو أن يستمر هذا التعضيد وتتنوع ضروبه فيوكل إلى البنك بعض الأعمال التى يمكن أن يقوم بها، والتى فى قيامه بها مصلحة للحكومة وللبنك معًا كشراء الأوراق المالية والتحاويل على الخارج وإبدال جانب

من أموالها مساعدة على توسيع دائرة أعماله خصوصًا فيما يختص بالتسليف على القطن وكإيداع مال البدل الذى لدى الأوقاف فيه.

وهنا اقترح النائب عبد السلام محمد فهمى جمعة بك رفض هذا الاقتراح لأنه بدئ أولاً بشكر الحكومة وهو لا يرى معنى لشكرها على تنفيذها لقرار صدر من المجلس، قائلاً: خصوصًا ونحن ننقدها الآن وسننقدها انتقادات مُرَّة أثناء نظر الميزانية على عدم تنفيذها بعض قرارات المجلس، فكيف نوفق بين شكرها اليوم وانتقادها غدًا؟!

ثم وافق المجلس بالأكثرية على رفض الاقتراح المقدم.

ولما بدأ بتلاوة تقرير اللجنة عن الإيرادات قال أحد الأعضاء الذين صوتوا لرفض الاقتراح المذكور، قد رفضت هذا الاقتراح لا لأنه بدأ بشكر الحكومة وإنما لكونه اشتمل على مسائل مبهمة ولذا أرجو إثبات هذا بالمضبطة.

تلا معالى المقرر ملاحظة اللجنة العامة عن باب الإيرادات. وقد قدرت فى ميزانية ١٨٢٧ / ١٩٢٨ بمبلغ ٣٨,٦٧٧,٠٠٠ بما فيها مبلغ ٢,٤٥٤,٠٠٠ اقترح نقله من الاحتياطى لسد عجز الإيرادات عن المصروفات.

وهنا اقترح أحد الأعضاء أن تؤجل الجلسة حتى يحضر الوزراء وقد تركوا المجلس على إثر رفضه للاقتراح المذكور آنفًا.

فقال سعادة الرئيس بالنيابة:

«يظهر أن الوزارة متأثرة مما حدث قبل الاستراحة من رفض الاقتراح الذى كان متضمنًا شكر الحكومة ومشتملاً على طلبات أخرى تتعلق ببنك مصر. ويظهر أنها رأت أن رفض الاقتراح معناه عدم الثقة بها. ولكنى لا أظن مطلقًا أن هذه الفكرة قد جالت بخاطر المجلس وكل ما فهمته هو أن الاقتراح السالف الذكر كان متشعبًا ولهذا رفضه المجلس اكتفاء بالاقتراحات المعنية التى قرر إحالتها على لجنة المالية لفحصها. فهل يخالفنى أحد فيما صرحت به الآن؟

أصوات: كلنا موافقون.

وتكلم غير واحد من حضرات النواب يؤكدون أنهم لا يقصدون برفض الاقتراح عدم الثقة بالوزارة، وأن رفض الاقتراح بالشكر ما كان إلا لورود اقتراحات أخرى ضمن هذا الاقتراح.

فأجاب سعادة الرئيس:

«يظهر أن الوزارة لم تنسحب لأن المجلس رفض الشكر فى ذاته ولكنها فعلت ذلك لأنها ظنت أنه لا يثق بها. والحقيقة أن المجلس لم يرفض الاقتراح لاشتماله على شكر الحكومة وإنما رفضه لاحتوائه على مسائل أخرى لم يَرَ الموافقة عليها.

ولم أفهم مطلقًا أنه قصد عدم الثقة بالوزارة.

أصوات: هذه هى الحقيقة.

وقال سعادته أيضًا:

«الحقيقة أن تصرف حضرات أصحاب الدولة والمعالى الوزراء قد جاء عن فهم القرار على غير حقيقته وكنا نود بدل ذلك أن يستفسروا عن حقيقة قرار المجلس أو يطلبوا عرض مسألة الثقة.

والآن ألا يخشى فى المستقبل عدم الجمع بين شكر الحكومة وأى اقتراح منعًا لما عساه يحدث من سوء التفاهم إذا رفض ذلك الاقتراح.

فوافق المجلس على هذه الملاحظة.

أوقفت الجلسة عشر دقائق، ثم أعيدت فقام دولة رئيس مجلس الوزراء وقال: سمعت الحكومة أثناء نظر تقرير لجنة الميزانية انتقادات من كثير من حضرات الأعضاء وتبع هذه الانتقادات قرار اتخذه المجلس فى هذه الجلسة وترى الحكومة فى هذا القرار وفيما تضمنته هذه الانتقادات من عبارات اللوم وما يدعوها صيانة لكرامتها إلى أن تتخلى عن الحكم. ثم رُفعت الجلسة وقد ذكرنا تفصيل ذلك فى غير هذا المكان من الباب[1].

---

(١) جلسة ١٨ إبريل سنة ١٩٢٧.

اجتمع المجلس وبعد تلاوة بعض المكاتبات الواردة من مجلس الشيوخ قرر، نظرًا لغياب حضرات أصحاب الدولة والمعالى الوزراء تأجيل الجلسة إلى يوم الثلاثاء ٢٦ إبريل.

مكاتبات

اجتمع المجلس فى الميعاد المحدد وتُليت مكاتبة من وزارة الحقانية بطلب الاستئذان فى اتخاذ الإجراءات الجنائية ضد حضرة محمود حمدى بك فى المخالفة لعدم تجديد رخصة سيارته فقرر المجلس قبول هذا الطلب.

ونظرًا لأن الإجراءات الشكلية الخاصة بتشكيل الوزارة الجديدة لم تُستوفَ بعد وافق المجلس على أن تكون الجلسة المقبلة غدًا.

ولم يجتمع المجلس حتى يوم الأربعاء ٢٨ إبريل فكان من رياسة مجلس الوزراء ومعها صورة المرسوم الصادر فى ٢٦ إبريل ١٩٢٨ بتأليف الوزارة.

وبعد تلاوة المرسوم قرأ دولة رئيس الوزارة الجديدة بيانه على حضرات النواب وعقَّب عليه سعادة مصطفى باشا بكلام وسنذكر ذلك فيما بعد.

استمرار المناقشات فى الميزانية

وانتقل المجلس بعد ذلك إلى نظر تقرير لجنة المالية وقد أبدت اللجنة رغبتين: الأولى أن تبحث الحكومة عن الضرائب الجديدة التى تفرضها وتساوى بها بين دافعى الضرائب لأن حمل دفع الضرائب يقع أكثره الآن على أرباب الأملاك بنوعيها دون غيرهم من ذوى الإيرادات، والثانية أن تبدأ متى فرغت من ذلك بمفاوضة الدول لتنفيذها على الأجانب.

ووافق المجلس على ما جاء فى تقرير اللجنة المالية بشأن رسوم الجمارك والموانى والمنائر بمصايد الأسماك والدمغة والرسوم القضائية والقيدية.

ووافق أيضًا على مشروع القانون الخاص بطلب اعتماد نقل ٥ آلاف جنيه من باب الأعمال الجديدة فى ميزانية الأوقاف حسب التعديل الذى أدخله عليه مجلس الشيوخ، وعلى مشروع القانون الخاص بتقدير إيرادات وزارة الأوقاف

لشهر إبريل سنة ١٩٢٧ وبالاعتمادات الإضافية اللازمة لمصروفاته حسب التعديل الذى أدخله عليه مجلس الشيوخ.

لكن تقرير اللجنة عن مشروع القانون الخاص بنقل خمسة آلاف جنيه من باب الأعمال الجديدة فى ميزانية وزارة الأوقاف قد عدلته اللجنة عما قرره مجلس النواب فصدق المجلس عليه.

وصدق المجلس على تقرير لجنة الحسابات عن الاعتمادات الإضافية اللازمة لمصروفات المجلس لشهر إبريل سنة ١٩٢٧ وصدق أيضًا على مشروع القانون الخاص بتقرير إيرادات شهر إبريل سنة ١٩٢٧ وبالاعتمادات الإضافية اللازمة لمصروفاته.

وتوجه أحد الشيوخ بسؤال إلى معالى وزير الحقانية أنه على إثر الاعتداء على حياة المرحوم سلامون شيكوريل قد عم السخط على الجناة وزاد فى سخط المصريين بنوع خاص أنهم يرون أيدى قضاتهم مغلولة فى إيقاع الجزاء العادل بالمجرمين من الأجانب وأن قضاة عدة سينظرون فى موضوع هذه الجناية لتعدد جنسية الجناة فهذا نظام غير مفهوم ولا يمكن أن يؤدى فى كل الأحوال إلى عدالة واحدة.

وطلب صاحب السؤال أن تسعى الحكومة لتخليص البلاد من هذه القيود.

فأجاب معاليه: لم يغب عن نظر الحكومة ما هناك من الأهمية فى محاكمة جميع من يرتكبون الجرائم فى الأراضى المصرية أمام القضاء المصرى، ولكن رأت أن من بعض المسائل ذات الشأن المستعجل ما يستدعى تقديم السعى فى الحصول على موافقة الدول على أن يعهد باختصاص نظره إلى المحاكم المختلطة وهى سائرة فى هذا السبيل.

ثم قال إن الحكومة رأت بمناسبة هذه الحادثة أن تطلب محاكمة المتهمين الإيطاليين فى مصر لا فى إيطاليا كما هى العادة وقد تولى جناب وزير إيطاليا مخابرة حكومته بهذا الخصوص وتأمل الحكومة المصرية أن يجاب هذا الطلب.

ثم أقر المجلس المرسوم بقانون الصادر فى ٢١ مايو سنة ١٩٢٦ بمنع زراعة الخشخاش فى مصر.

وقد قرر المجلس أنه لا يجب فى نفاذ القوانين التى تنص على جرائم من اختصاص المحاكم الفصل فيها أن يوقع عليها وزير الحقانية ويكفى فى وجوب نفاذها أن يوقعها الوزراء الذين صدرت القوانين بناء على عرضهم فهؤلاء هم وحدهم الوزراء المختصون طبقًا للمادة (٦٠) من الدستور.

وأقر المجلس المرسوم بقانون الصادر فى ١٠ مارس ١٩٢٥ الخاص باتخاذ احتياطات ضد الكلب(١).

وتُلى كتاب وارد من دولة وزير الداخلية عن انتخاب حضرة صاحب السعادة أحمد شوقى بك عضوًا بالمجلس عن دائرة محافظة سيناء.

ثم تلى تقرير من لجنة الأوقاف عن مشروع القانون الخاص بتقديرات إيرادات وزارة الأوقاف لشهر إبريل سنة ١٩٢٨ وبالاعتمادات الإضافية اللازمة لمصروفاتها.

وقد تقرر أثناء المناقشة فى هذا المشروع أن الميزانية بقسميها: الإيرادات والمصروفات. وغير قابلة بطبيعتها لأن يحدد لبدء العمل بها موعد غير بدء المدة التى وضعت لها وصدق المجلس على مشروع القانون.

وقرر المجلس بناء على اقتراح حضرة عزيز ميرهم أفندى بأن تبدأ مصلحة الصحة بعمل تجربة بإيجاد عشرة مستشفيات متنقلة على سبيل التجربة.

الوزارة الثروتية

وفى اجتماع المجلس يوم الأربعاء ٢٧ منه تلى عليه المرسوم الملكى بتشكيل الوزارة برياسة حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا، ثم ألقى دولته نفس الكلمة التى ألقاها فى مجلس النواب فى هذا الصدد.

---

(١) ١٣ إبريل.

وتلى تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافى بمبلغ ١٥,٠٠٠ جنيه فى ميزانية وزارة الأشغال العمومية سنة ١٩٢٦ / ١٩٢٧ المالية لنزع ملكية أراض لوضع خطوط التنظيم. وصدق المجلس على القانون.

وتلى كذلك تقرير هذه اللجنة عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافى بمبلغ ١٢,٤٨٠ جنيهًا فى ميزانية وزارة المعارف العمومية لسنة ١٩٢٦ / ١٩٢٧ المالية للجامعة المصرية وصدق المجلس على القانون.

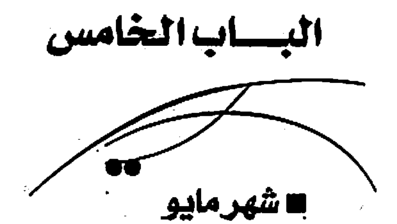
وتلى تقريرها أيضًا عن المرسوم بقانون الصادر فى ٤ مارس سنة ١٩٢٥ لتعديل نظام النفوذ فى البلاد المصرية. وصدق المجلس على القانون.

وتلى تقريرها عن الحساب الختامى للإدارة المالية فى عام ١٩٢٥ / ١٩٢٦ ووافق المجلس على مشروع القانون فى القراءة الأولى والثانية وأجلت القراءة الثالثة للجلسة المقبلة.

تكريم شوقى بك

فى أواخر هذا الشهر ابتدأت حفلات تكريم شاعر العربية الأكبر أحمد شوقى بك واستمرت أيامًا من أوائل الشهر القادم؛ لذلك نحيل القارئ على ما فصلناه بعد فى أواخر الباب القادم.

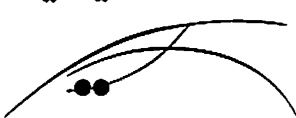
■■■


الباب الخامس
شهر مايو

■■

الفصل الأول

الحالة السياسية



انتهت الأزمة الوزارية على النحو الذى مر بك. وكان مثل الأمة فى هذه الأزمة، كما قيل كمثل الاجتماعى يحلل المظاهر ويدرس الوقائع والنظريات ليصل إلى نظر صدق، وكمثل القاضى العادل يستمع وهو يقظ واسع الصدر مطمئن النفس إلى حجة كل فريق ليقضى بحكم صائب. وكمثل السياسى يأخذ الأمور بالهوادة ويسدد فيها الحيلة ويرعى الظروف الراهنة الملحوظة وهو فى كل رأى يحذر العواقب.

استقالت الوزارة فكانت فكرة الائتلاف الرشيدة هى رائد كل مقترح وأساس كل حل للخروج من الأزمة الوزارية؛ بل إن فكرة الائتلاف هذه كانت من الطبيعية والتأصيل بحيث لم يخطر بخاطر مفكر أن يحسب حسابًا لشر ينزل بها ولم يَدُر بخَلَد مقترح أن يرسم لها نظامًا خاصًا.

قرأ الناس كيف كانت تسير المباحثات لحل الأزمة: فرأوا أن عدلى ورشدى وثروت ومحمد محمود كانوا أكثر المترددين على بيت الأمة وكانوا يقضون الساعات مع دولة الزعيم الأكبر للأمة جمعاء يتباحثون ويتشاورون. فكان حل الأزمة باشتراك حضراتهم وبمعونتهم.

وقد عرض بعض الكتاب إلى ماضى مصر الحديثة فى تاريخ الوزارات فأبان أن الوطنية المصرية قد قويت وبرزت إلى حد أنها منعت العوامل الخبيثة التى كانت تبدو عند استقالة أغلب الوزارات السابقة إلى عهد الوزارة الزيورية الأخيرة.

ومما قاله فى هذا الصدد:

«وكم اجتمعت كلمة الأمة مطالبة وزارات ووزراء بالاستقالة». وناشدتهم الوطن والكرامة للوطن ولأنفسهم فتولاهم الصمم عن الفضيلة والكرامة ووجدوا الكرامة كل الكرامة فى اقتعادهم المناصب الوزارية، وإن كانوا يجلسون عليها كالأخشاب المسندة وكالأطفال المضحوك من هذيانهم وصغر أحلامهم ورأوا الشرف كل الشرف فى ابتسامة صفراء تحمل فى ثناياها الذلة والمهانة من المحتلين بل من بعض صغارهم، بل كبارهم.

فاليوم تشهد مصر وزراء يستقيلون متضامنين لريبة قد لا يكون لهم كل الحق فى تقديرها. تشهد وزراء يتركون أبهة الحكم وهم يدعون إلى العودة لتسلم زمامه.

فلتسجل مصر بفخار ذلك التاريخ الناصع، ولتعش يقظة لا تسمح لتلك الحشرات العفنة أن تمثل مرة أخرى مأساة ضيعة الكرامة ومَعرَّة بيع البلاد»(١).

تألفت الوزارة الثروتية وارتاح الجمهور إلى انتهاء الأزمة الوزارية بتأليف هذه الوزارة، ومع ذلك فقد بدت ثمة نقطتان اهتمت لهما الجرائد.وظلت زمنًا تبحث فيهما لتعلقهما بموضوع الأزمة والنقطة الأولى هى تعيين ما إذا كان المندوب السامى البريطانى تدخل فى هذه الأزمة أو لا. وقد كان بعض الصحف يذكر المندوب السامى البريطانى ويشير إلى تدخله فى حل الأزمة وإلى اختياره أشخاصًا دون آخرين.

وكانت جريدة «السياسة» تنفى وقوع هذا التدخل، وتقول: «وقد أصرت هذه الصحف رغم تكذيبنا الواقعة التى روتها على التشبث بها وادعاء صحتها: ولا يمكن لرجل يعرف لوطنه عليه كرامة أن يتشبث بمثل هذه الواقعة خصوصًا إذا كانت مكذوبة فإن تدخل أية دولة فى شئون دولة أخرى ليس من المسائل التى يفرح لها الوطنى المخلص لبلاده. وكثيرًا ما تضطر الظروف دولة من الدول إلى مجاملة دولة أخرى حتى لا تضطر لسبب من الأسباب أن تنزل على إرادتها نزولاً

---

(١) الأهرام، عدد ٣ مايو.

لا يتفق مع كرامتها واستقلالها ومع ذلك لا يقول وزير ولا يقول كاتب بهذا الاضطرار ولا بذلك التدخل؛ لأن القول به يضعف عزائم أهل الوطن ويوهن من قواهم وإضعاف العزائم وإيهان القوى ليس من الوطنية الصادقة فى شىء.

ثم قالت:

«وها نحن الآن نتقدم بالدليل الرسمى لأولئك الذين يحاربون وطنهم بالأضاليل ندمغ به جباههم ونبين لهم به أنهم لكاذبون. هذا هو أحد النواب الإنكليز يسأل فى مجلس العموم البريطانى عما إذا كان فخامة المندوب السامى البريطانى قد تدخل على أية صورة من الصور فى تشكيل الوزارة فيجيبه وزير الخارجية الإنكليزية السير أوستن تشمبرلن بأن المندوب السامى لا شأن له فى الحوادث التى أدت إلى استقالة وزارة عدلى باشا وبأنه لم يتقدم بأية نصيحة فيما يتعلق بتسويتها»(١).

ونحن من جهتنا لا نريد إلا أن نترك للقراء الحكم فى ذلك حيث نورد لهم فى الموضع المناسب وقائع أخرى يستدلون بها على حقيقة نظر دار المندوب السامى البريطانى فى أمر المداخلة بالشئون المصرية.

وأما النقطة الثانية، وهى مسألة تعيين مرشح للوزارة اتفق على تعيينه رئيس الأغلبية البرلمانية ورئيس الحكومة. وقد روت الجرائد أن نواب الأحرار الدستوريين لا يزالون يرون فى العدول عن ترشيح أحدهم لمنصب فى الوزارة الثروتية بعد الاتفاق معه على ذلك (خدشًا للدستور) يرون محوه وإصلاحه. وإن هؤلاء اجتمعوا وقرروا أن يطلبوا من معالى جعفر والى باشا المنتمى إلى حزبهم تقديم استعفائه من وزارة الحربية. وهم يرتئُون أن يظل كرسى معاليه إذا ما استعفى شاغرًا وأن تضم هذه الوزارة إلى وزارة أخرى فلا يعين فيها أحد بعد استعفاء «جعفر باشا حتى لا يكون استعفاؤه سببًا لأزمة وزارية لا تريدها البلاد وأحزابها ولا تتفق مع المصلحة العامة».

---

(١) عدد ٣ مايو.

وقد اتصل بالجرائد من جهة أخرى «أن المساعى مبذولة لتسوية المسألة رغم تشدد بعضهم ممن يقولون بوجوب استقالة جعفر والى باشا من الوزارة أو خروجه من الحزب أو استقالتهم هم من الحزب»[1].

والمفهوم من مقالة «للسياسة» فى هذه النقطة «أن دولة ثروت باشا قبل هذه المخالفة اتقاء ما هو شر منها»[2].

ولقد طالما كان صاحب الدولة سعد زغلول وثروت باشا قد اتفقا على تعيين مرشح الأحرار الدستوريين ولم يكن المندوب السامى البريطانى كما ادعت «السياسة» قد تدخل فى تشكيل الوزارة. فإذن لابد للمرء أن يتساءل عمن قضى بعدم تعيين هذا المرشح. ولابد أيضًا من أن يقرر أن جلالة الملك هو الذى قضى بذلك. ولكن لماذا أراد جلالته ذلك؟ فهذا سؤال لا نحير عليه جوابًا!

وأخيرًا طويت هذه المسألة وبقى جعفر والى باشا قائمًا فى منصب وزارة الحربية والبحرية. وقد أعلنت جريدة «السياسة» أن هذا الحادث لا يحتاج إلى أكثر من الاحتجاج الذى صدر والتعليق الذى علقت به عليه»[3].

■ ■ ■

(١) عدد ٤، ٥ مايو.
(٢) عدد ١ مايو.
(٣) عدد ١ مايو.

الفصل الثانى

أزمة وزارية

كان يقين الناس أنه بتأليف الوزارة الثروتية قد سُويت جميع الأسباب التى كانت الباعثة على وقوع الأزمة الوزارية والداعية لتقلقل الأحوال السياسية فى البلد، ولكنهم فوجئوا عند ظهر ١٨ مايو «بخبر اعتزام حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء على الاستعفاء من منصبه ولم يمضِ على استقالة وزارة عدلى باشا غير شهر واحد؛ لأن تلك الاستقالة وقعت فى اليوم الثامن عشر أيضًا من شهر إبريل الماضى. وفشا هذا النبأ بين الناس وكان الذين يتحدثون به لا يصدقونه لعلمهم أنه ليس هناك سبب يدعو إلى الاستقالة فأخذ الناس يتلمسون الأسباب وأسرع مكاتبو الصحف إلى وزارة الداخلية ورياسة مجلس الوزراء يسألون متلهفين إلى أن قيل لهم إن الخبر صحيح وأن دولة ثروت باشا جمع على عجل زملاءه الوزراء وفاوضهم فى الأمر وعرض عليهم عزمه على الاستقالة لأن نواب أسيوط فى البرلمان طلبوا منه إعادة العمدة المعزول من عُمُدية ديروط المحطة على عهد الوزارة الزيورية إلى تلك العمدية».

وفى الواقع أنه «فى نحو الساعة العاشرة من صباح ١٨ مايو ذهب لمقابلة دولة ثروت باشا حضرات محمود بك بسيونى عضو مجلس الشيوخ وسيد خشبة باشا وأحمد جاد وعلى محمود بك ومحمد محفوظ باشا وعبد العليم سمهان بك وعبد العزيز سيف النصر بك وعلى محمود بك والأستاذ محمد كامل حسن الأسيوطى وأحمد قرشى وعبد الحميد إبراهيم صالح أفندى وقابلوا دولته فى وزارة الداخلية وبسطوا له أمنيتهم بإعادة (بكر كيلانى) عمدة لديروط المحطة

المقرر إلغاء عمديتها على عهد وزارة عدلى باشا. فلم يَرُق لدولته هذا السعى وتلا ذلك:

«إن حضرة حافظ عابدين بك من أعضاء مجلس الشيوخ عن مديرية الجيزة وصل إلى وزارة الداخلية ومعه وفد ليطلب تعيين أحد العمد فى المعتمدية. وكان الكأس طافحًا فجاءت هذه الورقة الرقيقة فوقه ففاض»[1].

«فأجابهم دولة ثروت باشا أن وزارة الداخلية قررت إلغاء عمدية ديروط اكتفاء بوجود مركز البوليس فيها. ثم أخبرهم منفعلاً أنه سيستقيل، وعلى إثر ذلك خرج الوفد من لدن دولته»[2].

«وعلى إثر هذه المقابلة دعا دولة ثروت باشا زملاءه الوزراء وعرض عليهم أنه، يريد الاستقالة بحجة أن هذه المطالب لا تنقطع وأن النواب والشيوخ يجرون على عاداتهم فى التعرض لأعمال السلطة التنفيذية»[3].

وقد نما هذا الخبر إلى دولة سعد باشا زغلول بمسجد وصيف فخاطب دولة ثروت باشا تليفونيًا وانتهى بأن طلب إليه الا يبتَّ فى شىء قبل مقابلته عصر اليوم. وقد عزم دولة سعد باشا على الحضور فى ١٩ مايو بعد أن كان يريد البقاء فى مسجد وصيف طويلاً.

«وكان دولة ثروت باشا قد طلب من دولة توفيق نسيم باشا قبل مخاطبة دولة سعد باشا مقابلة جلالة الملك وحدد له موعدًا الساعة الرابعة وذهب فى الموعد المذكور ولقد قابل جلالة الملك ولكنه لم يقدم إليه استقالته»[4].

«ولما اطلع نواب أسيوط على ما ذكرته صحف المساء فى هذا الموضوع اجتمعوا اجتماعًا طويلاً فى البهو الفرعونى فى مجلس النواب وخطر لبعضهم

(١) الأهرام فى ١٩ مايو.
(٢) السياسة، عدد ١٩ إبريل.
(٣) الأهرام، عدد ١٩ مايو.
(٤) عدد ١٩ مايو.

أن يصدروا بيانًا تنشره الصحف يوضحون فيه موقفهم والغاية من مسعاهم وما اعترى ذلك المسعى. وأن يبينوا أنهم لم يخطر لهم بحال من الأحوال أن يتدخلوا فى أعمال السلطة التنفيذية ولم يخطر لهم أن يصدروا الأوامر للوزراء بأن يفعلوا كذا وكذا وإنما الذى خطر لهم هو أن يبسطوا المسألة إلى دولة الوزير باعتبار أنهم يمثلون أكثر الأسر فى مديرية أسيوط ومسألة عمدية ديروط المحطة كانت من أولها إلى آخرها خصامًا بين هذه الأسر وقد زال هذا الخصام بفضل الائتلاف ومنهم اناس كانوا خصومًا لذلك العمدة ولكنهم أصبحوا بعد الائتلاف مؤيدين له».

«ولكنهم بعد اجتماعهم بزملائهم الآخرين أعضاء مجلس النواب عدلوا عن هذه الفكرة وقرروا أن ينتظروا تقدير دولته كل ما حصل بالدقة والضبط».

أسباب العزم على الاستقالة

وكان الناس جميعًا يعتقدون بأن مسألة عمدة ديروط المحطة ليست هى وحدها التى أثارت نفس دولة ثروت باشا ذاك الرجل الهادئ هدوء اليم تحت الشمس المشرقة ويقولون لابد من أن تكون فى الجو عاصفة شديدة هزت ذلك السكون الراسخ والاطمئنان المألوف.

فقال بعضهم إن النية منصرفة إلى إقامة مجلس الوزراء كله بكامل هيئته مقام جلالة الملك أثناء رحلته فى أوروبا مع أن العادة قد جرت فى مصر أن يكون رئيس الوزارة هو النائب عن ولى الأمر. وإذا كان جائزًا فى العهد الماضى إقامة مجلس الوزراء مقام ولى الأمر فهى غير جائزة فى العهد الحاضر؛ لأن الوزارة مسئولة أمام مجلس النواب وقد يجوز أن تتوافر أسباب عدم الثقة فيها فتسقط وتصبح البلاد فى حالة شاذة ومركز غريب.

فإنابة مجلس الوزراء إذن لا تتفق من الوجهة الدستورية مع حالة البلد وقال غيرهم إن ما حدث فى جلسة مجلس النواب أثناء عرض ميزانية مخصصات ومرتبات جلالة الملك كان من الأسباب التى أفضت إلى هذه الحالة.

وقيل أيضًا إن ذلك الحادث كان نتيجة عوامل متراكمة من كل جانب غير ما ذكرنا كخطة النواب فى الأسئلة والاستجوابات وكخطة دار المندوب السامى فى المطالب الجديدة وأخصها المطالب الخاصة بالموظفين الأجانب[1].

وقد ذكر مكاتب الديلى إكسبريس فى تلغراف أرسله لجريدته: «أن نزاعًا تافهًا وقع بسبب إعادة موظف صغير إلى وظيفته أدى إلى تقديم الوزارة استقالتها»[2].

ولكن الوزراء أكدوا لبعض محررى الصحف «أن هذه الإشاعات بعيدة جدًا عن الصحة وأن السبب المباشر هو مسألة العمدية هذه وأنهم لهذا الاعتبار رأوا أن الأمر لا يستحق وقوع أزمة وزارية فأشاروا على دولة رئيس مجلسهم بالتريث»[3].

ولقد انقسمت الجرائد المحلية إلى قسمين فى تقدير الحادثة التى عدها دولة ثروت باشا موجبة لاستعفائه من منصبه. فمنها من أنحى باللائمة على النواب لأنهم لم يقدروا تمام التقدير مركز الوزارة الدقيق فى الظروف الحاضرة فلا يأبون أن يضعوا الأشواك والعراقيل فى طريقها أو يطلبون إليها أمورًا قد لا يجدون لها سندًا من دستور أو قانون.

وقد طلب هذا الفريق من حضرات النواب أن يمتنعوا عن كل ما يؤدى لتعكير الجو بينهم وبين الوزارة. ثم دعا إلى أن يُصفى الحساب بين النواب والوزراء ويفهم كل من الفريقين حقه وواجبه. خصوصًا وأن تكرر الأزمات الوزارية قد يزعزع النظام ويضيع فكرة الاستمرار التى تكفل نجاح السياسة الإنشائية. وتكرر الأزمات الوزارية أضر بمصر منه بأى بلد آخر وبخاصة فى الظروف التى تجتازها البلاد الآن[4].

---

(١) الأهرام، عدد ١٩ مايو.

(٢) تلغرافات الأهرام عدد (٣٠ مايو).

(٣) المقطم، عدد ٢ مايو.

(٤) السياسة، عدد ١٩ وكوكب الشرق، عدد ٢٠ مايو.

وأما الفريق الثانى فإنه أبدى دهشته لإعلان ثروت باشا جهارًا أنه يترك الوزارة لتدخل النواب فى أعماله، وقال إذا صح أن هناك فى الواقع أسبابًا أخرى يخفيها صاحب الدولة ثروت باشا، وصح أنه إنما تلقف هذا السبب الذى ألقى فيه على النواب تهمة التدخل فى أعمال السلطة التنفيذية فلا ريب فى أن البرلمان ضحية بريئة وأن من الخطأ فى صفه وحق الحكم النيابى أن يضحيا بهذه السهولة».

«ولقد كان معروفًا أنه كان لدى صاحب الدولة عدلى باشا أسباب خصوصية هى التى جعلته يترقب أول فرصة للاستقالة فجاءه ذلك السبب الذى ألقيت المسئولية فيه على النواب فكان هؤلاء ضحية بريئة. والآن أيضًا نرى الاستقالة لا تتناسب مع السبب الذى دعا إليها، وهذا السبب تلقى المسئولية فيه على النواب فهم فيه ضحية بريئة أيضًا[1].

وقد علق مكاتبو الصحف الإنكليزية فى القاهرة على الأزمة الوزارية بما يأتى:

قال مكاتب الوستمنستر غازيت، إن ثروت باشا وقف موقفًا حازمًا لكى يقنع نواب الوفد نهائيًا أنه لا ينوى الإذعان بعد الآن لوخز الإبر من جانب الجناح الأيسر من الزغلوليين.

وقال مُكاتب «التيمس»: «إن العمل الذى قام به الوفد البرلمانى يشبه ما يقع كل يوم منذ ما تقلد ثروت باشا منصب رياسة الوزارة وتكرارًا لما كان يحدث فى أسلافه فلا عجب إذا ثارت نفس ثروت باشا من هذه المسائل ومن الأسئلة المستمرة التى توجه إلى الوزارة فى مجلس النواب غير أن المأمول أن يسوى زغلول باشا هذه المشكلة بنفوذه الشخصى. وفى هذه الحالة يتقرر مركز ثروت باشا، وكأن كل شىء يتوقف على مدى ما لزغلول باشا من السلطة والفوز على أنصاره»[2].

---

(١) البلاغ، عدد ٢٠ مايو.

(٢) تلغرافات الأهرام، عدد ٢ إبريل.

«وفى صباح الخميس ١٩ مايو، غادر دولة سعد باشا مسجد وصيف وفى الساعة السابعة والنصف صباحًا وصل إلى بيت الأمة وفى الساعة التاسعة والنصف ركب دولته السيارة إلى قصر عابدين فدون اسمه فى سجل التشريفات وعاد ثانية إلى بيت الأمة».

«ثم قابل دولته بعد ذلك بعض الوزراء وفى الساعة العاشرة والنصف وصل حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية إلى بيت الأمة ومكث مع دولة الرئيس الجليل سعد باشا ساعة وعشر دقائق»[1].

«ثم خرج دولة ثروت مودعًا من الرئيس وعلائم الراحة بادية عليه وقد سأله مندوب «الأهرام» عما تم فى أمر الأزمة فأجابه «الحمد لله انتهت والحمد لله» وقد حاول هذا المندوب أن يقف من دولته على الأسباب التى أدت إلى حلها فلم يتمكن لأن الحالة السياسية لا تسمح بذلك على ما يظهر».

وبعد انصراف دولة ثروت باشا قابل وفد أسيوط الرئيس الجليل وشرحوا له المسألة. فقال دولة سعد باشا: إن لم يكن لدولة ثروت باشا عذر سياسى، فقد يجوز أن تكون هناك أعذار أخرى، ثم قال: ويكفى أن دولته عدل عن الاستقالة.

وقال بعض من حضروا الاجتماع إن الوفد ذكّر الرئيس الجليل أن حضرات الوزراء أنفسهم يطلبون من الأعضاء أن يذهبوا إلى الوزارات للاستفهام عن المسائل التى تغمض عليهم ذاكرين أن أبواب الوزارة مفتحة لهم، وأن هذا العمل يترتب عليه أن يحفظ وقت المجلس من ضياعه أسئلة واستجوابات يمكن الاستغناء عن أكثرها إذا اكتفى النواب بالاستفهام عن المسائل التى تتضمنها من ذات الوزارات وأن ما اتبعوه فى هذه المسألة لم يكن إلا اتباعًا لذلك ووفاقًا لما يراه الرئيس الجليل نفسه.

---

(١) المقطم، عدد ٢٠ مايو.

فوافق دولته حضرات النواب على ذلك. وقد عرضوا على دولته أنهم يريدون نشر بيان يوضحون فيه حقيقة المسألة لما يلصق بالنواب من وقت إلى آخر فى بعض الصحف ولاسيما الإنكليزية منها من أنهم يتدخلون فى السلطة التنفيذية فرأى دولته الاكتفاء بسحب الاستقالة.

وقد ذكر أحدهم أن هذا الوفد ذهب ثلاث مرات إلى دولة عدلى باشا وكلمه فى هذه المسألة فأظهر دولته سرورًا من إحاطته علمًا بوقائعها[1].

رأى مراسل التيمس

والآن ننشر فيما يلى صورة لبرقية مكاتب جريدة «التيمس» فى القاهرة فى صدد حل الأزمة الوزارية وعن شئون مصر السياسية:

قبل ثروت باشا أن يبقى فى منصبه بعد ما توسل زغلول باشا بالبقاء ووعده بأن يمده بكل تأييده، ومع ذلك لا يزال القلق بادى الأثر فى جهات عديدة سواء خارج البرلمان أو داخله.

وإذا كان من المحتمل أن يصلح السواد الأعظم من النواب الوفديين خطتهم وأساليبهم إلى حين فإن هناك الجناح الأيسر المتطرف الذى فقد زغلول باشا الآن كل سلطة عليه. أما الأحرار الدستوريون، الذين تزداد روح الاستياء والانتقاض فى نفوسهم كل يوم، فيميلون، على الرغم من وجود الوزارة الائتلافية إلى تأليف حزب معارض فى المجلس مع نواب الحزب الوطنى. فإذا لم يعمل بإنجاز الميزانية وتنتهى الدولة الحالية قريبًا من المحتمل أن تتولد حالة دقيقة[2].

هذه الأخبار التى اقتبسناها من الصحف فى موضوع الأزمة الوزارية ونريد الآن أن نتخلص منها إلى المسائل المهمة التى عالجها البرلمان، وكان لها أثرها فى الرأى العام المصرى وفى سياسة الدولة فنذكرها على الترتيب الآتى:

---

(١) الأهرام، عدد ٢٠ مايو.

(٢) تلغرافات الأهرام، عدد ٢١ مايو.

مخصصات ديوان جلالة الملك

«لما نظر مجلس النواب ميزانية ١٩٢٧ / ١٩٢٨ المالية فى دور الانعقاد الماضى وتعرض لمخصصات ديوان جلالة الملك أصدر قرارًا بأن يترك لحكمة صاحب الجلالة النظر فى تخفيض هذه المخصصات جريًا على سياسة الاقتصاد التى رأى المجلس ضرورة اتباعها فى كافة أبواب ميزانية المصروفات وقد كان لهذا القرار. أو بالأحرى بهذه الرغبة التى تقدم بها نواب الأمة إلى جلالة الملك أثرها فقد تقدمت ميزانية الديوان فى هذه السنة المالية الجديدة ١٩٢٧ / ١٩٢٨ وفيها من الاقتصاد ما يعادل مبلغ (١٤٦) ألف جنيه. وهو مبلغ يزيد على ضعف ما اقتُصد فى العام الماضى من ميزانية وزارة الخارجية.

وقد تقدمت ميزانية السنة المالية الجديدة وفحصتها اللجنة المالية بالروح التى فحصت بها ميزانية العام الماضى فرأت أنه رغم ما تم من الاقتصاد الذى أشرنا إليه لا تزال الميزانية المذكورة زائدة عما يتفق وميزانية الدولة العامة. فلم يكن بُدٌّ، وهذه هى الحال، من تجديد الرغبة التى تقدم بها النواب فى العام الماضى خاصة بالاقتصاد فى المخصصات عامة وإضافة رغبة أخرى هى أن يعهد بأعمال السرايات الملكية إلى الوزارة التى يختارها جلالة الملك. ووزارة الأشغال هى التى تقوم بكل أعمال البناء والعمارة بالنسبة لمبانى الحكومة[١]:

وقد جرى على بعض ألسنة الخطباء منهم عبارات اصطلاحات وإشارات تعد شديدة نوعًا ما لأن شعور المجلس فى تلك الجلسة كان ملتهبًا وكان فياضًا؛ ومع ذلك فإن النواب عرفوا كيف يضبطونه وكيف يوفقون بينه وبين الغاية التى يرمون إليها وهى الاقتصاد»[٢].

وقد تناقش النواب فى رأى اللجنة المالية عن مخصصات جلاله الملك وانتهوا بأن قرروا الموافقة على هذا الرأى.

---

(١) السياسة، عدد ٧١ مايو.

(٢) كوكب الشرق، عدد ١٨ مايو.

وكان من رأى جريدة البلاغ أن تلك الجلسة «قد أكسبت البرلمان احترامًا كثيرًا أظهرته قويًا فى الحق حريصًا عليه، وهو لم يوجد إلا لذلك ولم تتمثل فيه سلطة الأمة إلا والأمة تريد أن تكون كلمته عالية. وبهذا ومثله يقوى شعور البلاد بفائدته، وبهذا ومثله يصون نفسه ويصون الدستور»(١).

(٢) إنقاص المكافأة البرلمانية

اقترح بعض حضرات النواب نقص المكافأة البرلمانية إلى أربعين جنيهًا وطلبوا الفصل فى هذا الاقتراح قبل الانتهاء من فحص ميزانية هذا العام تمهيدًا لسياسة الاقتصاد التى يوصى بها البرلمان.

واقترح بعض الأعضاء فى مجلس الشيوخ مثل هذا الاقتراح. وما كاد هذا الاقتراح يعرض حتى رأى الأعضاء نظرة بصفة مستعجلة وأحاله كل من المجلسين على اللجنة المالية التى بحثته لساعته وقدمته من جديد للمجلس معدلة قانون المكافأة الذى يتفق وهذا الاقتراح وأمر مجلس النواب ذلك بالإجماع. وأقره مجلس الشيوخ بما يشبه الإجماع.

وسيترتب على تنفيذ هذا القانون الجديد الخاص بمكافآت أعضاء البرلمان اقتصاد مبلغ (٣٩) ألف جنيه يكسب لجانب خزانة الدولة ويمكن تخصيصه لعمل من الأعمال الكثيرة التى تقوم بها مصر فى الوقت الحاضر وقد لا يكون هذا المبلغ ضخمًا لذاته إلى جانب ميزانية قدرها أربعة وثلاثون مليونًا من الجنيهات. لكنه فى الواقع ضخم بالنسبة لباب الميزانية الذى حصل الاقتصاد فيه. فهو يمثل عشرين فى المائة من مكافأة مقيدة بقانون(٢).

المندوب البريطانى وأوراق اعتماده

قدم النائب المحترم عبد الحميد سعيد بك استجوابًا إلى دولة رئيس الوزراء يسأله فيه عما إذا كان فخامة المندوب السامى البريطانى قدم أوراق اعتماده إلى

---

(١) عدد ١٨ مايو.

(٢) السياسة فى ٢٥ مايو.

جلالة الملك. وإذا لم يكن قد قدمها، فما السبب وما الذى اتخذته الحكومة من الإجراءات لتلافى هذا النقص؟! وكان جواب دولة الرئيس فى موضوع الاستجواب أن فخامة المندوب السامى قدم إلى مصر فى غير عصر هذه الوزارة وأن الحكومة الحالية ستتخذ ما ترى من الإجراءات لتقديم أوراق اعتماد المندوب السامى.

وقد ذكر دولته أن حفلة تقديم أوراق الاعتماد على ما هى اليوم فى المملكة أثر من آثار العصور القديمة حين كان الملوك يتخاطبون من طريق المندوبين.

أما فى النظم الحديثة فليست التقاليد متفقة فى طريقة تقديم هذه الأوراق. فسويسرا لا حفلة فيها كالحلفة التى اعتادها الناس فى مصر. إنما يبلغ السفير أو الوزير المفوض أوراق اعتماده إلى الحكومة من غير حاجة لأكثر من التبليغ الذى يحصل عن أية ورقة رسمية تبلغ من ممثل دولة إلى الدولة التى يمثل فيها.

على أن مسألة المعتمد البريطانى وللقبه ولأوراق اعتماده فى مصر تاريخًا قديمًا. فقد كان المعتمدون البريطانيون كسائر المعتمدين يقدمون أوراقهم إلى خديو مصر حتى سنة ١٩١٣ حين عين لورد كتشنر فى هذا المنصب. وقد أبَى فى بادئ الأمر أن يقدم أوراق اعتماده إلى سمو الخديو. فلما تمسكت الحكومة المصرية انتهى بأن قبل تقديرها على ألا يكون فى عابدين مقر ولى الأمر الرسمى بل فى سراى القبة مقره الخاص.

ثم كانت الحرب وأعلنت الحماية البريطانية على مصر وجاءت سنة ١٩١٩ وشبت الحركة الاستقلالية المصرية وجاء فخامة اللورد أللنبى مندوبًا ساميًا لبريطانيا فى مصر فلم يقدم أوراق اعتماده، بل نشر على الشعب إعلانًا بين فيه أنه مندوب سام لبريطانيا وأنه جاء للتوفيق بينها وبين مصر. وظل فخامته فى منصبه إلى أن أُعلن استقلال مصر فى سنة ١٩٢٢ وإلى أن غادر مصر فى سنة ١٩٢٥ وخلفه لورد لويد وجاء فخامة لورد لويد إلى مصر والدستور معطل والحياة النيابية متوقفة وفى البلاد حكومة ضعيفة. فكان طبيعيًا فى هذا الموقف أن يذهب بها الضعف والاستهانة بالكرامة إلى حد ألا تطلب إليه شيئًا.

وقد استثارت المناقشة فى مجلس النواب موضوعًا آخر هو لقب فخامة المندوب السامى. فقد رأى بعض المتكلمين أن هذا اللقب لا يتفق واستقلال مصر

وذهبوا فى ذلك إلى القول بأن هذا الاستقلال غير صحيح وقد رد ثروت باشا عليهم فى هذا الموضع بأنه لولا الاستقلال لما استطاعوا أن يتفوهوا بما يتفوهون به فى هذا الموضوع وأن إنكار نائب لاستقلال أمته استقلالاً معترفًا به من سائر الدول أمر يوجب الدهشة والاستغراب ثم إنه صرح بأنه لا يعتبر بأن لقب المندوب السامى اعترافٌ من مصر بمعنى خاص هو أنه أرسل من دولة تحمى دولة أخرى. أو أن له صفة خاصة تميز المندوب السامى البريطانى عن سائر المندوبين أو تخوله شأنًا أكبر من شأن مندوب كندا فى الولايات المتحدة أو فرنسا أو من شأن المندوبين اللذين كانا لإنكلترا أو فرنسا فى البلاد التركية»[1].

فأما لقب المندوب السامى فله هو الآخر تاريخ فى مصر، ذلك أنه لما حصلت المفاوضات بين الوفد المصرى ولجنة ملنر فى سنة ١٩٢٠ حرصت اللجنة على أن يكون مركز ممثل بريطانيا فى مصر ممتازًا على مركز سائر ممثلى سائر الدول الأخرى. وقد قبلت إنكلترا فى مقابل هذه التسمية مندوب سام ـ أن يكون ممثل مصر فى إنكلترا مندوبًا ساميًا هو الآخر لكن الوفد المصرى والوفد الرسمى رأيا فى الأمر غير رأى إنكلترا ولم يوافقا عليه. وكذلك ظلت هذه المسألة من المسائل المعلقة التى لم تتناولها المفاوضة[2].

زيارة المندوب البريطانى للمنيا

زار المندوب البريطانى مديرية المنيا بناء على دعوة بعض الأعيان فيها فتناول الناس بالقول ما كان من اشتراك الإدارة الحكومية فى الاحتفال الذى أقيم للورد لويد، كما ذكروا فى حضرة مدير المنيا تولى ترجمة خطاب المندوب السامى من الإنكليزية إلى العربية. وعلى إثر ذلك قدم النائب الأستاذ حسين يوسف عامر استجوابًا عن هذه الزيارة إلى دولة رئيس الوزراء ووزير الداخلية يسأله فيه عن اشتراك الإدارة فى الحفلة وعن مخالفة ذلك للدستور ولواجب الموظفين الحكومى.

---

(١) البلاغ، عدد ٢٢ مايو.
(٢) السياسة، عدد ٢ مايو.

وفى موعد مناقشة هذا الاستجواب بدأ صاحب الاستجواب يشرح رأيه فى الموضوع، ثم أدلى حضرة صاحب الدولة ثروت باشا ببيان ذكر فيه أن الإدارة إنما قامت بحفظ الأمن وأن الحكومة ترى ألا تشترك الإدارة فى هذه الحفلات التى يقيمها جماعة من الأعيان. وقد تناول النواب من كل الأحزاب الكلام بعد ذلك فى الأمر. وتناولوه بلهجة واحدة دلت على اتفاقهم فى الرأى والعاطفة. وكانوا جميعًا يظهرون أشد الحرص على ألا يمس أحد استقلال مصر أو سيادتها وعلى ألا يتحدث أحد إلى المصريين بلهجة الحاكم إلا المصريون الذين يكون الحكم بنص الدستور وعلى مقتضى نظامه، كما اتفقوا جميعًا على لوم الأعيان وغير الأعيان من يسعون بالزلفى إلى فخامة المندوب السامى فيهيئون جوًا تمس فيه سعادة مصر.

وقد انتهى المجلس إلى قرار استنكر فيه عمل هؤلاء الداعين، قرر فيه عدم جواز تدخل الإدارة الحكومية فى أى من الاحتفالات غير ذات الصفة الرسمية المصرية»[1].

وقد تكلمت الجرائد المصرية فى هذا الموضوع وتكلمت فيه بلهجة تساوى لهجة النواب فى شدتها. وأنكرت على المندوب البريطانى الطواف فى الأقاليم طوافًا رسميًا وحسبت أنه يؤدى إلى نتيجة سياسية ليست هى النتيجة التى تريد إنكلترا ويريد فخامته كممثل لها فى مصر الوصول إليها باستبقاء المودة وحسن التفاهم. إلا جريدة المقطم فإنها لم تَرَ غضاضة فى زيارة المندوب السامى البريطانى للأقاليم على الصورة التى وقعت بها قائلة: «أما استقلال مصر فلا خوف عليه من زيارة أو خطبة فهو أمتن من أن تعبث به العبارات والأقوال والمظاهرات مهما يبلغ من أمرها؛ لأنه قائم على روح البلاد وروح العصر وهما أشد فعلا من ذلك كله»[2].

وذكرت «الأهرام» بهذه المناسبة «أن المرحوم اللورد كرومر أراد أن يزور مرة صديقه سعادة محمود سليمان باشا بأبى تيج. ولكنه أفهم الباشا أنه لا يريد أن

---

(١) السياسة، عدد ٢٧ مايو.

(٢) عدد ١٤ مايو.

يحدد موعدًا ولا أن يستقبله أحد. وفعلا زار ومعه الليدى كرومر بلدة أبى تيج وقصد إلى منزل سعادة محمود سليمان باشا ودخلا المنزل وسارا إلى وسط الحقول فلم يعرفهما أحد ونبحتهما الكلاب ثم دخلا على الباشا فاستغرب حضورها بهذه الكيفية وفى كتمان أمر الزيارة إلى هذا الحد»[1].

وقد كتبت جريدة الإجبشيان ميل مقالاً تحت عنوان «حماقة محزنة» علقت به على المناقشات التى دارت فى مجلس النواب عن هذه الزيارة.

قالت فيه، إن لهجة الخطباء العنيفة الطفلية، وإنكار الحقائق وإساءة مصريين محترمين، والجنون الذى أُصيب به النواب وجعلهم يعتقدون أنهم يضطهدون كل هذه أمور يكاد لا يكون لها مثيل من قبل».

«ولقد وصل أصحاب الرءوس الثائرة من الأعضاء إلى الاستيلاء على المجلس فضعفت أمامهم الرءوس المفكرة الهادئة. فقد كان هناك كثيرون غير موافقين على الروح التى سادت، ولا على النغمة التى وقع عليها الخطباء، ولكن روح الشدة انتعشت بقوة فتغلبت على المجلس ولم يكن لاعتدال الأقلية أى نفوذ».

«فالبرلمان يجتاز إحدى أزمات الشباب ويمكن مع ذلك إعطاء مهلة محدودة للروح الهائجة أملاً فى أن تنقلب إلى الهدوء فتكون روحًا رزينة. ولا يخفى أنه إذا سمح للشباب بالجرى فى طريق العنف فإن جنونه يؤدى إلى جرائم ضد نفسه وضد المجموع».

«ويظهر أن التحسينات الحديثة فى السياسة المصرية ستؤدى إلى الخروج عن الحدود المباحة، فعلى الزعماء الكبيرى السن. ورجال السياسة منهم أيضا. أن ينظروا إلى ذلك فيوقفوا من هم أصغر منهم سنًا ومن هم من أعضاء حزبهم عند الحد الواجب».

إلى أن قالت: «إن الحاجة ماسة إلى زعيم يتأكد من صحة صداقة بريطانيا العظمى لهذا البلد ويكون قادرًا على إقناع مواطنيه بأن كل ريبة فى عمل أو

---

(١) عدد ٢٢ مايو.

نصيحة من بريطانيا لا توجد إلا فى مخيلاتهم. وعندئذ يمكنهم العمل لمصلحة مصر مع الأمل فى النجاح الصحيح»(١).

وقد ردت جريدة البلاغ على هذه العبارة الأخيرة بطلب زعيم مصرى ينقذ الموقف بما يأتى:

«فإن كان على أحد أن يعمل الآن لإنقاذ الموقف فليس الزعماء المصريون هم الذين عليهم أن يعملوا دائمًا، بل المندوب السامى هو الذى عليه أن يعمل ليطفئ ما أضرم ويصلح ما أفسد هو الذى عليه أن يحترم استقلال مصر وكرامة المصريين».

وأما الزعيم الذى تطلبه الجريدة الإنكليزية، فهو موجود وهو كما تعرفه دار المندوب السامى البريطانى والحكومة والعالم كله، ولكن كيف يتأكد هذا الزعيم من صداقة وهو لا يرى برهانًا عليها، إن هذا البرهان هو المطلوب وهو الذى يتوقف عليه كل شىء(٢).

وقد نشر سعادة قلينى فهمى باشا ـ وقد كان فى مقدمة الذين دعوا اللورد لويد لزيارة المنيا بيانًا فى الجرائد دافع به عن وجهة نظره فى أمر الزيارة وقد اعتبرها وسيلة من وسائل حسن التفاهم مع الإنكليز جريًا على القاعدة التى اختطها مجلس النواب ونادى بها الزعماء. وقال إنه إذا كان من يتبع هذه الخطة الآن يعد خائنًا فمسئولية ذلك واقعة على واضعيها والمنادين بها لا على من قام بتنفيذها. ويجمل بالزعماء السياسيين فى هذه الحال أن يضعوا خطة أخرى معينة واضحة للسير عليها»(٣).

وقد دُعى فخامة اللورد لويد إلى تناول الشاى فى حفلة خاصة بدار آل الزمر فى الجيزة فأرسل فخامته يشكر حسين بك الزمر على دعوته ويعتذر إليه، فقابلت جريدة البلاغ التى تنقل عنها هذا الخبر هذا العمل بالارتياح ورجت أن تتمهد به وبأمثاله الطريق السياسية إلى حسن التفاهم.

---

(١) البلاغ فى ٢٩ مايو.
(٢) عدد ٢٩ مايو.
(٣) المقطم. عدد ٢٩ مايو.

تدخل الحكومة البريطانية فى القضاء المصرى

قدم حضرة النائب الأستاذ فكرى أباظة استجوابًا إلى رئيس الوزراء عن المذكرة التى رفعها المندوب السامى البريطانى إلى الحكومة المصرية فى شأن بعض قضايا اعتداء وقعت من بعض الخدم النوبيين على سيدات أجنبيات، وفيها يشكو المندوب من أن الأحكام كانت خفيفة ويقول إن الميل إلى التخفيف فى العقوبة جاء بعد خروج المستشارين الإنكليز من القضاء المصرى.

فرد دولته على ذلك بقوله:

«إن اللورد لويد قدم شكوى إلى الحكومة المصرية عن أحكام صدرت فى قضايا لبعض أفراد الجالية البريطانية وهذه الشكوى من حقه كما أنها من حق كل إنسان. ولا مانع يمنع مطلقًا أى شخص كان أن يتقدم بالشكوى من أحكام يعتقد هو عدم كفايتها، وهذا وزير الحقانية يتلقى كل يوم من الشكاوى المماثلة لهذه الشكوى العدد العديد، فهل تعتبر كل هذه الشكاوى تدخلا فى القضاء؟ كلا! إنما التدخل فى القضاء يكون بالاتصال بالقضاة مباشرة والتأثير فيهم أو ترغيبهم لأن يحكموا أحكامًا منافية للعدالة، أما أن يقدم شخص شكوى من بعض الأحكام إلى رئيس الحكومة أو إلى وزير الحقانية فهذا لا يعتبر تدخلا فى القضاء أو اعتداء على استقلاله بحال من الأحوال.

وأخيرًا قال إنه كان يود أن يتلو على هيئة المجلس رد الحكومة المصرية على مذكرة اللورد لويد، ولكنه يجد من اللياقة والمجاملة السياسية ألا يفعل هذا إلا بعد أن يصل هذا الرد إلى الحكومة البريطانية.

ثم قرر المجلس تأجيل هذا الاستجواب لمدة أسبوعين لاستمرار المناقشة فيه.

وقد اتصل بجريدة «الأهرام» أن الحكومة المصرية ضمَّنت ردها إحصاء على الجرائم التى وقعت فى السنوات الست أو السبع الأخيرة فى الثغور؛ حيث تقع تلك الجرائم فى الأكثر فظهر لها أنها وقعت بنسبة جريمتين ونصف جريمة فى كل منه (أى أنها تقل) وأن الأحكام بعد خروج المستشارين الإنكليز كانت أشد منها أثناء وجودهم.

لقد انتهينا من بيان أهم المسائل التى كانت موضع المناقشة فى البرلمان وأكثرها مما له علاقة بخطة الإنكليز فى البلد فى هذه الأيام الأخيرة. وقد ظهرت هذه الخطة مملوءة بروح التطرف وحب المداخلة فى الأمور المصرية. ومن ذلك ما ذكره أحد مراسلى «الأهرام» أن دار المندوب السامى ترسل من حين إلى آخر عرائض مقدمة لها من بعض الأهالى بالشكوى من مسائل خاصة بالحكومة المصرية إلى وزارات الحكومة ومصالحها.

ويُلاحظ أن دار المندوب تحيل الشكوى بخطاب طالبة النظر فيها إذا كانت جديرة بذلك.

وعلقت الأهرام على هذا النبأ بما يفيد أن دار المندوب السامى صمت آذانها مرارًا عن الشاكين إليها وأصحاب هذه العرائض وردت عليهم بأن ذلك من شأن الحكومة المصرية لا من شأنها، وقالت: «وهذا ما امتدحناها لأجله كل الامتداح ونحن رغم هذه الرواية التى وصلت إلينا لا نزال على رأينا بل على أملنا»[1].

«على أنه فهم من بيان لأحد المشتكين لدار المندوب فى مسألة تخصه وهو من الوطنيين على ما يظهر بأنه لم يحصل على رخصة بمستودع غاز فشكا أمره إلى جميع الرؤساء وأرسل إنذارًا على يد محضر الداخلية ثم شكا إلى البرلمان وإلى مجلس الشيوخ فلم يحصل من كل ذلك على نتيجة تقرب من إعطاء الرخصة. وبعد مضى سنة ونصف سنة على طلب الرخصة قدم عريضة لدار المندوب وبعد قليل جدًا صدر منشورة نمرة (٢) من الداخلية يحتم إعطاء الرخص بميعاد شهر من لجنة بها عضوان إنكليزيان. وقال صاحب البيان، إن الحكومة المصرية هى المسئولة أمام الجمهور عن الشكاوى التى تقدم لدار المندوب»[2].

وذكرت بعض الصحف أن دار المندوب البريطانى طلبت من الحكومة المصرية أن تعين إنكليزيًا خَلَفًا لمدير مصلحة الموانى والمنائر الإنكليزى الذى ترك الخدمة بعد أن أخذ التعويض، وأن هذا فوق طلبها من قبل إبقاء عدد معين من الموظفين

---

(١) عدد ٢٥ إبريل.

(٢) الأهرام، عدد ٣٠ إبريل.

البريطانيين فى وزارات الحكومة ومصالحها وهو الطلب الذى كان من نتيجته أن جددت الحكومة لثمانين فى المائة من الموظفين البريطانيين خدمتهم بعقود ارتبط بها معهم».

ولكن وزارة المواصلات نشرت بلاغًا قالت فيه إنها تنفى أن تكون دار المندوب السامى البريطانى تدخلت فى تعيين مدير لمصلحة الموانى والمنائر وأن الوزارة «سوف لا - تسترشد - فى اختياره فى تعيين إلا بما تقضى المصلحة العامة» وقد عرضت الأهرام لهذا الموضوع فنشرت لمراسلها بالإسكندرية كلمة أثبت فيها صحة تدخل دار المندوب وزاد أن تدخل السلطات البريطانية فيما يختص بمسألة الموانى والمنائر لا ينحصر فى أمر تعيين المدير الجديد، بل هو أوسع نطاقًا من ذلك ويشمل التعيينات الصغيرة حتى اختيار حراس المنائر المصرية فإن السلطة البريطانية أبت أخيرًا أن توافق على تعيين نفر من الوطنيين حارسًا لهذه المنائر وقال لا يمكننا أن نقول إن معالى محمد محمود باشا هو الذى منع تعيين الحراس الوطنيين فجأة بعد أن كانت وزارته وافقت على تعيينهم؛ لأنه لا يُقْدِم على مثل هذه الأمور بوجه من الوجوه وظروف المنع دلت على مصدره[1].

على أن من المعلوم أن مصر دفعت التعويض لجميع الموظفين البريطانيين على أن تكون حرة فى أن تستغنى عنهم جميعًا إذا أرادت. وقد كان مفهومًا أنها حينئذ لا تستغنى عنهم جميعًا؛ لأنها فى احتياج إلى فريق منهم هم الفنيون الذين لا يوجد من يحل محلهم من المصريين، غير أنه كان مفهومًا أيضًا أن استبقاء من يبقى منهم يقتصر على هذا الطريق وحده وهو فريق قليل العدد وقد لا تزيد نسبته على عشرة أو خمسة عشر فى المائة من مجموعهم. ولكن لما جاء الموعد المضروب لذلك وهو إبريل سنة ١٩٢٧ هبت دار المندوب السامى البريطانى تطلب أن يبقى فى مصالح الحكومة عدد معين من الموظفين البريطانيين يمثلون فيها النفوذ البريطانى، فكان هذا الطلب عجيبًا منافيًا للتعويض الذى دُفع وللضجة التى كان هؤلاء الموظفون قد أثاروها من قبل مؤكدين فيها أنهم غير مستطيعين

---

(١) عدد ١٦ مايو.

أن يعملوا فى ظل العهد الجديد واستمر الأخذ والرد فى ذلك بين حكومتنا ودار المندوب السامى البريطانى زمنًا ثم لم نشعر إلا ووزير الخارجية البريطانية يعلن فى مجلس النواب البريطانى أن الحكومة المصرية استبقت ثمانين فى المائة من الموظفين البريطانيين»[1].

■■■

(١) البلاغ عدد ١٢ مايو.

الفصل الثالث

أزمة الجيش



قرر مجلس النواب فى هذه السنة أن تنظر كل لجنة من لجانه فى القسم الخاص بها فى الميزانية وأن تقدم رأيها تقريرًا للجنة المالية. فلما أخذت لجنة الحربية تنظر فى ميزانية وزارة الحربية كلفت لجنة فرعية مؤلفة من بعض أعضائها أن يفحصوا الميزانية ويضعوا تقريرًا تمهيديًا. فقامت هذه اللجنة بعملها ووضعت تقريرًا.

وقد لاحظت فيه كثيرًا من الملاحظات التى تلفت النظر فشكت من أن الإصلاحات التى طلبها البرلمان فى العام الماضى ووعد بها وزير الحربية لم تنفذ وطلبت إلغاء منصب السردار؛ لأن وجوده يتعارض مع وجود وزير حربية مسئول أمام مجلس النواب وحثت على تسليح الجيش بالسلاح الحديث وعلى ترقية التعليم فى المدرسة الحربية.

وفى الوقت نفسه وضع بعض أعضاء لجنة الحربية اقتراحًا لتعديل قانون مجلس الجيش احتذوا فيه مثال مجلس الجيش فى إنكلترا، فطلبوا أولا ألا يكون المفتش العام للجيش عضوًا فيه، وهو ليس عضوًا فى الجيش الإنكليزى.

وللآن لم يتقدم هذا الاقتراح لمجلس النواب، وللآن أيضًا لا يزال تقرير اللجنة المتفرعة من لجنة الحربية مطروحًا على لجنة الحربية لتقرر ما تراه فيه وبعد ذلك ترسل تقريرًا منها إلى اللجنة المالية وهذه تضع تقريرها ثم تقدمه لمجلس النواب.

وكان من رأى اللجنة الفرعية أن يستبعد من الميزانية مبلغ الـ (٧٥٠) ألف جنيه المخصص لقوة الدفاع السودانية.

وورد فى تقرير اللجنة أيضًا بعض ملاحظات عن مصلحة أقسام الحدود والسواحل وعن المناطق المتروكة إلى الآن تحت الحكم العربى، سواء فى محافظتَى الصحراء أو الواحات.

فلما علمت الصحف الإنكليزية بالاقتراح وبما فعلته اللجنة قامت فأحدثت حولها ضجة كبيرة[1].

وتواترت الإشاعات على أثر ذلك فى الدوائر المختلطة عن وجود أزمة وكان بعض الوزراء ينفى صحة هذه الإشاعات ويقول إن العلاقات بين الحكومة المصرية ولورد لويد لم تكن فى وقت من الأوقات خيرًا منها الآن.

وصرح غير هؤلاء من الوزراء أن هناك اختلافًا فى النظر فيما يختص ببعض مسائل[2].

ومما كان يدل على صحة القول بوجود أزمة أن فخامة اللورد لويد كان قد حظى بمقابلة حضرة صاحب الجلالة الملك خلال تلك الفترة ثلاث مرات متواليات، وأن مُدَد المقابلة خلال تلك الفترة أيضًا كانت تطول بين حضرات أصحاب الدولة سعد زغلول باشا وعبد الخالق ثروت باشا وعدلى يكن باشا وحضرة صاحب المعالى جعفر والى باشا وزير الحربية.

ثم ثبت أن شيئًا كثيرًا من ذلك كله يرجع إلى تدخل دار المندوب السامى البريطانى لدى الحكومة المصرية من أجل مسألة خاصة بالجيش وأخرى خاصة بمصلحة الحدود.

وفهم أن المندوب البريطانى يذكر أن إنكلترا احتفظت لنفسها فى تصريح ٢٨ فبراير بحق منع أى تدخل من جانب دولة أخرى فى شئون مصر. وهو يرى أن هذه النقطة من الأربع المحتفظ بها تجعل لإنكلترا حق المطالبة بشىء من

---

(١) البلاغ، عدد ٢٧ مايو.

(٢) الأهرام، عدد ٢٦ مايو.

الإشراف على الجيش بحيث يكون من رؤسائه إنكليزى يحصر فى يده سلطة لترقية الضباط ومنحهم النياشين وتوقيع الجزاءات التأديبية عليهم والتقدم بالنصائح الفنية. ولما كانت لجنة الحربية فى مجلس النواب قد نصحت بإلغاء منصب سردار الجيش، وكان هناك ميل إلى تعديل مجلس الجيش بحيث يجعل سلطان المفتش العام «سبنكس باشا» غير مطلق؛ فإن دار المندوب السامى تجد فى التصرفين هدمًا لفكرة الإشراف على الجيش.

كذلك ترى دار المندوب السامى البريطانى أن مصلحة الحدود ـ مادامت إنكلترا مكلفة بحق منع أى اعتداء على مصر ـ يجب أن تتصل بهذا التحفظ من طريق إبقاء النظام العسكرى فى إدارتها وإبقاء محافظ سيناء ومحافظ سيناء الغربية إنكليزيين. ذلك أن مشكلات قد تنشأ بين مصر وبعض القبائل المجاورة ولاسيما فى الناحية الغربية وأن هذه المشكلات قد تجر إلى خلاف بين مصر ودولة أخرى تضطر إنكلترا إلى التدخل فيه، فهى ترى أن هذه الجوانب التى قد يجىء عن طريقها إشكال تتدخل من أجله يجب أن تكون خاضعة لشىء من الإشراف البريطانى كذلك.

ولما كانت مسألة الجيش والإشراف لم ترد فى أية مفاوضة من المفاوضات التى حصلت بين مصر وإنكلترا سواء فى سنة ١٩٢٠ أو ما بعدها وكانت المسائل المحتفظ بها قد حُددت، فالحكومة المصرية ترى نظرية فخامة المندوب السامى محلا للمناقشة.

«وقد قابل حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا فخامة اللورد لويد بداره بعد ظهر يوم ٣٠ مايو ومضى معه أكثر من نصف ساعة، ثم عاد إلى رياسة مجلس الوزراء حيث أقبل رسول من دار المندوب البريطانى فى تمام الساعة السابعة يحمل المذكرة البريطانية عن نظام الجيش المصرى ووجهة نظر حكومة لندن إزاءها.

وقصد دولته بمجرد تسليم المذكرة إلى مجلس النواب حيث قابل دولة سعد زغلول باشا وظلا معًا فى مكتب دولة رئيس المجلس إلى تمام الساعة العاشرة مساء.

وكانت المذكرة مفرغة على العموم فى قالب ودى وجمعت بين أسلوب المجاملات السياسية وعبارات الدهاء والمرونة من ناحية. وصيغ الحزم والعزم والشدة من ناحية أخرى. عرضت لتفصيل مجريات الأمور فى وزارة الحربية المصرية وما رفرف عليها من روح المشادة منذ شهر ديسمبر الماضى كما عرضت لتقرير لجنة الحربية الفرعية فى مجلس النواب وإلى ما دار فيه أثناء الجلسات الأخيرة من مناقشات وألقى من خطب».

«ثم أوردت المذكرة الشرائط التى ترى الحكومة البريطانية ضرورة توافرها لتحقيق الرقابة البريطانية على الجيش المصرى وعلى الحدود المصرية، وذكرت بخاصة منصب السردار واختصاصاته بالتفصيل كما ذكرت ما رأت ضرورة ذكره مما له علاقة بنظام الجيش على وجه عام»[1].

«وجاء فى هذه المذكرة أن السيطرة على الجيش المصرى يجب أن تبقى للإنكليز، لأنها من المسائل المحتفظ بها فى تصريح ٢٨ فبراير»[2].

«وختمت المذكرة بطلب الرد على ما جاء فيها».

«وقد رد دولة دولة رئيس مجلس الوزراء على هذه المذكرة فقال إنه كان من الذين اشتغلوا فى جميع أدوار ذلك التصريح وأنه يعلم أن مسألة الجيش المصرى لم يرد لها ذكر البتة فى أية مفاوضة من المفاوضات التى أدت إليه كما أنها لم تذكر فى مفاوضات دولة عدلى باشا يكن مع اللورد كرزون ولا فى مفاوضات دولة سعد باشا مع اللورد ملنر، ثم قال إن الحكومة المصرية ترى لهذا السبب أن مسألة الجيش من المسائل الخاصة بها والتى ليس لسلطة أن تتدخل فيها. وأوضح بعد ذلك أن تدخل سلطة أخرى فى مسألة الجيش ينافى المسئولية الوزارية.

وقد قابل المندوب السامى حضرة صاحب الجلالة الملك فى قصر القبة ليبلغ جلالته أن رد الحكومة البريطانية على جواب الحكومة المصرية وصل إليه.

---

(١) البلاغ، عدد ٣١ مايو.
(٢) البلاغ، عدد ٣ مايو.

وقد فهمت «البلاغ» من أحد المطلعين على مجريات الأمور أن المفاوضات كانت دائرة مع رياسة مجلس الوزراء، ولكن المندوب السامى البريطانى رأى مع ذلك أن يشرك القصر فيها.

وقد شاع فى تلك الآونة أن رد الحكومة البريطانية سيكون منطويًا على إصرارها على رأيها الأول فى أن السيطرة على الجيش وتنظيمه من المسائل المحتفظ بها فى تصريح ٢٨ فبراير».

«وقد دُعى صاحب الدولة عدلى يكن باشا لمقابلة صاحب الجلالة الملك فقابله ومكث عنده زمنًا غير قليل. والمظنون أن هذه المقابلة كانت ذات علاقة برد الحكومة البريطانية»(١).

وبينما كان الناس ينظرون حل هذه الأزمة بما يتفق مع السياسة الرشيدة وحقوق المصريين، وإذا بأسلاك البرق تأتى بخبر مؤداه أن ثلاث بوارج بريطانية وهى ملايا ورويال سوفرين وبارهام ستبحر من مالطة إلى المياه المصرية.

وقالت جرائد لندن:

«إن السبب فى هذه الحركات الحربية إنما يرجع إلى الخوف من وقوع اضطرابات فى مصر. وأن الغرض من هذه الحركات الظهور بأن بريطانيا مصممة على حماية أرواح البريطانيين وأملاكهم إذا اقتضت الضرورة وكانت القلاقل تجيش فى صدر مصر منذ بضعة أسابيع».

وقالت أيضًا:

«إن الحكومة البريطانية مسئولة عن سلامة الرعايا الأجانب فى مصر فإذن لا يسعها أن تؤخذ على غرة وتعطى دولة أخرى فرصة لتتولى حماية الأجانب بحجة أن بريطانيا عجزت عن القيام بمهمتها».

وقد حملت هذه الجرائد على الزغلوليين حملة شعواء، فقالت: «إنهم لما علموا بقرب وقوع أزمة الجيش، قرروا تنظيم تلك المظاهرة. بمناسبة زيارة المندوب السامى لالمنيا لكى يعززوا مركزهم فى البلاد. وأن هذا العمل كما يرى من

---

(١) البلاغ، عدد ٣٠ مايو.

أصحاب الرأى والكلمة خارج حظيرة السياسة ـ كان سعيًا مقصودًا لتحقير بريطانيا فى أعين الفلاحين وإيقاع الرأى العام على أمل أن يحصل هذا السعى على تأييد الرأى العام لهم فى مقاومتهم لكل خطوة تخطوها بريطانيا لتنفيذ وجهة نظرها.

وقد جاء فى تلغرافات مراسل الأهرام بلندن «أن الدوائر الرسمية البريطانية تعترف فيما يتعلق بأعمال التحريض الخاصة بالجيش المصرى، بأن زغلول باشا هو الذى دبرها».

وقد هددت إحدى هذه الدوائر بإرسال الجنود الأستراليين الذين عسكروا فى مصر أثناء الحرب والذين لا يقلون عن البريطانيين اهتمامًا بحرية قناة السويس فإنه إذا عاد هؤلاء ساد السكون فى مصر.

وقد شاطرت الصحف الفرنسية زميلاتها الإنكليزية آراءها فى هذا الصدد بل قامت تعضدها تمام التعضيد فى جميع حملاتها العنيفة.

ولقد كتبت «الليبرتيه» أن الأسد البريطانى هو الآن فى وقت لا يعرف فيه الانقياد والتساهل. وسيرى الوطنيون المصريون ذلك، وها هى ثلاث بوارج إنكليزية تسير الآن إلى الإسكندرية، واللورد جورج لويد الذى لا يخشى تهديدًا ولا يخشى مصيرًا كمصير سلفه قد أبلغ الحكومة أن نظام مصر ونظام الجيش المصرى يجب أن يبقيا كما هما الآن، ولقد مضى زمن التسامح والتساهل من جانب إنكلترا التى منحت كل ما كان فى الإمكان منحه فى زمن ذهبت فيه إلى حد الاعتراف باستقلال إيرلندا التى تدافع عن نفسها اليوم محاذرة أن تفقد كل شىء وأن تصبح منعزلة فى جزيرة صغيرة لا يكفى إنتاجها لتغذية سكانها[١].

هكذا كان موقف الصحافتين الإنكليزية والفرنسية فى هذه الأزمة، أما موقف الصحافة المصرية فقد كان معتدلاً وحازمًا فى وقت واحد.

فقد دافعت عن حق البلد بحكمة وأناة «ودعت البريطانيين للإنصاف فى مطالبهم لاكتساب صداقة المصريين بدلا من سياسة القهر والإغضاب.

---

(١) تلغرافات الأهرام، عدد ٣١ مايو.

ونوهت خلال ذلك بأن المصريين يقفون أمام هذه الأزمة كتيبة واحدة ويضعون ثقتهم فى وزارة ثروت باشا التى تمثل الوحدة الوطنية»(١).

ومما قالته فى طلب الإنكليز الإشراف على الجيش استنادًا إلى التحفظات الواردة فى تصريح ٢٨ فبراير: «إن الذين يتوهمون أن الجيش عدد قليل من الرجال يريد الإنكليز أن يهيمنوا عليه ويسيطروا لهم فى ضلال مبين وهم فى ضلالتهم لا يعذرون وإذا أُعذروا فلأنهم يجهلون ولا يعرفون. ولكن الإنكليز يفتحون اليوم عيون هؤلاء العميان ويرونهم الحقائق بهذا الزعم الذى زعموه بأنهم قطعوا على أنفسهم عهدًا بالدفاع عن مصر والدفاع يتطلب أن يكون الجيش تحت سيطرتهم فإذا سلم لهم بهذه النظرية قضت الظروف بأن يكون هناك سببٌ للدفاع أو شبه سبب حق لهم حينئذ أن يجندوا الأمة كلها بحجة الدفاع وأن يستخدموا جميع مواردها كما فعلوا إبان الحرب بحجة الدفاع. ولا يستلزم الدفاع أن تهاجم مصر فقط، بل يتطلب فى الحقيقة والواقع أن تظل إنكلترا قوية ومنتصرة وفائزة على أعدائها وخصومها ببقائها فى كل مكان حتى تظل قادرة على القيام بعهدها أى قدرة الدفاع عن مصر ببقائها قوية منتصرة فائزة على كل خصم وعلى كل ثائر وكل منتقض عليها فى كل أرض وبقعة من العالم.

«فمصر على هذه القاعدة التى يريد الإنكليز تقريرها على ما عرفناه من صحفهم تكلف تقديم المال والرجال ومواردها كلها لخدمة الإمبراطورية.

ولا يحق لها أن تشرف على أبنائها وأموالها ومواردها فإذا قيل إن الضباط الإنكليز كانوا بالأمس يقودون الجيش المصرى، قلنا هذا صحيح ولكنهم كانوا موظفين مصريين ومصر المستقلة لم تستغن عن خدمتهم ولكنهم هم يطمعون بأن يكونوا مستقلين بقيادة الجيش ونظامه وكل شىء فيه فالفرق بين الحالتين عظيم جدًا»(٢).

لقد طلب الإنكليز الإشراف على الجيش استنادًا إلى التحفظات الواردة فى تصريح ٢٨ فبراير، فهذا الاستناد فى غير محله. «والكتاب الأبيض الإنكليزى

---

(١) البلاغ، عدد ٣١ مايو.

(٢) الأهرام، عدد ٣١ مايو.

الصادر فى مارس سنة ١٩٢٢، والذى يعتبر بمثابة مذكرة تفسيرية لتلك التحفظات يدحضه؛ حيث إن اللورد أللنبى يقول فى الوثيقة الثالثة والعشرين المرسلة منه بالتلغراف إلى المركز كيرزون فى ١٢ يناير سنة ١٩٢٢ ما يأتى:

«والتحفظ (أ) يتناول مسألة الجنود البريطانية فى مصر. والتحفظ (ب) يشمل المواد ٦ و١١ و١٤ من مشروع المعاهدة. (أى معاهدة كرزون).

«والمعلوم أن المندوب البريطانى يستند فى زعمه إلى التحفظ (ب) فلنر إذن تفسيره! وها قد عرفنا أن اللورد أللنبى يشرح هذا التحفظ على ضوء ثلاث مواد وردت فى مشروع اللورد كرزون، فبالرجوع إليها لم نَرَ ذكرًا للجيش المصرى إلا فى واحدة منها وهى المادة الـ ١١ منه التى تقول: «بالنظر للتبعات الخاصة التى تضطلع بها بريطانيا العظمى وبالنظر للحالة القائمة فى الجيش المصرى والمصالح العمومية تتعهد الحكومة المصرية ألا تعين ضباطًا أو موظفين أجانب فى أية مصلحة من هذه المصالح بدون موافقة المندوب السامى البريطانى».

فهذه المادة صريحة فى أن الإنكليز لا شأن لهم بالجيش المصرى إلا بالنسبة لحالة واحدة ـ حالة تعيين ضباط أجانب فيه. إذ إن الحكومة المصرية ـ على ما جاء فى هذه المادة دون موافقتنا بالطبع عليه ـ يجب عليها ألا يجرى هذا التعيين إلا بعد موافقة المندوب البريطانى.

أما غير ذلك من إشراف على تنظيم الجيش أو تقوية عدده أو زيادة عدده أو إلغاء بعض وظائف فيه كالسردارية مثلا. فإن ذلك راجع إلى الحكومة المصرية وحدها دون غيرها تتصرف فى ذلك بكامل حريتها كما تشاء وتهوى»[1].

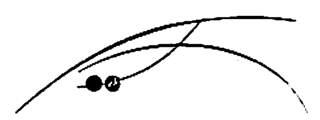
■ ■ ■

---

(١) البلاغ، عدد ٣١ مايو.

الفصل الرابع

سفر جلالة الملك إلى لندن



لقد وقعت أزمة الجيش فى ظرف كثر فيه الكلام عن سياسة حسن التفاهم بين الحكومتين المصرية والبريطانية؛ وكذلك عن رحلة جلالة الملك أيضًا إلى بلاد الإنكليز. وكان من المتعين حينئذ أن يقدر الإنكليز عواطف المصريين حق قدرها فيما هم متطلعون إليه من حسن المعاملة من جانبهم. ولكن شاءت الأقدار أن تهب عاصفة انتقاد فى مجلس النواب حول عدم تقديم المندوب البريطانى أوراق اعتماده لجلالة الملك وكذلك حول زيارته لالمنيا، مما أحفظ بغير حق قلوب الإنكليز على المصريين وعقب ذلك قامت لجنة الحربية الفرعية فى مجلس النواب بدرس ميزانية وزارة الحربية ورأت لدى درسها له أن تبين وجوه الإصلاح اللازم تطبيقها فى الجيش والمعاهد الحربية وأمور أخرى مما أشرنا إليه فى الفصل السابق. فنظمت بذلك تقريرًا عدته الحكومة الإنكليزية تحديًا لنفوذها الحربى فى مصر. فجعلت منه وسيلة لمطالبة الحكومة المصرية بما يكفل لها الإشراف على الجيش وعلى مصلحتَى الحدود وخفر السواحل كما مر بنا. ولما تحقق وقوع الأزمة بين الحكومتين على هذه الصورة اعتقد الناس إنه لم يبقَ محل لزيارة الملك للندن؛ بل كان من المنظور أن تبقى ذكر هذه الزيارة وتعد أمرًا منسيًا. ولكن الحكومة الإنكليزية كانت لا تزال متشبثة بإجراء هذه الزيارة لأسباب تظن أنها ذات علاقة بمسألة المفاوضات التى تريد الدخول فيها مع الحكومة المصرية لتسوية لمسائل المعلقة؛ ولذلك ظلت مسألة الزيارة آخذة مجراها فى الدوائر السياسية العليا. ولقد كتبت الجرائد كثيرًا بشأنها وكانت

تروى كثيرًا من الآراء والإشاعات عن كيفية سفر جلالته وهل يسافر وحده أم يرافقه أحد من الوزراء. وكذلك عمن ينوب عن جلالته فى أثناء غيابه. وكانت الفكرة السائدة فى الدوائر المذكورة أن جلالته يسافر ولا يرافقه أحد كما أنه ظهر أن الرأى متجه لديها إلى عدم إنابة أحد إذ المفروض هو أن جلالته يظل مشرفًا على شئون الدولة ولو كان بعيدًا عن أرض البلاد أو أنه يعد فى حكم المقيم فى بلاده فى المكان الذى ينزل فيه خصوصًا أن فى عواصم أوروبا الكبرى التى يزور بلادها مفوضيات مصرية»[1].

وقد كانت الحكومة طلبت من البرلمان اعتماد، كما قالت جريدة «البلاغ»، مبلغ (٢٠) ألف جنيه لنفقات الرحلة الملكية فأحيل هذا الطلب على المالية. وقد وجهت اللجنة أسئلة إلى رياسة مجلس الوزراء فجاءها الجواب أولا بأن الرحلة الرسمية لم يحدد موعدها، وثانيًا بأن النظام الدستورى يقضى بألا ترتبط البلاد إلا بما يقره البرلمان، وثالثًا بأنه لم يتقرر للآن أن يرافق جلالة أحد من الوزراء».

وسُئل رئيس الوزراء: هل من التقاليد أن يسافر الملك وحده؟

اللجنة أيضًا: كيف يكون استقبال جلالة الملك فى البلاد التى يزورها، وهل يُستقبل باعتبار أنه ملك بلاد مستقلة؟

فأجاب دولته بأنه سيستقبل على هذا الاعتبار».

وكان من رأى أغلبية الجرائد المحلية أن المصلحة تقضى بوجود وزير فرفاقة جلالة الملك؛ لأنه مسئول أمام النواب فى حين أن جلالة الملك غير مسئول فإذا وقع ما يجب البرلمان أن يعرفه أو ما يجب أن ترتب عليه مسئولية من المسئوليات ففى استطاعته ذلك إن كان هناك وزير، أما إذا لم يكن هناك وزير فليس فى استطاعته أن يفعل شيئًا.

نعم أن فى استطاعته أن ينكر أو يستنكر ما لا يرضاه، وأن يرفض ما لا يعجبه. ولكن هل يكون منظرًا جميلاً أن تأخذ الرحلة هناك مجراها بينما البرلمان هنا ينكر أو يستنكر أو يرفض؟

---

(١) المقطم، عدد ٢٧ مايو.

ثم ألا ترى أن هذا الإصرار على إبعاد الوزراء عن الرحلة من شأنه أن يخلق فى الأذهان أوهامًا قد لا يكون لها أساس وليس من مصلحة أحد أن توجد؟

ألا ترى أنه يفتح الباب لظنون وهواجس نحن فى أشد الحاجة الآن إلى اجتنابها اطمئنانًا على القضية المصرية وعلى مستقبل الحياة النيابية؟».

هذا، وقد جاء فى «الأهرام» أن جريدة ويكل دسبتش الإنكليزية رددت صدى إشاعة يؤخذ منها أن جلالة ملك مصر سيطلب أثناء زيارته إنكلترا أن تكون «دومنيون مستقل» على نظام أملاك التاج البريطانى ككندا وأستراليا... إلخ.

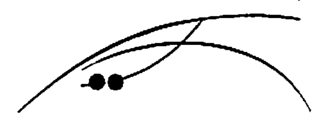
قالت الأهرام ردًا على ذلك: «ولاشك عندنا بأن هذه الإشاعة مختلقة من أولها إلى آخرها»[1].

■ ■ ■

(١) عدد ٢٢ مايو.

الفصل الخامس

أهم أعمال البرلمان وقراراته



مجلس النواب

اجتمع المجلس وبعدما قرر إحالة بعض المكاتبات من الوزارات على اللجان المختصة، أعطيت الكلمة لمعالى وزير الزراعة ليدلى بالبيان الذى وعد به فى الجلسة السابقة عن زراعة الدخان بمصر.

بيانات وزير الزراعة عن زراعة الدخان

فتكلم معاليه فى الموضوع وقال ما خلاصته إن الحكومة المصرية تريد أن تقوم بالتجارب تحت إشراف فنيين يمكن أن يوكل إليهم أمر التجاريب فى المناطق التى يرون فائدة من عمل التجاريب فيها سواء أكانت المساحات صغيرة أم كبيرة، وأنها ستبذل جهدها بسرعة عظيمة فى سبيل الوصول إلى الإخصائيين الذين تستخدمهم لهذا الغرض.

فوافق المجلس على الاكتفاء بما أبداه معالى الوزير.

تقرير لجنة المالية عن ميزانية الدولة

ثم تلا معالى مقرر اللجنة ما جاء بتقريرها عن ميزانية الدولة خاصًا بالسكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات.

ولقد ورد فى هذا التقرير أن إيرادات مصلحة السكك الحديدية خفضت من ٧,٣٠٠,٠٠٠ج فى سنة ١٩٢٦ إلى ٦,٦٠٠,٠٠٠ج فى تقديرات الميزانية المقبلة وأن

تقديرات مصلحة التلغرافات زيدت إلى ٢٢٧,٠٠٠ج بدلاً من ٢١٥,٠٠٠ج فى السنة الحالية.

وزيدت كذلك تقديرات مصلحة التليفونات إلى ٦٢٦,٠٠٠ج بدلاً من ٦٠٠,٠٠٠ج.

وأن تقدير مصلحة البريد وقدره (٧٠٠) ألف ج بقى على حاله على الرغم من إنشاء بعض مكاتب وخدمات جديدة وذلك مراعاة للحالة الاقتصادية العامة.

فوافق المجلس على ما جاء بتقرير اللجنة عن المصالح المذكورة[١].

تقرير لجنة المالية عن ميزانية الدولة

ثم استمر فى نظر الميزانية وتلا معالى مقرر الميزانية ما جاء فى التقرير خاصًا برسوم الخفر. وقد قُدِّرت هذه الرسوم بمبلغ ٣٢٠,٠٠٠,١ج بزيادة ٣٦,٠٠٠ على تقديرات السنة الحالية.

وجاء فى هذا التقرير أيضًا أن الأرباح الناتجة عن تشغيل النقود قدرت بمبلغ ٢,١١١,٠٠٠ ج مقابل ٢,١٣٦,٠٠٠ فى العام الفائت.

أما أرباح البنك نوت ففى تقديرها نقص يبلغ ١٥٠,٠٠٠ ج؛ نظرًا لما سيكون للحالة الاقتصادية من أثر فى مقدار الأوراق المتداولة.

وأن إيرادات الرسوم المتنوعة قد قدرت بمبلغ ٢,٢٩٦,٠٠٠ج وكانت مقدرة فى ميزانية سنة ١٩٢٦ بمبلغ ٢,٢٧٥,٠٠٠ج.

وأن إيرادات السواحل قد نقصت ٣,٥٠٠ج بسبب إلغاء بعض السواحل. وأن محطة طلمبات أبى النجا والأميرية قد نقصت ١٢,٠٠٠ ج، وأن مبيع سماد وبذرة القطن قد قدرت بنقص فى الإيراد قيمته ٣٥,٠٠٠ جنيه.

وأن مرتبات التلاميذ قد زيدت من ٤٣٨,٠٠٠ ج إلى ٤٥٥,٠٠٠ ج.

---

(١) عدد ١٤ مايو.

وأن إيرادات المناجم، والمحاجر فيها زيادة ٦٠,٠٠٠ج.

وأن الإيرادات الخصوصية لدار الآثار المصرية فيها زيادة ٨,٠٠٠ج.

وأن إيرادات معمل التكرير بالسويس قد تقدرت بمبلغ ٦٢,٠٠٠ بدلاً من ٤١,٠٠٠ جنيه.

وأن رسوم التبخير قد زاد تقديرها إلى ٤٧,٠٠٠ جنيه.

وتناقش المجلس فى الاستجواب المقدم لمعالى وزير الزراعة فى موضوع تأخير حلج القطن. وقرر أن يكون التأجيل لمدة أسبوعين ابتداء من ٧ مايو.

وتُليت تقارير اللجان وكان بينها تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية عن مشروعَى القانونين الخاصين بتنظيم سلطة الملك فيما يختص بالمعاهد الدينية، المقدم أحدهما من بعض حضرات أعضاء اللجنة وثانيهما من الحكومة.

وقد وافق المجلس على المشروع الذى وضعته اللجنة فى الموضوع مع بعض تعديل.

ثم تُلى تقرير لجنة الشئون الخارجية عن مشروع قانون بالتصديق على المعاهدة الخاصة برقابة التجارة الدولية للأسلحة والذخائر ومواد الحرب والوثيقتين الملحقتين به. وقد صدق المجلس على المشروع المذكور.

ثم نظر المجلس فى تقارير لجنة الاقتراحات والعرائض عن بعض الاقتراحات وقرر ما رأى بشأنها. واستأنف النظر فى تقرير لجنة المالية عن ميزانية الدولة فتلا معالى مقرر اللجنة الأبواب الآتية:

مبيع أراضٍ - نقص تقريرها من ٣٠٠,٠٠٠ إلى ٢٠٠,٠٠٠ج.

رسوم رخص السيارات بقيت على حالها، أى ٢٦,٠٠٠ج.

وقد طلب المجلس من الحكومة أن يتم التشريع الخاص بالسيارات قبل نهاية الدورة، وأن يكون المجلس على علم بذلك.

إيجار الطرق العمومية لا يزال كما هو، أى ٥,٠٠٠ ج.

المصروفات:

قُدرت المصروفات فى مشروع ميزانية السنة المالية القادمة بمبلغ ٣٨,٦٧٧,٠٠٠ وُزِّع على الصورة الآتية:

١٣,٥٨٤,٥٥٦ الباب الأول (ماهيات وأُجَر ومرتبات)

١٠,٧٦٩,٠٧٥ الباب الثانى (مصاريف عمومية)

٦,٢٧٩,٣٠٢ الباب الثالث (أعمال جديدة)

٨,٠٤٤,٠٦٧ الأبواب الأخرى.

٣٨,٦٧٧,٠٠٠

وكانت قدرت فى العام الفائت بمبلغ ٣٩,٣٦٠,٠٠٠ج وزعت كالآتى:

١٣,١٤٥,٣١٦ الباب الأول (ماهيات وأجر ومرتبات)

١١,٥٢١,٧٨٢ الباب الثانى (مصاريف عمومية)

٦,٦٢٣,٤٢٥ الباب الثالث (أعمال جديدة)

٨,٦٩,٤٧٧ الأبواب الأخرى

٣٩,٣٦٠,٠٠٠

ثم تلا المقرر ملاحظات اللجنة عن مسألة الموظفين ومرتباتهم، ثم تلا المقرر أبواب الإيرادات الآتية فوافق المجلس عليها بابًا بابًا، وهى:

ب ١ ـ أموال مقررة ـ ٥,٩٣٢,٠٠٠ج

ب ٢ ـ الجمارك ـ ١١,٠٠٣,٠٠٠

ب ٣ ـ رسوم الموانى والمنائر – ٣٥٨,٥٠٠

ب ٤ ـ مصائد الأسماك ـ ٨١,٥٠٠

ب ٥ ـ الدمغة ـ ١٤٠,٠٠٠

ب ٦ ـ رسوم دمغة المصوغات ـ ٢٨,٥٠٠

ب ٧ - الرسوم القضائية والقيدية - ١,٨٨١,٥٠٠

ب ٨ - السكك الحديدية - ٦,٦٠٠,٠٠٠

ب ٩ - التلغرافات - ٢٢٧,٠٠٠

ب ١٠ - التليفون - ٦٢٦,٠٠٠

ب ١١ - البريد - ٧٠٠,٠٠٠

ب ١٢ - الأملاك الأميرية - ٩٥١,٠٠٠

ب ١٣ - بدل الخدمة العسكرية - ٢٢٥,٠٠٠

ب ١٤ - المستقطع من ماهيات المستخدمين ٣٠٠,٠٠٠

ب ١٥ - الأرباح الناتجة من تشغيل النقود ٢,١١١,٠٠٠

(١) مبيع أراض ٢٠,٠٠٠

(٢) إيرادات أخرى - ٤٢,٠٠٠

ثم وافق المجلس على ما جاء بتقرير لجنة المالية بشأن مصاريف الانتقال وبدل السفر التى تكاد تكون مماثلة لاعتمادات السنة الماضية مع الوعد الذى وعد به معالى وزير المالية بخصوص سن لائحة جديدة.

ثم انتقل المقرر إلى ما جاء فى التقرير عن الكساوى والملبوسات وقال:

إن مجموع الاعتمادات المطلوبة لها زاد ١٨,٥٢٣عن السنة الماضية ولكنها زيادة صورية. ورأت اللجنة أن تستنزل من الاعتماد الخاص بملابس الخفراء بمقدار ٣,٥٠٠ج.

فواق المجلس على ما جاء فى تقرير لجنة المالية عن الكساوى والملبوسات مع وعد وزير المالية بأنه سيجعل موضوع تدارك الكساوى الرسمية من مصنوعات البلاد موضع اهتمامه وعنايته.

ثم تلا المقرر ما جاء فى التقرير عن الإيجارات، وقد بلغت اعتماداتها (بخلاف المياه والإنارة) ٢١٦,٢٥٠جنيهًا وكانت ٢٣٧,١٠٤ فى السنة الماضية والزيادة صورية.

وكذلك عن المياه والإنارة، وقد بلغت اعتماداتها ٢٣٦,٩٧٨ جنيهًا وكانت ٢٣٥,٢٠٤ جنيهًا فى السنة الماضية.

وعن التوريدات العمومية، وقد بلغت اعتماداتها ١,١٠١,٢٩٠ جنيهًا بعد أن كانت ٩٨١,٨٦٢ جنيهًا فى سنة ١٩٢٦.

وقد أبان وزير المالية أن مسألة توحيد أعمال التوريدات محل بحث وزارة المالية الآن. وهى فى الواقع مسألة داخلية بين الوزارات ويكاد يكون من الضرورى أن يبحثها مجلس الوزراء ويُبْدى كل وزير رأيه فيها بالنسبة لوزارته. فالفكرة فى ذاتها موجودة لدى الحكومة وهى تحت النظر.

فوافق المجلس على ملاحظات اللجنة بخصوص التوريدات العمومية بعد بيان معالى الوزير.

وأُشير إلى الاستجواب المقدم إلى حضرة صاحب المعالى وزير الأوقاف عن الأموال التى تسلمها فضيلة الشيخ الجامع الأزهر من وزارة الأوقاف وصرفها على مؤتمر الخلافة. فأجاب معاليه أن شيخ الجامع يرى أنه لا تناقض بين تصرفه وبين صيغة طلب الأموال المذكورة لتصرف فى أمور المعاهد الدينية؛ لأن الواجب على المسلمين أن يهتموا بأمر الخلافة ويتشاوروا فى هذا الموضوع المهم إذ لا بد أن يكون للمسلمين خليفة.

وذكر معاليه أنه لا توجد لديه سلطة قانونية تخوله مطالبة فضيلته بالمبلغ المذكور مادامت له وجهة النظر هذه.

ثم تكلم بعض النواب فى الموضوع وقُدم أخيرًا اقتراح بأن يطلب إلى الحكومة النظر فى أمر المبالغ التى صرفت لشيخ الجامع الأزهر من الوجهة القضائية ومطالبته بها بعد التحقق من مسئوليته عنها.

وأن يطلب من الحكومة ـ وستصبح المعاهد الدينية تحت إشراف ورقابة دولة رئيس مجلس الوزراء ـ النظر فى وجوه إصلاح إدارة هذه المعاهد بما يحقق الرغبة العامة فى الإصلاح.

فوافق المجلس على هذا الاقتراح.

وتقرير لجنة المالية عن مشروع القانون الخاص ببيع الأقطان المرتهنة للقروض التى أسلفتها الحكومة لمزارعى القطن وصدق المجلس على مشروع القانون.

وتناقشت هيئة المجلس فى مشروع النظام المؤقت المتعلق بحالة السوريين واللبنانيين فى القطر المصرى الذى تم وضعه بالاتفاق بين الحكومتين المصرية والفرنسية.

وأُخذ الرأى عليه بمناداة الأسماء، وبأخذ الرأى تبين أن العدد غير قانونى.

متفرقات

بين مصر والحجاز

جرت مخابرات طويلة نشرت أثناءها بلاغات من قِبل الحكومة المصرية ومن وكالة مملكة الحجاز خاصة بأمر إرسال المحمل (الكسوة الشريفة) وكانت نظريتا الحكومتين المصرية والحجازية مختلفتين، الأمر الذى أدى إلى أن تعدل الحكومة المصرية عن إرسال الكسوة والأرزاق وذلك أن حكومة الحجاز طلبت أن ترسل الكسوة داخل صناديق مقفلة. وأن لا يقام لها أى مظهر من مظاهر الحفاوة. فرأت الحكومة المصرية أن فى تجريد القوة المصرية من السلاح وأن فى إبطال هذه العادات التى جرت عليها منذ عهد بعيد ما يحملها على منع إرسال الكسوة وغيرها، كما أنها لم ترسل الأرزاق والمخصصات الأخرى المعتاد إرسالها إلى الحجاز ولم تنشر فى ذلك بيانًا، بل اكتفت بالعمل نظرًا للصعوبات التى أقامتها الحجاز بدون مبرر.

هل تصلح مصر للدعاية البلشفية؟

نشرت الأهرام خبرًا مؤداه أن تقارير البلاشفة المرسلة إلى الدولية الثالثة من موسكو إلى زعماء الحركة الشيوعية هناك تشكو من الفشل فى نشر الدعوة

البلشفية فى مصر، وتقول إنها تربة غير صالحة لها، بسبب الشدة التى تتخذها إدارة الأمن العام فى مطاردة «الرفقاء» ومراقبتهم والقبض عليهم وإبعادهم(١).

تكريم المستر كرين

فى يوم ٣٠ مايو، أقامت جمعية الرابطة الشرقية حفلة تكريم فى ناديها للمستر كرين وزير أمريكا المفوض فى مصر بمناسبة اعتزاله منصبه.

وإنما دفع الجمعية إلى هذا التكريم ما هو معروف عن المستر كرين من حبه للشرقيين، وعطفه على قضيتهم وتشجيعه لأمانيهم، فى كل فرصة تتيح له ذلك.

وقد أُلقيت الكلمات المناسبة فى هذا الاحتفال الكريم وقوبلت هذه الحفاوة بالشكر من صديق الشرق والشرقيين(٢).

أسبوع شوقى

من حق شوقى علينا ـ كمؤرخين ـ أن نفرد للكلام عنه فصلاً خاصًا، فقد شغل شوقى صفحة فى التاريخ، ملأ اسمه متنها وحواشيها، اجتمعت له مميزات العظمة، التى تستند إلى العلم والفكر والخلق، فشوقى عالم أحاط بدقائق التاريخ وجُلّى قضاياه وكان له من إلمامه التام بلغات متعددة ما هيأ له اطلاعًا واسعًا ودراسات عميقة لآداب لغات مختلفة. ذلك إلى ما له من حظ فى العلوم والمعارف يغبطه عليه الكثيرون، وشوقى مفكر مبتدع مبتكر، وشوقى ذو خلق عظيم، يعرف عنه الناس جميعًا ذلك، وأشدهم معرفة من خالطه أو عاشره، فكانت له من صحبته وسيلة قريبة إلى درس هذه الشخصية: رأس مملوء بالعلم ومصدر للإلهام، ونفس يزينها جمال الخلق وحسن التواضع.

ومن ثَمَّ كان شوقى أحد الشعراء العالميين فهو ليس صداحًا كالبلبل على الفَنَن، ولا نوّاحًا كالحمامة على الأيك،ولكنه شاعر النفس والعقل جميعًا، هو عالم وفيلسوف. ثم هو شاعر.

---

(١) الأهرام، عدد ١٠ إبريل.
(٢) الأهرام، عدد ٧ إبريل.

تطالعك هذه المزايا حين تقرأ شوقى فى نظمه أو نثره، وتؤمن بأنه لا يقل كثيرًا عن شكسبير وجيته وهوجو والمتبى.

ولسنا الآن فى معرض تحليل شوقى ونقده، ولا مثل «حوليات مصر السياسية» تتسع فى صفحاتها لكثير من ذلك، ولكنها حادثة تاريخية لعَلَم من أعلام التاريخ نرويها. فقد شاء الله أن يقام للعربية سوق ومهرجان فى عصرنا - بعد الذى كان من شأنها فى أسواق عكاظ وغيرها فى صدر حياتها - تتجلى فيه بعظمتها، وتباهى بأبهتها ورونقها. وأن يكون اسم (أحمد شوقى بك) بضاعة هذه السوق وشعره ثروتها. فاجتمعت كلمة طائفة من أبناء العرب الساكنين فى مصر على الدعوة لتكريم شوقى. وهم نخبة من أفاضل المفكرين، وكرام الباحثين. وتفضلوا فأسندوا رياسة هيئتهم إلى الضعيف صاحب (الحوليات) فبذل الطوق فى النهوض بهذا الواجب، ولقى من إخوانه أعضاء اللجنة عونًا عظيمًا، وتشجيعًا كريمًا، مما روَّج السوق وأغلى فى بضاعتها، وزان الحفلات وزاد فى قيمتها. وكان ذلك عملاً مأثورًا، وسعيًا مذكورًا فمشكورًا.

وما إن أذاعت اللجنة نداءها[1] حتى هطلت عليها الرسائل من جميع البلدان التى تتكلم بلغة الضاد طالبة الاشتراك فى تكريم شاعر العربية، ورب بيانها.

إزاء ذلك - وحرصًا على تنظيم الحفلات - رأت اللجنة إنساء أَجَلها والبدء بها رسميًا فى يوم الجمعة ٢٧ شوال سنة ١٣٤٥ - ٢٩ إبريل عام ١٩٢٧، وهذا هو البرنامج:

برنامج الحفلة الرسمية بدار الأوبرا يوم الجمعة ٢٩ إبريل ١٩٢٧:

١ - كلمة الافتتاح لحضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل سعد زغلول باشا.

٢ - كلمة حضرة السعادة أحمد شفيق باشا رئيس اللجان.

٣ - كلمة حضرة صاحب العزة أحمد حافظ عوض بك السكرتير العام.

٤ - قصيدة الأستاذ الجليل شبلى ملاط بك.

---

(١) راجع الحولية الثالثة، ٦٧٨.

٥ ـ قطعة موسيقية: تحية الشعر ـ للأستاذ سامى الشوّا.

٦ ـ قصيدة حضرة الأستاذ الجليل شاعر القطرين خليل مطران بك.

٧ ـ كلمة لجنة السيدات تتلوها السيدة إحسان أحمد القوصى.

٨ ـ قصيدة حضرة الأستاذ الكبير شاعر النيل حافظ إبراهيم بك.

٩ ـ قصيدة سعادة أحمد بك شوقى أمير الشعراء.

يوم الجمعة مساء ـ حفلة بتياترو حديقة الأزبكية وتُتلى فيها بين الفصول قصيدة لحضرة الأستاذ الفاضل محمد الشربينى مدير مطبوعات شرق الأردن.

يوم السبت ٣٠ إبريل صباحًا ـ زيارة دار الكتب الملكية والآثار العربية.

برنامج حفلة يوم السبت ٣٠ إبريل بدار الجمعية الجغرافية:

١ ـ قصيدة سعادة الأمير شكيب أرسلان.

٢ ـ مقالة الأستاذ الكبير إسعاف النشاشيبى فى اللغة العربية.

٣ ـ قصيدة الشاعر الطرابلسى الكبير عبد الحميد بك الرافعى.

٤ ـ مقالة السيد الجليل محمد بن أحمد داود من تطوان بالمغرب الأقصى.

٥ ـ قصيدة الأمير الجليل صالح سعد سالم من سلطنة لحج.

٦ ـ مقالة الأستاذ المحترم فاندنبرج نائبًا عن شعراء البلجيك.

٧ ـ قصيدة الأستاذ الكبير بدر الدين النعسانى من أفاضل حلب.

٨ ـ قصيدة الأستاذ وديع البستانى.

٩ ـ بحث للأستاذ الكبير المقدسى.

١٠ ـ قصيدة الأستاذ الكبير قيصر إبراهيم المعلوف.

١١ ـ قصيدة الأستاذ الكبير أنيس المقدسى.

١٢ ـ قصيدة البحرين.

يوم السبت مساء ـ حفلة سمر وعشاء بكازينو الجزيرة «تلقى فيها كلمة لكل من حضرات الأفاضل فكرى بك أباظة وحافظ بك عوض وخليل بك مطران».

يوم الأحد أول مايو بعد الظهر ـ نزهة نيلية إلى القناطر الخيرية تلقى فيها قصيدة حضرة الأستاذ محمد بن هاشم «فى الذهاب»، وقصيدة حضرة الأستاذ حليم دموس «فى الإياب».

برنامج حفلة يوم الإثنين ٢ مايو بقاعة الاقتصاد السياسى:

١ ـ كلمة سيادة حاخام الطائفة الإسرائيلية فى علاقة الآداب العبرية بالعربية.

٢ ـ مقالة الأستاذ محمد أمين واصف بك فى الشعر القديم والحديث.

٣ ـ مقالة حضرة الأديب إبراهيم جلال بك القاضى بالمحاكم الأهلية عن آداب المأمون.

٤ ـ قصيدة الأستاذ محمود محمد غنيم بدار العلوم.

٥ ـ كلمة الأستاذ وهيب دوس بك عن تطور شوقى.

٦ ـ قصيدة الأستاذ الفاضل مراد فرج بك.

٧ ـ كلمة الأستاذ الفاضل أسعد أفندى خليل داغر فى تكريم النوابغ.

٨ ـ قصيدة الأستاذ الفاضل مصطفى حسن البنهاوى.

٩ ـ قصيدة الأستاذ الفاضل عبد الله عبد الرحمن من السودان.

١٠ ـ قصيدة الأستاذ المحترم عبد اللطيف المغربى.

١١ ـ قصيدة الأستاذ نجيب بك هواوينى.

يوم الإثنين ـ حفلة دار الموسيقى الشرقى (قصيدة الأستاذ محمود أبو الوفا).

يوم الثلاثاء ٣ مايو صباحًا ـ زيارة دار الآثار المصرية. (كلمة الأستاذ حسن أفندى صبحى عن الجمعية الأثرية المصرية).

يوم الثلاثاء مساء ـ فى ضيافة حمد باشا الباسل. «قصيدة الأستاذ عادل الغضبان».

يوم الأربعاء ٤ مايو صباحًا بالجامعة المصرية ـ محاضرة الأستاذ الدكتور طه حسين «الأخطل» وبعد الظهر حفلة شاى بنادى نقابة الموظفين.

يوم الخميس ٥ مايو - زيارة دار الآثار القبطية وياقى سعادة مرقص باشا سميكة كلمة عن هذه الدار. وبعد الظهر حفلة شاى بدار الرابطة الشرقية وفى المساء حفلة سمر فى ضيافة أمير الشعراء. «قصيدة الأستاذ محمد خلف الله عن كرمة ابن هانئ».

يوم الجمعة ٦ مايو - ضيافة حضرة شوقى بك الخطيب عضو مجلس إدارة الرابطة الشرقية بالقرشية.

افتتاح المؤتمر

وكانت حفلة الافتتاح بدار الأوبرا الملكية آية فى تقدير الشرق للنابغين منه والعبقريين فيه. فقد اكتظت تلك الدار بجماهير العظماء والكبراء وأساطين العلم والفكر. وكان للمرأة نصيبها، بل كان منهن من حاضرت فى بعض أيام هذا المؤتمر العظيم.

وكان من حسن تقدير جلالة الملك فؤاد الأول أن أناب عنه صاحب العزة أحمد محمد حسنين بك الأمين الأول فى حضور الحفلة، كما بعث معتذرًا بضعف الزعيم الشعبى الجليل سعد زغلول باشا بكلمة تلاها الأستاذ عبد الرحمن الجديلى منيبًا عنه فى الحضور شخصيًا ابن أخته الوزير فتح الله بركات باشا، وتضمنت كلمة سعد باشا تهنئة شوقى وتقديره والترحيب بوفود الأمم العربية وتمنيات توثيق عُرَى الإخاء بين الأمم والشعوب التى تتكلم العربية.

بعد ذلك وقف صاحب (حوليات مصر السياسية) وألقى كلمة عن النابغين وضرورة تكريمهم، وأثر ذلك التشجيع فى إبراز المواهب الكامنة وإظهار النبوغ المستكن، وأعلن أن اللجنة صنعت تمثالاً من البرنز لأمير الشعراء، تذكارًا خالدًا، وتحية دائمة العطر ذكية العرف، وستحتفظ به حتى تنتخب له المكان اللائق بإقامته فيه، دليلاً على تقدير الأمة لرجالها النابغين. ثم أزاح بيده الستار عن التمثال فدوى المكان بالتصفيق والهتاف، وختم كلمته بشكر الوفود التى تحملت مشاق السفر حتى تشترك بنفسها فى تكريم شوقى.

ثم قال:

فبسم الله وباسم لغة العرب أعلن افتتاح المؤتمر وأسأل الله تعالى له سدادًا وتوفيقًا إلى تحقيق مطالبه الجسام.

ثم وقف الأستاذ أحمد حافظ بك عوض سكرتير اللجنة وألقى كلمة طيبة عن شعر شوقى. وكذلك تكلمت بعض رؤساء الوفود العربية وألقى شاعر النيل حافظ بك إبراهيم قصيدته التى قال فى مستهلها:

أمير القوافى قد أتيت مبايعـًا وهذى وفود الشرق قد بايعت معى

وكذلك مضت اللجنة فى تنفيذ برنامجها على أحسن وجه، وكان لكثير من العظماء الذين تطوعوا فأقاموا حفلات خاصة فضل فى تحقيق الغرض الذى عملت له اللجنة، كما كان لجمعية الرابطة الشرقية - وهى تضم نخبة من أفاضل الشرق وكبار زعمائه - جميل الاشتراك فى ذلك وكان يومها مشهودًا.

أحدث هذا المؤتمر العربى - الحافل ببحوثه العميقة فى اللغة العربية وما أدت وتؤدى للعالم من خدمات - دويًا هائلاً، أيقظ العقول، وبعث الأمل فى النفوس. حتى نبتت فكرة عقد مؤتمرات دورية للنظر فى هذه اللغة العربية وما عساه ينهض بها من الكبوة، ويقيل أهلها من العثرة وهيأ الله - سبحانه وتعالى - بفضله لهذا العاجز أن يكون ترجمان ذلك الأمل الحائر فى النفوس، فبعثها رغبة صادقة، وفكرة ناضجة، رن صداها فى القلوب. فانطلقت الألسنة بالتأييد، واندفعت الأقلام بالتحبيذ، وتناولت الصحف المسألة فقلبتها على وجوهها، وكشفت عما فيها من نفع مرجو، وخير محقق. وكانت الكلمة أول ما صدرت منى فى حفلة (القرشية)، وهذا نصها:

نجتلى الآن مسرات آخر يوم من أيام أسبوع شوقى الذى أقمنا فيه عهد الإخاء بيننا وثيقًا قويًا متينًا وإنّا لنرجو أن يرزقنا الله من ثمراته الشهية ما يرضينا كل الرضا.

لقد كان للاحتفال بشوقى وبلغتنا المحبوبة أثره فى إظهار بعض حقائق لها أهميتها، فقد رأينا الوافدين والمشتركين عن بعد فى هذا المهرجان يجمعون

كلمتهم على أن مصر تعتبر فى مقام من الزعامة جدير بالاعتبار: وأن هذه الزعامة لتفرض على أبناء وادى النيل واجبات معينة ينبغى أن يتعهدوها بصدر رحيب وعناية عظيمة. وعهدى بهم أنهم يؤدون هذه الواجبات بهمة لا تعرف الملل كما تقتضى رتبة الزعامة.

ثم إننا رأينا المرأة المصرية تتقدم أمام جمهور المحتفلين فتعلن باسم الاتحاد النسوى اشتراك بنات جنسها اللطيف فى هذا الاحتفال الأدبى، بمعنى أنهن يرين من واجبهن أن يشاركن الرجال فى الأعمال الاجتماعية والأدبية لتكون النهضة الحاضرة كاملة غير منقوصة.

فهذه خطوة طيبة قد دخلت بها المرأة المصرية فى عهد جديد مملوء بالآمال نقابلها بما تستحق من التشجيع والشكر العظيمين. وإن يوم ٢٩ إبريل الماضى بحق يوم خليق بأن يخلد فى تاريخ النهضة المصرية.

سادتى:

إننا مازلنا نؤمل فى عقد المؤتمر العربى الذى نتطارح فيه الآراء فى كل ما من شأنه أن يرقى بلغة العرب ويؤدى إلى توحيد أساليب الدراسة فى البلاد العربية عامة غير أنه لكى يكون هذا المؤتمر منتجًا النتيجة المرجوة يجب أن يكون له برنامج فى وقت كافٍ تعين فيه المسائل التى يلزم أن تعرض على المنتدبين إليه، ثم يدرس هؤلاء هذه المسائل ويوفونها حقها من البحث حتى إذا حل الموعد المضروب لانعقاد المؤتمر - وانعقد إما فى القاهرة أو فى الشام أو فى بغداد حضروا إليه يحملون بأيديهم كتبهم وفيها جميع ما يهم المؤتمر من الآراء والمعلومات.

وإنى أقترح أن تشكل فى دار الرابطة الشرقية لجنة تتعهد تهيئة المعدات والأسباب اللازمة لعقد هذا المؤتمر وتتراسل بشأنه مع الاختصاصيين والأدباء فى بلاد الشرق. وأذكر أن جلالة الملك فيصل كان قد أعلن عن رغبته فى عقد مثل هذا المؤتمر فهذه الرغبة من ملك عربى كريم ستكون إن شاء الله من أهم أسباب نجاح هذه الفكرة الحيوية.

ولست أقول جديدًا إذا ما قلت إنه يتوقف على مدى الأخذ بأسباب الثقافة والعمران الحديثين مبلغ ما يكون للأمم من قوة وسلطان فجدير بحضراتكم أيها الضيوف الكرام وأنتم قادة الرأى فى شعوبكم، وجدير بمن يتولون الزعامة فى الشعوب العربية كافة أن ينهضوا بهممها؛ لكى تندفع فى ميادين الحضارة المصرية اندفاعًا يعيدها إلى سالف مجدها العظيم.

وختامًا أكرر الشكر لإخواننا الوافدين وأدعو لهم بسلامة العودة إلى أوطانهم، وأرجو منهم أن يبلغوا شقيقات مصر التى نابوا عنها فى هذه الحفلات أجلَّ تحياتها وأخلص تمنياتها وإلى اللقاء فى المؤتمر العربى القادم والسلام.

وقد اجتمع مندوبو الأقطار الشرقية بعدئذ فى دار (جمعية الرابطة الشرقية) ودرسوا الفكرة وقرروا بإجماع الآراء العمل على تنفيذها.

اختتام الحفلة

وبعد أن انتهى هذا المهرجان العظيم، على خير نظام بعثنا بهذا النداء فنشرته الصحف جميعًا.

وهذا نصه:

انتهت حفلات تكريم شوقى، كما بدأت، بسرور عام ونجاح تام وقد اشترك فى هذا التكريم أهل الشرق العربى عامة عن قرب وعن بعد ولا شك فى أن منزلة شوقى فى الأدب والشعر ومكانته فى النفوس كانتا من أقوى أسباب هذا النجاح.

وإنه لمن دواعى الاغتباط أن حظنا فى ذلك لم يقف عند حد التكريم، بل تجاوزه إلى توثيق عُرَى الإخاء بين الشعوب الناطقة بالضاد.

وإذا وجب علينا أن نشكر الله لهذه النتيجة لما فيها من خير وبركة فمن واجبنا كذلك أن نشكر السكرتارية العامة للجنة التكريم. وحضرات رؤساء اللجان المختلفة وأعضائها الكرام الذين ضحوا بأوقاتهم الثمينة وبذلوا كل مجهودهم لإنجاح هذا المشروع المفيد فأحيوا روح التعاون الذى يعظمه الشرق فى فجر رقيه الجديد.

كما إننا نتقدم بالشكر الوافر للجنة السيدات على اشتراكها فى هذا المهرجان ذلك الاشتراك الذى أكبره الجمهور. ولقد طالما تحلى بقصد نبيل من شأنه أن يفيض على نهضتنا قوة وبهجة.

وممن يجب أن نذكره بهذه المناسبة ونشكره بفخر أولئك الأماثل من المصريين وغيرهم، الذين تفضلوا بتقديم الهدايا الفاخرة وإرسالها لأمير الشعراء مما نعده مثالاً حيًا لأريحية الشرق إلى حب المكرُمات.

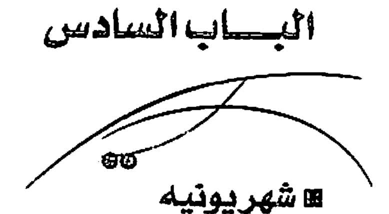
ثم إن علينا للصحافة المصرية - على وجه العموم - دَيْن الثناء لما قدمته من معونة للجنة فى تنفيذ فكرتها هذه بأحسن ما يمكن، نؤديه هنا بكل ارتياح.

ولنا لدى حضرات الأفاضل أصحاب المحاضرات والقصائد التى لم تتمكن اللجنة من تلاوتها فى حفلات التكريم نظرًا لكثر عدد المرسل منها ولضيق الوقت، طلب مشفوع بالرجاء وهو أن يقبلوا هذه المعذرة مقرونة بالشكر الجزيل على اهتمامهم بهذا الأمر وسننشر أهمها فى الكتاب الذهبى الذى سيطبع بمناسبة هذا التكريم.

وأخيرًا نتقدم إلى الأمة المصرية الكريمة بالإجلال والشكر العظيمين على ما أبدته من ضروب التشجيع والإكرام فى تكريم النبغاء ووفادة ضيوفها من الشرق العربى، وهذه خير خاتمة لخير فاتحة تقابل بها مصر عهدًا جديدًا لتوطيد دعائم الثقافة العربية وأواصر الروابط الشرقية مما اهتزت له القلوب طربًا وتهللت له الوجه بشْرًا.

والحمد لله أولاً وآخرًا. **أحمد شفيق**

■ ■ ■

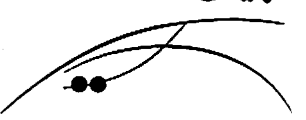


البـــاب السادس

شهر يونيه

الفصل الأول

أزمة الجيش ـ المذكرة البريطانية



تركنا القارئ فى شهر مايو وأزمة الجيش مستحكمة الأطراف والمذكرة التى بعثت بها دار المندوب السامى. والتى تقول فيها ما معناه إنها لا تسمح مطلقًا بتغيير نظام الجيش ولا بزيادة وحداته ولا بهذا الذى طلبه مجلس النواب مما تقدم لك ذكره، لا تزال معلقة:

ذهبت بعض الصحف تتهم دار المندوب السامى صراحة بأنها المسببة لهذه الأزمة، ويرجع ذلك عندها أن المناقشة التى دارت حول زيارة اللورد لويد لالمنيا فى مجلس النواب وجعلته يتحكك بالمجلس فانتهزوا فرصة المناقشة فى شأن الجيش وتدخل فى أمره.

ولقد نشرت الأهرام فى يوم ٢ يونيه أنباء الأزمة قالت: يؤخذ من التفاصيل أن المحادثات بدأت بين لورد لويد وصاحب الدولة ثروت باشا منذ أسابيع قليلة. وفى المحادثة الأولى عرض اللورد على رئيس الوزراء وجهة النظر الإنكليزية والمطالب البريطانية. فأجاب ثروت باشا أن المسألة تحتاج إلى مراجعة زملائه الوزراء فيها. وعاد فى حديث ثان، فأشار إلى أن تلك المطالب خطيرة وأنه يحسن إرجاؤها إلى أن يعود جلالة الملك من رحلته فى أوروبا وزيارته للندرة. ولكن المندوب السامى استعجل البت فى الأمر. وفى المقابلة الثالثة بسط ثروت للمندوب السامى أنه لم يكن فى المفاوضات التى جرت فى سنتى ١٩٢٠، ١٩٢١ وكذلك فى سنة ١٩٢٢ وانتهت بتصريح ٢٨ فبراير، شىء خاص بالجيش المصرى

وأن المطالب البريطانية جديدة وطلب مرة أخرى إرجاء البحث فيها إلى ما بعد رحلة جلالة الملك.

والظاهر أن هذا الرد لم يَرُقّ لورد لويد؛ فقد حدث على إثر ذلك أن تغير الحال ورأينا المسألة تخرج من مجرد محادثات شفوية إلى مذكرة تحريرية مصحوبة بثلاث دريد نوطات وإشاعات كثيرة».

على أن السير أوستن تشمبرلن ألقى تصريحًا فى ليل أول يونيو فى مجلس النواب خاصًا بذلك، على أن هذا التصريح لم يمر دون تعليق الصحف المصرية عليه فكتبت السياسة تحت عنوان (العلاقات المصرية الإنكليزية) تقول[1]:

خطبة وزير الخارجية البريطانية

ألقى السير أوستن تشمبرلن وزير الخارجية البريطانية فى جلسة مجلس العموم التى انعقدت مساء أمس بيانًا عن موقف الحكومة الإنكليزية بإزاء الجيش المصرى وعن الأسباب التى حملتها لتقف هذا الموقف. والقارئ يرى هذا البيان فى صدر تلغرافاتنا الخاصة. وملخصه أن الحكومة البريطانية إنما تداخلت لأن فريقًا من الساسة المصريين ذوى الكلمة النافذة أراد استعمال الجيش أداة معادية لإنكلترا وأن الدليل على ذلك توصيات اللجنة الحربية لمجلس النواب المصرى بزيادة وحدات الجيش وأسلحته. وذكر السير تشمبرلن كذلك أن الحكومة البريطانية مستعدة لفتح باب المفاوضات فى المسائل المعلقة ولكن إلى أن يتم الاتفاق على هذه المسائل يجب الاحتفاظ بأسباب الأمن فى مصر. وقد تلقت الحكومة البريطانية تقارير بأن هناك سعيًا يبذل للتحريض والهياج وهذا هو ما أدى إلى إرسال البوارج الثلاث التى أرسلها ويأمل السير تشمبرلن أن يسوى الخلاف بطريقة ودية.

ونحن نشارك وزير الخارجية البريطانية هذا الأمل. لكنَّا مع ذلك نود أن نشير إلى أن المقدمات التى استندت إليها الحكومة البريطانية تبريرًا لمذكرات عن الجيش ولإرسالها البوارج التى أرسلت إلى مياه الإسكندرية لا تتفق مع الواقع

(١) السياسة فى ٣ يونيو سنة ١٩٢٧.

بحال. فإن السياسة التى سارت عليها الحكومة المصرية منذ عادت الحياة النيابية كانت سياسة تفاهم مقرون بالمحافظة على حقوق مصر. ولم يدُر بخَلَد أحد من الساسة المصريين أن يجعل من الجيش إدارة لعداوة بريطانيا فالمصريون يعملون جهدهم لتوطيد الصداقة بينهم وبينها وينتظرون اليوم الذى تتم فيه المفاوضات بين الحكومتين لوضع اتفاق على المسائل المحتفظ بها. وهم يقدرون تمام التقدير أن ذلك لا يتفق وجعل الجيش أو غيره أداة لمناوأة إنكلترا العداوة. وإذا كانوا يظهرون القلق أحيانًا فذلك لأن هذه الحالة المعلقة التى بقيت منذ تصريح ٢٨ فبراير سنة ٩٣٢ إلى اليوم كانت سبب متاعب شتى وجدت فى خلالها من الشئون ما سوغ لجماعة من المصريين أن يرتابوا فى بقاء استقلالهم محترمًا. لكن هذا القلق لم يغير يومًا من تقدير المصريين أن السياسة الوحيدة الصالحة لمصر ولبريطانيا على السواء هى سياسة التفاهم والاتفاق وكل ما يرد وزارة الخارجية البريطانية مخالفًا لهذا لا يعبر عن الواقع بوجه من الوجوه كذلك كل ما يكتبه مراسلو الصحف الإنكليزية فى مصر يشيرون به إلى وجود روح عداوة لإنكلترا لا يتعدى أن يكون محض افتراء أو سوء فهم للنفسية المصرية. فالمصريون كما ذكرنا من قبل، شعب طيب القلب ألُوف يحب السلم، ولكنه لا يرضى الضيم ولا المذلة فى سبيل هذا السلم ومادامت الحكومة البريطانية تُظهر مثل ما أظهر وزير خارجيتها أمس من حرص على الاتفاق مع مصر فإن المصريين يطمعون فى أن يتم هذا الاتفاق فى أقرب وقت ممكن.

وكما أن المقدمات التى استند إليها السير تشمبرلن خاصة بالجيش غير متفقة مع الواقع فكذلك المقدمات التى استند إليها خاصة بحالة الأمن فى مصر تمر على مصر منذ سنوات طويلة فترة كانت الطمأنينة سائدة فيها كالفترة التى مرت منذ عادت الحياة النيابية. ويكفى دليلاً على هذا أن التصريحات التى أبداها ثروت باشا رئيس الحكومة فى المسألتين اللتين جرت المناقشة حولهما فى مجلس النواب عن فخامة المندوب السامى كانت غاية فى الاعتدال وأن المجلس أبدى بعدها تمام ثقته بالوزارة. وإذا كانت المناقشات قد جرت بشىء من الحدة فلم يك ذلك إلا للسبب الذى ذكرناه من قبل. ألا وهو القلق الناشئ عن بقاء

المسائل المعلقة بين مصر وإنكلترا بغير حل. ومادامت هذه المسائل باقية كذلك فستظل منشأ للخلاف والاحتكاك وستظل وسيلة لمقدمات غير صحيحة تبلغ لوزارة الخارجية البريطانية عن الساسة المصريين وعن حالة الأمن فى مصر تدعو إلى مثل ما حدث من إرسال البوارج وتبادل المذكرات مما هاج نفوس المصريين أشد هياج ومما دعاهم للتشاؤم والاعتقاد بأن سياسة الاتفاق والتفاهم تزعزعت حتى لتكاد تنهار وتتهدم.

والواقع أن سياسة الإرهاب والقمع لا يمكن أن تكون سياسة ناجعة فى هذا العصر الحاضر وخصوصًا إذا أريد حصول اتفاق بين دولتين فإنما يكون معناها فى هذه الحال بناء الاتفاق على قاعدة من الإكراه الذى يجعله معرضًا لأن يتزعزع كما تزعزعت المعاهدات التى تمت بعد الحرب الكبرى. والمصريون لا يقبلون بحال اتفاقًا أساسه الإكراه؛ لأنهم معتزمون إذا عقدوا اتفاقًا أن ينفذوه بما يقضى به الشرف المصرى الذى لا يعرف المواربة. وما دامت مصالح مصر وإنكلترا متفقة وكان الوصول إلى الاتفاق ممكنًا مادام جو السياسة صفوًا فمن سوء التقدير تعكير صفوه. وهذه المصالح متفقة لأن لمصر من الفائدة فى سلامة قناة السويس ما لإنكلترا فقناة السويس ستؤول إلى مصر بعد ثلاثين سنة وستكون موردًا من أعظم مواردها التى تُعنى بالدفاع عنها أشد دفاع. وقناة السويس هى كما يذكر الإنكليز دائمًا العمود الفقرى للإمبراطورية البريطانية. فالدفاع عنها فى مصلحة الدولتين. والاتفاق لذلك ميسور ما اعتقد كل من الطرفين فى حرص الآخر على الإخلاص فى تنفيذه.

ويُخيل إلينا أن سير تشمبرلن أدرك ذلك تمام الإدراك مما دعاه إلى أن يشير إلى أن الحكومة البريطانية مستعدة لفتح باب المفاوضات كى تفض المسائل المعلقة التى كانت وستبقى مادامت معلقة مثارًا للخلاف والاحتكاك وإدراك وزير الخارجية البريطانية لهذا الوضع وتقديره لما لصفو الجو السياسى من التأثير الصالح فى نجاح المفاوضات بين أية دولتين يجعلنا نرجو أن تسود الحكمة فى الأزمة الحاضرة وأن تقدر الحكومة البريطانية ما قدمت مصر من تضحيات فى سبيل حسن التفاهم كان ممكنًا أن تنتج أجمل الآثار لو أنها قوبلت بمثلها من الجانب الآخر.

ويدعونا إلى هذا الرجاء كذلك ما بين لهجة وزير الخارجية ولهجة الصحف الإنكليزية من فرق فإن لهجة هذه الصحف مثيرة إلى حد لا يحتمل بأى ثمن من الأثمان. ولو أن مثل هذه اللهجة بدت من جانب الحكومة الإنكليزية كذلك لقضى على سياسة التفاهم قضاء مبرمًا ولوجب على المصريين أن يفكروا فى وسيلة غيرها لتحقق ما لا بد أن يتحقق من استقلالها ولصيانة كرامتهم وعزتهم. فأما هذه الدعوة إلى مفاوضات عاجلة فتفتح باب الرجاء فى أكثر من التفاهم على مسألة الجيش وحدها. هى تفتح باب الرجاء فى إمكان التفاهم والاتفاق فى أمر المسائل المعلقة كلها.

وفى الحق إنه إذا كان إرسال المذكرة البريطانية الخاصة بالجيش المصرى وإتباعها بإرسال بوارج ثلاث من طراز السوير دودنوت مثار دهشة كثيرين فإن تصريح السير أوستن تشمبرلن وزير الخارجية البريطانية أن البوارج إنما أرسلت لحماية أرواح الأجانب ومصالحهم من شغب متوقع حدوثه فى مصر أكثر إثارة للدهشة فى نفوس المصريين وفى نفوس الأجانب المقيمين فى مصر أنفسهم. فلقد ثارت مناقشات خاصة بامتيازات هؤلاء الأجانب وانتقلت من مصر إلى أوروبا وطرحت أمام المؤتمر الاقتصادى الدولى. ومع ذلك لم يعكر صفو هؤلاء النازلين من الأجانب بين أظهرنا أحد ولم يفكر مصرى إلا فى أن يظلوا متمتعين بالأمن والطمأنينة. ذلك بأنَّا نعتقد أن حجة الحق الواضحة أكثر فعلاً من الشغب بل من القوة التى تؤديها البوارج. وإذا لم تؤت هذه الحجة ثمرتها لأول ما يدلى بها صاحبها فإنها منتجة آخر الأمر لا شك كل نتائجها. فما ضاع يومًا من الأيام حق تمسك به صاحبه[١].

واستمرت المفاوضات الشتوية فى هذا الشأن دائرة بين دولة ثروت باشا ولورد لويد، ففى منتصف الساعة الحادية عشرة تقريبًا من صباح ٢ يونيو توجه ثروت باشا إلى منزل سعد باشا واتفق معه على أساس الحديث الذى سيجريه مع اللورد لويد ومن ثَم توجه إلى دار المندوب السامى؛ حيث ظل معه ثلاثين دقيقة تقريبًا أحاط خلالها دولة ثروت باشا بوجهات النظر الإنكليزية وبسط للورد وجهات النظر المصرية على وجه الإجمال. ولم يكن ثروت باشا يحمل فى

---

(١) السياسة فى ٥ يونيو ١٩٢٧.

زيارته هذه نصًا مكتوبًا. وقد لاحظ لورد لويد أن ما تعرضه الحكومة المصرية فى شأن سبنكس باشا مفتش الجيش لا يزال يحتاج إلى شىء من الاستكمال.

تصريحات ثروت باشا

وفى غضون ذلك ألقى حضرة صاحب المعالى إسماعيل صدقى باشا عضو مجلس النواب سؤالاً فى شأن البوارج الإنكليزية وأجاب عنه دولة ثروت باشا وإليك نص السؤال والجواب(1).

كلمة إسماعيل صدقى باشا

ذكرت الصحف الأجنبية والمصرية نبأ المذكرة التى وجهها فخامة المندوب السامى البريطانى باسم حكومته إلى الحكومة المصرية بصدد المسائل الخاصة بالجيش المصرى. وما كان لنا أن نطلب من الحكومة بيانًا عن هذا الموضوع قبل أن ينتهى بحثه من جانبها وقبل أن تستقر الآراء على الحلول التى تراها الحكومة منطبقة على المصلحة القومية وعلى الحقوق الخالدة لمصر المستقلة. غير أنه جرى بعد ذلك أن أُرسلت بعض البوارج البريطانية إلى الموانئ المصرية وأن تناول وزير الخارجية البريطانية الموضوع فى بيان ألقاه بالأمس على مجلس النواب البريطانى.

وإنى أشعر أن الشعب المصرى - وقد أظهر بلسان ممثليه المرة بعد المرة شدة رغبته فى دوام حسن التفاهم مع الدولة الإنكليزية - يتولاه الألم كله، إذ يرى أن حرصه على ذلك التفاهم قد قوبل من الحكومة البريطانية بذلك الإجراء الذى لم تجرِ العادة به إلا بين المتخاصمين.

وأما بيان وزير الخارجية البريطانية فلا يخفف من وقعة غير الشعور بأنه لم تصل إليه بعد كل الحقائق التى يمكن أن يُبنى عليها حكم صحيح سواء فيما يتعلق بالحالة فى مصر أو بموضوع النزاع فى ذاته.

وإنه لمن حق مجلسنا الموقر أن تتولاه الدهشة، إذ يسمع بأنهم يتهمون حزبًا سياسيًا بأنه يريد تحويل الجيش إلى سلاح فى يده. والواقع أن شيئًا من ذلك

---

(1) الأهرام فى ٣ يونيو سنة ١٩١٧.

لا يحصل ولن يحصل ولا يرغب المجلس بأحزابه كلها إلا فى أن يكون الجيش أداة نظام وأن يكون بعيدًا كما هو شأن الجيوش فى كل أمة متحضرة عن مواطن الشغب وعن مطامع السياسة. وأما القول بأن هناك خوفًا من أن يصير الجيش المصرى معاديًا لإنكلترا إذا ما أطلق العنان لما يسمونه بالعوامل المخربة فإنه قول لا يقوم عليه دليل لا من اختيار الوزراء الذين تعاقبوا فى مسند وزارة الحربية ولا من تصرف المجلس فى شئون الجيش ولا من الروح التى أملت على المجلس ذلك الحرص على استبقاء المودة البريطانية.

والذى زاد من ألم كل مصرى فى الآونة الحاضرة ما جاء فى بيان وزير الخارجية البريطانية من أن إرسال البوارج الحربية قد بُنى على ما اعتقدوه من أن هناك مجهودات ومساعَى تبذل لإثارة اضطراب سياسى يعرض أرواح الأجانب ومصالحهم لأكبر الخطر. ويقيننا أن توجيه مثل هذه التهمة لا بد وأن يكون قد أثار الدهشة لدى النزلاء أنفسهم الذين تأكدوا كم أن مصر المستقلة حريصة كل الحرص على أن يتمتعوا تحت سمائها بكامل الطمأنينة وشامل الأمن.

وإذا كان فى هذه المأساة - كما هو الشأن فى أكثر النوازل - ما يبعث على بعض التسلية فقد يكون فيما صرح به وزير الخارجية البريطانى من الرغبة فى أن تسوى المشكلة الحاضرة بطريقة ودية تصون مصالح الحكومتين وإنى إذا وجهت اليوم سؤالاً إلى دولة رئيس الوزراء بشأن ما تنويه الحكومة تلقاء الحوادث الحاضرة فإنى لا أشك لحظة فى أن الموقف الذى ستتخذه حكومتنا الدستورية سيكون - كما عودتنا - موقف حزم وحكمة يتجلى فيه التصميم الأكيد على المحافظة على صوالح هذه البلاد.

تصريح رئيس الوزراء

أشكر لحضرة صاحب المعالى العضو المحترم دقة نظره فى الموقف الحالى بعدم مطالبة الحكومة بالإدلاء بتفصيلات عن خلاف لا تزال المفاوضات جارية فى شأن تسويته.

وإنى أشاطر معاليه الرأى فى أن إرسال البوارج إلى الموانئ المصرية قد بُنى على اعتقاد لا يطابق الواقع بأن فى البلاد حركة يخشى منها على أرواح الأجانب

ومصالحهم فإن السكينة والهدوء شاملان، والطمأنينة سائدة بين الجاليات الأجنبية. والأمل معقود أيها السهاد بأن تنتهى هذه المشكلة بفضل روح الود التى تسود علاقة ما بين الحكومتين على ما يصون كرامة البلاد ومصالحها.

هذا، وفى جلسة ٧ يونيو فى مجلس النواب المصرى تقدم عبد الرحمن عزام أفندى بسؤال فجائى إلى دولة رئيس الوزراء الذى أعلن أنه مستعد من فوره للإجابة عنه.

فقال النائب: أقامت الصحافة البريطانية وغيرها من الصحف الأجنبية ضجة هائلة حول تقرير لجنة الحربية عن ميزانية ١٩٢٧ / ١٩٢٨ ومشروع تقرير لبعض أعضاء اللجنة عن مرسوم بقانون لمجلس الجيش.

ومما نأسف له شديد الأسف أن وزير الخارجية البريطانية أشار إلى التقرير والمشروع المذكورين بما دل على أنه لم تصل إليه عن كليهما المعلومات الحقيقية. وقد رتب نتائج خطيرة على التقريرين المشار إليهما. والغريب فى كل ذلك أن يدعى أن زيادة المدافع والأسلحة وعدد الجيش هى اقتراحات إنشائية من لدن اللجنة أو بعض أعضائها. مع أنها فى الواقع لم تكن اقتراحات جديدة بل هى تكرار لاقتراحات قدرتها وزارة الحربية نفسها وفى العهد الذى كان فيه سبنكس باشا مطلق اليد فى الوزارة سنة ١٩٢٥، بل إن الذى أعرفه من أبحاثى فى كل هذه المسائل أنها اقتراحاته نفسه من زمن طويل.

فهل كانت هذه الحقيقة نصب عين الحكومة المصرية عند وضعها الرد على المذكرة البريطانية؟ وهل أشارت إليها فى ذلك الرد؟

رئيس مجلس الوزراء - إن زيادة المدافع والأسلحة وعدد الجيش لم تكن اقتراحات جديدة فى ميزانية هذا العام بل ترجع إلى سنوات سابقة.

ولم تكن هذه المسألة موضع بحث الحكومة حين وضع الإجابة على المذكرة البريطانية وعلى ذلك لم تُشِرْ إليها فى إجابتها.

ولقد خاضت الصحف على اختلاف نزعاتها فى هذا الموضوع ناقدة السياسة الإنكليزية، موجهة اللوم عليها فى مثل هذا التصرف الغريب. وإليك بعض أقوالها فى هذا الصدد قبل حل الأزمة.

نشرت السياسة تحت عنوان «حكاية اختصاص المفتش العام ما يأتى:»[1]

صار واضحًا أن الخلاف الأكبر بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية يدور على اختصاص المفتش العام فى الجيش المصرى.

فالجانب البريطانى يريد أن يقول إن بقاء الحالة فى وزارة الحربية المصرية على ما هى عليه الآن لا يعطى الحكومة البريطانية ضمانًا كافيًا يصح السكوت عليه لأنه ليس فى الحالة الحاضرة ما يكفل عدم تصادم وجهة نظر المفتش العام بوجهة نظر الوزير، كما أنه ليس فى الحالة الحاضرة ما يبعث الجانب البريطانى على الاطمئنان من حيث التوسل بالجيش المصرى واستعماله كأداة سياسية.

تلك هى خلاصة النظرية البريطانية. أما الجانب المصرى فيقول إن فى وسع الحكومة المصرى أن تتساهل فى أغلب ما ورد فى المذكر البريطانية من مطالب ولكنها لا تستطيع بحال من الأحوال أن تسلم بأى طلب من شأنه أن يخرج أعمال وزارة الحربية عن دائرة المسئولية البرلمانية وبالتالى أن يكون للمفتش العام مرجع غير وزير الحربية المسئول أمام البرلمان.

فالذى يسأل عنه الباحث بعد الذى تقدم هو: هل يمكن للوزير المصرى أن يتعاون فى العمل مع المفتش العام البريطانى - أو العكس بالعكس - بدون أن يثير كل يوم خلافًا جديدًا يقف حجر عثرة فى سبيل توطيد العلاقات بين البلدين.

ونحن وإن كنا نعتقد بأن مثل هذا التعاون فى حكم المستطاع، غير أننا لا نريد أن نبت برأينا بتًا قاطعًا بعدما صرنا نسخر من أولئك الصحفيين الإنكليز الذين يوجهون التهم إلينا جزافًا بدون أن يحسبوا لنتيجة أقوالهم حسابًا، فلا نرى مندوحة والحالة هذه عن أن نعزز هذا الاعتقاد بما جمعناه من الشواهد والأدلة فى خلال الأحاديث التى جرت لنا مع كثيرين من المتصلين بوزارة الحربية والمطلعين على بواطن الأمور فيها.

وسيتبين للقارئ عند اطلاعه على الشواهد والأدلة المذكورة أن وزير الحربية السابق لم يفكر لحظة واحدة فى قطع حبل التعاون مع المفتش العام البريطانى،

---

(١) السياسة فى ٧ يونيو سنة ١٩٢٧.

بل سيتبين للقارئ أكثر من ذلك عندما يتضح له أن وزير الحربية السابق تحاشى فى كل وقت من الأوقات وقوع مشادة بينهما قد تؤدى إلى تعكير صفو العلاقات بين الفريقين.

فى شهر أغسطس من السنة الماضية - على ما نذكر - اقترح بعض حضرات أعضاء مجلس النواب على معالى أحمد خشبة باشا، وزير الحربية يومئذ، أن يخفض مدة الخدمة العسكرية إلى سنتين فنهض معاليه ووعد المجلس بأن يدرس هذا الاقتراح درسًا جديًا. ولكن سبنكس باشا كان غائبًا يومئذ فى إنكلترا فلم يشأ الوزير أن يسرع فى رسم خطة جديدة فى مسألة تقصير أمد الخدمة العسكرية فى أثناء غياب المفتش العام بل آثر التريث والانتظار ريثما يعود سبنكس باشا من إجازته وإن كان سعادته قد أناب عنه من يحل محله ويعمل عمله، غير أن هذا النائب البريطانى أيضًا كان برتبة عسكرية غير رفيعة فلم يستصوب خشبة باشا أن يكاشفه بالاقتراح الجديد لئلا يلقى على عاتقه مسئولية لا يستطيع تحملها. فلما آب سبنكس باشا من إجازته عرض عليه خشبة باشا الاقتراح الذى اقترحه بعض رجال مجلس النواب وزوده معاليه بقوله إنه يرى أن تكون مدة الخدمة العسكرية ثلاث سنوات لا سنتين كما هو المقترح. فوافق سبنكس باشا على هذا الاقتراح أى جعل مدة الخدمة العسكرية ثلاث سنوات بعدما أبدى بعض ملحوظات فنية سلم بها الوزير وأحلها محلها من العناية. ثم كلف الوزير سعادة وكيل الوزارة أن يكتب إلى مجلس الجيش الأعلى يخبره بالاتفاق الذى تم بينه وبين سبنكس باشا على جعل مدة الخدمة العسكرية ثلاث سنوات.

وفعلاً كتب وكيل الوزارة إلى المجلس الأعلى بهذا الشأن وأطلع سبنكس باشا على الكتب قبل إرساله إلى المجلس كما جرت العادة.

هذا ما حدث فى مسألة تخفيض مدة الخدمة العسكرية ونحن لا نتعرض هنا لما وقع بعد ذلك فى هذا الصدد عقب تدخل دار المندوب السامى البريطانى فى المسألة.

وكان مجلس الجيش الأعلى قد نظر فى خلال غياب سبنكس باشا فى جانب كبير من مشروع مدرسة الحربية وكان نائب المفتش العام يحضر اجتماعات المجلس ويدلى بآرائه فى مختلف الأمور التى تطرح على بساط البحث فيه ويشترك فى وضع قراراته فلما عاد سبنكس باشا من إنكلترا أعرب لوزير الحربية عن رغبته فى الاطلاع على القرارات التى قررها مجلس الجيش الأعلى ليدرسها ويبدى وجهة نظره فيها لأنها وضعت فى إبان غيابه فشق الأمر على فريق من أعضاء المجلس الأعلى إذ اعتبروا قراراته لا تقبل نقضًا. ولكن معالى الوزير أفهمهم وجهة نظر سبنكس باشا وكيف أنه لا يستطيع أن يشترك فى البقية الباقية من المباحثات والمناقشات بدون أن يكون قد قال كلمته فيما انتهى المجلس منه. وقد كان من جراء ذلك أن علق سبنكس باشا على القرارات السابقة بملحوظات فنية شكره خشبة باشا على بعض منها.

أما مسألة توقيع الغازيتة العسكرية وهى المسألة التى هول بها كثيرون فانتهت باتفاق الفريقين على نشر الغازيتة العسكرية طبقًا للعرف المتبع فى إنكلترا؛ حيث يوقع الوزير على الأوامر ولكن الغازيتة تصدر بدون توقيع مذيلة بعبارة (ليحى الملك).

قالت السياسة:

ويضيق بنا المقام لو حاولنا الاستشهاد بشواهد أخرى فحسبنا الأدلة الثلاثة المتقدمة، وهى دليل ساطع على أنه فى حكم المستطاع أن يتعاون الوزير المصرى والمفتش العام البريطانى تعاونًا فعليًا صحيحًا إذا كان حسن النية متوافرًا عند الجانبين.

وقالت الأهرام تحت عنوان «اليد الخفية فى الأزمة السياسية» ما يأتى:

من الحقائق التى يجب أن تقرَّ فى الأذهان والأوهام التى يجب دفعها وتبديد سحبها عن الأفهام ما أُذيع فى صحف لندن وما قيل هنا وهناك عن أن منشأ هذه الأزمة السياسية بين مصر وإنكلترا التقرير الذى وضعه بعض أعضاء لجنة الحربية والبحرية والطيران فى مجلس النواب عن نظام الجيش المصرى وزيادة المجندين وزيادة المدافع والرشاشات.

ولا ندفع الوهم ولا نرد الحقيقة إلى نصابها اعتمادًا على رواية الثقات، وإن كانت رواياتهم جميعًا متفقة على أن ذلك كله لم يكن بسبب الأزمة المشتدة الآن.

بل نحن نعتمد على الآراء التى أبداها اللواء سبنكس باشا المفتش العام فى الجيش المصرى وصاحب القيادة العليا فى الحقيقة والواقع لهذا الجيش، فقد أتهم الرجل بأنه سبب الأزمة كما اتهمت اللجنة الفرعية للجنة الحربية فى مجلس النواب بأنها هى السبب ولو أنًا رجعنا إلى مطالب سبنكس باشا فى إصلاح الجيش منذ سنة ١٩٢٥. ولو أنا رجعنا إلى تقرير اللجنة الفرعية الذى لم يعرض على لجنة الحربية العام ولم يعرض على مجلس النواب لعرفنا أن المفتش العام برىء مما رمى به كما أن اللجنة الفرعية بريئة هى أيضًا.

والدليل على ذلك أن صحف لندن ذاتها تقول وتؤكد إن المفاوضة دائرة بشأن الجيش المصرى بين لندن والقاهرة منذ ستة شهور؛ فأين كانت اللجنة الفرعية وأين كان مشروعها حتى تتهم بأنها هى السبب؟

والدليل على ذلك من جانب آخر أن اللواء سبنكس باشا هو الذى طلب فى سنة ١٩٢٥ مدافع «الهودزر» لتسليح الجيش المصرى ولم تصل تلك المدافع التى سُئل عنها وكيل الحربية فى مجلسَى البرلمان فى العام الماضى وهو الذى طلب الرشاشات لتسليح الجيش ولم يحضر أو لم تُشترَ مع أنه أعد لها الرجال والخيول والبغال فإذن هناك يد خفية هى التى تدبر وهى التى أعدت فى لندن ما وصلنا إليه اليوم وأحاطوه بالزعم الباطل والأقوال الفارغة عن اللجنة الفرعية وعن سياسة الوفد وعن غير ذلك مما قالوه وأعادوه والواقع ينفيه والحقيقة تدفعه ولا تُبْقى له أثرًا ولا عينًا.

وقد تكون لدينا شواهد أخرى نستطيع إيرادها وسردها تأييدًا لما تقدم ولكنًا نكتفى بالمحسوس الذى نبسطه للقراء ولا يتناوله الباطل من جهة من جهاته.

ولعل المحرر العسكرى فى جريدة «الديلى تلغراف» قد أرشدنا إلى الحقيقة فيما كتبه فى جريدته أو هو قد أزاح برأس قلمه طرف الستار عن السر الخفى الذى دعا السياسة الإنكليزية إلى إحداث هذه الأزمة التى لم تكن منتظرة وذلك بقوله:

«إذا ما قبلت زيادة عدد الجيش المصرى وجبت زيادة جيش الاحتلال وإذا ما قبلت زيادة سلاح الجيش المصرى وجبت زيادة سلاح الجيش المحتل».

ونحن نعرف أن سبنكس باشا هو الذى طلب زيادة عدد الجيش وزيادة سلاحه فمن الذى كان يخالف رأى الرجل ويثير هذه العاصفة وما قررته السياسة الإنكليزية؟

إن الموكول إليه أمر الجندية الإنكليزية فى مصر هو القائد العام لجيش الاحتلال فهل هو الذى أبدى هذا الرأى المعارض لرأى اللواء سبنكس باشا بما له من حق الإشراف على القوة العسكرية الإنكليزية فى مصر؟ أم أن السياسة الإنكليزية ذاتها هى التى فكرت فى المشروع الذى تطلب تنفيذه الآن فغنمت الفرصة ورمت مصر بتلك المطالب بعد المفاوضة فى الموضوع ستة شهور؟ أم أن قيادة جيش الاحتلال فى هذه البلاد اتفقت مع السياسة فى لندن على القيام بهذا العمل فلما سنحت الفرصة غنموها ثم أخفوا التدابير بتلك المزاعم والأقوال عن قرار لجنة الحربية الفرعية وعن وقوع شىء من الخلاف بين سبنكس باشا ووزارة الحربية؟

إن جميع الأدلة تثبت لنا ذلك وتثبت أن أسباب هذه الأزمة ليست أسبابًا محلية ولا هى الأسباب الطفيفة غير المعقولة التى أوردوها وإنما هناك سياسة مدبرة من قبل سنحت الفرصة لوجودها فى هذا الأوان ففعلوا وخضوا الأمة هذه الخَضَّة المزعجة كشأنهم فى حادثة السودان، إذ جعلوا الصحافة المصرية والبرلمان والحكومة مسئولين عن إضراب عمال السكك الحديدية كما ورد فى مذكرة المستر ماكدونالد إلى سعيد باشا الذى كان قائمًا برياسة الوزراء؛ لأنهم يشعرون بأن من وراء عملهم السياسى تبعة ومسئولية كبرى فهم يتمحلون الأسباب الباطلة لرفع المسئولية عن عواتقهم وإلقائها على غير المسئولين سياسة تفتح فمها باطلاً وهى السياسة التى يصح وصفها بقول الشاعر: «يصبح ظمآنًا وفى البحر فمه».

ثم قالت تحت عنوان (ما حدث أمس):

قلنا أمس إنه ينتظر أن يقابل صاحب الدولة ثروت باشا لورد لويد المندوب السامى البريطانى ويبلغه شفويًا ما فى رد الحكومة المصرية قبل إرسال الرد،كما

فعل لورد لويد مع ثروت باشا إذ أبلغه شفويًا ما فى المذكرة الإنكليزية، وقد حدث هذا أمس، إذ قصد حضرة صاحب الدولة ثروت باشا إلى ديوان الرياسة صباحًا وهناك استقبل قرابة الساعة الحادية عشرة صباحًا حضرة صاحب الدولة توفيق نسيم باشا وبقيا معًا نحو نصف ساعة.

وكان أصحاب المعالى الوزراء قد أخذوا يتوافدون على ديوان الرياسة طبقًا لما ذكرنا أمس وظلوا يتباحثون مع رئيسهم حتى الظهر، إذ خرج دولته بالسيارة إلى دار المندوب السامى حيث اجتمع بلورد لويد نحو أربعين دقيقة.

وجرى الكلام - على ما قيل لنا - فى شأن محتويات رد الحكومة المصرية على المذكرة البريطانية، ثم عاد ثروت باشا إلى الرئاسة واجتمع بزملائه فترة وفى منتصف الساعة الثانية بعد الظهر أرسل الرد مع رسول إلى دار المندوب.

أما الرد فهو كما ذكرنا أمس من حيث محتوياته ونحن نلخص هنا لفائدة القراء المطالب الإنكليزية ورد الحكومة المصرية. طلبت الحكومة البريطانية مد خدمة سبنكس باشا ثلاث سنوات وإعطاءه رتبة فريق، وأن تكون له السلطة على الضباط فيقترح تعيينهم وترقيتهم.. إلخ، ويتصل بجلالة الملك مباشرة وقد قبلت الحكومة المصرية تجديد مدة الخدمة ثلاث سنوات ومنح سبنكس باشا رتبة الفريق.

وطلبت الحكومة البريطانية تعيين ضابط إنكليزى برتبة لواء يكون وكيلاً لسبنكس باشا ويحل محله فى حالة غيابه وإذا غاب الوكيل أيضًا يحل محله أقدم ضباط إنكليزى فى الجيش، وقد قبلت الحكومة المصرية تعيين وكيل لسبنكس باشا.

وأن يُعين مدير بريطانى لمصلحتَىْ خفر السواحل والحدود وأن تكونا تحت الإشراف البريطانى، وهذا تنصلت منه الحكومة المصرية.

هذا، وقد اتصل بنا أن لورد لويد أرسل إلى حكومته رد الحكومة المصرية وأخذ يبحث الرد أيضًا.

وقد رأينا فى الدوائر المصرى تفاؤلاً بقرب حل الأزمة بعد التساهل الذى أبدته الحكومة المصرية من جانبها. وأما بعض الدوائر البريطانية التى استطلعنا

رأيها فرأيناها على غير هذا التفاؤل فقد قيل لنا إن المطالب التى قدمت كانت موضوع مناقشات منذ ستة شهور فلا مجال لجعلها موضوع مفاوضات الآن فإن هذه المفاوضات فرغ منها.

غير أننا لا نزال بعد تصريح سير تشمبرلن نرجو أن تتغلب الحكمة على الشهوة فتسوى المسألة بما يصون لمصر حقوقها وكرامتها.

هذا، والمنتظر أن تعلن المذكرة البريطانية ورد الحكومة المصرية عليها اليوم أو غدًا.

نص تصريح تشمبرلن

ونرى أن نثبت نص تصريح السير أوستن تشمبرلن الذى كان من أهم أسباب هذه المعركة القلمية اللسانية.

قاله ردًا على الأسئلة العديدة التى وجّهت إليه فى ليل أول يونيو بصفته وزيرًا للخارجية الإنكليزية.

«اتجهت أنظار فريق من رجال السياسة فى مصر إلى الجيش منذ بعض الوقت. وغرض هذا الفريق يرمى أولاً إلى زيادة عدد الجيش الحالى. ثانيًا إلى تحويله إلى سلاح فى يد حزب سياسى. ولا ريب أن هذه المشروعات من المسائل التى تهم الحكومة البريطانية مباشرة؛ لأن الدفاع عن القتال من المصالح الجوهرية وحماية الأجانب من العهود التى قطعناها على أنفسنا؛ لذلك لا يسع الحكومة البريطانية أن تسمح بأن تتعقد مهمتنا بوجود قوة يمكن تحويلها إلى قوة معادية لنا لأنه توجد أسباب قوية تحملنا على الخوف من أن يصير الجيش المصرى معاديًا لنا إذا أطلق العنان للعوامل المخربة، وقد نشرت لجنة الحربية فى البرلمان المصرى منذ بضعة أيام توصياتها لمجلس النواب. وهذه التوصيات تشتمل على زيادة أورط المشاة وزيادة قوة المدفعية والتسليح والحصول على عدد من المدافع الرشاشة، ثم إلغاء الاعتمادات الخاصة بالسردار ويقوم المفتش العام البريطانى للجيش المصرى فى الوقت الحاضر بأعمال السردار والقائد العام. والغرض من هذه التوصيات هو نقل هذه الوظائف إلى وزير الحربية. ولا ريب أن

نتيجة هذه الأعمال تمكّن الحزب القابض على زمام السلطة من بسط نفوذه السياسى على الجيش وتسخيره لأغراضه الخاصة دون معارض.

«وقد وجه المندوب السامى البريطانى فى مصر، بعد أخذ رأى الحكومة البريطانية، مذكرة إلى الحكومة المصرية يوم الإثنين ضمّنها رأى حكومته وهو أن المسألة كلها من المسائل التى تهم بريطانيا ومصر على السواء وأنه ينبغى أن تكون موضوع تسوية يتم الاتفاق عليها.ويجب أن يوضع هذا الاتفاق بحيث يصون مصالح الحكومتين.

«والحكومة البريطانية مستعدة أن تشرع فى الحال فى فتح باب المفاوضات للوصول إلى هذه الغاية، ولكن علينا إلى أن يتم هذا الاتفاق، أن نصر على بقاء الضمانات التى دلت الخبرة الماضية على أنها فعالة.

«وتدل الأنباء التى وردت فى خلال ذلك على أن هناك مجهودات ومساعَى تبذل لإثارة اضطراب سياسى كالذى أفضى فى الماضى إلى المشاغبات الخطيرة التى وقعت فى الإسكندرية سنة ١٩٢١ فاستقر الرأى على إرسال ثلاث بوارج حربية إلى المياه المصرية على اعتقاد أن فى وجودها كبحًا لجماح عنصر الشغب الذى فيه أكبر خطر على أرواح الأجانب ومصالحهم.

وتجرى المفاوضات الآن بين اللورد لويد والحكومة المصرية. وليس من الملائم فى هذه الظروف أن أزيد على البيان الذى ألقيته، وأرجو أن ألا يلح المجلس علىَّ أكثر من هذا».

فسأل المستر كلاينز - هل تعرض الأوراق على المجلس؟ وهل يعطى الفرصة لمناقشة سياسية الحكومة؟.

فأجابه السير أوستن تشمبرلن قائلاً: كنت أود أن أبلغ المجلس نص المذكرة التى وجّهت إلى الحكومة المصرية، ولكنى أرى من الملائم أن أدع لهم الوقت لدرسها قبل نشرها، وأظن أن فى هذا خير وسيلة تساعدنا على الوصول إلى تسوية ودية. ولا تريد الحكومة التهرب من مناقشتها فى الوقت المناسب وستقدم إلى المجلس جميع المعلومات التى تستطيع تقديمها فى ذلك الوقت.

الكولونل كنورثى ـ لماذا اقتضى الأمر إرسال ثلاث بوارج حربية كبيرة إلى الموانئ المصرية؟

السير أوستن تشمبرلن ـ لقد بسطت الأسباب التى من أجلها رأينا إرسال هذه البوارج وأرجو أن يحول إرسالها دون وقوع أى حادث يؤسف له ولا يمكن أن ينتج عنه إلا ما يضر ويكون من دواعى أسفنا جميعًا.

وطلب المستر سكالاتفالا إلى السير أوستن تشمبرلن أن يعلل السبب فى أن مراقبة الجيش المصرى بواسطة مندوبين تخولهم الحكومة المصرية السلطة، تُعد أكثر ضررًا من مراقبة حكومتَىْ إنكلترا وفرنسا لجيوشهما».

السير أوستن تشمبرلن ـ لا أرى من الملائم أن أدخل فى مجادلة بصدد هذه المسألة وإذا فعلت فإننى لا أساعد على الوصول إلى تسوية ودية.

بقيت الأزمة على ما هى عليه فترة العيد الإسلامى (عيد الأضحى) وبعد انتهاء العيد ابتدأت السحب تتقلص وأخذ الجو يصفو وبشائر حسن التفاهم تسود كتابات الكتاب وأحاديث السياسيين. ولم يأتِ يوم ١٥ يونيو حتى أجمعت الصحف المصرية وغيرها على أن الأزمة حلت وانتهى سوء التفاهم الذى كان بين الحكومتين.

ولكن على أى وجه حُلَّت الأزمة؟ ذلك ما تكتمته الدوائر السياسية كلها غاية التكتم. والذى فهمناه هو أن أكثر مطالب المذكرة الإنكليزية أُرجئت إلى ما بعد المفاوضات التى هى وشيكة الحدوث بين ثروت باشا والسير أوستن تشمبرلن والذى يظن غاية الظن أنها ستكون إبان زيارة جلالة ملك مصر لإنكلترا، أو على الأقل سيمهد لها بمحادثات أثناء هذه الزيارة.

جهاد الصحف المصرية وتصريحات الأجانب

والذى لا يسع المؤرخ أن يهمله هو هذا الجهاد المحمود الذى قامت به الصحف المصرية متكاتفة فى الذود عن البلاد وعن وزارتها النيابية وحكمها البرلمانى.

وانفردت جريدة البلاغ باستفتاءات كانت تأخذها من الأجانب عن أمنهم وطمأنينتهم فى هذا الوطن العزيز، لتقيم الحجة الناهضة على أن دعوى الإنكليز

أنهم أرسلوا الأسطول من مالطة إلى الإسكندرية عاجلاً حرصًا على أرواح لأجانب المهددين فى حياتهم وأموالهم باطلة.

فأجرت أحاديثها مع ممثل جاليات السويد وإيطاليا وإسبانيا واليونان والبلجيك والأرمن وألمانيا وسويسرا.

وقد امتنع رجل إيطاليا الرسمى فى مصر أن يُبْدى حديثًا سياسيًا فى الظروف الحاضرة، ولكن أحد كبار رجال الفاشيست قابل المندوب بالترحاب وقال له:

«إن شعورنا نحو المصريين هو شعور أخ نحو أخيه الذى هو من أمه وأبيه، ونحن متأكدون من أن هذا هو شعور المصريين نحونا أيضا»[1].

وكانت الجريدة المذكورة تنشر هذه التصريحات تحت عنوان (تصريحات الأجانب بسلامتهم واطمئنانهم فى مصر)، ثم تذكر نص المحادثة التى تجرى بين مندوبها والموفد إليه، ونذكر - على سبيل المثال - ما أجاب به قنصل السويد: «كل شىء فى مصر جميل إلا هذا الحر الشديد (وابتسم) لكن هذا الاستثناء الوحيد شأن من شئون الطبيعة وليس للإنسان حيلة فيه. لا أذكر أنه وصل إلى علمى بصفة رسمية أنه يوجد سويدى واحد فى مصر على علاقات غير ودية مع المصريين الكرماء أو أنه يقيم فى مصر على مضرة وفى ضجر، إن العلاقات الودية الأكيدة وثيقة العرى بين شعبكم وجاليتنا»، ثم قال: «إن الحياة فى مصر آمنة هادئة»[2].

وقال وزير الإسبان المفوض فى فتياه: «إننا آمنون مطمئنون وأن علاقاتنا مع المصريين على أحسن حال من الود والإخلاص. وفى ظنى أن جميع الأجانب على هذا الحال - الطمأنينة والأمن سائدان فى مصر»[3].

وكذلك لم تقلّ أجوبة ممثلى الجاليات الأخرى عن هذا حرارة فى الإخلاص والمودة.

---

(١) البلاغ فى ٧ يونيو سنة ١٩٢٧.
(٢) البلاغ فى ٩ يونيو سنة ١٩٢٧.
(٣) البلاغ فى ٥ يونيو سنة ١٩٢٧.

تصريحات وزير أمريكا المفوض

وفى يوم ٣ يونيه سنة١٩٢٧ بمناسبة سفر الدكتور مورتن هاول وزير أمريكا المفوض فى مصر، أقام له علية القوم من المصريين حفلة كبرى حضرتها الهيئات ذوات الوجاهة والحظ فى مصر، فمثل فيها مجلسا الشيوخ والنواب والحكومة المصرية واشتركت فيها جمعية الرابطة الشرقية.

وكانت القاعة الكبرى فى فندق الكونتننتال هى المكان الذى اختير لإقامة الحفلة، فزينت بالإعلام المصرية والأمريكية، ومدت فى جانبَى القاعة مائدتان كبيرتان يحيط بهما عشرات من الموائد الصغيرة.

وجلس فى صدر المكان سعادة مصطفى النحاس باشا ممثل لجنة الاحتفال وإلى يمينه جناب المحتفل به فرجال الحكومة. وكان بين المدعوين أعضاء الجالية الأمريكية فى مصر.

بُدئت الحفلة بالسلام الوطنى الأمريكى والسلام الوطنى المصرى فسمعهما الحاضرون وقوفًا.

وتُليت برقية من دولة توفيق نسيم باشا بالمشاركة قلبيًا والاعتذار؛ وكذلك أخرى من المسيو دوج وزير بلجيكا ليعتذر بمرضه.

وبعد تناول الشاى والمرطبات وقف النحاس باشا وأعطى الكلمة للأستاذ ويصا بك واصف الذى وقف فقال إن صديقه واصف غالى باشا كلفه لاضطراره إلى السفر لأوروبا، بأن يلقى كلمته نيابة عنه ثم ألقى الكلمة بلغة سهلة وصوت جهير وهذا نصها[١]:

خطبة واصف غالى باشا

ليس المستر مورتن هاول رجلاً سياسيًا بعيد النظر حليف النجاح فحسب، بل هو طبيب أيضًا: ولعل صفته هذه من جملة الأسباب التى جعلته محبوبًا بيننا إلى هذا الحد. فإنه فى ساعات الشدائد والاضطرابات انحنى على قلب مصر

---

(١) عن الأهرام فى ٤ يونيه سنة ١٩٢٧.

انحناء الطبيب وسمع دقاته، ورآه قلبًا قويًا نضرًا منتظمًا فوثق به وأحبه. وقد قابله قلب مصر الممتلئ كرمًا وعواطف بمثل هذا الحب.

ولذلك حرصنا الآن على أن نحيِّى سفير أمريكا قبل سفره وأن نعرب له علنًا عن شكرنا وصداقتنا وأمانينا.

أيها السادة

إذا كان صحيحًا ما يعلمونه فى المدارس من أن السياسة ترمى إلى تأمين هناء الشعوب والمحافظة على الوئام بينها مع ضمان سلامة كل منهما وطمأنينته وكرامته، جاز لنا أن نقول إن المستر مورتن هاول استحق كثيرًا من مصر ومن الولايات المتحدة، فقد كان صادق النظر شديد اليقظة لا يغره النجاح الوقتى الكثير الضوضاء يستبدل اتفاقًا دائمًا أساسه العدل والحق. بل سار فى الطريق التى اختطها لنفسه من دون أن يعثر أو يكبو. ومن حق الإنصاف علينا أن نقول إن المستر مورتن هاول استطاع بخطواته البطيئة المنظمة أن يقطع مسافة لا تقطعها أسرع السيارات الفخمة. وكان يسترشد فى مهمته على ما يظهر بهذه العبارة التى فاه بها الرئيس ولسن، وهى: «إذا كنت لا أفهمك، فكيف يمكننى أن أتفق معك؟ ولذلك حاول أن يفهمنا وأن يمكننا من أن نفهمه، بل فعل أكثر من ذلك فبذل جهده لكى يفهمنا الذين رفضوا أن يفهمونا إما عن إهمال وعن سوء قصد.

فما أشرف مهمة السياسة إذا فُهمت على هذا الشكل! وأى عمل على وجه الأرض يعادل شرفًا عمل السياسى الذى هو سفير السلم والمرشد العامل على التفاهم بين الشعوب!

فيا عزيزى السفير

ستسافر قريبًا إلى أمريكا البلاد المحبوبة من جميع الناس لأنها أعلنت حق الشعوب الكبيرة والصغيرة فى بت مصيرها. فنحن نعتمد عليك لكى تزيد الناس معرفة بنا. قل لمواطنيك إن شعبًا فتيًا طموحًا إلى أسمى الغايات يطلب حريته كاملة على ضفاف النيل، وأن هذا الشعب يعرف أن كل حق يقابله واجب. ثم اذكر لهم، وهم الذين يهتمون بتوت عنخ آمون كل هذا الاهتمام، ما فى المدافن عندنا من العبر والعظات.

فعلى مقربة من المومياء أو على متناول يدها تعيش الأشياء والأشخاص، فالمركبات المشدودة إليها الخيل تنتظر رجل الحرب والكفاح، والمحراث ينتظر حارث الأرض، والحُصَّاد يجمعون السنابل، وأصحاب الكروم فى أعمالهم، والنوتية يبسطون أشرعة مراكبهم بينما الجدافون يدفعونها فى سيرها، والمزمار يعزف بين أنامل الرعاة، وموكب الراقصات ينتظر الإشارة للشروع فى الرقص.

وإن الميت ليحتاج فى تجديد حياته إلى تحنيطه وكل شعب يحتاج إلى الشعوب الأخرى ليعيش ولكى يبعث ثانية. وما من أحد يستطيع أن يكفى نفسه. فالرجال أو الأمم لا غنى لهم عن التقاضى، ولا يمكن أن يستغنى بعضهم عن بعض فهؤلاء يقدمون القمح وهؤلاء يقدمون الفحم وأولئك يقدمون حاصلات أرضهم وآخرون يقدمون ما تنتجه فنونهم أو صناعاتهم أو مبتدعاتهم ومخترعاتهم.

فلماذا إذن نتنازع، ولماذا نتطاحن، ولماذا يقوم الكره بيننا ألا فلتوحد جهودنا فى السلم والكرامة والإخاء والسرور ولنجعل الأمل أقرب تناولا، والرجال أحسن حالا والحياة أجلَّ وأسمى.

فليكن سفرك سعيدًا مقرونًا بالتوفيق أيها الصديق العزيز، ورجاؤنا منك أن تتفضل بتقديم احترامنا العظيم إلى مدام هاول وأن تتقبل منا أصدق التمنيات لسعادتك وسعادة ذويك.

وتلاه الأستاذ مصطفى النحاس باشا فألقى خطبة بالفرنسية بعبارة فصيحة وإلقاء جذاب قوطعت فى مواضع عدة منها بالتصفيق الحاد، وهذه ترجمتها:

خطبة النحاس باشا

يا جناب الوزير

يحف اليوم بك أصدقاؤك ليعربوا لك عما يشعرون به نحوك من الود المنطوى على العرفان بالجميل وعما يقوم بنفوسهم من الأسف الحقيقى. فإذا قلت لك إن هذا الاجتماع يخامره شىء من الأسى فلا أقول إلاّ صدقًا. انظر إلى هذه الوجوه الصديقة الحزينة فترى من خلالها وجه مصر التى لن تنسى واجبها بإزاء المحبة

العاقلة الحكيمة النزيهة التى حملها قلب السياسى النبيل الذى مثل لديها مدة خمس سنين ديمقراطية نبيلة عظيمة.

إن كل من اقتربوا منك وعرفوك وكل من سمعوا أحاديث الناس عنك أو رأوك فى العمل لم يترددوا لحظة فى أن يكونوا أصدقاءك. وستترك إقامتك عندنا آثارًا باقية فى قلوبنا وفى أفكارنا.

فقد كان لنا فيك مثل عجيب مما تستطيع أن تفعله فى السلك السياسى الحرية فى الحكم والشجاعة الأدبية والشعور بالتضامن الإنسانى واستقامة الضمير. فإنك لم تقبل فى أية لحظة من اللحظات العصيبة وقد كانت عديدة أن تستر وراء التقاليد السياسية الآراء الخادعة التى يقع فيها فى غالب الأحيان حتى أحسن الناس قصدًا. فشكرًا لك يا جناب الوزير على هذا الدرس العظيم.

سيداتى سادتى

لا أدعى انى أعرفكم بالدكتور مورتون هاول فإنه لم يكن منعزلا عنكم لا كرجل ولا كسياسى.

أما الرجل فهو - كما تعرفونه - لطيف المعشر تجذب بساطة أحواله الناس إليه ويحببهم فيه توكيد علاقاته بهم. وماذا عساى أن أقوله عن رقيق فكاهته وبدائع قريحته؟ إن الدكتور مورتن هاول لا يرضى عنى إذا ما استرسلت فى الوصف. ولكنى أستميحه فى أن أؤكد له أننا فى هذه الساعة نأسف بدرجة واحدة على فراق الصديق والسياسى معًا.

فإن السياسى كان من أندر الرجال. قدم الدكتور مورتون هاول فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٢ أوراق اعتماده لجلالة الملك وألقى بهذه المناسبة خطابًا كان فى نظر الجميع مفاجأة مفرحة، إذ دل هذا الخطاب على أن الرجل الذى ندبته الولايات المتحدة ليمثلها فى مصر كان رجلاً ذا آراء شخصية قوية وكان يفهم مأموريته على الوجه الذى يتفق تمام الاتفاق مع مقتضيات القرن الحاضر والمبادئ الجديدة وحقوق الشعوب.

إن الدكتور مورتون هاول الذى لم يكن حديث عهد بالسياسة حيًا بابتهاج مؤثر ذلك العهد الجديد الذى قال عنه: «إن فيه تغيرت الآراء والأفكار السياسية تغييرًا كليًا وأن أقوى الأمم فى العالم اعترفت بأن «السياسة» ليس معناها «الخداع» ولا «الحيلة»، وإن «نعم» معناها «نعم» و«لا» معناها «لا».

وذكر تأييدًا لقوله تلك الكلمات الكبيرة التى فاه بها رئيس الولايات المتحدة وهى «إن كل من حاول رفع النقاب عن المستقبل ومصيره وعواقبه وحوادثه ينتهى إلى إدراك هذه الحقيقة وهى أن الصداقة والبساطة والشجاعة الوطنية والشرف هى العماد الذى يجب أن يقوم عليه سلوك المرء وغايته».

ولقد أظهر السياسى أيضًا فى إشارة رقيقة فرحه بالإصلاح الذى كان موضع الدرس إذ ذاك «وهو مشروع الدستور»، والذى كان من شأنه «أن يجلب للشعب المصرى سعادته ويجعل منه أمة قوية محترمة فى كل مكان».

لقد أدرك المصريون فى الحال معنى هذا الخطاب المفعم بالوداد وازدادوا يقينًا فى هذا المعنى عندما رأوا الدكتور مورتون هاول أثناء السنين التالية قد جمع فى أداء مأموريته الدقيقة إلى جانب الاهتمام الفائق أيضًا بالرعايات الواجبة لحقوق مصر ومصالحها؛ فقد كان قاضيًا عادلاً وصديقًا نزيهًا وشاهدًا بصيرًا؛ ولهذا كله أضفنا إلى إعجابنا بهذه الدولة الكبيرة وهى الولايات الأمريكية وبهذه الأمة الكبيرة التى هى إحدى عُمُد تنظيم العالم شعورًا بالمودة الحارة وبالاعتراف الصادق بالجميل.

إن الديمقراطية الحرة الأمريكية حذفت من قاموسها كلمة رأت ألا معنى لها لأنها لم تطبقها ولا تريد أن تطبقها وهى كلمة «إمبريالزم».

ذاك لأنها وقد تشبَّعت بمبدأ الحرية وحق تقرير المصير لا تستطيع أن تدرك أن شعبًا مهما كان قويًا يعتدى على حقوق شعب آخر مهما كان ضعيفًا، إذ ترى فى ذلك مساسًا بالكرامة الإنسانية وهو ما ينبو عنه تصورها وتبعد عنه عقليتها وتجرحها فى أعز معتقداتها. ومع ذلك فإن الولايات المتحدة بعيدة عن الخيال الوهمى.

فإنه لم تبلغ أمة مداها فى تعرف معنى الحقائق والمنافع بدقة متناهية كما لم تبلغ أمة مداها فى ميدان العمل ولا فى التوسع فى الأعمال وفى مباشرة الأشغال الواسعة النطاق.

على أنه يوجد دائمًا فى أساس السياسة العملية شىء من المثل الأعلى؛ فإن أنزه ما تسعى إليه كل بلد هو السلام والسلام هو المثل الأعلى وهو الضمان الأصلى اللازم لنجاح الأعمال ولتنتج العلاقات بين الشعوب ثمرتها.

سيداتى. وسادتى

....إن أنظار العالم بأسره متجهة والرجاء رائدها نحو تمثال الحرية القائم على شواطئ الديمقراطية الأمريكية ناظرًا إلى المحيط.

يا جناب الوزير

لقد استحققت - كما جاء فى خطاب واصف غالى باشا - من مصر ومن الولايات المتحدة معًا أنك أنشأت بين البلدين: بلد أبناء مدينة قديمة كانت باهرة وبلد أبناء مدينة حديثة فاخرة، روابط متينة أنك أوجدت بينهما بفضل لين قلمك وعلو همتك وتصورك للحق وشعورك بالعدالة وتعلقك بمبادئ الحق والحرية علاقات الود الحقيقية. ففى الوقت الذى تغادرنا فيه دعنا نشكرك مرة أخرى. وبما أن للود مقتضيات فإنًّا نطلب إليك أن تستمر هناك عاملاً لتوطيد الثقة بنا وأن تكون عند من يجهلوننا والذين خدعوا على حسابنا رسول صدق لتحويلهم هم أيضًا إلى الثقة بنا.

إن مصر الكريمة لضيوفها لا ترغب إلا فى بقاء سمعتها المضروب بها المثل فى كرم الضيافة سليمة. ففى ميدان العمل هنا متسع لنشاط الأجنبى وتعاونه وجهوده. وكل المصالح الشرعية يمكن نجاحها فى ظل قوانين عادلة وتحت ضمان استقلال حقيقى.

لقد كنت يا جناب الوزير فى ميدان عملك عامل سلام، ولكن واجب المحبة الذى ندين لك به لا يهمك طبعًا إن لم تكن واثقًا أولاً من راحة ضميرك.

نرجو يا جناب الدكتور ألا تنسانا كما أننا لن ننساك. إن أرض مصر التى تحسن وفادة الجميع ترحب بك دائمًا وتضاعف لك كرم الوفادة.

وألقى حضرة صاحب العزة النائب المحترم الدكتور حافظ عفيفى بك كلمة بليغة باللغة الإنكليزية صفق لها السامعون كثيرًا، وهذه هى:

خطبة الدكتور عفيفى بك

سيداتى. سادتى

يسرنى كثيرًا أن أعرب لجناب الدكتور مورتن هاول عما نشعر به نحوه، وهو على وشك مبارحة بلادنا التى مكث فيها خمس سنين ممثلاً جليلاً لأمريكا، كما يسرنى أن أحيى فيه روح أمته العظيمة، وأن أنوه بالأعمال الجليلة التى قامت بها تلك الأمة الأمريكية النبيلة.

إن العالم كله لا يزال مبهورًا من العمل الفذ الذى قام به مواطنه «شارل ليندبرج» إذ عَبَر المحيط الأطلسى، وعمله هذا أعظم حادث باهر وقع منذ اجتاز «بلتريو» بحر المانش فى سنة ١٩٠٩، ولكن الفرق بين العملين كالفرق بين المانش والمحيط الأطلسى.

على أن ما قام به ليندبرج ليس إلا مثالاً حسيًا حيًا لما يستطيع الأمريكى أن يقوم به من الأمور الجسام.

وهذه الروح هى بعينها التى حدت الولايات المتحدة فى تاريخها الماضى فى سبيل الحرية فجاهدت حتى ملكتها، وهى هى الروح التى لا تزال تحدوها لبذل ما تستطيعه فى سبيل حرية الأمم الأخرى.

وسيبقى التاريخ الأمريكى ماثلاً فى النفسية المصرية يشوق مصر أن تحتذى من أمريكا هذا المثال وتعمل للوصول إلى تلك الغايات النبيلة.

ولقد جعلنا جناب الدكتور هاول نزداد شعورًا بذلك النبل وذلك العِظَم اللذين تفيض بهما أمريكا، وكان دائمًا فى المدة التى قضاها معنا رجل النبل، رجل

الحق، رجل الصداقة الوفى، حتى لم تكن مصر فى وقت ما قبل حضوره، أشد رغبة منها الآن فى توثيق عُرَى المودة والصداقة بينهما وبين أمريكا.

ولم يعد الدكتور هاول هو الممثل الرسمى لأمريكا فى مصر، فهل لى أن أرجوه أن يكون الممثل الرسمى لمصر فى أمريكا؟

سيداتى وسادتى

إنى لعلى يقين من أن حب الدكتور هاول لمصر وخبرته العظيمة بالشعب المصرى كلاهما يدعوه أن يتفضل بقبول هذه المهمة النبيلة.

ووقف الأستاذ وليم مكرم عبيد فألقى بالإنكليزية خطبة مؤثرة قاطعها الحاضرون بالتصفيق الحاد فى أكثر مواضعها، وهذه ترجمتها.

خطبة الأستاذ مكرم عبيد

سيداتى وسادتى

لست ممن أسعدهم الحظ بصداقة الدكتور مورتن هاول أو بالاتصال به من طريق رسمى؛ ولذلك فلا مطمع فى التحدث عن صفاته الباهرة شخصية كانت أو سياسية، ولكن الحياة لا تكون بديعة إلا إذا تناقضت بعض مظاهرها، ولذلك فإنى أحس ـ أنا الأجنبى ـ أن لى نصيبًا فى السفير الأمريكى أكثر من نصيب أصدقائه فيه. والسبب فى ذلك راجع إلى أنه قد اختص الجزء الأكبر من نفسه بقضية الإنسانية المقدسة؟ وقضية مصر ليست إلا مظهرًا من مظاهرها، ولا عجب فى ذلك فإن الله قد شاءت قدرته أن يكون الجزء الإلهى فى الإنسان أو الجزء الأسمى من نفسه غير قاصر على طائفة قليلة من بنى البشر، ولكنه حصة مشاعة للجميع؛ ولذلك تزعم مصر أن لها نصيبًا فى السفير الأمريكى قد أصبح وكأنه منا لأنه وهب مصر أسمى ما فى نفسه فوهبته مصر خير ما تملكه ألا وهو حبها، ولا تظنوا أيها السادة أن محبة الشعوب شىء يستهان به، فإن فى مقدور كل إنسان أن يعتبر محبًا للخير إذا أجزل الخيرات على الناس، أو مصلحًا إذا عمهم الإصلاح فيهم، أو عظيمًا إذا قام بعظائم الأمور، أو أوهم نفسه وغيره

إنه عظيم، ولكن ليس فى مقدور كل إنسان أن ينال الحظوة والمحبة لدى شعب بأسره إلا إذا وهبهم حقًا عطفه ومحبته كاملين غير منقوصين.

إن السفير الأمريكى بعطفه على مصر والمصريين قد عثر على مفتاح القضية المصرية، واكتشف السر الذى يذلل الصعاب التى تظهر أنها قابلة للتذليل، وسار فى الطريق السلطانى إلى قلوبنا.

قد يبدو هذا شعريًا لحضراتكم، ولكنه شعر الحقائق المرة والدرس الذى تمليه تجارب الإنسانية من عهد الخليقة. وهذا الدرس هو أنه ما من قوة أو مهارة سياسية تستطيع أن تفل ما يفعل العطف والتفاهم فى حل قضية هى فى الواقع قضية النفس الإنسانية. وليس فى المقدور أن تزعزع عزائم الشعوب إذا بلغت هذه العزائم مبلغ الإيمان فيها، ولقد قيل - بحق - إن قليلاً من الإيمان يزعزع الجبال، ولكن من الحق أيضًا أن الجبال مهما ناطحت بعلوها لا تستطيع أن تقف فى وجه الإيمان المتحرك!

أيها الوزير

إن العطف الذى أبديته لنا لهو غالٍ لدينا ويزيد قدره فى نفوسنا أنه صادر من أمريكى، إن فى أمريكا شيئًا يحببُ الناس فيها، لأن شعبها وليد الإنسانية الحديث وأكثر أولادها نشاطًا، وهى أمة الأمم وقد خلقت لنفسها شخصية بارزة واضحة الحدود فهى أمريكية من حيث وطنيتها وعالمية من حيث إنسانيتها هذا فضلا عن أن أمريكا هى الدولة الوحيدة الحرة حقًا فهى حرة لا من النير الأجنبى فقط ولكنها حرة من نير المطامع النفسية التى تورط الدول فى الاستعمار. وإنى لأسوق - على سبيل المثال - ما نراه منقوشًا على جدران هياكلنا المصرية القديمة إنكم ترون أسرى الحرب مكبلين فى السلاسل والأغلال ووراءهم حراسهم المصريون يقبضون على هذه السلاسل بأيديهم وليس لهم طبقًا للأوامر المشددة المعطاة لهم أن يتركوا الأسرى أو يدعوا السلاسل تسقط من أيديهم ولا شك أن السجان المصرى قد ظن نفسه السيد المنتصر على مسجونه. ولكنه نسى أن السلاسل التى يجرُّ بها أسراه إنما تقيده كما تقيدهم فهو مربوط بهم كما أنهم مربوطون به.

ولهذا قلت إن لا عجب إذا كانت الحرية الأمريكية هى الوحيدة الطليقة من كل قيد لأنها أبت أن تضع السلاسل التى تغل من حريتها.

إن فى الدنيا كما فى الدين عقائد وخرافات ولعل خرافات الدنيا أشد وأنكى من خرافات الدين وأبعد أثرًا فى شقاء الأمم، ولقد تحررت أمريكا لحسن حظها من هذه الخرافات التى باءت بأوزارها أمم أخرى.

ومما هو جدير بالذكر أن الدور الذى تلعبه أمريكا فى هذا الوجود ليس سلبيًا بل هو إيجابى كذلك؟ لأنها تعمل على ترقية الشعوب ونشر النور والعرفان فيها، لاسيما فى الأمم الشرقية فقد أنشأت فى مصر الجامعة الأمريكية على مثال جامعة بروق الشهيرة والتى تبشر بمستقبل باهر هذا فضلاً عن الكليات العديدة للبنين والبنات فى مصر وأسيوط عدا المستشفيات والأعمال الخيرية التى يقومون بها لوجه الخير دون غيره وخير ما تذكر به المدارس أن الشباب يتعلم فيها أن الحياة - كما وصفها اللورد مورلى - مجال العمل الشريف السامى. وليست مجرد طريق للإسفاف والحقارة ليقطعه العابر إلى آخره - من غير ما نظر إلى ما فيها من سمو ونبالة.

سيدى الوزير

لقد قرأ المصريون بعظيم السرور الحديث الذى تفضلتم بالإدلاء به إلى مراسل جريدة الأهرام ووصفتم فيه الحركة الوطنية المصرية وأغراضها وأمانيها، وسيرها البرىء وزعيمها العظيم، وأن مصر لن تنسى أن صوتكم هذا وهو صوت أمريكا قد ارتفع للدفاع عنها فى ساعة شدتها إحقاقًا للحق، وإنَّا نسأل الله أن يوفقكم أينما ذهبتم إلى السعى فى حمل الغير على فهم حقيقة أمرنا.

إن حركتنا إن هى إلا مجرد جهاد للحياة، وللمبادئ الأولية للكرامة الإنسانية التى بدونها تصبح الحياة والعدم سواء (تصفيق) إن أغراضنا ووسائطنا لتحقيق هذه الأغراض لا يمكن إلا أن تكون سلمية؛ لأن قوتنا مستمدة من قوة نفوسنا وعدالة مطالبنا، وأن وطنيتنا لم تتلوث فى يوم من الأيام بالعداء للأجانب أو

الشعب الإنكليزى فمن التعسف أن يقال إن حركتنا الوطنية قوامها التعصب ضد هؤلاء. وليس مما يعجل فى حل المشكلة الحالية أن يوصف المصريون ظلمًا وبهتانًا بأنهم مجرمون أو متوحشون أو بلاشفة أو مهيجون أو ما إلى ذلك من الصفات المزعجة.. كلا يا سيدى لسنا من هؤلاء ولا قُلامة ظفر إنما نحن أناس أبرياء قضيتهم قضية الحياة فإما بقاء أو فناء كما قال شكسبير.

ليس أقسى على النفس ولا أوجع لها من أن يكون الإنسان نصف حر لأن هذا القسط من الحرية لا يفتأ يذكره بأنه لا يزال نصف عبد، وهو شعور مؤلم مُضن، أين منه شعور العبد الذى لا يرى فى العبودية ذلاً، ولا للحياة كرامة.

ولقد فطن المصريون إلى هذه الحقائق كلها فهبوا يطالبون بحريتهم كاملة واستقلالهم تامًا من غير اعتداء ولا جفاء.

هذه أغراضنا وهذه أمانينا، فهل هى أحلام حالم، كلا وألف مرة كلا، إذ ليس فى مقدور كائن من كان أن يمنع تحقيقها، وهل فى مقدور بشر أن يمنع الفجر من الطلوع والشمس من الإشراق، ألا إن الحق والحب والعدل عناصر الحياة الخالدة، فكلما زادها الناس تقتيلاً زادها الله بعثًا وقوة. هذه كلمة الدهر وكلمة القدر.

وما كاد الدكتور هاول يقف حتى قوبل بالتصفيق الحاد وألقى الكلمة الآتية:

يا حضرات أصحاب الدولة والسعادة يا حضرات النواب المحترمين ويا أصدقائى المصريين قاطبة ويا مواطنىَّ الكرام.

إنى غير غافل عن الشرف العظيم الذى أوليتمونيه فى هذه الفرصة النادرة التى تعبِّر بأفصح لسان عن ثقتكم بى كسفير ووزير مفوض لحكومتى لدى حكومة جلالة مصر ملك مصر السنية.

إننى بعد أن خدمت بلادى بهذه الصفة نحو ست سنوات بين ظهرانيكم صرت قادرًا ولاسيما اليوم - وأنا محاط بحضرات أصحاب الدولة والمعالى الوزراء وحضرات النواب الأجلاء - صرت قادرًا على أن أدرك أنى رجل قد حاز القبول لدى حكومتكم ولدى الأربعة عشر مليونًا هم الشعب المصرى الكريم.

ولا أرى مانعًا عن أصرح الآن أن علاقتى مع حضرات سفراء الدول وممثليها - وكثيرون منهم حاضرون معنا اليوم - كانت من أحسن العلاقات الودية فلم يحدث بيننا أقل أمر من شأنه أن يوتر العلاقات، بل أرى أنه لم يكن بيننا فى أى وقت إلا شعور الاحترام والإكرام المتبادل.

وإنى متأكد أن الذين سمعونى لما تشرفت بتقديم أوراق اعتمادى لجلالة مليككم العالم والساهر على خير رعيته لم ينسوا ما قلته وقتئذ وهو «يسر جلالتكم أن لغتى السياسية ستكون نعم نعم ولا لا» وبعبارة أخرى قصدت أن يكون كلامى وعملى مطابقين لما يجول فى فكرى إن سلبًا فسلبًا أو إيجابًا فإيجابًا - والآن تقدرون أن تحكموا إن كنت قد صدقت فيما صرحت به أم لا.

واسمحوا لى أن أقرر هنا أنه غير ممكن لأى سفير أو وزير فى هذه البلاد أو فى غيرها أن ينال مساعدة وتعضيدًا من مليك البلاد التى يكون فيها أكثر مما شرفنى به صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول وهذه شيم جلالته الدالة على طبعه الكريم.

ولا يخفاكم أن مركز جلالته السامى وعلاقته مع الحكام ورؤساء الحكومات الأخرى يجعله دائمًا شاعرًا بمسئولية عظمى. وإنى متأكد أنكم تقصدون جميعًا أن تعضدوا جلالته فى هذه المسئولية بكل ما يفرح قلبه ويجعله يشعر أن حكومة وشعبًا جديران بالاعتماد عليهما فى كل الأمور العادلة والمعقولة واسمحوا لى أن أهنئكم بالائتلاف الذى تم بين أغلب أحزابكم السياسية؛ لأن هذا يمكنكم من المحافظة بكل ما فى الإمكان على الحقوق الشرعية والأدبية لبلادكم هذه مبعث المدنى ومهد العظمة.

وقد كان لى مزيد الفخر أن أشتغل فى هذه المدة السعيدة مع كثيرين من عظمائكم المقتدرين أذكر منهم السياسى القدير والمحبوب من الجميع صاحب الدولة الرئيس الجليل سعد زغلول باشا والوطنى الدستورى المخلص صاحب الدولة عدلى باشا يكن. والحازم النابغة ذا المواهب الممتازة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا رئيس الوزراء الذى كان لى الشرف عند أول مجيئى إلى

هذه الديار أن أجده رئيسًا للوزارة ووزيرًا للخارجية، ثم الرجل المحنك الصادق صاحب الدولة حسين رشدى باشا أفندى الذى خدم بلاده فى رئاسة الوزارة خدمة طويلة وشريفة تذكر فتشكر ولا يزال يخدمها إلى الآن فى رياسة مجلس الشيوخ فهو يستحق منكم كل إكرام واحترام. ولا يفوتنى أن أذكر فى هذا المقام كريم الأخلاق وواسع العلم صاحب الدولة زيور باشا.

وإذا ذكر رجال السياسة العظام الذين لا يسع المجال أن أذكرهم واحدًا واحدًا لا يفوتنى أن أذكر أيضًا غير المسلمين منهم؛ لأنه لا يخفى على فطنتكم ما كان يذاع عنكم سابقًا بأن الأقباط والمسلمين خصوم أحدهم للآخر.

على أننا نحن الذين قد عرفنا الحقيقة عن كثب نستطيع أن نعلن للملأ بأنه ليس أكثر من الأقباط ولاء لوطنهم ولا أشد منهم مودة ولمواطنيهم المسلمين ويؤيد شهادتنا هذه جمهور الزعماء المسلمين والمسيحيين. وقد ظهر على مسرح السياسة مؤخرًا رجال منهم مقتدرون مثل صاحب المعالى مرقس حنا باشا وزير الخارجية والعالم المقتدر واصف غالى باشا وزير الخارجية الأسبق وأصحاب السعادة صادق باشا وهبه وصادق باشا حنين الوزيرين المفوضين والدكتور حبيب بك خياط عضو مجلس الشيوخ وجورجى ويصا وآخرين كثيرين لا يسمح لى المجال بذكر أسمائهم وهؤلاء وغيرهم برهان قاطع على أن الأقليات راضية كل الرضا أن تعمل يدًا واحدة مع سائر مواطنيهم وكل ما يؤدى إلى خير البلاد ويدفع عنها كيد الكائدين وحسد الحساد. ولكثرة ما كتب وأذيع عن الجرائم فى هذه البلاد أحب أن أقول إنه لا يعزب عن بالنا أن عددًا ليس بقليل من الجرائم التى ترتكب فى هذه البلاد ليست اليد الأثيمة العاملة فيها مصرية، بل بالحرى أجنبية بل أضيف إلى هذا أننى لا أعرف شعبًا هادئًا وأقل من شعوب كثيرة فى اقتراف الجرائم مثل الشعب المصرى الكريم.

ولو درسنا حالة الجرائم فى العالم المتمدين لوجدنا حتى فى بعض ولايات أمريكا الحالة أردأ مما هى هنا بكثير. وكذلك بالمقابلة مع بعض الأقطار الأوروبية وغيرها نجد مصر أخف وطأة وأحسن حالاً وأؤكد لحضراتكم أنى كرجل قد ساح فى أغلب أقطار العالم لم أجد بلدًا هكذا أمينًا مثل بلدكم فأنا

والسيدة زوجتى لم يفقد منا قرش ولا سرق منا شىء ذو قيمة قيمة مدة هذه السنوات الست مع أن أبوابنا كلها كانت مفتوحة أمام خدامنا، وأشياءنا قريبة المنال منهم ولم نكن نغلق بابنا سوى باب السفارة الخارجى وهذا مدة الليل فقط على أن أمانة مثل هذه لا نجد لها مثيلاً بين طبقة الخدم فى الولايات المتحدة ذاتها. ومتى تيسر لكم إبطال استعمال الأفيون وأخواته من المخدرات والمسكرات وطردها خارج حدود بلادكم يقل كثيرًا عدد الجرائم والمجرمين بينكم. إن بلادى قد رفعت صوتها عاليًا ضد هذه اللعنات وقاومتها بشدة وسارت فى سبيل محاربتها شوطًا بعيدًا وهى واثقة أنها ستنجح نجاحًا تامًا فى خمس السنوات المقبلة فتطهر البلاد من أرجاسها ولعناتها وإنى أهنئكم لأنكم بدأتم بداية حسنة بإبطالكم زراعة الخشخاش ومنع تجديد رخص بيع المسكرات لمواطنيكم ويخاف البعض منكم أن تقف الامتيازات الأجنبية حجر عثرة فى سبيل مصادرة هذه التجارة الخاسرة المهلكة، ولكنى أعتقد أن حكومة بلادى كدولة صاحبة امتيازات فى هذه البلاد لن تقف البتة فى طريق حكومتكم إذا شاءت سن قانون ضد المسكرات لأن حكومة بلادى وملايين الشعب الأمريكى لا يعملون لخير بلادهم فقط ولكنهم يعضدون رسميًا واجتماعيًا جميع الشعوب التى لها علاقة بهم.

وأهنئكم أيضًا بجهادكم فى تقليل الأمية ونشر المعارف فى البلاد ولا أعرف حاكمًا فى أى بلاد يفوق جلالة الملك فؤاد رغبة فى إزالة وصمة الجهل عن شعبه وإنى لمسرور إذ أراكم تعضدونه فى تنفيذ رغبته الكريمة هذه بما تقرونه فى برلمانكم من مثل هذه الأمور النافعة.

ومما يستحق الذكر ما حصلت عليه البلاد من زيادة سهولة المواصلات لاسيما فى السكك الحديدية فإن ما تم فى هذه السنوات الأخيرة جعل مواصلاتكم شبيهة بالمواصلات الأوروبية.

ولا ننسى فى هذا المقام مصلحة الصحة تحت إدارة النطاسى القدير والإدارى الحازم سعادة محمود باشا شاهين فإنه سار بها سيرًا حثيثًا لاسيما نحو تقليل معدل الوفيات بتقديمه للقرى والأرياف المياه الصالحة للشرب

والخالية من جراثيم الأمراض وساعده الناس على بناء بيوت صحية يتقى فيها أضرار البعوض ـ رسول الموت ـ ومصائب الذباب ناشر الأمراض.

وهناك إصلاحات لا تُحصى من مدنية واجتماعية وأدبية ومالية سائرة فى بلادكم هذه العجيبة على قدم النجاح السريع. ولا يسع المقام الإفاضة فيها لذلك أتقدم إليكم فى الختام وأهنئكم بما حصلتم عليه بعد سِنِى جهاد عنيف وسعى شريف. أهنئكم ببلاد ذات استقلال وسيادة وبالطبع لم يغب بعد عن بالكم جهاد زعمائكم الأبطال فى هذا السبيل والصعوبات الهائلة التى صادفوها قبل أن تتم لهم هذه الأمنية وتتبوأ بلادكم مكانها اللائق بها والذى تستحقه بكل إكرام واحترام فسقيًا لهم ورعيًا.

وفى الختام أودعكم وأذكركم بكلمة قالها شكسبير فى باب الجهاد الحيوى من أى نوع كان حيث قال: «إن من يدافع عن قضية عادلة فسلاحه ثلاثة أضعاف سلاح خصمه».

ثم قال إنه عهد إلى الأستاذ ماكلانهان بأن يكلف أحد المصريين المقتدرين فى اللغة بترجمتها وإلقائها. ووقف الدكتور ماكلانهان وقال بلغة عربية فصحى إن الدكتور مورتن هاول طلب إليه أن يلقى ترجمة خطابه؛ لأنه أمريكى ولأنه يعرف العربية ولكنه تنحى أولاً لأنه ليس بأمريكى. وهنا دهش السامعون لأنهم جميعًا يعرفون أن الأستاذ ماكلانهان أمريكى ولكنه أزال دهشتهم؛ إذ قال إنه أصبح الآن نصف مصرى على الأقل. أما العربية فقال إنه لا يتقنها وهذا أيضًا كان تواضعًا منه.

وقدم الأستاذ ماكلانهان مترى أفندى الدويرى فألقى ترجمة خطبة الدكتور هاول.

وفى النهاية قال الدكتور هاول إن نظره لفت إلى أنه قيل إن هذه الحفلة ترمى إلى أمور سياسية فقط وبكيفية غير مُرْضية، ولكنه يشعر بأنها كانت حفلة من حفلات المحبة فقط.

ولقد كتبت الأهرام معلقة على هذه الحفلة مقالاً ممتعًا آثرنا أن ننقله للقارئ؛ إذ عبرت به الصحيفة عن العواطف المصرية من هذه الناحية تعبيرًا صادقًا قالت[1]:

فى وسط العذاب والآلام والمحن تعد كلمة التعزية ثمينة جدًا وإن لم تضمد جرحًا ولم تُزِل ألمًا ولم تدفع محنة. وفى وسط الكفاح والجهاد والكد والكدح تطلب النفوس التعبة والقوى المنهوكة لكلمة التشجيع والاعتراف بالجهد وإن لم تقدم المساعدة ولم تأتِ بالعون. وفى ساعة تألب الخصوم واكفهرار الوجوه وعبوس الدهر تعلو ابتسامة الصديق عن أن تقدر بثمن أو توازن بقيمة وما هى إلا ابتسامة فى جو حالك وبين وجوه عديدة مُقطِّبة.

هذه الابتسامة لمحتها مصر فى وجه الدكتور مورتن هاول وزير أمريكا المفوض فى مصر يوم كان الكفاح يجهد أعصابها ويوم كانت الآلام تحز حز السكين فى نفسها وقلبها. ويوم كان تألب السياسة عليها من كل جانب. فلم يكن لمصر إلا أن تقدر تلك الابتسامة قدرها فتقابل الجميل بمثله والمعروف بالمعروف وأن تقول للرجل وهو مزمع الرحيل عن هذه الديار لقد أنصفتنا فى الحكم يوم تناولنا الجور من كل جانب فنحن نحفظ لك هذا الفضل فليجزك الله عنا خير الجزاء.

تلك هى حفلة التكريم التى أُقيمت مساء أمس فى فندق الكونتننتال وداعًا للدكتور مورتن هاول وزير أمريكا المفوض وقد اشترك فيها الوزراء والنواب والشيوخ والعلماء والأدباء والصحافيون وبعض قناصل الدول وأعيان الأمريكان إلخ، فكان الرجل اليوم وهو يتأهب للرحيل مثله يوم وصوله إلى هذه البلاد منذ ست سنين حر الفعل حر القول حر الحكم عادلاً يقول ما يعتقد ويعلن ما يضمر ولا يخضع بتقاليد السياسة العتيقة البالية التى تكلف اللسان أن يخدع القلب وتكلف القلب والعواطف أن تخضع للمصلحة.

---

(١) الأهرام فى ٤ يونيه سنة ٢٧.

ومن أجل ذلك سمع الدكتور مورتون هاول الكلام المر من الذين يريدون أن يقول الناس ما يروقهم لا ما هم يعتقدون وأن يعلنوا ما يروق سواهم لا ما هم يضمرون. وأن يتجاهلوا ما يعرفون ليشهدوا بما يجهلون، ومن أجل ذلك كله وجهت إلى الدكتور مورتون هاول من بعض الألسنة والأقلام العبارات المرة المذاق فكان شريكنا في ما نسمعه وما نقرع به كل يوم ظلمًا وعدوانًا وعرف من نفسه ومما قرع به على صفحات بعض الصحف كيف يجنى علينا ولا نجنى على أحد فقد تجنوا عليه لأمر واحدة فقط وذلك الأمر أنه شهد لمصر شهادة من عرف مصر وشهد للمصريين شهادة من خبر المصريين فقالوا له: «إنك رجل يخالف اللياقة السياسية» كأنما هذه اللياقة السياسية تقضى عليه بأن يتحمل وزر الكذب والبهتان ولا يقضى عليه ضميره ولا تقضى عليه ذمته ولا يقضى عليه الحق بأن يقول الحق وبأن ينطق بالصدق.

وكتبت البلاغ مقالاً إضافيًا تقول فيه:

كنا قد سمعنا قُبيل الحلقة التى أُقيمت يوم الجمعة الماضى لتكريم الدكتور مورتون هاول وزير أمريكا المفوض أن الدوائر البريطانية غير راضية عن هذه الحفلة كما هى غير راضية عن الأحاديث التى نشرها الدكتور هاول وبرأ فيها المصريين من أن يكونوا دعاة شغب أو أن يريدوا سوءًا بضيوفهم الأجانب فلما أقيمت الحفلة خطب الدكتور هاول فلم يقل غير أن أنف المصريين وأعلن أن ديارهم ديار أمن وسلام وأن شعبهم شعب وداعة وإكرام للضيوف وأن عدد الجرائم فى بلاد هنا أقل مما هو فى أمريكا لما أقيمت الحفلة، وقال هذا إذا بعاصفة من الغضب تنفجر فى الدوائر البريطانية فى مصر، ثم إذا بمُكاتبى الصحف البريطانية فى القاهرة يترجمون عن هذا الغضب بلا تحفظ ولا هوادة.

فمُكاتب المورننج بوست يرى «إن الأقوال التى فاه بها الدكتور مورتون هاول لم تكن فى محلها على الإطلاق وقد زادت الحالة تفاقمًا»، ثم يذهب إلى أبعد من هذا الحد فيقول إن هذه الأقوال «تعد انتهاكًا لحرمة العرف السياسى المرعى بين الدول» ثم كأنه أراد بعد ذلك أن يلوح بشىء من التهديد، فقال: «ولكن المسألة لا تنتهى عند هذا الحد ولابد أن تكون لها ذيول خصوصًا وأن هذه ليست أول

مرة يهيم فيها الدكتور مورتون هاول فى هذا الطريق ولا بد أن أقواله التى فاه بها تشجع المتطرفين فقد نثر الزهر على المصريين وضفر لهم أكاليل الحمد».

ووصف مكاتب جريدة أمريكية هى جريدة «شيكاغو تريبون» الموقف وصفًا وضع فيه إصبعه على الجرح الحقيقى فقال: «ألقى وزير أمريكا المفوض خطبة أثارت مع حديث له نشرته إحدى الصحف العربية، القال والقيل هنا. فقد أنكر الدكتور مورتون هاول فى خطبته الزعم القائل بأن المصريين متشبعون بروح العداء للأجانب أو أن المصالح الأجنبية كانت يومًا ما عرضة للخطر فعدت الدوائر البريطانية فى القاهرة قوله هذا مناقضًا كل المناقضة للتصريحات التى فاه بها السر أوستن تشمبرلن فى البرلمان البريطانى».

فأنت ترى من هذا أن الدوائر البريطانية فى القاهرة غضبت غضبًا شديدًا والدوائر البريطانية هنا هى دار المندوب البريطانى وبدهىّ أن تغضب؛ لأنها وقد ادعت على المصريين أنهم يتهيئون للفتك بالأجانب يؤلمها أن تسمع من إنسان براءة المصريين من هذه التهمة، ويؤلمها خاصة أن تكون هذه التبرئة آتية من رجل جليل القدر معروف بالصدق والصراحة كالدكتور مورتون هاول ينطق باسم حكومة جليلة القدر معروفة بسياسة الصدق والصراحة كحكومة الولايات المتحدة.

ولهذا الألم من أقوال الدكتور مورتون هاول ناحيتان: الأولى عامة وهى أن هذه الأقوال تكشف للعالم المتمدين أن السياسة البريطانية تقوم فى مصر على أساس من التهم الباطلة، والثانية خاصة وهى أن هذه الأقوال نفسها تقرع سمع الحكومة البريطانية بقوة نظرها إلى التقارير التى جاءتها من دار المندوب البريطانى بأن المصريين متحفزون للفتك بالأجانب فيداخلها الشك فيها وقد تشك حتى فى كثير مما يجيئها منها بعد ذلك.

ولقد عجبنا، وحقّ لنا أن نعجب من قول مُكاتب شيكاغو تريبون «أن الدوائر البريطانية فى القاهرة عدت أقوال الدكتور مورتون هاول مناقضة للتصريحات التى فاه بها السير أوستن تشمبرلن فى البرلمان البريطانى عجبًا؛ لأن السير تشمبرلن ليس فى مصر فإنه لم يقل ما قاله على أنه حكمه الشخصى وتحقيقه

الشخصى بل قاله على أنه جاءه من دار المندوب البريطانى فى مصر، فالدكتور مورتون هاول لا يناقض بذلك السير تشمبرلن وإنما يناقض دار المندوب البريطانى وإذن يكون هذا السعى لوضع الدكتور هاول فى موضع يناقض فيه وزير خارجية بريطانيا العظمى، عملاً غير سليم ولا هو متفق مع الواقع.

والموضوع بعد ليس سياسيًا وإن كانت الحكومة البريطانية تبنى عليه عملاً سياسيًا. الموضوع أن هناك تهمة موجهة إلى المصريين بأنهم متأهبون للفتك بالأجانب وأن الدكتور هاول رأى من الحق والإنصاف والشرف معًا أن ينفى هذه التهمة لأنها فى الواقع غير صحيحة. فالمسألة مسألة جريمة ونفيها دون نظر إلى ما وراء ذلك من الأغراض السياسية. وكل رجل ذى ضمير حر لا بد أن يستنكر اتهام البرىء وأن يهب إلى مساعدته على إظهار براءته.

ولقد عُنى الدكتور مورتون هاول عناية خاصة بأن يظهر قصده هذا، فنبه فى ختام الحفلة الأولى إلى أن الاجتماع ليس سياسيًا وإنما هو اجتماع وداد وإخلاص. ولكن المستائين من شهادته للمصريين ومن إظهاره الحق فى وجههم يأبون إلا أن يصبغوا أقواله بالصبغة السياسية وإلا أن يضعوه فى الموضع الذى يكون فيه واقفًا أمام وزير خارجية بريطانيا وجهًا لوجه لكى يتيسر لهم بعد ذلك أن يقولوا إن عمله هذا «انتهاك لحرمة العرف السياسى المرعى بين الدول».

انتهاك لحرمة العرف السياسى!!! كأنما هذا العرف معناه أنه إذا هبت دار المندوب البريطانى تتهم المصريين فجأة بالفتنة والتأهب لقتل الأجانب وكان الأجانب جميعًا يرون أن المصريين ساكنون هادئون لا يفكرون فى غير إحاطتهم بصنوف مختلفة من الإكرام والرعاية، وكانت الدول كلها تعرف هذا وتحس آثاره فى رعاياها المقيمين فى مصر وفى معاملاتها مع المصريين، كأنما العُرف السياسى يقضى على الدول فى هذه الحالة أن تؤيد دار المندوب البريطانى فى اتهامها وأن تحمّل ذمتها وضميرها وشرفها إثم الاشتراك فى الجريمة ضد الأبرياء! إن كان هذا هو العرف السياسى فبرئت منه الإنسانية جميعًا، وبرئت منه بخاصة أمريكا التى رأينا الدكتور هاول لسان صدق لها فى خطبته وفى كل أعماله فى هذه الأعوام الخمسة التى قضاها فى مصر.

صوت المصريات يرتفع بالاحتجاج

أرسل الاتحاد النسائى المصرى إلى التحالف النسائى الدولى البرقية الآتية باللغة الفرنسية، وهى:

«حضرة رئيسة قسم السلام فى جمعية التحالف النسائى الدولى فى براغ.

«إن البرلمان المصرى المشبع بروح السلام والاستقلال المشروع يرفض إخضاع الجيش المصرى لقيادة إنكليزية خشية زج مصر فى حروب مقبلة ومركزنا الجغرافى يقتضى أن تكون على الحياد. ولكن إنكلترا أرسلت أسطولاً إلى الإسكندرية بقصد الإرهاب ومثل هذا التدبير يهدد سلام مصر فنحن نطالب تدخل التحالف النسائى.

هدى شعراوى

رئيسة الاتحاد النسائى المصرى[1]

هل للورد لويد إصبع فى الأزمة؟

قدمنا لك أن بعض الصحف اتهمت اللورد لويد المندوب السامى البريطانى بأنه خالق هذه الأمة لغرض النيل من الهيئة التشريعية التى كان لها إزاء احتفال المنيا موقف مشرف.

ومما أيد هذا الزعم أن اللورد لم يبدِ من جانبه أى عمل من شأنه أن يقرب وجهتَى النظر حتى تسوى المسألة بسهولة مع أن ذلك فى مقدوره تمامًا.

من أجل هذا لم تتركه جريدة السياسة دون نقد مؤدب ولكنه أليم، قالت:

«نحن لا نرتاب فى أنه (لورد لويد) يستطيع أن يرغم حكومة مصرية على التسليم بكل المطالب التى قدمها وبأكثر منها.

لكن هذه الحكومة لن تكون حكومة مصر النيابية التى تنطق باسم الأمة وتعبر عن مشيئتها. بل هى حكومة يمكن إخلاء الطريق لها كى تقتعد مناصب الحكم

---

(١) عن المقطم فى ٣ يونيو سنة ١٩٠٧.

من سبيل الدستور أو من غير سبيل الدستور ويكون أول عمل لها هو حل مجلس النواب إن لم يكن أكثر من ذلك. لكن هذه النتيجة لا يمكن أن تعتبر نصرًا سياسيًا للورد لويد ولا للحكومة البريطانية. بل هل فى نظرنا خذلان لا يستريح إليه سياسى بقدر ما يجب لنجاح سياسة يعتقدها هو وتعتقدها حكومته أرشد سياسة فى تنظيم العلاقات بين مصر وإنكلترا».

إلى أن قالت:

«بل لو أن إنكلترا أرادت فعلا أن تغير نظام مصر وتعدل سياستها فيها، فهل ترى الفرصة الحاضرة هى الفرصة المناسبة لهذا التعديل والتغيير؟

«لا يخيل إلينا أن الإنسان لا يحتاج إلى حظ عظيم من الذكاء ولا من الحنكة ليجيب عن هذا السؤال نفيًا. فمصر لم تقُم من جانبها بأى عمل يبرر ما ثار من الضجة وما أرسل من البوارج وما هدد بإرساله من الأساطيل وآلات التدمير والإرهاب. وكل ما استندت إليه إنكلترا هو أن لجنة فرعية من اللجان البرلمانية قدمت اقتراحات اشتم منها مندوب بريطانيا السامى أنها من الأمور التى قد يكون محتملاً، ولو احتمالاً بعيدًا، أن تؤدى، إذا قبلتها الحكومة وقبلها مجلس النواب، إلى تحيز الجيش لحزب من الأحزاب. وما نظن مثل هذا التعليل إلا كتعليل الذئب الذى أراد أن يأكل الحمل!»[1].

وكذلك كتبت البلاغ تحت عنوان: «دار المندوب السامى وخطتها فى الأزمة الحاضرة»، قالت:

نظن أنه لم يعد خافيًا أن دار المندوب البريطانى تسعى بكل جهدها لأن تأخذ الأزمة طريق العنف بعد إن كانت هى التى خلقتها. وذلك أنها هى التى بدأت فادعت أن لجنة الحربية النيابية طلبت زيادة قوات الجيش وأسلحته، وقد ثبت من إجابة صاحب الدولة ثروت باشا فى مجلس النواب أمس أن هذا الطلب ليس جديدًا وأن لجنة الحربية ليست هى التى طلبته وإنما وزارة الحربية نفسها هى التى طلبته فى سنة ١٩٢٥. وإذا نحن قلنا وزارة الحربية فى ذلك العهد فقد قلنا

(١) السياسة فى ٧ يونيو سنة ١٩٢٧.

سبنكس باشا المفتش العام للجيش. ودار المندوب البريطانى هى التى ادعت أيضًا أن الوفد يريد أن يسيطر على الجيش لأغراضه السياسية، وقد ثبت من إجابة ثروت باشا أمام مجلس النواب فى الأسبوع الماضى كما ثبت من الأدلة التى سردناها فى هذا الموضوع أنه لم يوجد فى مصر حزب سياسى سواء أكان الوفد أم غيره حاول فى وقت من الأوقات أن يبث السياسة فى الجيش وأن يسيطر عليه. ودار المندوب البريطانى هى التى ادعت أيضًا أن الأمن فى مصر مختل وأن هناك تدبيرًا مبيتًا للفتك بأرواح الأجانب والاعتداء على أموالهم، وقد ثبت من تصريحات الدكتور هاول وزير أمريكا المفوض ومن التصريحات التى نشرناها لممثلى الجاليات الأجنبية كما ثبت من تصريح ثروت باشا أمام مجلس النواب فى الأسبوع الماضى أن الأمن شامل وأن الأجانب مطمئنون وألا أثر البتة لتدبير ضد الأجانب وأموالهم.

ثبت كل ذلك فثبت معه أن دار المندوب البريطانى هى التى خلقت الأزمة وأقامتها على هذه الأسباب الباطلة. ثم أخذت الأزمة طريقها وتقلبت على هذه الأطوار التى رأيناها فثبت أيضًا أن دار المندوب البريطانى لم تكتفِ بأن خلقت الأزمة بل أرادت أن ترسم لها طريقًا معينًا هو طريق العنف والشدة حتى كان اللورد لويد يعلن هنا لصاحب الجلالة الملك ولكل من يسمعه أن جواب الحكومة المصرية مرفوض قبل أن تبدى الحكومة البريطانية رأيًا فى هذا الجواب، ثم كان فى الوقت نفسه يوعز لمكاتبى الجرائد الإنكليزية فى القاهرة بأن يحرضوا الحكومة البريطانية على الرفض.

ومنذ أن قيل إن رد الحكومة قد جاء أخذنا نسمع من جانب المتصلين بدار المندوب البريطانى أن هذا الرد إنذار نهائى وأن الحكومة البريطانية أطلقت لمندوبها يده فى كل ما يريد أن يفعله، وغير ذلك من أمثال هذه الكلمات الضخمة، ولكن شركة روتر وافتنا اليوم بتلغراف هذا نصه:

«لندن فى ٧ يونيو ـ جاء جواب الحكومة المصرية على المذكرة الإنكليزية مسالمًا فى جزء منه بينما هناك فقرات منه تستدعى إيضاحًا وقد درسته

الحكومة البريطانية فى أثناء العطلة الأسبوعية، وتؤكد شركة روتر أن مذكرة أخرى سترسل قريبًا إلى الحكومة المصرية».

ولا بد فى اعتقادنا أن يكون هذا التلغراف صدى لبيان رسمى أعلن أمس فى لندن؛ لأن تلغرافات خصوصية وردت بمعناه وبما يقرب من لفظه فى الوقت نفسه على زميلتينا الأهرام والسياسة. فمكاتب السياسة أرسل يقول:

«علمت رسميًا أن الحكومة البريطانية اعتبرت بعض ما جاء فى رد الحكومة المصرية يدل على الموافقة، ولكن الأجزاء الأخرى تحتاج إلى تفسير. وقد أرسلت الحكومة البريطانية مذكرة أخرى تطلب فيها شرح النقط الغامضة». وهذا يطابق تلغراف روتر كلمة فكلمة تقريبًا. ومكاتب الأهرام أرسل يقول: «تميل الدوائر السياسية اليوم إلى وصف المذكرة المصرية بأنها سعى للمساومة على أمل الوصول إلى طريق متوسط ومن المسلَّم به أن المذكرة المصرية مكتوبة بلهجة المسالمة فى بعض أجزائها ولكنها غامضة فى أجزاء أخرى لم تبين ماهية التعاون الذى تنويه الحكومة المصرية. وتحث المذكرة البريطانية الثانية على الإعراب عن آراء مصر بعبارة أجلى وأوضح ثم تلا ذلك محادثات بين اللورد لويد والحكومة المصرية».

فالمعنى فى تلغراف روتر وفيما أرسله مكاتبا الأهرام والسياسة واحد واللفظ يكاد يكون واحدًا. فالمصدر الذى صدرت منه هذه التلغرافات الثلاثة لا يمكن إلا أن يكن رسميًا أو فى قوة الرسمى.

وإذن ترى الدوائر السياسية فى لندن أن جواب الحكومة المصرية مسالم فى بعض أجزائه ومحتاج إلى التفسير فى البعض الآخر. وإذن لا ترى هذه الدوائر أن هناك محلاً لأن يقابل هذا الجواب بالرعود والصواعق وإنما دار المندوب البريطانى هنا هى التى ترى ذلك وتجتهد فى أن تخلق جوًا مشبعًا به.

ولا نعرف هل تنجح دار المندوب البريطانى فى خطتها هذه أم لا، وقد لا يعنينا نجاحها فيها بأكثر مما يداخلنا حينئذ من الأسف على أنَّا كنا قد علقنا على ما سموه سياسة حسن التفاهم ننظر فنراه يتردى فى الهاوية التى تردت فيها من

قبل آمال وآمال، ولكن ماذا؟ هل الحياة إلا تجارب، وهل التجارب إلا دروس وعظات، فلتكن هذه التجربة آخر الدروس ولتكن العظة فيها آخر العظات.

حركة البرلمان

كان هذا الشهر، كما أسلفنا، شهر الأزمة السياسية وكان النواب متذرعين بالحكمة وكان دولة رئيس المجلس سعد زغلول، يرغب رغبة أكيدة أن تترك الفرصة لصاحب الدولة ثروت باشا حتى يسوى المسألة بينه وبين الإنكليز بما يضمن تهدئة الحال غير جارح كرامة الوطن.

من أجل هذا كانت جلسات فاترة نوعًا ما ولم تتخذ قرارات ذات صبغة سياسية أو غيرها تدفعنا إلى تسجيلها، خصوصًا وأن ذيول الميزانية العامة للدولة كانت تنظر، وكان النواب يراجعونها بنظرات عَجْلَى موافقين على آراء الحكومة فيها. إذ كانت الحكومة قد توخت فى وضعها المصلحة العامة دون أى شىء آخر.

وبعد، فإنه لم يكن بعد ذلك إلا هذه المناقشة بين بعض حضرات النواب وبين دولة رئيس الوزارة فى شأن الأزمة التى حدثت بسبب الجيش وقد قدمناها بنصها وعُنينا العناية التامة بإثباتها.

هذا، ولم يكن حظ مجلس الشيوخ من معالجة المسائل العامة ومزاولة التشريع بأكبر من حظ النواب، اللهم إلا معارضتهم لقرار مجلس النواب القاضى بعدم الموافقة على الاعتماد الخاص بتوسيع شارع الهرم، الأمر الذى اضطر كلا المجلسين أن ينعقد بهيئة مؤتمر تغلبت فيه الأصوات لجانب مجلس الشيوخ فتقرر فتح الاعتماد.

■ ■ ■

الفصل الثانى

الرحلة الملكية إلى الديار الأوروبية



فى الأسبوع الأول من شهر يونيو نظرت اللجنة المالية البرلمانية لمجلس النواب فى الاعتماد الذى عرضته على المجلس وزارة المالية، وقدره ٢٠,٠٠٠ ج.م المطلوب فتحه لرحلة جلالة الملك إلى أوروبا[١].

ولقد كان النواب مترددين أولاً فيما يتخذونه من القرارات إزاء هذا الاعتماد، خصوصًا وقد كان يشاع أن جلالة الملك لن يستصحب أحدًا من وزرائه، فى حين أن نواب البلاد وساستها يعتقدون تمامًا أن زيارة كهذه لن تخلو قط من الحديث فى الشئون السياسية فى إنكلترا وغير إنكلترا من البلاد التى يمر بها ركب جلالته أو يزورها زيارة رسمية.

والصحف، التى هى المعبر الأول عن حال الشعب، أبدت تحيزًا كبيرًا لتصلب النواب وتشددهم فى أن يصحب جلالته وزيره الأول حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا رئيس الوزراء.

فكتبت السياسة تحلل الموقف وتدعم فكر النواب مقالاً مهمًا جاء فيه ما يأتى[٢]:

كان الدائر على الألسنة، قبل حدوث الأزمة الأخيرة الخاصة بالجيش المصرى بين مصر وإنكلترا، والتى انتهت أمس بما يحفظ حقوق مصر وكرامتها وما يبقى

---

(١) المقطم فى ٢ يونيو سنة ١٩٢٧.

(٢) السياسة فى ١٦ يونيو سنة ١٩٢٧.

علائق التفاهم والمودة بين الدولتين موطدة ثابتة أن حضرة صاحب الجلالة الملك سيسافر إلى أوروبا إجابة لدعوة حضرة صاحب الجلالة ملك إنكلترا من غير أن يصحبه أحد من وزرائه باعتبار الزيارة شخصية بحتة لا علاقة لها بسياسة الدولة ولا يمكن أن يكون لها بها علاقة. فلما حدثت هذه الأزمة وصرح وزير الخارجية البريطانية أمام مجلس العموم البريطانى أن الحكومة الإنكليزية تذر باب المفاوضات لتسوية المسائل المعلقة بين مصر وإنكلترا مفتوحًا، عاد الناس يتحدثون فيما إذا كانت هذه الظروف السياسية الجديدة لم تَدَع مجالاً للتفكير فى اصطحاب جلالة الملك أحد وزرائه إن لم تكن للقيام بمفاوضات رسمية فعلى الأقل لتعرف ميول السياسة الإنكليزية بصدد المسائل المعلقة وتمهيد الجو لإتمام المفاوضات، بل لقد تردد على بعض الألسنة أن جلالة الملك يفكر من جانبه فى هذا الأمر كما يفكر فيه جماعة من الوزراء وجماعة من النواب أيضًا.

وطبيعى أن ينشأ مثل هذا التفكير عن تطور الحوادث الأخيرة. فقد كانت فكرة تمهيد الجو للمفاوضات لما تتضح فى الأذهان بعد حصول المفاوضات الأخيرة فى سنة ١٩٢٤. ومن بعد ذلك التاريخ وما عقبه من الحوادث التى انتهت بعودة البرلمان إلى الانعقاد فى شهر يونيو الماضى (سنة ١٩٢٨) لم يجد فى الجو ما يجعل تمهيد الجو ضرورة لا مفر منها. وقد كان ممكنًا الاعتماد فى هذا السعى الواجب على ممثل مصر فى لندرة لكن ظروف عزيز باشا الخاصة لم تكن تسمح بالإقامة فى لندرة الزمن الكافى للقيام بهذا العمل الذى يعتبر فى الحقيقة الواجب الأول، بل المبرر الصحيح لوجود سفارتنا فى لندرة، ثم إن هذه الأزمة التى حدثت أخيرًا قد لا تكون الأخيرة من نوعها إذا لم يحدث تفاهم بين الحكومة المصرية والحكومة الإنكليزية على الأقل فيما يتعلق بالسياسة العامة ولا تحسب ظرفًا أكثر ملاءمة لهذا التفاهم من ظرف وجود حضرة صاحب الجلالة الملك فى إنكلترا. فمن شأن هذا الظرف وحده أن يخلق جو صفو وعطف متبادل بين الدولتين قل أن يستطاع خلقه فى ظرف آخر. ويكفى تصور ما تتأثر به الروح البريطانية من معانى المودة حين الاحتفال بضيافة جلالة الملك فى لندرة لتقدير ما يحدثه ذلك من أحسن التفاهم وتبادل المودة.

ولسنا بحاجة إلى أن نضرب الأمثال بما كان لمثل هذا الظرف على علاقات دولتين من الدول من أثر. فزيارات الملك جورج السابع لفرنسا هى التى مهدت السبيل للاتفاق الودى. والزيارة الأخيرة التى قام بها مسيو دمرج رئيس الجمهورية الفرنسوية للندرة وما حدث من تبادل الآراء بين سير تشمبرلن وزير الخارجية البريطانية ومسيو بريان وزير الخارجية الفرنسوية فى شأن المسائل الكثيرة المتصلة بها الدولتان، كل ذلك كان له من عظيم الأثر أن أدى بصحافة الدولتين إلى القول بأن علاقاتهما زادت توثقًا وتوكيدًا بعد زيارة رئيس الجمهورية. وذلك كله بعض طبائع النفوس البشرية. فالتفاهم المباشر يزيل من النفوس ما قد يكون علق بها من أسباب سوء الظن ويعيد إلى علائق المودة كل صفوها ويجعل الوسيلة للتفاهم على ما يكون مختلفًا عليه ميسورة بل محققة.

ولئن كانت الأزمة الحاضرة قد حُلَّت بفضل تضامن البلاد وبفضل ما كان من حسن تقدير فخامة لورد لويد فى الفترة الأخيرة لضرورة قيام سياسة التفاهم بين مصر وإنكلترا، إلا أن ما تركته الصحافة البريطانية من الأثر السيئ فى نفس الشعب البريطانى يحتاج إلى الالتجاء لكل وسيلة ممكنة لإزالته ولإحلال أثر صالح محله. ولا نرتاب فى أن زيارة جلالة الملك وحدها سيكون لها فى هذا السبيل فعل محمود. لكنَّا نعتقد أن جلالته يقدر كذلك أن هذا الأثر يزداد بوجود أحد وزرائه معه. فليس من عادة الملوك الدستوريين التحدث فى سياسة دولهم أو المناقشة مع وزراء الدول الأخرى. وإنما الذى يتحدث ويتناقش ويوطد العلاقات ويزيل كل سبب من أسباب عدم صفاء الجو فأولئك هم الوزراء يتحدثون إلى الوزراء. وهذه المحادثات ينمى خبرها إلى الصحف تتناقلها وتعلق عليها وتحدث بها من الأثر فى الرأى العام ما نحن بحاجة اليوم لحدوثه بعد هذه العاصفة التى مرت فى جو العلاقات المصرية البريطانية والتى تركت من غير شك أثرها وإن كانت قد حلت حلاً ارتضته الحكومتان. فإذا أُضيفت هذه الأحاديث والتعليقات إلى ما يلقاه جلالة الملك من الإجلال والإكرام ولما تفيض به مزاياه السامية من كرم الخلق والعطف كانت أفعل أثرًا فى إزالة كل ما تركته العاصفة الأخيرة. وكانت خير ممهد للجو الصفو الذى يجب أن يسبق المفاوضات الودية إذا أريد

بها أن تصل حقًا إلى غاية صالحة هى الاتفاق على المسائل المحتفظ بها اتفاقًا يضمن مصالح إنكلترا ولا يمس استقلال مصر بحال.

لهذه الاعتبارات كلها نميل إلى تصديق ما يقال من تفكير جلالة الملك من جانبه فى اصطحاب أحد وزرائه تفكيرًا يتفق وما يجول بخاطر جماعة من الوزراء وأعضاء البرلمان. بل نميل أكثر من هذا إلى الاعتقاد بأن الحكومة البريطانية تبتهج أشد الابتهاج إذا تحققت هذه الفكرة. فإن ما أبداه وزير الخارجية من التحفظ فى أقواله عندما سُئل عن أسباب الأزمة وما صرح به من ترك حكومته باب المفاوضات مفتوحًا لحل المسائل المعلقة وما بدا فى غير فرصة من حرص الحكومة البريطانية على توطيد دعائم سياسة حسن التفاهم - ذلك كله يذهب بنا إلى الاعتقاد بأن الحكومة الإنكليزية تود أن تسمع أقوال وزراء مصر بطريقة مباشرة تمهيدًا لإقامة العلائق بين الدولتين على أساس متين ثابت.

وإذا كان ذلك هو الشأن وكانت كل الظروف تبعث على الاعتقاد بميل كل الجهات صاحبة الشأن فى المسائل المصرية إلى أن يصحب جلالة الملك أحد وزرائه فى رحلته لزيادة التفاهم بين مصر وإنكلترا ولتبديد ما قد يكون باقيًا من أثر العاصفة التى أثارتها الصحف الإنكليزى، كان لنا أن ننتظر تحقيق ذلك وأن يصدر به الخبر اليقين عما قريب ليغتبط المصريون به ولتطمئن قلوبهم.

وكتبت البلاغ - معلقة على رأى السياسة بالتحبيذ والاستحسان - قائلة فى النهاية: «وليست المسألة نفقات تزيد وتنقص وإنما هى مصلحة سياسية قاضية بأن يتمكن رئيس الوزارة المصرية من أن يقابل فى ظلال الرحلة الملكية وزراء الحكومة البريطانية وأن يتحادث معهم[1].

«أخيرًا صار من المقرر أن يرافق دولة ثروت باشا صاحب الجلالة الملك فؤاد فى زيارته إنكلترا».

---

(١) البلاغ فى ١٦ يونيو سنة ١٩٢٧.

«ونظن أن قليلاً من التفكير كان كافيًا لأن يُظهرنا على أن سفر ثروت باشا مرغوب فيه من الإنكليز والمصريين على السواء. فأما الإنكليز فإن حكومتهم دعت الحكومة المصرية دعوة صريحة إلى فتح باب التفاوض معها فى التحفظات الأربعة ثم ما كادت الأزمة السياسية (بخصوص الجيش) تنتهى حتى انطلقت صحفهم ودوائرهم السياسية تكرر الدعوة وتقول إن الوقت قد حان لعقد محالفة مع مصر وأن زيارة جلالة الملك فؤاد لإنكلترا ستكون فرصة صالحة للحديث فى هذه المحالفة».

«وأما المصريون فقد تساءلوا منذ سمعوا بالرحلة هل يشترك فيها بعض الوزراء أو لا. ولما بدأت اللجنة المالية النيابية تنظر فى هذا الاعتماد المالى المطلوب لنفقات الرحلة كانت مسألة هذا الاشتراك أول ما اتجه إليه نظرها فلما غلب على الظن أن جلالة الملك لا يستصحب أحدًا من وزرائه تراخت فى وضع تقريرها كأنها تريد بذلك أن تفسح الوقت للعدول عن هذه النية».

«ثم جرت على إثر هذا مناقشة فى مجلس النواب ذكر فيها النائب المحترم إبراهيم بك الهلباوى سفر الملوك فاتضح لكل من يريد أن يفهم أن رغبة النواب جلية فى أن يسافر وزير مع جلالة الملك».

«فالإنكليز والمصريون على السواء رغبوا فى أن يسافر ثروت باشا مع الملك»[1].

ولما كانت عنايتنا بإثبات ما تقوله الصحف التى هى مرآة الرأى العام شديدة، رأينا أن نثبت هنا أهم ما قيل بعد أن تقرر سفر ثروت باشا مع جلالة الملك. قالت الأهرام تحت عنوان (وزير يحمل ثقة أمه) ما يأتى[2]:

يسافر جلالة الملك غدًا إلى أوروبا ويبدأ زياراته للملوك ورؤساء بعض الحكومات بزيارة لندن.

---

(١) البلاغ فى ٢ يونيو سنة ١٩٢٧.

(٢) الأهرام فى ٢٣ يونيو سنة ١٩٢٧.

«وبعد غد يسافر حضرة صاحب الدولة ثروت باشا رئيس الوزارة ووزير الخارجية فيرافق جلالة الملك فى زيارة لندن. ولم يتسنَّ على ما نعلم لوزير من الوزراء الدول ما يتسنى اليوم لثروت باشا من التمتع بثقة أمته وثقة زعماء هذه الأمة وثقة برلمانها. فى زيارة رسمية كهذه الزيارة، بل إن سفر ثروت باشا مع جلالة الملك يكاد يكون بإرادة الأمة. فهو من أجل هذه الإرادة فى أن يسافر مع جلالة الملك إلى لندن ومن أجل ثقة الأمة فيه بأن يكون عند حد إرادتها والإعراب عن رأيها إذا طلب منه هذا الإعراب. يجد فيه الإنكليز إذا ارادوا وضع حد للمشكلات بينهم وبين مصر وإقرار الحالة التى لا تتغير ولا تتبدل بتغيير الأشخاص ومطامحهم وطرقهم وأساليبهم خير ترجمان عن إرادة هذه الأمة. بل الترجمان الوحيد عن تلك الإرادة، وهو فى ذلك لا يستطيع أن يتبع سياسة شخصية بل يجب عليه - وهو يعرف هذا الواجب كل المعرفة ويؤديه - أن يتبع سياسة قومية لا تدخل فيها العواطف ولا تتناولها المجاملة وتمحى معها الشخصيات فكيف إذا كانت هذه المذاهب هى مذاهب رجال الدولة جميعًا ومنهم وفى المقدمة ثروت باشا.

وهذه السياسة القومية أحلها الإنكليز ذاتهم المحل الأول فأبلغوا جلالة الملك على لسان اللورد لويد أن الحكومة البريطانية تود أن يكون ثروت باشا مع جلالته فأجاب جلالته أنه يخشى أن تؤوَّل زيارته بعد ذلك بأنها زيارة سياسية مع أنها فى الواقع زيارة شخصية تلقى الدعوة إليها من جلالة الملك جورج ولما وصل هذا الرد إلى لندن كاشفت الحكومة الإنكليزية وزير مصر المفوض فى رغبتها. ولما كان الرد على ذلك كالرد الأول أمرت الوزارة البريطانية المندوب السامى بأنه لا مندوحة عن أن يكون ثروت باشا مع جلالته فى لندن حتى لا يؤوِّل الشعب المصرى والبرلمان المصرى الزيارة تأويلاً لا يستحب. فتكون النتيجة على عكس المراد من الزيارة، وهكذا تقرر سفر ثروت باشا بإرادة الأمة من جهة وبمراعاة عواطفها وميولها من جهة أخرى ولثقة الأمة به من جهة ثالثة.

فثروت باشا إذن هو ترجمان إرادة الأمة المصرية فى لندن.

نقـول هذا ونـريد أن نلحف به ونكرره كثـيـرًا؛ لأن الإنكليـز قـد عـودونا فى سياسة هذه البلد ومناقشة تلك السياسة أن يتكلموا عن الأشخاص دون القومية المصـرية وأن يحصـروا كل مـسـألة بالأفـراد دون النظر إلى مـا يسـتطيع أولئك الأفراد عمله أو يحق لهم أن يعملوه.

نورد على ذلك مثلاً الأزمة السـيـاسـية التى أحدثوها منذ عهد قـريب، ولما ينقشع دخـانها من جو هذه البـلاد ولما تجبُّ سـحبها من سمائها، فقـد سمعنا صحفهم، بل سمعنا رجالهم الرسميين الذين يوحون إلى تلك الصحف يقولون: إن اللورد لويد صـرف أربعة شهور أو ستة شهور فى مباحثة ثروت باشا فى تلك المطالب التى قدمها للحكومة المصرية على فوهة المدفع وحد السيف ولم تُجِبْها ولم تقـرها. ولم يرِد أولئك الإنكليـز الرسمـيـون أن يعـرفـوا هـل كان يحق لثـروت باشا أو لغير ثروت باشا من ولاة الأمور المصريين أن يقبلوا ما لا حق لهم بقبوله وأن يعطوا ما لا حق لهم بإعطائه؟.

إن مذكـرتهم إلى الحكومـة المصرية ورد الحكومـة المصـرية عليها أقـوى دليل وأنصع برهـان على أن القـوم يظنون أن إرادة الفـرد فى هذه البـلاد يجب أن تعلو إرادة المجمـوع، سـواء أجازهـا القـانون والنظام أو لـم يُجِـزْهـا وسـواء أكـان من حق الفرد البحث فيها أم لا. لذلك أشـاروا على صحافتهم أن تحمل على ثـروت باشا تلك الحملة المضحكة والمحزنة معًا حتى حق يومئذ لكل مصـرى أن يسـأل أهم الإنكليـز الذين يقـولون فى رئيس الحكومـة المصـرية هذا الكلام أم هو كلام يمليه عليهم فَيْل من أقيال أفريقيا ومجاهل آسيا؟

ولكن للحق صـولة لا يستطيع أقـوى الأقـوياء أن يقـف فى وجـهـا وصـولة هذا الحق أكرهتهم على أن يعترفوا بأنه لا يحق حق للوزارة المصـرية أن تعطى ما لا تملك وأن تجيب ما لا سلطان لها فى إجابته. وأن الحد الأقصى الذى تستطيع حكومة مصر الوصول إليه والوقوف عنده وصلت إليه الوزارة المصـرية ووقفت عنده إلى أن يتاح للبرلمان الكلام الفصل والحكم النافذ فى هذا الموضوع.

أجل إن الحكومة المصرية أخذت على عاتقها تبعة كبيرة جدًا. ولكن يبرر هذه التبعة فى نظرها أنها لم تنقض سلطة الأمة وأنها أوقفت الحالة الحاضرة كما هى دون تغيير ولا تبديل حتى تحل جميع المشكلات التى بينها وبين إنكلترا. وأن إبقاء «الحال الحاضرة» لا يعد تسليمًا بها ولا حلاً نهائيًا لمعقدها وأن من وراء ذلك فوق ما تقدم كله نفى الجفاء والإبقاء على حسن التفاهم إذا كان لذلك من سبيل.

واليوم تعترف صحف لندن بالإجماع أن العاصفة التى أثاروها كانت عاصفة فى فنجان شاى وأن الذى وصلوا إليه لا يزيل محظورًا ولا يقرر حالة وأن الحل الوحيد الذى يجب أن تتوخاه حكومتهم وتسعى للوصول إليه هو حل تلك التحفظات الأربعة التى احتفظوا بها عند إعلان إلغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر.

وإذا كانت حكومتهم قد ألحَّت وألحفت بأن يكون ثروت باشا مع جلالة الملك فى زيارة لندن حتى لا يؤوِّل الشعب المصرى والبرلمان هذه الزيارة تأويلاً لا يرتاح إليه، فهل يجوز لنا نحن أن نأمل من وراء ذلك خيرًا؛ أى تحول سياسة الإنكليز عن مناقشة الفرد وتحميل الفرد للمسئولية والاعتداد بالرأى العام؟!.

إن هذا القول تقره مصر وترى أنه القول الحق فقد أتعب القوم أنفسهم وأتعبوا مصر وعرفوا سيرها فى سبيل التقدم والإصلاح وأدخلوا على النفوس الحذر وجددوا إثارة العواطف وهاجموا العدالة والإنصاف فى مستقرهما وجابهوا الحقائق مجابهة لم تؤلف ولم تعرف من قبل «وصاحب الغاية أرعن لا يرى إلا قضاءها».

وعلة ذلك أنهم يطلبون من الفرد قضاء أغراضهم ضد إرادة الأمة.

* * *

والآن وقد انتهت الأزمة «مؤقتًا» أو بردت الحمى بالثلج. يزور ثروت باشا عاصمة ملكهم مع جلالة ملك البلاد وهو يحمل من ثقة هذه الأمة الإجماع. ولكنَّ هذه الثقة وذاك الإجماع محدودان بإرادة هذه الأمة بصيانة حقوقها وإتمام

استقلالها. فإذا قال لهم غدًا أو تسنى له أن يقول لهم: هذا ما تريده الأمة المصرية وهذا ما لا تريده. كان صادقًا فى قوله وكان معربًا عن إرادة أمته المستغرقة فيها إرادته الخاصة ورأيه الخاص الذى لا يختلف عن رأى الأمة. بل كان معربًا للأمة الإنكليزية عما تريد هى ذاتها أن يعرب لها عنه. ففى مشروع اللورد كروزن أن القاعدة الأساسية هى إبرام اتفاق أو تحالف «بين الأمة الإنكليزية والأمة المصرية» وفى تبليغ اللورد ألنبى أن «الكلمة الآن لمصر» فالمطلوب إذن الاتفاق مع الأمة المصرية لا مع أفراد من تلك الأمة. والوزير المصرى الذى يتكلم فى الاتفاق مكلف بالإعراب عن إرادة الأمة المصرية فقط لا إرادته هو والأمة المصرية هى المسئولة عن آرائها لا الأفراد الذين تسلمهم زمام الأمور، وكل ما لأولئك الأفراد من حرية مطلقة أن يختاروا الأساليب والطرق التى تنفذ بها إرادة أمتهم فإذا كان ثروت باشا الحامل ثقة الأمة المصرية بالإجماع مسئولاً عندهم عن شىء فذلك الشىء الوحيد الذى يسأل عنه هو الأسلوب والطريقة التى يتوخاها فى معالجة الشئون السياسية لا إجابة مطالبهم هم أو عدم إجابتها. ويكفيه من الفضل أن يقول لهم الحق وأن يقول لهم الصحيح لا أن يخدعهم كغيره من المتزلفين الكاذبين الذين يبحثون أن ذلك الذى يرضيهم هو أيضًا رأى المصريين، وتكون نتيجة ذلك ضلال سياستهم وعرقلة سياستنا معهم فلا هم يصلون إلى أغراضهم ولا نحن نأمن العثرات تقام فى طريقنا.

أما مسألة حقوق الأمة المصرية، وأما أمانيها وآمالها، وأما غيرتها على استقلالها، وأما عدم رضاها عن أى شىء ينقص ذلك الاستقلال أو يحده فمرجع ذلك كله إلى الأمة ذاتها الممثلة ببرلمانها فقط.

❁ ❁ ❁

على هذه الاعتبارات بل على هذه القاعدة يسافر رئيس الوزارة المصرية غدًا قاصدًا أوروبا ليكون إلى جانب جلالة الملك فؤاد يوم زيارته لندن.

وعلى هذه الاعتبارات بل على هذه القاعدة يسير رئيس الوزارة المصرية فى خطته وسياسته وفى كل قول يقوله إذا هم حدثوه عن الشئون المصرية وفى كل

عمل يعمله إذا طلب منه العمل. فإذا كلفه الإنكليز الخروج عن هذه الاعتبارات والقواعد كان عملهم تعسفًا لا يُقبل وخروجًا عن حدود النظام والقانون والسنن الدستورية فى كل بلد من بلاد الله.

وإذا لم يخطر لهم أن يحدثوا رئيس وزارتنا بالشئون السياسية وبطرق الوصول إلى الحلول التى تصون مصالحهم ونضع حدًا لأطماعهم. إن سفر رئيس وزارتنا والقائم الآن بأعمال وزارة الخارجية بإرادة الأمة وبرأيها وهو يحمل ثقتنا بل الثقة التى لم يحملها قبله وزير - إذا استثنينا سعد باشا الزعيم الأكبر - له من جانب الأمة المصرية دلالته ومعناه أيضًا، وهو أن هذه الأمة على الرغم مما تلقاه من ضروب الإعنات والتحايل عليها والثلب فى عرضها ومقدرتها على حكم نفسها، لا تزال تأمل بالرأى العام الإنكليزى خيرًا ولا تزال تبسط إلى الأمة الإنكليزية يد الولاء والإخلاص علّها تقدر ذلك حق قدره بعدما ما لقيت من ضروب الشدة والقسوة والجفاء. ويقينها أنه مهما ضلل الرأى العام الإنكليزى فإنه فيه روحًا للعدالة وميلاً لتأييدها ونفورًا من الخصام والجفاء لاسيما إذا عرف أنه لا يهضم له حق ولا تقاوم له مصلحة، بل إن الأمر على العكس من ذلك وعلى ضده لأن صداقة مصر وولاءها يزيدان فى صيانة مصالح الإنكليز ومنافعهم.

على هذه القاعدة وعلى هذه الاعتبارات كلها يسافر غدًا دولة ثروت باشا إلى لندن وهو يحمل ثقة الأمة المصرية بالإجماع والأمة كلها تدعو له بالتوفيق فى مهمته وبالنجاح فى مقصده بالقيام بالعبء الشاق الذى يحمله مع تلك الثقة الكبرى على منكبيه ولا يخففه عن عاتقه إلا أنه ينفذ إرادة أمته ويعمل بمشيئتها ويخدم قضيتها بالحدود التى أجمعت على أن تكون لخدمة تلك القضية.

وفقه الله وأمده بروح منه».

وقالت السياسة تحت عنوان (سفر ثروت باشا مع جلالة الملك. كيف كُبت به الرجعيون)[1]:

(١) السياسة فى ٢٤ يونيو سنة ١٩٢٧.

سافر حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء وسافر زملاؤه ظهر أمس لوداع حضرة صاحب الجلالة الملك قبل مغادرته الديار فى سفره إلى أوروبا. وإذا كان دولة ثروت باشا سيبقى اليوم بالإسكندرية ثم يبرحها غدًا على الباخرة مارييت باشا ليرافق جلالة الملك بعد ذلك فى رحلته، فقد ذهب عدد كبير من حضرات أعضاء البرلمان نوابًا وشيوخًا كما ذهب عدد كبير من الموظفين ومن أعيان القاهرة لوداعه فى سفره فكانت مظاهرة قومية تجلَّى فيها من معنى ثقة نواب الأمة برئيس الحكومة ما اطمأن كل حريص على مصلحة البلاد معه بأن هذا التأييد لثروت باشا سيكون له أثره فى محادثاته مع رجال الحكومة البريطانية حين إدلائه بحجة مصر وتمسكه بوجهة نظرها فى شأن حقها. ولم يقف أمر التوديع عند الذين حضروا إلى محطة العاصمة بل حصل مثله فى المحطات التى وقف عندها القطار المقل لدولته ولزملائه وعلا هتاف المودعين فى محطة طنطا والذين جاءوا من مديريات الغربية والمنوفية والدقهلية. وطبيعى أن يعلق المصريون فى هذه الفرصة التى يسافر فيها رئيس الحكومة الدستورية إلى أوروبا إلى إنكلترا آمالاً كبارًا على ما سيكون من نتائج تبادل الرأى بينه وبين الساسة الإنكليز، صحيح أن المفاوضات التى يعقبها اتفاق بين الدولتين لا تحصل أثناء هذه الزيارات للأسباب التى سبق لنا بيانها فى هذا المكان من السياسة. لكن لتبادل الرأى من الأثر على العلاقات بين الدولتين ما لا يقل عن المفاوضات نفسها أثرًا. فتبادل الرأى سيكشف عن تصور الحكومة البريطانية للعلاقات المصرية الإنكليزية وسيتبين ثروت باشا منه بصفة حاسمة ما إذا كان الاتفاق ممكنًا حالاً وما إذا كان الأفضل تأجيله أو ما إذا كان الاتفاق غير ممكن لتباعد وجهتَى النظر تباعدًا لا أمل فى التغلب عليه مهما جنح الساسة إلى الحكمة ومهما حسنت إرادتهم فى الاتفاق. وإنَّا لنستبعد هذا الفرض الأخير أشد الاستبعاد، إذ إنَّا نرى فى دعوة الحكومة البريطانية جلالةَ الملك وفى حرصها على أن يكون ثروت باشا مع جلالته فى هذه الزيارة أخذًا بالتقاليد الدستورية - نرى فى هذا خطوة تخطوها إنكلترا فى سياسة حسن

التفاهم بإزاء الخُطَا الكثيرة التى خطتها مصر تنفيذًا لهذه السياسة. ولم يكن لمثل هذه الخطوة محل وإنكلترا تعرف من المفاوضات السابقة ومن حرص المصريين على استقلال بلادهم استقلالاً تامًا إذا كان الرجاء من التقريب بين وجهة نظر المصريين ووجهة نظرها مقطوعًا منه كل أمل. مع هذا، ومع تأييد البرلمان للحكومة ولدولة ثروت باشا تأييدًا كانت آخر مظاهرة وداعه أمس قبل سفره إلى أوروبا وإنكلترا تمعن جريدة الرجعيين فى خطتها وتزعم أن ثروت باشا فَرَّ من ميدان السياسة المصرية من غير أن يعلن الوثائق التى تم الاتفاق على موجبها أخيرًا، مستندة إلى أقوال بعض الصحف البريطانية من أن الحكومة المصرية هى التى لا تريد إذاعة هذه المستندات زاعمة أن ثروت باشا إنما سافر اتقاء لهذه الإذاعة، ولن يكون منطق أسقم من هذا المنطق. فقد ذكر ثروت باشا فى بيانه الذى ألقاه على البرلمان أن الحكومة المصرية مستعدة للإذاعة بعد تمام الاتفاق مع الحكومة البريطانية. وقد ذكر مستر لوكار لامبسون فى بيانه الذى ألقاه بمجلس العموم البريطانى أن الحكومة البريطانية مستعدة للإذاعة بعد تمام الاتفاق مع الحكومة المصرية. وطبيعى أن مجلس العموم البريطانى يحرص أشد الحرص على أن يقف هو وأن يقف الجمهور البريطانى على ما تم الاتفاق عليه ليعرف مدى موقف إنكلترا فى مصر، مثله فى ذلك مثل الجمهور المصرى سواء بسواء. وكما يجوز للصحف المصرية المعارضة للحكومة المصرية أن تزعم أن عدم النشر معناه تهاون الحكومة المصرية؛ كذلك يجوز للصحف البريطانية المعارضة للحكومة البريطانية أن تزعم أن عدم النشر معناه تهاون الحكومة البريطانية بعد الذى كلفته الخزانة من نفقات بسبب إرسال البوارج. لكن هذه الأقوال التى تبديها الصحف المعارضة لا يمكن أن يعبأ بها الرأى العاقل الرزين وكل ما يمكن أن يفسر به إرجاء النشر الأمل فى تفاهم أوسع أثناء الزيارة الحالية يمكن معه أن يتم الاتفاق الذى أشار إليه مستر لوكار لامبسون فى مجلس العموم البريطانى كما أشار إليه ثروت باشا أمام البرلمان المصرى. أما ما يتوهمه أولئك الرجعيون من أن ثروت باشا فر تاركًا الميدان فى مصر

فلا يمكن أن يُقابل من الرأى العام المصرى إلا بالهُزء والسخرية. فلعل أكبر أمل كان للرجعيين ألا يسافر أحد من الوزراء فى هذه الرحلة حتى يفسد تقليد من التقاليد الدستورية فى مصر. وهم لا أمل لهم إلا فى فساد الدستور وما يتعلق بالدستور من تقاليد. فإن لم يستطيعوا ذلك دفعة واحدة حاولوه فى كل حادثة بذاتها قليلاً قليلاً. وإلا فهل يستطيع أولئك أن يقولوا للمصريين متى كان فى التقاليد الدستورية أن سافر ملك أو يسافر رئيس جمهورية فى دعوة رسمية من غير أن يصحبه رئيس حكومته أو وزير خارجيته، وهل يستطيعون أن يقولوا للمصريين أى سبيل غير تبادل ثروت باشا الرأى مع الحكومة البريطانية يمكن أن يحسن الجو السياسى بين الدولتين تمهيدًا لاتفاقهما. لعلهم كانوا يريدون الاكتفاء بوجود نشأت باشا وأمثال نشأت باشا فى لندرة، ثم لعلهم كانوا ينتظرون من هؤلاء الذين يعتبرونهم ساستهم المحنكين الوصول من الحكومة البريطانية إلى بعض ما يرضى مطامعهم من العبث بالدستور. ولعل سفر ثروت باشا واحتفال الصحافة الإنكليزية والرأى العام الإنكليزى بهذا السفر واعتباره تمهيدًا لصفاء الجو بين الدولتين قد أضاع آمالهم فذهبوا يمعنون فى هذا بأنهم كمن يتخبطه الشيطان من المس. ألا فليعلموا أنهم وقد أصبحوا أقلية لا يعبأ بها أحد ولا يُعنى بها إنسان وقد تكشفت للأمة مآربهم وعرف الجميع عداوتهم الأصلية للدستور وللحياة النيابية وللبرلمان وللحكومة الدستورية فلن يسمع أحد لقولهم إلا بالاشمئزاز منه والتقزز. ولكن تكون الأمة فى موقفها لحماية الدستور إلا كتلة واحدة متكاتفة فى تأييد المتكلمين باسمها والمدافعين عن حقها والعاملين لبقاء استقلالها وضمان سِلْمَها لا يمسهما شر ولا أذى.

وقالت المقطم ما يأتى[1]:

«قبل أن تصل هذه السطور إلى أيدى قرائها تكون الباخرة مارييت باشا الفخمة قد أبحرت تقل رئيس الحكومة المصرية فى رحلته إلى إنكلترا؛ حيث

---

(١) المقطم فى ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٨.

يكون بمعيَّة جلالة ملك البلاد فيغادر دولة ثروت باشا هذا القطر مزودًا من جميع الأنحاء بالثقة التامة بصدق وطنيته وسداد رأيه وبعد نظره ومشيعًا بالدعاء له بالتوفيق والنجاح فى ما قد يباشر من المهام فى هذه الرحلة».

«وسيكون لثروت باشا فى زيارته هذه لإنكلترا مزيَّة أخرى غير هذه المزايا فإنه لا يقصد بلادًا غريبة عنه ولا يجتمع بأقطاب يجهلهم ويجهلونه، فقد زار تلك البلاد فى الصيف الماضى ولقى من الحفاوة والعناية ما لا يزال ذكره محفوظًا فى الأذهان هنا وهناك. تعرَّف سياسة بريطانيا وعرفوه وأنشأ معهم صلات من الود والعلم سيدرك الفريقان قيمتها هذه المرة فقد كان من النقص فى علاقاتنا الماضية مع بريطانيا أن أقطاب الدولتين لم يسعوا للتعارف وهو أول شرط من شروط التفاهم فالمرء أقرب إلى التفاهم مع من يعرف ومع صديق منه مع من يجهل لأن الجهل يولد الريبة والحذر ويفتح للشك فى النيات والغايات أبوابًا. وكثيرًا ما نشأ الخلاف بين الفريقين؛ لأنهما كانا ينظران إلى المسألة الواحدة من وجهات مختلفة ولأن كل فريق كان يعتقد أن الفريق الآخر لا يضمر له الخير ولا يود أن يتفاهم معه ولذلك ندر أن حُلَّ ما بينهما من المشكلات بروح التفاهم لأن شرطه الأول وهو المعرفة كان ضعيفًا أو معدومًا».

«ولا نزال على رأينا الذى أثبتناه غير مرة فى هذه الآونة الأخيرة وهو أن زيارة ملك مصر مصحوبًا برئيس وزرائها للندن وغيرها من أعمال إنكلترا هذا الصيف ليست لإجراء مفاوضات يترتب عليها تعيين العلاقات النهائية بين الدولتين والبلادين ولا نقول هذا رجمًا بالغيب ولا تكهنًا بما يكون أو بما لا يكون بل إن عندنا من المعلومات والأسباب ما يبعثنا على ترديد هذا الرأى. غير أن ذلك لا يمنع من أن ننتهز فرصة زيارة ملك مصر ووزيرها لإلقاء نظرة عامة على هذه العلاقات التى تقلبت على وجوه شتى منذ بدء الاحتلال البريطانى وتبين أنها حتى بعد تصريح فبراير لا تزال تفتقر إلى تعيين وتحديد وتقرير كثير فالذى قد يقع فى لندن إنما يكون على سبيل التمهيد لتوجيه النظر من الجانبين فى اتجاه واحد وتدبير ما يصلح أن يكون موقفًا يستطيع الفريقان أن يقفا فيه معًا متآلفين غير متنافرين».

«ولا يخفى أن الموقف البريطانى فى مصر لم يستقر على قرار واحد فقد تحول وتغير كثيرًا فى عهد الاحتلال الأول حين تدخل البريطانيون فى جميع مرافق الدولة وفى غضون ذلك ما فتئت الدولة البريطانية تجاهر بعزمها على الجلاء عن مصر. وقد سجل المصريون عن رجالها ٦٤ وعدًا وعهدًا بذلك. ثم جاء عصر الحماية الذى لم يُطِق المصريون عليه صبرًا وعقبه تصريح فبراير وهو قاعدة العلاقات الآن وقد حصرت بريطانيا همها فيه فيما يمس مصالح إمبراطوريتها والأجانب وعدلت فيه عن التعرض لشئون البلاد الداخلية ولكن إيجاز العبارة فى التصريح ما فتئ علة شقاق وخلاف كما بيَّناه مرارًا قبل اليوم».

«أما الموقف المصرى فلم يتغير من البدء وخلاصته أن المصريين يودون أن يكونوا مستقلين فى بلادهم إلى أقصى مدى مع الإحتفاظ بمودة بريطانيا فى مقدمة الدول وصون مصالحها الإمبراطورية ما دامت لا توهن هذا الاستقلال».

«وحجة مصر حجة قوية حتى فى عيون البريطانيين أصحاب هذه المصالح لأن النظرية الأساسية فيها صحيحة تطابق كل المطابقة المبادئ التى قام عليها الحكم البريطانى وهو الذى يقدس النظام الدستورى البرلمانى فتصريح فبراير إنما كان من قَبيل الاعتراف بصحة هذا المبدأ ولو أنه ظل اعترافًا ناقصًا فى نظر المصريين أى أن بريطانيا لم تَرَ بدًا من أن تعرف لمصر حقها فى الاستقلال غير أنها لم تجد بدًا فى الوقت عينه من الاحتياط لما تعده من مصالحها الحيوية خصوصًا بعد ما رسخ فى أذهان البريطانيين فى جزرهم الأوروبية ومستعمراتهم المستقلة والهند أن قناة السويس هى العمود الفقرى فى هيكل مواصلاتهم».

«فالخطوات التى خطاها الفريقان منذ نشوب الحرب العظمى أو منذ ما وضعت أوزارها فى ما يختص بعلاقاتهما خطوات كبيرة لا يدرك شأوها إلا إذا قوبلت الحالة اليوم بما كانت عليه سنة ١٩١٤ أو فى ما تلاها من السنين إلى عام ١٩٢٣ فهذا الذى تم بعد نضال استمر أربعين عامًا يدل على أن فى حكم الاستطاعة المضى فى طريقه إلى ما هو أبعد منه إذا استُوفيت مقدماته وشروطه. فمصر لا يسعها أن تظل فى خلاف مع بريطانيا وهذه ليس من

مصلحتها أن تكون مصر نافرة فإذا كانت المسألة مسألة مصالح إمبراطورية فقط كما هو الظاهر الآن فمن سداد الرأى أن تجعل صيانتها موضوع بحث دقيق من الجانبين، أولاً لتعيين هذه المصالح بالضبط وثانيًا للنظر فى خير الوسائل لضمانها مع كفالة ما لا يقل عنها شأنًا وهو حسن العلاقة بين الدولتين والشعبين ولما دامت بريطانيا قد عدلت عن النظرية التى اتبعتها فى عهد الاحتلال وعهد الحماية فإن الاعتماد على دوام الحالة العالمية على ما هى عليه الآن والتعويل على ذلك فى مصير البلدين ليس من الحكمة ولا من سداد الرأى. وهذه هى الاعتبارات التى بعثت القائلين بعقد معاهدة تحالف على الجهر برأيهم لأنهم يرون فيها حلاً عامًا لكل ما بقى من المعضلات فى هذه العلاقات ولكن النظريات قد تسهل جدًا فى جنب العمليات وللتحالف درجات ومراتب لكل منها معنى خاص به فقد يكون فى هذا التحالف باب للخروج من الموقف الحالى وقد لا يكون وهذه مهمة مُلقاة على عاتق المسئولين من الجانبين».

«غير أن فى الجو السياسى فى البلدين نورًا جديدًا وهو هذا الشعور بالحاجة إلى بت الأمر بتًا دائمًا من جهة ووجوب التوسل بالتفاهم وحسن النية إلى بلوغ هذه الغاية. ولا نُتهم بالتعصب القومى إذا قلنا إن أقطاب مصر أظهروا فى المدة الأخيرة كثيرًا من هذه الرغبة لا بالأقوال فقط بل بالأفعال أيضًا وربما كانت الأزمة الأخيرة وما دار فيها من أسطع الشواهد على صحة هذا القول».

«وعندنا أن المسألة يجب أن ترفع من منزلة المساومة حيث يكون التبارى لإحراز فوز شخصى إلى مرتبة التعاون بغية إنشاء اتفاق دائم متين يبنى على الإيقان بالإنصاف وتبادل المصلحة وإلا فإن كل اتفاق يُبنى على الغبن أو الإجحاف لا يلبث أن ينهار متى هبت عليه عواصف الوقائع وإذا كان تفاوت الدولتين فى القوة يحول دون الانهيار مؤقتًا فإن هذا التفاوت غير مأمون البقاء بحكم ما قد يجدُّ من حوادث العالم التى لا تزال محجوبة عن الأنظار بحجب الغيب.

إننا نريد أن تزداد المعرفة بيننا وبين البريطانيين وبين أقطابنا وأقطابهم وتجارنا وتجارهم وصحافتنا وصحافتهم وزراعنا وزراعهم وصناعنا وصناعهم

كما حدث فى مؤتمر القطن ونعتقد أن هذا الازدياد فى مصلحة البلدين وأنه يسهل تذليل ما بينهما من العقبات ولهذا نرحب بزيادة ملكنا ووزير حكومتنا الأكبر لبريطانيا لاعتقادنا أنها خطوة حسنة فى هذا السبيل ونرجو ألا تكون الوحيدة فيه ففى جو التفاهم والصداقة والوئام يُحل من المشكلات ما قد يحجم عن مسه فى جو التنافر وسوء الظن والخصام وهذه تجربة يحسن بالفريقين أن يجرياها بعدما شهد إنتاجها هنا وبعد ما جنت أوروبا ثمارها فى لوكارنو وغيرها فى أوروبا التى كانت من أعوام قليلة حلبة الأحقاد ومسيل الدم وأتون النار.

والله المسئول أن يأخذ بيد ملك البلاد ووزيرها ويوفقهما إلى ما فيه خيرها وفلاَحها».

سفر المندوب السامى

والأيام كانت كفيلة بصدق نبوءة النواب والصحفيين إذ إن اتجاه التيار السياسى فى لندن نحو إجراء محادثة مع ثروت باشا كان شديدًا، وفعلاً استدعى اللورد لويد جورج المندوب السامى البريطانى فى مصر ليكون قريبًا من المتحادثين فى لندن وليستعان بآرائه على تذليل الصعوبات التى قد تنشأ فى أثناء المحادثات. وفعلاً أعدت مصلحة السكة الحديدية قطارًا خاصًا.

فقصد فخامته ومن معه الإسكندرية فوصلها ظهر يوم ٢٤ يونيو، ومن ثَم أبحر فى نحو الساعة الثالثة بعد ظُهر اليوم نفسه بالباخرة فينا إلى تريستا وقد قصد رياسة مجلس الوزراء قُبيل سفره (يوم الخميس ٢٣ يونيو)؛ حيث التقى بدولة ثروت باشا وتحادثا مليًا[1].

تحرك الركاب المالكى

وفى الساعة الخامسة من صباح ٢٤ يونيو، سافر اليخت الملكى المحروسة مُقلاً جلالة الملك والحاشية، وقد أبحرت مع اليخت سفينة خفر السواحل

(١) الأهرام فى ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٧.

(الأمير فاروق) وعليها اللواء حسن توفيق بدر باشا مدير تلك المصلحة رافقته مسافة ٣١ ساعة إلى ما بعد جزيرة كافد والتابعة الكريت.

وقد كانت قوة البوليس تخفر اليخت طوال الليل وصعد إلى اليخت قبل سفره حضرة صاحب الدولة توفيق نسيم باشا وحضرة صاحبى السعادة صادق يحيى باشا والقيسى باشا وقبل تحرك اليخت عادا إلى البر[١].

هذا، وقد كان الاحتفال بوداع جلالته بالغًا جدًا كبيرًا من الأبهة والجلال؛ إذ سافر قبل الميعاد إلى الإسكندرية الوزراء والوجهاء والأعيان وفريق من أعضاء مجلس الشيوخ والنواب.

سفر رئيس الوزارة «دولة ثروت باشا»

لما تقرر نهائيًا استصحاب الملك كبير وزرائه تم الاتفاق بين حضرات أصحاب المعالى الوزراء على أن يتولى... جعفر والى باشا وزير الحربية أعمال وزارة[٢] الداخلية فى مدة غياب دولة ثروت باشا فى خارج القطر وصاحب المعالى أحمد محمد خشبة باشا أعمالَ وزارة المالية بالنيابة عن معالى محمد محمود باشا فى شهرَىْ يوليو وأغسطس وأن يتولى فى شهر يوليو معالى أحمد زكى أبو السعود باشا وزير الحقانية أعمال وزارة الخارجية ومعالى محمد نجيب الغرابلى باشا وزير الأوقاف أعمال وزارة المعارف فى شهر يوليو ومعالى محمد فتح الله بركات باشا وزير الزراعة أعمال وزارة المعارف فى شهر أغسطس؛ حيث يتولى معالى الغرابلى باشا أعمال وزارة الحقانية فى شهر أغسطس.

هذا، وقد كتبت جريدة البلاغ مقالاً ذيلته - على غير عادتها - بإمضاء صاحبها الأستاذ عبد القادر أفندى حمزة النائب، وذلك بمناسبة سفر ثروت باشا جاء فيه ما يأتى[٣]:

(١) المقطم فى ٢٤ يونيو سنة ١٩٢٧.
(٢) المقطم فى ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٧.
(٣) البلاغ فى ٤ يونيو سنة ١٩٢٧.

يسافر غدًا صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا رئيس الوزراء ليرافق صاحب الجلالة الملك فى زيارته لندن ليقابل فى أثناء هذه الزيارة وزراء الحكومة البريطانية فيحادثهم ويحادثونه فى العلاقات بين إنكلترا ومصر، ومن هذه المحادثة يمكن أن يعرف إن كان الأوان قد آن للتفاوض فى التحفظات ولعقد معاهدة تحالف بين البلدين.

ومعروف أن لمصر فى صدد هذه العلاقات حقوقًا تطالب بها وأن لإنكلترا دعاوى تدعيها على هذه الحقوق.. وقد قلنا ومازلنا نرى أن عدتنا فى المطالبة بحقوقنا هى الإقناع لا شىء آخر. والمراد بالإقناع إقناع الحكومة البريطانية أولاً والرأى العام البريطانى ثانيًا والرأى العام فى البلاد المتمدينة ثالثًا. ونظن أن كل إنسان يوافقنا على أن إقناع الرأى العام فى البلاد المتمدينة وفى إنكلترا هو الأساس الذى يُبنى عليه إقناع الحكومة البريطانية.

فالآن ورئيس وزارتنا ماض إلى هذه الحكومة يخاطبها فى حقوقنا ويجاهد فى أن يقنعها بالتخلى عن دعاواها على هذه الحقوق نحب أن نسأل ماذا فعلنا لإقناع الرأى العام البريطانى أو غيره. نحب أن نسأل بأى شىء مهدنا عند الشعب البريطانى والنواب البريطانيين والصحف البريطانية، ثم عند الشعوب الأخرى لهذه الأحاديث التى ستدور فى قضيتنا أثناء رحلة جلالة الملك.

هل اتصلنا بالنواب البريطانيين وشرحنا لهم مطالبنا وأقنعناهم بعدلها، ونحينا من نفوسهم الشبهات التى تقوم ضدها، وملأنا صدورهم ثقة بأننا إذا صادقناهم كنا فى مصادقتنا أوفياء وأننا مصممون على صيانة مصالح بلادهم وألا تناقض بين صيانة هذه المصالح وتمتعنا بالاستقلال؟ أم هل اتصلنا بالشعب البريطانى نفسه وعرضنا عليه هذه الحقائق وبذلنا جهدًا كثيرًا أو قليلاً فى تفهيمه إياها حتى لا يقبل فيها خديعة المخادعين؟!.

لا، لم نفعل شيئًا من هذا كله مع الأسف ورئيس وزارتنا يسافر الآن وليس لنا فى إنكلترا كاتب كتب أو يكتب فى الصحف البريطانية، ولا متكلم كلم أو يكلم

الجمهور البريطانى، ولا سياسى اتصل أو يتصل بالنواب البريطانيين. وبهذا يدور الحديث فى القضية المصرية والجو البريطانى كله يجهلنا ولا يفتح أبوابه فى وجوهنا ولا يقبل فينا إلا ما يدعيه علينا أصحاب الأغراض من الإنكليز المقيمين فى مصر أو من غلاة المستعمرين . فالحق أننا فى هذا مقصرون وأن تقصيرنا فيه جسيم.

وها هى عاصفة مرت بنا من أيام فرأينا فيها أننا اتُّهمنا بالتهم الباطلة، وأن هذه التهم سرت وملأت الأرض وفعلت فعلها دون أن يكون فى استطاعتنا رد شىء منها. وقد كانت هذه العاصفة لا تتناول غير جزئية من جزئيات القضية المصرية أما الآن فالحديث المنتظر سيتناول القضية برمتها فلا ندرى، إذا ادُّعيت علينا دعاوى باطلة حُرفت بها مطالبنا وصورت أمام الجمهور البريطانى وأمام العالم فى صورة مشوهة، ماذا نفعل وبأية وسيلة من الوسائل نقنع الأذهان ببطلان تلك الدعاوى وفساد الصورة التى صورت بناء عليها».

«ولقد عرفتنا التجارب الماضية أنه لما تحادث صاحب الدولة سعد باشا مع مستر مكدونالد ولم تنجح محادثتهما انطلقت الجرائد البريطانية كلها تصورنا فى صورة المتطرفين!! وتدعى أن سعد باشا جاء إلى لندن لا ليتفاهم مع مستر مكدونالد بل ليقدم له إنذارًا! ثم لم يكد سعد باشا يصل عائدًا إلى باريس حتى كانت الحكومة البريطانية قد أعلنت خطابًا وصفت فيه المحادثات بأوصاف غير صحيحة فاضطر سعد باشا أن يرد عليها، ولكن رده هذا لم يجاوز حدودنا نحن المصريين أمام ما أعلنته الحكومة البريطانية وما كتبته الصحف البريطانية فقد طاف أنحاء العالم».

«وليس المطلوب مع ذلك أن نكون مستعدين لرد ما يوجه إلينا من التهم كلاً فإن هذا عمل سلبى فائدته محصورة فى حدود ضيقة، وإنما المطلوب عمل إيجابى يُدعى فيه للقضية المصرية دعوة نشر وإقناع لأننا نقول إن الإقناع سلاحنا الوحيد فهل دعونا وأقنعنا أم هذه المحادثات التى ستدور بين ثروت باشا

ووزراء الحكومة البريطانية تأخذنا الآن على غِرَّة ونحن لم نمهد لها بدعوة ولا بإقناع».

كيف تقرر أن يسافر ثروت باشا

«قبل أن ينتقل جلالة الملك إلى الإسكندرية أعرب فخامة اللورد لويد عن رغبة الحكومة البريطانية أن يستصحب جلالته دولة ثروت باشا فى زيارته لإنكلترا فكان الجواب أن جلالته يخشى إذا استصحب ثروت باشا أن يتبادر إلى الأذهان أنه (أى الملك) قاصد إلى لندن لغايات سياسية فى حين أن زيارته وإن كانت رسمية فى الظاهر إلا أنها ليست سوى إجابة لدعوة خصوصية تلقاها من جلالة الملك جورج الخامس وعلى إثر ذلك كاشفت وزارة الخارجية البريطانية سعادة عزيز عزت باشا وزير مصر المفوض فى لندن برغبة الحكومة البريطانية المشار إليها آنفًا فنقلها سعادته إلى مصر فكان جواب جلالة الملك مماثلاً للجواب الذى صرح به لفخامة المندوب السامى البريطانى».

«وبطبيعة الحال جرت بين فخامة اللورد لويد ووزارة الخارجية البريطانية مخابرات بشأن ما دار بينه وبين جلالة الملك فى هذه المسألة فكان من رأى وزارة الخارجية البريطانية - بعد كل ما تقدم - أن اصطحاب ثروت باشا أمر ضرورى لأسباب عدة بسطها المستر هندرسن لجلالة الملك، وأهمها أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تخشى إذا حضر جلالة الملك إلى لندن وحده أن يؤوِّل ذلك بأن البرلمان المصرى والوزارة المصرية الدستورية غير مرتاحين إلى هذه الزيارة فلا تسفر عن النتيجة المرغوبة منها وهى توطيد علاقات حسن التفاهم بين البلدين»[1].

إبحار ثروت باشا:

أبحر حضر صاحب الدولة ثروت باشا إلى فرنسا على الباخرة (ماربيت) يوم ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٧ مودعًا من جمهور كبير يتقدمهم الوزراء وكبار رجال

---

(١) برقيات الأهرام فى ٣٠ يونيو ١٩٢٧.

الحكومة والمحافظة وهتف له كثير من المودعين طويلاً ودعوا له بالسلامة والتوفيق[1].

وكذلك انتهى شهر يونيو وجلالة الملك فى فرنسا لا يزال مقيمًا ضيفًا عزيزًا وملكًا مكرمًا محبوبًا.

■ ■ ■

(١) السياسة فى ٢٢ يونيو سنة ١٩٢٧.

الفصل الثالث

متفرقات

قضية فولك

لعل القارئ على ذكر بقصة المستر فولك محامى القضية المصرية لدى الشعب الأمريكى، ولسنا الآن بصدد سرد تفاصيل شأن هذا المحامى الذى قضى وانتهزت أرملته فرصة إعلان استقلال مصر فحسبته نتيجة لهذا المجهود الذى قام به زوجها. ورفعت قضية تطالب فيها الوفد المصرى بمبلغ كبير وأخذت القضية دورها وانتهى أمرها بأن أصدرت محكمة الاستئناف المختلطة بالإسكندرية حكمها فى يوم ٩ يونيه سنة ١٩٢٧، فإذا هو يقضى بما يأتى:

أولاً - قبول الاستئناف المقدم من مسز جرترود فولك ورفض استئناف حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا وحضرة صاحب محمد محمود باشا من حيث الموضوع.

ثانيًا: تعديل الحكم الابتدائى الصادر فى ١٠ يونيه سنة ١٩٢٦ لمصلحة مسز فولك بزيادة المبلغ المحكوم بدفعه إليها سبعة آلاف دولار، وقد كان المبلغ ٥٥ ألف دولا فصار ٦٢ ألفًا مع الفائدة القانونية من تاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٥.

ثالثًا: تأييد باقى الحكم الابتدائى فيما عدا ذلك وإلزام المحكوم عليهما بمصاريف الاستئناف وأتعاب المحاماة لوكيل المدعية وقُدرت هذه «الأتعاب» بمبلغ ١٢٠٠ قرش.

وقد اعتبرت المحكمة دولة الرئيس الجليل سعد زغلول باشا مسئولاً فى هذه القضية بصفته رئيسًا للوفد المصرى. وكانت المحكمة مؤلفة من قضاة ثلاثة ورئيس إنكليزى.

وقد قيل إن الرئيس البريطانى هو الذى وضع الحكم.

وكان محامو القضية ثلاثة ذمر زياخ بك عن السيدة مسز فولك، والأستاذ ويصا واصف بك عن دولة الرئيس الجليل، والأستاذ جريوعه عن معالى محمد محمود باشا.

ويذكر القراء من تفاصيل هذه «القضية الغريبة فى بابها أن مسز فولك كانت تطالب الوفد بمبلغ قدره ٦٠٢٩٢٤ ريالاً أمريكيًا باعتبار ما كانت تزعم أن قرينها يستحقه من الوفد كمرتبات شهرية بمعدل ٥ آلاف ريال فى الشهر ما عدا السلفات. وما عدا مبلغ مائة ألف جنيه كان المستر فولك يظن أن الوفد يدفعه إليه متى تم لمصر الاستقلال الذى تنشده. ويعلم القراء أيضًا أن الوفد المصرى كان قد استخدم المستر فولك لخدمة قضية مصر بالمرتب المتقدم ولكنه وقف عمله وأبطل خدمته فى أول يناير سنة ١٩٢٤، إذ كتب إليه دولة الرئيس الجليل كتابًا خاصًا بهذا الشأن.

وقد رفضت المحكمة دعوى مكافأة الاستقلال البالغة مائة ألف جنيه بحجة أن ما نالته مصر من الاستقلال لم يتم على يد الوسيط المذكور ولا من نتائج مساعيه، فيكون صافى النتيجة أن الوفد المصرى بصفته هيئة سياسية تمثل أكثرية الأمة المصرية يتحتم عليه أن يدفع لمستر فولك مبلغ ٦٢ ألف ريال أمريكى وهو يعادل ١٢٤٠٠ جنيه مصرى ولا ندرى كيف كان مركز المرحوم فولك من الوجهة المالية وماذا ترك لأرملته المحترمة ولكن يلوح لنا أنه لو لم يكن قد ترك لها غير ثمرة هذه القضية السياسية المختلطة لكفى.

والآن وقد انتهت القضية وصار يحق للسيدة المحكوم لها أن تمد يدها إلى الوفد قائلة «ادفع المال المحكوم به» فماذا عسى أن يفعل الوفد وهل هو من سعة

الثروة بحيث يستطيع أن يفتح خزانته ويقدم إليها هذا المال الذى أصبح حقًا وتظل ميزانيته كافية للقيام بما عليه من الأعمال؟

ومهما يكن من الأمر، فإن هناك عبرة فى صدور هذا الحكم اليوم والسياسة البريطانية تضغط على مصر ضغطًا يرى القريب والبعيد ماهية هذا الاستقلال الذى استحق فولك ما حكم لورثته به هنا بسبب الحصول عليه.

■ ■ ■

الباب السابع

■ شهر يوليه

■■

الفصل الأول

« الرحلة الملكية »

بلاغ كبير الأمناء بباريس

بعد أن وصل جلالة الملك فؤاد الأول إلى باريس فى يوم ٢٩ يونيه أصدر كبير الأمناء البلاغ الآتى يصف به وصول جلالته إلى فرنسا:

«نزل جلالة الملك إلى البر فى طولون فى أتم ما يرام من الصحة فاستقبل الأهلون جلالته بمظاهر الترحيب وكان المحافظ البحرى قد أعد لجلالته ولحاشيته سيارات خصوصية أقلتهم إلى المحطة؛ حيث كان قطار خاص ينتظرهم فسافر بهم من طولون فى الساعة السابعة والدقيقة ٥٠ وتناول جلالته وحاشيته طعام العشاء فى القطار».

«ولما وصل القطار إلى محطة بيراسن فى ليون فى الساعة الثانية بعد منتصف الليل استقبل الطلبة المصريون جلالة الملك بمظاهرة عظيمة وكانوا قد اهتموا بالمجىء إلى المحطة فى هذه الساعة المتأخرة من الليل لكى يحيوا ملكهم ويقدموا له إجلالهم وولاءهم».

«ومن الذين حضروا إلى المحطة الدكتور أبو زيد وكيل إدارة البعثة ووفود من الطلبة المصريين فى مونبلييه وجرينوبل وتولوز وايكس علاوة على جميع الطلبة الموجودين فى ليون ويبلغ مجموعهم ٢٠٠ طالب فلما وقف القطار الملكى صفقوا تصفيقًا شديدًا وهتفوا مرارًا (ليَحْىَ الملك).

«وكان مع الطلبة علم مصرى وقدموا إلى جلالته طاقة جميلة جدًا من الزهر عقدت بشريط بلون العلم الوطنى».

«فاطل كبير الأمناء ومعالى فخرى باشا على الطلبة وشكراهم باسم جلالته وأعربا لهم عن امتنان جلالته من هذا الاستقبال الذى دفعهم إليه عامل ولائهم».

«ولما استأنف القطار سيره تجدد الهتاف وكان الطلبة يهتفون ليحى الملك لتحى مصر. لتحى فرنسا».

«وقبل أن يصل القطار إلى باريس وجِّه إلى محطة غابة بولون وإن كانت هذه المحطة مخصصة عادة لوصول الملوك الذين يزورون باريس زيارات رسمية فوصل القطار فى الساعة ١١ صباحًا تمامًا. وكان الجو صافيًا فقوبل بهتاف الترحيب باسم الجمهورية والحكومة الفرنسية».

«ولما نزل جلالته من القطار رحب بجلالته الجنرال لاسون رئيس المكتب العسكرى لرئيس الجمهورية والمسير بيير دى فوكيار الذى يقدم السفراء للرئيس وكان فى جملة الحاضرين محافظ السين وحكمدار البوليس».

ثم ذكر البلاغ بعض الوصف الذى ورد من مراسل الأهرام الخصوصى[1].

ثم قال:

«وذهب فخرى باشا بعد الظهر إلى قصر الإليزه وإلى وزارة الخارجية للإعراب لرئيس الجمهورية وللحكومة الفرنسوية عن شكر جلالة الملك على هذا الاستقبال الودى الحافل».

وقد كتب المسيو ميشيل ميسوف نائب باريس فى البرلمان الفرنسى مقالاً طويلاً فى جريدة إيكو دى بارى تحدث فيها عن جلالة الملك وقال إن موعد زيارة جلالته الرسمية لباريس فى شهر أكتوبر . ومع ذلك فهو يرحب بملك يثير ذكره فى عاصمة فرنسا عواطف إخلاص وولاء عظيمة. وبعد أن امتدح مصر

---

(١) برقيات هافاس فى ١٩ يونيه عن الأهرام فى أول يوليه.

القـديمـة. وذكـر مـع الإعـجـاب مـصـر الحـديث وأيادى جـلالة الملك على العلم والتعليم. وما كان لها من أثر طيب فى إنشاء جامعة القاهرة والجمعية الجغرافية وجمعية الاقتصاد السياسى والتشريع. ومعهد الأحياء المائية، قال:

«إن الملك فؤاد الأول لم ينس الأمـانى العلمـيـة السـامـية التى كان يعـمل الأمـيـر أحمد فؤاد على تحقيقها».

وقد ذكر المسيو مـيشيل بمزيد السـرور والشكر عناية جلالة الملك بتعليم اللغة الفـرنسـيـة وآدابها لأبناء مصـر فى مـدارسـهـا الحكومـية وافـتـخـر بأن جـلالة ملكة مصـر تمتُّ إلى فـرنسا بصلة نسب. من ناحـية جدهـا القـائد الكبـيـر سليمان باشا الفـرنسى الذى لم ينس فى حـيـاته مـسـقط رأسـه فى ليـون. وذكـر بمـزيد الحـمـد والثناء دولة ثروت باشا رئيس الوزارة المصـرية وكفاءته ومقدرته السياسية وأطنب فى مـدح مـعـالى فـخـرى باشـا وزيـر مـصـر المفوض فى باريس وشكر لجـلالة الملك اختياره لمعاليه لهذا المنصب الخطير، وقال فى هذا الصدد:

«ولقد كنا دائمًا نعتقد بأن جلالة الملك فؤاد أراد باختياره صهـره وزيرًا مفوضًا فى باريس أن يؤكد للعالم الصداقة التى كان على الدوام يبديها نحو فرنسا»[1].

واختتم مقاله بقوله:

«وإن الحكومـة الفـرنسـيـة والشـعـب الفـرنسـى سـيـعـرفـان كيف يخـتـاران العـبـارات للإعـراب عن شـعـورهـمـا نحـو ملك يرسل فى كل سنة ٤٠٠ طالب إلى جـامـعـات باريس وليـون ومـونبـلـيـيـه وتولـوز للدلالة على المدرسـة التى يرى أن يـتـربـى شـعـبـه فيها».

إلى أن قال:

«وسـيـعـرف هذا الملك كيف يمـيد إلى مصـر مـجـدها ومنزلتها الخـالدة. وكيف يجعلها حلقة الوصل بين الشرق والغرب».

---

(١) الأنباء البرقية الخصوصية لجريدة الأهرام فى أول يوليه.

وقد نبأتنا برقيات أول يوليه بأن حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا وصل إلى باريس واستقبله فى حين وصوله المسيو فوليات بالنيابة عن الحكومة الفرنسية وزارة الخارجية. ومعالى فخرى باشا وصادق حنين باشا ورجال المفوضية المصرية فى باريس وقنصل مصر فى مرسيليا «بيرم بك»، وقد رد ثروت باشا على عبارات الترحيب التى وجِّهت إليه والتهنئة بسلامة الوصول. بأنه كان مسرورًا فى سفره وقد نزل دولته فى فندق كيرلتون؛ حيث يقيم مدة قصيرة فى باريس.

وبينما كان جلالة الملك فؤاد فى باريس بصفة غير رسمية كانت الاستعدادات للزيارة الملكية قائمة على قدم وساق فى إنكلترا. وكان القائمون بترتيب نظام الاستقبال يعملون جهد استطاعتهم على أن تكون الحفلة الرسمية غاية، فى الكمال والجلال. مراعين فى النظم الرسمية ما يوافق ميول جلالة وعاداته وقد ورد فى برقية لمراسل الأهرام الخاص بشأن الاستعدادات المدهشة التى يقوم بها أولو الشأن فى لندن أن إدارة رئيس التشريف تدعو إلى عقد مؤتمرات يحضرها ممثل مصالح الحكومة الأهلية والبلديات والهيئات الخصوصية لتقف كل طائفة على واجبها الذى تقوم به أثناء الزيارة. كما أنهم يأخذون آراء المندوبين المصريين فى لندن عن التفاصيل الخاصة بذوق الملك فؤاد الشخصى وما يفضله من الطعام. وقد بلغ بهم الأمر إلى بلاغ ذوى الشأن ما اتصل بعلمهم من أن جلالة الملك لا يتناول الشمبانيا ولا النبيذ ولا يشرب غير الماء. ومن هذا يتضح أنهم لم يتركوا طريقًا يؤدى إلى نجاح الزيارة الملكية إلا سلكوه.

وقد كان مثل هذا الاهتمام يجرى فى مانشستر وليفربول. وجميع الأماكن التى شملها برنامج الزيارة الملكية وعقدت شركة الملاحة فى مانشستر اجتماعًا حضره المندوبون الذين شهدوا مؤتمر القطن فى القاهرة. ووضع فيه برنامج الاحتفال باستقبال جلالته. وأعدت إدارة مسرح الأمراء برنامجًا عظيمًا للجمهور عندما اتصل بها أن جلالة الملك سيشهد حفلة تمثيلية فيه.

وقد نشرت جريدة الإجبشيان ميل التى تصدر فى القاهر بعددها الصادر بتاريخ الأربعاء ٩ يونيه مقالاً افتتاحيًا بعنوان «الرياح الطيبة»، جاء فيما ما يلى[1]:

«إن الصداقة الإنكليزية المصرية هى الدعامة التى تقوم عليها السياسة وكلنا فى مصر مؤملون خيرًا كبيرًا من وراء زيارة جلالة الملك فؤاد ودولة ثروت باشا للندن ومعتقدون أنها ستقوى بينهم الصداقة ونحن متأكدون من استقبالهما فى عاصمة الإمبراطورية البريطانية سيقنع مصر بأن شعور بريطانيا نحوها ودّى».

وبعد أن أشارت إلى الجو الصافى الذى ستحدث فيه الزيارة وإلى المفاوضات وملاءمة هذا الظرف لها قالت:

«والجو فى الظروف الحاضرة صالح لمفاوضات تمهيدية لزعماء الشعب المصرى فى بريطانيا اليوم صيت كبير فى نتيجة الخطة التى اختطوها فى الأزمة الحاضرة».

حسن نشأت باشا ووجوده فى لندن أثناء الزيارة الملكية

وقد وردت الأنباء بوصول حضرة صاحب السعادة حسن نشأت باشا إلى لندن يوم ٣٠ يونيه. فكان هذا النبأ حديث القوم فى منتدياتهم واجتماعاتهم. لأن وصول نشأت باشا إلى لندن قبل وصول جلالة الملك إليها قابل للتأويل والرجوع إلى الماضى. خصوصًا وأن ذلك جاء بعد تعيينه وزيرًا مفوضًا فى طهران وتأخره عن السفر بإجازة مرضية اختار أن يقضيها فى إنكلترا وقد صرح لمراسل الأهرام الخاص فى لندن كما ورد فى برقية بعث بها إليه أن إقامته فى لندن ربما دامت أسبوعين حسب أمر السير بروس بورتر الطبيب الإخصائى الذى استشاره على أنه صرح له أيضًا بأنه لا دخل له فى السياسة مادام يشغل منصبًا رسميًا. ولكنه ربما عاد إلى الحياة السياسية يومًا ما.

وبمناسبة ذكر حسن نشأت باشا نذكر أن مجلة كونتمبورارى ريڤيو نشرت مقالاً مطولاً للمستر هالم بيمان استهله بالتحدث عن المناقشة الأخيرة التى

(١) عن البلاغ فى أول يونيه.

ظهرت فى الصحف المصرية بشأن الخديو السابق وانتقل إلى التكلم عن الحياة النيابية المصرية. ومبلغ استعداد الأمة لها. وذكر بالإعجاب حرص الشعب عليها. وميل رجال السياسة البرلمانيين إلى السياسة العملية المنتجة القائمة على أساس التفاهم الصريح مع إنكلترا رغم الذين كانوا يرغبون دائمًا أن تؤدى الأزمات السياسة إلى حل البرلمان، وقال فى عرض مقاله:

«إن جلالة الملك فؤاد نفسه يكره الدسائس الخفية. ولكن ذلك النفر الموتور الذى يسوؤه أن يكون حكم نشأت باشا قد انتهى مازال موجودًا وهذا النفر مستعد لأن يضحى بأى شىء فى مقابل الحصول على حل البرلمان وعودة الاتحاديين إلى الحكم والمحاباة».

وقد تعرض المستر بيمان لشرح نظام الحكم فى عهد نشأت باشا وتحدث عنه بصراحة ووضوح. وقال إن الوظائف امتلأت فى ذلك العهد بمحاسيب السراى واستُخدم الموظفون فى تنفيذ أغراض خاصة حتى بلغ ما صرف لهم من المكافآت مليونين من الجنيهات فى أقل من سنة. وأشار فى ختام مقاله إلى ما فعله اللورد لويد بمجرد وصوله إلى مصر من إقصاء نشأت باشا عن السراى وما تبع ذلك من الحوادث.

البيان الرسمى عن استقبال جلالة الملك بلندن

وقد أذيع بيان رسمى عن برنامج جلالة الملك عند وصوله إلى لندن وكان هذا البرنامج يقضى بأن يصل جلالته إلى ميناء دوفر فى يوم الإثنين أربعة يوليه وذكرت الصحف فى هذا الصدد أن جلالة الملك جورج وصل إلى لندن ليلة أول يوليه قادمًا من نيو ماركت استعدادًا لاستقبال جلالة الملك فؤاد وأملت أن يكون الجو صافيًا ليعدل الاحتفال باستقبال جلالته غيره من الاحتفالات التى كانت تقام فيما قبل الحرب وجىء من وندسور بطقم ملكى من الأطباق الذهبية ليقدم فى المأدبة الرسمية التى تقرر إقامتها فى مساء ٤ يوليه، وقد حدد البرنامج الأعمال الرسمية التى ستتبع فى يوم الاستقبال سواء فى بوغاز دوفر أو فى لندن، كما حدد الحفلات والزيارات الرسمية التى ستحدث فى وجود جلالة الملك.

وقد كان من الضرورى أن تثير زيارة جلالة الملك للندرة مصحوبًا برئيس وزرائه بعض الظنون السياسية حيال مصر. وأن تذهب بعض الصحف إلى أن هناك مفاوضات تمهيدية ستحدث بين وزراء مصر وإنكلترا بشأن المسائل المحتفظ بها. على الرغم من التكذيبات التى صدرت من الجانبين فى هذا الشأن.

ظنون الصحف الإنكليزية

ومن أجل هذا نشرت جريدة الديلى تلغراف مقالاً لمكاتبها السياسى أشارت فيه إلى الأثر الذى تركه الإنعام على اللواء سبنكس باشا مفتش الجيش المصرى برتبة تعدل المارشالية وعدتها فاتحة تبادل ود وحسن تفاهم بين الحكومتين. وقالت إنه من المحتمل أن توضع القواعد العامة لتسوية المسائل المعلقة بين السير أوستن تشمبرلن ودولة ثروت باشا واللورد لويد أثناء وجود جلالة الملك فى لندن على أن يتمها الأخيران فى القاهرة.

وقد ضربت جريدة المانشستر جارديان فى عددها الأسبوعى على هذه النغمة وأرسل مراسل البلاغ الخاص فى باريس إلى جريدته برقية يقول فيها[1]:

«اجتمع محمود فخرى باشا وثروت باشا مدة طويلة فى صباح ٢ يوليه وتجرى إشاعات فى باريس بأن اتفاقًا سيعقد قريبًا بين مصر وإنكلترا».

وبمثل هذه الظنون كانت تملأ الصحف الإنكليزية أعمدتها متخذة من وجود ثروت باشا مع جلالة الملك مبررًا لكل ما يدور بخَلَدها من الفِكَر والاعتقادات ولقد كان لظنون الصحف البريطانية هذه صدى فى الصحف المصرية التى تناولت حديث المفاوضات الذى أذيع نبؤه من جميع نواحيه، ونذكر فى هذا الصدد أن إحدى الصحف المصرية وهى جريدة المقطم نشرت مقالاً فى التعليق على ما بعث به المكاتب السياسى لجريدة الديلى تلغراف إلى جريدته ورد فيه ما يلى بشأن المفاوضات[2]:

---

(١) عدد البلاغ فى ٣ يوليه.

(٢) عدد المقطم فى ٣ يوليه.

«غير أن هنالك أمرًا جديرًا بالتنبيه عليه وهو أن المعلوم حتى الشتاء الماضى كان أن الحكومة البريطانية. لا تكون البادئة بفتح باب المفاوضات».

وجاء فيه بعد ذلك:

«ولكن ظهر أخيرًا أن الدولة البريطانية عدلت عن هذه الخطة بعد حدوث الأزمة السياسية الأخيرة فدعت فى مذكرتها الأولى الحكومة المصرية إلى المفاوضة وأجابتها حكومتنا بأنها تقابل هذه الدعوة بارتياح».

ونبهت إلى المغزى السياسى الذى يستخلص من هذا الموقف فى عبارات مليئة بالتفاؤل والأمل فى المستقبل.

بين سعد باشا وجلالة الملك

وجاء أول العام الهجرى الجديد وجلالة الملك فى باريس. وكان لابد أن تبرهن الأمة على شدة تمسكها بالولاء لحضرة صاحب الجلالة الجالس على العرش، وقد قام بهذا الواجب بالنيابة عنها حضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل سعد زغلول باشا رئيس مجلس النواب؛ حيث أرسل إلى جلالته بهذه المناسبة برقية التهنئة الآتى:

«إلى معالى كبير الأمناء بمناسبة حلول العام الهجرى الجديد الذى حل فى يوم الخميس ٢٠ يونيه أرجو أن ترفعوا إلى عتبات حضرة صاحب الجلالة الملك أخلص تهانى بمناسبة رحلته السعيدة وأحسن تمنياتى بمناسبة حلول العام الهجرى الجديد أسأل الله لشخصه الكريم كل سعادة وهناء ولعهده المجيد دوام الرخاء».

«سعد زغلول»

وقد وردت على دولته فى صباح يوم ٢ يوليه البرقية التالية:

«أشكركم كثيرًا لما أعربتم عنه من التهانى والتمنيات التى كان لها فى نفسى أحسن وقع وأتمنى لكم عامًا سعيدًا وأرجو أن أراكم عند عودتى فى صحة سابغة».

«فؤاد»

وقد كان لتبادل هاتين البرقيتين الولائيتين بين جلالة الملك وسعد باشا أحسن أثر فى نفوس الشعب المصرى بأسره.

حديث لثروت باشا

وبمناسبة ما دار من الأحاديث بشأن المفاوضات وما ذهبت إليه الصحف فى هذا الموضوع اجتمع مراسل الأهرام الخاص فى باريس بحضرة صاحب الدولة ثروت باشا وسأله رأيه فيما يقال عن المفاوضات، فصرح له دولته بألا فائدة من التصريح بشىء من قبل الدخول فى المباحثات وقال:

«إن مصر تعرف لماذا نحن ذاهبون إلى لندن ولذلك ليس لدىّ شىء جديد أقوله لك الآن».

وفى هذه اللحظة استُدعى ثروت باشا إلى التليفون. ويقول المراسل إنه علم أن دولته حادث حينئذ أحد موظفى وزارة الخارجية البريطانية فى لندن واستغرق الحديث بينهما وقتًا طويلاً[1].

استعدادات السفارة المصرية فى لندرة للزيارة الملكية

وقد اهتمت المفوضية المصرية فى لندن اهتمامًا عظيمًا بالزيارة الملكية، وبدت فيها مظاهر النشاط فى الاستعداد لهذه الزيارة الرسمية التى لم يسبق لها مثيل فى تاريخ العلاقات بين مصر وإنكلترا واستُحضرت الأثاثات الثمينة والرياش الفاخرة إليها. واستخدم فندق كلاردج عددًا كبيرًا من العمال لتهيئة المأدبة الملكية التى تقررت إقامتها فى المفوضية المصرية فى مساء الأربعاء ٦ يوليه إكرامًا للملك جورج وأرسل من قصر عابدين جماعة من الخدم النوبيين إلى دار المفوضية المصرية بلندن للإلمام بعزفها ووضع ترتيباتهم التى ستجرى فى حفلاتها الرسمية.

---

(١) برقيات الأهرام فى ٣ يوليه.

وقد كان نشأت باشا على ما ذكرنا من قبل موجودًا فى لندن أثناء اتخاذ كل هذه الإجراءات الخاصة بالزيارة الملكية والظاهر أنه لم يستطع أن يخفى ما يخالجه من الشعور بخصوص مرافقة ثروت باشا لجلالة الملك. وما يداخله من أمر الماضى. الذى كان من نتائجه عدم وجوده فى معية جلالته فى هذه الرحلة. إذ إنه تحدث إلى مراسل السياسة فى لندن فى هذا الشأن فقال:

«إن زيارته للندن لا يقصد بها إلا العناية بصحته وليست لها أية علاقة بالسياسة أو بزيارة جلالة الملك . وأنه يعد هذه الزيارة أهم ظاهرة فى تاريخ العلاقة بين مصر وبريطانيا».

وقد عرَّج على التحدث عن مرافقة ثروت باشا لجلالة الملك فقال:

«ولو أن حضور ثروت باشا (مع جلالة الملك) أحاط الزيارة بجو سياسى فإذا كانت مأمورية ثروت باشا سياسية. فيجب ألا تختلط بزيارة الملك فؤاد الذى لا يشابه ثروت باشا من حيث إن جلالة الملك لا يمثل حزبًا سياسيًا. وإذا كان المقصود من حضور ثروت باشا هو ما قيل من أن يحضر خطابات جلالة الملك فى حفلات استقباله ويحمل مسئوليتها فإن الملك يستطيع أن يقوم بهذا العمل من غير حاجة إليه، إذ إن هذه الخطابات ستكون قليلة وقصيرة وعلى ذلك أنا أرى أن حضور ثروت باشا غير ضرورى وأنى كمصرى أرجو له النجاح».

وبعد أن أشار إلى المعارضة ووجوب اختفائها. واتَّهم الزعماء السياسيين بأنهم يعملون للشهرة ولسحق خصومهم قال:

«وإنى لأرفض أن أذهب إلى طهران أو أى بلاد حارة أخرى؛ لأن الأطباء ينصحون لى بالمعيشة فى جو بارد».

وقال:

«ولكن فى حين إنى لا أرغب الآن فى التنحى عن الميدان السياسى فلكى أشتغل بالأعمال الحرة عندما تسنح الفرصة»[1].

وقد أثار هذا الحديث ضجة فى الصحف والسياسة فى مقدمتها لأن مراسلها هو الذى بعث به إليها، وقد نشرت تعليقًا عليه مقالاً بعنوان:

«نشأت يسىء إلى جلالة الملك مرة أخرى» وأشارت إلى اختياره إنكلترا دون غيرها من مدن الاستشفاء وإلى تصريحه بأنه يرفض الذهاب إلى طهران، وإلى أن ذلك مخالفة صريحة لأوامر الحكومة التى عينته فى هذا المنصب، وتصدَّت جريدة الاتحاد للدفاع عن نشأت باشا فى مقال طويل قالت فى ختامه:

ولو صح أن نشأت باشا قال هذا القول، فما دخل الاتحاديين وما علاقته بهم؟، وقد ردت السياسة على هذا المقال ودافعت عن مراسلها الذى أرسل إليها الحديث.

تكذيب نشأت باشا للحديث

وقد تعدى الاهتمام بحديث نشأت جمهرة السياسيين غير الرسميين إلى الحكومة ورجال البرلمان والقانون وأصبح حديث الأمة بأسرها، وأشارت جريدة الأهرام إلى أنه إذا كان ما عزاه مراسل السياسة إلى نشأت باشا صحيحًا فإن محاسبته على هذا الحديث أمر لا ندحة منه تنفيذًا للمبادئ القانونية التى قررتها محكمة الاستئناف الأهلية فى قضية حسن أنيس باشا ضد الحكومة التى تنص على أن كل موظف يجب عليه أن يطبق أقواله وأعماله على السياسة التى تقررها الحكومة القائمة بالأمر فإذا لم يفعل اعتبرته الحكومة خارجًا على السياسة وعليها وحق لها أن تُخْرجه من خدمتها، وقالت إنها أرسلت إلى مراسلها فى لندن ليتحرى عن حقيقة هذا الحديث فورد عليها منه أنه قابل نشأت باشا

---

(٢) برقيات السياسة فى ٣ يوليه.

وعرض عليه الحديث الذى عزاه إليه مُكاتب السياسة، فكذب إنه صرح بعدم ضرورة وجود ثروت باشا فى معية جلالة الملك وقال:

«لم يطلب إلىَّ أحد مطلقًا إبداء رأيى الضعيف وهو على كل حال لا أهمية له مطلقًا، ولم أعتقد مثل هذه النظرية. وفوق ذلك يكون من الحماقة أن أعرب عن مثل هذا الرأى الذى عُزى إلىَّ وأنا أعلم جيدًا أن ثروت باشا فى باريس وأنه فى طريقه إلى لندن»[1].

تأكيد مراسل السياسة للحديث

وعقب نشر هذا التكذيب كتبت جريدة السياسة تعليقًا عليه قالت فيه، إن أذناب نشأت بعثوا إليه ينبهونه إلى ما فى تصريحاته من خطورة تزعزع مركزه ووصفته بأنه أحرج فكذب، وذكرت أن مراسلها بعث إليها ببرقية جاء فيها بالنص «أن الحديث صحيح تمام الصحة».

بلاغ مجلس الوزراء عن هذا الحديث

وقد بلغ الاهتمام بما ورد فى هذا الحديث أن رياسة مجلس الوزراء أرسلت تتحرى عن صحته وأصدرت بعد ذلك بلاغًا بهذا النص:

على إثر نشر الحديث المنسوب إلى حضرة صاحب السعادة حسن نشأت باشا وزير مصر المفوض بطهران فى جريدة السياسة بعددها الصادر بتاريخ ٤ يونيو سنة ١٩٢٧ أرسلت وزارة الخارجية مضمون الحديث لحضرة صاحب الدولة ثروت باشا للوقوف منه على جُلّية الأمر فورد من دولته البرقية التالية:

«قابلت سعادة نشأت باشا وطلبت منه إيضاحًا عن الحديث المنسوب إليه من مراسل جريدة السياسة، فأكد لى بأنه لم يصرح بأية مقابلة ولم يَفُهْ بأى بيان خاص برحلة حضرة صاحب الجلالة الملك أو بأى موضوع آخر. كما أنه أخبرنى

---

(١) الأهرام فى ٥ يوليه.

بأنه أرسل برقية بواسطة مراسل جريدة الأهرام يكذب بها بتاتًا هذا الحديث»[1].

إلا أن جريدة السياسة عادت بعد إبلاغ مجلس الوزراء إلى التمسك بصدق رواية مراسلها وقالت إن نشأت باشا ربما كان لا يفهم أن ما سيقوله المراسل سينقل إلى مصر وحمدت لوزارة الخارجية ولدولة ثروت باشا هذا التصرف الحكيم فى التحرى عن الحقيقة.

وكتبت جريدة الأهرام بعد ذلك فأشارت إلى أنها استطلعت آراء الرجال المسئولين فظهر لها أنهم لا يكتفون بالأخذ بكلمة يقولها نشأت باشا ليبرئ بها نفسه وأنه لابد من التحقيق لمعرفة الحقيقة. وعادت الصحف الإنكليزية، فكتبت عن نشأت باشا جريدة الديلى إكسبريس بعد محادثة دارت بين مندوبها وبينه صرح فيها بأنه لا يؤمل أن يوجد له مكان فى النظام السياسى الجديد. وقال إنه سيقابل جلالة الملك ولكن لن يدور بينهما كلام فى السياسة.

اعتزم جلالة الملك السفر إلى لندرة فى يوم ٤ يوليه طبقًا لبرنامج الزيارة. وقد قضى ثروت باشا صبيحة يوم ٢ يوليه فى دار المفوضية المصرية وقال مراسل الأهرام فى برقية له إنه اتصل به أن المحادثات التليفونية توالت بعد ظهر يوم السبت ٢ يوليه وفى مسائه بين ثروت باشا فى باريس ووزارة الخارجية البريطانية فى لندن بشأن نص خطاب جلالة الملك جورج وخطاب جلالة الملك فؤاد فى الرد عليه اللذين لابد من تبادلهما فى لندن إذ إن التقاليد تقضى أن يبلغ نص الخطابين للملكين ورئيسَىْ وزرائيهما قبل إلقائهما. وقد وصل نص خطاب جلالة الملك جورج إلى جلالة الملك فؤاد فى يوم ٢ يوليه ووجهت العناية إلى تهيئة رد الملك فؤاد عليه والاتفاق على الصيغة النهائية للخطابين، وقد استغرق ذلك شطرًا كبيرًا من ليلة ٣ يوليو التى تم فيه الاتفاق بين الفريقين على الصيغة النهائية لخطبتَى الملكين.

---

(٢) السياسة فى ٨ يوليه.

وقد أشار مراسل الأهرام إلى أن كل ما أمكنه أن يفهمه عن حديث المفاوضات المحوط بجو من التكتم الشديد أن الزيارة الملكية إنما يقصد بها إزالة أثر الخلاف الأخير بين إنكلترا ومصر بشأن مسألة الجيش وتمهيد السبيل لتسوية المسائل الأربع المحتفظ بها تسوية نهائية.

وقد قال مراسل الأهرام أيضًا إن جلالة الملك فؤاد سيعمل على تمهيد السبيل للمباحثات المقبلة، ثم يواصلها ثروت باشا وذلك لأن جلالته يحترم القواعد الدستورية ويحرص عليها فلن يتدخل فى المباحثات . وأشار إلى أنه اتصل به أن جلالة الملك صرح لأحد المقربين منه بقوله:

«إننى أمام باب له مصراعان، منهما مصراع واحد مفتوح وسأعمل فى لندن لفتح المصراع الثانى، ثم لا أدخل فى البيت، بل أبقى على القبة وأدع رئيس حكومتى يدخله ويحاول وضع أسس الاتفاق بين البلدين».

سفر جلالة الملك إلى لندن

وفى الساعة الثامنة والربع من صباح يوم الإثنين ٤ يوليه غادر جلالة الملك فؤاد باريس على قطار خاص جلالته من محطة الشمال وفى بعثته دولة ثروت باشا ومعالى فخرى باشا وكبار رجال القصر الملكى بالملابس الرسمية، وكان وصوله إلى المحطة مصحوبًا بالجنرال لاسون مندوب رئيس الجمهورية الذى أعرب لجلالته عن تمنيه له سفرًا سعيدًا باسم المسيو دومرج رئيس الجمهورية الفرنسية. كما حيَّاه المسيو فوكبنر رئيس التشريفات وودعه باسم الحكومة الفرنسية. واللورد كرو سفير إنكلترا فى باريس متمنيًا لجلالته سفرًا سعيدًا ومن المصريين رشدى باشا ومرقص حنا باشا وصادق حنين باشا وزير مصر المفوض فى روما ووزراء مصر المفوضون ورجال المفوضيات فى برلين ولاهاى وبروكسل ومدريد ومرسيليا وممثلو الصحف المصرية والفرنسية، وقد شكر جلالته ممثلى حكومة الجمهورية الفرنسية. وعندما صعد جلالته إلى الصالون الخاص وتحرك القطار هتف الحاضرون جميعًا (فلتحى مصر. وليحى الملك فؤاد).

وفى الساعة الحادية عشرة والنصف وصل القطار إلى كاليه وقد استقبل جلالته فيها باسم الحكومة الفرنسية محافظ «بادى كاليه» ووكيل محافظة مقاطعة بولونى وعمدتها بملابسهم الرسمية. وأدت فرقة من فرق المشاة الفرنسية التحية العسكرية عند وصول جلالته وقد أعرب المحافظ لجلالته عن خير أمانى فرنسا لجلالته فى سفره عنها سفرًا سعيدًا. وعوده إليها عودًا حميدًا.

وعقب الاستقبال ركب الملك وثروت باشا ورجال الحاشية الباخرة الإنكليزية «لين أوف أورليانس» التى وضعتها الحكومة الإنكليزية تحت تصرف جلالته واستأذن معالى فخرى باشا ومراد كامل بك فى العودة إلى باريس فأذن جلالته لهما. وأقلعت الباخرة رافعة العلم المصرى وقاصدة إلى دوڤر وكان بحر المانش هادئًا ولم تكد تتوسط المانش حتى أحاطت بها طائفة من المدرعات الإنكليزية لخفارتها وحلق عليها سرب من الطيارات لهذا الغرض.

الوصول إلى دوڤر والسفر منها إلى لندن

وبعد الزوال بعشرين دقيقة وصل إلى دوڤر قطار ملكى من لندرة يقل سمو البرنس أوف ويلز ولى عهد المملكة البريطانية وكان سموه يرتدى ثوبًا أحمر من نوع ثوب الكولونيل فى فرق الحرس البريطانى الملكى ويتحلى بالوشاح الأكبر لمحمد على وهو الذى أهداه إليه جلاله الملك فؤاد حينما زار القاهرة فى سنة ١٩٢٣ ووصل مع سموه على نفس القطار الڤيكونت أللنبى يرتدى ثوب الفيلد مارشال ويتحلى من هنا بالوشاح الأكبر وجاء من قِبل جلالة ملك إنكلترا واللورد هرشل واللورد هملتون وهما اللذان انتدبا لمرافقة جلالة الملك أثناء زيارته الرسمية وجاء إلى دوڤر سعادة عزيز باشا وزير مصر المفوض فى لندرة بملابسه الرسمية متحليًا بوشاح النيل الأكبر. وكان الجو فى ذلك اليوم أكثر صفاء والشمس أبهى سطوعًا وقد أكسبت هذه الظواهر الهادئة منظر الاحتفال الرسمى بهجة ورواء بالغين.

وبينما كان هؤلاء العظماء مصطفين على رصيف الميناء ومن خلفهم سكان دوڤر بانتظار شريف جلالة الملك ظهرت المدمرات الأربع التى صحبت السفينة

الملكيـة بين الأرصفة فى شكل دائرة تحيط «بلين أوف أورليانس» ويحلق فوقها الطيارات فى شكل قوس وكانت قلوع السفينة الملكية قد رفع عليها العلم المصرى حينما ظهرت تتهادى فى مشيتها بين المدمرات. ولم تكد تدخل الميناء حتى دوت مدافع التحية والترحيب من قصر دوفر القديم.

وأسرع المستقبلون فى سفينة خاصة إلى استقبال «ميد أوف أورليانس» الملكية فى عرض البحر حيث رحبوا بجلالة الملك فؤاد ترحيبًا حارًا. وكان جلالته على ظهر الباخرة يرتدى ثيابه الرسمية الزرقاء ويتمنطق بنطاق أحمر ويتحلى بوسام نيشان الحمام الأكبر من درجة قومندان الذى أُهدى إليه على يد دوق كنرث عم الملك جورج فى سنة ١٩١٨ حين زار القاهرة. وكان إلى يمين جلالته دولة ثروت باشا بملابسه الرسمية متحليًا بالوشاح الأكبر لمحمد على وإلى يسار جلالته معالى ذو الفقار باشا بالملابس الرسمية ووسام النيل الأكبر ووراءهما باقى رجال البلاط.

ولم يكد يوضع الدرج حتى جازه ولى العهد إلى السفينة وتبعه الرجال الرسميون وقد حيا سمو ولى العهد جلالة الملك تحية حارة باسم إنكلترا وباسم الملك جورج، وقدم إليه اللورد أللنبى واللورد هرشل وغيرهما فحيوا جلالة الملك وكان اللورد أللنبى أكثر مودة وحماسة.

وقدم سعادة عزت باشا وفكرى بك سكرتير السفارة إلى سمو ولى العهد كل رجال البطانة الملكية مبتدئين بدولة ثروت باشا. وعلى إثر انتهاء هذه المواسم سار جلالة الملك يتبعه ولى العهد ونزلا إلى البر بينما كانت الموسيقى البحرية والعسكرية تصدح بالنشيد المصرى القومى وقد استقبل جلالته على أول الدرج محافظ دوفر فى ملابسه الرسمية ومعه كبير كُتَّاب البلدية مرتديًا الطيلسان فتقدموا إلى جلالته وحيوه تحية طيبة.

وقد ألقى محافظ دوفر خطاب ترحيب فى صيغة ودية بليغة وحيا جلالته بصفته حاكم ذلك الشعب القديم الذى يعجب العالم كله بتاريخه وتقاليده

ومدنيته المدهشة وختمه بالتمنيات الطيبة لجلالة الملك وأعضاء البيت الملكى الكريم والأمة المصرية. وقد رد جلالة الملك على هذا الخطاب بالفرنسية ردًا بليغًا مسموعًا.

وبعد تبادل الخطابين الرسميين دعا سمو ولى العهد جلالة الملك إلى ركوب القطار الملكى الأبيض وكان قد لبس حُلَّة قشيبة من الزينات وتألف من أربع عربات من طراز بولمان وألحق به عربة أكل يتناول فيها جلالة الملك طعام الغداء فى طريقه إلى لندن. وكان جلالته يحادث ولى العهد ضاحكًا وأمارات السرور ظاهرة على وجه اللورد أللنبى لنجاح الترتيبات التى أُجريت للاستقبال الرسمى ثم تقدم جلالته إلى الصالون الخاص. وقبل أن يتحرك القطار أطل وحيا جمهور المستقبلين وشكر حاكم المدينة. وأعرب عن تقديره لحسن تحيته(١).

استقبال جلالته فى لندن

لأول مرة فى التاريخ تطأ قدم ملك مصرى أرض إنكلترا. ومن أجل ذلك كانت الاستعدادات التى اتخذت لجعل الزيارة الملكية نجاحًا مما لا يقع تحت حصر. حتى فاقت الاستعدادات التى عملت فى زيارات الملوك من مختلف الأمم للندن فى السنوات الأخيرة ومن أجل ذلك ظهرت مدينة لندن فى ثوب قشيب من الزينات. واحتشدت الجماهير لتحية ملك مصر، فكان المار فى الطرق التى سيخترقها الموكب الملكى يرى على طولها جماهير حاشدة جالسة على الحشائش فى انتظار تشريف جلالته. وقد مكن لهم من ذلك صفاء الجو وهدوءُه. وكانت شوارع لندن مليئة بالأعلام المصرية ترفرف على أبنيتها الرسمية وغير الرسمية. هذا إلى قوس النصر التى تضافرت فوقها الأعلام المصرية والإنكليزية وقد كتب عليه هذه العبارة:

«يقدم سكان وستمنستر التحية للملك فؤاد».

---

(١) برقيات السياسة والأهرام فى ٥ يوليه.

وكان الباعة يطوفون على الجمهور ببرنامج الزيارة الرسمى فيسارع كل إلى اقتنائه تذكارًا لهذه الزيارة. بينما كان مرور الموسيقات وأجواق العساكر باستمرار أما فى داخل محطة فيكتوريا حيث لم يكن يباح الدخول إلا بدعوة خاصة؛ فقد زُين الإفريز الذى يقف عليه القطار الملكى بستائر موشاة بالذهب ووضعت أمامها أصص من الورود البيضاء والحمراء ووضعت عليه منصتان تحيطان بمكان وصول جلالة الملك ومن ورائهما مقاعد فخمة عليها الأعلام المصرية والبريطانية وفرشت أرض الرصيف بالبسط الحمراء.

وكان أول من وصل إلى المحطة سيزوستريس سيداروس بك ومعه موظفو المفوضية المصرية وكلهم بملابسهم الرسمية وفى صحبتهم اللورد درسل باشا حكمدار القاهرة ومسز رسل وحضر على إثر هؤلاء، مستر بلدوين رئيس الوزراء البريطانية والسير أوستن تشمبرلن ولورد بلننى فى لباس الأميرال الأكبر للأسطول ولورد لويد ومحافظ لندن وعمدتها وشيوخ مدينة وستمنستر فى أثوابها الحمراء، وكان كل الحاضرين بملابسهم الرسمية ووساماتهم ونياشينهم.

وفى الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والأربعين أعلن النشيد الموسيقى الوطنى القومى حضور جلالة الملك جورج وحينئذ حدث حادث قوبل بالسرور من الجمهور الإنكليزى. ذلك أن الجالية المصرية التى كان لها مكان خاص فى الاستقبال هتفت عند وصول جلالته قائلة ليحى الملك جورج ولتحى إنكلترا . وقد أظهر جلالته سروره بذلك الاحتفاء.

وكان جلالة الملك يرتدى لباس فيلد مارشال وكذلك الدوق أوف كنوت أما دوق أوف يورك والبرنس جورج فقد كانا فى لباس البحرية. كما كان البرنس هنرى فى لباس الفرسان والبرنس أرثر أوف كنوت فى اللباس العسكرى.

وبعد أن استراح جلالة الملك جورج بضع دقائق فى غرفة الانتظار خرج وخلفه أعضاء الأسرة الملكية إلى الرصيف وحيا أعيان البريطانيين المجتمعين وأخذ يتحادث مع المستر بلدوين الذى كان مصغيًا إلى جلالته بكل انتباه. ثم قدم مستر

تشمبرلن إلى جلالته موظفى المفوضية المصرية ورسل باشا ومسز رسل وظل جلالته الرسمية يتحدث معهم حتى أعلن وصول القطار الملكى، فأشار جلالة الملك جورج إلى الأمراء أن ينتظموا فى أماكنهم ولما دخل القطار وتقدم ناظر المحطة ليفتح باب صالون الملك فؤاد بينما كان جلالته يطل من نافذة الصالون وتقدم إليه الملك جورج يبتسم وصافحه يهز يده وهنأه بسلامة الوصول وتمنى له طيب الإقامة ثم قدم لجلالته أمراء الأسرة المالكة وأعضاء الوزارة البريطانية. وكذلك قدم الملك فؤاد إلى الملك جورج رجال حاشيته. ثم سار الملكان جنبًا إلى جنب وهما يتحادثان باللغة الفرنسية حتى وصلا إلى ساحة المحطة فصدحت الموسيقى بالنشيد المصرى ثم تفقد جلالتهما قره قول الشرف المؤلف من الحرس الإيرلندى بينما كانت الموسيقى تعزف لحنًا بديعًا. وبعد ذلك ركب الملكان عربة التشريفة الكبرى وجلس الملك فؤاد إلى يمينه الملك جورج وأمامها البرنس أوف ويلس والدوق أوف يورك فهتف الطلبة المصريون جميعًا لتحى مصر ولتحى إنكلترا وليحى الملكان فؤاد وجورج. وعندما تحركت المركبة الملكية يحيط بها فرسان الحرس بملابسهم المذهبة صدحت الموسيقى بالنشيد المصرى مرة أخرى وسارت المركبة بين هتاف الجماهير المحتشدة وتصفيقها حتى وصلت إلى السفارة الإسپانية فأطل جلالة الملك ألفونس الثالث ملك إسپانيا الذى كان موجودًا فى لندن فى ذلك الحين على الموكب وحيا الملكين فسر الملك فؤاد بهذا المظهر الودى وحيا الموكب فى طريق سفير تشيكوسلوفاكيا وسفير بوليڤيا.

وكانت المركبة الثانية تقل دولة ثروت باشا الذى كان موضع هتاف الطلبة المصريين وحفاوتهم وقد بلغ الموكب الملكى قصر بكنجهام فى الساعة الثالثة والدقيقة العشرين بعد الظهر[1].

عندما وصل الموكب إلى قصر بكنجهام حيته موسيقى الحرس بالسلام المصرى ولما دخل الملك فؤاد إلى القصر تقدم إلى الملكة مارى وقبل يدها وقلدها

---

(١) برقيات السياسة والأهرام فى ٥ يوليه.

نيشان الكمال من الطبقة الأولى وأهدى جلالة الملك جورج الوشاح الأكبر من وسام محمد على، ثم قدم تلك للملكة رجال حاشية ملك مصر فقلد جلالة الملك جورج ثروت باشا الوشاح الأكبر من نيشان القديسين ميشيل وجورج وعزيز عزت باشا وسعيد ذو

ملكا مصر وانجلترا في طريقهما من محطة فيكتوريا إلى قصر بكنجهام

الفقار باشا الوشاح الأكبر من نيشان فيكتوريا وأمين أنيس باشا وأحمد محمد حسنين بك ومحمد شاهين باشا نيشان فيكتوريا من الطبقة الثانية وسيداروس بك وصيقلى بك نيشان فيكتوريا من الطبقة الثالثة وإسماعيل ثروت بك ومحمد عزت بك نيشان فيكتوريا من الطبقة الرابعة. وبعد الاحتفال ذهب جلالة الملك فؤاد إلى الجناح المخصص له فى القصر ليستريح جلالته قليلا[١].

عند قبر الجندى المجهول

ولما وافت الساعة الرابعة والنصف مساء قصد جلالة الملك فؤاد وثروت باشا ورجال الحاشية إلى الأثر التذكارى للحرب الكبرى وكان الجمهور قد احتشد ليحيِّى جلالته عند مروره وقد قدروه بثلاثة أضعاف العدد الذى كان ينتظر المسيو دومرج رئيس الجمهورية الفرنسية عند زيارته لهذا الأثر فى شهر مايو الماضى.

---

(١) برقيات السياسة والأهرام فى ٥ يوليه.

ولما نزل جلالة الملك من عربته تقدم خيرى بك وحسنين بك يحملان إكليلاً بديعًا فأشرف بنفسه على وضعه عند الأثر. ثم خطا إلى الوراء وسلم ووقف صامتًا مدة دقيقة ثم سلم ثانية ثم حيا بعد ذلك ممثلى الجيش والأسطول وفرقة الطيران الذين كانوا فى استقبال جلالته هناك. وعلى الرغم من أن مثل هذه الزيارة يسودها عادة سكون عميق، فقد حيا جمهور الشعب جلالة الملك بالتصفيق الشديد عند خروجه من الويستمنستر بعد أن وضع جلالته هناك إكليلاً على قبر الجندى المجهول ووقع فى سجل الويستمنستر.

وقد قدم محافظ ويستمنستر عن سكانها ومستشارى مجلسها إلى جلالة الملك باسم الأهالى خطابًا فى إطار من الفضة محلى بالذهب ومحمولاً على أربعة مخالب على قاعد كرة عليها كرة عليها رسوم إنكليزية ومصرية وقد وردت فى آخره هذه العبارة (وإن وجود جلالتكم بيننا هو علامة على العلاقات الودية التى طالما وجدت بين الأمتين وهو عامل يجعلنا نشعر بأنه سيقوى الصداقة الدائمة[1]).

وقد زار جلالة الملك بعد ذلك قصر سان چيمس التاريخى وتلقى فى قاعة العرش الرسمى خطب الترحيب التى أُلقيت باسم مجلس مقاطعة لندرة وويستمنستر ثم زار جلالته أعضاء الأسرة الملكية قبل عودته إلى قصر بكنجهام.

المأدبة الملكية الرسمية

وفى الساعة الثامنة والربع مساء أقيمت الوليمة الرسمية فى قصر بكنجهام والتى لم يُترك شىء ثمين إلا استُعمل فيها وقد دخل الملك قاعة الولائم الرسمية برفقة الملكة مارى وجلس الملك جورج على رأس المائدة وهو يرتدى حُلّة أميرال بريطانى وجلس الملك فؤاد إلى يمينه مرتديًا بذلة فيلد مارشال فى الجيش المصرى وجلست الملكة مارى إلى يمين الملك فؤاد يليها الأمراء والأميرات.

---

(١) برقيات السياسة والأهرام فى ٥ يوليه

وحضر المأدبة أعضاء الوزارة البريطانية وسفراء الدول ورجال المفوضية المصرية وكبار البريطانيين. وكانت موسيقى المدفعية الملكية تصدح أثناء المأدبة وبعد الفراغ منها أحاط جماعة من الحرس الاسكتلندى بالمائدة وأخذوا يعزفون على القرب عملاً بتقاليد بريطانية قديمة.

وقد ألقى جلالة الملك جورج فى المأدبة الملكية الخطاب الآتى:

«يسرنى سرورًا عظيمًا يا صاحب الجلالة أن أرحب بقدومكم إلى عاصمة ملكى ويسرنى أنا وجلالة الملكة أن تكون أول من نزلتم جلالتكم ضيفًا عليهم منذ ما تبوأتم عرش مصر. وأملنا أن تحفظوا جلالتكم أسعد الذكريات لإقامتكم فى إنكلترا. ولسنا فى حاجة إلى أن نؤكد لجلالتكم الاهتمام الوثيق الودى الذى تتبعنا به رقى مصر. ويسرنى أن أعلم أن التقدم الذى تم فى الماضى قد دعمه التعاون الودى بين حكومتينا. فأملى الصادق كما أعلم أنه رغبة جلالتكم. أن تستمر من الآن فصاعدًا العلاقات الودية لفائدة بلادينا الدائمة. وسلام شعبينا ورفاهيتهما. وإن زيارة جلالتكم لإنكلترا لدليل على هذه العلائق الوثيقة المنتجة وستجدون فيها جلالتكم بأنفسكم دليلاً جديدًا على ما تكنه هذه الأمة من روح العطف وحسن النية نحو مصر وشعبها.

إننا نرحب بجلالتكم كملك بلاد ليس تاريخها القديم وآثارها منبع فخار وإلهام للأمة المصرية فقط بل هى فوق ذلك كنز ودار علم وجمال للعالم أجمع ولا يقل ترحيبنا بجلالتكم بصفتكم ملكًا لبلاد لنا معها مصالح عديدة مشتركة يجب علينا أن ننظر دائمًا بمزية الاهتمام إلى رقيها فى نظام. وأرفع كأسى متمنيًا لجلالتكم السعادة والرخاء. مؤكدًا لكم المنزلة العظمى التى ننظر بها أنا وشعبى إلى جلالتكم وإلى بلادكم ذات التاريخ العظيم الذى تحكمونها»[1].

وقد رد جلالة الملك فؤاد على خطاب جلالة الملك جورج قائلاً:

«لقد تلقيت بأكبر سرور الدعوة الودية التى وجهتموها جلالتكم إلىَّ والتى تسمح لى بتنفيذ رغبة ملأت نفسى منذ ما تبوأت عرش أجدادى. وإنى أشكر

---

(٢) برقيات السياسة فى ٥ يوليه.

لجلالتكم شكرًا جزيلا. وجلالة الملكة. على الاستقبال الودى الذى قوبلت به وقد تأثرت منه تأثرًا عميقًا. وسأحفظ لهذا الاستقبال دائمًا ذكرى خالدة وإنى لأشكر لجلالتكم أيضا روح المودة التى نظرت بها جلالتكم تقدم مصر. ويسرنى أن أعترف بالتعاون المفيد الذى أبدته مصر فى الماضى لتنفيذ هذا التقدم. وإننى أعتقد أن هذا التقدم سيستمر بلا انقطاع فى العهد الجديد. عهد الاستقلال وأن صداقة البلدين ستتمكن وتقوى عما هى عليه. وإننى أشكر لجلالتكم بنوع خاص كلماتكم اللطيفة وشعوركم نحو مصر».

«إن شعبى الذى يعجب بالأمة البريطانية أحسن الإعجاب يقدر صداقتها حق قدرها. وهو مصمم على تثبيتها وتوثيق عُرَاها وأن حكومتى منفذة فى ذلك شعور شعبى لا تدخر وسعًا فى هذا السبيل وإننى أنظر إلى مستقبل العلاقات بين بلادينا بنفس الأمل الذى تنظر إليه جلالتكم وأننى أرفع كأسى فى نخب جلالتكم وجلالة الملكة والأسرة الملكية ورفاهية الإمبراطورية البريطانية وإلى الصداقة القائمة بين مصر وإنكلترا التى يسرنى أن تثبت فى هذا اليوم تثبتا رسميًا»(1).

وبعد انتهاء المأدبة انسحب المدعوون إلى قاعة العرش؛ حيث انتظم سلكهم مرة أخرى ثم ذهب بعد ذلك كل من الملكين إلى جناحه الخاص وقد أعجب الجمهور البريطانى بالملك فؤاد وتأثر بالمقالات الودية التى قابل بها كل من الملكين الآخر، وقد كان السرور باديًا على الملك فؤاد بهذا الاستقبال الودى الحافل.

أقوال الصحف البريطانية

وقد كان اهتماما لصحف البريطانية بزيارة جلالة الملك فؤاد بالغًا حدًا كبيرًا. كتبت عنه المقالات الطوال ووصفته بالاستقلال فى الرأى. والميل إلى اتساع دائرة العلم. معروف بالنزاهة حتى قالت جريدة الديلى نيوز إنه يكاد يختلف عن حكام الشرق جميعًا وقد ساقت الصحف كثيرًا من الحوادث التى تدل على مبلغ

---

(١) برقيات السياسة فى ٥ يوليه.

استمساك الملك فؤاد بالمحافظة على القوانين وإجراء العدل مجراه الطبيعى من سائر شعبه. وأشارت إلى اهتمام جلالته بترقية الحالة الاجتماعية ومحاربة العادات العنيفة.

وقد وصفته جريدة الديلى دسباتش بأنه يشبه ملك إسپانيا فى حبه للألعاب الرياضية وقد ظهر ذلك أثناء زيارة جلالته فى لندن. ووصفت جريدة الديلى تلغراف جلالته بأنه مالى كبير وذكرت فى سياق التدليل على ذلك أن المسيو دومارج الموظف بالبورصة تشرف بمقابلة جلالته. ومع أنه مالى خبير بالشئون الاقتصادية فإنه خرج من لدن جلالته كالطالب الذى لم يَجُز الامتحان بنجاح.

ونشرت كل الصحف فى أظهر مكان منها صورة جلالته وتفصيل الاحتفال باستقباله ونشرت الديلى إكسبريس والديلى اسكتس صورة أنجال الملك فؤاد واهتمت الصحف بالخدم النوبيين الذين أرسلهم جلالة الملك فؤاد وقالت إنهم سيكسبون مأدبة يوم الأربعاء (المأدبة التى سيقيمها جلاله الملك فؤاد لجلالة الملك جورج) ما هو معروف عن مناظر ألف ليلة وليلة من الأبهة والفخامة»[1].

وقد بعث مراسل السياسة إلى جريدة يقول إن مخبرى الصحف الإنكليزية أكثروا من سؤاله عن الخدم النوبيين وأنهم يجهلون كل شىء عنهم.

وقد دعا محافظ لندن جلالة الملك لوليمة غداء فأوقفت حركة المرور عند الظهر فى الشوارع المؤدية إلى جولد هولد واحتشد الجمهور على جوانبها واصطف رجال البوليس فى الطريق الذى سيجتازه الموكب الملكى. والجولد هول من أفخم أبنية لندن وقد شهدت جميع الملوك الذين زاروا عاصمة إنكلترا منذ مائة عام إلى اليوم وقد رفعت عليها الأعلام المصرية واصطف قره قول شرف على مدخلها مؤلف من فرقة المدفعية فى الحرس الملكى وفى الساعة الثانية عشرة والدقيقة العاشرة وصل محافظ لندن وأشرافها وتوافد المدعوون أفواجًا وبلغ عددهم ستمائة مدعو، وقد دُعى إلى الوليمة جميع أعيان المصريين المقيمين

(١) برقيات السياسة فى ٥ يوليه.

فى لندن وكانوا المستقبلين من الإنكليز الذين اشتغلوا فى مصر بالحفاوة والاهتمام وحضرها أيضاً فريق كبير من عظماء الإنكليز وعقيلاتهم. وكان فى انتظار مليكنا المعظم موظفو البلاط الإنكليزى الخصوصيون وكلهم يحملون أوسمة النيل التى أنعم بها عليهم جلالة الملك فؤاد.

وفى الساعة الثانية عشرة والدقيقة العشرين تحرك الموكب من قصر بكنجهام، وكان يحيط بموكب جلالة الملك مائة من الحرس الملكى البريطانى وقد فاق حماس الجمهور البريطانى عند مرور الموكب حد الوصف فكانوا يهتفون ويلوحون ويصفقون.

وقد كان جلالة الملك يحيى هذه الجماهير بيده باستمرار. حتى وصفت جريدة الديلى نيوز هذه التحية بأن جلالته لم تكف ذراعه اليمنى عن التحية طول الطريق وأنه كان يحيِّى بها بمتوسط أربعين مرة فى الدقيقة وقالت فى هذا البيان، إن الموكب الملكى عندما عاد من الجولد هول كان جلالة الملكى يحيى الجماهير بالتحية المتبعة عند المسلمين وذلك بأن يمس بيده اليمنى جبهته وشفتيه ثم قلبه. وقالت: وقد شرح لنا بعض العارفين مغزى هذه التحية، فقال إن هنا «عقلى (رأس) يحسن الظن بكم ولسانى ينطق بالخير عنكم وقلبى معكم».

ولما وصل الموكب الملكى إلى الجولد هول سار فى طليعته جماعة من حرس البلاط الملكى بأثوابهم الرسمية القصيرة. ثم أفراد حاشية جلالة الملك وعلى رأسهم ثروت باشا وكلهم بملابس التشريفة المزركشة بالذهب فاللوردات فالأمراء هندى وجورج آرثر أوف كنوت وأوف ويلز فجلالة الملك وإلى جانبه محافظ لندن ولما دخل الموكب قاعة المكتبة وقف الحاضرون وحيوه بالتصفيق كما حياه الجند بالنفخ فى الأبواق وجلس جلالة الملك على العرش تحيط به بطانته. وجلس المحافظ على عرش آخر.

ولما استقر المقام بالحاضرين تلا كاتب المدينة القرار الذى قرره مجلس مدينة لندن فى شهر مايو بشأن دعوة الملك فؤاد إلى زيارة المدينة.

ثم دنا موظف آخر يرتدى بذله سوداء ويستر رأسه بشعر أبيض مستعار طويل فى جوانب رأسه وتلا بين يدىّ جلالته خطاب الترحيب بالنيابة عن مدينة لندن. وقد ختم بهذه العبارة (وإنَّا لننتظر بانتهاز هذه الفرصة للإعراب عن مودتنا وحسن نيتنا نحو الشعب المصرى وعن رغبتنا الصادقة فى تمام سعادته وهنائه. وإنَّا لنرجو لجلالتكم طول البقاء ولشعبكم السعادة والرخاء)(١).

وقد قدم المحافظ إلى جلالة الملك بين تصفيق الحاضرين وهتافهم صورة هذا الخطاب مكتوبة على رق غزال ضمن صندوق فاخر من الذهب نقش عليه شعار المدينة.

ونهض جلالة الملك فؤاد وشكر مدينة لندن بخطاب ودى قال فيه: (وإنى لسعيد جدًا أن أجد نفسى مرة أخرى فى هذه المدينة العاصمة لإمبراطورية عظيمة مجيدة تربطها ببلادى صداقة الاحترام المتبادل والثقة المتبادلة وتود مصر أن تدوم هذه الصداقة) وختم جلالته خطابه بقوله: (وأدعو الله أن يزيد دومًا فى سعادة مدينتكم النبيلة القديمة ورخائها).

وبعد ذلك استأنف الموكب الملكى سيره من قاعة المكتبة إلى قاعة الطعام وقد أعلنت الموسيقى بالنشيد المصرى وصول الموكب الذى أخذ يدور فى القاعة دورة مرتبة حتى لا يجلس المدعوون قبل أن تنتهى الموسيقى من عزف النشيد.

وقد أعدت الوليمة الملكية على ١٧ مائدة بينها مائدة الشرف التى جلس إليها الملك فؤاد بين البرنس أوف ويلز ومحافظ لندن، ومما يلفت النظر أن معظم الجالسين على مائدة الشرف راعوا شروط المجاملة فلم يذوقوا عليها إلا الماء القُراح كما كان يفعل الملك فؤاد.

ولما انتهت الوليمة عزفت الموسيقى وهتف الحاضرون بحياة الملك وشربوا نخب الملك جورج والملكة مارى والعائلة البريطانية، ثم طلب المحافظ الشرب

(١) برقيات السياسة فى ٥ يوليه.

نخب الملك ومصر وبعدها ألقى خطاب ترحيب صيغ فى قالب ودى قال فيه بعد أن رحب باسم بلدية لندن بجلالة الملك ما يأتى:

«مهما تكن التطورات التى تمر بعلاقتنا فإن حقيقة واقعة تبقى لا تتنابها الغِيَر. تلك أن المودة والتعاون بين المملكتين لن تكونا إلا لمصلحتهما جميعًا. ولن تزداد إلا متانة بوجود جلالته بيننا. وإنى لأتقدم بالرجاء أن تتبع هذه الزيارة زيارات غيرها تكون دليلاً صالحًا على حسن التفاهم بين مصر وإنكلترا».

وختمها بأن طلب إلى المحتفلين بجلالته أن يشربوا نخب صاحب الجلالة ملك مصر[1].

وقد رد جلالة الملك فؤاد على التحية التى وجِّهت إليه بخطاب بليغ قال فيه جلالته بعد أن أشار إلى اشتراك مصر فى الفوز الذى أحرزته بريطانيا ما يلى:

«وإنى أشاطركم يا جناب المحافظ الثقة التامة بأن الصداقة بين بلادينا لن تفتأ تنمو نموًا مطردًا وتتوثق عراها لمنفعتهما المتبادلة العظمى. وفى وسعى أن أؤكد لكم أنه ليس هناك رغبة أعز إلى شعبى من أن يوطد دعائم الصداقة مع شعب يعجب بخصاله العظيمة».

وختمها بأن رفع كأسه نخب المحافظ وهيئة مدينة لندن الموقرة. وكانت الخطابات والتصفيق تسمع فى جميع أنحاء المملكة البريطانية بواسطة الميكروفون الذى وضع على المائدة أمام جلالة الملك وهى أول مرة انتشر فيها خطاب مصر بهذه الطريقة. وقد أنعم جلالة الملك على المحافظ بنيشان النيل وبالنيشان نفسه من طبقات متفاوتة على معاونه وأعلن المحافظ أن جلالته سلم حوالة بألف جنيه لتوزع على فقراء لندرة[2].

وبعد انتهاء الحفلة عاد الموكب الملكى إلى قصر بكنجهام من طريق ضفاف التايمز. وكانت أنباء المنحة الملكية قد انتشرت ووقفت جماهير غفيرة وخصوصًا

---

(١) برقيات السياسة فى ٦ يوليه.

(٢) برقيات السياسة فى ٦ يوليه.

من الطبقة الفقيرة تحيى كرم الملك وسخاءه. وقد وصل الموكب إلى القصر بين مظاهر التكريم والحفاوة.

مأدبة وزير الخارجية

وفى مساء ذلك اليوم ازيَّنت دار وزارة الخارجية أجمل زينة وأعدت القاعة الكبرى المسماة بقاعة لوكارنو - حيث أمضيت فيها معاهدة لوكارنو سنة ١٩٢٥ - لتقام فيها الوليمة. وكان السير أوستن تشمبرلن يستقبل ضيوفه فيها وقد نثرت فى جوانبها الأزهار الحمراء والزرقاء[1].

وكان بين المدعوين كثير من أعضاء الأسرة الملكية والوزراء وموظفى المفوضية المصرية وكبار الإنكليز وساستهم وكلهم بملابسهم الرسمية. ولما أقبل جلالة الملك استقبله السير أوستن تشمبرلن عندما دخل الدار وسار به إلى القاعة المذهبة الكبرى ومن هناك ذهب الجميع إلى قاعة مجلس الوزراء القديمة ومنها إلى غرفة الطعام وكانت قد نصبت فيها مائدة على طول القاعة مزينة بورود صفراء ذهبية مجهزة بأفخر الأوانى. وقد جلس جلالة الملك فى صدر المائدة على يمين سير أوستن شمبرلن وجلس ثروت باشا إلى يسار البرنس هنرى ولم تُلقَ خطابات فى هذه الوليمة. وإنما تبودلت الأحاديث الودية وبخاصة ما يتعلق منها بالعلاقات بين بريطانيا ومصر. وقد أثارت هبة جلالة الملك للفقراء حماسًا بين الحاضرين الذين قابلوا هذا الخبر بالتصفيق والثناء وقد نشرت الصحف خبر الهبة بعنوانات كبيرة.

وعند عودة ملكنا المعظم من وليمة الجولد هول خرج جلالة الملك جورج وجلالة الملكة مارى إلى شرفة قصر بكنجهام ليشهدوا قدوم الموكب الملكى تحرسه الخيَّالة وليشهدا تفتيش جلالة الملك فؤاد لحرس الشرف بينما كانت جماهير غفيرة تهتف للملك فؤاد عند وصوله إلى القصر ولم يحدث أن خرج صاحب الجلالة البريطانية إلى شرفة القصر فى أية زيارة ملكية أخرى.

---

(٢) برقيات المقطم فى ٧ يوليه.

وفى منتصف الساعة الثانية عشرة من صباح ٦ يوليه اختتم جلالة الملك فؤاد زيارته الرسمية لقصر بكنجهام وقد شيعه الملك جورج والملكة والأميران هنرى وجورج بملابسهم الرسمية. وشيعه الملك بعد ذلك شخصيًا بأعظم مظاهر المودة إلى السيارات التى أقلت جلالته إلى فندق كلاردج؛ حيث عول على الإقامة فيها بدلاً من بيوت هاوس[1].

مأدبة جلالة الملك فؤاد للملك جورج فى قصر بيوت هاوس

وظل جلالة الملك فى فندق كلاردج حتى الساعة الرابعة بعد الظهر، ثم غادره إلى دار المفوضية المصرية فى بيوت هاوس ليشرف على نظام المأدبة الرسمية التى يقيمها جلالته لضيافة الملك جورج. وقد لبست بيوت هاوس فى ذلك اليوم أبهى الزينات. ورفرف على عرض الطريق أمامها علم ملكى عظيم عليه التاج ورسم الهلال والنجوم فى أركان المدخل مضاءة بالكهرباء. وفى الساعة الثالثة والربع عاد الملك إلى بيوت هاوس فى لباس القصر الكامل متشحًا بوسام الحمام. وصعد توًا إلى الطابق العلوى حيث غرف الدولة وفيها انتظر وصول المدعوين، وكلهم من الوزراء وكبار الإنكليز والقواد عدا جلالة الملك وولى العهد والأمراء.

وكانت دار المفوضية مفروشة بالورود الزرقاء والبنفسجية وجلست فى بهوها فرقة من الموسيقى اللوثرية ووقف الخدم النوبيون على درج السلم فى أرديتهم الحمراء ووقف فريق منهم على الدرج المؤدى إلى باب البهو حتى الطابق العلوى.

وقد بدأ المدعوون يتوافدون من منتصف الساعة الثامنة مساء، وكان يقابلهم فى البهو سعادة عزيز عزت باشا وزير مصر المفوض فى لندن بملابسه الرسمية متشحًا بوسام النيل. كما كان يصعد مع كل من يحضر منهم فيقدمه تقدمة شخصية إلى جلالة الملك الذى ظل فى غرفتَى الدولة الكبيرتين.

---

(١) برقيات السياسة فى ٧ يوليه.

ووقف جلالة الملك في الشرفة الكبرى المطلة على حديقة بيوت هاوس وقد امتلأت الشوارع المؤدية إلى دار المفوضية من وقت مبكر بجماهير حاشدة من سكان لندن على اختلاف طبقاتهم لمشاهدة الموكب الملكى واستقبال جلالة الملك جورج فى المفوضية المصرية.

وفى الساعة الثامنة مساء استُقبل بهتاف شق عنان السماء من الحاضرين.

ولما وصل جلالته إليها فى الساعة التاسعة فاستقبله ملكنا المعظم وحاشيته وبخاصة جمهور الطلبة المصريين. فى بهو دار المفوضية استقبالاً فخمًا وبعد تبادل التحيات الحارة رافق الملك فؤاد جلالة الملك جورج وأمراء البيت الملكى إلى الطابق العلوى فى غرف الدولة الصغرى التى ازيَّنت أبهى زينة وفى الساعة الثامنة والدقيق العاشرة نودى لطعام العشاء. فسار الجميع إلى الطابق السفلى. وهتف الحاضرون:

«ليحى الملك».

وكان الخدم النوبيون قد اصطفوا صفين سار بينهما المدعوون إلى غرفة المائدة التى أُنيرت بأربعة مصابيح قوية مرتكزة على قوائم مذهبة ووضع منها اثنان خلف جلالة الملك.

وقد جلس جلالة الملك جورج على رأس المائدة إلى يمين الملك فؤاد. وجلس إليها المدعوون وعددهم خمسون. وقام بالخدمة النوبيون بملابسهم الحمراء وعلى رأسهم طرابيشهم وقد أكسب حضورهم الوليمة صبغة شرقية بديعة. وقد اهتمت الصحف الإنكليزية بهذه المأدبة وبالخدم النوبيين وكتبت عنها وعنهم وعن الطعام المصرى لاسيما بلانجى ضولم «المحشى بالزيت» وهى الأكلة الذى يذوقها الملك جورج لأول مرة فى هذه المأدبة.

وقد اعتذر البرنس أوفر ويلز عن حضور هذه المأدبة؛ لأنه كان مرتبطًا بموعد سابق مع جلالة ملك إسبانيا ولم تُلقَ فى المأدبة الملكية خطب، ولكن الملك فؤاد بعد الفراغ من الأكل شرب نخب الملك جورج ورحب بجلالته فى البلاد المصرية

(أى يدعوه لزيارة مصر) وبعد ذلك شرب ملك إنكلترا نخب ملك مصر ومن ثَم انتقل المدعوون إلى الطابق العلوى ليشربوا القهوة فى قاعات الاستقبال الرسمية. فصدحت الموسيقى بالنشيد الوطنى البريطانى. وقد لحق موظفو المفوضية المصرية وحاشية الملك فؤاد بالمدعوين فى الطابق العلوى؛ حيث اختلط المكان بكل حرية ديمقراطية نحو نصف ساعة[1].

وقد تبارت الصحف اللندنية فى وصف وليم بيوت هاوس. وقالت جريدة (السكتش) فى ذلك الصدد:

«إن قصرًا من قصور لندن تحول فجأة إلى قصر مصرى. وهذه أول مرة يأدب منها ملك مصر مأدبة لملك بريطانى».

وأثنت على خدم السفرة النوبيين وقالت إنهم أحسن الخدم فى العالم كله وقد خدموا الملك جورج كما يخدمون سيدهم وملكهم وأتت على وصف نظامهم ودقته. وأشارت إلى أن المائدة كان ينقصها أن تزينها ربة القصر ملكة مصر، ولكن منعتها العادات الإسلامية من الحضور. وقالت الوستمنتر غازيت إن الملك جورج جلس إلى وليمة تشبه ما روى عن الولائم فى ألف ليلة وليلة اجتمع فيها بهاء العرب وأبهة الشرق فرد الملك فؤاد للملك جورج حسن الضيافة، ثم قالت:

«ويندر أن يكون الملك جورج قد شهد حفلة شرقية كهذه جلس فيها ملكان يمثلان الحضارة الحديثة فى الغرب والشرق ومعهم نخبة من أعاظم رعاياهم حولهم»[2].

حذا حذو هاتين الجريدتين جميع الصحف اللندنية فكتبت الديلى إكسبريس والديلى ميل وغيرها فصولاً ضافية عن المأدبة وما جمعت من فخامة غربية شرقية. وما قوبل به الملك جورج من الحفاوة والتكريم.

---

(١) برقيات السياسة والمقطم فى ١٧ يوليه.
(٢) برقيات المقطم فى ٨ يوليه.

الصحف البريطانية

وكان من الطبيعى أن تهتم الصحف البريطانية بزيارة الملك فؤاد لإنكلترا واعتبرتها مقدمات رتبت عليها بنتائج كما عَنَّ لها، وقد كتبت جريدة الديلى دسباتش فى رسالة لمراسلها اللندنى ما يلى:

«يقول المراسل إن عضوًا من أعضاء الحكومة نبأه أمس «٤ يوليه» بأن هناك ميلاً إلى الاعتقاد بأن الملك فؤاد إنما جاء فى عقد معاهدة ولكن الحقيقة. أن مثل هذه المعاهدة إن عقدت ووقعت فى لندرة فإنها ستقاوم فى القاهرة. والرجل الوحيد الذى يستطيع أن يفاوض فى عقد مثل هذه المعاهدة هو زغلول باشا وهو لا يريد مثل هذه المفاوضة».

وتكلم المراسل عن ثروت باشا ورأيه فى المسائل الأربع المحتفظ بها[1].

وقد تناولت كبريات الصحف اللندنية موضوع الزيارة اللندنية وما يترتب عليها بروح التفاؤل الحسن، فقالت جريدة الديلى هرالد إن الزيارة ليست شكلية وأن هناك محادثات تمهيدية بين السير أوستن تشمبرلن وثروت باشا. وقالت جريدة الديلى ميرور والوستمنستر غازيت إن الملك فؤاد أشد الملوك الذين أضافتهم إنكلترا مرحًا وطربًا وأنه كان يظهر عليه السرور العظيم. وكذبت جريدة المورننج بوست أن الزيارة لها أى مغزى سياسى سوى الدلالة على تحسن العلاقات بين البلدين، وكتبت غير هذه الجرائد مقالات افتتاحية عن الزيارة ومغزاها وكلها تفاؤل بالمستقبل الحسن.

وقد كان اهتمام رجال الأمن العام بلندن عظيمًا جدًا لجلالة الملك فؤاد فزادت يقظة رجال سكوتلانديارد (البوليس السرى) وعنايته بجلالته فكانوا يرافقون جلالة الملك فى سيارة قوية فى كل تنقلاته[2].

---

(١) برقيات السياسة فى ٦ يوليه.

(٢) برقيات المقطم والسياسة فى ٧ يوليه.

وقد روت جريدة وستمنستر غازيت أن رجلاً من رعايا الحكومة التركية معروفًا بآرائه المتطرفة قد يحاول النزول إلى البر فى إنكلترا فى خلال يوم أو يومين من يوم ٦ يوليه ويقال إنه يسعى للاعتداء على سلامة الملك فؤاد وأن الحكومة البريطانية اتخذت أدق احتياط لمنعه من النزول فى بلادها والبوليس السرى فى الموانى المختلفة يراقب نزوله إلى البر، وقد صدرت الأوامر بأن يضاعف البوليس فى الموانى اليقظة والسهر ليحول بينه وبين نزوله إلى البر(١).

حديث لثروت عن الزيارة الملكية

وقد نشرت جريدة الديلى ميل فى يوم ٨ يوليه حديثًا لدولة ثروت باشا أعرب فيه عن شكره على ما لقيه جلالة الملك ودولته من الحفاوة أثناء الزيارة الملكية وعطف على حالة مصر السياسية والاجتماعية والأمانى التى تخامر العاملين من أبنائها وبناتها والرغبات التى تجيش فى صدورهم قال فيه ما يأتى:

«وإنى موقن أن هذا الاستقبال المفعم بالمودة لنا نحن ممثلى مصر يدل على مطلع عصر جديد من العلاقات بين إنكلترا ومصر. وإنى ما برحت أسعى وأعمل لتحسين هذه العلاقات وإنشاء الوفاق وأؤكد أن هذه الرغبة تصف شعور الشعب المصرى كله وعواطفه».

«وإنى أرجو أن أعقد محالفة بين البلدين تقوى هذه الصداقة وتعززها وير . عُرَاها»(٢).

الزيارة الملكية والصحف المصرية

ولقد كانت كل الصحف المصرية مبتهجة بنتيجة هذه الزيارة الملكية معلقة عليها آمالاً واسعة إلا جريدة الاتحاد التى كانت تنادى بأن الساسة المصريين

---

(١) برقيات السياسة والمقطم فى ٨ يوليه.
(٢) برقيات المقطم فى ٩ يوليه.

(يمهدون للهزيمة القادمة كما مهدوا للهزيمة الماضية) فى مسألة الجيش المصرى ومفتشه المستر سبنكس.

فقد قالت فى مقال افتتاحى لها تحت العنوان المتقدم ما يلى:

«وها هم أولاء بدءوا يمهدون للمفاوضات المقبلة بتمهيد سخيف ركيك لا يجوز الآن على العقول التى استنارت لكثرت ما مر بها من أدوار التغرير والتضليل. وقد اتخذوا هذه المرة حسن نشأت باشا ستارًا لهزيمتهم المحققة. وأخذوا يصيحون منذ الآن قائلين إن وجود الرجل فى لندن سيؤدى إلى إضعاف حجة المفاوض المصرى؛ لأن الإنكليز يساومون نشأت باشا على قبول مطالبهم بجملتها إن لم يقبلها ممثل الحكومة النيابية».

أما صحف الائتلاف فقد كانت مستبشرة بهذه الزيارة كما أسلفت، فقد كتبت جريدة السياسة فوصفت ما قوبل به جلالة الملك من الحفاوة والإكرام فى الزيارة الإنكليزية ثم قالت:

«ومظاهر الحفاوة هذه مما يغتبط له المصريون جميعًا أشد اغتباط فهى موجهة للشعب المصرى فى شخص جلاله مليكه الذى يمثله ويمثل نظمه وآماله، وكل تحية يتجه بها شعب من الشعوب إلى شعب آخر هى مظهر من مظاهر المودة التى تربط ما بين البلدين بخير العلاقات».

«ولئن يكن صحيحًا ما ذكرنا قُبيل سفر جلالة الملك من أن هذه الفرصة لن تكون فرصة مفاوضات رسمية تنتهى إلى عقد الاتفاقية التى يتوق المصريون والإنكليز جميعًا إلى أن يوفقوا لعقدها. فإن ترحيب الحكومة البريطانية والشعب البريطانى بالشعب المصرى فى شخص جلالة الملك الذى يصحبه رئيس حكومته الدستورية ليمهد الجو لإزالة العقبات وتذليل الصعوبات. وليجعل روح الأحاديث التى يمكن أن يجرى بين رئيس الحكومة المصرية وبين رجال الحكومة البريطانية روح مودة وتفاهم»[1].

---

(١) السياسة فى ٥ يوليه.

وقالت جريدة البلاغ فى مقال لها ما يلى:

«وقد لا يكون حسنًا أن نعكر الآن صفو هذه الأعياد. ولكن لا بد مع ذلك أن نلاحظ أن خطبة جلالة الملك جورج تفوح منها أنها ليست هى التى توجه إلى ملك بلاد مستقلة. ولكن من الحق أن ألاحظ فى الوقت نفسه أن خطب جلالة الملك فؤاد جاءت بارعة فى الفرار من الصخور التى ألقتها أمامه خطبة الملك جورج. فذكرت المعاونة بين الحكومتين. ولكنها ردتها إلى الماضى. وذكرت أن مصر الآن مستقلة واجتنبت بعناية ظاهرة أن ترد بشىء على المصالح التى لإنكلترا فى مصر والتى تحمل الإنكليز على أن ينظروا دائمًا (بعين الاهتمام إلى رقى مصر فى احترام)، ثم اكتفت من كل هذا بأن تذكر الرغبة فى الصداقة والتصميم على توثيق عراها»[1].

وقالت جريدة المقطم وهى المعروفة بميولها ونزعاتها فى مقال افتتاحى لها أشارت فيه إلى استقبال الملك فى لندن وذكرت فى هذا الصدد ما يلى:

«إن فى طبيعة هذا الاستقبال أمرين يستوقفان النظر.فمن الجهة الرسمية استقبال ملك مصر استقبال كبار الملوك والرؤساء؛ أى كما استُقبل إمبراطور ألمانيا السابق. ورئيس جمهورية فرنسا الحالى وهو اعتراف بمقامه كملك مستقل يجب أن يسجله المصريون بالارتياح الشديد. ومن الجهة الشعبية تبين أن الشعب البريطانى لا يضمر لمصر سوى حب الصداقة وحسن العاطفة والشعور. فلا ينظر إلى هذا الشعب الشرقى نظرة الخصم لخصمه، بل يقابل ممثليه وفى مقدمتهم ملك البلاد مقابلة الصديق لصديقه ويفرح بهم ويشترك فى تكريمهم وحسن استقبالهم وهذا ربح يجدر بنا أن نقدره قدره. وسيكون له شأن فيما قد يجدُّ بيننا وبين البريطانيين من الشئون فى مستقبل الأيام».

«ولقد ظل البريطانيون والفرنسيون يتناظرون طوال عمرهم فى التاريخ حتى خطر للملك إدوارد أن يقرب ما بين الشعبين ويدنى ما بين الحكومتين فسعى سعيه المشهور وكان من جراء ذلك الاتفاق الودى الذى كان له أعظم شأن فى

(١) الاتحاد فى ٤ يوليه.

تاريخ العالم الحديث وصار الخصمان صديقين حليفين لا بالقول بل بالفعل. وهذه ساحات القتال فى فرنسا والشرق شاهد ناطق بهذه النتيجة»[1].

وقد علقت جريدة الأهرام على انتهاء الزيارة الرسمية فى مقال أبانت فيه ما أسفرت عنه هذه الزيارة وماذا ينتظر من وراءها فقالت:

«فإذا نحن تجاوزنا عواصم هذه البلاد ومدنها إلى قراها ودساكرها نجد الارتياح كبيرًا إلى مظاهر الحفاوة الكبرى بجلالة الملك، ثم نجد مع ذلك التساؤل الكثير عما وراءه وعما يليه.وهل نظل فى غدنا كما كنا فى أمسنا أم تباح لنا بعد هذه الزيارة الملكية والحفاوة الكبرى بجلالة ملك مصر خطوة جديدة نحو التفاهم، بل نحو تقدير الإنكليز لحقوق مصر ولمصلحة مصر تقديرًا صحيحًا».

«لقد أراد جلالة ملك إنكلترا أن يؤكد فى خطابه الموجَّه إلى جلالة مليكنا (العطف الذى يتتبع به تقدم مصر والتعاون الودى بين الحكومتين) ولا يظهر هذا المعنى فى خطاب جلالة الملك جورج قبل الرجوع إلى جميع الخطب السياسية التى تبادلها رؤساء الممالك والحكومات فإنهم يتحاشون مثل هذا التعبير كل التحاشى».

ثم قالت: «ولهذا القول فى فم جلالة الملك قيمته الكبرى وهو ما يقول به كل مصرى. ويتمناه كل مصرى؛ بل يقول كل مصرى بأن هذه الصداقة لا تكون دائمة ولا تكون صحيحة إلا إذا تضمنت صيانة المصالح واحترام الحقوق؛ لأن كل صداقة تُبنى على غير هذه القاعدة تكون صداقة مفتعلة». وقالت: «ولا شك بأن خطاب جلالة الملك فؤاد قد وضع الأمور فى نصابها بقوله إنه (واثق بأن تقدم مصر سيستمر دون انقطاع فى عهد مصر الجديد السعيد، عهد الاستقلال). وأشارت الجريدة إلى مسألة السودان فقالت:

«وإذا هم كرروا فى صحفهم ذكر السودان فإن مصر لا تستطيع بحال من الأحوال أن تنسى تلك البلاد وفيها عظام أبنائها وديعة أدبية. وفيها مجهودات

---

(١) المقطم فى ٨ يوليه.

١٢٥ عامًا وديعة تاريخية وفيها حياة الحاضر. وأمل المستقبل. لا بالماء الذى يمنون على مصر به فقط. بل بالحياة والوجود ذاته. وهم ذاتهم يقولون اليوم كما فى جريدة التيمس إن مصر مقبلة على أزمة لم تقبل عليها أمة أخرى. وهى ضيق أرض مصر عن وسع أهلها فإذا كانوا هم ذاتهم يقولون هذا القول، فإلى أين تذهب هذه الزيادة فى المصريين إذا لم يكن السودان مكانًا لهجرتها»؟!.

وأشارت إلى مسألة قناة السويس فقالت:

«وإذا هم كرروا القول فى قناة السويس فإن هذا الفلاح المصرى الذى حفر القناة. وهو الذى أنفق ماله عليها. وهو الذى وصل بها الشرق بالغرب. ولكنه لم يجنِ من ورائها سوى الاحتلال والسير بها إلى الاستعباد وإن كان باسم الإصلاح. وإن كَان بالإصلاح فعلاً».

ثم ختمت مقالها بقولها: «فإذا أُريد أن تبنى الصداقة بين مصر وإنكلترا على أساس صحيح يجب أيضا بل يتحتم تحتيمًا قاطعًا محو إنذار ٢٤ نوفمبر وما ورد فيه لأنه كان تجنيًا على الرجال وعلى الحقيقة. وعلى حكومة هذا البلد وعلى القانون والشريعة ذاتها»[1].

برنامج الزيارة الملكية فى إنكلترا

قد يطول بنا الوصف إذا أردنا أن نثبت برنامج الزيارة الملكية فى إنكلترا. وأن نأتى على ما قوبل به جلالة ملك مصر فى أدوارها من الحفاوة الباهرة. والتكريم الشامل. سواء أكان ذلك من الشعب البريطانى، أم من الحكومة أم من الهيئات الأخرى، لذلك نرى أن نكتفى بذكر برنامج زيارات جلالة الملك فى تلك الديار. والمسائل المهمة التى وقعت أثناء الزيارة الملكية وأن نثبت فيها ما يلى:

«تقرر أن يشهد جلالة الملك فى مساء ٧ يوليه تمثيل قطعة راقصة روسية فى مسرح الأمراء. وأن يشهد جلالته مبارة الكريكت فى ٨ يوليه فى ساحة اللوردات

---

(١) الأهرام فى ٣ يوليه.

بين مدرستين من المدارس المخصصة لأبناء عظماء الإنكليز. وأن يتناول طعام الغداء فى هتفلد يوم ٩ يوليه. ويعقب الغداء نزهة ساعة فى ضواحى لندرة القديمة فى معية اللورد سالسبورى وأن يتناول الشاى مع رئيس الوزارة البريطانية المستر بلدوين فى تشيكوى مصيف الرئيس الرسمى. وأن يزور المستشفى الملكى الحر للفقراء فى يوم ١١ يوليه ويتناول فى مساء اليوم نفسه طعام العشاء على مائدة الليدى كونارو فى ساحة جروفور مع نخبة من المجتمع اللندنى. وأن يزور الجمعية الجغرافية الملكية فى يوم ١٢ يوليه مساء ويتناول عشاء خاصًا على مائدة المستر رونالد جرفيل وأن يتناول العشاء مع الليدى نيوليت آستور فى مساء ١٣ يوليه واللورد آستور هو صاحب التيمس والليدى نيوليت هى ابنة حاكم الهند السابق. ولم يحدد برنامج يومَىْ ١٤، ١٥ يوليه. ولكن المرجح أن يزور جلالته حدائق همبتون كورت الجديدة. وكلية أيتون وقصر وندسور. وحديقة الحيوانات ونادى الطلبة المصريين وأن يزور جلالته يوم ١٦ نادى هرلنجهام المخصص لألعاب البوكر.

ولم يحدد برنامج لليوم السابع عشر الذى هو يوم أحد.

وفى يوم ١٨ يغادر جلالته لندن إلى لانكشير؛ حيث ينزل ضيفًا على اللورد ورلى فى قصر توزلى ومن ثَم يزور ليفربول ومانشستر وبولتون ثم يعود إلى لندرة فى ٢١ يوليه.

ويغادر جلالة إنكلترا فى يوم ٢٤، ٢٥ يوليه فيزور روما زيارة رسمية ثم يتم رحلته فى أوروبا ويعود إلى مصر فى أواسط شهر نوفمبر[١].

الملك فى مسرح الأمراء

وطبقًا لهذا البرنامج ذهب جلالة الملك فؤاد إلى مسرح الأمراء بعد أن تناول طعام العشاء فى فندق كلاردج وفى معيَّة جلالته ثروت باشا وعزت باشا وغيرهما من رجال الحاشية وكانت جماهير اللندنيين قد احتشدت على الطريق

---

(١) عدد ٧ يوليه من السياسة.

المؤدى إلى المسرح لترى جلالته عند ذهابه إليه فحيوا جلالته تحية طيبة وكان المكان قد ازيّن بالأعلام المصرية والبريطانية.

وما كاد الملك يظهر حتى صدحت الموسيقى بالنشيد الوطنى المصرى فوقف جميع الحاضرين إجلالاً، وقد شهد جلالته القطعة التمثيلية وأجاد الممثلون الإجادة كلها فصفق لهم تصفيقًا شديدًا وبعث بتهانئه الشخصية إلى ثلاثة من مديرى حركة الموسيقى. وقد قالت الديلى نيوز: «إن الملك فؤاد وحاشيته وصلوا إلى التياترو قبل الموعد المعين للشروع فى التمثيل، وإذا كانت المحافظة على المواعيد من مظاهر التهذيب ومكارم الأخلاق فإن الملك فؤاد هو بحق أرق الملوك وأعظمهم عناية بالمجاملة».

دعوة جلالة الملك لزيارة بولتون مانشستر

وقد وزع فى لندرة فى يوم ٨ يوليه البلاغ الرسمى الآتى:

«استقبل جلالة الملك أمس وفدين تحت رياسة محافظ بولتون ومانشستر الذين جاءوا خصيصًا لدعوة جلالته دعوة رسمية لزيارة مدينتهما فتقبل جلالته الدعوتين وحدد لهما ميعادًا، ١٩، ٢٠، ٢١ من الشهر الحالى».

«ودعا جلالته للغداء مع دولة ثروت باشا وسعادة عزيز عزت باشا».

وقد أمضى جلالته فترة الأيام بعد ذلك إلى يوم انتقاله إلى فرنسا فى حياة ديمقراطية زار خلالها حديقة النباتات، وقد التفت إليه الجمهور رغم تخفيه وجرت نحوه فتاة صغيرة وبيدها آلة الرسم فوقف لها جلالته ريثما التقطت صورته الفوتوجرافية.

وكذلك زار جلالته بورصة الأوراق وشاهد سير العمل فيها كما زار المعهد الصحى الملكى، وكانت هذه الزيارات التى قام بها الملك منفردًا دون اتخاذ الوسائل والمراسيم التى قد تضايق الملوك أحيانًا ولا تمكّنهم من مشاهدة الأمور على طبيعتها، كانت هذه الزيارات مدعاة[1] لانشراح جلالته.

---

(١) الأهرام فى ٢٦ يوليه سنة ١٩٢٧.

حفلة استقبال كبرى فى بيوت هاوس

عقب عود صاحب الجلالة الملكية إلى لندن أقام حفلة استقبال كبرى فى بيوت هاوس وذلك فى يوم ٢٢ منه دُعى إليها نحو الألف من كبار الرجال سياسيين واقتصاديين واجتماعيين فحضر معظم من دعى واعتذر من تخلف بسبق الارتباط بمواعيد أخرى وكان فى جملة الحاضرين ابنة عمة ملك الإنكليز وسفراء الدول لورد لويد ولورد هدلى المسلم المعروف للمصريين وغيرهم من أقطاب الإنكليز(١) وقد كانت هذه الحفلة بمثابة تحية يلقيها الملك على من كان له شرف لقاء جلالته وقد اهتزت أسلاك البرق بوصفها ونقل أنبائها إلى أنحاء المعمورة.

وقد بلغت الحفلة غاية الأبهة وقد زينت جوانب المكان بالزهور، وقدمت الحلوى المصرية والشاى وكانت الموسيقى الوترية تصدح طوال الوقت بأنغامها وكان من ضمن الحاضرين من المصريين عزت باشا وعلى بك عمر ودوس باشا والدكتور على بك إبراهيم ومصطفى بك فوده، وغيرهم وقد تنقل جلالته ليحيى بلطفه المعهود ضيوفه الأجانب مما زاد فى سمو المعنى الذى أُقيمت من أجله الحفلة.

وليمتان يقيمهما ثروت باشا فى ٢٢ يوليو

أدب ثروت باشا مأدبتين إحداهما فى الظهر لرجال السياسة من الإنكليز والثانية فى المساء لرجال الاقتصاد والمال، توثيقًا للعرى وتحصينًا للروابط بين الأمتين(٢).

وكان ذلك ختام الرحلة الملكية من إنكلترا التى كشفت كثيرًا من الغيوم وبددت السحب عن أبصار الشعب الإنكليزى الذى كان أكثره لا يعرف عن المصريين إلا أنهم طائفة من الأفريقيين يعيشون عيش القرون الوسطى فلما رأوا ما عليه مليكهم وحاشيته ومن حوله من المصريين من التمدين والكياسة وسمو الذوق

---

(١) الأهرام فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٢٧.

(٢) الأهرام فى ٢٧ يوليو ١٩٢٧.

كانت تأخذهم الدهشة - كما حدثتنا البرقيات - ثم لا تلبث الأوهام التى كانت متسلطة على رءوسهم أن تتبخر أمام الحقيقة، فكانت رحلة الملك الميمونة خير دعاية بثت بين جميع طبقات الشعب الإنكليزى الذى نهتم بتصفية ما بيننا وبينه بطبيعة وضعنا السياسى أشد اهتمام.

جلالة الملك فى باريس

بعدئذ انهمكت الحاشية بنشاط فى عد معدات السفر إلى باريس لإتمام الرحلة الملكية الأوروبية،إذ برح جلالته لندرة فى الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة والأربعين من صباح ٢٦ يوليو.

وصول جلالة الملك فرنسا

وصل جلالته فى يوم ٢٦ يوليو فاستقبله لدى وصوله سفير إنكلترا وأعيان المصريين وكبار موظفى حكومة فرنسا، وكان نزوله إلى البر فى كاليه حيث استقبله فخرى باشا ومحافظ كاليه وغيرهما من الساعة الثانية بعد الظهر.

أما دولة ثروت باشا، فقد أجل سفره إلى يوم الخميس، قيل لإتمام بعض جوانب المحادثات بينه وبين وزير خارجية إنكلترا.

وقد حادَث جلالة الملك مُكاتب روتر على ظهر الباخرة التى عبرت به نهر المانش فقال: إنه لا ينسى أبدًا ما تركته الاستقبالات الملكية والحكومية والشعبية من حسن الأثر فى نفسه، ثم نوه جلالته بمعرفته السابقة لإنكلترا وثقافتها ورقيها تلك المعرفة التى تعززت بزيارته لها، وختم حديثه بأنه واثق أن العلاقات الودية بين الأمتين قد تعززت ولا بد بهذه الزيارة التى يأمل جلالته ألا تكون الأخيرة.

وقد أرسل جلالته إلى الملك جورج البرقية الآتية:

«فى الوقت الذى أغادر فيه إنكلترا ما أزال أشعر بالتأثير العميق الذى تركه فى نفسى الاستقبال الودى العظيم الذى استقبلنى به الملك والملكة وشعبهما النبيل، فقد قوبلت فى كل مكان بأعظم مجالى الاحتفال ولقيت أصدق علامات

الصداقة والمودة القلبية، ولم يدخر شىء ما لتوفير أسباب السرور والانشراح لى فى أثناء إقامتى، مما مس قلبى، وإنه ليسرنى جدًا أن أجدد لجلالتكم ولجلالة الملكة، الإعراب عن عظيم امتنانى، وأن أكرر أصدق شكرى القلبى للأمة البريطانية النبيلة وأنا واثق بأن بينات هذه الصداقة، التى أظهرت لى بملء السخاء والكرم فى هذه الأحوال، ستؤدى كثيرًا إلى توثيق عرى التقريب بيننا، وتجعل روابط الصداقة التى تربط بريطانيا ومصر أجدى نفعًا للبلدين وأكثر ثمرًا[1].

وقد رد الملك جورج على هذه البرقية بما يأتى:

جلالة ملك مصر فى دار المفوضية المصرية بباريس

«بالنيابة عن الملكة وبالإصالة عن نفسى أشكر لجلالتكم من صميم القلب الرسالة الرقيقة التى وجهتموها عند مغادرتكم لإنكلترا، وأن شعور التقدير الذى تفضلتم بالإعراب عنه بعث أعظم اغتباط فى أنفسنا، وإنى موقن أنه سيكون من نتائج زيارتكم السعيدة، توثيق علاقات الصداقة بين بلادينا، لخيريهما وفائدتهما».

ثم وصل جلالته إلى باريس فى الساعة الخامسة والدقيقة الأربعين بعد ظهر يوم الثلاثاء ٢٦ يوليو. وقد استقبله رجال المفوضية، والجالية المصرية، وهتف لجلالته رعاياه الذين تجمعوا على الرصيف، ثم توجه مصحوبًا بمعالى محمود فخرى باشا إلى محل نزوله من شارع دومون دروفيل حيث يمضى خمسة أيام، وقد كتب عدد كبير من ذوى المقامات أسماءهم فى الدفتر الذى أعد فى دار المفوضية لذلك.

ثم قضى جلالته خمسة أيام فى باريس، استعاد فيها شيئًا من الراحة واتخاذ الأهبة للمضى فى سبيل زيارة إيطاليا زيارة رسمية بناءً على دعوة جلالة ملكها وحكومتها.

وقد دعا جلالته فى يوم ٢٧ يوليو سفير إيطاليا المفوض فى فرنسا للغداء معه.

■ ■ ■

---

(١) المقطم فى ٣٠ يوليو.

الفصل الثانى

متفرقات



حديث نشأت باشا

كان قد سافر حسن نشأت باشا إلى لندن بدعوى الاستشفاء من مرض الكبد عند الإخصائيين من الأطباء. وقد تهكمت بعض الصحف المؤيدة للحكومة القائمة والبرلمان الحالى، بسفره فى مثل آونة زيار المليك للبلاد الإنكليزية، وذهبت فى تعليل هذا السفر بغايات سياسية، وقد بعث مراسل السياسة إلى جريدته فى ٣ يوليه بحديث دار بينه وبين نشأت باشا قوّى الظن بمثل ما قالته الصحف، إذ صرح الباشا بأنه لم يكن ثمة من داع لاستصحاب المليك كبير وزرائه ثروت باشا مادامت زيارة جلالته غير سياسية، ولا تتعلق بالمفاوضات وغيرها، أما الخطب ففى وسع جلالته أن يقولها دون أية مشقة عليه.

لم تكد تصل السياسة إلى أيدى القراء ناشرة هذا الحديث، حتى اصطخب الجو السياسى وتأيد عند الناس جميعًا ما كانت تقوله جرائد الحكومة الحاضرة فى شأن وجود نشأت باشا فى لندن، وفى الحال، أبرقت وزارة الخارجية المصرية بمضمون الحديث إلى دولة ثروت باشا للوقوف منه على جُلّية الأمر فوردت من دولته البرقية الآتية، وقد بلّغتها رسميًا سكرتارية رياسة مجلس الوزراء:

«قابلت سعادة نشأت باشا. وطلبت منه إيضاحًا عن الحديث المنشور له من مراسل جريدة السياسة فأكد لى بأنه لم يصرح بأية مقابلة ولم يَفُهْ بأى بيان

خاص برحلة حضر صاحب الجلالة الملك، أو بأى موضوع آخر، كما أنه أخبرنى بأنه أرسل برقية بواسطة مراسل جريدة الأهرام يكذّب فيها بتاتًا هذا الحديث».

الدكتور عبد الرحمن بك شهبندر

لجأ إلى هذه البلاد، الزعيم السورى الكبير الدكتور عبد الرحمن شهبندر وكان قد لعب فى الثورة السورية دورًا خطيرًا، ولكنه على ما بدا لنا، احترم دستور بلادنا، إذ خلَّ بها، ولم يتخذ من مصر مركزًا لدعايته ضد الدولة التى تحتل بلاده. (فرنسا) وعلى الرغم من ذلك، فإن المفوضية الفرنسية طلبت من الحكومة المصرية تسليم هذا الثائر اللاجئ، فما عتّم هذا النبأ أن اتصل بالصحف المصرية، حتى قامت قيامتها، تدافع عن الضيف وتعلق فى صراحة، إن دستور البلاد يحرم تسليم اللاجئين السياسيين وإبعادهم، ما داموا يرعون حرمة الضيافة ولا يتداخلون فى الشئون السياسية، ولا يقومون بعمل من الأعمال التى تعكر سلم أية دولة من الدول أو قطر من الأقطار.

وقد اهتم وزراء الدولة بالأمر، وتفاوضوا مع السفير الفرنسى حتى تكشفت السحب بكياسة وحذق، إذ اقتنع السفير بأن تمسكه تشدد فيما لا طائل تحته، ولا خطر الآن على دولته منه.

مراسيم الميزانيات

نشرت الأهرام فى صباح ٢٤ يوليو ما يأتى لمراسلها الإسكندرى:

«تلقت الحكومة اليوم من لندن ثلاثة تلغرافات مرسلة من حضرة صاحب الدولة ثروت باشا رئيس الوزراء تنبئ بأن جلالة الملك وقّع أمس فى لندن مرسوم ميزانية الدولة العامة ومرسومَى ميزانية الأوقاف وميزانية الأزهر والمعاهد الدينية، وأصدرت رياسة مجلس الوزراء الأمر بالبدء بتنفيذ هذه المراسيم.

وقد أرسل ديوان الوزارة اليوم صور المراسيم الثلاثة إلى الدوائر ذوات الشأن للشروع فى العمل بموجبها».

أحاديث سياسية برلمانية

عقب انتهاء الدورة البرلمانية قامت جريدة الأهرام بمجموعة أحاديث مع طائفة من النواب، والزعماء ونشرت أول حديث لها مع دولة سعد باشا رئيس مجلس النواب فى يوم ١٥ يوليو وإنّا مثبتوه هنا لأهميته.

قال دولته:

ابتدأت هذه الدور فى ميعادها ولكن مدتها طالت بسبب تغيير أول السنة المالية، وتأخير ميعاد تقديم الميزانية للبرلمان مدة شهر ولم يكن عند ابتداء الدورة مشروعات متخلفة من الدورة السابقة، ولا مشروعات مقدمة من الحكومة.

لهذا كان عمل المجلس فى بدايته قليلاً، ومدة جلساته قصيرة، ولكن المشروعات تواردت بعد ذلك من جانب الحكومة ومن جانب بعض حضرات النواب، فاشتغل المجلس ببحثها أولاً بلجانه المختلفة، ثم بنفسه ثانيًا، وأصدر فيها على اختلاف موضوعاتها قرارات يصح لنا أن نصفها بكونها قرارات صائبة ومفيدة كل الفائدة.

القوانين والرغبات

ولقد بلغت القوانين التى بحثها المجلس، وأصدرها زهاء الستين قانونًا أغلبها فى موضوعات غاية فى الأهمية، وكذلك أبدى كثيرًا من الرغبات التى رأى من المفيد إبداءها، وفى الأمل أن الحكومة تقوم بتنفيذها لما فيها من نفع للصالح العام.

«ولقد كانت المناقشات تدور بين الأعضاء بروح المسالمة والود لم يحدث أثناءها - مع حدتها فى بعض الأحيان - ما يجعل محلاً للمؤاخذة نعم إن خصوم الحياة الدستورية أبدوا كثيرًا من الانتقادات على أعمال المجلس، ولكنها انتقادات بعيدة فى الرأى عن الصواب وأغلبها مبنى على مقدمات فاسدة. ووقائع غير حقيقية».

استقالة الوزارة العدلية

«أما ما حدث بين الوزارة العدلية والمجلس فلم يكن خلافًا جوهريًا، بل كان عرضيًا نشأ عن شىء من سوء التفاهم، ولكنه لم يلبث أن زال وعاد جميع أعضاء هذه الوزارة إلى مناصب الحكم، وعادت بعودتهم المياه إلى مجاريها».

خصوم الدستور وحادث الاستقالة

حاول خصوم الدستور أن يتخذوا من هذا الحادث حجة على سوء تصرف المجلس، وصعوبة الاشتراك معه فى العمل، ولكن الله أبطل حجتهم، وأظهر برهان الحياة النيابية بواسطة سرعة زوال الحادث وعودة جميع أعضاء الوزارة إلى مناصبهم، وما عتّم الفريقان أن سارا متفاهمين، متساندين، ومتعاونين على القيام بالواجبات الدستورية.

أعمال المجلس

«ولا يمكن أن ألمّ هنا بجميع ما أسس المجلس فى هذه الدورة من التقاليد الدستورية. ولكننى أستطيع أن أؤكد بأن الخطة التى جرى عليها هى خطة حكيمة، ومن شأنها أن ترسخ الحياة النيابية، وأن تضرب أحسن الأمثال لاحترام الدستور، ورعاية أحكامه.

المعارضة فى المجلس

ويسرنى أن أصرح هنا بأن المعارضة التعنتية لا وجود لها فى المجلس، ولكن فيه معارضة شائعة، تنتقل من جانب إلى جانب بحسب اختلاف الآراء فى كل موضوع على حِدَتِه؛ ولهذا فإنها أدت - إن لم يكن فى كل الأحوال ففى الأغلب - إلى نتائج مهمة قيمة.

أعمال اللجان

ومن علامات التقدم ونمو الحياة النيابية فينا، أن المشروعات كانت تبحث بحثًا دقيقًا فى اللجان، وكانت التقارير التى تقدمها اللجان عنها تقارير وافية بالمرام وكافية للمجلس من عناء كثير.

«ولا أستطيع أن أفاضل بينها فى الاجتهاد والبحث فكلها فى القيام بالواجب سواء، وإن كانت اللجنة المالية تمتاز عن غيرها بكثرة أعمالها وتنوع موضوعاتها.

أهلية مصر للحياة النيابية

ومهما جدَّ خصوم الدستور، وكدُّوا قرائحهم فى أن يجدوا من أعمال المجلس حجة على عدم أهلية مصر للحياة النيابية، فإنهم لن يجدوها إن شاء الله، كما أنهم ما وجدوها بعناية الله» ا هـ.

وتابع الأهرام بعد ذلك أحاديثه مع الشيوخ والنواب فحادَث علوى بك الجزار، والأستاذ عزيز بك ميرهم وغيرهما من الشيوخ، ومن النواب حادث محمد على باشا وأحمد بك عبد الغفار وويصا بك واصف وحمد الباسل باشا، وكانت تدور هذه الأحاديث حول إنصاف المجلسين بما قاما به، أو حول شئون داخلية كمشيخة الأزهر وغيرها وليس فى هذه الأحاديث ما يستحق التقييد بعد إثبات حديث الزعيم زغلول باشا.

منع تداول العملة المصرية فى السودان

مازالت الحكومة السودانية دائبة على قطع كل الصلات التى تذكِّر السودان بأن هناك شيئًا يسمى «مصر» فقد قطعت صلة الجيش، وصلة الموظفين المصريين، وصلة خطبة الجمعة، وحاولت فى الأيام الأخيرة أن تقطع صلة القاضى الشرعى وها هى وجدت بعد ذلك صلة لا تزال باقية هى العملة المصرية فقطعتها، ونشرت الغازيتة السودانية فى عددها الأخير منشورًا نقلته عنها جريدة البلاغ الصادرة فى ١٥ يونيو سنة ١٩٢٧.

ولئن فاتنا أن نذكر هذا الحديث فى الباب السابق فإنًّا نتدارك ذكره هنا لخطورته.

وهذا هو متبوعًا بكلمة علقت بها جريدة البلاغ عليه:

«وبما أنه بموجب المنشور المؤرخ فى اليوم الثانى من إبريل سنة ١٩١٩ المدرج فى العدد ٢٤٥ بتاريخ ٢٠ إبريل من غازيتة حكومة السودان قد جعلت أوراق

العملة من فئة ١٠ قروش صاغ و٥ قروش صاغ التى أصدرتها وزارة المالية المصرية طبقًا لمرسوم حضرة صاحب العظمة السلطان المسمى قانون نمرة ١٢ وقانون نمرة ١٤ سنة ١٩٢٨ نقدًا شرعيًا فى السودان حتى تسحب تلك الأوراق من التداول باستبدالهما بعملة شرعية بمنشور يدرج فى غازيتة حكومة السودان. وبما أن المنشور السابق قد ألغى بقانون إلغاء تشريعات الحرب سنة ١٩١٦، ولكن لم يصدر منشور بشأن تاريخ سحب أوراق العملة المذكورة من التداول.

فبناء على ما تقدم يُنشر ويأمر حاكم السودان العام فى مجلسه كما يأتى:

تسحب أوراق العملة المذكورة من التداول وتستبدل بعملة شرعية ويبطل اعتبارها نقدًا شرعيًا فى السودان فى اليوم الحادى والثلاثين من أغسطس سنة ١٩٢٧.

أصدر المنشور حاكم السودان العام فى مجلسه فى اليوم السابع والعشرين فى شهر إبريل سنة ١٩٢٧».

وهكذا منعت الحكومة السودانية تداول العملة المصرية فى السودان؛ لأنها لا تريد أن يكون لمصر ذكر أيًا كان فى تلك الأصقاع، فلم يبقَ إلا أن نعالج غرضًا آخر هو أن تنتحى بالسودان ناحية فى الأرض ليست بجانب مصر فلعلها فاعلة.

ولكنًا نسألها حينئذ! إذًا وهى تكره العملة المصرية إلى هذا الحد تصر على أن تأخذ من أموال مصر ٧٥٠ ألف جنيه كل سنة لما تسميه قوة الدفاع عن السودان؟

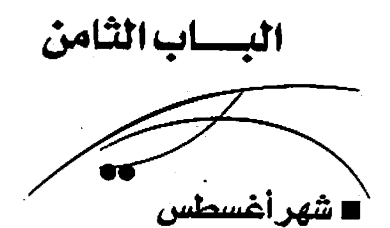
إذا كانت نقود مصر قذرة لا تستحق أن يمسها السودانيون بأيديهم فلتتعفف عنها ولتترك ما تأخذه منها.

وها هى قبضت فى الشهر الماضى قسطًا من ذلك المبلغ يقرب من مائتى ألف جنيه فلترده إلى أصحابه[1].

■■■

(١) البلاغ فى ١٥ يونيو سنة ١٩٢٩.

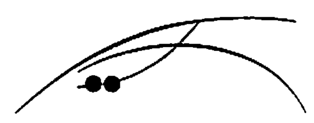
الباب الثامن



■ شهر أغسطس

■■

الفصل الأول
المحادثات السياسية



غادر ثروت باشا إنكلترا فى ٣٠ يوليو الماضى يلحق بجلالة الملك فؤاد فى باريس ليصحبه فى زيارته الرسمية لإيطاليا؛ ولذلك طبعًا وقف سير المحادثات الرسمية التى دارت بينه وبين السير أوستن وزير خارجية إنكلترا. وقد حادثه مُكاتب روتر فقال له دولته إنه غادر إنكلترا وهو شديد الارتياح إلى زيارته لها وما لقيه فيها من اللطف والاحتفاء ونوَّه بأنه لم يأتها لغرض المفاوضة ولكنه يعتقد أن تبادل الآراء بينه وبين السر أوستن تشمبرلن تبادلا غير رسمى سيؤدى إلى التفاهم بين إنكلترا ومصر وستظهر فائدته فيما بعد إذا اشرع فى مفاوضات نهائية لعقد محالفة بين الدولتين[١].

وقد كتبت جريدة المقطم بصدد عودة ثروت باشا إلى مصر أن العارفين يقدرون لعودته اليوم السادس والعشرين فى شهر أغسطس أو اليوم الذى يليه، ويستندون فى تقديرهم هذا إلى الفترة الطويلة التى تتخلل زيارة جلالة ملك مصر لروما وزيارته الرسمية لباريس.

وأن الباعث له على ذلك هو ضرورة مكاشفة دولته للزعماء المصريين وزملائه الوزراء والبحث فى الأعمال التى عملها فى أثناء زيارة الملك للندن والأحاديث التى دارت بينه وبين وزير خارجية بريطانيا حتى إذا استقر الرأى بين دولته

---

(١) المقطم فى ٢ اغسطس.

والزعماء المصريين عليها كما وضعت أو رُئى تعديلها بما يطابق السياسة المصرية التى دارت عليها المحادثات المشار إليها فإن المنتظر أن يقصد دولته، بعد مرافقة جلالة الملك فى زيارة باريس، إلى لندن توطئة لاستئناف هذه المحادثات والاتفاق على موعد للمفاوضات النهائية ومكانها لوضع المعاهدة التى أشار إليها دولته فى حديثه مع مُكاتب روتر[1].

وقد عقدت جريدة السياسة فصلاً عن المحادثات السياسية وما قد تسفر عنه من النتائج تكلمت فيه عن الشغل الشاغل للمصريين بسبب هذه المحادثات وما بهم من كبير شغف إلى استطلاع أخبارها ومعرفة ما انتهت إليه. وذكرت أن حالة مصر معلقة منذ بداية الحرب وأن بقاءها معلقة للآن ليس مما تغبط عليه لا مصر ولا السياسة البريطانية إلى أن قالت: موقف سياسى ذلك شأنه لا يمكن أن يستمر بل لا بد له من حل. ولعلنا لا نخطئ كثيرًا إذا قلنا إن موعد هذا الحل قد اقترب؛ ولذلك كان واجبًا أن يفكر المصريون فى مختلف الاحتمالات سواء منها ما تعلق بموقف إنكلترا وما تعلق بموقف الهيئات المختلفة وأن يفكروا أكثر من ذلك فى الخطة التى يجب اتباعها إزاء كل واحد من هذه الاحتمالات ولسنا بحاجة إلى القول بأن خطة واحدة هى التى يجب ألا يفكر المصريون فى انتهاجها تلك خطة الاستسلام أو قبول الحالة المعلقة تستمر على حسابهم فمن شأن هذا القبول أن يضيع علينا فى المستقبل أكثر ما أضاع علينا فى الماضى وأن يعرضنا لنسلم مستسلمين حتى فيما كسبناه حتى اليوم من حقوق؟ ثم استعرضت الاحتمالات التى يمكن اقتراحها عن نتيجة المحادثات إلى أن قالت: «والاحتمال الأخير أن تعرض حلول تقرها الحكومة البريطانية ويختلف رأى المصريين فى صلاحها أو عدم صلاحها وأحسب التجارب الماضية تجعل الخطة التى تتبع عند حدوث هذا الاحتمال واضحة جلية ذلك أن يتبع رأى الأغلبية أيًا كان فإذا رأت إتمام الاتفاق وجب إتمامه وإذا رأت رفضه وجب الرفض وفى الحالة الأولى حالة

---

(١) السياسة فى ٢ أغسطس.

الاتفـاق، أخـذًا برأى الأغلبـيـة، يجب أن تنفـذه مـصـر بالدقـة والإخـلاص اللذين تنفذه بهما فى حالة حدوث الإجماع عليه وفى الحالة الثانية، حالة رفض الاتفاق تقرر الأغلبية الخطة التى تسير الأمة عليها ثم لا يعارضها فى ذلك أحد ويكون لها فى تنفيذ الخطة الفضل وعليها التبعة»[1].

وعالجت جريدة «لاريفورم» الموضوع فى مقال جاء به ما يلى «بيد أنه ليس من المعقـول أن تكون الصعوبات التى حالت حتى الآن دون الاتفاق أُزيلت كلها بمثل هذه السـرعـة والسـهـولة بل المعقـول أن التـحـفظ الذى أبداه ثروت باشـا فى تصريحاته عن المحادثات التى جرت له مع الوزير البـريطانى لدليل قاطع على أن المسائل الجوهرية القـائمة عليها الخـلاف ستكون موضعًا لمفاوضات تجـرى فى القـاهرة بدعـوة ثروت باشـا وإحـاطة زمـلائه بما كـان وبسط المسـألة للبـرلمان استطلاعًا لرأيه فيها»[2].

وفى النصف الأول من شهـر أغـسطس ترددت فى المجـالس إشـاعـات كـثيـرة بصدد المفاوضات ومـا تم فيها وأخذت بعض الصحف تسـرد ما اتصل بهـا - على حد قولها - من المعلومات عن المحادثات السياسية وتتمكن بما قد تتجلى عنه من نتـائج وتنتـهى إليـه من حلول وكان بعض من يلهج بهـذه الإشـاعـات من الناس أو الصـحف يدَّعـى أنهـا وصلت إلى علمـه من مـصـادر مـوثوق بهـا . ومـا كـانت لدى الحقيقـة إلا حَدْسًا وتخمينًا لأن مصدر معرفة أخبار المحادثات السياسية لم يَعْدُ أحد اثنين إمـا ثروت باشـا أو وزارة الخـارجيـة البـريطانية. وكلاهـمـا اتفـقـا على إحـاطة مـحـادثـتـهـمـا بسجف من الكتـمـان فلم يبُحْ أحدهمـا بشىء منهـا فـأكدت صحيفـة البلاغ أن كل مـا يشاع عن المفـاوضات إنما هو رجم بالغيب وأن أخبـارها لم تتجاوز ثروت باشا وحده حتى إنها نفت وصول أخبـار عنها إلى دولة الرئيس الجليل سـعـد باشـا . وبعـد أن بينت الأسبـاب القـوية التى تبرر مـوقف ثروت باشـا من كتمان المحادثات، بل التى تدعوه إلى ذلك قالت: «فـالحكمة السـيـاسـيـة تقضى

(١) السياسة فى ٢ أغسطس.
(٢) بلاغ أول أغسطس.

على ثروت باشا بالكتمان الآن وهو كَتُوم بطبعه، فالذين يدعون أنهم جاءهم شىء من ناحية لا يزيدون على أن يكون مُدَّعين ثرثارين ولقد قلنا من قبل إن ثروت باشا يرسل إلى صاحب الدولة سعد باشا تلغرافات قيمة وأن هناك محلاً للظن بأن موضوع هذه التلغرافات هو الأحاديث السياسية. فالآن يمكننا أن نقول إن هناك فى الواقع تلغرافات قيمة أرسلها ثروت باشا إلى سعد باشا ولكن موضوعها لم يكن الأحاديث السياسية وإنما كان أشياء أخرى. وقالت إن السبب فى ذلك يرجع إلى خوف ثروت باشا من أن يطَّلع عليها الشخص الذى يفسر البرقيات الرقيمة ولهذا فضل أن يكتم كل شىء حتى يعود إلى مصر فيجتمع بسعد باشا وبالوزراء ويفضى إليهم بما عنده كاملاً غير ناقص ولا مشوه»[1].

أما المقطم فكتب مقالة افتتاحية ذكر فيها أن بعض المعلومات التى أُذيعت فيها شىء من القيمة إذ قال: «وبعض هذه المعلومات صحيح محقق مستند إلى أقوال رسمية وشبيهة بالرسمية قيلت فى مجلس النواب البريطانى وفى أحاديث ومقالات موعز بها نشرها بعض صحف لندن، ولكن هذا كله لم يرسم فى ذهن القارئ المصرى صورة جلية لموضوع المحادثات بالتفصيل ولا لما أسفرت عنه»، ثم استطردت من ذلك إلى الكلام عن المفاوضات ومدى نجاح ثروت باشا فيها. فبينت الظروف التى أحاطت بذهاب ثروت باشا إلى لندن وما سبق ذلك من أزمة الجيش بين مصر وبريطانيا وما إليها وقالت إن نجاح ثروت باشا والحالة هذه يجب أن يقاس بمقياسه الحقيقى لا بما فى النفوس من أمانى وآمال وعلى كل حالة «فإن المحادثات التى دارت بين الفريقين لم تكن معدومة الفائدة لهما وأن نتائجها ستظهر فى خلال العام المقبل فى تسيير العلاقات بين الحكومتين ولاسيما ما يختص منها بتأويل التحفظات الأربعة»[2].

(١) البلاغ ١٦ اغسطس.
(٢) المقطم ١٦ اغسطس.

وأكدت الأهرام أن أول شىء تناولته الأحاديث السياسية كان مسألة الجيش، على الرغم من أنها مهدت للكلمة التى كتبتها عن ذلك بأن الدوائر السياسية الرسمية تتكلم عن أخبار هذه المباحثات(١).

وبعث مُكاتب جريدة الاتحاد فى لندن برسالة إليها قال فيها: «سوف تبقى التحفظات مادامت إنكلترا أمامها حكومة مصرية تقدر أن تعطيها ضمانات متينة وهى تثق كل الثقة بكلام جلالة الملك فؤاد وتثق أيضًا بصاحب الدولة ثروت باشا. ولكن بما أن مصر أصبحت بلادًا دستورية حيث البرلمان هو الذى يسن القوانين، فاهتمامها هو بنزعات الأكثرية التى تقدر بين عشية وضحاها أن تضرم النار فالأكثرية زغلولية والرئيس يراعى راحتها؛ لذلك يكاد يكون من المحقق ألا يحدث تغيير مهم فى المركز الذى ينظم العلاقات الإنكليزية المصرية مادام حزب الوفد مستوليًا على مقاليد الحكومة فعلى المصريين أن يقرروا إن كان من الصالح أن تدوم هذه الحالة أم لا. وإننى - شخصيًا - خالى الغرض ولست متحيزًا لأحد من الأحزاب. وإنما أسجل ما قيل لى بإنكلترا وأنا لم أنقل كل ما سمعت لذلك لم أقل إن حزب الأحرار الدستوريين أصبح يشتبه فيه فى دوننج ستريت بعد اتفاقه مع الوفد وكان ممكنًا أن ثروت باشا يتفاوض بشروط أحسن لولا وجود هذا الائتلاف بين الحزبين. ولا أحد يُتّهم بشىء وإنما يغربلون كل ما يفوه لهم به رئيس حكومة مضطرة أن تخضع أعمالهما لموافقة مجلس نيابى هو ملحق بيت الأمة» كما أن مُكاتب نفس الجريدة فى باريس بعث إليها رسالة تنم عن مثل روح رسالة لندن جاء فيها: «وطنية الساسة المصريين ستدفعهم بالضرورة إلى زيادة تماسك صفوفهم حول الملك فؤاد بعد أن لم يغب عن بالهم أنه أصبح فى أمر العلاقات بين القاهرة ولندن أشبه بالحكم. فإذا اتبع قادة الأحزاب المصرية هذه السياسة بحكمة وتبصُّر فإن الآمال القومية المصرية يكون لها كل الخطر فى أن تحترمها إنكلترا»(٢).

---

(١) الأهرام ١٢ أغسطس.

(٢) البلاغ والسياسة ١٦ أغسطس.

ولم تبرأ هاتان الرسالتان من النزعة الحزبية؛ لهذا كتبت الصحف الائتلافية الردود عليها فنشر «عباس العقاد» مقالاً افتتاحيًا فى البلاغ قال فيه:

إن برقية مراسل لندن تتضمن ثلاثة أمور وهى حض الإنكليز من طرف خفى على إلغاء الدستور أو حل البرلمان وإعادة الانتخاب لاستفتاء الأمة حتى تقرر هل من صالح الوطن أن تدوم هذه الحالة أم لا وبذلك يمكن إيجاد برلمان من الاتحاديين يقر أى اتفاقية يعقدها الإنكليز وهى الغاية التالية والأخيرة. ثم قال: إن الاتحاديين يكرهون البرلمان الحاضر لأن كثرته ليست منهم وهم يكرهون كل برلمان تكون كثرته غيرهم سواء اكان غيرهم وفديين أو أحرارًا دستوريين أو وطنيين وإنما يريدون برلمانًا يحقق لهم السلطة بالحصول على الكثرة. ومتى كانت هذه بغيتهم فلا محل للكلام عن إخلاصهم لمصر أو للحلفاء أيًا كان هؤلاء الحلفاء... إنما يخلص القوم للسلطة ولا يطلبون السلطة ليعطوها إلى ثروت باشا أو سواه بل يطلبونها ليستأثروا بها بغير شريك؟[1].

وكذلك كتبت جريدة السياسة مقالاً فى هذا الصدد جاء به بعد ذكر رسالتَى الاتحاد «وجَلىّ أن الرجعيين إنما يريدون بهذا الرأى الذى ينشرونه أن يضربوا من جديد على نغمة أنهم دون غيرهم رجال ملك مصر وحزبه. ومادامت إنكلترا تنظر لجلالته هذه النظرة، ومادام هو أشبه بالحكم فى علاقات ما بين القاهرة ولندرة، ومادامت لندرة لا تزال ذات أثر ظاهر فى شئون مصر فهلموا أيها المصريون الذين يريدون أن تحقق مصالحهم فى المستقبل إلى من صار لهم أمر المستقبل وإذا كنتم تعتقدون أن فقرنا فى الرجال يحول دون ثقة الإنكليز بنا فإنَّا فى استعداد للاستظلال برأى ثروت باشا إذا أنتم جعلتم منا بانضمامكم إلينا قوة تؤيده. وبهذه السياسة يتوهم هؤلاء المساكين أنهم يكسبون عطف الجمهور أو ثقته ويتخيلون أنهم يكسبون عطف ثروت باشا وأصدقائه وإشفاقهم. ثم قالت فى موضع آخر من المقال: ولو أن هؤلاء الرجعيين كانوا على شىء من الإدراك

---

(١) البلاغ ١٦ اغسطس.

فى تقدير مصالحهم الخاصة، دعك من المصلحة العامة التى لا يعرفون منها سوى اسمها، لرأوا ما فى سياستهم هذه التى يتوهمون لها نتائج وآثارًا من خطل وفساد ولتخلوا الآن عن ميدان لا رأى لهم فيه؛ لأنهم ليسوا موضع الثقة من أحد ولا تتظروا فرصة أخرى ربما سمح لهم فيها بما يرفع عنهم مقت الأمة وغضبها»[1].

وقد كانت هذه المناورة القلمية سببًا فى عودة الصحف إلى البحث فى المحادثات السياسية بالرغم من أن المفاوضات كانت موقوفة ولم يكن قد جد فى الجو شىء وكان من أسباب هذه العودة أيضًا مقال نشرته جريدة «الديلى تلغراف» لمكاتبها السياسى قال فيه: «إنه كان المفهوم دائمًا أن ثروت باشا سيزور لندن فى الأشهر المقبلة لكى يسير خطوة أخرى بالتمهيد للمفاوضات النهائية مع وزارة الخارجية البريطانية رغبة فى الوصول إلى تسوية نهائية بين بريطانيا ومصر على أنه عندما كان ثروت باشا فى لندن أخيرًا تناولت المحادثات التى جرت بينه وبين وزار الخارجية بعض المسائل المعلقة بالتفصيل ويلوح أن ثروت كرر النظرية المصرية القائلة بوجوب وضع الحامية البريطانية على الضفة الآسيوية للقنال»[2].

فعلقت جريدة السياسة على هذا المقال فوصفت المراسل السياسى للديلى تلغراف بأنه معروف برقته وتحفظه فأخباره يمكن الاعتماد عليها.

وقالت إن مقاله المشار إليه مما يدعو إلى التفاؤل؛ لأنه يؤكد من جديد أن ثروت باشا سيعود إلى لندن لاستئناف المفاوضات لإنهاء تلك المسألة المعلقة بين مصر وإنكلترا التى سئمتها البلدان وأن تأكيده هذا ينطبق مع مجرى الحوادث؛ قائلة إن ما ورد فى رسالة مكاتب الديلى تلغراف من انتظار عودة ثروت باشا إلى لندن مضافًا إليه حضور دولته إلى مصر، ثم سفره من جديد إلى أوروبا لا تفسير له إلا ما وقف عليه دولته أثناء محادثاته فى لندرة فسيكون موضع بحث

---

(١) السياسة ١٦ أغسطس.

(٢) البرقيات العمومية للأهرام والمقطم والسياسة فى ١٧ أغسطس.

الزعماء وبخاصة دولة سعد باشا فى فترة وجوده بمصر، فإذا رُئى أن ما وضع من أسس القواعد يمكن أن يمهد للمفاوضات النهائية أو رُئى أن ثمة بعض تحفظات أو آراء جديدة تحتاج إلى مناقشة مع لندرة كان محل ذلك بعد عودة ثروت باشا إلى أوروبا لمصاحبة جلالة الملك فى استقباليه الرسميين بفرنسا وبلچيكا(١).

وعادت جريدة السياسة إلى وخز جريدة الاتحاد وفضح ما تُحْكم تدبيره من الدس تنشره على الناس فى شكل مقالات ورسائل وذلك بمناسبة كلمة نشرتها الاتحاد زعمت فيها أن جريدة السياسة إذ تتفاءل بنتيجة المحادثات التى جرت فى لندرة بين ثروت باشا ووزارة الخارجية البريطانية إنما تهدد سعد باشا وتهدد الوفديين وحجتها فى ذلك أن سعد باشا لا يقبل الاتفاق بينا يقبله ثروت باشا وإذًا فسيكون خلاف وستكون لهؤلاء الرجعيين أن يصفقوا طربًا لفشل الائتلاف. وقد أوردت السياسة هذه التهمة الجديدة الموجهة إليها التى أسمتها «دسيسة أطفال» وعقَّبت عليها بقولها: «ففى مقالهم الذين يذكرون فيه ما قدمنا يقولون إن ثروت باشا لم يُفضِ إلى أحد بشىء عن المحادثات وأن سعد باشا قد لزم التكتم. وهم قد كرروا هذه العبارة وعابوا على ثروت باشا تكتمه ورموه بأنه بهذا التكتم لا يحفل بالرأى العام. فكيف إذن وكلا الرجلين المفروض أنهما يعلمان من أمر المحادثات شيئًا فيتكتمانه ترى الاتحاد هذا الخلاف بينهما فى الرأى وترى أننا بتفاؤلنا نروج لثروت باشا ونهدد سعد باشا وترى فى ذلك ما يجعل الائتلاف مزعزعًا. أليست هذه لعبة مكشوفة يرى أقل الناس دراية بشئون السياسة وبقواعد المنطق فسادها» ثم تابعت ردها قائلة إنها تفاءلت وتتفاءل لأن الإنكليز جميعًا فى صحفهم وفى الخطب التى ألقيت أثناء الاحتفاء بجلالة الملك أبدوا فيها تفاؤلاً ورجاء أن يتم الاتفاق بين مصر وإنكلترا أو أن التفاؤل من صفات المؤمنين بحقهم الأقوياء فى الحرص عليه، إلى أن قالت: فإذا صح تفاؤلنا وتم

(١) السياسة ١٠ اغسطس.

الاتفاق بإجماع المصريين وبرأى كثرتهم كان خيرًا وإذا لم يصح وفشلت سياسة الاتفاق بإجماع المصريين أو برأى كثرتهم لم يفُتّ ذلك فى عضد المصريين. وفى حال تمام الاتفاق برأى الكثرة يجب أن تتولى هذه الكثرة تنفيذه لأنها أشد إيمانًا به وأقدر على تحديد مراميه والإحاطة بما اشتمل عليه وهذا الاتفاق وهذا العلم يكفلان حسن القيام بالتنفيذ. وفى حالة فشل سياسة الاتفاق برأى الكثرة يجب أن تتولى هذه الكثرة تنفيذ سياسة الرفض ووضع خطط هذا التنفيذ للأسباب عينها[1].

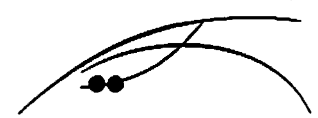
وقد أفادت أنباء باريس أن ثروت باشا قابل مسيو بريان وزير الخارجية الفرنسية ورجال الدولة الفرنسية الآخرين الموجودين بباريس. وقد أضافت جريدة السياسة عند إيرادها هذا الخبر «أن أحاديثه معهم لم تكن لها أية صفة رسمية فليس فى نية دولته أن يناقش أمور الدولة[2]».

■■■

(١) السياسة ١٩ أغسطس.
(٢) السياسة ١٩ أغسطس.

الفصل الثانى

الرحلة الملكية فى أوروبا



الزيارة الملكية لإيطاليا

أخذت إيطاليا تستعد استعدادًا كبيرًا لاستقبال جلالة الملك فؤاد عند زيارته الرسمية لها فى ٢ أغسطس. وواصل ولاة الأمور اتخاذ التدابير للاحتفاء بمقدمه بما يليق بمقامه السامى ومركز الشعب المجيد الذى يمثله. وتأهب العظماء لإقامة الحفلات تكريمًا لجلالته.

وقد طفحت أعمدة الصحف ببيان هذه الاستعدادات وعقدت الفصول المستفيضة، بمناسبة هذه الزيارة، فتكلمت عن تمضية جلالة الملك جزءًا كبيرًا من صباه فى البلاد الإيطالية وعما يربطه شخصيًا من روابط المحبة والذكرى وما يربط بلاده بها من علاقات الصداقة والمودة والجوار، إذ بينما تجمعهما شواطئ البحر الأبيض المتوسط. فإن مصر تتاخم أيضًا طرابلس، ونوهت بأعمال جلالته من الوجهة السياسية الاجتماعية ومن جهة الإصلاح والدستور وأخذه بناصر العلم والعلماء. وذكرت التقدم العظيم الذى بلغته مصر فى مدى العشرين سنة الماضية فى كل فرع من فروع الحياة وتناولت الكلام على مركز الجالية الإيطالية فى مصر قائلة إنها من أكبر وأرقى الجاليات الإيطالية فى العالم وتبسطت فى القول عن الأعمال التى قامت بها وأحصت المعاهد والمدارس الإيطالية المنتشرة فى أنحاء القطر المصرى. وتكلمت عن قيمة انتشار اللغة

الإيطالية فيه وعن التجارة الإيطالية وعما يلقاه الأجانب فى مصر من رحابة الصدر وكرم الوفادة:

ولم تكن المسائل السياسية بين مصر وإيطاليا أقل نصيبًا من بحث الصحف فأشارت إلى المعاهدة التى عقدت فى العام الماضى بين الحكومتين المصرية والإيطالية عن واحة جغبوب وأملت فى تسوية المسألة بصفة نهائية بتصديق البرلمان المصرى على المعاهدة وحضت على قيام تعاون سياسى بين بلاد البحر الأبيض المتوسط[١].

كما أن الصحف المصرية علقت على هذه الزيارة الملكية فقابلت تكريم إيطاليا لجلالة الملك بمزيد الغبطة ونوهت بالمعونة التى قدمها ويقدمها الإيطاليون من رجال التعليم والهندسة وغيرهم لمصر فى طور التجديد الذى تمر به الآن. وذكرت تمتع الجالية الإيطالية وغيرها من الجاليات بالرخاء والأمن فى مصر فى ظلال الحكومة المصرية ورجت فى أن ما تظهره إيطاليا نحو مصر ومليكها من عواطف الصداقة البالغة يكون من شأنه أن تسود روح المودة عندما تدور المفاوضة بين مصر وإيطاليا فى المستقبل القريب عن تعديل النظام الجمركى الحالى وبحث مسألة الامتيازات الأجنبية وأن تذلل جميع العقبات التى قد تعترضها حتى تنتهى إلى حلها بما يتفق مع مبادئ العدالة والإنسانية وروح العصر[٢].

اليوم الأول

وفى صباح يوم ٢ أغسطس ازدحمت محطة باريس بالعظماء والكبراء لتوديع جلالة الملك فى سفره إلى إيطاليا كان بينهم كثير من كبراء المصريين نخص بالذكر منهم على الشمسى باشا وزير المعارف وواصف غالى باشا وحسن نشأت باشا وموظفى المفوضية المصرية بباريس والبعثة المدرسة وكثيرين من الطلبة.

---

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام ٢ أغسطس والبلاغ ٣ منه.
(٢) السياسة فى ٣ و٧ أغسطس.

ووصل جلالة الملك إلى المحطة مرتديًا طربوشًا ومعطفًا رمادى اللون وفى معيته فخرى باشا وبادر إلى تحيته باسم ملك إيطاليا الكونت دى شيكرى رئيس البلاط الملكى الإيطالى كما تقدم لتوديعه مندوب باسم الحكومة الفرنسية. وبعد أن صافح مودعيه صعد إلى صالونه فى القطار الملكى الإيطالى الذى أقل جلالته وركب رجال حاشيته المركبات الخاصة بهم[1]، ثم تحرك القطار الذى كان يُقابل فى جميع المحطات بمظاهر الإجلال والاحترام ووقف على الحدود الإيطالية فى محطة بردونكيا؛ حيث استقبل جلالةَ الملك وفدٌ فخرى مؤلف من جنرال إيطالى وأميرال فى البحرية الإيطالية وبعض ياوران جلالة ملك إيطاليا ورئيس التشريفات ووزير إيطاليا المفوض فى مصر وصادق حنين باشا وزير مصر المفوض فى إيطاليا وقدمت لجلالته باقة جميلة من الأزهار وأدت فصيلة من جنود الجيش الإيطالى التحية العسكرية كما صدحت موسيقاه بالسلام الملكى المصرى وعرض جلالته الحرس. ولما وصل القطار إلى مدينة تورينو استقبل جلالته ولى عهد إيطاليا وأُقيمت حفلة استقبال إكرامًا لجلالته عاد بعدها فاستقل القطار الذى واصل سيره إلى روما.

ولما وصل فى الساعة العاشرة صباحًا إلى محطتها استقبله جلاله ملك إيطاليا وصافحه باليد مصافحة ودية بينما كانت الموسيقى تعزف بالسلام الملكى المصرى ثم عرض جلالته حرس الشرف وفى صالة الانتظار التى كانت مزدانة بالأزهار الجميلة قدم كل من الملكين حاشيته للآخر ومن بينهم جميع الوزراء الإيطاليين وكبار رجال السلطة. وبعد ذلك ركب صاحبا الجلالة ملك مصر وعلى يساره ملك إيطاليا العربة الملكية التى أحاطت بها فصيلتان من الفرسان وتبعتها عربات أخرى أقلت الحاشية وسار الموكب بين الجماهير المحتشدة التى كانت تهتف بحماسة كما كان يحوم فى الجو سرب من الطيارات. وكانت دُور الحكومة بارزة فى حُلَل بديعة من الزينة والجنود والضباط ورجال الفاشستى بقمصانهم

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٢ أغسطس.

السود مصطفين على طول الطريق التى اجتازها الموكب ووراء نطاق الجند احتشد جمع عظيم من أهل روما يصفقون ويهتفون وقُدِّر عدده بمائة ألف شخص. وقُصَارى القول إن استقبال إيطاليا لجلالة الملك كان بالغًا حد الحفاوة؛ حتى إن مراسل الأهرام فى روما وصفه بأنه كان «أكبر وأعظم من حيث الحماسة والابتهاج من استقبال الرئيس ولسن فى أثناء ذهابه إلى مؤتمر الصلح الذى كانت إيطاليا تؤمل أن يتم فيه تحقق أمانيها القومية القديمة».

ولما وصل الموكب إلى ميدان إزيدرا، حيث أُقيمت زينة فى منتهى الرواء وأعدت به مقاعد لجلوس الكبراء ألقى البرنس بوتنزيانى محافظ روما خطبة ترحيب بجلالة الملك فؤاد.

واستمر الموكب الملكى فى سيره إلى أن وصل إلى قصر الكرينال وهو القصر الملكى فى روما، وقد اجتمعت أمامه جماهير غفيرة كان هتافها بالغًا عنان السماء[1].

وفى الساعة الحادية عشرة استقبل جلالة الملك فؤاد فى قصر الكرينال السنيور موسولينى رئيس الوزارة الإيطالية واستمرت المقابلة ثلاثة أرباع الساعة وكان الاثنان على أتم سرور من هذه المقابلة[2].

وفى الساعة السادسة مساء ذهب جلالة الملك فؤاد مصحوبًا برجال حاشيته إلى البانتيون الذى يضم رفات ثلاثة ملوك سابقين حيث كان فى استقبال جلالته وزير المعارف العمومية ومحافظ القسم وأبطال حرب الاستقلال حاملين راياتهم وغيرهم من الكبراء واحتشدت فصائل من الجند فى ساحة البانتيون فأدت التحية. ووضع جلالته على المدافن ثلاثة أكاليل من الأزهار مزدانة بالراية المصرية. وبعد أن وقف جلالته هنيهة أمام هذه المدافن أمضى سجل الزيارة وخرج فاستقل العربة الملكية بين هتاف الجماهير.

---

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٣ أغسطس.
(٢) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٣ أغسطس.

وحضر بعد ذلك مأدبة عشاء فى الكرينال أقيمت تكريمًا لجلالته حضرها كبار رجال الدولة والوزراء وكبار موظفى المفوضية المصرية فى روما ورجال حاشية جلالة الملك. وفى نهاية المأدبة ألقى جلالة الملك فيكتور عمانوئيل ملك إيطاليا خطبة أعرب فيها عن سروره وسرور شعبه لزيارة ضيفهم العظيم نوَّه فيها بالعلاقات التجارية بين إيطاليا ومصر وحسن ضيافة مصر للإيطاليين وامتدح جلالة الملك فؤاد وتقدم بلاده المطرد على يديه ودعا فى ختامها لجلالة الملك وللأسرة الملكية وتمنى لمصر كل يسر ونجاح.

وبمناسبة هذه الزيارة الميمونة أنعمت الحكومة الإيطالية بنيشان تاج إيطاليا من الدرجة الأولى على صادق حنين باشا وبهذا النيشان من مرتبة أو فيسيه على كامل بك سكرتير المفوضية المصرية وبغيره من النياشين على بعض كبار موظفى المفوضية المصرية.

وفى اليوم الثانى فى الساعة العاشرة من الصباح توجه جلالة الملك فؤاد لزيارة مدفن الجندى المجهول فاصطفت الجنود على طول الطريق التى ازدحمت بالجماهير الغفيرة وعند وصول جلالته استقبله أعضاء الحكومة ورجال السلطة فى المدينة ووفود الجيش والبحرية وممثلو جماعات المتحاربين ومشوهو الحرب والجمعيات الوطنية تحمل أعلامها ووقف جلالته عند المدفن ووضع رجال الحاشية أكليلاً عظيمًا من الأزهار مزدانًا بشريط بألوان الراية المصرية وعليها الحرف الأول من اسم جلالته وبعد ذلك عزفت الموسيقى بالنشيد الملكى المصرى وعاد جلالته إلى قصر الكرنيال.

وبعد ظهر ذلك اليوم توجه جلالة الملكين مع الحاشية لزيارة ميدان الطيران فى شامبينو، على بعد خمسة عشر كيلومترًا من روما وكانت هناك مائة طيارة من أنواع مختلفة فتحركت هذه الطيارات وأظهر الطيارون الإيطاليون مهارة عظيمة دعت جلالة الملك فؤاد إلى الإعجاب بهم. وكان وكيل الطيران وقومندان العسكر يبديان لجلالته بيانات مسهبة عن تقدم الطيران فى إيطاليا. وركب

جلالة الملك فؤاد نفسه منطادًا طار به مدة قصيرة وبعد أن أعرب جلالته عن سروره بهذه الحفلة وتمنياته لمستقبل الطيران فى إيطاليا، غادر الملكان ميدان الطيران مودعين بالإجلال والإكرام. وكانت الجنود مصطفة على طول طريقهما والناس يهتفون لملك مصر هتافًا عاليًا[1].

وفى اليوم الثالث ـ فى صباح يوم ٤ أغسطس ـ ذهب الملكان لزيارة المعهد الإسلامى فى متحف كورسينى وكان فى استقبالهما وزير المعارف والأستاذ فالينو وقد سر جلالة الملك فؤاد إذ وجد هناك مكتبة غنية بالكتب الشرقية وفيها مؤلفات قيمة وفحص جلالته مجموعة عن التاريخ الإسلامى تبلغ عشرين مؤلَّفًا لا يوجد مثلها فى غير هذا المتحف وأعرب عن رغبته فى إنشاء معهد كبير إيطالى شرقى فى القاهرة فوافق جلالة ملك إيطاليا على اقتراحه بملء الارتياح. ثم زار جلالة الملك فؤاد بعد ذلك المتحف الوطنى وكانت الزيارة قصيرة لسبق معرفة جلالته لهذا المتحف ولأنه قصر زيارته على رؤية الآثار الجديدة فقط وانتهت هذه الزيارة بين مظاهر الإعجاب والارتياح.

وبعد ظهر ذلك اليوم قصد صاحبا الجلالة الملكان ومعهما رجال حاشيتهما إلى الكابيتول فقابلتهما الجند المصطفة بالتحية العسكرية واستقبلهما البرنس بوتنزيان محافظ روما الذى سار بهما إلى المتحف الجديد الذى افتُتح منذ سنتين وأطلق عليه اسم موسولينى وقد جمعت هذه الحفلة أشهر الفنيين وحضر الملكان مقصفًا فاخرًا ثم عادا بعد ذلك إلى قصر الكرينال بين مظاهرات الفرح والسرور التى ألفها الجمهور.

وتبرع جلالة الملك فؤاد يومئذ بمبلغ مائة ألف فرنك طليانى ليوزع على الجزية فى روما وكان لتبرعه هذا تأثير كبير فى النفوس.

وفى مساء ذلك اليوم أقيمت فى دار المفوضية المصرية بروما وليمة فخمة تلتها حفلة استقبال كبرى فلبست المفوضية حُلة بديعة من الأنوار الجميلة

---

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٤ أغسطس.

والرايات المصرية والإيطالية واجتمعت أمام دار المفوضية جماهير عديدة تنتظر قدوم صاحبى الجلالة الملكين.

ولم تكد تحل الساعة الثامنة مساء حتى كان جميع المدعوين قد وصلوا يتقدمهم جلالة الملك فؤاد وجلالة الملك فيكتور عمانوئيل والسنيور موسولينى ورئيسا مجلسَى الشيوخ والنواب وسفراء الدول وكبار رجال القصر الملكى ووزير إيطاليا المفوض فى مصر وثروت باشا وذو الفقار باشا وصادق حنين باشا وشاهين باشا وغيرهم من رجال الحاشية.

وأثناء الوليمة كانت الموسيقى تعزف بألحان مختارة جميلة وقام بعض كبار الموسيقيين بتوقيعات شخصية على الكمنجة، كما غنت البارونة روزا تريجونا أغانى عذبة.

أما حفلة الاستقبال التى تلت الوليمة فقد بلغ عدد المدعوين إليها مائتين وخمسين مدعوًا وفى مقدمتهم كبار موظفى البلاط الإيطالى وأعضاء الحكومة الإيطالية وحاملو نيشان (الأمونسياد) الرفيع وكبار الموظفين المدنيين والعسكريين وممثلو هيئة القضاء وطبقة الأرستقراطية والسفراء. وفى نحو الساعة العاشرة دخل جلالة الملك فؤاد يحيط به رجال حاشيته ورجال المفوضية والقنصلية المصريتين، ثم دخل جلالة الملك فيكتور عمانوئيل ملك إيطاليا مصحوبًا برجال حاشيته فاستقبله جلالة الملك فؤاد وسار الملكان إلى صالة فخمة من صالات دار المفوضية جرت فيها حفلة تقديم المدعوين رسميًا، ثم دخل إلى صالة أخرى كانت مزينة زينة تأخذ بمجامع القلوب وجلس كل منهما على مقعد فى أعلاه التاج الملكى وأحاط بهما كبار المدعوين واستمرت الحفلة إلى ما بعد منتصف الليل بقليل[١].

فى اليوم الرابع ذهب جلالة الملك فؤاد مصحوبًا بجلالة ملك إيطاليا فى صباح ١٥ أغسطس لزيارة المعهد الزراعى الدولى وحضر هذه الحفلة وكيلا

---

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٥ أغسطس.

وزارتَى الخارجية والزراعة وكبار رجال السياسة وسفراء الدول، وكانت دار المعهد الزراعى الدولى مزدانة بالرايات الممثلة لأربع وسبعين دولة مشتركة فى هذا المعهد بينها الراية المصرية.

ولما وصل جلالة الملك فؤاد استقبله السنيور بيلباو مندوب إسبانيا ووكيل رئيس المعهد وبعد أن كتب اسمه الكريم فى السجل الخاص جلس جلالته فى قاعة الجلسات الكبرى التى كانت مزينة أجمل زينة وجلس إلى يمينه جلالة ملك إيطاليا وإلى يساره وكيل وزارة الخارجية ودولة ثروت باشا وعندئذ قام وكيل رئيس المعهد وتلا خطابًا أعرب فيه عن السرور بزيارة جلالته ونوَّه بماضى مصر المجيد وسبقها جميع الأمم فى الحضارة والمدنية فى فجر التاريخ الإنسانى واستطرد إلى الكلام عن المعهد واشتراك أربع وسبعين دولة وبلدًا فيه وأثر ذلك فى تقوية الروابط الودية بين الأمم والتضامن بين المزارعين وتوجه فى الختام إلى مصر بعبارات الصداقة وعواطف الشكر، فرد عليه جلالة الملك فؤاد بخطاب استهله بالشكر على تلك الحفاوة العظيمة التى لقيها ونوه بفضل هذا المعهد على الزراع فى العالم واهتمام مصر بالاشتراك فيه وما لجلالة ملك إيطاليا من اليد الطولَى فى تأسيسه منذ عشرين عامًا، وتمنى فى الختام أن يحقق المعهد أمنية جلالة ملك إيطاليا النبيلة بأن يكون وسيلة للتضامن بين المزارعين وعاملاً قويًا للسلام.

وفى الجامعة استقبل جلالته وزير المعارف العمومية والسنيو فيكيو رئيس الجامعة وأهديت إلى جلالته فيها الدبلوم الفخرية للدكتوراه فى الحقوق، وكان ذلك بمثابة اعتراف بما لجلالته من سعة العلم والاطلاع وألقى رئيس الجامعة خطابًا حيًا فيه جلالة الملك المعظم تحية مقرونة بالإجلال والاحترام وذكر مجد مصر القديم وأن إيطاليا تنظر بعين العطف العظيم إلى تقدم مصر الحديثة ورقيها واستعانتها ببعض أساتذة جامعة روما للعمل فى الجامعة المصرية بناء على إرادة جلالة الملك وما قوبلوا به من الحفاوة وأعلن فى ختام الخطبة إجماع كلية الحقوق على إهداء اللقب الفخرى للدكتوراه وهنا دقت أجراس الجامعة

وهتف الطلبة ليحى زميلنا العظيم صاحب الجلالة فرد جلالته على هذه الخطبة معربًا عن تأثره بعبارات المديح التى وجُهت إليه وإلى شعبه وعن شكره الخالص لإهداء الدكتوراه ونوه بما لروما من القدح المُعلَّى فى الفنون والعلوم قديمًا وبما للقوانين الرومانية من الفضل على القوانين الحديثة فى جميع الدول[1].

وفى المساء أقيمت حفلة إكرامًا لجلالة الملك فى مسرح أرجنتيا الذى برز فى حُلَّة من الزينة تأخذ بمجامع القلوب وقد اجتمع فيه أعظم رجال روما وأهل الطبقة الأرستقراطية فيها وجلس صاحب الجلالة الملكية فى اللوح الملكى وحضر هذه الحفلة ثروت باشا والكونت فولتى وصادق حنين باشا وألبرتى بونزيانى[2].

وقد انتهت الزيارة الرسمية فى صباح ٦ أغسطس ففى الساعة العاشرة ذهب جلالة ملك إيطاليا إلى الجناح الذى نزل فيه جلالة الملك فؤاد فى قصر الكرينال وبقى مع جلالته حينًا فى مباحثات ودية، ثم نزل الملكان إلى الدور الأول من القصر حيث كان ثروت باشا ورجال الحاشية فصافحهم جلالة ملك إيطاليا وشكروه على حسن ضيافته لهم ورافق جلالة ملك إيطاليا جلالة الملك فؤاد إلى السيارة التى أقلت جلالته إلى فندق إكسلسيور وقد نزل جلالته فى جناح من هذا الفندق مشتمل على عشرين غرفة؛ حيث استراح جلالته فى ذلك اليوم واقتصر على مقابلة بعض الزائرين.

زيارة جلالة الملك للبابا

وانتهز جلالته فرصة وجوده فى روما فقام بزيارة لقداسة البابا فى قصر الفاتيكان فى ٨ أغسطس وكان بمعيته ثروت باشا وعند وصوله أدى حرس الشرف التحية العسكرية وصدحت الموسيقى بالنشيد المصرى والنشيد البابوى وقد تحدث الملك فؤاد والبابا مدة ربع ساعة، ثم قدم جلالته رجال الحاشية إلى

---

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٦ أغسطس.

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٨ أغسطس.

قداسة البابا الذى أهداه وسام المهماز الذهبى وهو أول ملك أهدى إليه هذا الوسام، وقد أصحب البابا هذا الوسام برسمه محاطًا بإطار ثمين.

ثم زار جلالة الملك الكردينال جسبارى وزير خارجية البلاط البابوى وقد كان لهذه الزيارة بين الملك المسلم العظيم وقداسة البابا أثرها الحسن فى النفوس ولهجت الصحف بالثناء على جلالة الملك بما جُبل عليه من التسامح الدينى إذ تبادل جلالة الملك والبابا إهداء النيشانات إلى كبار حاشية كل منهما.

زيارة جلالته للمدن الإيطالية

بعد أن أمضى جلالة الملك هذه الأيام الهنيئة فى روما محاطًا بمظاهر الإجلال ومظاهرات الابتهاج والسرور أينما حل وسار رغب جلالته فى زيارة بعض المدن الإيطالية وحدد موعدًا لمبارحته روما فى الساعة الخامسة بعد ظهر ٩ أغسطس، وعلى الرغم من أن هذا السفر لم يكن رسميًا وإنما كان بصفة خصوصية فقد كانت مع ذلك مظاهر الحفاوة بالغة الحد واستقبل جلالته فى المحطة السنيور موسولينى ووكيل الخارجية ووكيل وزارة الطيران وأحد رؤساء التشريفات فى البلاط الملكى الإيطالى وصادق حنين باشا وغيرهم من الكبراء فصافحهم جلالته بيده الكريمة وتكلم بضع دقائق مع السنيور موسولينى وكانت محادثتهما بلهجة الصداقة، إذ أعرب جلالة الملك عن سروره من إقامته فى روما، ثم ركب جلالته القطار الملكى وأطل من نافذة القطار معربًا عن رضائه السامى لصادق حنين باشا – وفى الوقت نفسه كانت عبارات الوداع تُتبادل بين ثروت باشا والسنيور موسولينى بلهجة الوداد[١].

وكان القطار الملكى يُقابل بالهتاف والتصفيق فى جميع المحطات التى مر بها. كما كانت نوافذ المنازل مزدانة بالرايات والموسيقات تعزف بأعذب الأناشيد. وعند الوصول إلى محطة كالونيا قوبل بمظاهرة كبرى احتشد فيها رجال السلطة المدنية والسلطة العسكرية ووفود الجمعيات الوطنية فاحتفوا باستقبال جلالته

---

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ١٠ أغسطس.

احتفاء عظيمًا وقد سار جلالته إلى قصر كادورى بين صفين من الشعب الذى كانت أصوات هتافه تتعالى فى الفضاء. وفى هذا القصر ألقى محافظ المدينة خطبة ترحيب بجلالته. أعرب فيها عن الشكر لجلالته بما تلقاه الجالية الإيطالية فى مصر من الرعاية وحسن المعاملة.

وقد رد جلالته على هذه الخطبة شاكرًا ما لقيه عن عظيم الحفاوة. وبعد ذلك قدمت المرطبات. وعلى الأثر استقل جلالته والذين بمعيته السيارات إلى كورتينا كومبتسو فسارت بهم بين مناظر ومشاهد جميلة واستقبل جلالتَه فى كورتينا، التى وصلها فى الساعة العاشرة صباحًا، ولاةُ الأمور فيها بالحفاوة والإجلال وعزفت الموسيقى بالسلام الملكى المصرى وتعالت أصوات الجماهير بالهتاف وتجددت هذه المظاهر بعد ما وصل جلالته إلى القصر الذى أُعد نزوله وأطل من شرفته على الجمهور.

وفى الساعة الثانية بعد الظهر ذهب دوق چنوَى فزار جلالة الملك ثم رد جلالته الزيارة للدوق[1].

وقد اغتنم جلالة الملك فرصة وجوده فى كورتينا فطاف فى منطقة جبال دولوميت الجميلة مع رجال حاشيته. وتخلل إقامته فى تلك الجهات بعض زيارات قام بها جلالته لمحطة توليد الكهرباء فيها ولأحد معامل القطن وأحد المصانع الخاصة بصنع قاطرات السكك الحديدية[2].

وقصد فى ١٣ أغسطس إلى مدينة البندقية وفى طريقه إليها زار الليدو. وكان استقبال جلالته فى البندقية عظيمًا جمع بين مظاهر الحفاوة والتكريم فاحتشدت جماهير عديدة عند وصول جلالته، بينهم كثيرون من الشباب الفاشستى بقمصانهم السود والرايات والموسيقات وقدمت لجلالته باقات الأزهار. ومما زاد فى جمال الاحتفال أنه اتخذ شكلاً يكاد يكون رسميًا فخطب

---

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ١١ أغسطس.

(٢) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ١٤ أغسطس.

محافظ المدينة خطبة ترحيب جيًا فيها مدنيَّة مصر القديمة ونهضتها الحديثة، وذكر العلاقات التجارية التى كانت بين مصر ومدينة البندقية القديمة وما ترتبط به إيطاليا ومصر الآن من وحدة المصالح.

وفى الساعة الحادية من صباح ١٤ أغسطس زار جلالة الملك فؤاد قصر الدوقات مصحوبًا برجال حاشيته وكان يرشد جلالته فى هذه الزيارة أمين الآثار ومعه الكونت فولبى أحد الوزراء الإيطاليين ومحافظ المدينة وكان اهتمام جلالته موجهًا إلى مشاهدة الصور التاريخية الثمينة ثم زار جلالته كنيسة سان مارك التى تجمع زخارفها بين الفن الشرقى والفن العربى وسُر مما رأى فيها من الأحجار الملونة والفسيفساء. وعند الظهر زار المتحف الممثل للحياة والعادات فى البندقية زيارة وجيزة سار بعدها إلى القصر الذى نزل فيه. وكان يُقابل على طول الطريق بالهتاف الشديد[1].

وفى المساء ظهرت البندقية فى حُلة من الأنوار والألوان بمظهر أعاد إليها تقاليدها الأولى فى الحفلات وكان من أهم هذه المظاهر وأجملها منظر آلاف الزوارق والسفن تسير فى أكبر قسم من القناة مزدانة بالرايات والأعلام. وركب جلالته ومن بمعيته فى أحد الزوارق الذى سار بهم طويلاً بين أصوات الهتاف والتصفيق ومر الموكب الملكى على دار المجلس البلدى التى كانت مزدانة بأبهى زينة. ثم عاد الموكب إلى قصر الكونت فولبى؛ حيث استقبل صاحبه جلالة الملك بأعظم ترحيب وإجلال كما استقبلت جلالته فى الدور الأول فى القصر الكونتس فولبى، ثم قدم لجلالته أهل الطبقة الأرستقراطية فى البندقية وبعد ذلك أُقيمت حفلة موسيقية بديعة وقرابة الساعة الأولى بعد منتصف الليل عاد جلالته إلى قصر «ليدو».

وأقام مجلس بلدى الشرقية فى مساء ١٥ أغسطس مأدبة عشاء لجلالة الملك فؤاد حضرها عشرون مدعوًا بينهم الكونت فويسى ووكيل وزارة الخارجية

---

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ١٥ أغسطس.

والمركيز باترنودى مانك وزير إيطاليا المفوض فى مصر اللذان رافقا جلالة الملك فى جميع تنقلاته فى إيطاليا، ورئيس محكمة الاستئناف والنائب العام وغيرهم من الكبراء وذوى المقام الرفيع، ولم تُلقَ خطب فى هذه المأدبة، ولكن محافظ المدينة حيًّا جلالة الملك معربًا عن تمنيه مستقبلاً مجيدًا لمملكته[1].

وعلى الجملة، فقد كان استقبال جلالة الملك فى البندقية استقبالاً نادر المثال فاق جميع مظاهر الإجلال والتكريم التى لاقاها جلالته فى أى بلد آخر.

مبارحة إيطاليا

وفى ٢٠ أغسطس غادر جلالة الملك البلاد الإيطالية فوصل القطار الملكى الذى يقله إلى ليون بباريس فى الساعة الثانية والدقيقة والأربعين فاستقبله مندوب عن الوزارة الفرنسية وسفير إيطاليا ورشدى باشا وفخرى باشا ويوسف سليمان باشا ويحيى إبراهيم باشا ومدحت يكن باشا وغيرهم من كبراء المصريين ورجال المفوضية والقنصلية المصريين وكثيرون من فرنسيِّى مصر. وقد حيَّته ثُلَّة من الحرس الجمهورى، ثم دخل إلى صالون الشرف فى المحطة الذى كان مزينًا بالأعلام المصرية والفرنسية والنبات الأخضر، وهنا ازدحم المصريون لأخذ رسمه الكريم، ثم ودع مستقبليه وركب السيارة يصحبه فخرى باشا وذهب توًا إلى منزل فخرى باشا حيث يقيم طول مدة بقائه فى باريس[2].

سفر جلالة الملكة

وفى هذه الأثناء كانت جلالة الملكة تتأهب للسفر إلى أوروبا للحاق بجلالة الملك. ففى الساعة الخامسة بعد ظهر يوم ١٧ أغسطس نزلت جلالتها من قصر رأس التين ومعها والدها عبد الرحيم صبرى باشا وشريف صبرى بك إلى الميناء؛ حيث كان فى استقبالها رئيس ديوان جلالة الملك والوزراء ووكلاء الوزارات وغيرهم من كبار الموظفين ورجال القصر الملكى. فاستقلوا زورقًا أوصلها إلى

---

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٦ أغسطس.

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٢١ أغسطس.

اليخت المحروسة الذى ودعها على ظهره الأميرات وكرائم السيدات وعند تمام الساعة السادسة بارح اليخت الملكى ميناء الإسكندرية فى حراسة الله قاصدًا مياه فرنسا فأطلق ٢١ مدفعًا. وكانت فى الميناء طرّادتان إيطاليتان فأظهر قائدها كثيرًا من المجاملة بمناسبة سفر جلالة الملكة إذ إنه أرسل إلى جلالتها بعض باقات جميلة من الأزهار، وأمر موسيقى الطرادة أن تحييها بأطيب الأنغام وأمر بإطلاق ٢١ مدفعًا توديعًا لجلالتها عندما برحت الميناء[١].

وصل اليخت مرسيليا حيث استقبل جلالةَ الملكة ذو الفقار باشا وفخرى باشا ثم سافرت منها إلى باريس فوصلتها فى صباح ٢٣ أغسطس وكان استقبال جلالتها فى محطتها فى شىء من البساطة؛ لأن جلالتها وصلت فى حالة تنكر مراعاة لرغبة جلالة الملك المعظم فلم يكن فى استقبالها سوى الأميرة فوقية، ثم استقلت سيارة مع الأميرة فوقية قاصدة الدار التى يقيم فيها جلالة الملك[٢].

ولم تمكث جلالتها طويلاً فى باريس إذ سافرت فى ٢٧ أغسطس إلى فيتل للاستشفاء، ومع جلالتها الأميرة فوقية وصبرى باشا وذو الفقار باشا[٣].

استشفاء جلالته

أما جلالة الملك فقد أراد الاستشفاء فى فيشى فزارها فى صباح ٢٩ أغسطس وكانت «محطة ليون» فى باريس مزدانة بالأزهار ووقفت على رصيفها فصيلة من الحرس الجمهورى لأداء التحية وقد ودع جلالته فيها ثروت باشا ومرقص حنا باشا وسرى باشا وتوفيق دوس باشا وكبير الأمناء ومندوب من وزارة الخارجية الفرنسية، ثم ركب جلالته صالونًا خاصًا أُلحق بالقطار المسافر إلى فيشى الذى تحرك فى الساعة الحادية عشرة بين تحيات المودعين وإجلالهم.

---

(١) الأهرام فى ١٨، ١٩ أغسطس.
(٢) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٢٤ أغسطس.
(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٢٨ أغسطس.

وعند وصول جلالته فيشى أطلقت الأسهم النارية والمدافع وصدحت الموسيقى البلدية بالنشيد المصرى عند نزوله من القطار وكان فى استقبال جلالته حاكم المدينة الذى حياه بالنيابة عن الحكومة ورحب به باسم أهل المدينة، ورئيس المجلس البلدى وكبار رجال السلطة المحلية فيها والمصريون الموجودون فى فيشى ووفد من ستين شخصًا من تونس والمغرب الأقصى والجزائر وألقى رئيس المجلس البلدى خطبة بليغة أبدى فيها الأسف لعدم التمكن من استقبال جلالته فى دار المجلس نظرًا لأن العمل يجرى فيها لتوسيعها وقال إن أهل المدينة سعداء جدًا بزيارة جلالة الملك فؤاد الذى يعرفون عواطفه نحو فرنسا ونحن لا ننسى أن جلالة الملكة تمتُّ إلى أصل فرنسى وأن فى عروق سمو ولى العهد دمًا يزيده تقريبًا من فرنسا. وتمنى لجلالة الملك طيب الإقامة وزيادة الصحة فى فيشى، فرد جلالته شاكرًا الأهالى على الحفاوة العظيمة التى قابلوه بها، والتى هى إحدى الأدلة الساطعة على ما بين مصر وفرنسا من أواصر الصداقة فقوبلت كلمات جلالته بالهتاف. ثم ألقى أحد أعضاء الوفد التونسى السيد مكداد الأورطانى، مدير إدارة الأوقاف فى تونس وهو بالملابس الوطنية خطبة أعرب فيها عن ابتهاج المسلمين الموجودين فى فيشى باستقبال جلالته.

وبعد ذلك ركب جلالته السيارة، وسار الموكب الملكى بين هتاف الجماهير التى قُدِّر عددها بأكثر من عشرين ألفًا ولما وصل فندق ماجستك الذى نزل به جلالته، ودع الكبراء الذين ساروا مع جلالته فى الموكب وصعد إلى الدور المخصص فى الفندق ودلائل الارتياح بادية عليه، ثم اضطر إلى الظهور من الشرفة لتحية الجمهور الذى كان محتشدًا يهتف لجلالته ولمصر.

وأوفد جلالة الملك فخرى باشا وأحمد حسنين بك لزيارة حاكم المدينة ودار البلدية وقائد الجيش وشركة فيشى.

وكان الفندق الذى نزل به جلالته مزدانًا بتحف بديعة وشجرات من النخيل والأزهار الجميلة، كما كانت شوارع المدينة مزدانة بالرايات المصرية والفرنسية

وغيرها والأنوار تسطع فيها، وكانت تموج بالجماهير والمركبات وبقيت الحركة فيها إلى ساعة متأخرة من الليل[1].

وقد توافد الزوار إلى الفندق فكتبوا أسماءهم فى سجل الزيارة وبينهم وزير بلجيكا المفوض فى مصر.

وفى اليوم التالى لم يخرج جلالته من الفندق قبل الظهر طلبًا للراحة ووافاه فى الفندق الدكتور بينه الذى تولى الإشراف على استشفاء جلالته الذى بُدئ به فى ٣١ أغسطس[2]، وأعدت محطة الحمامات غرفة خاصة لاستشفاء جلالة الملك جهزتها بأحدث الوسائل العلمية وإلى جانبها صالة للاستراحة زُينت بأغراس خضراء.

وبعد ظهر ٣٠ أغسطس عاد فخرى باشا إلى باريس.

■■■

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٣٠ أغسطس.

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٣١ أغسطس.

الفصل الثالث

وفاة الزعيم الأكبر سعد زغلول باشا



قبل أن يغادر سعد باشا القاهرة إلى بساتين بركات فى الشهر الفارط ظهر على أذنه احمرار، ولكنه إذ كان طفيفًا لم يُعِرْه أحد أهمية توهمًا بأنه لا يعدو أن يكون التهابًا عاديًا وقتيًا. وفعلاً قضى الرئيس الجليل المدة التى أمضاها فى بساتين بركات فى أحسن حال، ثم انتقل إلى مسجد وصيف كما عرف القارئ دون أن يطرأ على صحته أى تغيير يُخشى منه.

غير أنه فى ١٢ أغسطس، وهو فى مسجد وصيف، شعر بألم خفيف يعاوده فى أذنه وارتفعت الحرارة قليلاً، ولكن الحالة لم تلبث أن تحسنت واستمر التحسن لغاية ١٤ منه وفى اليوم الخامس عشر اتسعت دائرة الالتهاب فانتقل من الأذن إلى جلد الرأس وعادت الحرارة فصعدت ودُعى ثلاثة من أطباء القاهرة لفحصه وعرفوا أنه مصاب بمرض الحمرة وحقنوه بالمصل المضاد لهذا الداء. وأُشيع خبر مرض الزعيم بين الجمهور ففزع الناس أيما فزع؛ إلا أن فزعهم كان مقرونًا بالرجاء الكبير بشفائه كما تعودوا به فى الماضى.

وفى اليومين التاليين تحسنت الحالة تحسنًا ظاهرًا فخفت حدة الالتهاب وهبطت الحرارة إلى درجتها العادية وتلقاء هذا التحسن أشار الأطباء بأن ينتقل إلى القاهرة ليسهل الإشراف على معالجته فاستقل الباخرة «محاسن» يوم الجمعة ١٩ عائدًا إلى القاهر بطريق النيل وعلى الرغم من تعب الطريق ووصول

دولته متأخرًا فى الليل فقد ازدادت حالته تحسنًا حتى إن الأطباء عادوه يوم الأحد وأصدروا نشرة مطمئنة، هذا نصها:

«إن الالتهاب الذى أصاب حضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل سعد زغلول باشا فى أذنه ثم فى رأسه قد زال بحمد الله مع الحمى التى نشأت عنه ودولته الآن فى دور النقاهة، ولكنه يحتاج إلى الراحة التامة ويمكنه أن يفارق غرفته ويقابل زواره بعد قليل من الأيام إن شاء الله».

فنزل هذا النبأ على قلوب الناس بردًا وسلامًا واستبشروا به، وبينما هم فى استبشارهم وطمأنينتهم لا يدور بخَلَدهم أن يد الرَّدَى تمتد إلى سعد إذا بالمرض تشتد وطأته وإذا بالأطباء يستولى عليهم القلق والذعر - وما نَفْع الطبيب والدواء إذا حُمَّ القضاء؟

فلم يكن التحسن فى الحقيقة إلا ظاهريًا ولم يَدُم طويلاً إذ استيقظ الرئيس بعد منتصف ليل ذلك اليوم وهو يشكو ألمًا فى المعدة وأخذت درجة الحرارة فى الصعود حتى حصلت فى صباح الإثنين إلى ٤٠ وخطين وفى ذلك الوقت أخذ أمل الأطباء يتضاءل ولكنهم مع ذلك اتخذوا جميع التدابير فى مثل هذا الظرف. وظلت الحالة تسوء وفى صباح ٢٣ أغسطس دخل الأطباء الغرفة لعيادته، وكان بها حرمه الكريمة فنظر إليهم الرئيس الجليل نظرة كلها معان وقال بصوت هادئ: «أنا انتهيت. أنا انتهيت» ولكن أم المصريين استجمعت رِباطة جأشها وجعلت تواسيه وتمر بيدها عليه قائلة: «لا. لا يا سعد. أنت بخير إن شاء الله».

وقضى سعد نهار ٢٣ منه فى شبه غيبوبة لا ينطق ولا يتكلم وارتفعت الحرارة بعد الظهر إلى ٤١ درجة وتسعة خطوط وفى الساعة العاشرة إلا ربعًا ليلاً لفظ الفقيد العظيم آخر أنفاسه الطاهرة وصعدت روحه إلى الرفيق الأعلى راضية مرضية وانطفأ سراج تلك الحياة الغالية والشخصية الفذة التى لا يجود الزمن بمثلها إلا قليلاً ونادرًا[١].

---

(١) أهرام وسياسة ٢٤ أغسطس وبلاغ ومقطم وأخبار واتحاد ٢٥ منه.

وفى شبه سريان الكهرباء سرى نعيه بين الشعب ففى أقل من ساعة كان الخبر المشئوم قد انتشر من أقصى الصعيد إلى ساحل البحر وطير البرق النعى إلى خارج القطر ولا تسل كيف تلقت الأمة خبر تلك النكبة المفاجئة والفاجعة الكبرى والخاسرة الفادحة فى رجائها وموضع ثقتها التى لا تحدُّ قائدها الأعلى ورافع لوائها وعلم جهادها وهى فى أشد الأوقات حاجة إليه ليدلى برأيه فى مصيرها ويشرف على المفاوضات بين ثروت باشا ووزارة الخارجية البريطانية بحكمته العالية ووطنيته التى كانت مضرب الأمثال. فما كنت ترى إلا نفوسًا واجعة وعقولاً ذاهلة وعيونًا باكية ولا كنت تسمع إلا أصوات الإجهاش والنحيب والآهات وأنَّات تخرج من أفئدة منصدعة مكلومة تتخللها كلمات متقطعة بطلب الرحمة والرضوان للفقيد الكبير سواء فى ذلك العظيم والحقير. وعاش سعد للجميع وقد بكاه الجميع وكان بذلك حريًا. وبالجملة، فقد شمل البلاد من أقصاها إلى أقصاها حزن وجزع شديد وذهب سعد للقاء ربه مبكيًا عليه مشكور السعى محمود الجهاد.

ولم تكد تنتصف الساعة الحادية عشرة حتى غص بيت الأمة بالجموع الغفيرة من الوزراء والشيوخ والنواب وغيرهم وحضر توفيق نسيم باشا وجعفر والى باشا وزير الداخلية بالنيابة فأرسل الأول برقية بالنعى الأليم إلى صاحب الجلالة الملكية فى فرنسا كما أبرق الثانى بالنبأ الأسود إلى دولة ثروت باشا وأرسل فتح الله بركات باشا تلغرافات كثيرة إلى رجال الوفد الموجودين فى الخارج ينعى الرجل الكريم.

وأصدر مجلس الوزراء بلاغًا نعى فيه الفقيد، وهذا نصه:

«مجلس الوزراء ينعى إلى الأمة المصرية مع الأسف الشديد والحزن العميق حضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل وزعيم الأمة العظيم ورئيس مجلس النواب سعد زغلول باشا، فقد وافاه القدر المحتوم قرابة الساعة العاشرة من مساء يوم الثلاثاء الموافق ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ عقب مرض لم يمهله طويلاً ولم يعطف على مشروع آمالها ومحل رجائها وقائد نهضتها وحامل لواء الدفاع عن حقوقها

وإلى الله مرجعه وله منه الرحمة والرضوان وإلى الشعب المصرى جميل العزاء وستشيع الجنازة فى الساعة الرابعة بعد ظهر ٢٤ أغسطس سنة ١٩٢٧ من بيت الأمة إلى مدفن الفقيد بالإمام الشافعى.

كما قرر المجلس أيضًا أن يكون يوم الأربعاء عطلة رسمية لدواوين الحكومة وأن يكون تشييع الجنازة باحتفال رسمى؛ ولذلك تولت وزارتا الداخلية والحربية الإشراف على الجنازة وتنظيمها.

وظهرت جميع الصحف - بغير استثناء - فى صباح الأربعاء وبعد الظهر مجلدة بالسواد حدادًا على الفقيد الكبير حافلة بأنباء الوفاة وكلمات التأبين وتاريخ حياة الفقيد واحتجب أغلبها فى اليوم التالى.

وأُقيم سرادقان كبيران بجوار بيت الأمة أحدهما خُصص للسيدات، والثانى للرجال، وكان يشرف على إقامتهما محافظ القاهرة[1].

وأصبح الصباح وإذا بقطر السكة الحديدية تنقل إلى القاهرة وفودًا عديدة من الأقاليم كانت تذهب توًا إلى بيت الأمة لتقديم واجب العزاء واستعدادًا للاشتراك فى الجنازة.

ومنذ الساعة الواحدة بعد الظهر أخذت الشوارع التى تقرر تسيير موكب الجنازة فيها تزدحم بالجماهير وغصت شرفات على الدُور وسطوحها بعشرات الألوف واستمرت الجموع تتلاحق وتحتشد على جانبى الطريق وراء صفوف الجنود التى اصطفت على طول الطريق من بيت الأمة إلى القبر حتى لم يبقَ موضع لقدم وحتى قالت إحدى الصحف إن مصر جميعها خرجت تشيع زعيمها الأكبر إلى مقره الأخير.

وقد أغلقت جميع المحال التجارية والمصارف والشركات ونكست أعلامها، سواء فى ذلك الوطنية منها والأجنبية.

---

(١) أهرام وسياسة ٢٤ أغسطس وبلاغ ومقطم وأخبار واتحاد ٢٥ منه.

وفى منتصف الساعة الرابعة وصلت إلى بيت الأمة مركبة لحمل النعش وعندئذ حمل النعش إلى المركبة بعض أعضاء مجلسى الشيوخ والنواب يتقدمهم الوزيران نجيب الغرابلى باشا وعثمان محرم باشا وحمد الباسل باشا وفخرى عبد النور بك والأستاذ محمود فهمى النقراشى بك والدكتور حامد محمود وغيرهم وهنا ضج الحاضرون بالبكاء والعويل ويذرفون الدمعة السخينة.

ثم سار المشهد الرهيب تتقدمه طوائف العمال المختلفة والكشافة بموسيقاها التى استغرق سيرها وحدها أكثر من ثلثى ساعة وتلتها جميع المدارس من عالية ومتوسطة وثانوية وابتدائية ومدارس البنات بأعلامها ثم موظفو الوزارات والمصالح المختلفة وكانت جميع هذه الهيئات والطوائف تحمل أعلامها وصورة الفقيد مُجلّلة بالسواد وكانت الموسيقات توقع الأنغام المحزنة.

ثم جاء بعدهم وحدات الجيش المعسكر فى القاهرة منكسة البنادق وهم رجال المدفعية وأورطة المشاة الرابعة فالثامنة فالثالثة فالعاشرة فالثانية وموسيقاها ثم ضباط الجيش بنياشينهم ثم مركز المدفع تمل النعش وتجرها ثمانية من الجياد الصافنات ووراءها عشرات الألوف من المشيعين وفى مقدمتهم توفيق نسيم باشا مندوبًا عن جلالة الملك والأمير عمر طوسون والأمراء والنبلاء وفتح الله بركات باشا والوزراء الحاليون والسابقون وممثلو الدول الأجنبية وعلى رأسهم المندوب السامى البريطانى بالنيابة وأعضاء البرلمان بأوسمتهم ومندوبو الحزب الوطنى وحزب الاتحاد والعلماء والرؤساء الروحيون ومستشارو محكمة الاستئناف الأهلية والمختلطة والقضاء ورجال النيابة بأوسمتهم والمحامون بالروب «ثوب المحاماة» فالأطباء فالمهندسون فرجال المحافل الماسونية فكبار الموظفين فالأعيان ثم شرذمة من رجال البوليس وفى النهاية مئات من السيارات واستمر الموكب الضخم يسير فى طريقه وتنضم إليه جموع متكافئة من الجماهير إلى أن بلغ جامع قيسون فى شارع محمد على حيث صُلّى على الفقيد وبعد انتهاء الصلاة استأنف الموكب سيره إلى مدافن الشافعى. وعند وصول المركبة إلى هناك حمل النعش على أكتافهم من حملوه عند نزوله فى بيت الأمة وورى سعد التراب بين بكاء الباكين ونحيب الناحبين وقد أغمى على ستة من الحاضرين. بينهم أحد أعضاء مجلس الشيوخ.

كلمة الحكومة

وعلى إثر ذلك ألقى جعفر والى باشا الكلمة الآتية باسم الحكومة:

«مات سعد فيا له من خطب فادح ومصاب يجل عن العزاء! إن المبادئ السامية التى أفنى حياته فى نشرها قد تأصلت فى نفوس هذه الأمة المجيدة فإن كان هذا الفقيد العظيم قد رحل عنا بجسمه فإنه لا يزال حيًا فى قلوبنا بمبادئه وتعاليمه. كلنا سنفنى أفرادًا ولكن الأمة - بفضل جهود هذا الرجل الكريم وتفانيه فى الإخلاص لها - ستعيش حرة خالدة».

وعقبه محمود بك بسيونى أحد وكيلَى مجلس الشيوخ فألقى كلمة البرلمان، وهى:

«مات سعد. مات زعيم الأمة الرجل العظيم فما أشد وقع هذا المصاب على نفوسنا نحن النواب والشيوخ وعلى الأمة بأسرها! قضى بعد جهاد طويل فى سبيل حرية بلاده وفى سبيل إنشاء الحياة النيابية وتوطيد أركان الدستور. جاهد لأنبل قصد وأشرف غاية وقد أراد الله أن يكلل جهاده بالنجاح فنالت الأمة بغيتها من الحياة الدستورية وهو حى يشهد. قضى وهى فى أشد الحاجة إلى جهاده لتستكمل حقوقها وتحقق أمانيها. ولئن مات فستبقى ذكراه خالدة فى نفوسنا تذكى فيها محبة الوطن الذى عاش من أجله ومات فى سبيله فإنًا لله وإنا إليه راجعون».

وبعد ذلك وقف الوزراء وأعضاء أسرة الفقيد والوفد المصرى يتقبلون عزاء المعزين ثم عادوا إلى السرادق، الذى نصب بجانب بيت الأمة، حيث أكتظ بالألوف المؤلفة من الجماهير المختلفة الطبقات التى مازالت تفد على السرادق إلى منتصف الليل بينما كان أشهر المقرئين يتلون آيات الذكر الحكيم.

وقد بلغ من شدة تأثر الشعب أن حاول بعض الجماهير الهجوم على الجثة أثناء سير الجنازة عدة مرات ليحملوها على أكتافهم أو ليقبلوها أو ليلقوا آخر نظرة على فقيدهم العزيز.

وبقى السرادق منصوبًا ثلاث ليالى المأتم وكان، على الرغم من سعته الكبيرة، يضيق بالجماهير التى تجتمع فيه مطأطئة الرءوس يحوطها رهبة الفناء، وكان الوزراء وأعضاء الوفد وآل الفقيد وأعضاء البرلمان يتقبلون العزاء فى هذا المصاب الكبير الذى نزع من أحضان الأمة أبرَّ أبنائها فأصابها فى الصميم.

كما بقيت الأعلام منكسة على دُور الحكومة والبرلمان والمحال التجارية والشركات والمدارس ودور النقابات والجمعيات عدة أيام. وأغلقت دور التمثيل والغناء واللهو.

وقررت الحكومة تأجيل حفلة وفاء النيل التى كان تحدَّد لها يوم ٢٧ أغسطس إلى أجل غير مسمى نظرًا للحداد العام[١].

هكذا كان الحال فى القاهرة ولم تكن الأقاليم بأقل منها حزنًا وأسى فهرعوا إلى مكاتب التلغراف فى بلدانهم يمطرون منها بيت الأمة وابلاً من برقيات تعازيهم يعبرون فيها عن وقع تلك الكارثة الوطنية على أنفسهم وعما أصابهم من الحزن الشديد كما هرع كبراؤهم ونوابهم مؤلفين الوفود إلى محطات السكة الحديد ليركبوا أول قطار للقاهرة لينوبوا عن أهليهم فى القيام بواجب الاشتراك فى تشييع الجنازة والمأتم الوطنى أما من بقى فى البلدان فقد أقاموا الجنازات الصامتة ونصبوا السرادقات التى اجتمعوا فيها يذكرون مآثر الفقيد العظيم ومناقبه وحسن بلائه فى خدمة البلاد ويستمعون لمن يقرأ آى الذكر الحكيم كما عقرت الذبائح وأطعم الفقراء على روح الفقيد واستمرت هذه الحالة فى الأقاليم لغاية النصف الأول من شهر سبتمبر حتى إن أنباء الحفلات التى كانت تقام كانت تستغرق صفحات بأكملها من الصحف بالمراثى وكلمات التأبين.

ومنذ الساعة الأولى التى أذيع فيها النعى الأسيف وبرقيات التعزية من داخل القطر وخارجه تنهال على بيت الأمة انهيال السيل. وقد واسى جلالة الملك أمته المكلومة، فأرسل برقية إلى رئيس الديوان الملكى ضمَّنها أسفه الشديد على النبأ المحزن وكلفه إبلاغ عزائه إلى أسرة الفقيد كما أمر بالاحتفال بالجنازة احتفالاً

---

(١) الصحف فى ٢٥، ٢٦ أغسطس.

عسكريًا كما أرسلت جلالة الملكة برقية إلى أم المصريين وكان فى مقدمة برقيات التعازى برقيات أمراء البيت المالك وأميراته وملك الحجاز ونجله وعبد الخالق ثروت باشا، وقد أرسل ثلاث برقيات لوزارة الداخلية بالنيابة وحرم الفقيد وفتح الله باشا، وحسين رشدى باشا، والوزراء وأعضاء الوفد المصرى والبرلمان الموجودين خارج القطر ورؤساء الهيئات والجمعيات والجاليات المصرية فى جميع أنحاء العالم كما وردت برقيات كثيرة من كبراء الإنكليز وفى مقدمتهم اللورد لويد المندوب السامى، وكان بإنكلترا، وبعض أعضاء البرلمان الإنكليزى وحاكم عام السودان وغيرهم وكانت بعض البرقيات من الهيئات الرسمية ترسل إلى الحكومة المصرية.

وكان المشهد العظيم المَهيب الذى أقامته مدينة الإسكندرية من أكبر الجنازات العامة اشتركت فيها جميع طوائف الشعب الإسكندرى من وطنيين وأجانب، وعلى رأسهم سمو الأمير عمر طوسون وأحد أنجاله ومحمد سعيد باشا رئيس مجلس الوزراء الأسبق ووكيل الداخلية وغيرهم من العظماء والكبراء.

وفى اليوم الثانى للوفاة قرر مجلس الوزراء ما يأتى تخليدًا لذكرى سعد باشا:

«أولاً: إقامة تمثال للمرحوم بالعاصمة وآخر بالإسكندرية يوضعان فى أهم ميادين المدينتين.

ثانيًا: شراء بيت الأمة للحكومة وضمُّه إلى الأملاك العمومية المخصصة للمنافع العامة باسم «بيت الأمة» على أن يبقى حق السكن فيه لحرم المغفور له مدى الحياة.

ثالثًا: إنشاء مستشفى أو ملجأ فى العاصمة يطلق عليه اسم «سعد زغلول».

رابعًا: شراء البيت الذى ولد فيه المرحوم ببلدة إبيانة بمركز فوه بمديرية الغربية وضمه إلى الأملاك العامة المخصصة للمنافع العمومية.

خامسًا: تشييد بناء المدفن فى بيت الأمة على نفقة الحكومة»[1].

---

(١) السياسة فى ٢٧ أغسطس ومقطم وأهرام ٢٦ منه.

وبعد أن صدر هذا القرار بادر فتح الله بركات باشا لإبلاغه لحرم الرئيس فوقع على قلبها بردًا وسلامًا وخفف بعض آلامها. أما فى الدوائر البرلمانية وجميع طبقات الشعب فقد وقع القرار موقع الارتياح والرضاء وقوبل بأطيب الثناء. وفى الحق أن الحكومة الشعبية قد أُلهمت التوفيق فى وضع هذه القرارات وأدت بعض ما يجب عليها نحو الراحل العظيم من التكريم والتمجيد.

تعزية أعضاء البرلمان

فى صباح ٢٧ أغسطس اجتمع الشيوخ والنواب فى النادى السعدى ووضعوا رسالتين: الأولى رسالة عزاء إلى صاحبة العصمة أم المصريين، والثانية رسالة شكر للحكومة على قراراتها السديدة الخاصة بتخليد ذكرى الزعيم، وكانت الأولى رسالة بليغة حملوها وقصدوا جميعًا بيت الأم فقابلهم فتح الله بركات باشا وقدموا الرسالة وأطلت عليهم من النافذة حرم الرئيس وألقى فتح الله باشا كلمة شكر بالنيابة عن عصمتها التى هتفت بحياة مصر بصوت خافت مرتين.

وبعد ذلك قصد علوى الجزار بك وكيل مجلس الشيوخ إلى جعفر والى باشا وزير الداخلية بالنيابة وقدم رسالة الشكر التى وضعها الشيوخ والنواب إلى معاليه الذى شكرهم بدوره على هذه العاطفة الشريفة وقال إن الحكومة لم تفعل إلا ما يجب عليها نحو الفقيد العزيز[1].

وبعد انتهاء أيام المأتم أذاعت صاحبة العصمة صفية هانم زغلول نداء شكرت به الأمة على حسن عواطفها.

وكان يفيض أسًى وحزنًا ولوعة، متضمنًا فى الوقت نفسه أصدق آيات التقدير لشعور المصريين، وسمو عواطفهم، ونبل أخلاقهم ومبادئهم.

---

(١) أهرام ٢٨ أغسطس.

وأذاع فتح الله بركات باشا أيضًا بالنيابة عن أسرة الفقيد كلمة شكر للأمة وللجاليات الأوروبية والبلاد الشرقية على ما أظهرته من عواطف إزاء المصاب الكبير[1].

ومنذ أن رقد سعد فى مقره الأخير صار قبره كعبة وطنية مقدسة يحج إليه من كل صوب وحدب فكانت الوفود من جميع طبقات الشعب وهيئاته تفد إليه فى كل وقت تنثر على رُفَات الزعيم العظيم الورود والأزهار ولاسيما فى أيام الجمع حيث كان يجتمع خلق كثير، خصوصًا من موظفى الحكومة، بالنظر للعطلة الأسبوعية فيتوالى خطباؤهم يلقون المراثى على القبر الكريم بين أنهار الدموع وسح العبرات ولا بدع فقد ملك السعد من الأمة قلوبها ومشاعرها مما لم يتهيأ لرجل قبله وهذا فضل الله يؤتيه من يشاء.

أقوال الصحف

لم تجمع الصحف، على اختلاف نزعاتها وأهوائها على أمر إجماعها على عظمة سعد التى فاقت كل وصف وجاوزت كل حد وما كان له فى قلوب الشعب من المكانة التى لم ينلها زعيم من قبله وعلى الخطب الجلل الذى أصاب البلاد فى الصميم بسبب وفاته حتى إن الصحف التى ناصبته العداء فى حياته وطالما كانت تشهر عليه الحرب عوانًا لم تتردد، بعد موته، فى الاعتراف بما كان له على نفوس العامة من سلطان.

وقد أوقفت الصحف الأجنبية من إنكليزية وفرنسية وألمانية وأمريكية وإيطالية وتركية سورية وغيرها جزءًا من أنهرها على التحدث عن سعد وصرحت أكثر من صحيفة إنكليزية بأن وفاة الزعيم الكبير لم تكن خسارة على مصر وحدها وإنما كانت خسارة على إنكلترا لما ستتعرض له العلاقات بين البلدين بعد فقده من العراقيل والصعوبات.

---

(١) السياسة فى ٢٨ أغسطس.

ونحن إذا أردنا أن نورد كل أو جُلَّ ما كتب عن سعد إثر وفاته لاحتجنا إلى عشرات بل مئات الصفحات من هذه الحولية غير أننا نترك ذلك لمن سيتولى جمع تاريخ سعد منفردًا من حضرات الكتاب ونكتفى هنا بإيراد بعض مقتطفات من أقوال الصحف حتى نضع أمام القارئ صورة تشف عن الروح التى كانت تملى على الكاتبين كتاباتهم.

قالت جريدة البلاغ من مقال بقلم الأستاذ عباس محمود العقاد.

كلمة جريدة البلاغ الوفدية

فى ذمة الخلود

لغير هذا النبأ أعدت الأسماع وبغير هذه الصيحة جرت الألسنة فى الأفواه، بالحياة اقترن اسم سعد فما سمعناه إلا والحياة له لزام، والدعاء له صلاة وقيام، وما عرفنا سعدًا إلا حيًا تسرى منه حياة إلى النفوس وتخفق به قوة فى القلوب، فما سبق فى الخواطر قبل هذا اليوم الأسود أن يومًا ينعاه فيه النعاة وتفجع فيه المهجات، وأن يقال «مات سعد» ويتنادى السامعون مات سعد فى هذا الجو الذى ملأته أنفاس الداعين لسعد بالحياة.

يا ويح النعى من ذا ينعى وماذا يقول؟ أتصدق الأسماع أن سعدًا مات! أن سعدًا سكن فما هو بعد اليوم بخطيب، أن سعدًا رقد فما هو بعد اليوم بناهض لنضال، أن سعدًا أوى إلى مضجعه الأخير فما هو بعد اليوم بمسموع فى الندى ولا بمنظور فى صدور الحفول، أن سعدًا سكت فما هو بعد اليوم بشجى الصوت تمتزج فيه العذوبة بالمضاء، وتشترك الجوارح والأرواح بالعكوف عليه والإصغاء، لو أن خبرًا تكذبه الدهشة التى تبتدر السامعين منه لقد كان هذا الخبر الصادع جد مكذوب ولقد كان آخر نبأ من الأنباء يحق له الإيمان والتصديق، ولكن من لهذه الأمة أن يكذب هذا النبأ الواحد وتصدق جميع الأنباء؟ من لها أن يقال اليوم: إن سعدًا حى كما عهدت يا مصر وإن كل شىء فى الأرض بعد ذلك كما يشاء القدر القاهر وكما يشاء الزمن العسوف، من لها أن يكذب النعى وهو اليوم

صاحب الصدق الكريه والحق الذى تصم عنه الآذان، مات سعد! فيا مصر شأنك والبكاء الغزير والحزن الفاطر المرير، لا ملام الساعة على باكٍ ولا حزين، بل اللوم الساعة أن يصبر الصابر وإن يرقأ الدمع فى الجفون وهل فى هذا الخطب لائم أو مَلُوم؟ كل مصر عين تفيض بالدمع السخين وتنظر فى لوعة الأسى إلى مكان خلا وركن هوى ووجه كان مطلع النور فاحتجب الآن فى ظلام القبور.

صدقى أيتها النفوس الهالعة والكبود الوارية والصدور الزافرة والعيون الدامعة - صدقى أن سعدًا قد مات وأن الرجل الذى حملك قوة فى مجال الكفاح تحملينه أنت جثة فى الممات، وصدقى أن المنبر الذى طالما سموت إليه مرهفة الآذان داوية الأكف هو الآن نعش صامت لا تتسمعين منه إلا عبرة الفناء وحديث الصمت البالغ الرهيب.

ولمن غير سعد تسهم الوجوه وتذهل العقول وتخفت الأصوات وتتقطع الزفرات وينظر الناظر حوله إلى العيون الوالهة والتشنج المبحوح والرءوس الهائمة فإذا هو فى لحظة من تلكم اللحظات التى كأنما يقف نبض الكون ويتوادع كل من الوجود إلى غير لقاء ولا معاد؟ لمن غير سعد يهبط الهول على الأرض ويضل الأمن فى هذا الفضاء الرحيب فما إليه سبيل؟ لسعد وحده تنزل هذه الرجفة ويطوف بالناس هذا الطائف الداهم من الذلة والخشوع، ولسعد فى رقدة الموت والهفتاه لا لسعد الأمس الذى كان مبعث الأمل الراكد وفرج الصدور المكظومة إذا حزبتها الكوارث وحاقت بها الخطوب.

واحسرتاه عليك أيها الزعيم! أكانت إذن نظرتى الأخيرة إليك تلك النظرة التى ألقيتها عليك وأنت باسمُ الثغر تحيطنا بعطفك وتشكو فى تلك الفكاهة الحلوة رحمة الراحمين من حولك؟ تقول: «إن علىَّ يا بنى هنا رقيبين لا يرحمان، إذا أمر الطبيب لم يأذنا لشفتى أن تفترا بكلام ولا للهواء أن ينفذ من هذه الأبواب، وأقول لك وأنا أخلى الناس ذهنًا من هذه العاقبة المستورة: إن رقيبيك يا مولاى لا يرحمان لأنهما يرحمان. واستعجل القيام مخافة عليك من الكلام ومن الإصغاء وما كان يدور بوهمى فى تلك اللحظة أننى أستعجل القيام من

مجلسك الأخير، وأمنع نفسى التزود من طلعة محبوبة لن تبصرها بعدها عيناى، أكانت تلك إذن آخر الزاد من حديثك الساحر ولفظك المتخير الكريم؟ لو علمت لما تعجلت، لو علمت لما أبقيت للأمل بقية تخدعنى عن تلك الحضرة التى رجوت وأنا أفارقها أننى معاودها غدًا كما أعاودها والأجل بعيد والأمل مديد، ومن لنا يومئذ أن نبصر ظلال الموت تزحف إليك وقد حجبها عنا الرجاء وأخفاها عنا ضياء شامل من الحب والولاء؟ ولقد بشرنا الأُسَاة بشفاك ونحن نؤمن بما يبشرون ولقد أنذرنا الأساة متلطفين ونحن ننكر أشد الإنكار ما ينذرون، ولقد نفض الطب يديه ولم يبقَ إلا المعجزة تنقذك من الخاتمة ونحن ننتظر المعجزة موقنين، ولقد مت ونحن لا نطيق لفظها ولا نسيغ سمعها كأنما فى الأمر شك وكأنما فى الأمر بقية لدعاء الداعين وتفاؤل المتفائلين، ولقد قضى الأمر كله كأننا نسمعه فى حلم وكأننا بعد مازلنا حالمين ثم ها نحن نحملك بأيدينا والأنف راغم والقلب طيع لا يعرف كيف يأبى لو كان للإباء من مناص معروف. إلى أين أيتها الأمة إلى أين يا مصر؟ إلى لقاء من لقاءات سعد! إلى خطبة من خطب سعد كلا واحسرتاه إلى التراب بجثمان سعد، إلى القبر بالزعيم الراحل والعتاد الذاهب والملجأ الأمين فهل كان هذا ما تريدين، هل كان هذا ما ترقبين ما أردت أن تحمليه إلا على أكف السلامة والبقاء الطويل، وما أردت أن ترفعيه إلا إلى مقام الفصل فى مصيرك المجهول.

ولكن الإنسان ضعيف

ولكن القضاء غالب

ولكننا كلنا ذاهبون.

من كلمة جريدة الأخبار

فى ذمة الله

كان لمدينة «أثينا» يوم حداد. فكنت ترى نُصُب الآلهة الحامية وقد جردت من زينتها وغشيتها براقع السواد. والمعابد وقد غلقت أبوابها و«الأجورا» وقد هجرت.

«والبنيكس» وقد صمتت ولا تسمع فيها غير صوت السكون والوحدة العاجزة عن التعبير، والأهلين وقد حبسوا أنفسهم فى مقامهم نائمين عن متاع الغرور. ولذائذ الغرور. مُدّبرين عن كل عمل ناشدين الوحدة. وقصارى القول كنت ترى أثينا وهى فى غير حركة وفى غير صخب وفى جمود تحاكى مدينة الأموات؟

و٢٣ أغسطس مساء؟ كان هذا المساء لمصر كما كان يوم «البلنتيريه» لأثينا يوم حداد، يوم صمت وسكون، يوم تنهدات وزفرات.

ففى منتصف الساعة التاسعة من مساء أمس سكت دوى مدفع القلعة الحصينة بغالبية الأمة أمام طلقات القدر المحتوم. وسكون الموت هذا ـ الذى أعقب فجأة دوى المدفع المستمر. فطلقات البنادق. فصفير القذائف المتقطعة. وفى بعض الأحايين كانت تنطلق فى سرعة وحشية على وتيرة سماعك صليل السيوف أو نية الملحمة ـ لم يكن إلا سكون التسليم للنفس الأخير بين يدى الله.

كان مقررًا أن يكون تسليم الروح فى منتصف الساعة الواحدة بعد ظهر أمس. ولكن الروح الكبير والقلب الكبير جعلا الحراس يجهلون مدى الحياة. ولكن عندما انطفأت النار عندما توارت الشعلة أيقن الجميع أن الأمل قد ذبل، ثم محل وطار مع النعامة فى طيات دخان آخر قنبلة من قنابل الحياة: «أنا انتهيت».

هنا شعر كل فرد بانقباض قلبه فى جسرة، هنا حف البعض عيونه الواكفة الندية بدمعها. هنا كانت اليد المرتجفة الرعشة المحمومة العصبية تبعث ولكن فى الفراغ. وتدور ولكن حول المجهول وتقبض لكن لا على شىء. ماذا كان؟ وكان الاحتفاظ ولكن بالذهول.

كانت صولة الغلبة كانت دولة النصر! ولكن غلبة الفَنَاء. ونصر الزوال. لم تخف خافية. والأمل لم يكن غير خرافة سخيفة. فمنذ تبادل البرقيات الرقمية ما كان فى المقدور عقلاً الوصول إلى نجاح مقترن بفوز مبين يبنى عليه مجد حاسم لمصر وتحتم فقد المعركة، وأراد الله إلا أن يظهر آيته ويقبض سعدًا جواره وما كان فى الطاقة التسليم إلا لله فحسبنا ونعم الوكيل.

مات بالأمس سعد فإنَّا لله وإنا إليه راجعون وما عساها تكون تلك الحياة السعيدة إن لم تكن روحًا هادئة لا تغيرها حركات وثابة تخلُّ توازن الصواب الأبدى، ومن الرجل الذى يكون بائسًا تعسًا غير ذلك الذى يخشى الموت وإلا مادمنا دائمًا محل نفاد الأول ومهددين فى استمرار بتحمل غُصَص الآخر؟ من الرجل الذى يخشى الموت عزيزًا من الرجل الذى لا يؤثر على المذلة والعار فضائل حياة الخلود إذا لم يكن ذلك الذى قضى بحمة الاعتزاز بحقوق بلاده؟

ماذا يكون الرجل إذا لم يبخل على نفسه بالزراية والاحتقار والامتهان ماذا يكون إذا لم يقتحم باب الخلود عاريًا عن زخرف الحياة بعزيمته قاسيًا على شهوات نفسه دكتاتوريًا إذا ما استصرخه الضمير ساعة المعركة الحاسمة؟

من ذلك الذى كان يأبى أن يكون مقعدًا عاجزًا دون أن يكافح العبودية التى تحاول أن تفرضها عليه دولة قوية إذا لم يكن إنسانًا شاذًا عن العاديين؟

لقد كان روحًا عالية تلك التى صعدت وهى فريسة شهوات عادلة لا غلاب لها. وشمست ثم جمجمت فى اشمئزاز عن تقبل إكراه أو تعنت إلا فى مرضاة خالقها وإحناء الرأس خضوعًا وامتثالاً لانتقالها من عالم أرضى إلى عالم ملائكى بعيد عن الظلام وآثر إلا أن يلاقى فى سبيل النور وجه ذى الجلال والإكرام.

أتجد أسعد من ذلك الذى استشفع البقاء فى العالم السفلى خاضعًا لمن يحترق فؤاده من نار شهوته وسما إلى أعلى عليين على الضوء القوى لذُبالته.

لقد خُيل للبعض أن القوم حكموا بأن البحر كان هادئًا عندما لحظوا أن سطحه لم يكن ثائرًا وأن الرياح التى مرت عليه لم تحرك منه ساكنًا. مع أن الروح منه فى اطمئنان لا تتأثر بقلق خاص أو عام ولكن ألا تستطيع أن تعتبر سعيدًا وعظيمًا ذلك الذى يتألم فى غير حاجة الطبيعة إلى تأثر من حظ قاسٍ أو مصير مُهْلك.

لم يفهم سعدًا غير من خاصمه سياسيًا وخاصمه للمصلحة العامة دون سواها. كان سعد رجلاً وكفى أنه كان كذلك فخلو مكانه فراغ يتعذر أن يُسد فى

حزبه بعد أمد طويل، لأن الرجل رجل لا يعوض ولا قابل له أو كفء حتى يقبض على جمرة مبدأ حزبه. والمبدأ دين والقابض على دينه كالقابض على الجمر.

مات سعد! فما نشأته وما تكوينه وما درجته فى الحياة؟ أسئلة عويصة ولسنا من معاصريه وإنما فترة قصيرة من عمره عاصرناه فيها مكنتا من أن نعترف الرجل وألهمتنا اليوم أن نسطِّر ما اعتقدنا فيه وما تبينَّاه من تاريخ حياته.

ولد الرجل بإبيانة عام ١٢٦٩ هجرية. وهنا يكون الطفل أو يكون (مع تشديد الكاف) وتكوين الطفل بإدارة خارجة من سلطان القدرة الإلهية ليس إلا شذوذًا عن مقدور الطبيعة والوجود.

خرج سعد طفلاً من المهد يسعى إلى المجد؟ هذا ما لا قِبل لنا بتقديره أو تحديده وإنما على كل حال خرج سعد من قريته.. قاصدًا التعليم وهو طفل يافع لما يبلغ المراهقة، ثم عكف على الدروس والاطلاع ثم الاضطلاع بأهم الأعباء عندما اضطرم لهيب الثورة العرابية وانتهى به الأمر وقتئذ بأن زُجَّ فى أعماق السجون ولما يبلغ التاسع عشر ربيعًا بتهمة الاندماج فى جماعة إرهابية (ومضت الجريدة تسرد تاريخه المعروف للقراء).

كلمة جريدة السياسة

مأتم الوطن

مات سعد زغلول؟ يا لهول الموقف! ويالقسوة المقادير ويا ما أشد حزن مصر على فاجعة لم تترك قلبًا إلا أدمته ولا فؤادًا إلا سلبته، ولا نفسًا إلا اهتزت لها فَرَقًا ولا عقلا إلا زلزت أعصابه زلزالاً!

نعم. يا لهول الموقف الرهيب! وأية رهبة وأى جزع كأن تنظر أمة فإذا لسانها الناطق قد صمت، وإذا قلبها الخفاق لم يعد يخفق، وإذا هذا الذى كان على كل لسان وفى كل نفس فى مصر وفى غير مصر من بلاد العالم كله، إذا سعد زغلول قد طوى الموت صحيفته، وإذا كل الأنظار التى كانت تتطلع إليه بالرجاء، لم يبقَ

لها إلا أن تتطلع إلى السماء راجية فى رحمة الله ومغفرته العزاء، وإلا أن تنخفض إلى الثرَى تبلله بالدموع المهراقة والعبرات المسكوبة.

مات سعد زغلول يا لهولها من كلمة! رجل يملأ الدنيا اسمه دويًا وتحسب الممالك له حسابًا ثم يأتى عليه الموت كما يأتى على أى رجل من الناس. عجبًا إذن فما الحياة وما زخرفها الباطل.. ولكنّا يجب أن نتأسى. وما سعد إلا زعيم قد قضت من قبله الزعماء ولئن مات فلن ينقلب على عقبيه أحد وستظل ذكراه باقية فى النفوس مذكية فيها ما ذكت به نفسه من حرص على حق الوطن وإيمان لا يتزعزع باقتضائه إياه.

مات سعد زغلول؟ واأسفاه من أيام معدودات كنا جميعًا نعد الأيام الباقية على كلمة تسقط من بين شفتَى الزعيم الراحل يقضى بها فى مصير هذه البلاد. وكنا جميعًا ندعو بالتوفيق وننتظر من رحمة المقادير منقذًا من موقف طال بنا الضجر منه. فإذا هذه المقادير تقلب لنا ظهر المِجَنّ فيحبس الموت كلمة سعد بين شفاهه ويحيل رجاء البلاد فى المستقبل حزنًا ولوعة وأنينًا، ويقيم فيها بدل الآمال الواسعة مآتم تندب كلها رجلاً طالما هتفت باسمه وطالما ابتهلت إلى الله ليمد فى عمره، إذ كان هو أملها ورجاءها لقوة الوطن ومنعته وعزته.

لمثل هذا اليوم، الذى كانت مصر تنتظر فيه كلمة سعد للتبتّ فى مصيرها، جاهد سعد واحتمل ما احتمل من تضحية. لمثل هذا اليوم تألف الوفد، ولمثله نفى سعد وأصحابه إلى مالطة، فاوض سعد ملنر ولمثله أبعد إلى سيشل، ولمثله عمل لإعادة الحياة النيابية بتآلف الأحزاب لما جاء اليوم الذى آن لسعد فيه أن يرى جنى ثمر تضحياته وجهاده، وثمر هذه المتاعب والمشقات التى احتملها وهو فى سنه المتقدمة بصبر وثبات لا قِبل بهما لشاب. لما جاء هذا اليوم الذى كنا نرجو وكان سعد يرجو أن يتوج فيه مجد حياته بالغاية العليا التى بذل فى سبيلها كل ما بذل إذا بيد الموت الغادر تمتد تتخطفه من الحياة والناس أشد ما يكونون بحياته وبصحته اغتباطًا وأشد ما يكون فى المستقبل رجاء وأملاً.

جاهد سعد فى السنوات الأخيرة من حياته لأنبل غاية وجاهد بقوة لا يعرفها إلا العظماء ومن قبل ذلك جاهد لميل هذه الغاية فبلغ من جهاده ما مهد لهذه الزعامة الكبرى فهو لم يكن يومًا من الأيام بالرجل الذى يطمئن فى الحياة لغير الجهاد. ولد ـ رحمه الله ـ فى بلد إبيانة مركز فوه فى سنة ١٨٦٠ وبعد تلقى معارفه الأولى به جاء إلى الأزهر فدرس فيه وتعرف أثناء دراسته به بالسيد جمال الدين الأفغانى ودرس عليه وعرف المغفور له الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده ثم عين محررًا بالوقائع الرسمية برياسة الشيخ عبده وهناك ظهرت مواهبه ككاتب وكمجدد. وأسندت إليه بعد ذلك وظيفة معاون فى الداخلية، ثم ناظر قلم قضايا بالجيزة وفى هذه الوظيفة الأخيرة لم يلبث إلا أسابيع حتى شبت نار الثورة العرابية فاتهم بممالأة أنصار الشيخ عبده من طلاب الحرية والدستور والإصلاح. ولم تثبت عليه التهمة ولكنه فصل من عمله فى الحكومة فاحترف المحاماة. وفى المحاماة كان علمًا من الأعلام وزعيمًا من الزعماء. فقد وهب من قوة الخطابة ما لم يوهب غيره فكان له من قوة حجته وحضور بديهته وسرعة خاطره وصفاء ذهنه ما وقف به فى الصف الأول من صفوف هذه المهنة التى شرُفت به وبأمثاله. وإذ عرف عنه الصدق فى الدفاع عن الحق اختير للقضاء فى محكمة الاستئناف. فكان مستشارًا ممن لا تزال أحكامهم حجة يحتج بها رجال العدل. على أن مناصبه الحكومية لم تصرفه عن النظر فى الشئون العامة فلم يكن عمل ذو بال إلا كان له فيه رأى يستند إليه ويعتمد عليه، ومن أجلّ أعماله وهو فى الاستئناف ما قام به مع صديقه المرحوم قاسم أمين من الدعوة لإنشاء الجامعة المصرية. هذه الدعوة التى أثمرت خير ثمرها، والتى جعلت مصر من يومئذ كما هى اليوم مطمح أنظار الشرق الطامح لأسمى صور الثقافة. ومن الاستشارة فى الاستئناف ومن رياسة الجامعة المصرية اختير ـ رحمه الله ـ ناظرًا للمعارف فى سنة ١٩٠٧».

وكما كان عظيمًا فى المحاماة، عظيمًا فى القضاء، عظيمًا فى العمل لرفع منار العلم الحديث فى رياسته للجامعة، كان كذلك عظيمًا فى نظارته للمعارف، كانت المعارف قبل عهده إدارة أهم ما يعنى الناس من أمرها تنقل الموظفين فيها.

فلما تولاها نقل عناية الناس إلى المعارف نفسها فصار الناس يتساءلون عن التعليم بلغة البلاد، وعن توسيع برامج العلم وعن إرسال البعثات إلى أوروبا وعن الخروج بالعلم عن أن يكون أداة لمناصب الحكومة ليكون أداة للمعرفة ولما يقوم على المعرفة من حياة صحيحة وكذلك العظيم إذا تولى أمرًا نقله من متداول شئون العيش اليومى إلى سمو معانى الحياة. ولعل وزارة المعارف لم تفتر يومئذ عن التأثر بما بعثه فيها العظيم الراحل أمس إلى خلد القدر.

وترك وزارة المعارف إلى وزارة الحقانية فترك فيها من الأثر مثل ما تركه فى وزارة المعارف. ثم حالت الأحوال فاعتزل سعد باشا الوزارة حتى إذا كانت الانتخابات للجمعية التشريعية تقدم دولته لها فانتُخب فى دائرتين من دوائر القاهرة وفاز فيهما ثم اختار إحداهما دائرته الحالية التى تُوفِّى فيها، دائرة السيدة زينب، هذه الدائرة التى كانت تفخر به وستظل تفخر بذكراه، ولما انعقدت الجمعية التشريعية انتخبته لها وكيلاً مع دوله عدلى يكن باشا الذى عين من قِبل الحكومة وكيلاً للجمعية.

وانعقدت الجمعية دورًا واحدًا ثم جاءت الحرب الكبرى فأقفلت حتى سنة ١٩١٨ حين كانت الهدنة. وفى ذلك اليوم الذى وضعت فيه الحرب أوزارها ذهب مع صاحبه المغفور له على باشا شعراوى وحضرة صاحب السعادة عبد العزيز باشا فهمى يعلنان إلى معتمد إنكلترا فى مصر مطلب مصر فى الاستقلال. ثم كان على إثر ذلك ما تعرفه الأمة جمعاء عن اعتقاله وأصحابه فى مالطة ثم سيشل وما كان من جهاده فى إعادة الحياة النيابية بعد تعطيلها وفى تأييد دولة ثروت باشا لإتمام الاتفاق مع إنكلترا اتفاقًا يتم به استكمال استقلال مصر. وفى هذه الأثناء كلها كان عظيمًا كما كان دائمًا عظيمًا، كان عظيمًا فى خصومته عظيمًا فى وفاته. عظيمًا فى كل شىء. ولقد كان كذلك عظيمًا فى وفاته. وهل لمن خلقه الله عظيمًا إلا أن يموت عظيمًا وأن يخلَّد على صفحات التاريخ عظيمًا!

وكذلك قضى! وكذلك وافاه الأجل المحتوم! نعم مات سعد زغلول فإنَّا لله وإنَّا إليه راجعون يا لقسوة القدر ويا لنضوب مَعِين العزاء! ربِّ رحمة بشعب ثاكل،

ومغفرة لزعيم راحل. تولانا الله وتولى الأمة برحمته وأمطر الفقيد غيث رضوانه ومغفرته. وألهمنا جميعًا الصبر والعزاء. وجعل من ذكرى سعد لكل قلب قوة ولأهل هذا الوطن جميعًا إيمانًا مضاعفًا بحق الوطن وبكرامته وعزته وكبريائه.

كلمة جريدة الاتحاد

سعد زغلول، ابن مصر الذى اتخذه شعبها أبًا له، والزعيم الذى كان فى كل مرحلة من مراحل حياته الحافلة قوة لا يسع أحدًا أن يهرب من وقعها والشعور بها وإدخالها فى حسابه، مُناصرًا أو مُناصبًا، والشخصية الفذة التى لم تتألم والتى واجهت الأمة فسحرتها ووقفت حيالها فجذبتها وبرزت لها فاستولت على هواها، والقوة التى كانت تعيى الناس مداورين وتدهمهم مبارزين والعظمة التى تروعك، إذ تطالعك ثقة تامة بالنفس واعتدادًا مطلقًا بالذات، أو ضحكة من أعماق القلب، أو زوبعة فى الوجه، أو مشية متئدة وطيدة بامتلاء النفس بالعزة واليقين، والحيوية التى لا ينضب لها معين وروح الكفاح التى يسقمها الركود ويحييها على الرغم من السن والأوصاب أن تحمى المعركة وتشتد الدعكة. كل ذلك يطوى اليوم مع سعد فى كفن والموت قدر مُرّ، وقضاء ليس منه مفر.

ولقد نأت بى عنه الحياة ولم يقدر لى الله أن أعرفه عن كثب إلا أيامًا معدودات، ولو شئت لقلت ساعات، ولكن ما خلفته هذه الهنيهات لم يزده كر السنين الطوال إلا ثبوتًا ورسوخًا ومازلت إلى اليوم أراه وهو قائم وقد فاضت عيناه بالدموع واصطكت أسنانه وتهدج صوته لذكر الشهداء حين عاد فى صيف ١٩٢١، وامتنع عليه القول هو الذى لا يعيا بفكاهة أو جد، وبكى السامعون جميعًا ووقف القلم فى يدى وتعلقت عيناى بوجهه وقد راعنى النشيج من هذا الشيخ الوقور كما يروع المرء تقصف الدوحة الضخمة السامقة، لا بل ما أزال أذكر وقفته فى المركب كأنه تمثال أبوللون أنبثت فيه الحياة وسرت فى عروقه الدماء الحارة، وقد جعل يحيِّى الناس بكلتا يديه يرفعهما إلى رأسه، والخلق من حوله عباب زاخر ولُجّ مائج.

وليس أدل عندى على العظمة من اثنتين. البساطة والقدرة على إثارة العطف، وكلتاهما كان نصيبه منهما الأوفر وحظه الأجزل وبهما استطاع أن يلف حوله الأمة وأن تكون له لوطة بكل قلب وعلوق بكل نفس، وأذكر الآن - وأنا أكتب هذه السطور - حادثتين وقعت أولاهما فى الإسكندرية وثانيتهما فى مصر حين عاد من فرنسا لأول مرة فى سنة ١٩٢١، فأما الأولى فتلك أن الجماهير ظلت محتشدة حول فندق كلاردج تهتف وتصخب إلى ما بعد الساعة الثانية صباحًا تحت نافذة غرفته وتصيح طالبة أن يبرز لها من الشرفة لتحييه ففعل وأشار إليهم بيده فظنوه سيخطبهم. فساد الكون فقال وهو يضحك: «أريد أن أنام فإن لم تنفضوا فوالله أنزل وأمسك فى خناقكم»، فضحكوا وحيوا وصفقوا وانصرفوا.

وفى مصر وفد عليه جمهور من الفلاحين فغصت بهم ساحة البيت فخرج إليهم وجلس على الأرض معهم وهو يقول: أنا فلاح مثلكم. ثم انصرفوا ولو شاء الله أن يرسلهم إلى الموت لأطاعوا؟

وفى صبيحة اليوم التالى لوصوله إلى القاهرة قصد سرًا إلى مقابر الشهداء الذين ذهبوا ضحية الثورة المصرية وهو فى مالطة فزارها وترحم على حُلاَّلها وخطب من معه من خاصته حولها وكانوا سبعة فقط وكنت قد قدرت ذلك وتوقعته مما رأيته منه فى الإسكندرية حين ذكر أمامه الشهداء فسبقته وصح ظنى! وعدت وأنا مقتنع بأن الحافز على هذه الزيارة لم يكن إلا الشعور المُلِحّ الذى خامره مذ عاد.

ولم تكن بساطته تكلفًا ولا قدرته على ابتعاث العطف اكتسابًا فما كانت هذه أو تلك بالتى تستفاد بالمرانة وتنال بالتدريب،وإنما كانتا سجية فيه جمعت حوله القلوب وجذبت إليه النفوس.

وكان زعيمًا بفطرته يساير الشعب، ثم يملك زمامه ويستولى على مقادته ويسير به إلى حيث يشاء فلا ينبو الشعب فى كفه، وهل يسع رجلاً عاديًا من

أواسط الناس أن يملك من أمة بأسرها مثل ما ملك عليه رحمة الله؟ أيتأتى لغير زعيم ضخم الشخصية أن يوضع فى الميزان مرة بعد مرة فترجح شخصيته وينحدر منها على الأمة مثل السيل الجارف كل ما فى طريقه محمول على متنه؟ أيتيسر لغير عظيم أن يدور عليه تاريخ أمة وأن ترتهن حياتها حاضرها ومستقبلها بما يفعل أو يترك!!! أيضع لغير قوة جبارة أن تطوى كل قوى أخرى وأن تثور بها الأعاصير من كل ناحية فتثبت وتصلب وتجمع فى نفسها على الرغم من كل شىء قوة الحكومة وقوة الشعب وقوة البرلمان حتى لقد كان يسعه أن يقول إنه مصر.

إن هذا هو الجانب الخالد من سعد والباقى على الزمن، أما الأعمال فبنت أوقاتها وقد تحمدها من المرء أو لا تحمدها، وترضاها أو تعيبها. ولسنا إلى هذا ننظر فإنه فى ذمة التاريخ وأمانته، وإنما ننظر إلى هذه القوة الغالبة والشخصية الساحرة والعظمة الباهرة والحيوية الزاخرة وإلى الأمة التى شاءت المقادير الفاجعة أن تسطو عليها وتحرمها إياها! أى فراغ هائل لا تحسه! لقد كان - رحمه الله - كالمغناطيس القوى يجذب إليه بُرادة الحديد المنتثرة ويلم شعثها عنده فالآن ماذا يجمعها سواه؟ أين القوة الشعبية التى يسعها وما وسعه؟ لقد قبض الله إليه فى شخص سعد أمة فى أمة، وفقدت بموته مصر شخصية عظيمة تعقم بمثلها أجيال - شخصية كانت على الحركة القومية علمًا ولها رمزًا فإنا لله وإنا إليه راجعون ألهمنا الله العزاء، وكيف العزاء عمن كان ملء الدنيا.

«إبراهيم عبدالقادر المازنى».

أقوال الصحف الإنكليزية فى الفقيد

كان اهتمام الصحف عظيمًا جدًا بوفاة المرحوم سعد باشا زغلول، وقد أذاعت النبأ فى إطارات وفى الصحف الأولى تحت عناوين ضخمة وقد وصل النبأ متأخرًا إلى جرائد الصباح فلم تتمكن من التعليق عليه فى مقالات افتتاحية فى

اليوم الأول ولكن تراجمها كانت جميعًا مع استثناء قليل تشف عن المديح والثناء، وقد نشرت التيمس ترجمة استغرقت ثلاثة أنهر قالت فيها:

مقال جريدة التيمس

مهما يكن حكم التاريخ على الدور الذى لعبه زغلول باشا فى شئون مصر، فإن التاريخ سيعتبره - بلا ريب - أعظم شخصية أنجبتها مصر الحديثة، وقد كان ذا حيوية مدهشة ولو أنه لم يكن متين البنية، وكان فى تركيبه الجسمى ومُحيَّاه نموذجًا حقًا للفلاح، وكان ذا خلق غير مستقر ينم أحيانًا عن الشجاعة الخارقة والصراحة الشديدة وأحيانًا عن التردد والوجل. وتصفه التيمس بأنه مجادل قوى المعارضة خصب الحجة حاضر النكتة سريع الجواب، له من المواهب الخطابية ما استطاع معه دائما أن يخلب ألباب سامعيه، على أنه لم يكن واسع النظر، وقد أسلم نفسه فى الأعوام الأخيرة لنفوذ المتطرفين فأضاع بذلك فرصة عظيمة لتسوية العلائق المصرية الإنكليزية على قاعدة ودية وثيقة. ولكن مهما كان من أخطائه فإنه من بين الزعماء السياسيين قد أبدى نشاطًا قادرًا. وقد نشأ فلاحًا وضيعًا فسما إلى زعامة أمة لم تنهض إلا أخيرًا وهو عمل خارق فى ذاته.

وأتت التيمس على تاريخه فوصفت ظهوره فى الثورة العرابية، ثم تعرفه بالشيخ عبده، وأتت على شهادة اللورد كرومر فى حقه. ثم أشارت إلى موقفه فى مسألة مد امتياز قناة السويس وما كان لذلك من أثر فى نفس الخديو ثم قصة شكواه اختلال إدارة الأوقاف إلى اللورد كتشنر، واستقالته بسبب ذلك، ثم ظهوره فى الجمعية التشريعية معارضًا قويًا للحكومة، ونهوض الحركة الوطنية على إثر انتهاء الحرب، وخوض زغلول لغمارهما، وتربعه فى رياسة الحكومة سنة ١٩٢٤ وما تلا ذلك من حوادث.

مقال الديلى تلغراف

كان لزغلول نفوذ مغناطيسى على المصريين وكانت مواهبه تبدو فى نداءاته للرأى العام أكثر مما تبدو فى المفاوضات الدبلوماسية الدقيقة. ويمكن أن

توصف حياته السياسية بأنها تقدم من المحافظة إلى التطرف ذلك أنه كان سياسيًا إنشائيًا، وكان صديقًا لبريطانيا يقول بأن مصر يجب أن تتعلم المشى قبل أن تستطيع الطيران فأصبح بعد ذلك الميج المنفى.

أقوال الديلى نيوز

إن زغلول لبث أعوامًا طويلة معبود مصر الحديثة، وكان بطلاً راسخًا فى الكفاح لنهوض أمته إلى السيادة والاستقلال، وقد وصفه اللورد كيرزون ذات مرة بأنه زعيم غير مسئول للهياج، اختار نفسه ليدعو إلى طرد البريطانيين، ولكن لا سبيل إلى إنكار مكانته من قلوب المصريين. وقد لقى زغلول فرصته العظمى حينما قدم لمحادثة مكدونالد ولكنه أضاعها.

أقوال جريدة المانشستر جارديان

لقد وصف زغلول باشا مرة بأنه رجل تحيط به الأسرار، ولكن فى الواقع أن الذى جعله كذلك فى نظر الأوروبيين هى بساطته، والمعروف عن الشر أن شباب الشرق يشتغلون بالدسائس قتلاً للوقت وأن الشيوخ يفرغون لها همهم. فإذا تفاوض الغربيون مع الشرقيين فإن أولئك (الغربيين) يفترضون على الدوام أن للشرقيين أغراضًا غير التى يُظْهرون. ومهما يظهر من شأن رجل شرقى فإن حقيقته غير ما يظهر. غير أن زغلول باشا هو المصرى، بين جميع المصريين، الذى كان نادر الفطنة والشرف كسياسى، وكان يقصد ما يقول وينفذ ما يعد، وكانت تلك الصفات سبب نفيه ثلاث مرات.

ولقد كان من شأن شرفه أن محا الاستخفاف الذى كان يُقابل به وأن شل الروح الحربى الذى كان يعامل به. ولما كان محاميًا كان من أدبه أن يأبى قبول أى أتعاب من موكله أو قبول القضية نفسها إذا لم يكن سبيل إلى كسبها.

ولما تألف الوفد على الطريقة الغربية لم يكن غرضه إحراز القوة والجاه عن طريق لم يعرفه ساسة الشرق إلا حديثًا.

ولما بلغ الكبر كتب إلى أحد أطبائه يقول إنه وقف صحته وحياته على العمل لتحرير مصر. وكان يعنى ما يقول ولذلك أسقط فى يد الإنكليز حين لم يستطيعوا إغواءه بأن يقبل لمصر مجرد ظل الحرية مع اختصاصه هو بنفوذ حقيقى وظهور عظيم لشخصه.

وفى حين كان غرض زغلول باشا واضحًا وأنه كان يسعى له سعيًا متواصلاً كان مع ذلك من المعرفة بشئون السياسة بحيث لم يجهل سياسة الأخذ والعطاء فى وضع المعاهدات. وسيذكره أصدقاؤه العديدون هنا وفى مصر بلين العريكة الذى لم يفارقه قط وبروح الفكاهة النادرة بين الساسة والتى لا تكاد تكون معروفة بين قادة الشعوب المغلوبة.

أقوال جريدة إيفننج استاندرد

إن زغلول باشا كان يختلف عمن شغلوا المناصب فى مصر من غير الأوروبيين بأنه كان فلاحًا فكان له دهاء الفلاحين، وكان يشبه الرئيس كروجر فقد كان كلاهما وطنيًا مخلصًا، متفانيًا فى إخلاصه لكن زغلول باشا كان أقل فظاظة من كروجر، وكان عظيم القدرة على إثارة الشرقيين بفصاحته.

أقوال جريدة شفلد ديلى تلغراف

إن موت زغلول باشا يحرم مصر من أكبر زعيم سياسى أنجبته فى هذا العصر. واسم زغلول باشا معروف لكثير من البريطانيين الذين لم يُعنوا بمعرفة غيره من الساسة المصريين الذين كانوا يساوونه فى المقدرة ويزيدون عليه من غير ريب فى الحكمة. وذلك يرجع فى الأغلب إلى معارضة زغلول باشا للاحتفال البريطانى وزغلول باشا كان لمصر مثل دفاليرا لإيرلندا وإن كانت غريزته السياسية أعظم من غريزة دفاليرا؛ لذلك كان رغم شدة خصومته لإنكلترا على جانب من الحرص على مصالح بلاده يقف به دون الاندفاع إلى التطرف الخطر النتائج.

أقوال المورننج پوست

إنه لا يمكن القول بكمال حياة زغلول باشا السياسية من غير إشارة إلى زوجته العظيمة التى قامت أثناء نفيه بأعماله والتى كانت فى ذلك عاملاً سياسيًا يُعتدُّ به.

الصحافة الفرنسية ووفاة سعد باشا

على الرغم مما يقلق أوروبا وأمريكا لاسيما فرنسا التى أمضت عاصمتها أمس ليلة اكتئاب على إثر تنفيذ حكم الإعدام فى ساكو وفانتزيتى فإن موت سعد زغلول الفجائى قد أثر فى الرأى العام تأثيرًا عظيمًا. وقد أعلنت الجرائد نبأه على أنه حادث مأتم وابتئاس ونشرت تفصيلات عن تاريخ حياة الفقيد كما نشرت صورة الرجل العظيم الراحل. ووصفته جريدة «إيكو دى بارى» إنه رجل الدولة المصرى الذى كان مواطنوه يسمونه بطل الاستقلال المصرى وكذلك قالت عنه جريدة «بتى جورنال» وقالت جريدة «لوكوتيديان» إنه حارب طوال حياته لتحرير الأمة المصرية. وقالت جريدة الجورنال إنه بوفاة زغلول باشا تعتقد أكبر شخصية سياسية مصرية ونشرت جريدة الأنفورماسيون فصلاً طويلاً عن تاريخ حياته[1].

مقال خطير لجريدة الطان

إن اختفاء سعد باشا الفجائى من الميدان السياسى فى الوقت الذى يرجى فيه تسوية المسألة المصرية بالنسبة لإنكلترا على قاعدة الأربعة التحفظات الخاصة بالاعتراف باستقلال مصر يمكن أن تكون له نتائج سياسية جدية. فقد كانت حياة هذا الرجل السياسى، الذى شخص آمال الشعب المصرى حاصرًا فى عمله كل جهود مصر الفتاة، من أكثر أنواع الحياة حركة. ومنذ إلقاء القبض عليه فى سنة ١٨٨٢ أيام الثورة العرابية حتى انتصاره فى سنة ١٩٢٤ الذى رفعه إلى منصة رياسة الحكومة كرست حياة زغلول باشا للجهاد فى سبيل الاستقلال التام

---

(١) السياسة فى ٢٥ أغسطس لمراسلها الباريسى.

لبلاده. وبهذا كانت شخصيته توجب الاحترام حتى عندما كان الرئيس الوطنى يخطئ فى تقدير الوجهة التى كانت يجب أن يوجه حركته إليها، بل عندما كان سيل عناصر حزبه المتقدمة يجرفه إلى أبعد من مدى الممكنات السياسية لمصر فى الظروف الحاضرة. وذكرت الجريدة توتر العلاقات بين لندن والقاهرة فى الأزمة الأخيرة وقالت، إنه من الإنصاف أن يعترف لزغلول باشا بأنه حاول كثيرًا بأن يستقيل من حدة أنصاره حتى يحول دون استفحال أمر الأزمة، بل إن بعضهم قد ذهب إلى حد اتهامه بالفتور فى الدفاع عن قضية الاستقلال.

والحق أنه كان لدى سعد باشا روح سياسية دقيقة، وكان يدرك أخطاء أصدقائه المتطرفين من حيث الخطط والتدابير.

وإنه لمًّا يُخشى أن يكون اختفاؤه من الميدان السياسى سببًا لحرمان إدارة حزبه من النفوذ الذى يستطيع فى الساعات الخطيرة أن يقى البلاد مما لا يمكن إصلاحه.

وإن حل المسألة الإنكليزية المصرية ليقوم الآن على التوفيق بين مصلحة بريطانيا السمحة وتدعيم الاستقلال المصرى كما اعترفت به إنكلترا، وأن حسن التفاهم لواجب لسعادة مصر وأمنها وأن طريق إنكلترا لهو الطريق الوحيد الذى يمكن أن تنمو فيه السياسة المصرية نموًا مفيدًا.

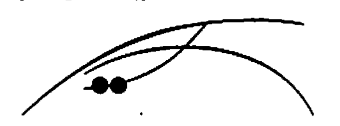
ونشرت جريدة «الديبا» فى افتتاحيتها

إن منزلة زغلول باشا كانت عظيمة فى تاريخ مصر الحديث، وأن اختفاءه من الميدان السياسى قد يكون له أثر شديد فى سياسة البلاد؛ حيث لا يوجد رجل من طرازه يستطيع أن يخلفه على رأس حزبه الذى كان رئيسه ومعبوده.وأضافت الجريدة أن زغلول باشا كان جذابًا مؤثرًا فى كل من يقترب منه. وقد كانت له عيوبه وفضائله وكانت الشهوة تضله أحيانًا لكنه ولا شك عمل بهمته على أن نالت بلاده حريات واسعة نرجو ألا تسىء مصر استعمالها.

■■■

الفصل الرابع

الحالة الداخلية فى البلاد



كانت المدة من أول أغسطس لغاية ٢٣ منه بالنسبة للحالة الداخلية فى البلاد، فترة سكون وهدوء لا جديد فيها. فالزعيم الأكبر سعد باشا يقيم فى الريف طلبًا للراحة والتماسًا لأسباب السكينة يستعيض بعض ما فقده من صحته فى دور الانعقاد البرلمانى الماضى. وصرح الائتلاف موطد الأركان مثبت الدعائم والناس مطمئنون إلى متانته والبرلمان فى عطلته وكثير من أعضائه وبعض الوزراء يصطافون خارج القطر ترويحًا للنفس من عناء الأعمال. ولم يكن يتخلل هذا السكون سوى ما كانت تطلع به على الناس جريدة الاتحاد بين الفينة والفينة من أخبار وكانت تكرر هذه الجريدة قولها بأن نيَّة الأحرار الدستوريين غير صادقة فى ائتلافهم مع الوفد وأن الدستوريين يعملون فى الخفاء لتقوية حزبهم ليكون حزبًا معارضًا فى البرلمان لمناهضة السعديين.

وكانت جريدة السياسة لسان حال حزب الأحرار الدستوريين واقفة لها بالمرصاد فلم تكد الاتحاد تخط حرفًا من هذه التهم حتى تكون السياسة قد أعدت ردها عليها. وقد كتبت مقالة بعنوان «الرجعيون يلجئون إلى الدس ولكنهم فاشلون كما فشلوا من قبل» تصدت فيه لنفى ما قالته الاتحاد من أن الأحرار الدستوريين يعملون وراء الستار، قالت: «ما كان بالأحرار الدستوريين من حاجة أن يعملوا فى الخفاء يومًا من الأيام وهم يوم أن كانوا حزبًا معارضًا كانوا يعارضون فى صراحة معارضة الرجل الشريف الجرىء، ثم هم يوم أن وجدوا

البلاد تكاد تذهب ضحية مطامع الرجعيين وشهواتهم مدوا أيديهم إلى حلفائهم صادقين مخلصين فى صراحة وعلى أساس من التفاهم متين». ثم قالت: «بائسون هؤلاء الرجعيون متعوسون ومن خير مصر أن يكونوا بائسين متعوسين وأن تكتب لهم الخيبة فى كل ما يعملون وما يعملون إلا للشر وللإيقاع ببلاد تلعنهم الأبدية صباح مساء.

لقد فشلوا فى كل ما دبروا من كيد فشلوا فى مصر وفشلوا فى خارج مصر»، ووصلت كلامها عن الاتحاديين فقالت: «لجئُوا إلى الإنكليز يوهمونهم بأن لهم فى البلاد سلطانًا وبأنهم أقدر أهل الأرض على التسليم لهم بما يطلبون فى مصر من مآرب وإذا بأمرهم قد انكشف وإذا بهم أضعف من أن ينالوا مصر بما بيتوا لها من أذى ومن سوء. وإذا الأمة جد حريصة على حقها متضامنة فى الدفاع عنه حتى آخر نسمة من الحياة وإذا الإنكليز مدركون أن القوم محتالون نصابون»[1].

هكذا كانت الحالة الداخلية فى البلاد فى شهر أغسطس إلى ما قبل وفاة الزعيم وفى ٢٣ منه طير خبر الوفاة فى أنحاء البلاد فوقع على الناس كما تنقض الصاعقة واستولى على النفوس جزع شديد على أنه بعد أن انقضت ليالى المأتم الثلاث بدأت الصحف تقتل الموقف بحثًا وتفحص ما عسى أن تكون عليه الحالة بعد خلو الميدان من سعد وما قد تحدثه وفاته من الأثر.

أما الصحف الإنكليزية فقد أطلقت لأقلامها العنان فى التنبؤ بما ستكون عليه الحالة والتكهن بمصير الوفد والائتلاف وبمن عسى أن يخلف سعدًا فى زعامته.

وقد انعقد إجماع الصحف المصرية على أن الأمة ستتبع خطوات سعد وتنسج على منواله وتبنى على الأساس الذى وضعه وتتعهده حتى يحقق ما كانت تصبو إليه نفسه العالية من استقلال بلاده ونيلها الحرية فتهدأ روحه فى مقرها الأخير. فقالت السياسة فى مقال عقدته بعد ذلك: «فالأمة المصرية اليوم هى الأمة

---

(١) السياسة فى ٢١ أغسطس.

المصرية بالأمس وإذا كان لغياب سعد باشا عنها من أثر فى نفسها فذلك أن يزيد ألمها بفقده حماستها وحرصها على استقلالها وعلى التضحية فى سبيله تضحية كان يشاركها فيها سعد ويحتمل النصيب الأكبر منها فأصبح واجبًا أن تحتمل الأمة نصيبه العظيم راضية بذلك مطمئنة راجية أن تقر له روح سعد فى قبره. والساسة المسئولون فى إنكلترا يدركون ذلك ويقدرونه أكثر مما تقدره الصحف البريطانية وهم يدركون أن خير الوسائل للوصول مع مصر إلى اتفاق معقول لا يمس استقلال مصر بحال إنما يكون بالحرص على سياسة التفاهم التى اتبعت والتى كان البرلمان المصرى على رأسه سعد باشا مؤيدها والحفيظ عليها». كما أرسل إليها مراسلها الخاص فى لندن برقية جاء فيها «تحملنى الاستعلامات التى قمت بها اليوم على الاعتقاد بأنه فى حين ترى الحكومة البريطانية أن السياسة الحزبية فى مصر هى من المسائل المصرية الداخلية فإنها ستعارض أية محاولة يُراد بها إعادة نشأت باشا أو أى حزب للسراى إلى مركز كالذى كان لهم حتى الآن لأن هذا المركز يخلق حالة مستحيلة الاحتمال ويعطل ويعرض للخطر الحل الذى تريد بريطانيا أن تصل إليه على قاعدة الصداقة الدائمة مع مصر»[1].

وكتب المقطم فصلاً مسهبًا عن الحال بعد وفاة الزعيم جاء به «إن مهمة الأقطاب المصريين فى هذه الساعة مهمة شاقة فإن الفراغ الذى تركه سعد فجأة يسهل سده. ولكن مادام الأمر كذلك فالنتيجة المترتبة عليه هى أنه يجب على هذه الأقطاب والزعماء أن يسموا إلى ما تقتضيه الحالة الجديدة ويجهدوا النفوس والقرائح ليكلفوا استمرار العمل فى بناء الصرح العظيم، أى الاستقلال، حاسبين أن المهندس الأكبر غائب فى إجازة وأن عينه ترقبهم وروحه تشرف عليهم وأنه يتبع كيفية معالجتهم للوديعة الثمينة التى خلّفها لهم ومبلغ حرصهم على الكنز الثمين الذى تركه فى أيديهم وهم اليوم بين أمرين: إما المضى فى العمل بالاتحاد والنشاط والغيرة القومية الصحيحة ليكسبوا رضا الخالق وتأييد الشعب أو غير ذلك ويبوءوا بالخسران» إلى أن قال: «فمن يتجمل بأخلاق سعد

(١) السياسة فى ٢٨ أغسطس.

ومن يتحلَّ بصفات سعد ولو لم يبلغ مرتبته السامية فيها ينل من هذا الشعب ثقته ويكسب اعتباره واحترامه سواء كان رجلاً فردًا أو جماعة يسيرون على سنن سَعْد ويقتفون خطواته»[1].

وكتب الأستاذ عباس العقاد مقالاً افتتاحيًا قال فيه: «فإن الواقع أن الخسارة العظيمة التى نزلت بالبلاد قد نبهت فيها الشعور بالمسئولية وضاعفت استعدادها لحمل التكاليف والواجبات بعد أن فقدت ذلك السند الذى كانت تركن إليه وتعفى نفسها من بعض القلق والاهتمام اتكالاً على جهاده وإخلاصه وحكمته، ولا ريب أن مصر التى تشعر بالمسئولية كلها تستطيع النهوض بأعباء قضيتها، بل تستطيع تعويض الخسارة التى أصابتها فى زعيمها؛ لأن الموت يقدس عندها ذكرى ذلك الزعيم ويجعله مثلاً أعلى قائمًا فوق الأغراض والشيع» إلى أن ختمها بقوله: «ونحن على يقين أن مصر غير خاسرة فى مستقبلها أيًا كانت الخطة التى تجرى عليها السياسة الإنكليزى فإذا جرت على احترام الأمة وحسبان حسابها فذاك خير وأولى وإن جرت على المراوغة والمداورة فذاك أدعى إلى تنبيه الأذهان وإنهاض العزائم والشىء الوحيد الذى يخشى منه هو النكوص والجمود والشىء الذى لن يكون ولن يخطر لعاقل ببال»[2].

وعالجت الأهرام الموضوع بمقال افتتاحى مستفيض قالت فيه: «ونحن واثقون إلى حد اليقين الذى لا يقبل شكًا ولا ريبة أن تلك الأيدى التى كانت ملتفة حول سعد لا تتفكك ولا تنحل ولا تضعف بل هى على الضد ستزداد نشاطًا وسهرًا فتزداد قوة واستبسالاً حتى تستعيض فى إدارة العمل عن سعد الفرد القوى بكثرة أيديها». ثم ردت على زعم الصحف الإنكليزية بأن الخلاف سيدب دبيبه بين رجال الوفد فقالت: «فعلى أى الأسود يمكن أن يقع بينهم الانقسام كما تتوقع صحف لندن وكما ينتظر أعداؤهم وخصوم الدستور فى مصر أعلى الرياسة - كما يهمس البعض - وكرسى واسع واسع جدًا فكل من جلس فيه كان صغيرًا جدًا

(١) المقطم فى ٢١ أغسطس.
(١) البلاغ فى ٣ أغسطس.

فالطمع، به طمع بفقدان الشخصية والضياع وما كان سعد رئيسًا بالانتخاب بل كان سعد زعيمًا ورئيسًا بالعمل فقط»، إلى أن قالت: «فلا مصلحة الجمهور ولا مصلحة الأفراد ولا مصلحة البلد ولا أية مصلحة من المصالح أو وجه من الوجوه أو سبب من الأسباب يجوز أن يحمل الوفد على تفكيك عُرَاه وحل روابطه» واستطردت من ذلك إلى القول بأن الكلمة لثروت باشا الآن «وهو يتولى رياسة الحكم وهو يتولى محادثة الإنكليز وهو يتمتع بثقة مواطنيه وهو يعرف تيار الرأى واتجاهه وهو قد اختير وعرف بواطن أمور الأمة وظواهرها فلا يخدعنا ويخدعه قول صحف لندن إنه رأس حكومة الدولة وهو ليس من حزب الغالبية»، وضربت الأمثال بمن تولى الحكم فى إنكلترا وفرنسا وغيرهما على رأس وزارات ائتلافية وهم ليسوا من حزب الأغلبية».

وقد أرسل وكيل الوفد المصرى برقيات إلى جميع أعضائه فى الخارج يستعجل فيها قدومهم بأول باخرة تقلع إلى مصر لضرورة وجودهم فى الجلسة الأولى الرسمية التى سيعقدها الوفد للبحث فى الحالة التى نشأت عن وفاة الزعيم الكبير.

وبعد ظهر ٢٦ أغسطس بادر أعضاء الوفد الموجودون بالقاهرة إلى الاجتماع بدار أحدهم للتشاور فى الأمر وكانت الروح التى تسود هذا الاجتماع وغيره من الأندية السعدية هى الاستمساك بتعاليم الرئيس الرشيدة والعمل على اتحاد الكلمة وحتم الصفوف[١].

تصريح لثروت باشا

وبتاريخ ٢٧ أغسطس حادَث مندوب روتر ثروت باشا فى دار المفوضية المصرية بباريس فقال دولته: إنه لا يستطيع الإدلاء بأى تصريح بشأن الحالة السياسية المصرية على إثر موت زغلول باشا ذلك أنه يعتبر ذلك ولم يمضِ على تشييع الجنازة ثمانٍ وأربعون ساعة عملاً بعيدًا عن المجاملة الواجبة لأسرة

---

(١) السياسة ٢٧ أغسطس ومقطم ٢٨ منه.

الفقيد، كما أنه يعتبر الوقت غير مناسب من وجهة نظره الخاصة لمثل هذا الإدلاء. وقد أوضح ثروت باشا أنه يجب عليه أولاً أن يرى زملاءه فى الوزارة ورؤساء الأحزاب وأعرب عن أمله الوطيد أن يستمر اتحاد الأحزاب الحالى[1].

وأنشأت السياسة مقالا علقت فيه على هذا التصريح فقالت بشأن إعراب ثروت باشا عن رجائه الكبير فى أن يستمر الائتلاف. «وهذه العبارة التى وردت على لسان دولته وهو فى باريس بعيد عن الهيئة السياسية المصرية هى نفس العبارة التى وردت فى تلغراف التعزية الذى بعث به معالى على باشا الشمسى وهى كذلك نفس العبارة التى ترددها اليوم صحف الأحزاب المؤتلفة وترددها الأحزاب المؤتلفة نفسها وهى أخيرًا نفس العبارة التى وردت فى تعزية هيئة البرلمان لحرم الفقيد العظيم، فالسياسة التى بُنى عليها الائتلاف ستظل كما كانت فى حياة سعد وستنفذ كما لو كان سعد حيًا وستجعل ذكرى سعد ما يزيد النفوس حرصًا على تنفيذها بكل قوة لاستكمال استقلال مصر التام وللمحافظة على الحياة النيابية فيها ومادام الإجماع منعقدًا على هذه الصورة ببقاء الائتلاف وسياسته على نحو ما رسمت فى حياة سعد فإن ما يلى ذلك من التفاصيل ليس بالأمر ذى الخطر[2].

■ ■ ■

(١) السياسة فى ٢٩ أغسطس.
(٢) السياسة فى ٢٩ أغسطس.

الفصل الخامس

متفرقات



وفاة بطريرك الأقباط والخلاف بينهم على تعيين نائب بطريركى

عُمِّر الأنبا كيرلس الخامس بطريرك الأقباط الأرثوذكس طويلاً وقضى من عمره الطويل نيِّفًا واثنين وخمسين عامًا على رأس الأقباط فى منصب البطريركية وقد تقدمت به السن حتى قارب المائة سنة.

وقد قضى فى صباح ٧ أغسطس ولم تكن وفاته متوقعة الحدوث على الرغم من تقدمه فى السن إذ لم يعرف أن مرضًا أصابه اللهم إلا مرض الشيخوخة. وفى الحال طير الخبر إلى الجهات الرسمية وإلى جلالة الملك فى أوروبا وإلى بلاط الحبشة والقدس وغيرها وانتشر النعى فى أرجاء البلاد وطلعت الصحف حافلة بتاريخ حياة البطريرك منوهة بتقواه وورعه اللذين كانا مضرب الأمثال، كما ذكرت مواقفه الوطنية لاسيما فى الثورة الأخيرة ومؤازرته للنهضة الوطنية والدور المهم الذى قام به غبطته فى وضع أساس التآلف بين عنصرَى الأمة المصرية المسلمين والأقباط.

وكذلك اشتركت الصحافة الأجنبية فى ذكر مناقب البطريرك الراحل، حتى إن جريدة الديلى تلغراف نشرت مقالاً لمكاتبها جاء فيه أن الأنبا كيرلس يعد من خيرة البطاركة العديدين الذين تعاقبوا على الكرسى البطريركى فى مصر فهو ذو شخصية بارزة تكسوها المهابة والوقار وحزم فى الطباع[1].

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ١٠ أغسطس.

وقد أُقيم جناز رسمى فى صباح ٨ أغسطس فى الكنيسة القبطية الكبرى بشارع كلوت بك، وصرحت الحكومة لموظفيها الأقباط بالتغيب لغاية الساعة الحادية عشرة لحضور هذا الجناز الكبير، وقد حضره توفيق نسيم باشا بالنيابة عن جلالة الملك وفتح الله بركات باشا بالنيابة عن الرئيس سعد باشا ومندوب عن وزير الداخلية ووزير الأشغال ومحافظ القاهرة وبعض أعضاء الوفد المصرى والبرلمان وفى مقدمتهم حمد الباسل باشا وفخرى عبد النور بك وغيرهم ورجال الدين للطوائف المسيحية الأخرى وازدحمت الدار البطريركية بجماهير غفيرة من الأقباط كما اشترك فى الجنازة عدد غير قليل من المسلمين وبلغ مجموع الجماهير قرابة خمسين ألف نفس. ونصب سرادق كبير بجوار الكنيسة لاستقبال المعزين وبقى السرادق مقامًا لهذا الغرض سبعة أيام[١].

ومع امتداح الصحف لصفات الراحل الكريم وأخلاقه فإنها لم تُخْلِه من المسئولية فى تأخر طائفته من الوجهة الدينية وكراهيته لسلطة الشعب واشتراكه فى الشئون المالية التى ظهرت بجلاء فى مناوأته للمجلس المالى وسعيه المتواصل لانتقاص حقوق هذا المجلس وتضييق اختصاصه؛ الأمر الذى كثيرًا ما وقعت المشادة بسببه بينه وبين أبناء طائفته؛ إذ كان يعتقد أنه يجب أن تُترك كل هذه الأعمال لرجال الدين فقط ومن غريب الصدف أن البرلمان كان قد وافق، بناء على اقتراح أحد أعضاء مجلس الشيوخ الأقباط، على قانون جديد من شأنه توسيع اختصاص المجلس المِلِّى وإعطاؤه حق الإشراف على إدارة الأوقاف الواسعة التى كانت تحت يد رجال الدين. وكان هذا التوسع لا يتفق طبعًا وميول البطريرك الذى لم يقع هذا القانون من نفسه موقع الارتياح. وفى اليوم السابق لوفاته وردت برقية من جلالة الملك بأوروبا بالموافقة على القانون الذى أقره البرلمان وفى اليوم التالى لذلك انتقل غبطته إلى رحمة مولاه[٢].

ولما كان لا يمكن انتخاب خَلَف البطريرك الراحل فى الحال طبقًا للقانون الكنسى كما أنه ليس فى الاستطاعة ترك الأعمال البطريركية بدون مسئول

---

(١) أهرام وسياسة ٩ أغسطس.

(٢) الأهرام فى ١٠ أغسطس.

يديرها كان لابد من تعيين نائب بطريركى يضطلع بأعباء رئاسة البطريركية إلى أن يُعين البطريرك الجديد طبقًا للقانون.

فقد وجد الشعب القبطى فى ذلك فرصة سانحة لتحقيق ما يطمح فيه من إصلاح ويصبو إليه من نهوض بتولية منصب النيابة البطريركية من عهدوا فيه ميلاً إلى الإصلاح والتجديد تماشيًا مع روح العصر الحاضر وإقصاء من اتصف بالجمود وعدم النزول على إرادة الشعب فى الماضى. كما أنه من الجهة الأخرى تحركت أطماع بعض المطارنة. فشخصت أنظارهم إلى هذا المنصب الرفيع.

وهنا ظهر مرشحان لمنصب النائب البطريركى أحدهما الأنبا يؤانس وكيل الكرازة المرقسية ومطران الإسكندرية والبحيرة، والثانى الأنبا مكاريوس مطران أسيوط وهو المرشح الذى يؤيده الشعب لما عرف عنه من تعضيد النهضة والإصلاح أما الأول فبالنظر لما اشتهر به من محاربة الشعب فى مطالبه الإصلاحية ولأنه اشترك اشتراكًا فعليًا فى الماضى فى مناوأة المجلس الملى وتضييق اختصاصه لاسيما فيما يختص بالأوقاف، لم يكن يؤيده سوى رجال الدين وقليل ممن ينتمون إليه من أفراد الشعب. وقامت بين أنصار كل من المرشحين حرب عوان أسلحتها الكتابة على صفحات الجرائد وعقد الاجتماعات وتوقيع عرائض التزكية وغيرها[1]؛ حتى إن مراسل جريدة «وستمنستر غازيت» قال: «إن الانشقاق يهدد كنيسة الأقباط الأرثوذكس بسبب انتخاب النائب البطريركى للبطرك كيرلس الذى لا ينتخب خلفه إلا بعد اثنى عشر شهرًا. وقد انقسمت الكنيسة انقسامًا كبيرًا فكل طائفة من القسس تدعو لمرشحها ويخشى أن يصبح تدخل الحكومة ضروريًا ليحول دون نشوب العداوة بين الفريقين».

واستمر الحال كذلك إلى أن انتقل الرئيس الجليل إلى رحمة الله، فشغلت الأفكار المسألة العامة وأوقفت حركة كل من المرشحين إلى حين.

---

(١) السياسة فى ١٢ أغسطس والأهرام فى ١١ و١٢ و١٣ و١٤ و١٥ و١٦ منه.

إنشاء خزان على بحيرة تسانا

جاءت الأنباء البرقية فى منتصف أغسطس بأن وزير بريطانيا المفوض فى الحبشة قدم إلى الرأس تغرى القائم بأعباء الحكم بها مذكرة باسم الحكومتين البريطانية والسودانية يطلب السماح بإنشاء سد على بحيرة تسانا عند مخرَج النيل الأزرق وأن الحكومة الحبشية تفحص هذه الرغبة بدقة وعناية[1].

وقد نشرت جريدة التيمس مقالاً افتتاحيًا فى هذا الموضوع استهلته بإيراد الخبر قائلة:

إن هذا المشروع وضع منذ زمن طويل وإن بريطانيا على أتم استعداد لتقديم الضمانات التى تتعلق بصيانة حقوق الحبشة والاحتفاظ بسيادتها التامة وأن الغرض الجوهرى من هذا المشروع إنما هو الاستفادة من مياه بحيرة تسانا بدلاً من تركها تذهب بلا فائدة، وأنه سيكون للحبشة نصيب من المزايا التى تنجم عن إنشاء الخزان بأن يكون وسيلة لاستخدام عدد غير قليل من الأحباش.

ثم قالت:

ولا يوجد أى سبب يمنع الأحباش من الاستفادة من تعظيم الفيضان إذا شاءوا ترقية زراعة القطن فى تلك الأراضى ـ ولا حاجة بنا إلى تعداد الفوائد التى يجنيها السودان من هذا المشروع فهى ظاهرة للعيان. وقد كان دائمًا من المفهوم أن مياه النيل الأزرق مخصصة للسودان ومياه النيل الأبيض لمصر فستكون الفائدة عظيمة جدًا من تنظيم منابع المياه التى تذهب سُدًى فى زمن الفيضان وتحتاج إليها البلاد حاجة شديدة فى زمن الجفاف.

ثم استطردت إلى أنه:

«لابد من القول أيضًا إن الحكومة البريطانية أكدت لمصر التى يهمها هذا الأمر مادامت مياه النيل الأبيض تمتزج بمياه النيل الأزرق وتصبان معًا فى البحر

---

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام والسياسة، عدد ١٧ أغسطس.

الأبيض المتوسط أنها لا يخطر لها فى بال أن تمس حقوقها التاريخية فى هذا الشأن[1].

وقد أثار هذا النبأ قلقًا شديدًا فى مصر نظرًا لما لها من الحقوق الطبيعية فى مياه النيل الأزرق ولأنه لم يؤخذ رأيها فى المذكرة المذكورة مع ما للعمل المطلوب إجراؤه من المساس المباشر بحياتها وثروتها.

فقامت الصحف تهيب بالحكومة للتدخل فى الأمر وتدعوها إلى الوقوف على تفاصيل المفاوضات الجارية بين بريطانيا والحبشة لأهميتها وخطورتها فيما يتعلق بمستقبل مصر.

فكتبت جريدة البلاغ مقالاً ذكرت فيه من جديد الاتفاق الذى وقِّع بين إنكلترا وإيطاليا بشأن نهر الجاش دون اشتراك مصر ومطالبة البرلمان المصرى للحكومة فى سنة ١٩٢٤ بالتدخل فى الأمر وأن الحكومة السعدية وعدت بإجابة هذا المطلب غير أن المقادير جرت بعد ذلك على غير ما كان مقدرًا فاستقالت الوزارة الشعبية وتلتها فى كرسى الحكم وزارة غير دستورية لم تعبأ بتنفيذ وعد سابقتها، وتم الاتفاق بين الحكومتين البريطانية والإيطالية دون أن تحرك وزارة زيور باشا ساكنًا.

وانتقلت بعد ذلك إلى المسألة الجديدة فقالت:

«أما بحيرة تسانا التى يدور البحث بشأنها الآن بين الحبشة من جانب والسودان وإنكلترا من جانب آخر فالأمر فيها غير ذلك لأنها المنبع الذى يغذى النيل الأزرق وهذا النيل هو الذى يأتى مصر بالفيضان والطمى فى الصيف فأهمية بحيرة تسانا لمصر أهمية حيوية ولذلك يكون من التقصير الفاحش أن مصر تقعد بعيدة عن كل مفاوضة تدر بشأنها وشأن المشروعات المنوية لها وللنيل الأزرق. ولسنا نعلم هل فكرت حكومتنا فى أن تشترك فى هذه المفاوضات أم لا؟

---

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام، عدد ٢٠ أغسطس.

ولكنا على كل حال نلفت نظرها إليها ونرى أنها إن تركتها تجرى بعيدًا عنها كان ذلك منها تفريطًا لا يتسع له صدر المتسامح مهما كان تسامحه.

ثم أبدت دهشتها من أن الحكومة البريطانية تفعل هذا فى الوقت الذى تحتفى فيه بجلالة الملك وتُظْهر له الصداقة الخالصة[1].

وقد نقلت جريدة «الإجبشيان ميل» مقال البلاغ الآنف الذكر ثم كتبت تقول ما معناه أن المباحثات بشأن البحيرة ليست بنت اليوم، بل هى بنت العام الماضى فقد بُدئت إذ ذاك ثم وقفت فهى الآن لا تبدأ وربما تستأنف، قالت: «إن بحيرة تسانا خزان طبيعى لمياه النيل الأزرق وأن من رأى الخبراء أن تنظيم هذا الخزان ضرورى لجعل السودان بلادًا تزرع القطن»، إلى أن قالت: «وليس هناك ما يخيف مصر لأن السلطات المتولية شئون الرى ترى أن مياه النيل الأزرق للسودان وأن مياه النيل الأبيض لمصر وليس فى نية بريطانيا العظمى الاعتداء على حقوق مصر الطبيعية والتاريخية فى مياه النيل وستنتفع مصر انتفاعًا كبيرًا من بناء الخزان المقترح إنشاؤه على البحيرة».

ونظرة واحدة إلى هذا المقال تظهر أنه يكاد يكون صورة لمقال جريدة التيمس المتقدم وأن الروح التى أملت المقالين تكاد تكون واحدة. وقد ردت جريدة البلاغ على مقال الإجبشيان ميل فلامت الحكومة المصرية على تقصيرها إزاء هذه المفاوضات الخطيرة إذا صح ما زعمته الجريدة الإنكليزية من أنها بدئت فى العام الماضى، ثم ردت على تقسيم مياه النيل الأبيض بين مصر والسودان فقالت: «أما القول بأن من رأى بعض المهندسين أن مياه النيل الأزرق للسودان وأن مياه النيل الأبيض لمصر فهذه أول مرة نسمعه فيها ولا نظن أن حكومة مصرية تسلم به وهى تعلم أن النيل الأزرق هو الذى يعطى مصر ما تروى به أرضها فى الصيف بحيث لو لم يوجد لماتت زراعاتها الصيفية كلها تقريبًا ولو لم يوجد طميه

---

(١) البلاغ، عدد ١٩ أغسطس.

لما أخصبت أرضها ولانحطت قيمتها إلى حد بعيد. وليس هذا شيئًا نقوله الآن فقط فقد قالته مصر من قبل وسلمت لها به الحكومة البريطانية وحكومة السودان حينما أنشئ خزان مكوار ليروى أراضى الجزيرة؛ فقد اشترطت الحكومة المصرية إذ ذك فى مبدأ الأمر الا يزيد ما يؤخذ من ماء النيل الأزرق لرى أراضى الجزيرة على ثلاثمائة ألف فدان فقبلت الحكومتان ذلك ولم تعارضا فيه. وظاهر أن مصر لا تطلب هذا الطلب إلا وهى تعرف أن مياه النيل الأزرق لازمة لها ضرورية لزراعتها وظاهر أيضًا أن حكومتَىّ إنكلترا والسودان لم تقبلا هذا الطلب إلا وهما تسلمان بحق مصر فيه» وختمت جريدة البلاغ ردها هذا بقولها:

ومهما تقل الإچبشيان ميل ويقل الإنكليز جميعًا إنه ليس فى نيه بريطانيا العظمى الاعتداء على حقوق مصر وأن مصر ستنتفع من بناء الخزان المقترح إنشاؤه على بحيرة تسانا فإن ذلك ليس سببًا لإبعاد مصر من المفاوضات. بل الإصرار على إبعادها منها برهان على أن فيها وفى المشروعات التى تعمل فى بحيرة تسانا ما يمكن أن تنظر إليه بعين الاستياء.

وقد اتفقت جريدة السياسة مع جريدة البلاغ وشاطرتها الرأى أنه كان واجبًا أن تشترك الحكومة فى المفاوضات الجارية مع الحبشة عن إنشاء خزان على بحيرة تسانا، ولاحظت أن الاشتراك واجب أيضًا إذا أريد احترام اتفاقية سنة ١٨٩٩ التى تجعل السودان إدارة مشتركة بين مصر وإنكلترا. وأضافت أن ثروت باشا صرح بمجلس النواب فى جوابه عن سؤال أحد حضرات أعضاء مجلس النواب فى هذا الصدد فى يوليو سنة ١٩٢٦ بأن: «الحكومتين الإنكليزية والإيطالية أبلغتا الحكومة المصرية اتفاقًا عقد بينهما للسعى لدى حكومة الحبشة فى الحصول على إذن للحكومة الإنكليزية بإنشاء خزان على بحيرة تسانا ينتفع به فى تحسين الرى فى السودان ومصر والحكومة المصرية تبحث الآن المسألة من جميع وجوهها ستتخذ الاحتياطات التى تقتضيها مصلحة «البلاد». وقد تساءلت جريدة البلاغ عن الاحتياطات التى اتخذتها الحكومة منذ أعلنت هذا التصريح

وحمّلت ثروت باشا مسئولية تنفيذ هذا الوعد، وأهابت به أن ينتهز الفرصة لإسماع صوت مصر فى هذه المسألة الخطيرة قبل فوات الوقت[1].

وقد أرسل مُكاتب الأهرام بالإسكندرية رسالة قال فيها:

إنه بحث المسألة فوقف على معلومات مفيدة عنها وهى أن مشروع بحيرة تسانا مشروع قديم يرجع تاريخه إلى ما قبل الحرب ببضع سنوات وأن وزارة الأشغال المصرية واقفة على جميع تفاصيله من بداية الأمر والبعثات الفنية التى كانت تذهب إلى تلك المنطقة كانت تؤلف من رجالها الفنيين وأن طول البحث فى هذا الموضوع يرجع إلى صعوبة مراس الأحباش وعدم اكتراثهم باستفادة الغير منه، إلى أن قال:

وقد تولت السلطة البريطانية مباحثة الحبشة فى الأمر من مدة طويلة وهى تنقل إلى الحكومة المصرية نتيجة بحثها فى كل مرة، ثم إنها أوقفت الحكومة المصرية على نص اتفاقها مع إيطاليا ووزارة الأشغال واقفة على سير المسألة من بدايتها إلى الآن ولا يفوتها شىء من تفاصيلها[2].

■■■

(١) البلاغ فى ٢٤ أغسطس.
(٢) الأهرام فى ٢٤ أغسطس.

الباب التاسع

■ شهر سبتمبر

■■

الفصل الأول

الرحلة الملكية إلى أوروبا

استشفاء جلالة الملك فى ڤيشى

وقفنا بالقارئ فى أنباء الرحلة الملكية فى الشهر الماضى عند وصول جلالة الملك المعظم إلى ڤيشى بقصد الاستشفاء بحماماتها. والحفاوة العظيمة التى قوبل بها جلالته فى محطة المدينة. وتوافد كبراء المصيفين فى ڤيشى على الفندق الذى نزل به لكتابة أسمائهم فى سجل الزيارات. وقد مكث جلالة الملك فى هذا الصيف لغاية ٢٧ سبتمبر. وكان خلال هذه المدة يعيش عيشة هادئة مخلدًا إلى الراحة والسكينة بعيدًا عن عناء الرسميات وضجتها حيث كان يمضى أوقاته بين الاستشفاء بمياه الفندق تارة والخروج للنزهة والتريض فى أنحاء المدينة تارة أخرى وكثيرًا ما كان يقوم بنزهاته مشيًا على الأقدام[١].

وشهد جلالته فى ٨ سبتمبر رواية أجادت تمثيلها الممثلة المشهورة «سيل سوريل» التى صفق لها جلالته تصفيقًا شديدًا[٢].

وفى ١٠ سبتمبر، خرج جلالة الملك بالسيارة فى الساعة الثانية بعد الظهر لزيارة الأراضى الواسعة التى يملكها الكونت دى لستوال وكيل الجمعية الزراعية فى مقاطعة الاليه على مسافة خمسين كيلومترًا من ڤيشى. واستقبل الكونت

---

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى أول سبتمبر.

(٢) محليات أهرام ٩ سبتمبر.

وعقيلته جلالة الملك الذى كان مصحوبًا بحاكم مقاطعة الاليه وشاهين باشا وبعض رجال حاشيته وبعد أن قدمت لجلالته المرطبات فى قاعة الاستقبال طاف المزرعة التى كانت مثلاً يحتذى فى الزراعة وتفرج على أنواع كثيرة من خير المواشى التى كان الكونت يلقى على جلالته معلومات متصلة عن طرق تربيتها.

وبعد انتهاء زيارة هذه المزارع شكر جلالته للكونت وعقيلته على حُسن حفاوتهما به ثم خرج قاصدًا ضريح الدوق هنرى الثانى دوق «موتموراشى» فى دير قديم جُعل الآن مدرسة وكان فى استقبال جلالته مهندس الآثار التاريخية وقد أعجب بهندسة بناء الدير وعاد بعد ذلك إلى فيشى فى الساعة السادسة والربع مساء(١).

وبعد ظهر ١٦ سبتمبر زار جلالته وبمعيته رجال الحاشية مزرعة كبيرة أخرى فى «بليزوى» الواقعة على بعد عشرين كيلومترًا من فيشى شاهد فيها أنواعًا كثيرة من الطيور ولا سيما الأرانب البريونية وشرح صاحب المزرعة أحدث الطرق لتربية هذه الطيور ثم تناول جلالته الشاى وعاد إلى فيشى(٢).

وتشرف بمقابلة جلالته فى ٢١ سبتمبر صادق وهبه باشا وزير مصر المفوض فى بلجيكا لتلقّى تعليمات جلالته فيما يختص بالزيارة الرسمية لبروكسل التى ستكون فى ٢٦ إلى ٢٨ أكتوبر المقبل(٣).

وفى صباح ٨ سبتمبر غادر جلالة الملك مدينة فيشى بالسيارة وبمعيته فخرى باشا وشاهين باشا قاصدًا إلى كيروزو أما باقى أفراد الحاشية فسافروا إلى باريس رأسًا وودع جلالتَه عند سفره محافظُ الاليه وعمدة فيشى وعدد كبير من الموظفين والأعيان المصريين والأجانب، وقبل أن يغادر جلالته البلد سلم إلى المحافظ تحويلاً بمبلغ ٢٠٠٠٠ فرنك لفقراء فيشى وأعرب عن امتنانه من الترحيب العظيم الذى لقيه.

■■■

---

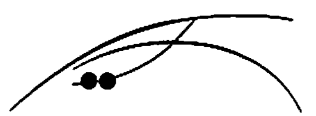
(١) محليات أهرام ١٥ سبتمبر.

(٢) محليات أهرام ٢١ سبتمبر.

(٣) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٢٢ سبتمبر.

الفصل الثانى

الموقف السياسى بين مصر وإنكلترا



كان من جراء الصدمة العنيفة التى أصابت البلاد بوفاة المغفور له سعد باشا أن وقف سير المحادثات السياسية بين ثروت باشا والسير أوستن تشمبرلن. واعترى الموقف السياسى بين مصر وإنكلترا شىء من الغموض وعدم الاستقرار واستحوذ على الناس قلق شديد على نتيجة المحادثات وما ينتظر من تشدد بريطانيا بعد أن خلا الميدان من زعيم البلاد الذى كان يمثلها أحسن تمثيل ولا تأخذه فى حقوقها هوادة ولا لين. وما عرف عن الساسة البريطانيين من انتهازهم كل فرصة للاستفادة منها وراجت سوق الإشاعات بأن وفاة سعد باشا ستفضى إلى تحويل مجرى السياسة الجديدة التى أسفرت عنها المحادثات السياسة.

وفى الحق أن الموقف أصبح دقيقًا والمسلك وعرًا؛ لأن الرجل الذى كانت كلمته قولاً فصلاً فيما يجب أن تكون عليه الخطة انتقل إلى جوار ربه «وغنى عن البيان كما تقول البلاغ أن رأيًا واحدًا فاصلاً كهذا الرأى يوحِّد المنازع بسرعة ويمنع أن تختلف المشارب ويرسم الطريق واضحة يسلكها كل إنسان فلا يضل فيها ولا يتعثر. أما إذا لم يوجد هذا الرأى الفاصل ولم يوجد الرجل القادر عليه فليس من السهل أن تتوحد المنازع ولا أن ترسم الطريق بسرعة وهذا بعض خسارتنا فى الزعيم ـ رحمه الله ـ وهى خسارة لا تقدر»[1].

---

(١) بلاغ ٦ سبتمبر.

وفى ٢ سبتمبر تحادث دولة ثروت باشا فى باريس مع السير برسيفال المستشار القضائى للحكومة المصرية الذى حضر من لندن خصيصًا لهذا الغرض - وقابل دولته بعد الظهر السير أوستن تشمبرلن وزير الخارجية البريطانية حين مروره بباريس فى طريقه إلى جنيف[1].

وقد اتجهت أنظار ساسة إنكلترا ورجال الرأى فيها إلى الحالة فى مصر ليروا ما تركته وفاة الزعيم من الأثر فى قوة البلاد المعنوية ويتتبعوا ما يفعله المصريون ظانين أن وفاة الزعيم ستفضى إلى بذر بذور الشقاق بينهم وتخلق الثغرات فى صفوفهم وتفكك عُرَى الائتلاف.

وقد أبرق مراسل السياسة فى لندن إلى جريدته يقول: «أشيع هنا أن الوزارة البريطانية التى اجتمعت فى الأسبوع الماضى بحثت فيما يمكن أن تحدثه وفاة زغلول باشا من الأثر فى الموقف السياسى ومع أن الإجراءات كانت خاصة إلا أن المفهوم أنها لم تنظر إلى الموقف بعين القلق. ولا أستطيع أن أؤكد هذه الإشاعة ولكن مما يستحق الملاحظة أن لورد لويد لم يجد من الضرورى أن يعود إلى مصر قبل انتهاء إجازته فى شهر أكتوبر»[2].

غير أن الأمة خيبت تلك الآمال التى جاشت بصدور بعض من لا يعرفونها حق المعرفة ولم يسبروا عذرها. وقضت على تشاؤم المتشائمين فنظمت صفوفها وجمعت كلمتها بفضل قادتها وزعمائها وعلى رأسهم رجال الوفد المصرى كما سيجىء مفصلاً فى الفصل المقبل عن الحال الداخلية فى البلاد.

وقد خاضت الصحف فى بحث الموقف السياسى ومصير العلاقات بين مصر وإنكلترا بعد فَقْد الرئيس الجليل فنادت بالتمسك بحقوق البلاد كاملة غير مبتورة ومواصلة الجهد لتحقيق الأمانى القومية والسير على الخطة التى انتهجها الزعيم والتعلق بمبادئه.

---

(١) البرقيات الخصوصية للمقطم فى ٣ سبتمبر.

(٢) البرقيات الخصوصية للسياسة فى ٤ سبتمبر.

فقالت السياسة فى مقال بعنوان «الروح السياسية تدعو إلى التفاؤل والثقة»: «إن هناك رغبة أكيدة صادقة فى إبرام اتفاق بيننا وبين إنكلترا يضمن مصالح الإنكليز ولا يمس فى الوقت نفسه استقلال البلاد»، ثم قالت: «وإنك لتلاحظ فى ترقب الجماهير على اختلاف نزعاتهم وانتظار الجهات السياسية مع تباين مشاربهم لعودة ثروت باشا ومناقشاتهم بحرارة وإخلاص وتدقيق وتمحيص فيما نحن مقبلون عليه وفيما يخبئه هذا السياسى المحنك فى عقيبه من مشروعات ونصوص لا يساورهم أقل ريب فى أنها فى مصلحة البلاد وأن ثروت باشا إذا ما سمح لنفسه بعرضها على زملائه كما سمح لنفسه بعرضها على دولة فقيدنا العظيم فإنما خطا هذه الخطوة بعد اقتناع بصلاحيتها أو على أقل تقدير بعد إنعام النظر فى محتوياتها وأن هذه المحتويات فى جملتها تستحق الاعتبار والدرس وتستحق الاهتمام والفحص وتستحق تبادل الرأى»(١).

وقالت البلاغ فى المقال السابق الإشارة إليه ما يلى: «وهذا الوقت الذى يجيئنا فيه صاحب الدولة ثروت باشا بنتيجة الأحاديث هو الوقت الذى ألقت علينا فيه وفاة الزعيم عبء تركته السياسة. وهى تركة جسيمة مختلفة المناحى عديدة الأطراف كانت أجزاؤها تتسق تحت إرادته الواحدة وليس من السهل الآن أن تبقى متسقة، ولكن اتساقها مع ذلك واجب لأنه مما تقضى به المصلحة الوطنية»، ثم قالت: «يجب على كل مصرى أن يعلم أن أساس نجاح الأمم فى أعمالها السياسية نظامها أى وقوفها صفًا واحدًا يسمع الكلمة من زعمائه فلا يتردد فيها ولا يشذ عنها»(٢).

وكتب الأستاذ عباس محمود العقاد مقالاً افتتاحيًا فبعد أن بين ما كان يساور الناس من خوف على الأمة بعد وفاة سعد وكيف ظهرت الأمة بتلك الروح القوية التى بعثها فيها الزعيم فتبدد هذا الخوف الذى اتضح أنه لم يكن له محل انتقل إلى القضية المصرية فقال: «فأما القضية من حيث هى علاقة سياسية بيننا وبين

---

(١) السياسة فى ٢ سبتمبر.
(٢) البلاغ فى ٦ سبتمبر.

الإنكليز فلا تحتمل إلا حلاً واحدًا من حلين أن يكون الإنكليز معولين على أن يتفقوا فى شأنها مع الأمة أى مع هيئة نيابية تمثلها وتنطق بلسانها وحينئذ لا خوف على حقوق مصر؛ لأن الهيئة النيابية التى انتخبتها الأمة بإرادتها لن تفرط فى حق من حقوق وطنها ولن تجيز اتفاقًا إلا كانت إجازتها إياه دليلاً على منفعته وضرورته لبلادها ولن يحتاج البرلمان إلى من يذكّره بالشدة فى واجبه وعقيدته بل هو قد يحتاج أحيانًا إلى من يذكره بالقصد والاعتدال أو ما يسمى قصدًا واعتدالاً فى رأى المغالين المتهجمين».

وإما أن يكون الإنكليز معولين على أن يتفقوا مع من يقبل شروطهم ويصدع بأمرهم أيًا كان شأنه فى الأمة وأيًا كان نصيبه من الوطنية، فالحالة إذن لم تتغير بعد موت الزعيم والخطر الذى كنا عرضة له فى حياته هو بعينه الخطر الذى نصبح عرضة له بعد موته».

وفى آخر المقال قال:

«إننا نعرف واجبنا حيال الإنكليز وهو ألا نفرط فى حقوقنا ومهما تكن حاجتنا إلى رأى سعد وزعامة سعد فإننا نثق كل الثقة أننا على رأى سعد أبدًا ما دمنا ننكر كل مساس بقضيتنا ونسعى جهدنا لبلوغ استقلالنا وصيانة دستورنا»[1].

ونشرت «لا ريفورم»، وهى من الصحف الفرنسية المحلية، مقالاً بينت فيه الفراغ العظيم الذى تركه سعد باشا فى السياسة المصرية، ثم تكلمت عن برنامجه الذى وصفته بأنه:

«وليد الحوادث التى توالت على مصر فى السنوات الأخيرة فهو يقوم على أساس الاحتفاظ بنظام الحكم البرلمانى وتعزيزه وتحقيق أمانى مصر مع صيانة مصالح بريطانيا العظمى».

---

(١) البلاغ ٤ سبتمبر.

وقالت إن بريطانيا ستشعر بالخسارة القادمة التى أصابتها بوفاة سعد باشا يوم يفتح باب المفاوضات الرسمية بالنظر لأن نفوذه كان عظيم الشأن فى تذليل أى عقبة تعترض المفاوضات بين مصر وإنكلترا، وبينت أن سعدًا لم يكن عدوًا لإنكلترا وأن الإنكليز ارتكبوا خطأ كبيرًا فى عدم الاتفاق معه[1].

وأنشأت هذه الجريدة أيضًا مقالاً آخر عن مهمة ثروت باشا قالت فيه، إن ثروت باشا يمثل الأحزاب المؤتلفة باعتباره مصريًا قبل شىء واقترحت أن تتألف هيئة تنفيذية من الأحزاب المؤتلفة ليقضى إليها ثروت باشا نتيجة مباحثاته مع سياسة لندن ولتدرس الحالة وتتخذ قرارًا بشأنها. ثم قالت عنه ما يأتى: «فهو إذن الرجل الوحيد الذى تسنى له أن يحيط باستعداد إنكلترا ويقدره حق قدره وأن يشير على زملائه وأصدقائه بانتهاج الخطة المؤدية إلى الغرض المنشود وهو رجل الساعة فلا يسع أحدًا من رجال مصر أيًا كان شأنه أن ينازعه الأرجحية التى أحرزها من الوجهة السياسية ومن حق البلاد أن تتوسل بأرجحيته هذه للانتفاع باختياره»[2].

عودة ثروت باشا إلى مصر

لما كان ثروت باشا يعتمد فى مهمته ونجاحها على تأييد سعد باشا فقد عقد النية، بعد وفاة سعد، على العودة لمصر ليرقب الحالة عن كثب ويسوّى ما عسى أن تكون قد خلفته وفاة الزعيم من المشكلات والشئون الداخلية. فأبحر دولته من ثغر مارسيليا فى ٦ سبتمبر قاصدًا الإسكندرية التى وصلها فى الساعة الواحدة بعد الظهر ١٠ سبتمبر وعلى الرغم من أنه لم يكن هناك استقبال رسمى نظرًا لحداد الأمة فقد احتشد على رصيف الميناء جمهور كبير من الوزراء السابقين وأعضاء مجلس الشيوخ والنواب وكبار الموظفين ومديرى الأقاليم وأعيانها وركب الوزراء الحاليون زورقًا لاستقبال رئيسهم فى

(١) البلاغ ٢ سبتمبر.
(٢) البلاغ ٦ سبتمبر.

عرض البحر عند نزوله من الباخرة التى أقلته وبعد أن صافح دولته مستقبليه شاكرًا لهم احتفاءهم ركب سيارته ومعه الوزيران جعفر والى باشا ونجيب الغرابلى باشا - ووصل مع دولته بنفس الباخرة مرقص حنا باشا والأستاذ مكرم عبيد[1].

وفى اليوم التالى ركب دولته القطار فوصل القاهرة فى الساعة الثانية عشرة ظهرًا. وكان فى استقباله فى محطتها الوزراء والكبراء ومحافظ العاصمة وحيته فصيلة من الجند فى ساحة المحطة، ثم خرج وركب سيارته قاصدًا قبر الزعيم الراحل وكان معه سكرتيره ومحافظ القاهرة وعند القبر حيته قوة من البوليس ووضع على القبر إكليلاً بديعًا من الزهور وقرأ الفاتحة ولم يتمكن من حكم عواطفه وغلبه الأسى والجزع فبكى بكاءً حارًا وبعد مُضىّ ربع ساعة على هذا الحال توجه إلى منزله.

وفى الساعة الثانية من نفس اليوم ذهب إلى بيت الأمة لتعزية أم المصريين وسبقته إليه السيدة حرمه لهذا الغرض أيضًا وعند مقابلته لحرم الفقيد الكبير مقدمًا لها التعزية قال له إنه فى خدمتها ينفذ رغباتها وأن الأمة المصرية كلها ملتفة حولها ثم خرج من لدنها باكيًا محزونًا. وبعد ذلك عاد فى المساء إلى الإسكندرية[2].

وقد علقت الصحف على عودة ثروت باشا فرحبت بمقدمه وتساءلت عما يحمله فى جعبته من المشاريع التى تنظم العلاقة بين مصر وإنكلترا وعما استخلصه من محادثاته مع أقطاب السياسة فى لندن. وذكّرته بما كان قد تم الاتفاق عليه سرًا بينه وبين المغفور له سعد باشا قبل سفره وطالبته بتنفيذه وصيانة العهد الذى قطعه مع الزعيم قيامًا بواجب الأمانة التى وضعها فى عنقه وبالسير فى الجهاد على سنن سعد. فوجه إليه النائب المحترم محمد شوقى

---

(٢) الأهرام والسياسة والمقطم ١١ سبتمبر.

(١) البلاغ والمقطم فى ١٢ سبتمبر والأهرام ١٣ منه.

الخطيب بك خطابًا مفتوحًا استهله بتحيته وتهنئته بسلامة العود وألمَّ بوفاة الزعيم وتأييده لدولة ثروت باشا فى مهمته إلى أن قال:

والأمة كلها ثقة بك لأن زعيمها الراحل الكريم قد أودعك سره وحمَّلك الأمانة التى حملها من الأمة وركن إليك فإننا اليوم نطالبك بتأييد ما أوحاه إليك سعد وتحقيق ما أسرَّه إليك».

ثم قال:

«إن الأمة تطالبك اليوم باستمرار الجهاد لتحقيق استقلالها المنشود وهى تؤيدك كل التأييد وتعمل على نصرتك ما دمت فى سبيل نصرتها تجاهد وهى من خلفك تشد أزرك وتسير معك إلى الأمام»[1].

وكتبت المقطم مقالة افتتاحية بمناسبة عودة ثروت باشا قالت فيها إن ما يشغل أفكار الدوائر السياسية فى مصر فى الوقت الحاضر أمران، أحدهما نتيجة المحادثات السياسية؛ والثانى السياسة التى تتبع لتسيير دفة الشئون الداخلية فى البلاد، ثم قالت عن أولهما:

أما الأمر الأول فينطوى على وقائع وقعت وأقوال قيلت واقتراحات اقترحت من الجانبين المتحادثين فليست حقيقتها وضعًا للتكهن والفروض خصوصًا أن مجملها معروف للذين اطلعوا على الرسائل التى أرسلها رئيس الوزارة إلى الفقيد العظيم ومنها رسالة يُقال إنها ضافية الذيول وصلت إلى الزعيم الكريم قبل وفاته بأيام معدودة واطلع عليها سواه بحكم حالته المرضية. وسيكون أول ما يفعله الوزير بعد وصوله إطلاع زملائه الوزراء وهيئة الوفد على ما دار فى لندن ورأى دولته فيه.

ثم قالت:

«ويحتمل جدًا أن يحول موت الزعيم العزيز دون مواصلة هذه المحادثات إلى أن يتقرر الأمر الثانى الذى ذكرناه فيما تقدم، أى تنظيم الحالة الداخلية، لأن

---

(١) الأهرام ١١ سبتمبر.

المرجع الذى كان ثروت باشا يرجع إليه زال من عالم السياسة المصرية ولو أن روحه لا تزال ترف عليه ومبادئه لا تزال متأملة فيه فلا مندوحة عن تقرير من يتولى عمله سواء كان فردًا أو جماعة قبل أن يستطاع مواصلة العمل الذى كان يشرف عليه من هذه الناحية ومن سواها من النواحى»(١).

ونشرت جريدة «التيمس» رسالة لمكاتبها فى الإسكندرية فبعد أن وصف الحفاوة العظيمة التى قوبل بها ثروت باشا عند عودته إلى مصر قال: «والمأمول بعد عودة ثروت باشا التى كانت جميع الأحزاب تنتظرها أن ينقضى عهد الارتباك السياسى الموجود منذ وفاة زغلول باشا. وقد كان فى نية ثروت باشا أولاً أن يجس نبض الرأى العام بواسطة زغلول باشا فى شأن محادثات لندن ولكن وفاة الزعيم بدلت الموقف تبديلاً تامًا فبعد ما كان ثروت باشا يستطيع أن يصل إلى غرضه بواسطة رجل واحد يقوى على حمل الأكثرية على قبول آرائه وينال أصواتها أصبح يرى نفسه الآن أمام أكثرية ليست من حزبه ولا تدين له بالولاء فأهم ما يشغله الآن هو أن يعرف مدى ما يحدثه زوال حجر الزاوية من بنيان الوفد»، ثم انتقل إلى الكلام على الوفد وما يقال فيمن يخلف سعدًا فى رئاسته إلى أن قال: «إن الرغبة العامة متجهة إلى استبقاء الاتفاق العملى مع الأمراء الدستوريين فعلى بقائه تتوقف صيانة وحدة الوفد»(٢).

وكتبت جريدة «ويلزايكو» الإنكليزية تقول: «فعندما كان زغلول باشا حيًا كان أمامنا زعيم حقيقى نستطيع أن نفاوضه أما الآن فليس فى مصر شخصية كبيرة تستطيع أن تحل محله»(٣).

ولقد كثرت الإشاعات وتضاربت الأقوال وأطلق الراجمون بالغيب العنان لادّعاءاتهم وظنونهم فى هذا الجو المضطرب حتى قال مراسل المقطم الإسكندرى: «إننا نحذر الجمهور من بعض الذين يدعون معرفة كل شىء من مكامن الأحاديث وأسرار المحادثات التى دارت بين ثروت باشا والسير أوستن

---

(١) المقطم ١١ سبتمبر.
(٢) البرقيات الخصوصية للأهرام والمقطم والسياسة فى ١٣ سبتمبر.
(٣) الأهرام فى ١٣ سبتمبر.

تشمبرلن فى لندن وفى باريس. بل هم يدعون أكثر من هذا حتى ليبلغ بهم الادعاء إلى أن المعاهدة الجديدة التى ترغب بريطانيا فى إبرامها مع مصر كُتبت ولم يبقَ لتنفيذها إلا موافقة البرلمان»[1].

على أن الناس كانوا متفائلين خيرًا فى المستقبل طالما أن وحدة الأمة باقية وما دامت متمسكة بمبادئ سعد سائرة سيرَه محافظةً على عهده ترفرف عليها روحه وعلم ائتلاف الأحزاب. فقال المقطم: «ونرى فوق هذا أن تحقيق الأمل منوط بثروت باشا متى تعاقدت الخناصر وظل الائتلاف وثيقًا فهو المحنك فى السياسة العملية والنظرية»[2].

وقالت الأهرام:

بعد أن لمحت إلى كيفية سفر ثروت باشا إلى إنكلترا وسببت الصعوبة التى نشأت أمامه فى مهمته لسبب موت الزعيم العظيم وكيف أن إنكلترا ربما تحاول أن تستخدم هذا الظرف فتغير مجرى سياستها مع مصر. ونقول مرة أخرى «إنه إذا كان ثروت باشا ليس من حزب الغالبية، الوفد، فإنه ليس هناك أى خلاف بينه وبين هذه الغالبية على إنقاذ الوطن وعلى تخليص حقوقه وعلى الوصول به إلى الاستقلال»، ثم ختمت كلامها بقولها، إن مهمة ثروت باشا ستكون فى المستقبل ثقيلة أو خفيفة بحسب ما تفعله إنكلترا التى فى وسعها أن تكسب قلوب أربعة عشر مليونًا يصادقونها ويخالفونها ويخلصون جد الإخلاص فى الصداقة والمخالفة[3].

وكتبت جريدة السياسة تقول، «لكن لاشك أيضًا أنه - أى ثروت باشا - سيبذل كل ما فى وسعه من نشاط وكل ما لديه من همة وحكمة، كى يذلل ما قد يكون قائمًا من صعوبات كان يتغلب عليها التغلب كله مجرد قيام الفقيد العظيم على

---

(١) المقطم ١٢ سبتمبر.
(٢) المقطم فى ١٢ سبتمبر.
(٣) الأهرام ١١ سبتمبر.

الكتابة المصرية وعلى ائتلاف الأحزاب. وسيساعده فى مهمته الشاقة ذلك الميل الواضح بل ذلك الإيمان الراسخ عند المصريين جميعًا إلى الاستمساك بأهداب الائتلاف وبضرورة البقاء مترامين»[1].

أما جمعية الأخباء فقد كانت متشائمة كعادتها فكتبت مقالاً افتتاحيًا بعنوان «ما وراء اللف إلا اللهاوية» وصوّبت فيه سهام النقد إلى ثروت باشا لا لالتزامه جانب الصمت وعدم تصريحه بشىء ولو يسير يطمئن الشعب عن محادثته مع ساسة لندن. وأنه على الرغم من هذا السكوت فإن مساعى ثروت باشا والصحف الموالية له تتحدث بالنيابة عنه، كدأبه دائمًا، لتبرير موقفه وبث الدعاية لخطته المقبلة وقُصارى هذه الدعاية هى فرض إرادة الإنكليز على الوفد وإلزامه باتباع نصائح لندن فيما يتعلق باختيار من يخلف سعدًا. أو بمعنى آخر التدخل فى شئون الوفد الداخلية وتشترط هذه الصحف بلهجات مختلفة تتراوح بين الإغراء والتهديد أن يعين فى رئاسة الوفد رجل معتدل نزيه. ثم تكلمت على ما تلوّح به الصحف الإنكليزية من التهديد بتخلّى ثروت باشا عن الحكم وبما لإنكلترا من مطلق الحرية فى تفسير التحفظات الأربعة التى وردت بتصريح ٢٨ فبراير كما تشاء وتهوى إذا أبت مصر الدخول فى مفاوضات قريبة لإنهاء القضية المصرية، إلى أن قالت: «الخطة الثروتية الإنكليزية واضحة تؤدى إلى غاية واحدة هى أن بقاءه فى الحكم وسيره فى المحادثات ثم فى المفاوضات لا مناص من أن يشفع بخضوع تام من جانب الأغلبية البرلمانية لنصيحة لندن بالاعتدال والمرونة وتأييد ثروت باشا حتى النهاية بقطع النظر عن حقوق البلاد وأمانيها واستقلالها».

ثم قالت:

«والمعقول هو أن الوفد ستأبى عليه كرامته أن يسير خلف ثروت باشا بالأمر وستأبى عليه وطنيته أن يؤيد ثروت باشا. والمعقول هو أن الوفد سيرفض هذه الخطة الجديدة التى يُراد بها وضع ثروت باشا فى مركز سعد بالإكراه»[2].

---

(١) السياسة فى ٩ سبتمبر.
(٢) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٢٩ سبتمبر.

على أن جريدة «النير إيست» اعتبرت عدم تفوُّه ثروت باشا بأى تصريح مما تقضى به الكياسة والحكمة فقالت: «إنه بسكوته هذا يسلك سبيل الحكمة إذ لا فائدة ترجى فى الوقت الحاضر من وراء شئون مصر الخارجية ولا ريب أنه فى الوسع الوصول إلى نتائج مُرْضية إذا ترك الوفد وشأنه حتى ينتهى من تسوية شئونه الداخلية»[1].

مقال للمستر سبندر

وقد رأى المستر سبندر، الذى كان عضوًا بلجنة ملنر وأحد كبار كتاب حزب الأحرار بإنكلترا، أن الحال الحاضرة فى مصر جديرة ببحثه فأولى برأيه بمقال كتبه فى جريدة «وستمنستر غازيت» تساءل فيه عن كيفية إعادة تنظيم الوفد وعن موقفه فى الاستمرار فى تأييد حكومة ثروت باشا، ثم قال: «على أن المهم فى الأمر كله هو أن نترك المصريين وشأنهم ليسووا شئونهم هذه بالطريقة التى يرونها هم وعلينا نحن قبل كل شىء أن نتجنب العودة إلى الفكرة التى تبين خطرها الشديد فى الدور السابق وهى الفكرة القائلة إن مصر يمكن حكمها من البلاط الملكى لأن الوطنيين المصريين من جميع الأحزاب مصممون على أن يكون نصيب الملك فؤاد من الحكم نصيب الملك الدستورى فقط فإذا كان لا يزال لديه أو لدينا بقية أوهام وخُيالات فى أن يكون ملكًا شرقيًا فسيجد كلانا أمامه مشكلات ومتاعب»، إلى أن استطرد إلى الكلام عن التحفظات فقال: «إن التحفظات لن تثير على ما نعلم كبير أهمية فى الأشهر القليلة، ولكن الأمل فى تسويتها وديًا بعد ذلك يتوقف - إلى حد كبير - على الإحجام الحازم الذى نبديه نحن نحو الشئون الداخلية»[2].

■ ■ ■

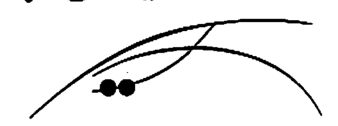
---

(٢) الأخبار ١٨ سبتمبر.

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام والمقطم والسياسة فى ٢٠ سبتمبر.

الفصل الثالث

الحالة الداخلية فى البلاد



الوفد المصرى بعد وفاة الزعيم

لا نزاع فى أن الخسارة الفادحة التى أصابت البلاد بفَقْد زعيمها لا يمكن أن تعوض. ولذلك لم يكن سد الفراغ الكبير الذى تركه من الهَنَّات الهينات، بل كان فى الواقع لا يوجد الزعيم الذى يملأ كرسى سعد بكل معنى الكلمة؛ لأن الزعامة ليست منصبًا يتقلده الواحد بعد الآخر وإنما هى فيض من نعمة الله يخص بها شخصًا من عباده بما يهيئ له من ظروف وما يخلق له من احترام ومحبة فى قلوب مواطنيه وما يَحْبُوه به من مواهب وشخصية ممتازة تسمو بصاحبها إلى أعلى المراتب التى تطول بجوارها كل شخصية أخرى مهما كان مركزها.

عرف الجميع هذه الحقيقة وسلموا بها فلم يطمع أحد فى أن يسد الفراغ الذى كان يشغله الفقيد فى الحياة المصرية العامة. غير أن هناك ثلاثة مناصب خطيرة كان يشغلها الزعيم، وهى رياسة الوفد ورياسة الهيئة الوفدية البرلمانية ورياسة مجلس النواب، ولابد لهذه المناصب بمن يشغلها ويضطلع بأعبائها ممن بعده وهذه هى العُقدة التى كانت تشغل الأفكار فى أوائل شهر سبتمبر وقد كانت، والحق يقال من أصعب الأمور وأعقد المشكلات.

لذلك أخذت الصحف الإنكليزية تتكهن بمصير الوفد المصرى وبمن يخلف سعدًا فى الرياسات الثلاث.

وقد ظهرت فى الجو فكرتان حول رياسة الوفد: الأولى تدور حول تأليف لجنة من بعض أعضاء يُعهد إليها بالقيام بأعمال الرئاسة احترامًا لذكرى الفقيد العظيم. والثانية ترمى إلى اختيار رئيس له من بين كبار أعضائه.

أما الصحف المصرية فقد أمسكت عن الخوض فى البحث فيمن يخلف سعدًا انتظارًا لما يقرره الوفد المصرى وحصرت همها فى حض الأمة على الاستمرار فى الانضواء تحت لواء الوفد والثقة برجاله الذين يشهد لهم ماضيهم الناصع بما يحملون بين ضلوعهم من وطنية وإخلاص باعثة الأمل فى النفوس والإيمان فى القلوب.

ومن ضمن تكهنات الصحف الإنكليزية أن أرسل مُكاتب جريدة «الديلى تلغراف» فى القاهرة برقية إلى جريدته زعم فيها «أنه مع أن الوفد لم يتخذ قرارًا نهائيًا لغاية الآن فالذى يتبين للرائى هو أن الوفد لا يقلد رجلاً واحدًا الرياسات الثلاث، بل يختار ثلاثة مرشحين لها ومما يحتمل كثيرًا هو أن تسند رياسة الوفد إلى فتح الله بركات باشا ورياسة مجلس النواب إلى عدلى يكن باشا» وختم المراسل تلغرافه بقوله: «ولكن الشىء الوحيد المقرر هو أن الوفد مصمم بالإجماع على المحافظة على الائتلاف الحاضر»[1].

ونشرت جريدة «الوستمنستر غازيت» تلغرافًا من مُكاتبها فى القاهرة ذكر فيه نفس المرشحين المذكورين ثم قال: «وتتنبأ الدوائر السياسية بوقوع مشكلات ومعضلات؛ لأن الزعيم المحنك كان حجر الزاوية فى الائتلاف الحالى والعنصر الوحيد الذى كان يربطه ويجمع شمله»[2].

وكتبت جريدة النير إيست» مقالاً قالت فيه: «ولا يزال الوفد كحزب سياسى يمثل السواد الأعظم من السكان»، ثم قالت: «ومما لا شك فيه أن هناك جهودًا تبذل لجعل سياسة الوفد أشد عنفًا، ولكن التأكد من أن مثل هذه الخطة قد تؤدى إلى انشقاق الحزب سيمنع المتطرفين من المضىّ فى طريقهم[3].

---

(١) البرقيات الخصوصية للمقطم فى ٤ سبتمبر.

(٢) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٤ سبتمبر.

(٣) البرقيات الخصوصية للأهرام والسياسة فى ١٥ سبتمبر.

وقال مُكاتب جريدة «الديلى إكسبريس» بالقاهرة فى برقية له بصدد تأليف لجنة للقيام بأعباء رياسة الوفد: «إن دوائر الوفد تميل ميلاً صريحًا إلى معارضة كل سعى لإيجاد خَلَف لزغلول باشا فى رياسة الوفد وتعترف بأنه من المستحيل فى الظروف الحالية العثور على أى شخص قادر على تحمل هذا العبء الثقيل وأن السعى إلى ذلك قد يكون خطأ سياسيًا كبيرًا ومن الممكن التفادى من ذلك بتعيين لجنة تنفيذية صغيرة»(١).

وأبرق مراسل السياسة فى لندن إلى جريدته يقول: «مع أن وفاة زغلول باشا قد أعقبها سكون سياسى إلا أن الدوائر البريطانية الرسمية تبحث فى بعض المسائل الخاصة بمن يخلفه فى زعامة الوفد ويخشون هنا أنه إذا قرر الوفد، كما أشيع، أن يعهد بالزعامة إلى لجنة مؤلفة من ثلاثة أشخاص فقد يؤدى ذلك إلى التنافى والعداوة التى تمزق وحدة الوفد»(٢).

مقال لجريدة التيمس

ونشرت جريدة «التيمس» فصلاً ضافيًا فقالت، إن أمام الوفد مسألتين مهمتين لمعالجتهما: الأولى الاحتفاظ بشكله الحالى بصفته هيئة سياسية، والثانية، وهى أهم من الأولى بكثير، انتخاب مَنْ يخلف الزعيم الراحل الذى كان يتفوق على جميع أتباعه تفوق النخلة على صغار الشجر فليس بينهم من يدانيه ببعيد صيته واتساع شهرته وقوة شخصيته وعظم هيبته التى حفظت كيان حزب كان منذ نشأته يحتوى على رجال تشعبت آراؤهم السياسية، ثم أرادت أن تفرق بين أعضاء الوفد فقالت: «إن الوفد يحتوى على عدد صغير نشيط جدًا من المتطرفين وأقل ما يقال فيهم إنهم لم يفعلوا شيئًا لترويج تسوية المسائل المعلقة بين إنكلترا ومصر ولكن فى الوفد عددًا أكثر منهم من أمثال عبود بك الذى نشرنا له أمس رسالة مفعمة بالولاء وهؤلاء الرجال يتمنون إيجاد تعاون دائم بين بريطانيا ومصر فإذا انتقلت زعامة الوفد والسيطرة الفعلية عليه إلى يد الفريق

---

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ١٥ سبتمبر.

(٢) البرقيات الخصوصية للسياسة فى ٨ سبتمبر.

الأول فقد ينشطر حزب الوفد البرلماني شطرين، ولكن ذلك قد لا يتم قبل أن تتعرض الصداقة بين بريطانيا ومصر لتجارب لا لزوم لها»، إلى أن قال: «فجميع الذين يريدون وجود صداقة سياسية دائمة بين بريطانيا ومصر يفضلون الاعتقاد أن الوفد يعترف بأن الضرورة تقضى عليه ليتذرع بالتعقل والاعتدال فى اختيار زعيمه ويقين السياسة التى يجرى عليها»[1].

وقد حذت جريدة «سكتسمان» حذو الشمس فنشرت مقالا افتتاحيًا ضربت فيه على هذه النغمة من تقسيم أعضاء الوفد إلى متطرفين ومعتدلين وصرحت بطلب اختيار «زعيم معتدل»، قائلة: «إن مصلحة الوفد نفسه فى ذلك الاختيار»[2].

وقد قامت الصحف المصرية ترد على ما جاءت به هاتان الصحيفتان من أقاويل السوء وتفند تلك المزاعم وتظهر كذبها للناس وسوء القصد منها. فقالت البلاغ: «وانطلقت. أى التيمس، هى ومكاتبها فى القاهرة لا يذكران الوفد إلا ذكرًا أن فيه انقسامًا ودسائس ولا انقسام هناك ولا دسائس وإنما هى دعاوى سوء يدعيها على الوفد خصومه المحنقون».

إلى أن قال:

«إن كل الذين يعرفون أعضاء الوفد وكل الذين اختلطوا بهم فى هذه الأيام من قرب أو من بعد يعرفون أنهم على نقيض ما يعرفهم به مُكاتب التيمس فلا تنافس هناك ولا مطامع ولا حزازات ولا دسائس. وإنما هناك عزيمة تامة على النهوض بالعبء الذى ألقته وفاة الراحل الكريم على عواتقهم ونكران كامل للذات فى سبيل المصلحة العمومية».

وأكدت البلاغ فى مقال آخر أن الخطة التى ينتهجها الوفد فى السياسة العامة لا يمكن أن تكون غير الخطة التى رسمها الفقيد وهى ترمى إلى غرضين: أحدهما داخلى وهو الائتلاف، والثانى خارجى وهو تسوية العلاقات بين مصر وإنكلترا على أساس من التفاهم والصداقة[3].

---

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ١٠ سبتمبر.

(٢) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ١٦ سبتمبر.

(٣) بلاغ ١٢، ١٣، ١٤ سبتمبر.

عودة أعضاء الوفد الذين كانوا خارج القطر

دعا الوفد المصرى أعضاءه الذين كانوا يصطافون فى أوروبا إلى العودة إلى مصر للبحث والتشاور فى الحالة التى نشأت عن وفاة الزعيم وتسوية المشكلات التى أثارتها. فسارع هؤلاء إلى الرجوع بأول باخرة كانوا يلاقونها وكان أول من جاء منهم مرقص حنا باشا والأستاذ مكرم عبيد فى ٩ سبتمبر كما سبق الذكر فى الفصل الثانى، وكان كلما وصل منهم واحد إلى القاهرة يتوجه إلى قبر الفقيد لزيارته مترحمًا عليه ثم إلى بيت الأمة مقدمًا عزاءه إلى أُمّ المصريين.

وكان فى مقدمة من أسرع بالقدوم إلى مصر مصطفى النحاس باشا وعلىّ الشمسى باشا وزير المعارف فوصلا إلى الإسكندرية بعد ظهر يوم ١٣ سبتمبر واستقبلهما فى عرض البحر بزورق بخارى بعض الوزراء وعلى الرصيف رجال لجنة الوفد بإسكندرية وبعض الأعيان وبعد أن تبادلا عبارات التعازى مع مستقبليهما قصدًا إلى منزل فتح الله بركات باشا لتعزيته ثم زار ثروت باشا فى داره. وبعد ذلك ركبا القطار إلى القاهرة فوصلاها فى الساعة التاسعة مساء حيث استقبلهما فى محطتها أعضاء الوفد المصرى وبعض أعضاء البرلمان ووكيل الداخلية وكبار الموظفين وكانت علامات الحزن العميق بادية ثم ركبا ومن معهما السيارات إلى بيت الأمة.

وبمجرد دخولهما غرفة مكتب الفقيد استولى عليهما الحزن الشديد فبكيا وأبكيا الحاضرين وبعد أن كفكفا دموعهما قابلا أم المصريين مقدمين أخلص التعازى ومكثا معها نحوًا من ساعتين(١).

وفى صباح اليوم التالى اجتمع أعضاء الوفد فى النادى السعدى ومعهم بعض أعضاء البرلمان وتوجهوا جميعًا بالسيارات إلى قبر الفقيد العظيم يحملون أكاليل الزهور والرياحين وما كادوا يصلون القبر، حيث احتشد جمهور كبير، حتى ضج الشمسى باشا والنحاس باشا بالبكاء إلى حد الإجهاش وقال النحاس باشا: «كان سعد يحمل العبء عنا جميعًا وقد ألقاه الآن علينا جميعًا. إن سعدًا يريد منا

---

(١) الأهرام فى ١٤ سبتمبر، والبلاغ فى ١٥ سبتمبر.

العمل. إنه يريد من الأربعة عشر مليونًا أن يعملوا فلنكن جميعًا ملتفين حول روحه. إن روحك يا سعد أمامنا. أنت الإمام دائمًا».

ثم قال:

«سنكون جميعًا كتلة واحدة ويدًا واحدة لنعمل مجتمعين عمل سعد منفردًا وسنلتف حول روح سعد ليستريح فى مرقده. سنجتمع جميعًا لا يشذ منا أحد نجتمع حول مبادئك يا سعد ونسير على طريقك القويم»، إلى أن قال بعد كلام طويل:

«سنبذل جهودنا لتحقيق غايتك ونعاهدك أمام قبرك الكريم على المضى فى الجهاد ونرجو الله أن يثمر عملنا قريبًا حتى تستقر روحك وتهدأ فى عالمها الأعلى فإننا نشعر أنها ستظل مشرفة علينا ترقب جهادنا وتغذى نفوسنا حتى ننال الاستقلال التام».

وهكذا قضوا مدة الزيارة بين الأنّات والزفرات والبكاء والعويل وهكذا فاضت عاطفة مصطفى النحاس باشا فخرجت على لسانه عهدًا وميثاقًا قطعه على نفسه أمام قبر الزعيم بخدمة مبادئ سعد مادام حيًا.

وبعد أن قرءوا الفاتحة عادوا إلى بيت الأمة[١].

اجتماعات الوفد والبيان الذى أصدره

كان أول اجتماع عقده الوفد بعد موت الزعيم فى الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم ١٤ سبتمبر فاجتمع جميع أعضائه الموجودين بالقطر فى مكتب الفقيد ما عدا فتح الله بركات باشا بسبب مرضه. وقد وقفت الجلسة نصف ساعة حدادًا على وفاة الرئيس الجليل ومُدَّ الحداد عشر دقائق على وفاة السيد حسين القصبى عضو الوفد وفى أثناء الانعقاد فوجئ الوفد بنعى الشيخ مصطفى القاياتى أحد أعضائه فوقفت الجلسة عشر دقائق أخرى حدادًا عليه وقرر الاشتراك فى تشييع جنازته. ثم انتقل الوفد بكامل هيئته إلى حضرة صاحبة

---

(١) سياسة وأهرام وبلاغ ١٥ سبتمبر.

العصمة حرم الرئيس الجليل فأبلغها تعزيته مجددًا العهد أمامها فكان لذلك أثر عميق فى نفسها. ثم عاد الوفد إلى اجتماعه وتناقش فيما لديه من الأعمال إلى الساعة الحادية عشرة مساء حيث أجل اجتماعه إلى جلسة تالية تعقد فى مساء ١٨ سبتمبر(١).

وعند حلول الموعد الذى تحدد للاجتماع التالى كان جميع أعضاء الوفد قد تكامل عقدهم فعقدوا جلسة وضعوا فيها بيانًا للأمة؛ ولكنهم أرجئُوا إصداره إلى أن يعرض على حرم الرئيس الجليل وعلى أن يعاد النظر فى جلسة تعقد فى اليوم التالى. وبحث الوفد أيضًا فى هذه الجلسة فى المسائل المهمة الأخرى وأخصُّها رياسة الوفد ورياسة مجلس النواب ورياسة الهيئة الوفدية البرلمانية وأشيع فى صدد ذلك بعد ارفضاض هذه الجلسة أنه تقرر بإجماع الآراء انتخاب النحاس باشا رئيسًا للوفد والأستاذ وليم مكرم عبيد سكرتيرًا عامًا له، وأنه تقرر أن يتولى الرياسات الثلاث المذكورة رئيس الوفد كما كان الحال فى حياة الزعيم - أما فكرة تأليف لجنة تنفيذية للوفد فقد نبذتها الهيئة نهائيًا لما اتضح من صعوبة تنفيذها عمليًا.

وتقرر ألا يعلن الوفد انتخاب الرئيس والسكرتير إلا بعد أن تقر ذلك الهيئة الوفدية البرلمانية التى تحدد لانعقادها يوم ٢٦ سبتمبر.

وقد عقدت الجلسة الثانية بعد ظهر ١٩ سبتمبر فأقر فيها الوفد بصفة نهائية البيان الذى أعده وأمر بتوزيعه على الصحف، وهذا نصه(٢):

بيان الوفد المصرى

أيها المصريون:

لقد نفذ قضاء الله جلت قدرته، فمات سعد زغلول، وجزعتم على فراقه باكين محزونين ولكن الله فى رحمته أبى إلا أن يشرفكم فى زعيمكم ميتًا كما

---

(١) أهرام وسياسة ١٥ سبتمبر.
(٢) أهرام ٢٠ سبتمبر.

شرفكم فيه حيًا، فمات كما عاش مجاهدًا فى سبيل الحق وكان له فى الدارين أجر المجاهدين.

مات سعد، فتساقطت عليه نفوسكم، وكادت غلبة الحزن تذهب بقلوبكم، وخُيل إلى البعض أن آمالاً كبارًا عاشت فى صدره قد ماتت بموته ونزلت معه إلى قبره.

ولكن حاشا للأمة ولذكرى الزعيم مما يتخيلونه فإن سعدًا بموته قد مضى مُستقبلاً وجه البقاء، وإن آمالكم التى تمثلت فى شخصه قد خلدت فى روحه فلم يعد فيه مطمع لأحكام الفناء.

والوفد المصرى، وإن تضاعفت نكبته فى رئيس هيئته، وزعيم أمته ليستمد من روح الفقيد قوة يتقدم بها إليكم معزيًا ومذكرًا، ولن يجمل عزاؤكم إلا إذا أحييتم ذكرى سعد فى قلوبكم وفى أعمالكم.

ويرى الوفد من أقدس واجباته أن يتقدم إلى أم المصريين وشريكة سعد فى حياته وجهاده بأصدق عبارات العزاء والولاء، ذاكرًا لها ما بذلت من تضحية، وعاملاً معها على تحقيق غاية سامية تقدست بموت زوجها العظيم.

ويرى حقًا عليه أيضا أن يقدم العزاء لأسرة الفقيد وأن يشكر للأمة على اختلاف طبقاتها وللحكومة المؤتلفة التى شعرت شعورها، ما تجلى من مظاهر الإخلاص والإجلال فى تشييع الراحل العزيز إلى مقره وما اتخذ من قرارات لتخليد ذكره.

أيها المصريون:

إن الوفد المصرى وقد كان أول مظهر لنهضتكم وأجرأ وثبة إلى مجدكم لا يزال باقيًا وسيبقى مقياسًا لقوتكم، وعنوانًا حيًا لجهادكم، ونواة لوحدتكم ولسان صدق لآمالكم وآلامكم.

لقد فُجع الوفد فى رئيسه، ولكنه لا يزال حيًا قوى الحياة بأمته، واحدًا فى كتلته، أمينًا على عهده؟ وفيًا ليومه ولغده، كما كان وفيًا لأمسه باذلاً كل جهد

حتى نفسه، ولن يترك ميدان الشرف حتى يتحقق مجد البلاد باستقلالها صحيحًا وحريتها كاملة.

ولن يكون للوفد عهد سوى العهد الذى عاش ومات عليه سعد، فأصبح فى عنقه عهدًا مسئولاً، وهو السعى لاستقلال البلاد حينما وجد إليه سبيلاً.

لقد فضل الرئيس مبادئ الوفد فى برنامجه وبياناته، وسيعمل الوفد على تحقيقها بكل ما أوتى من قوة، ناهجًا نهج رئيسه متجهًا على الدوام إلى غايته، ومستعينًا بالله وبالأمة على تأدية واجبه.

وستظل خطته كما كانت من قبل وهى الجهاد فى جو من المودة والصفاء فما كانت الوطنية بغضًا أو خصامًا، بل محبة ووئامًا.

إن الوفد، وهو مثال وحدة الشعب، لن يألو جهدًا فى توثيق تلك الوحدة المقدسة وتمكينها من نفوس الأمة جميعًا. وسيكون لصيانة الدستور وائتلاف الأحزاب المكان الأول من نفسه ومن عزيمته.

وسيتابع الوفد سياسته فى تمكين سياسة المودة بين مصر والأمم الأجنبية عامة، والأمة الإنجليزية خاصة ذاكرًا للكثير من تلك الشعوب وجالياتها فى مصر، ولشعوب الشرق على وجه أخص ما أظهرته من عطف على الأمة فى مصابها وتقدير صحيح لعظمة رجلها، الذى كان عظيمًا بإنسانيته كما كان عظيمًا بمصريته.

أيها المصريون:

إن العالم يترقب قوة نهضتكم، ومتانة اتحادكم، والحوادث واقفة بالمرصاد لامتحان ثباتكم وروح الزعيم العظيم لن تطمئن حتى تبرهنوا للناس أنه كان عظيمًا بكم.

إلا أن الشجرة التى أثمرت سعدًا لا تزال باسقة تؤتى أُكُلها كل حين بإذن ربها، وهى الشجرة الطيبة أصلها ثابت وفرعها فى السماء.

بيت الأمة فى يوم الإثنين ٢٣ ربيع الأول سنة ١٣٤٦ (١٩ سبتمبر سنة ١٩٢٧).

حمد الباسل. مصطفى النحاس. مكرم عبيد. على الشمسى. محمد فتح الله بركات. مرقس حنا. محمد علوى الجزار. مراد الشريعى. محمد نجيب الغرابلى. فخرى عبد النور. راغب إسكندر. مصطفى بكير. حسين هلال. إبراهيم راتب. محمود فهمى النقراشى.

وقد قوبل هذا البيان الحازم البليغ من جميع طبقات الأمة وجميع أحزابها وهيئاتها السياسية بالارتياح التام والاغتباط العظيم، وتلقته الصحف باهتمام وشغف شديدين ولم يسع الصحف الإنكليزية سوى الاعتراف بأنه بيان مُرْضٍ وليس فيه موضع لطعن أو اعتراض؛ حتى إن مراسل التيمس فى القاهرة قال: «أراح كثيرين وقابلته جميع الأحزاب مقابلة حسنة جدًا. وعلى الرغم من أن البيان قد سكت عن بعض النقط التى لا يمكن تجنبها فإنه مرضٍ جدًا وليس فيه ما يمكن للرجل العاقل المنصف أن يعترض عليه وهو ينم عن روح يتمنى كل إنسان يهمين على أعمال الوفد فى المستقبل»[1].

وعلقت الصحف المصرية على البيان فرحبت به ترحيبًا حارًا. فقالت الأهرام فى مقال افتتاحى عقدته فى هذا العدد: «إن الوفد المصرى فى دائرته الرسمية المحدودة هو الأمة المصرية فى دائرتها الكبرى الشاملة ومادامت الأمة حية باقية فوفدها باقٍ؛ لأنه مشتق من حياتها وبقائها ووليد آمالها وشعورها» استُطردت إلى الكلام على ما جاء فى البيان فيما يتعلق بالسياسة الخارجية فقالت: «ولم يكن الوفد فى بيانه هذه الخطة بمبتدع فخطة الوفد منذ أن تألف هى منع الخصام بين المصريين والأجانب نزلاء أو فى الخارج وتوثيق العلاقات الأدبية والاقتصادية والسياسية بين مصر والأمم الغربية والشرقية»[2].

وكتب المقطم فاستحسن البيان جد الاستحسان وجاء بمقاله هذا: «أما الغاية العظمى وهى استقلال البلاد استقلالاً صحيحًا ونيل حريتها الكاملة فهذه جعلها الوفد شرطًا لبقائه فى عالم الوجود لا يكف عن السعى لها ولا يترك ميدان

---

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام والسياسة فى ٢٣ سبتمبر.
(٢) الأهرام فى ٢١ سبتمبر.

العمل قبل إدراكها، إلى أن قال: «ونحن لا نخطئ إذا قلنا إن عبارات البيان هنا سيكون لها صدى حسن فى نفوس الأجانب من البريطانيين وغير البريطانيين»، ثم تناول الكلام على ناحية السياسة الداخلية فى البيان فقال:

«ومما هو جدير بالذكر لدلالته على نية الوفد من هذه الناحية إذ وضع العناية بالدستور والاهتمام بالائتلاف فى مستوى واحد من الشأن والاهتمام»[1].

واستحسنت البلاغ ما قرره الوفد من انتخاب رئيس له فكتب الأستاذ عباس العقاد مقالاً افتتاحيًا، فبعد أن بين ضرورة انتخاب الرئيس من الوجه العملية استطرد إلى بحث الفكرة من الوجهة الأدبى فقال:

«إن ترك الوفد بغير رئيس تحاشيًا للنزاع فيه اتهام من الوفد لنفسه ومن الأعضاء لأنفسهم وتصريح بأن شبح الخلاف على المظاهر قائم بينهم لا يستطيعون إبعاده».

إلى أن قال:

فالآن يطمئن الناس على الرياسة ويحمدونها ويعلمون أنها دليل الحزم والوفاق ونسيان الذات وهى صفات الوفد التى جمع بها الأمة حوله واستحق بها المؤازرة والتأييد»[2].

غير أنه من الجهة الأخرى فإن بعض الصحف الإنكليزية التى لا يحلو لها إلا أن تشوه جمال كل شىء مصرى قامت بمناسبة هذا البيان، تندد بسياسة الوفد وبما أشيع من انتخاب رئيس وسكرتير له فنشرت جريدة «الوستمنستر غازيت» تلغرافًا من مُكاتبها فى القاهرة لخص فيه بيان الوفد ثم قال: «إن النية متجهة إلى الاستمرار على سياسة زغلول باشا ومع ذلك فإن الاختلافات موجودة فى صفوف السعديين وترغب حرم زغلول باشا فى أن يكون لها شأن سياسى وهذه الرغبة تحدث ارتباكًا؛ لأن بعض الوفديين الذين كانوا على أعظم اتصال بزغلول باشا فى حياته لا ينظرون إلى ذلك بارتياح».

---

(١) المقطم فى ٢١ سبتمبر.

(٢) البلاغ فى ٢١ سبتمبر.

ثم قالت:

«وقد ذُكر اسم النحاس باشا وهو من الجناح الأيسر فى الوفد ليخلف زغلول باشا فى حين أن بركات باشا والشمسى باشا حائزان لميل الجناح الأيمن»[1].

وقال مُكاتب «الديلى نيوز» بعد أن بيّن أن الوفد عدل عن فكرة تكوين لجنة للرياسة وأنه يحتمل اختيار النحاس باشا لها: «وقد يعود الوفد تحت رياسته إلى سياسة الكفاح البعيدة عن التفاهم ويطالب بالاستقلال التام لمصر والسودان»[2].

وأرسل مراسل «الديلى تلغراف» فى القاهرة برقية إلى جريدته ذكر فيها أنه يحتمل كثيرًا انتخاب النحاس باشا لرياسة الوفد والأستاذ مكرم عبيد للسكرتارية، إلى أن قال: «فإذا صح كل هذا فهو يعنى أن مسألة تعيين هيئة لرياسة الوفد قد صرف النظر عنها وعن اتباع سياسة التوفيق الهادئة التى يمثلها فتح الله بركات باشا. على أنه لم يتضح لغاية الآن هل يعنى ذلك رجوعًا إلى سياسة المعارضة الشديدة لكل سعى لعقد اتفاق بين إنكلترا ومصر على أساس تصريح ٢٨ فبراير ولكن يوجد من الدلائل ما يدل على ذلك»[3].

وقد لمح الأستاذ عباس العقاد من خلال أقوال الصحف أنها تحاول أن تقسم الوفد على نفسه وتسعى بين أعضائه بالانشقاق والتفريق فرد عليها ردًا مُفْحمًا حجرًا وبيّن ما فى أقوالها من كذب وبطلان قائلاً، إن هؤلاء الذين تسميهم بالمعتدلين طالما أشبعتهم طعنًا واصفة إياهم بأشد الناس تطرفًا وخطرًا وأنهم لم يتغيروا وإنها هى التى غيرت فيهم بقصد الإيقاع والوشاية إلى أن قال: «فقد ذهب أوان الإيقاع باسم الإسلام والمسيحية وباسم الباشوات وأصحاب الجلاليب الزرقاء أو باسم الأحزاب والزعماء ووصلنا الآن إلى دور الإيقاع باسم التطرف

---

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام والمقطم فى ٢٦ سبتمبر.
(٢) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٢١ سبتمبر.
(٣) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٢١ سبتمبر.

والاعتدال فى هيئة واحدة هيئة على الجملة هيئ المتطرفين الغلاة فى عرف السياسة البريطانية»[1].

انتخاب النحاس باشا لرئاسة الوفد

ذكرنا فيما تقدم أنه أُشيع على إثر ارفضاض اجتماع الوفد الثانى أنه اختار بالإجماع مصطفى النحاس باشًا رئيسًا له والأستاذ مكرم عبيد سكرتيرًا عامًا، وأنه قرر أنه لا يعلن ذلك إلا بعد إقراره من الهيئة الوفدية البرلمانية لمجلس الشيوخ والنواب.

وقد اجتمعت هذه الهيئة فى اجتماعها الأول بعد وفاة الزعيم فى النادى السعدى بعد ظهر ٢٦ سبتمبر تحت رياسة النحاس باشا الذى أعلن إيقاف الجلسة ربع ساعة حدادًا على وفاة الزعيم وربع ساعة أخرى حدادًا على من انتقل إلى رحمة الله من الشيوخ والنواب.

وبعد أن مضت مدة الحِداد فى سكون وحزن عميق اعتلى المنبر نجيب الغرابلى باشا وزير الأوقاف وعضو الوفد المصرى وألقى الكلمة الوفدية كما يأتى:

أيها السادة:

من كان ظهيرًا لذات سعد فإن سعدًا قد مات. ومن كان ظهيرًا لمبادئ سعد فإن مبادئ سعد باقية لن تموت.

نعم مات سعد، فتطامنت قلوب كانت منه فزعة. وانتعشت نفوس كانت منه جزعة. وأطلت الفتنة بقرنها تدور بعينها فيكم باحثة عن ثغرة تثب منها إلى صفوفكم لتمزق جمعكم، وتشتت شملكم، وتذهب بريحكم، وسال لعاب الشيطان للعبث بما سيكون. والخوض فيما كان غير أن الله ـ جلت قدرته ـ قد عصمكم

---

(١) البلاغ ٢٢ سبتمبر.

من النظرة الماكرة، والفكرة الغادرة، ففقأتم عين الفتنة بوحدتكم، ونكص الشيطان على عقبيه عندما لاحت له أعلام تضامنكم.

وها هو الوفد، الذى أعزه الله بكم وأيده بحسن بلائكم، قد قال كلمته وأعلن وحدته، وأوضح غايته، وبين خطته. ثم نظر وفقًا لقانونه، فى أمر رياسته، فأجمع على أن يجشمها رجلاً تعرفون غضبته للحق ووطأته على الباطل، وثباته على الملمَّات وصبره على المكاره، وسبقه إلى الإيمان، وحدبه على القضية المصرية حدب الأم الرءوم على واحدها، وإيمانه بعدالتها إيمان النفس الطاهرة المطمئنة إلى بارئها.

ذلك هو مصطفى النحاس

وقد رأى الوفد وأنتم قلبه الذى يخفق بفكرته بل أجنحته التى ينهض بها إلى غايته أن يفضى إليكم بقراره قبل أن يعلنه الناس، ليقطع الطريق بكلمتكم على كل وسواس خناس، وليعلم الخرَّاصون أن الكتلة الوفدية لا تزال هى هى كالجبل الراسخ، والطود الشامخ تنحسر عنها الحوادث وهى قائمة وتتكسر النصال على جانبها وهى هادئة باسمة.

ورحم الله امرأ عرف مسالك الفتنة فسدها، ومناورات الشيطان فأفسدها. عصمنا الله وإياكم من الزلل، ووفقنا جميعًا إلى صالح العمل.

ثم توالى بعده الخطباء وهم عبد السلام فهمى بك وأحمد رمزى بك عضوا مجلس النواب وعبد العزيز بك رضوان عضو الشيوخ ومحمود بسيونى بك وكيل مجلس الشيوخ ولويس أفندى فانوس عضو الشيوخ وكانوا جميعًا يؤيدون قرار الوفد ويعلنون اغتباطهم به، ثم قام حمد الباسل باشا فشكر لهم تأييدهم وبعد ذلك قُدم اقتراح مقتضاه إعلان الهيئة تضامنها مع الوفد فى القرار الذى اتخذه باختيار النحاس باشا رئيسًا وأنه أصبح أيضًا رئيسًا للهيئة الوفدية البرلمانية فوافقت الهيئة بالإجماع على هذا الاقتراح.

وقام على إثر ذلك النحاس باشا وألقى الخطبة الآتية[1]:

خطبة النحاس باشا

زملائى المحترمين

حضرات الشيوخ. حضرات النواب:

يُعْجزنى صوغ عبارات الشكر، والنفس مثقلة بالأحزان، والفكر مفعم بفوادح الآلام. فاعذرونى إذا أعيانى البيان، ولكم من روح سعد أبلغ شكران.

(وهنا بدا التأثر العميق على سعادته وعلى جميع الحاضرين فصمت برهة).

إخوانى

إن فجيعتنا متعددة النواحى، متشعبة المرامى. ولكن عزاء نفوسنا الجريحة، وأكبادنا المقروحة: أن سعدًا العظيم خالد فى نفوسنا، ونفوس أبنائنا خالد فى نفوس أحفادنا وذرارينا. وإن أكرم ما تطيب به نفسه فى فردوسها أن نقوم على الصرح للمجد الذى بناه، وأن نترسَّم خطاه، ثم نرخص نفوسنا ونفنى أشخاصنا، حتى يتخطفنا الموت واحدًا بعد واحد وراية الشرف خفاقة تتلقاها الأيدى وتفديها النفوس.

إخوانى

لقد اختار وفد الأمة. وهو كما قال رئيسنا المبرور «تنزيل منها. ووكيل عنها. ولسانها الناطق. وترجمانها الصادق» شاء أن يندبنى لحمل العلم السعدى، وللقيام معكم بالميراث الوطنى. فهالنى الأمر، وأكبرت التبعات. وأحضرت نفسى ما أعلمه عنها من عجز وقصور، وحادثتها ما لهذا العاجز أن يخلف سعدًا، الذى أفاء الله عليه مواهب مجمعة، وسجايا مؤلفة، ونعمًا لا تحصى. فكان خلاصة أجيال، وكان تاريخًا للإنسانية السامية.

---

(١) الأهرام فى ٢٢ سبتمبر.

ولكن سعدًا علمنى احترام إرادتكم، والنزول على حكمكم. وقد تسمعت ساعتئذ من أعماق سريرتى نجوى سعد، وصوت مصر. فأسلمت نفسى للوطن المُفدَّى. وأنا عالم أنها تنوء بهذا العبء الهائل.

إخوانى

ليس من اختاره وفدكم لرياسته بخيره ولا بخيركم. وليس بأقدره ولا أقدركم وإنما ضعيف فى نفسى قوى بكم. معتمد بعد الله عليكم. ولقد ظهرت أمتنا الكريمة جليلة فى أحزانها. رهيبة فى وطنيتها. وها هى اليوم تغمرنى بفضلها، وتحوطنى برعايتها، وتحملنى أمانتها. وأرى شعوركم يبدو صريحًا ساميًا، وارتياحكم لقرار وفدكم يتجلى بينكم. ومناصرتكم لى ظاهرة فى أقوال خطبائكم، وإقراركم لها.

فأنطقوا مصطفاكم ببيانكم، وأوحوا إليه أفكاركم، واملئوا قلبه بما أفاضته قلوبكم.

وإنى أعاهد أمامكم روح سعد فى رفيع عالمها ـ كما عاهدتها أمام هيكلها ـ أن أكون للوطن خادمًا أمينًا، وأعمل مع زملائى ومعكم مستوحين الحكمة والحزم من روح سعد ما وجدنا إلى ذلك سبيلاً. مستضيئين برشده كلما عميت الأمور، وأجلبت علينا الخطوب. وأن نحرص على الدستور بكل ما فينا من قوة، محافظين على ائتلاف الأحزاب بكل رغبة صادقة. وأن نسير فى طريقنا المرسوم حتى تنال البلاد غايتها من الاستقلال التام الصحيح والحرية الكاملة التى قرن اسم فقيدنا العظيم بها، وبمجد الوطن.

إخوانى

لقد علمنا سعد أن الوطنية الصحيحة والحرية المقدسة لا تشوبهما أحقاد ولا أضغان، فما كانت وطنيتنا عدوانًا، ولا حريتنا بهتانًا فنحن نعرف ما لنا من الحقوق وما علينا من الواجبات ولا نحمل لأمة من الأمم بغضًا، ولا نضمر لها غدرًا. ولكنًّا نقدس عزتنا القومية، ونحمى كرامتنا المصرية. ونناجى مواطنهما من قلوب الشعوب والأمم.

إخوانى

كُرِّم سعد حيًا وميتًا. وأرضيتموه فرضى عنكم. فهنيئًا للوطن بإجماعكم، وسلوى لأم المصريين باتحادكم. وروحًا وريحانًا لروح سعد فى دوام تآلفكم. وسلام عليه فى أعلى عليين عليه فى الصديقين المجاهدين، وسيبقى سعد فى قلوبنا سناء وفى عقولنا ضياء. وسيعلم الكل أن الوحدة التى ألفها، وفكرة الوطن التى شرحها لم تصبح بعد خبرًا من الأخبار. وإنما هى حقيقة خالدة على الأدهار.

سدد الله خطانا وهدانا سواء السبيل. والسلام عليكم ورحمة الله.

ولا شك أن هذا اليوم التاريخى العظيم من أيام مصر المعدودات ومن آيات نهضتها القوية قضت به على تلك الإشاعات التى كان يروجها دعاة السوء من أن هناك اختلافًا بين رجالها ونزاعًا على الرياسة وبددت تلك الأوهام التى علقت ببعض الرءوس من أنه لن تقوم لها قائمة بعد وفاة الزعيم الأكبر؛ حتى إن جريدة «النير إيست» الإنكليزية قالت فى مقال افتتاحى عقدته تعليقًا على سياسة الوفد: «إن الوفد خيب تنبؤات الذين لا يريدون إلا انقسامه وانشقاقه على نفسه فقد اتحدت صفوفه وانتخب بإجماع الآراء مصطفى النحاس باشا زعيمًا للوفد. وقد عقد الحزب اجتماعًا عامًا أيد فيه البيان الذى صدر من قبل. وهذا البيان يعد وثيقة صحيحة صادرة عن نية صادقة. أما الحالة فى مصر ففيها ما يبرر تفاؤل الذى يجدون ما يحملهم على الاعتقاد بتحسن العلاقات بين مصر وإنكلترا تحسنًا مطردًا. وإذا كانت الخطة التى تسير الآن سيرًا حثيثًا يمكن تنفيذها بتأييد الأمة تأييدًا تامًا فإنه ليس ثمة أسباب تحول دون تسوية المسائل التى لا تزال معلقة بين إنكلترا ومصر تسوية مرضية»[1].

ومما هو جدير بالذكر فى هذا المقام أن جريدتَى البلاغ والأهرام صرحتا أن فتح الله باشا بركات لم يكن راغبًا فى تولى الرياسة مطلقًا وأنه متضامن مع

---

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٢٩ سبتمبر.

زملائه أعضاء الوفد فى انتخاب الشخص الذي يقع عليه اختيارهم للاضطلاع بهذا العبء[1].

ولم يكد يذاع خبر انتخاب النحاس باشا للرياسة الرسمية حتى أخذت الوفود تفد إلى مكتبه ببيت الأمة مهنئة إياه بهذه الثقة الغالية التى نالها عن جدارة واستحقاق وانهالت عليه برقيات التهنئة من جميع أنحاء القطر كما انهالت على الأستاذ وليم مكرم لتهنئته بانتخابه للسكرتارية.

وقد أعرب الأحرار الدستوريون عن ارتياحهم لانتخاب النحاس باشا لرئاسة الوفد فى حديث جرى بين الدكتور حافظ بك عفيفى وكيل الحزب ومندوب جريدة صرح فى أن الأحرار الدستوريين موافقون كل الموافقة على سياسة التعاون مع حرب الأغلبية. وأنهم جميعًا يتمنون دوام الائتلاف، ثم استطرد إلى أن «مسألة الوفد تتعلق بالوفد وحده إلا أن الأحرار الدستوريين يهمهم أن يجمع الوفد على انتخاب الرئيس الجديد حتى يخرج الوفد كتلة واحدة كما كان قبل وفاة رئيسه الجليل». إلى أن قال:

«وقد تم ما تمنيناه وانتُخب النحاس باشا بإجماع أعضاء الوفد وإجماع الهيئة الوفدية البرلمانية. وإنى أرجو لصديقى رئيس الوفد الجديد الذى أقدر صفاته بعد خبرة طويلة كل نجاح وفلاح فى مهمته الشاقة»[2].

وهنأت جريدة السياسة رئيس الوفد الجديد فقالت: «وأنا أتقدم لحضرة صاحب السعادة النحاس باشا بخالص التهنئة على ما أولاه زملاؤه من ثقة وما حملوه من عبء فى سبيل مصر وفى سبيل حريتها وهنائها ونرجو الرجاء كله أن يوفق الرئيس الجديد للقيام بمهام الهيئة الوفدية البرلمانية وبمهام الوفد المصرى على ما يعهد فيه أصدقاؤه وعرفوه من عزم وحكمة وحسن تقدير للأمور جميعًا»[3].

---

(١) البلاغ والأهرام فى ٢٠ سبتمبر.
(٢) البلاغ فى ٢٨ سبتمبر.
(٣) السياسة فى ٢٧ سبتمبر.

وقد ازدحم مندوبو الصحف على باب النحاس باشا لاستقاء أخباره والظفر منه بتصريحات عن الحالة السياسية فى الداخل والخارج فتحدث إلى مندوب الأهرام قائلاً: «إن سياسة الوفد فى الداخل ترمى إلى صون الدستور وتوكيد الوحدة والمحافظة على الائتلاف».

«وليس معنى ذلك أننا ننزل عن مطلبنا فى الاستقلال التام؛ لأن هذا الاستقلال هو غايتنا هو موضوع جهادنا وهو الذى أكدنا عليها عهدنا».

وأجاب فيما يختص بالائتلاف: «أما الائتلاف الحالى بين الأحزاب المصرية فهو - بحمد الله - متين ولم يكن فى توثق عراه فى وقت من الأوقات مثلما هو الآن»

وسأله المندوب: وماذا تكون خطتكم فى المسائل الخارجية؟

جـ: أما سياسة الوفد فى الخارج فهى العمل على تمكين صلات الصداقة بين الشعب المصرى وبين الشعوب الأخرى ومنها الشعب الإنكليزى.

س: وهل ترون سعادتكم إمكان عقد اتفاق بين مصر وإنكلترا؟

جـ: نحن نحب أن يعقد بيننا وبين الإنكليز اتفاق حر ودى مبنى على احترام حقوقنا ومصالح غيرنا المشروعة التى لا تتعارض مع استقلالنا ولسنا مطلقاً أعداء اتفاق كهذا. وتحدث أيضًا إلى مندوب جريدة «الإچبشيان غازيت»، الصحيفة الإنكليزية المحلية فاستهل حديثه بذكر الزعيم الراحل وشكر الأجانب على ما أظهروه من شريف العواطف بمناسبة فقده. ثم انتقل إلى السياسة الداخلية فتكلم عنها بما لا يخرج عن معنى حديثه المتقدم وعندما وصل إلى ذكر الدستور قال للمندوب بصيغة التأكيد: «ودعنى أؤكد لك أن الشعب المصرى لا يقبل نظام حكم عن نظام الحكم الدستورى»، ثم قال: «ولست فى حاجة لأن أضيف إلى ذلك أننا سنبذل كل مجهود من جانبنا فى سبيل تقوية الروابط القائمة بيننا وبين ضيوفنا الأجانب بحيث تتقدم المصالح التجارية الأوروبية المتبادلة فى جو من الهدوء والصداقة» وفى ختام كلامه صرح، فيما يتعلق

بالسياسة الخارجية «بأن سياسة الوفد مع بريطانيا العظمى هى سياسة تفاهم ودى فإن الحركة المصرية قامت منذ تأليف الوفد سنة ١٩١٨ للمطالبة بالاستقلال التام مع فكرة الاتفاق مع بريطانيا العظمى ولم يتغير هذا البرنامج حتىْ فى أسوأ الظروف أى حيثما كان الأمل فى التفاهم الودى يبدو بعيدًا»(١).

تدعيم الائتلاف بعد وفاة الزعيم

كان فى مقدمة المسائل التى شخصت إليها الأبصار وتطلع لها الجمهور المصرى الائتلاف بين الأحزاب الذى وضع أساسه وثبتت دعائمه الزعيم الراحل بحكمته العالية بمشاركه سائر الزعماء؛ نظرًا لما نتج عنه من جليل الفوائد فبذلت الجهود للمحافظة عليه. ووقف كُتّاب الصحف أقلامهم على المناداة ببقاء الائتلاف. وشعرت الأمة أنها فى حاجة إليه فى ظرفها الحاضر أكثر من أى وقت آخر. فازدادت بذلك عُرَى الائتلاف تمكينًا وتوثيقًا.

فنشرت جريدة «كوكب الشرق» مقالاً رئيسًا بعنوان الائتلاف غول الرجعية قالت فيه: «على أننا إذا قلنا إن بقاء هذه الوحدة لازم لمصلحة البلاد وللسير فى سبيل نجاح قضيتها فإن الائتلاف الحاضر بين الأحزاب ضرورى كذلك لا لأن الاختلاف مبغوض مكروه فى كل زمان ومكان فحسب، بل لأن ذلك الائتلاف أيضًا هو غول الرجعية الذى يقف فى وجهها فيصفعها على وجهها كلما أحست بعض دماء تجرى فى عروقها»، ثم قال:

إن أعضاء الوفد لا ينظرون إلى شىء أكثر من نظرهم إلى الوحدة يشدون أزرها. وإلى الائتلاف يدعمون أسسه. وكذلك ثروت باشا فإنه وإن صرح وهو فى باريس بأن رجاءه وطيد فى بقاء الائتلاف فهو ولا ريب عامل بعد عودته القريبة على رغم هذا النبأ بما يزيده ثباتًا ورسوخًا»(٢).

---

(١) البلاغ فى ٢٩ سبتمبر.

(٢) كوكب الشرق فى ٥ ديسمبر.

وكتبت السياسة مقالاً أتت فيه في تاريخ موجز للائتلاف مبينة الأسباب والظروف التى دعت إليه والفوائد الجُلَّى التى جنتها البلاد من ورائه؛ قائلة إن الأمة لم تكن لتصل إلى اجتناء هذه الثمرات الشهية. وإلى استرداد حقها وكرامتها فى هذا الوقت القصير لولا الائتلاف والتضامن اللذان قدسهما الزعماء وقدستهما الأمة وأصبح الجميع يحرصون عليهما حرصهم على الحياة»؛ إلى أن قالت بلهجة التأكيد: «إن الائتلاف باق ثابت الأركان؛ لأنه سياج الدستور وحامى الحياة النيابية من جرائم الرجعيين»[1].

وعقدت البلاغ فصلاً بعنوان «الائتلاف سبيلنا»، جاء فيه ما يلى: «وقد جاء هذا الائتلاف بعد زمن ذقنا فيه مرارة الشقاق ورأينا بأعيننا ما يجره على البلاد من التلف فليس فينا والحمد لله من لا يرى أن الاستمساك به واجب وأن الانحراف عنه شر علينا نفع لخصومنا وأننا بخير مادمنا كتله متضامنة وأن هذا الخير لا يذهب عنا إلا يوم تتفكك عُرَى هذه الكتلة فيمضى كل منا إلى طريق لا يلتقى فيه بأخيه»[2].

وكان من دواعى هذا الائتلاف أنه، على أثر البيان الذى نشره الوفد المصرى أذاع الأحرار الدستوريون بيانًا وقعه بالنيابة عنهم محمد محمود باشا[3].

وقد صرح النحاس باشا لمندوب جريدة السياسة «بأن بيان حزب الأحرار الدستوريين جاء مطابقًا لما كان منتظرًا منه. فصادف ارتياحًا عظيمًا من الوفد الذى قابله بمزيد الاغتباط والتقدير؛ لأنه جاء دليلاً ساطعًا وبرهانًا أكيدًا على توثق عرى الائتلاف الذى يرمى إلى صون الدستور والمحافظة عليه والسعى فى سبيل مصلحة الوطن الحقيقية» وختم كلامه «شاكرًا لحزب الأحرار الدستوريين عزاءه للوفد المصرى فى فَقْد رئيسه المغفور له سعد زغلول باشا داعيًا للجميع بالتوفيق فى خدمة مصر»[4].

(١) السياسة فى ٧ سبتمبر.
(٢) البلاغ فى ١١ سبتمبر.
(٣) السياسة فى ٢٢ سبتمبر.
(٤) السياسة فى ٢٣ سبتمبر.

حديث لسمو الأمير محمد على

كان سمو الأمير محمد على غائبًا خارج القطر فى فصل الصيف. ووقعت فى غيابه حوادث شتى مهمة فى مقدمتها وفاة الزعيم الكبير فلما عاد سمو الأمير رأت جريدة الأهرام أن تستطلع رأيه فيما حدث أثناء غيبته. فأدلى إليها بحديث استهله بهذه العبارة مظهرًا مقدار حزنه على فَقْد الزعيم قال: «لقد شق علىَّ كثيرًا موت الزعيم سعد فقد كان حقًا زعيمًا كبيرًا ووطنيًا مجاهدًا عظيمًا وموته خسارة كبرى لمصر أرجو الله من كل قلبى أن يعوضنا عنها خيرًا». وحث على «تخليد ذكرى الزعيم الذى هو فى الواقع يحقق مبادئه عن حرية الوطن واستقلاله وصيانة الدستور من كل اعتداء».

واستطرد سموه إلى التكلم عن الوفد المصرى والبيان الذى أصدره فقال:

«إنى كنت دائمًا مقتنعًا بأن صحب سعد من خيرة أهل بلادنا وطنيته وإخلاصًا. هذا وقد زادنى بيان الوفد اقتناعًا بهذا كما زادنى إقناعًا بأنهم إلى جانب إخلاصهم ووطنيتهم سياسيون ماهرون».

واستمر مبينًا أن فى بيان الوفد كل العناصر المطمئنة للمصريين على مصير نهضتهم، وللأحزاب على بقاء الائتلاف وللأجانب عمومًا والإنكليز بصفة خاصة على العلاقات الودية بينهم وبين المصريين وحبذ قيام سياسة اتفاق بين الدولتين المصرية والبريطانية. وأعرب عن سروره بانتخاب النحاس باشا رئيسًا للوفد. واصفًا إياه بأنه «كفء قدير عرف من البداية بوطنيته. له ماض نظيف ناصع».

وامتدح ثروت باشا ووجوده على رأس الحكومة، قائلاً: «إن كل هذه العوامل مجتمعة تدعو إلى التفاؤل بالمستقبل»(١).

ولم يَرُقْ هذا الحديث الجليل فى نظر صحيفة الاتحاديين لاسيما ما جاء فيه من الحض على صيانة الدستور فرفعت عقيرتها بالتنديد بسمو الأمير محاولة

---

(١) الأهرام ٢٢ سبتمبر.

أن تنال منه زاعمة أن حديثه هذا لا يلائم مركز الإمارة فردت الأهرام والبلاغ على هذا التبجح متخذتين من كلامها حجة عليها فى محاربتها الدستور والأمة. وقالت البلاغ فى الفصل الذى عقدته فى هذا الصدد بقلم الأستاذ عباس العقاد إن جريدة الاتحاد تتهم كل يوم فئة من الأمة بالتقصير فى واجباتها نحو العرش كذبًا وبهتانًا وقد اتهمت الأمراء والنواب والشيوخ والأمة بإجماعها بهذه التهمة الشنعاء الباطلة. إلى أن قالت: «فإذا صح أن الأمة كلها ـ أمراءها وشيوخها ونوابها وجمهورها ـ لا تؤدى واجب الإخلاص للعرش فهل يكون من الدفاع عن العرش أن تعلن هذه الحقيقة وتذاع وتتكرر ويشتد الإلحاح عليها فى مناسبة وغير مناسبة؟ وهل يغنى عرش أمة من الأمم أن يبقى على الولاء ثلاثة أو أربعة أشخاص لا هم فى العير ولا فى النفير ولا هم ممن يقيمون على ولاء غير ولاء الوظيفة والغنيمة. (يقصد الاتحاديين)»[1].

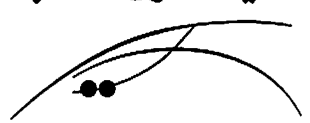
وقالت الأهرام إن الدستور يمكن الاعتداء عليه من نواح مختلفة لا من ناحية واحدة، إذ إنه فى وسع الإنكليز مثلاً أن يبطشوا به، فلماذا لم تقم جريدة إنكليزية للنيل من الأمير؟ ولماذا لم تتنبه صحيفة الاتحاد إلا إلى ناحية واحدة. ألا يعد عملها هذا اتهامًا توجهه إلى القائمين بأمرها وفضحًا لما يضمرون من الاعتداء بأية وسيلة كانت على كل من يؤيد الدستور جريًا وراء أهوائهم الدنيئة؟[2].

■■■

(١) البلاغ فى ٢٧ سبتمبر.
(٢) أهرام ٢٥ سبتمبر.

الفصل الرابع

تخليد ذكرى سعد باشا



ما كاد سعد ينتقل من دار الفَناء إلى دار البقاء حتى فاضت أنهار الصحف بقصائد الرثاء وكلمات التأبين الغاصة بذكر مآثر الفقيد العظيم ووصف تاريخه الحافل بجلائل الأعمال وسجاياه الغُرّ الحسان؛ مبينة الرُّزْء الكبير الذى أصاب البلاد بفقده. كما انهمر على الصحف عارض من الاقتراحات المختلفة لتخليد ذكراه.

وقد وقف القارئ فى أنباء الشهر السابق على مبادرة الحكومة إلى تخليد ذكرى الزعيم بما وضعته من قرارات حكيمة فى اليوم الثانى لوفاته، وقد قام حول هذه القرارات فى شهر سبتمبر شىء من الضجة ترتب على إشاعة، ملأت الجو ورددها العامة والخاصة بأن الإنكليز لا ينظرون بعين الارتياح إلى تنفيذ القرارات الآنفة الذكر. حتى إن مراسل الأهرام فى الإسكندرية أرسل إلى جريدته يقول: «لمناسبة اجتماعات الوزراء والبحث فى أمور مكتومة سمعنا أن السادة الإنكليز لا ينظرون بعين الارتياح إلى إقامة تماثيل كبيرة فى ساحات عامة لزعيم مصر العظيم ولا ندرى حتى الآن كم هو مقدار اهتمامهم بهذا الأمر»[1].

غير أنه سرعان ما كذبت هذه الإشاعة وظهر أن لا أساس لها من الصحة. فقال مراسل البلاغ فى الإسكندرية: «إنه قد صرح له أحد أصحاب المعالى

---

(١) أهرام ٧ سبتمبر.

الوزراء بأن هذا غير صحيح. وإنما الصحيح أن الإنكليز عبروا عن ارتياحهم لما فعلته الحكومة» وعلقت الجريدة على ذلك فقالت: «فنحن نقول إن المعلومات التى لدينا وهى معلومات مستقاة من مصادر رسمية، تنفى هذه الإشاعة نفيًا باتًا وتدل على أن المسئولين من الإنكليز صرحوا غير مرة وفى غير مجلس بعد أن عرفوا ما قررته الحكومة بأنهم يوافقون كل الموافقة على تخليد ذكرى سعد باشا ويرون ذلك عملاً لا شك فى أن الفقيد أهل له من جميع الوجوه»، إلى أن قالت: «فالتقول بأنهم لا يرتاحون لتخليد ذكرى سعد باشا غير صحيح وإنما الصحيح هو أن الرجعيين هم الذين لا يرتاحون لهذا التخليد وهم الذين يشيعون عن غيرهم أنهم غير مرتاحين»[1].

وقد عاد مراسل الأهرام فكتب إلى جريدته مكذبًا الإشاعة قال: «أخذنا بالبحث فى الأمر ففهمنا أن الإشاعة لم تصدر من أناس مسئولين وقد كان نشرها مفيدًا؛ لأن ذلك أدى إلى البحث فى الموضوع بطريقة غير رسمية بين موظف كبير من حكومتنا وموظف كبير من دار المندوب السامى وقد قال الأخير إن السلطات البريطانية لا تتداخل فيما تقرره الحكومة المصرية من الأمور الداخلية ولا ترى موجبًا للاعتراض فى هذه المسألة.

وتصدت جريدة المقطم لنفى الإشاعة بلهجة التأكيد فكتبت فى ذلك مقالاً افتتاحيًا قالت فيه، إن الإنكليز اشتهروا بتكريم العظماء واحترام العاملين وأن حكومتهم لا يمكن أن تعترض لشعور شعب فى أشد ساعات حزنه وأنه لذلك لا يمكن أن يكون للإشاعة التى راجت نصيب من الصدق. إلى أن قالت: «واتفق أن زارنا بعد ذلك سياسى إنكليزى فقصصنا عليه القصة فهز رأسه وقال يستحيل أن تتعرض حكومة بلادى لأمر كهذا بما يفيد عدم الرضا أو الرغبة فى المعارضة ولا يبعد أن تسمعوا أن أفرادًا من الإنكليز من المعجبين بالنابغين والعصاميين اشتركوا فعلاً فى تخليد ذكرى سعد»[2].

---

(١) أهرام ٨ سبتمبر.
(٢) المقطم ٩ سبتمبر.

وحقًا فإن جريدة «الإجبشيان غازيت» الإنكليزية كتبت مقالاً حبذت فيه المشروعات المقترحة لتخليد ذكرى الزعيم. وقالت عن قرار الحكومة شراء بيت الأمة: «إن شراء بيت سعد باشا المملوء بالتذكارات للأمة اقتراح جليل ولائق بالرجل الذى وضع فيه خططه للشعب كما أن فيه درسًا خالدًا للذين يأتون من بعده»(1).

لم يَرُقْ لصحيفة (الاتحاد) تلك القرارات الحازمة التى اتخذتها الحكومة فقامت تحاول القضاء عليها وإيقاف تنفيذها، فرفعت عقيرتها بالمناداة بأن هناك خلافًا بين الوزراء بشأن هذه القرارات وأن بعضهم غير موافق عليها فلما كذبتها الشواهد والتصريحات الرسمية.

وقالت إنه لا يجب على الحكومة أن تأخذ على عاتقها شيئًا من ذلك وعمدت إلى حيلة أخرى تحاول بها أن تنال من القرارات المشار إليها، فادعت أن نصب التماثيل وشراء بيت الأمة لا يفيد الأمة فى شىء وأن تخليد ذكرى الزعيم ينبغى أن يكون من طريق البر بالإنسانية كإنشاء المستشفيات والملاجئ وغيرها.

وقد استاء الناس من هذه الحملة التى تحملها جريدة الاتحاديين على تخليد ذكرى الزعيم فنهضت الصحف للرد عليها وتفنيد مزاعمها فقالت، إنه فضلاً عن قرارات الحكومة فإن الأمة ستقوم بنصيبها فى تخليد الذكرى بتشييد دُور التعليم والاستشفاء وغيرها باسم الزعيم الكريم(2).

ولم ترق فى نظر بعض الناس وبعض الصحف، وفى مقدمتها جريدة السياسة، الفكرة القائلة بتشييد قبر الزعيم فى وسط مسجد؛ لأن ذلك من شأنه أن يشوه شخصية سعد الفذة على مر السنين فيتوهم العامة أنه كان وليًا من الصالحين وهو البطل السياسى العظيم ولأنه لم يكن زعيمًا دينيًا وإنما كان زعيمًا لمصر وللشرق بأجمعه يمثل البلاد بمختلف أديانها ومذاهبها فهو بذلك لم يكن فقيد المسلمين فقط بل فقيد المصريين جميعًا.

---

(1) البلاغ ٦ سبتمبر.

(2) البلاغ ٧و ١١ و١٢ سبتمبر.

فكتب بعضهم كلمة قال فيها:

«فكروا قليلاً فى الأمر واجعلوا ذكرى سعد أساسها إزالة الفوارق الدينية كما كانت سيرة سعد فى حياته واجعلوا قبر سعد فى وسط بيت الأمة أو بجواره قبرًا مصريًا كقبر نابوليون يحج إليه كل من يريد من أبناء مصر ومن أبناء الشرق والغرب دون تكلف فليست مصر بحاجة إلى مسجد يزاد على مساجدها. ولا القبوات فى القاهرة فى حاجة إلى قبوة».

واقترح بعضهم إنشاء مقبرة للعظماء من المصريين على اختلاف أديانهم تكون جثة الفقيد أولى ما يدفن بها[1].

وكتب عبد الحميد حمدى مقالاً افتتاحيًا فى جريدة السياسة انتقد فيه فكرة بناء مسجد حول الضريح. واستهجن ما قام به بعض العامة فى المولد النبوى الشريف بالزقازيق من السير حاملين لوحة عليها «السادة السعدية على الطريقة الزغلولية» قائلاً إن انتشار مثل هذه البدعة قد تؤثر على ذكرى الفقيد العظيم تأثيرًا لا يتفق وما يرجى من جعلها مثلاً ساميًا للأجيال المقبلة. وأن سعد باشا كان من أشد الناس كرهًا للمشعوذين الدينيين ولم يكن ليقبل فى حياته السياسية أن يفرِّق بين أبناء البلاد لاختلاف مذاهبهم الدينية، بل كان على العكس من ذلك أول زعيم ألَّف بين الصليب والهلال. ووحد جهود أبناء البلاد على اختلاف أديانهم فجمعها على غاية واحدة هى طلب الاستقلال وعلى دين واحد هو محبة الوطن»، إلى أن قال فى ختامها: «لقد اتصل بنا أن أصحاب المعالى الوزراء قد فكروا فعلاً فى العدول عن إنشاء مسجد يقام فيه الضريح. وأنهم قد رأوا أن يستبدلوا بالمسجد أثرًا مصريًا خالصًا يقام إلى جانب بيت الأمة وفيه قبر الفقيد العظيم»[2].

هكذا كان شأن الصحف المصرية فى شهر سبتمبر فلم يكن الإنسان يقع نظره على صحيفة إلا وهى غاصة بالحديث عن سيرة الزعيم وتخليد ذكره. أما الناس

---

(١) السياسة أول سبتمبر.

(٢) السياسة ١١ سبتمبر.

فقد كانوا يقيمون الجنازات الصامة فى الأقاليم وتتوالى وفودهم إلى الضريح الكريم حاملة طاقات الزهور لأداء تحية الوداع.

أقوال الصحف الأوروبية

وكانت الصحف الأجنبية ولاسيما الإنكليزية لا تقل اهتمامًا فى التحدث عن الزعيم العظيم والإشادة بذكره وجليل أعماله ومآثره. وأنصف أغلبها الفقيد فاعترفت له بما لم تكن تعترف به فى حياته فنشرت «النير إيست» مقالاً افتتاحيًا أثنت فيه على زغلول باشا ثناء بالغًا. وقد وصفته بأنه صانع الاستقلال السياسى لمصر ويكاد يكون حب المصريين له عبادة. وسردت تاريخه منذ نشأته[1].

وقالت جريدة «الإيكونومست» إن فى وسع الإنكليزى أن يشاطر بصدق وإخلاص المصريين فى حزنهم على وفاة زغلول باشا. ومع أن الزعيم الراحل كان خصمًا لكل سيادة بريطانية فى مصر فإنه لم يكن عدوًا للأمة الإنكليزية سواء فى مجموعها أو فى أفرادها. ولا يسعنا إلا أن نعطف على إخلاصه وسعيه فى سبيل استقلال بلاده القومى الكامل. فقد كان مثل هذه الأمنية منذ قرون»[2].

وكتب الميجر تويدى مقالاً مسهبًا عن حياة الزعيم وأعماله السياسية استهله يقول: «أنجبت البلدان الواقعة على شواطئ البحر الأبيض المتوسط ثلاثة رجال من العظماء فى خلال الخمسين عامًا الماضية وهم السنيور موسولينى ومصطفى كمال باشا وزغلول باشا».

ثم أخذ يسرد تاريخ حياة سعد باشا ومواقفه البارزة مع الخديو السابق، ومع ذلك لم يخلُ مقاله من انتقاد سعد باشا فى السياسة التى جرى عليها فى سنة ١٩٢٤ لما كان رئيسًا للوزارة[3].

■■■

(١) البرقيات الخصوصية للسياسة فى أول سبتمبر.
(٢) البرقيات الخصوصية للسياسة فى ٤ سبتمبر.
(٣) الأهرام فى ٢٨ سبتمبر.

الفصل الخامس
متفرقات



حسن نشأت باشا وما دار حوله

ألغى البرلمان فى العام الماضى منصب وزير مصر المفوض فى مدريد الذى كان يشغله حسن نشأت باشا وتعين هو بوظيفته وزيرًا مفوضًا فى طهران. غير أنه ظل فى مدريد شهورًا عديدة بدعوى أن جلالة ملك إسپانيا مريض وأنه لا يستطيع مبارحتها قبل أن يتشرف بمقابلة جلالته وادعى بعد ذلك أنه مضطر للبقاء فى مدريد لتسليم المفوضية إلى من عُيِّن لها بعده. وأخيرًا حضر إلى القاهرة ولكنه طلب منه إجازة ليمضيها فى أوروبا بقصد الاستشفاء مما به من داء الكبد، فمنحته وزارة الخارجية إجازة اعتيادية قدرها ثلاثة أشهر انتهت فى أوائل سبتمبر. وفى الواقع؛ فإن كل هذه المحاولات لم يكن غرضه منها سوى مماطلة الرحيل إلى طهران ورجاء إلغاء أمر تعيينه الجديد.والمماطلة فى تنفيذه؛ حتى تسنح له فرصة للرجوع إلى مثل نفوذه الأول.

فلما انتهت إجازته الاعتيادية قدم طلبًا آخر لمنحه إجازة مرضية لمدة ثلاثة أشهر بناء على شهادة طبيبين فحصاه فى مدريد وصدقت عليها المفوضية المصرية هناك.

ولما اتصل هذا النبأ بالصحف قامت تنحى باللائمة على الحكومة لتساهلها العظيم إزاء نشأت باشا. الأمر الذى جعله يتمادى فى مد إجازته وطالبت

الصحف بعزله من منصبه بلهجة شديد فقالت السياسة: «وكيف تسكت الحكومة على هذه المناورة المكشوفة التى يريد بها نشأت باشا أن يغتال أموال البلاد يحارب بها البلاد مما هو مشهور عنه وعن عصابته من الدس لاستقلال القطر. والعبث بكرامة الأمة؟ وإذا كانت الحكومة تستطيع أن تحتمل ذلك كله معرضة نفسها لحساب البرلمان وحكم التاريخ فهلا تخشى أن يضعف عجزها ـ الذى تظهر به إزاء نشأت باشا ومحاولاته إيمان الناس بالدستور وبجدية الحياة النيابية التى نعيشها؟ أَوَلا تفكر إذن أن تهاونها فى هذا السبيل تهاون فى شىء مقدس وارتكاب لما لا يغتفر؟».

إلى أن قالت:

«الحق أننا لا نفهم هذا اللين فى المعاملة. بل هذا العجز فى التصرف من جانب الحكومة إزاء ذلك الذى لا يمكن أن يخرج عن كونه واحدًا من موظفيها الذين يجب أن يُعاملوا كلهم معاملة واحدة متساوية»(١).

وعالجت البلاغ هذا الموضوع فأنشأت مقالاً جاء به: «ونظن أن أحدًا من القراء أو من غيرهم لم يخدع فيما فعله نشأت باشا فإنه مفهوم للطفل قبل الرجل أنه يحاول محاولة مكشوفة تعطيل قرار نقله وزيرًا مفوضًا لمصر فى طهران. وأنه ينتظر من الظروف التي لم تسعفه بهذه فيما مضى بالبقاء فى مصر وبالاتصال بالقصر الملكى بوظيفة أو بغيرها أن تعود فتسعفه بهذه الطلبة فى هذه الأيام، وهذا الذى يحدث نشأت باشا نفسه به ويتحيل له الحيل هو الذى يعنى الناس الآن من أمره برلمانهم وصحافتهم وجمهورهم فى كل مكان؟ وما عداه لا يُعنى به أحد ولا يجرى لمخلوق فى بال. وسواء بقى نشأت باشا موظفًا فى حكومة مصر أو بعيدًا عن وظائفها؛ فإنه أقل من أن تثار حول اسمه أية ضجة أو يجرى بحديثه لسان».

---

(١) السياسة فى ٦ سبتمبر.

إلى أن قال:

«ولا يوجد فى مصر رجل واحد يجهل أن نشأت باشا حامل علم الرجعية وزعيم العاملين لتأييد الحكم المطلق والمستخدم نفوذ منصبه فى القصر الملكى وبقوة الحكومة التى كانت موجودة فى عهد وجوده فى هذا المنصب الأداة الحكومية للعَبَث بالدستور». ثم استمرت مبينة أن المصريين لا يرغبون فى أن تمثل أمام أعينهم مرة أخرى اعتداءات نشأت باشا على الدستور وأنه لم يبقَ للحكومة عذر فى أن تقف مكتوفة الأيدى أمام نشأت باشا»، ثم ختمت المقال بقولها:

«ونشأت باشا ليس أكثر من موظف فإما أنه راغب بحق فى القيام كموظف مصرى فى طهران وحينئذ لا بد من تكليفه بالتفرغ فى الحال للقيام بهذا الواجب. وإما أنه غير راغب وحينئذ فالطريق أمام الوزارة واسعة وحقها الدستورى فى إقالته صريح ولا محل لأى تشكك فيه»[١].

وقالت جريدة «الإجبشيان غازيت» فى عددها الصادر فى ٥ سبتمبر، إن نشأت باشا عزم على الاستقالة من منصب وزير مفوض فى طهران والعودة إلى الحياة السياسية فى مصر، ثم قالت: ولا يزال نشأت باشا معتبرًا رجل الملك[٢].

وتحدث إبراهيم باشا وجيه وكيل وزارة الخارجية المصرية إلى مراسل السياسة فى الإسكندرية فبعد أن بين أسباب تأخر نشأت باشا عن السفر لمقر مركزه الجديد بما لا يخرج عما سردناه صرح فيما يختص بالإجازة المرضية التى يطلبها فقال: «أما أن المرض قد لا يكون صحيحًا وقد لا تكون الشهادة الطبية مقررة للدفاع فهذا ما لا شأن لنا نتعرض له. وقد يكون من اللائق أن نتعرض له لأن ذلك قد يفسر بأننا نطعن على الشهادات العلمية لدولة صديقة وقد يفضى

(١) البلاغ فى ٨ سبتمبر.
(٢) عن البلاغ فى ٦ سبتمبر.

إلى إشكال سياسى». ثم بين مقدار الإجازات القانونية التى يحق لنشأت باشا الاستيلاء عليها بمقتضى أحكام القانون الحالى.

وقد علقت الجريدة على هذا الحديث بأنه يمثل آراء الناحية الإدارية وفيما عدا ذلك فالمرجع للوزير. ثم انتقدت إدلاء الوكيل برأيه قبل أن يقف على قرار الوزير، كما انتقدت التدليل الذى جاء على لسان الوكيل فى تبرير قبول الشهادات الطبية التى قدمها نشأت باشا ونسبت إليه الدفاع عن موقف نشأت باشا[1].

فبادر فى اليوم التالى وكيل وزارة الخارجية إلى محادثة مندوب جريدة البلاغ فى صدد التصريح الذى أدلى به لمراسل السياسة فقال: «إنه لم يُرِد من حديثه معه سوى أن يعين الوضع لمسألة نشأت باشا من الناحية الإدارية ولم يخطر بباله الدفاع عنه أو التحيُّز له وأنه لم يُدْلِ برأى فى المسألة يمكن أن يختلف عن رأى الوزير وأنه ليس فى بيان مسلك نشأت باشا من الناحية الإدارية أى إفشاء لأسرار الوزارة. وقال إنه لم يتعرض لمرض نشأت باشا صحيحًا كان أو غير صحيح ولا للشهادة الطبية وهل هى منطبقة على الواقع أو غير منطبقة كما أنه لم يتعرض للعلاقات بين مصر وإسبانيا».

ثم قال:

«وعلى كل حال فالمرجع كله للوزير وليس علىَّ إلا أن أعرض الأوراق على معاليه وليس فى وسعى أن أدلى برأيى قبل إطلاع الوزير على الحالة ولم يخطر ببالى أن أتحيز لنشأت باشا ولن يؤثر فىَّ إبداء أى رأى فى المسألة». فى رأى بأداء أى مسألة[2].

وظهر بعد ذلك قرار الوزارة فى إجازة نشأت باشا فإذا به يقضى بأن يقدم نفسه إلى القومسيون الطبى المؤلف فى باريس لفحص الموظفين المصريين عند الاقتضاء وقد أبلغ له هذا القرار بطريق البرق[3].

---

(١) السياسة فى سبتمبر.

(٢) البلاغ فى ٦ سبتمبر.

(١) محليات الأهرام فى ٦ سبتمبر.

وعلقت البلاغ على هذا القرار قائلة: إن هذا التصرف قد يكون صحيحًا بصفته إجراء عاديًا إذا كان موجهًا إلى أى موظف آخر. أما وهو موجه إلى نشأت باشا فيجب أن يراعى فى هذه الحالة جميع الملابسات التى أحاطت ولا تزال محيطة بأمره ويجب أن تكون الكلمة فى مسألة نشأت باشا كلمة الوزير لا كلمة الطبيب؛ لأن المسألة أكبر من أن تكون مسألة موظف عادى يتخذ معه إجراء عادى، وإنما هى مسألة الدستور وصيانته. وانتقدت القرار واصفة إياه بأنه مجرد حيلة جديدة تلجأ إليها الوزارة هاربة وراء نصوص القانون المالى لتبرير موقفها إزاء هذا الموظف وسكوتها عن بقائه فى الخدمة للآن، وأهابت الوزارة فى ختام مقالها بأن تعامله بالحزم والشدة[1].

إشاعة تقليده منصب ناظر الخاصة الملكية

منذ أن انتقل إلى رحمة الله المرحوم محمد نجيب باشا فى أواخر الشهر الماضى راجت إشاعة لاكتها الألسن وتناقلتها بأن حسن نشأت باشا سيخلفه فى منصب ناظر الخاصة الملكية؛ حتى إن مراسلى الصحف طيروا نبأها إلى صحفهم فأبرق مراسل المقطم فى لندن إلى جريدته يقول بأن الإشاعات تواترت فى باريس بأن نشأت باشا عُين ناظرًا للخاصة الملكية[2]!.

وأرسل مراسل جريدة السياسة برقية هذا نصها:

«يقول مراسل التيمس بأن بعض الدوائر المصرية الرسمية تؤكد أن نشأت باشا سوف لا يتولى وظيفته بطهران وتظن هذه الدوائر أنه من المحتمل تعيينه مديرًا للخاصة الملكية»[3].

وعلقت السياسة على هذه الإشاعة بمقال كتبته بعنوان:

«نشأت باشا ونظارة الخاصة الملكية - إذن يريدون أن يتحدُّوا البرلمان».

---

(١) البلاغ ٦ سبتمبر.

(٢) المقطم ٧ سبتمبر.

(٣) البرقيات الخصوصية للسياسة فى ٨ سبتمبر.

فبعد أن أتت على التعليلات التى يسوقها القوم لتبرير تقليد نشأت باشا المنصب المذكور قالت:

«ويلوح لنا أن القوم يفكرون فى هذا الافتراض تفكيرًا جديًا فلم يُعين مكان المغفور له نجيب باشا أحد واكتفى بأن كلف الدولة نسيم باشا القيام بأعباء المنصب الخالى إلى جانب قيامه بأعباء منصبه فى رياسة الديوان الملكى وجاء نشأت باشا يطلب إلى وزير الخارجية أن يمنحه إجازة مرضية حتى لا يضطر إلى اللحاق بمنصبه الرسمى فى طهران ويصبح بقاؤه فى إيران أمرًا واقعًا. لكن يلوح لنا كذلك أن فى الذهاب هذا المذهب تحديًا للدستور، بل تحديًا للبرلمان كله بل تحديًا لمصلحة الأمة ذاتها».

وبينت كيف أن مسألة بقاء نشأت باشا فى خدمة الحكومة أو إقالته كانت محل مفاوضة وانتهت ببقائه فى منصب من مناصبها بحيث لا يسمح له بالبقاء فى القطر المصرى، وأنه تنفيذًا لذلك عُين بوظيفة وزير مفوض فى طهران وأن الغرض من كل ذلك هو إقصاؤه عن القصر الملكى.

ثم قالت:

«فالقول الآن بتقليد نشأت باشا وبالتفكير فى تقليده منصبًا يكون اتصاله بالقصر عن طريقه اتصالاً متينًا ليس لأحد أن يتدخل فيه لما لذلك المنصب من صفة الخصوص، إنما هو قول لا يمكن تصديقه، لأنه لا يمكن تصديق التفكير فى الخروج على ذلك الذى كان شبه اتفاق بين البرلمان والسلطات جميعًا على إبعاد ذلك الفتى من مصر ومن كل بيئة يمكنه أن يتصل خلالها بالقصر ورجاله»[1].

وعادت البلاغ بهذه المناسبة فعالجت موضوع نشأت باشا من جديد فى مقال افتتاحى بقلم الأستاذ عباس العقاد حمل فيه حملة صادقة على نشأت باشا، وقد جاء فيه ما يلى: «أن حسن نشأت يهزأ بالحكومة لا أكثر ولا أقل، فهل تريد الحكومة أن تكون هزأة لمن يشاء وهى مكتوفة اليدين؟ وهل تظن نفسها بمأمن

---

(١) السياسة ٨ سبتمبر.

من عاقبة هذا الضعف وما يفهمه الضعفاء واللؤماء من دلائله ومعانيه؟ ولماذا كل هذا؟ أوهو رعاية لشعور من لا يرعون لها حقًا ولا يبالون بازدرائها على مشهد من الناس؟ أم خوفًا واتقاء ولا محل هناك للخوف والاتقاء». وطالب الحكومة بأصرح عبارة أن تقيل نشأت باشا من خدمتها، فقال: «إنما نريد أن نفصل موظفًا يُعد وجوده وتلاعبه بالحكومة أكبر دليل على تزعزع الدستور وسطوة الرجعية فهل هذا كثير؟ وهل هو كثير فى هذا الظرف الذى تنبهت فيه المطامع واشتدت الحاجة إلى استئصال كل ريبة تساور الطامعين وكل قلق يخامر المستضعفين»[1].

وأنشأت البلاغ مقالاً آخر جاء به: «هل الوزارة تتبهت إلى المساعى والحيل التى تبذل لتعود الرجعية فتلوذ بجوانب القصر وتبيِّت للدستور وتدس له. وهل هى مقررة واجبها فى القضاء على هذه المساعى. وهل هى حية تتنبه إلى هذه المساعى وتقرر واجبها فى القضاء عليها معتزمة أن تقوم بهذا الواجب وفى أى وقت يكون قيامها به؟»[2].

وبعث مراسل السياسة فى لندن ببرقية قال فيها: «يرى الكاتب لجريدة الديلى تلغراف أن أهمية كبرى تُعلق على عودة نشأت باشا إلى البلاد ويقول إن الاعتقاد السائد هو أن نشأت باشا حينما كان مؤخرًا فى لندن كان على اتصال غير رسمى بالمفاوضات المصرية الإنكليزية وهنالك ما يحمل جيدًا على الاعتقاد بأنه يؤيد الاتفاق العاجل على الخلافات القائمة بين لندن والقاهرة التى تضاءلت إلى حد مدهش أثناء محادثات ثروت باشا والسير أوستن تشمبرلن»[3].

وأفادت أنباء لندن بأن نشأت باشا وصل إليها فى ٢٨ سبتمبر، وأبرق مراسل السياسة فى لندن إلى جريدته بقوله:

«ومن المحتمل أنه جاء لمهمة سياسية لأنه يحوط بالكتمان غايته من هذه الزيارة التى لم تكن متوقعة والتى أثارت هنا إشاعات كثيرة غريبة - وتسند إحدى

---

(١) السياسة فى ٨ سبتمبر.
(٢) البلاغ فى ٨ سبتمبر.
(٣) السياسة فى ٩ سبتمبر.

هذه الإشاعات مجيئه إلى أنه يريد سبر غور الرأى البريطانى الرسمى بصدد عودته إلى الحياة السياسية فى مصر فإذا لقى فى الجو السياسى هنا ما يقرب تحقيق الأغراض التى يسعى إليها فسيلحق به على باشا ماهر، ولكن مهما تكن مهمته فقد علمت من المصادر الموثوق بها أن نشأت باشا وحزبه لن يجدا أى تعضيد أو مساعدة من الجانب البريطانى الذى يرغب فى تقوية الائتلاف المصرى لكى يتمكن ثروت باشا من الانتهاء إلى وضع تسوية نهائية بين إنكلترا ومصر تلك التسوية التى يؤمّل هو والمستر تشمبرلن الوصول إليها قريبًا»[1].

على أنه على ذلك لم يمكث فى لندن طويلاً فغادرها فى مساء ٢١ سبتمبر.

سفر رجال حزب الاتحاد إلى أوروبا

فى ٢ سبتمبر أعلنت الصحف فجأة أن على ماهر باشا وكيل حزب الاتحاد ومحمود أبو النصر بك سكرتيره أبحرا إلى فرنسا. فأثار سفرهما هذا، بعد وفاة الزعيم ببضعة أيام، وفى وقت كاد فصل الصيف ينقضى فيه ويعود المصطافون إلى مصر، الشبهات والظنون. فقالت جريدة السياسة إنه اتصل بها أن سفرهما جاء على إثر برقية وردت من حسن نشأت باشا. وعلقت على ذلك بأنه إذا كان جماعة الرجعيين يتوهمون أن وفاة الزعيم فرصة يغتنمونها للعودة إلى كراسى الحكم فهم فى وهمهم هذا مخطئون؛ لأن الأمة فى هذا الوقت قد ازداد ائتلاف أحزابها متانة. كما أن الحكومة البريطانية ليست على استعداد لإعادة نشأت باشا وحزبه إلى السراى أو كراسى الحكم بل هى فوق ذلك ستعارض أية محاولة يراد بها ذلك، كما أن جلالة الملك عامل على صيانة الدستور وتنفيذه، مقدر تلك الحكمة السياسية أن الملك يملك ولا يحكم، فيسمو فوق الاعتبارات الحزبية وفوق مظاهر السياسة الفعلية كلها[2].

---

(١) البرقيات الخصوصية للسياسة فى ٣٠ سبتمبر.
(٢) السياسة فى ٤ سبتمبر.

ونشرت جريدة «الإجبشيان غازيت» كلمة تعليقًا على النبأ المذكورة، قالت فيها: «اهتمت الدوائر السياسية أيما اهتمام بسفر معالى على ماهر باشا وكيل حزب الاتحاد وسعادة محمود أبو النصر بك سكرتيره فجأة إلى أوروبا، ولعل هذا الاهتمام راجع إلى دقة الموقف الذى نشأ عن وفاة سعد باشا وما تنويه الأحزاب السياسية الحاضرة».

إلى أن قالت:

«وتعارض الأحزاب المؤتلفة، السعديون والدستوريون والوطنيون، حزب الاتحاد وهى مصممة على بذل كل جهد للحيلولة بين الاتحاديين وبين العودة إلى دست الحكم؛ لأنهم يقولون إن نية الاتحاديين منصرفة إلى هدم الدستور وإعادة الحكم المطلق»[1].

ونشرت «النير إيست» رسالة لمكاتبها فى القاهرة عالج فيها هذا الموضوع أشار فيها إلى الحملات التى تقوم بها صحف الوفد وصحيفة الأحرار الدستوريين بمناسبة المساعى التى يبذلها على ماهر باشا ومحمود أبو النصر بك ونشأت باشا، ثم قال إن نتيجة هذه الحملات هى على ما يلوح لنا إشغال الرأى العام من جديد والاهتمام بجماعة يكاد يتعذر على المرء أن يسميهم حزبًا سياسيًا بعد أن أُسدل عليهم ستار النسيان»[2].

وقد حاولت جريدة الاتحاد أن تبرر سفر رجلَىْ حزبها فى هذا الوقت غير المناسب فادعت أنهما سافرا بقصد الاستشفاء، وكالت للأحرار الدستوريين الشتائم والتهم جزافًا فزعمت أن بعضهم يختلفون إلى دار المندوب السامى بالدسائس والتلفيقات يَشُونَ بالأمة إليها ويستحثونها على التدخل فى شئون البلاد الداخلية وسعت بالتفريق بينهم وبين رجال الوفد، فذكرت أن الأحرار الدستوريين يسعون لانضمام بعض السعديين المعتدلين إليهم. فقامت جريدتا البلاغ والسياسة تردان على هذه المفتريات وتُظهران ما تنطوى عليه من كذب واختلاق لم تقصد به إلا تشويه الائتلاف والسعاية بين المؤتلفين، وطالبتها

(١) السياسة فى ٦ سبتمبر.
(٢) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ١٢ سبتمبر.

السياسة أن تقيم الدليل على ما تقول إن كانت صادقة أو على الأقل تظهر قرينة أو شبهة يصح أن تبرر تلك التهمة التى وجهتها الاتحاد إلى الأحرار الدستوريين.

وعقد الأستاذ عباس العقاد فصلاً افتتاحيًا فى البلاغ أتى فيه على تاريخ المساعى التى بذلها الاتحاديون فى أوروبا فى الصيف لمحاربة الدستور وإحباط الاتفاق بين ثروت باشا والحكومة الإنكليزية، إلى أن وصل إلى ذكر التهمة السابقة الذكر.

فقال:

هذه هى دسيستهم الجديدة ولا نريد أن نلتفت إليها إلا لنستدل بها على الخطة التى يحاولونها فغاية الرجعيين هى تعطيل الدستور ووسيلتهم إلى تلك الغاية هى كسب ثقة الإنكليز وهم يعلمون أن الإنكليز لا يثقون بهم إلا إذا حالفهم فريق من الأمة ولا يكون هذا إلا إذا وقع الفشل فى صفوف المؤتلفين ولكن هيهات[1].

وعادت البلاغ إلى معالجة الموضع فقالت عن الاتحاديين وأطماعهم: «كان طمع أولئك القوم الآن فى تحقيق أغراضهم بعد فَقْد الزعيم هو أملهم فى الماضى قبل فقده الخيبة تلازمهم وسوء الطالع يماشيهم فلا الوفد بمفرق الكلمة ولا الاتحاد بمُنحلٍّ العُرَى ولا اليقظة القومية بنائمة وليعلموا أن هذه اليقظة أكثر حسًا وأكبر معنى وأسرع ثمرًا منها قبل موت زعيم البلاد»[2].

وبالنظر لما أشيع من أن سفر رجلَىّ حزب الاتحاد كان بناء على استدعاء نشأت باشا وما فى ذلك من خروج على حدود الوظيفة والواجب الدستورى أذاعت الحكومة بلاغًا رسميًا هذا نصه:

ورد على حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء نبأ برقى من سعادة حسن نشأت باشا ينفى فيه بتاتًا استدعاءه لأشخاص من مصر أو اشتغاله بأمور سياسية[3].

(١) السياسة فى ٢٥، ٢٦ سبتمبر والبلاغ فى ١٤ سبتمبر.
(٢) البلاغ فى ٢٤ سبتمبر.
(٣) البلاغ والسياسة فى ١٨ سبتمبر.

تدخل السراى فى التوظف

كتبت جريدة السياسة مقالاً بعنوان:

«يجب وضع حد لهذه التدخلات وإلا كان الدستور حبرًا على ورق».

ذكرت فيه أن وزير الحقانية وضع الحركة القضائية الشرعية قبل قيامه بالإجازة ولم يبقَ لتنفيذها إلا استصدار المرسوم الملكى. غير أن هذا المرسوم لم يصدر لأن جلالة الملك رغب فى إجراء تغيير فيها بأن يتولى منصب العضوية فى المحكمة العليا الشرعية رئيس محكمة مصر الابتدائية الذى كان قبل ذلك إمامًا لجلالته فى حين أن وزير الحقانية اختار لهذا المنصب شخصًا آخر أوّلى من الأول بعدة اعتبارات.

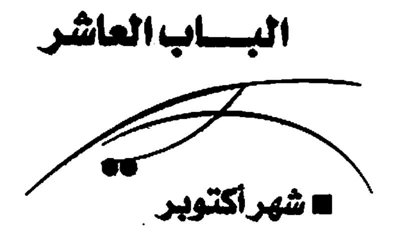
وقد انتقدت الصحيفة هذا التدخل من جانب صاحب الجلالة الملك ووصفته بأنه غير دستورى، وقالت:

«نعم نطلب إلى الوزارة فى حزم أن تقف موقف المدافع عن الدستور فى شئون سبق للفقيد العظيم (أى سعد باشا) أيام كان رئيسًا للوزارة أن أقرها فى نصابها وأن حـرَّم تدخل القـصـر فى أمـور الحكومـة، بل فـرض تـدخل الوزارة فى أمـور القصر نفسه»[1].

■ ■ ■

(١) السياسة فى ١٨ سبتمبر، والبلاغ فى ١٩ منه.

الباب العاشر

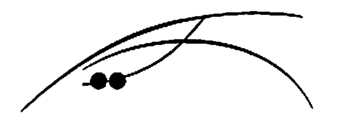


■ شهر أكتوبر

■■

الفصل الأول

الحالة الداخلية فى مصر والمحادثات السياسية



مر بالقارئ فى أنباء شهر سبتمبر أن الوفد المصرى انتخب بإجماع الآراء مصطفى النحاس باشا رئيسًا له وما قوبل به هذا الانتخاب من الاستحسان العام وما أدلى به سعادته من الأحاديث السياسية. وما كان من البيان الذى أصدره الوفد والبيان الآخر الذى أصدره الأحرار الدستوريون اللذان كانت الفكرة فيهما تدور حول توكيد الائتلاف والحرص على الدستور.

ونقول هنا إن الصحف علقت على هذه الحالة وبحثت الموقف السياسى بحثًا دقيقًا فأثنت الثناء الجَمَّ على موقف رجال الوفد لمواصلتهم الجهاد لتحقيق أمانى البلاد بعد وفاة الزعيم الأكبر، وحبذت توثيق عُرَى الائتلاف بين الأحزاب وتأييد الدستور وتفاءلت خيرًا فى المستقبل[1].

ومن بين ما نشر مقال فى جريدة «الإجبشيان ميل»، إحدى الصحف الإنكليزية المحلية، قالت عنه إنه لنائب مصرى من أكبر النواب الواقفين على بواطن الأمور عرَّبته جريدة الأهرام فى محلياتها.

وقد استهله كاتبه بوصف حزن الأمة الشديد على الفقيد. ثم قال:

«وسيبقى اتحاد الأحزاب وحماية الدستور وسياسة الصداقة مع جميع الأمم الأجنبية بصفة عامة ومع الأمة البريطانية بصفة خاصة والرغبة الصادقة

(١) المقطم عدد أول أكتوبر والسياسة الأسبوعية أول أكتوبر.

الخالية من كل رياء وملق فى الاتفاق مع الإنكليز على قاعدة الاستقلال الحقيقى للبلاد مع الاحتفاظ بحقوق بريطانيا المشروعة التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال ستبقى كل هذه الخطة الثابتة القويمة لا للسعديين وحدهم، بل لجميع الأحزاب المؤتلفة أيضًا وفى وسعى أن أؤكد لكم أن جميع الساسة المصريين متفقون كل الاتفاق فى هذه الرغبة وفيما يتعلق باستمرار سياسة حسن التفاهم»[1].

وبعث مراسل المقطم الإسكندرى برسالة إلى جريدته نشرتها بتاريخ أول أكتوبر بعنوان «المحادثات السياسية» نقتطف منها ما يلى:

«ذكرت فى كلمة عن السياسة الجديدة نشرت من أيام فى المقطم أن حضرة صاحب الدولة ثروت باشا ينتظر النتيجة لعمل الوفد من حيث انتخاب رئيسه ليتمكن من تنفيذ خطته والخروج من صمته ثم يفاتح زملاءه فى مسألة الأحاديث السياسية.

وقد انتهى الوفد إلى انتخاب صاحب السعادة مصطفى النحاس باشا رئيسًا له وخلفًا للزعيم الكبير سعد باشا، فأصبح من الثابت المقرر أن يبدأ ثروت باشا بتنفيذ الخطة السديدة التى رسمها واستنادًا إلى هذه النية أخبرتكم أمس تليفونيًا ما يتوقعه الثقات من مقابلة الرئيسين، رئيس الوزارة ورئيس الوفد بالقاهرة للتحدث فى أهم الشئون الحاضرة».

«وعلى أن ثروت باشا بعد رجوعه من القاهرة وعودة زملائه الوزراء كلهم ومنهم وزير الزراعة والخارجية سيدعوهم إلى اجتماع خاص فى الأسبوع القابل ويفاتحهم فى المهمة التى أُلقيت على عاتقه ببلاد الإنكليز وفى الأمور السياسية التى دار عليها الكلام لجعلها قاعدة للمفاوضات الرسمية بين مصر وإنكلترا توصلاً لعقد معاهدة أو محالفة بين الدولتين لا تمس استقلال مصر ولا تضر مصالح بريطانيا المشروعة»[2].

---

(١) اهرام أول أكتوبر.

(٢) محليات مقطم أول أكتوبر.

وإزاء ما لاقاه النحاس باشا من الأمة من ضروب الحفاوة والتكريم وما تلقاه من برقيات التهانى بمناسبة انتخابه رئيسًا للوفد المصرى، وجه إلى الأمة الكلمة الآتية التى نثبتها هنا بنصها نظرًا لأهميتها التاريخية وما فيها من بلاغة وحسن بيان.

«أيتها الأمة الحزينة: فجعت فى سعد أبر أبنائك وحامل لوائك ومجمع وحدتك وناشر عظمتك والمدافع عن قضيتك فكنت فى حزنك الرهيب حريصة على مبادئه حفيظة على ما أورثك من حكمة وحزم متلتفة إلى وفد بثقة كاملة ويقين عظيم».

«ثبات يرويه الإيمان بقضاء الله وتماسك بشدة الاعتصام بحبل الله كرمت أمة أنجبت سعدًا ومجَّدته حيًا وميتًا».

«أيتها الأمة العظيمة: ندبنى الوفد المصرى لحمل رايته ومواصلة السعى معه لتحقيق غاية فاستعظمت مقامًا جليلاً واستشعرت من نفسى ضعفًا وقصورًا ولكنى أمام إجماعه الرائع لم يسعنى إلا النزول على إرادته معتزًا بقوتك مؤزرًا بتعضيد ممثليك الكرام شيوخًا ونوابًا مستمنحًا رعايتك جاعلاً نصب عينى ما أورثنا سعد من وحدة وثق عراها وكرامة عزها وحماها ودستور كافح الثورة المشبوبة عليه وحكمة خاطب بها الشعوب وود أسكنه جميع القلوب».

«أيتها الأمة الكريمة: لقد أوليتنى فضلاً سابغًا وحبوتنى كرمًا غامرًا فهذه الرسائل الحكيمة والبرقيات البليغة إنما هى ذوب العواطف النبيلة وعصارة الإيمان الوطنى ملأت شعاب قلبى ولامست مكان الإقدام من نفسى وتلك الوفود الكاثرة التى بعثت بها إلى بيت الأمة لتعمر جوانبه وتشد أزرى وتواسى أمَّ المصريين فى فجيعتها الفادحة أرتنى الوطنية فى جلالتها والإخلاص فى سموه فما أكرمك فى إحسانك المشكور وبرك المحمود».

«أيتها الأمة الرشيدة: لقد وجب علينا أن نتواصى بالحق وأن نتواصى بالصبر فينصرف كل مصرى إلى عمله مشكور السعى واسع الأمل كبير الرجاء. ثبت الله قلوبنا وطيَّب ثرى فقيدنا وكلأ بحياطته مصر الخالدة»[1].

---

(١) الأهرام ٤ أكتوبر.

وبينما كان الناس متفائلين فى صفاء جو العلاقات بين مصر وإنكلترا إذ طلعت عليهم جريدة «المورننج پوست»، الصحيفة الاستعمارية المشهورة بمقالة افتتاحية منكرة تعليقًا على سياسة الوفد حملت فيها حملة شعراء على مصر وحقها فى الاستقلال قالت:

«إن عبارة الاستقلال الحقيقى فى مصر عبارة واسعة الجوانب قد تنطوى على آمال يستحيل تحقيقها وأنه إذا جردت مصر من حماية الجيش البريطانى والأسطول البريطانى لها فإن المعروف أنه لا توجد دولة وطنية تستطيع الدفاع عن وادى النيل ضد إغارة غار لا مندوحة من إغارته عليها».

وقالت فى موضوع آخر:

«إن الحكم الذاتى فى مصر منحة منحت بسخاء من جانب واحد على سبيل التجربة وتمكين استردادها دون خرق أى عهد»[1].

وختمت هذه المقالة بالطعن فى الإدارة المصرية.

وقد أثارت هذه المقالة ضجة واستياء فى الصحف المصرية فتصدت للرد على ما جاء فيها من مزاعم وتخرصات مفندة إياها فقالت الأهرام:

«إن حل المسألة المصرية سيكون على أساسين: أولاً الاستقلال التام للبلاد المصرية، وثانيًا احترام المصالح البريطانية والأجنبية التى لا تتعارض مع الأساس الأول».

وقالت فى موضع آخر:

«إن المصريين يرفضون ويأبون بكل شمم وكبرياء أن يكون استقلالهم منحة أو هبة يجوز فيها الرجوع والاسترداد كما يرفضون نغمة التهديد بسحبه وهم يعلمون أن استقلالهم حق مقدس وهم مصممون على الحصول عليه»[2].

---

(١) الأهرام والمقطم فى أول أكتوبر.

(٢) الأهرام فى أول أكتوبر سنة ١٩٢٧.

وقالت المقطم:

«إننا نضرب صفحًا عما فى المقالة نفسها من عبارات التهديد؛ لأنه غير جدير بالعناية ولا يطابق المعروف والمشهور عن رأى الحكومة البريطانية»[1].

وذكرت الأهرام فى محلياتها يوم ٩ أكتوبر «أنه اتصل بها أن ثروت باشا أفضى إلى زملائه الوزراء بالمباحثات التى جرت بينها وبين تشمبرلن وأن هذه المباحثات التمهيدية لم يتم البحث فيها بسبب وفاة المغفور له سعد باشا وأنه قد اتفق بين الطرفين على إرجائها لأجل آخر وسينظر دولته عند عودته إلى باريس ما إذا كان الوقت يسمح بالمضى ثانية فى هذه المباحثات بعد أن أصبحت السياسة الداخلية وطيدة الدعائم ثابتة الأركان بما بذله حضرات أعضاء الوفد من وطنية وهمة». ثم أضافت: «إن دوائر لندن نفسها مرتاحة إلى الحالة السياسية الحاضرة وخطط الزعماء وأنها ترى مناسبة الظرف الحاضر للعودة إلى سياسة ثروت باشا وأنه تلقى من بعض أصدقائه الإنكليز كتبًا تفيد ذلك»[2].

مقابلة رئيس الوزراء ورئيس الوفد

وعند ظهر يوم ٧ أكتوبر زار ثروت باشا النحاسَ باشا فى منزله زيارة دامت ساعتين؛ وفى صباح التالى (٨ أكتوبر) رد رئيس الوفد الزيارة لثروت باشا فى منزله ومكث معه إلى قُبيل موعد سفر دولته إلى أوروبا كما سيجىء وقام مودعًا. وقد تناول حديثهما فى خلال الزيارتين جميع المسائل التى تهم البلاد وأدلى ثروت باشا لرئيس الوفد بما دار بينه وبين رجال السياسة فى إنكلترا وبالمعلومات التى جمعها وبعد أن استعرض الرئيسان الحالة الحاضرة تبادلا الرأى فيما يمكن عمله فى المستقبل خاصا بعلاقاتنا مع إنكلترا[3].

وقد زار مندوب الأهرام النحاس باشا بالنادى السعدى فى أكتوبر وسأل سعادته عن حديثه مع ثروت باشا، فقال سعادته: إن ما دار بينى وبين ثروت باشا

---

(١) المقطم فى ٢ أكتوبر.

(٢) محليات الأهرام فى ٩ أكتوبر.

(١) السياسة الأسبوعية فى ١٥ أكتوبر والمقطم ١٠ منه.

كان خاصًا بتأكيد التعاون بيننا وكان حديثًا مملوءًا بالود والإخلاص وقد خرجنا ونحن أصدقاء متفاهمين مُتّحدين.

فسأله المندوب: وهل أطلعكم دولة ثروت باشا على ما جرى بين دولته والمستر تشمبرلن من محادثات؟

فقال سعادة الرئيس: إن كلامنا لم يَدُرْ حول موضوع معين بذاته ولقد كنا نتكلم كلامًا عامًا وأثبت حديثنا أننا متفاهمون متفقون.

فقال المندوب. هل ترون سعادتكم من حديث دولة ثروت باشا أن دولته وصل مع الساسة الإنكليز إلى اتفاق تمهيدى؟

فقال الرئيس: الواقع أنه لم يتم شىء معين بعد.

فسأله المندوب: وهل ينتظر أن يفتح ثروت باشا حديث المفاوضة فى سفره؟

فقال الرئيس: هذا شىء غير معلوم الآن.

وختم الحديث بتفاؤله فى المستقبل[1].

وجرى لسعادته حديث آخر مع مندوب المقطم صرح فيه أنه ينظر إلى المستقبل بعين الثقة والاطمئنان؛ لأن قضية مصر قضية حق وعدل ولأن مصر تقر فى الوقت نفسه بالمحافظة على مصالح الغير التى لا تتعارض مع حقها وأنه فى الوقت الذى يصل فيه الفريقان مصر وإنكلترا إلى حصر أغراضهما فى هذه الدائرة يتلاقيان ويمكن بينهما الاتفاق وأن سعادته كان ولا يزال يؤمّل الوصول إلى حصر الأغراض فى هذه الدائرة فى وقت ما قرب هذا الوقت أو بَعُد بقدر ما يبدو من الفريقين من قصر هذه الأغراض عند هذا الحد. فإن وفقنا إلى تحديد ذلك قريبًا كانت النتيجة خيرًا للفريقين وإلا فالمستقبل كفيل بتحقيقها[2].

---

(١) أهرام ١٠ أكتوبر.

(٢) افتتاحية المقطم ١٣ أكتوبر.

وعلقت مجلة النير إيست على مقابلة الرئيسين فقالت: «الظاهر أن الوفد يضع ثقة عظيمة فى ثروت باشا والمأمول أن يتمكن ثروت باشا من العودة إلى لندن لاستئناف المفاوضات مع الحكومة البريطانية على قاعدة أكثر جلاء ووضوحًا. ووصفت النحاس باشا بأنه سياسى صادق أمين ونشرت هذه المجلة نفسها رسالة لمكاتبها فى القاهرة حض فيها إنكلترا على أن تقابل اعتدال الوفد ولهجته السلمية بسياسة تعقُّل وأن تشجعه وتشد أزره.

ووصفت جريدة البلاغ هذه المقابلة بأنها كانت على أعظم جانب من المودة والصفاء وأن الرئيسين جددا فيها كل ما كان بين الوفد والوزارة على عهد المغفور له سعد باشا من صِلات الثقة والتعاون، وأضافت أن ثروت باشا كان حائزًا لثقة سعد باشا وأنه حاصل الآن على نفس هذه الثقة من الوفد ورئيسه ومن أعضاء البرلمان[1].

وقالت جريدة «لاليبرتيه» وهى من الصحف الفرنسية المحلية، فى مقال عرَّبته البلاغ فى عددها الصادر فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢٧: «والذى فهمناه من المصادر السياسية المعروفة بحسن اطلاعها أن الاتفاق تام بين الزعيمين على جميع المسائل».

سفر ثروت باشا إلى أوروبا

بعد أن تأكد ثروت باشا من صفاء الجو واستقرار الحالة الداخلية فى البلاد. عاد فعقد النية ثانية على السفر إلى إنكلترا لاستئناف المباحثات التمهيدية التى كان قد بدأها قبل وفاة الزعيم الأكبر ففى الساعة الحادية عشرة قبل ظهر يوم ٨ أكتوبر سافر دولته إلى بورسعيد ليبحر منها إلى أوروبا وقد ودعه فى محطة القاهرة رئيس مجلس الشيوخ والوزراء الحاليون والسابقون وويصا واصف بك وكيل مجلس النواب ورئيس ومستشارو محكمة الاستئناف وأعضاء الوفد المصرى والنواب والشيوخ ومحافظ القاهرة وغيره من كبار الموظفين. ولما وصل إلى

---

(١) البلاغ فى عدد ٦ أكتوبر.

بورسعيد استقبله فيها المحافظ وكبار الموظفين وأعيان الثغر، ثم نزل إلى الباخرة «ملدافيا» التى قامت بدولته قرابة منتصف الليل[1].

ويذكر القارئ أن دولته وصل إلى باريس يوم ١٥ أكتوبر كما مر فى الفصل الأول «أنباء الرحلة الملكية».

وقد أفضى دولته قبل سفره بحديث إلى مُكاتب التيمس فى القاهرة قال فيه المكاتب ما يلى:

«أخبرنى ثروت باشا قبل سفره أنه مرتاح أشد الارتياح إلى الحالة السياسية فى مصر وقد ولدت خطة الأحزاب المؤتلفة نحوه روح التفاؤل فى المستقبل».

ومن الأمور التى تلفت الأنظار أن الجمهور لم يقف إلى الآن على شىء من تفاصيل الأحاديث التى دارت بين ثروت باشا وزملائه الوزراء وبين النحاس باشا ولا على ما جرى من الأحاديث فى لندن ولم يُراعَ مثل هذا التكتم فى مصر من قبل ولا كثرت فيها سوق الإشاعات، وليس هناك أقل دليل على التبرم بين الجمهور مع أنه قد حبست عنه معلومات تتعلق بمسألة تمس مستقبل البلاد بصفة مباشرة ولا ريب أن هذه الحالة تعد دليلاً سارًا كما تعد حجة على الشعور بالحاجة الحالية إلى تجنب كل حركة تقضى إلى انفصام عرى الوحدة[2].

وقد عقدت الصحف المصرية فصولاً ضافية عن المفاوضات بين مصر وإنكلترا بمناسبة سفر ثروت باشا فكتبت السياسة والبلاغ والمقطم داعية لثروت باشا بالتوفيق فى مهمته مؤملة أن تتهيأ له الفرصة الطيبة ليستكمل الاستقلال المصرى مع ضمان المصالح البريطانية الصحيحة فى وادى النيل[3].

وقد جاء فى سياق مقال جريدة البلاغ ما يأتى:

وبدهىّ بأن نغبط بأننا نظمنا داخليتنا وذللنا مشكلاتنا وظهرنا أمام أنفسنا وأمام الأجانب فى هذا المظهر الداعى للإعجاب ولكن ليس لنا أن نطوح من هذا

---

(١) الأهرام ١١ أكتوبر.
(٢) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ١٠ أكتوبر.
(٣) السياسة والبلاغ فى ١٠ أكتوبر والمقطم فى ١٢ منه.

إلى التفاؤل بالمحادثات السياسية ونتيجتها ما لم يقُمْ برهان يوجب أن نرضى ونتفاءل وهذا البرهان لم يقم بعد، بل إذا صحت المعلومات التى وصلت إلينا فإن المسافة بيننا وبين الإنكليز لا تزال بعيدة ولا بد لنا حينئذ من الإصرار على موقفنا إلى أن تقترب منه الحكومة البريطانية».

وقالت المقطم فى ختام المقال الذى كتبته عن مهمة ثروت باشا:

«فقد تسفر المحادثات فى لندن عما كان القصد منها أولاً، ولكنها فى الحالتين ستكون عظيمة الفائدة وفى الحالة الثانية ستمحو كثيرًا من أسباب الجفاء والجهل والالتباس وستساعد المسئولين عن إدارة البلاد على حل العُقَد والمشكلات التى قد تقع بيننا وبين البريطانيين».

أما جريدة الأخبار فقد تشاءمت من نتيجة محادثات لندن ونددت بسياسة المفاوضة مع البريطانيين مادامت مقاصدهم نحو مصر لم تتغير[1].

وقالت فى نهاية إحدى مقالاتها: «وقصارى القول إننا لا نرى فى جو السياسة الحاضرة ما يُشْعر بأن الإنكليز تغيروا أو أنهم مستعدون لأن يتغيروا ـ ومن أجل هذا لا نستطيع أن نرجو خيرًا من محادثات لندن، بل نعتقد أنها محادثات عقيمة لا تجدى أية ثمرة».

وأنشأت الصحيفة الفرنسية المحلية «لاريفورم» مقالة قالت فى سياقها: والصعوبات التى يُنتظر أن تعترض سير المفاوضات معلومة فهى هى تلك الصعوبات التى أدت إلى قطع المفاوضات الرسمية ثلاث مرات متوالية أى فى سنة ١٩٢٠ و١٩٢١، ١٩٢٤ فمن واجب المتفاوضين والحالة هذه أن يتجنبوا الأسباب المؤدية إلى هذه الصعوبات واضعين نصب عيونهم التغيير الكبير الذى طرأ على موقف مصر وحالته السياسية منذ سنة ١٩٢٥ فإن اعتبارات جديدة إذا ما روعيت وحلت محلها من اعتبار القوم ذُللت الصعوبات وأُزيلت واستطاع المتفاوضون الوصول إلى حل يجمع بين التأمين على استقلال مصر وبين صيانة المصالح البريطانية»[2].

---

(١) الأخبار أعداد ١٥، ١٦، ٢٣ أكتوبر.

(٢) البلاغ ١٣ أكتوبر.

وكان النائب المحترم عبد الرحمن عزام بك مندوبًا لحضور المؤتمر البرلمانى الأول فى البرازيل. فبعد أن أدى مهمته هذه عاد إلى لندن فجرى له حديث مع مراسل جريدة المانشستر جارديان تناول فيه الكلام على السياسة التجارية فى مصر وعن حيلولة الامتيازات الأجنبية بينها وبين فرض ضرائب مباشرة على الأجانب، ثم انتقل إلى الحالة السياسية بعد وفاة سعد باشا فقال:

«إن النحاس باشا رجل على أعظم جانب من التعقل والاعتدال يقبل عن طيب خاطر كل تسوية مع الحكومة البريطانية يمكن تنفيذها؛ لأن هذا جزء من برنامج الوفد الذى يعتقد دائمًا بأنه ليس ثمة تنافر بين استقلال مصر ومصالح بريطانيا الحيوية»(١).

وقد انتقدت جريدة الأخبار عبارة «تسوية يمكن تنفيذها» انتقادًا مُرًا حتى وصفتها بأنها إغراق فى استرضاء الإنكليز.

ثم قالت:

«على أننا لا ندرى الحكمة من تطوع هؤلاء المتحدثين بمثل هذه الاختراعات التى تجعلهم فى دار والأمة فى دار آخر، وهل يظن عزام بك أنه يخدم الوفد ويخدم رئيس الوفد بنسبة هذه الأفكار إليه(٢).

وتحدث الدكتور حافظ بك عفيفى وكيل حزب الأحرار الدستوريين إلى جريدة الإجبشيان غازيت، الصحيفة الإنكليزية التى تصدر فى مصر، حديثًا نشرته فى ٢٠ أكتوبر استهله بالكلام على الأثر الطيب الذى خلفته فى نفسه زيارته الأخيرة لمدينة لندن؛ حيث قابل الرجال المسئولين من ساسة ورجال أعمال ووجد منهم عطفًا على مصر وحسن قصد حيالها. وإن الساسة البريطانيين أعربوا له عن رغبتهم الصادقة فى الوصول إلى تسوية نهائية للمسائل المحتفظ بها. ثم استطرد إلى الكلام عن زيارة جلالة الملك ازداد بها من شعور الصداقة نحو مصر.

---

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام والسياسة فى ١٠ أكتوبر.
(٢) أخبار ١٦ أكتوبر.

ثم قال:

إن المصريين ليسوا بأقل من البريطانيين تحبيذًا للدخول فى مفاوضات جديدة. وتناول الكلام بعد ذلك على مهمة ثروت باشا قائلاً، إنها التأكد مما إذا كان احتمال النجاح فى المفاوضات النهائية موجودًا وأكد بقاء الائتلاف ومتانته(١).

حديث جديد مع النحاس باشا

نشرت جريدة البلاغ فى ٢٤ أكتوبر حديثًا جديدًا جرى بين مندوبها ورئيس الوفد المصرى.

سأل المندوب: ما الذى تم فى تخليد ذكرى الزعيم؟

- لم يتم شىء بعد فى التخليد من الناحية الشعبية ولا تزال اللجنة المؤلفة للنظر فى المقترحات الخاصة بذلك توالى بحثها بدقة وعناية وقد انتهت من عملها قريبًا نستعرض نتيجة على الوفد وينتظر أن يكون ذلك فى الأسبوع المقبل. وإنما التخليد من الناحية الحكومية فالذى علمه هو أن صاحب الدولة ثروت باشا وافق على ما قرره أصحاب المعالى الوزراء بشأنه فلم يبقَ إلا إعلان ذلك من جانب الحكومة.

● هل يمكن أن نعرف شيئًا عن اجتماعاتكم الطويلة مع صاحب الدولة ثروت باشا؟

- اجتمعنا لنتفق على العمل متعاونين متضامنين.

● وهل تتوقعون أن يتم اتفاق نهائى مع إنكلترا قريبًا؟

- وإنى أريد هذا الاتفاق فى دائرة برنامجنا وهو أن نفوز بحرية كاملة واستقلال تام فإذا عُرض علىَّ شىء لا يكون ماسًا بحقيقة استقلال بلادنا

(١) السياسة فى ٢١ أكتوبر والأخبار فى ٢ منه.

استقلالاً تامًا صحيحًا استقلالاً حقيقيًا اسمًا ومعنى وهو فى الوقت ذاته يحافظ على مصالح غيرنا فإنى لا أعارض فيه وليس فى إمكانى أن أعرض على الأمة شيئًا لا أقبله والمسألة ترجع إلى ما يعرض إن كان هناك شىء يعرض[1].

وكان من جراء تكرار ذكر المحافظة على الدستور فى التصريحات التى فاه بها الساسة والزعماء وفى مقالات الصحف أن فسرت ذلك جريدة «الديلى هرالد»، صحيفة العمال، تفسيرًا سيئًا لا ينطبق على الواقع فقالت: «إن التصريحات التى أعلنها زعماء السعديين منذ وفاة زغلول باشا لها أهمية كبرى لاسيما لما تضمنته من الحرص على صيانة الدستور ويلوح لنا أنهم يفكرون بالسراى أكثر من تفكيرهم بدار المندوب السامى ويعدون الملك فؤاد معارضًا لهم أكثر من اللورد لويد ولا ريب أن هذا التغيير فى الخطة ـ وقد كان ظاهرًا قبل وفاة زغلول باشا ـ على أعظم جانب من الأهمية؛ لأن بعضه يرجع إلى الخوف المتزايد من ميول الملك فؤاد نحو إيطاليا وهو الخوف الذى استفادت دار المندوب السامى منه بمهارة ولياقة فائدة تامة»[2].

وعلق الأستاذ عباس محمود العقاد على هذا المقال فى بلاغ ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٧ فنفى وجود أى خوف يساور الأمة من ميول جلالة الملك لإيطاليا وانتقد تفسير الجريدة حرص المصريين على الدستور على الوجه الذى بينَّاه وألقى اللوم فى ذلك على رجال القصر وتصرفاتهم من حمايتهم لحسن نشأت باشا وترشيحهم أناسًا رجعيين لشغل المراكز الخالية فى مجلس الشيوخ مما أوجد الشبهات والشكوك فى العلاقة بين الأمة والعرش[3].

وقبل أن نترك الكلام على المفاوضات السياسية نرى أن نشير إلى المقال الذى نشرته الأهرام فى عدد ٢٣ أكتوبر بتوقيع الأستاذ عبد المجيد نافع. عتب

(١) البلاغ فى ٢٤ أكتوبر.
(٢) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ١٠ أكتوبر.
(٣) البلاغ فى ١٢ أكتوبر.

فيه على ثروت باشا عدم مصارحته الأمة بما تم فى المباحثات بينه وبينه ساسة الإنكليز وانتقد الإسراف فى سياسة حسن التفاهم مع إنكلترا. قائلاً فى ذلك: «الحق أننا قد أسرفنا فى سياسة حسن التفاهم حتى أصاب حرارة الوطنية شىء من الفتور وحتى امتدت يد خصومنا السياسيين إلى أخص شئوننا الداخلية وأرجو أن يسمح لى أنصار سياسة حسن التفاهم أن أصارحهم بأن الآيات قد انعكست».

ثم قال بعد ذلك: «لا نحب أن نعتقد بأن بذور فلسفة القناعة السياسية قد وجدت عندنا أرضًا صالحة فقد اتخذنا لنا برنامجًا وطنيًا هو الاستقلال التام لمصر والسودان فليس من حقنا أن نتنازل عن جزء من هذا البرنامج»، ثم استطرد من ذلك إلى بيان أنه لا محل للخوف على الدستور ثم قال: «ومهما يكن من شىء فلا يصح أن يكون الحرص على الدستور مدعاة للتساهل فى البرنامج الوطنى»[1].

حديث لسمو الأمير عمر طوسون

أدلى سمو الأمير عمر طوسون بحديث إلى جريدة المقطم فى ٢٦ أكتوبر صرح فيه بأن التحالف بين بلدين لا يكون منتجًا إلا إذا كان المتحالفان متكافئين. ولذلك فإن عقد محالفة بين إنكلترا ومصر مع ما بينهما من التفاوت العظيم فى القوة لا يجر وراء سوى الإضرار بمصالح مصر ويكون الغرض من مثل هذه المحالفة أخذ قرار برضانا عنْ تنازل مصر لإنكلترا عن جزء من حقوقها والسماح بالسيطرة منها عليها والاعتراف بشرعية احتلالها للأراضى المصرية.

ثم قال: «ولقد برهنت لنا إنكلترا على قيمة الاتفاقيات معها بما عاملتنا به فى اتفاقية السودان، فقد أخرجتنا من تلك البقاع بسبب أن بعض شبابنا

---

(١) الأهرام فى ٢٣ أكتوبر.

المتهوسين اغتالوا المأسوف عليه حاكم السودان العام»، ثم استطرد إلى سياسة حسن التفاهم فقال:

«إن حسن التفاهم لا يكرهه أحد ونحن الضعفاء نرحب به أكثر من الأقوياء ولكن يشترط أن يكون خاليًا من المطامع بريئًا من الأغراض فيكون النفع فيه متبادلاً مع سلامة العاقبة وحسن المغبَّة غير أننا رأينا أن حسن التفاهم لا يسود بيننا وبين إنكلترا إلا إذ سلمنا لها بجميع ما تطلبه منا أما إذا قابلنا مطامعها بأقل تمسك بحقوقنا فإن هذا التفاهم الحسن ينقلب فى لحظة إلى ضده»(١).

وقد أثارت هذه التصريحات من جانب سمو الأمير مراسل جريدة «الديلى نيوز» فقال:

«إن الأمير معروف بكراهيته للإنكليز ولو أنه كان يتجنب فى السنوات الأخيرة نشر آرائه إلا فى أحوال قليلة ولما نزل إلى حلبة السياسة الحزبية أيد الوفد أو الائتلاف ولما كانت الحكومة المصرية وأعضاء جميع الأحزاب السياسية - إذا استثنينا الحزب الوطنى الذى يُعد أقلية لا يؤبه بها كثيرًا - تسعى فى الوقت الحاضر لتمهيد الطريق للوصول إلى حل نهائى للمشكلات التى بين إنكلترا ومصر فإن تهجم الأمير عمر طوسون بلا مسوغ على ميدان السياسة الذى ليس له فيه أقل مركز رسمى لا يمكن إلا أن يعد شعورًا تدفعه إليه عواطف أشهر من أن تحتاج إلى مثل هذا الإعلان»(٢).

أما الصحف المصرية فقد انقسمت بالنسبة لهذا الحديث الخطير إلى فريقين. فريق مُحبِّذ له تمثله جريدة الأخبار التى أثنت على سمو الأمير وامتدحت تصريحاته ودللت على صحة نظره فى سياسة التحالف بين مصر الضعيفة وإنكلترا القوية. وفريق آخر وتمثله السياسة وكوكب الشرق انتقدت الحديث واستنكرت الإدلاء بمثل هذه التصريحات فى الظروف الحاضرة وفى

---

(١) المقطم والأخبار فى ٢ أكتوبر.

(٢) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٨ أكتوبر.

الوقت الذى يستأنف فيه رئيس الوزارة محادثاته التمهيدية مع ساسة الإنكليز، وقالت إن الآراء التى أعلنها سمو الأمير تخالف ما أجمعت عليه الأمة بلسان أحزابها وصحافتها وبرلمانها وزعمائها من وجوب التفاهم مع الإنكليز والوصول إلى عقد محالفة تحقيق استقلال مصر وتكفل المحافظة على المصالح البريطانية الصحيحة فى وادى النيل(١).

بعد أن صحب ثروت باشا جلالة الملك فى زيارتيه الرسميتين لفرنسا وبلجيكا أبحر دولته من ثغر كاليه فى طريقه إلى لندن لمواصلة مهمته، وأبرق مراسل الأهرام إلى جريدته بأن سيداروس بك قابل دولته فى ميناء دوفر وأنه كان فى استقباله فى محطة فكتوريا بلندرة سكرتير خاص المستر تشمبرلن وموظفو المفوضية المصرية وعبد الرحمن عزام بك ومندوبو النادى المصرى ولفيف من الطلبة - وفى برقية أخرى قال المراسل إن ثروت باشا ذهب إلى وزارة الخارجية بعد ظهر ٣١ أكتوبر؛ حيث استأنف تبادل الآراء بصفة غير رسمية مع السير أوستن تشمبرلن وجرى الحديث بينهما على انفراد واستغرق ساعتين تقريبًا(٢).

عودة الصحف الإنكليزية إلى نغمتها القديمة

وبمناسبة قرب وصول ثروت باشا إلى لندن فى أواخر هذا الشهر لاستئناف محادثاته السياسية مع السير تشمبرلن عادت الصحف الإنكليزية تضرب على نغمتها القديمة المنكرة نازعة النزعة الاستعمارية تنادى بالتشدد مع مصر وعدم الخروج من تصريح ٢٨ فبراير، وكان فى طليعة الصحف التى قامت بهذه الحملة المنظمة جريدة «المورننج پوست» لسان حال المحافظين، فأنشأت مقالاً افتتاحيًا قالت فيه: «إن الضرورة تقضى بأن يقوم كل بحث فى المسألة المصرية على قاعدة الاعتراف بمركز مصر الجغرافى والعسكرى وعلاقة الإمبراطورية البريطانية بالشرق. ويجدر بثروت باشا أن يذكر أن ليس لدى إنكلترا ما يدعوها

---

(١) الأهرام فى أول نوفمبر.

(٢) السياسة فى ٢٠ أكتوبر.

إلى الاعتقاد بأن إبرام معاهدة بينها وبين مصر ضرورة لا مندوحة عنها حتى ولا أنه عمل رابح»، ثم قالت: «أما تصريح فبراير سنة ١٩٢٢ الذى أُعلن من جانب واحد ففيه منافع ومزايا جلية صريحة وهو ينوه بأجلى بيان فى شكل التحفظات الواردة فيه بالشروط التى يجب مراعاتها فى كل تسوية تبرم كضمان لا غنى عنه بسلامة الإمبراطورية ولا ريب أن فى وسع الحكومة البريطانية فى أى وقت كان أن تسترد أو تعدل هذا الاتفاق الذى جاء من جانبها وحدها»، وختمت المقال بقولها: «فيلوح لنا والحالة هذه أن من أصالة الرأى وسداد السياسة التمسك بتصريح فبراير»(١).

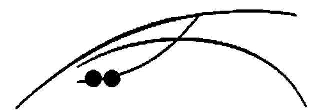
وتناول غيرها من الصحف الأقاليم موضع المحادثات بما لا يخرج عن هذه اللهجة، وقال مراسل الأهرام فى لندن فى تعليقه على مقال المورننج بوست إن الدوائر الصحفية تقول إن الجريدة المذكورة موحى إليها من بعض مقامات تخشى رؤية اتفاق صرح بين إنكلترا ومصر يتم فى لندن فى المستقبل القريب.

■■■

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٢٧ اكتوبر.

الفصل الثانى

الرحلة الملكية فى أوروبا



وصل جلالة الملك باريس يوم ٣٠ سبتمبر ونزل فى دار فخرى باشا وزير مصر المفوض فأمَّ المفوضية كثير من كبراء المصريين الموجودين فى فرنسا لتسجيل أسمائهم(١).

وقد عادت جلالة الملكة بعد أن أتمت الاستشفاء فى فيشى إلى باريس فى أول أكتوبر وكان بمعية جلالتها والدها عبد الرحيم صبرى باشا وكبير الأمناء فنزلت هى أيضًا فى دار فخرى باشا(٢).

انتخاب جلالته فى أكاديمية الآثار

وقد انتخبت أكاديمية الآثار والآداب فى ٢٤ أكتوبر جلالته عضوًا بها بإجماع الأصوات. وقالت جريدة (الافر) عند روايتها هذا الخبر إن أعضاء الأكاديمية سيستقبلون جلالته استقبالاً رسميًا بعد ثمانية أيام من انتخابه. وإن جلالته الملك الرابع الذى يستطيع أن يلبس حُلة أعضاء الأكاديمية الخضراء. فإن ملك إيطاليا عضو فى هذه الأكاديمية وملك إسبانيا فى أكاديمية الفنون الجميلة وملك بلجيكا عضو فى أكاديمية العلوم الأدبية والسياسية.

---

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٣ سبتمبر وأول أكتوبر.
(٢) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٣ أكتوبر.

وتناول غيرها من الصحف هذا النبأ فنوه «بمناصرة جلالة الملك للآداب والفنون الجميلة وبالمجهودات التى يبذلها فى إنشاء المتاحف والمعاهد العلمية واستقدام العلماء الفرنسيين إلى مصر لنشر ثقافتهم فيها وذكرت بنوع خاص رياسته للجامعة المصرية، التى أسسها فى سنة ١٩٠٨ قبل توليه العرش»[١].

وأفادت أنباء باريس أن ثروت باشا وصل إليها يوم ١٥ أكتوبر قادمًا من مصر ليصحب جلالة الملك فى الزيارة الرسمية لفرنسا فاستقبله فيها فخرى باشا وموظفو المفوضية المصرية ثم حظى دولته بمقابلة جلالة الملك مقابلة طويلة.

مقابلة الملك فيصل والملك فؤاد

وفى الساعة الحادية عشرة والنصف قبل ظهر يوم ١٦ أكتوبر زار جلالة الملك فيصل الملك فؤاد فجرت بين الملكين مقابلة ودية تبادلا فيها أسمى عبارات الصداقة، ثم عاد الملك فيصل إلى فندق كارلتون حيث رد جلالة الملك فؤاد الزيارة له[٢].

وقد تلقى المصريون والصحف خبر مقابلة الملكين الشرقيين بالسرور والارتياح. لاسيما لِمَا نشأ عنها من تبدد سحابة كانت خيمت فى جو العلاقات بين بغداد ومصر فى العام الماضى عند مرور جلالة الملك فيصل بمصر، وأمَّلت الصحف أن يكون من نتائج هذه المقابلة تعاون البلدين للنهوض والأخذ بأسباب الرقى[٣].

الزيارة الرسمية وأقوال الصحف:

علم القارئ من الفصول السابقة أن يوم الخميس ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٧ تحدد موعدًا للزيارة الملكية الرسمية للجمهورية الفرنسية؛ لذلك أخذت باريس تستعد لاستقبال جلالة الملك استقبالاً عظيمًا يليق بمقامه السامى بإقامة الزينات فى

---

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ١٥، ١٦ أكتوبر.
(٢) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ١٨ أكتوبر.
(٣) السياسة، عدد ٨ أكتوبر.

وزارة الخارجية وغيرها من الدور والجهات التى سينزل فيها أو يزورها. وأنشأ فخرى باشا بمناسبة هذه الزيارة ميدالية خاصة رسم على أحد وجهيها صورة جلالة الملك وأعد منها اثنتين من الذهب لتقديم إحداهما لجلالة الملك والأخرى لرئيس الجمهورية الفرنسية، وصنع بضع مئات أخرى منها لتقديمها للكبراء والعظماء الذين يشتركون فى استقبال جلالة الملك[1].

وقد خصص لنزول جلالة الملك فؤاد قسم فى قصر وزارة الخارجية زين بابه بالرايات المصرية والفرنسية وداخله بالأغراس والأزهار الجميلة وفرشت أرضه بالبُسُط الفاخرة وأُثث بالتحف الفنية النادرة. وخصصت من هذا القسم صالة كبرى تشرف على رصيف السين الجميل ليستقبل فيها جلالته سفراء الدول وممثليها. وقاعة أخرى خصصت لجلالته وفيها سرير فاخر هو سرير نابوليون. وخصصت غرف أخرى لرجال البلاط وذو الفقار باشا وشاهين باشا وأحمد حسنين بك وصالة صغيرة للبلياردو وأخرى للمائدة الملكية[2].

وقد قوبلت زيارة جلالته لفرنسا من جميع المقامات بالارتياح العظيم وصدرت الصحف فى يومى ١٨، ١٩ أكتوبر حافلة بأخبار الزيارة الملكية ووصف الاستعدادات لها التى كانت على قدم وساق وأفردت أمهات الصحف مقالاتها الافتتاحية بذكر ما بين فرنسا ومصر من صلات الصداقة والمودة. وامتداح ما بجلالة الملك من المزايا السامية. باسطة تاريخه واصفة جلالته بصديق فرنسا. ونوهت بسعيه المتواصل فى سبيل تقدم شعبه ورفاهيته والنهوض به أدبيًا وماديًا حتى يبلغ المستوى الذى بلغته الشعوب الأخرى من العلم والعرفان. ونشرت جريدة «الدنيا» مقالة لواصف بطرس غالى باشا بعنوان «فرنسا ومصر» قال فيها، إن عمل فرنسا فى مصر أنار أرض الفراعنة بشعاع من عبقريتها وكل شىء فى مصر ينوه بنفوذها الصالح. وأن المودة بين البلدين ترجع إلى عهد الحروب الصليبية»[3].

---

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ١٨ أكتوبر.

(٢) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٢ أكتوبر.

(٣) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٢ أكتوبر.

ولم تكن الصحف المصرية بأقل من زميلاتها الفرنسية فى الاغتباط بالزيارة الملكية لفرنسا. فعقدت الفصول الضافية فيما يربط البلدين من روابط التآخى والتعاون العريقة فى القِدَم ذاكرة ما لفرنسا من النفوذ الأدبى والمقام الممتاز فى الديار المصرية بما أدته لها من الخدمات العلمية والأدبية بواسطة معاهدها المنتشرة فى أنحاء البلاد يتلقى العلم فيها كثير من الطلاب المصريين»[1].

وقد عبرت جريدة السياسة عن أملها فى التفاهم بين حكومتى مصر وفرنسا على المسائل الجوهرية بمناسبة قرب إقدام مصر على تعديل نظامها الجمركى ولمناسبة ما تقدمت به من مشروع خاص بتعديل نظام المحاكم المختلطة. كذا تسوية مسألة الامتيازات الأجنبية بما يحفظ لمصر كرامتها ويصون سيادتها القومية[2].

استقبال جلالة الملك فى محطة غابة بولونيا

لم تكد تبزغ شمس يوم ٢٠ أكتوبر إلا وقد احتشد جمهور عديد عند محطة غابة بولونيا والشوارع المؤدية لها. وتوجه مندوبو الصحف لاستطلاع أنباء الزيارة وأخذ صور هذا الاحتفال العظيم. وأخذ الوزراء وذوو المقامات الرسمية يصلون إلى المحطة على التوالى، وكذا موظفو المفوضية والقنصلية وقبل الساعة الحادية عشرة وصل المسيو بوانكاريه رئيس الوزراء الفرنسية فصافح الحضور من المصريين ووصل بعده جميع أعضاء الوزارة والمسيو جايار وزير فرنسا المفوض فى مصر.

ثم وصل المسيو دومرج رئيس الجمهورية وتقدم إلى مراد كامل بك قنصل مصر فصافحه باليد وحيا موظفى المفوضية المصرية وأعضاء الحكومة وسار الرئيس بعد ذلك يتبعه المسيو بوانكاريه والمسيو بريان والوزراء الآخرون والكبراء إلى رصيف المحطة؛ حيث أدت الجنود التحية ووقف الوزراء بعد رئيس الجمهورية على الرصيف.

---

(١) المقطم، عدد ٢١ أكتوبر.

(٢) السياسة فى ٢٠ أكتوبر.

وفى الساعة الحادية عشرة دوت أصوات المدافع ودخل القطار الملكى مزدانًا برايات الأمتين الفرنسية والمصرية فأدت الجنود التحية ووقف الصالون الملكى أمام المسيو دومرج رئيس الجمهورة فنزل منه الملك فؤاد مرتديًا ثيابًا رسمية عسكرية كُحْلية اللون يتبعه ثروت باشا وفخرى باشا ورجال البلاط بملابسهم الرسمية وعندئذ عزفت الموسيقى بالنشيد المصرى ونشيد المارسلييز وصافح جلالة الملك المسيو دومرج مصافحة ودية فإن جلالته يعرفه منذ كان أميرًا، وكان المسيو دومرج وزيرًا للمعارف العمومية. واستمرت بينهما علاقات الصداقة من ذلك الحين وقد قدم الرئيس لجلالة الملك المسيو بوانكاريه رئيس الوزارة، ثم قدم المسيو فوكيير مقدم السفراء لجلالته أعضاء الوزارة الفرنسية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الشيوخ ورئيس فرقة نشان «اللجيون دونور». وبعدما قدم جلالته ثروت باشا لرئيس الجمهورية عرض فرقة الشرف التى أدت التحية والتكريم لجلالته.

وركب جلالة الملك والمسيو دومرج سيارة رئيس الجمهورية وتبعه المركب الملكى بين صفوف الجنود على طول الطريق. وكان جلالة الملك والمسيو دومرج يتحادثان وعلى وجهيهما ملامح البشر والسرور ويردان بابتسام التحيات المقرونة بالاحترام الموجهة من الجماهير. وواصل الموكب سيره فى طريقه إلى قصر وزارة الخارجية حيث سار رئيس الجمهورية بجلالته إلى الغرف المخصصة له السابق ذكرها ثم عاد رئيس الجمهورية إلى قصر الإليزيه.

وبعد أن تناول الملك الغداء توجه فى الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر إلى قصر الإليزيه لرد الزيارة لرئيس الجمهورية تصحبه فصيلة كبيرة من الفرسان بملابسها الرسمية وقد رُشَّ الرمل فى جميع الشوارع المؤدية إلى القصر. وكان فى استقبال جلالته المسيو فوكيير وبعض رجال حاشيته الذين كانوا سبقوه إلى القصر. فسار مع مستقبليه بين عزف الموسيقى بالنشيد المصرى إلى القاعة التى كان المسيو دومرج ينتظره فيها وحوله رجال ديوانه المدنى. وعند المقابلة تقدم فخرى باشا يحمل الوشاح الأكبر من نيشان محمد على فسلمه إلى جلالة الملك الذى قدمه لرئيس الجمهورية.

واستمرت المحادثة الودية بين الملك ورئيس الجمهورية عشر دقائق ودعا المسيو دومرج جلالته للذهاب معه إلى دار المجلس البلدى بباريس حيث يجرى الاستقبال الرسمى.

فى دار المجلس البلدى

وزُينت هذه الدار بأجمل زينة ونسقت فيها الأزهار والأعلام المصرية والفرنسية وكان فى استقبال جلالة الملك أعضاء المجلس البلدى ورجال السلطة فى مقاطعة السين ومدينة باريس وكثير من الكبراء المصريين ورجال السياسة بينهم عدلى يكن باشا وزيور باشا. وفى الساعة الرابعة والدقيقة العاشرة فتح باب الشرف وأدى الحرس الجمهورى التحية وصدحت الموسيقى بالنشيد المصرى إذ دخل جلالة الملك مصحوبًا بالمسيو دومرج يتقدمهما المسيو فوكيير ثم ساروا حتى انتهوا إلى قاعة العلوم والفنون والآداب؛ حيث كانت حفلة الاستقبال الرسمى وخطب فى هذه الحفلة كل من رئيس المجلس البلدى ومحافظ مقاطعة السين خُطبًا أعربا فيها عن ابتهاج باريس باستقبال جلالته ونوها بروابط العطف والصداقة التى لا تنفصم عراها بين البلدين وتمنياتهما للأسرة الملكية وسعادة مصر.

ورد جلالة الملك على هاتين الخطبتين بصوت جهورى صريح أمام الميكروفون بخطبة مشربة بروح الود نحو فرنسا استهلها بالشكر وأعرب عن تقديره العالى لفرنسا - وبعد الانتهاء من ذلك أمضى جلالته الكتاب الذهبى لمدينة باريس. وقدم رئيس المجلس البلدى لجلالته ميدالية ذهبية كبيرة وكرونومتر (ساعة) من الذهب وكتابين لرينيه ويس. ثم سار جلالته مع رئيس الجمهورية إلى المقصف الفخم المعدنى بدار البلدية وقد قدمت فيه الشمبانيا وشرب رئيس المجلس البلدى نخب جلالته شاكرًا لجلالته ما أداه من الكرم والسخاء بمنحه مائة ألف فرنك لإعانة فقراء باريس[1].

---

(١) برقيات الأهرام الخصوصية ٢١ اكتوبر.

وعلى إثر ذلك غادر جلالته دار البلدية مصحوبًا برئيس الجمهورية بين النصفين الحاد فعاد إلى قصر وزارة الخارجية واستقبل الساعة السادسة مساء سفراء الدول وممثليها فى باريس».

وفى المساء أقام المسيو دومرج مأدبة عشاء فى قصر الإليزيه إكرامًا لجلالة الملك حضرها سفراء الدول ورؤساء البعثات السياسية لخمسين أمة ورئيسًا مجلسَى الشيوخ والنواب ورئيس مجلس الوزراء وأعضاء الوزارة ومارشالية فرنسا وغيرهم من كبار الفرنسيين ورجال الحاشية الملكية وموظفى المفوضية المصرية. وقد تلت هذه المأدبة الرسمية حفلة ساهرة أُقيمت فى قاعة الاستقبال الكبرى حيث أعد مسرح مزدان بزينة بديعة وبعد تناول القهوة فى قاعات الاستراحة ومحادثة جلالته المسيو بوانكاريه فالمسيو برتو وكثيرًا من الكبراء دخل جلالته قاعة المسرح؛ حيث كان المدعوون ينتظرون تشريفه وبينهم خمسون من عظماء المصريين منهم ثروت باشا وعدلى باشا وزيور باشا، وكان برنامج الحفلة يشتمل على تمثيل وغناء ورقص قام بها أكابر الفنانين الفرنسيين ـ وعند الانتهاء تقدم المسيو فوكيير إلى جلالة الملك ورئيس الجمهورية وسار بهما إلى المقصف الذى أُعد فى الغرفة المجاورة ويصحبتهما كثير من المدعوين، وقد أعرب جلالته عن سروره العظيم بما لقيه فى اليوم الأول من الزيارة الرسمية، ثم غادر قصر الإليزيه فى الساعة الثانية عشرة والربع مودعًا بالإجلال والاحترام[1].

وفى الساعة العاشرة من صباح اليوم الثانى أخذ الجمهور يحتشد حول ميدان (الأنوال وقوس النصر) ووصل الجنرال غورو فالمسيو بانليفه وزير الحربية والمسيو لييج وزير البحرية، ثم المسيو فوكيير وقد اجتمعوا عند مدخل الميدان على مقربة من إكليل كبير موضوع على مركبته وهو من الأقحوان الأبيض يحيط به نطاق عريض أخضر كتبت عليه هذه العبارة «من فؤاد الأول لجندى فرنسا المجهول» وحضر هذه الحفلة وفد من لجنة الشئون الفرنسية وفرنسيِّى

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٢٢ أكتوبر.

مصر ـ وفى الساعة الحادية عشرة سمع صوت الصفارات وأقبل جلالة الملك فى سيارة وبمعيته رئيس الديوان العسكرى لرئيس الجمهورية؛ فأدت الجنود التحية العسكرية وكان جلالته يلبس الردنجوت والطربوش وفى عروته شارة نيشان الليجيون دونور فحيَّاه المسيو فوكيير ووزير الحربية والبحرية.

ثم سار جلالته نحو مدفن الجندى المجهول بين المسيو لييج والمسيو باتليفه يتقدمه المسيو فوكيير وسعيد ذو الفقار باشا وثروت باشا وفخرى باشا والجنرال غورو، ثم حيا جلالته المدفن وأدت الجنود المصطفة التحية وساد الصمت وبعد أن طاف جلالته حول المدفن ركب السيارات الملكية بين تحيات الجمهور المقرونة بالاحترام وتبعته سيارات أخرى أقلت الحاشية والوزراء الفرنسيين وقصد مقر وزارة الخارجية[1].

وبرزت دار المفوضية فى حُلَّة بديعة من الزينة لاستقبال جلالة الملك واجتمع الوزراء السابقون وأعضاء مجلسَى الشيوخ والنواب وهم من كبراء المصريين الموجودين الآن فى باريس فى المفوضية فى انتظار قدوم جلالته وازدحمت الشوارع التى يمر بها الموكب الملكى بالجماهير، وفى الساعة الحادية عشرة والدقيقة الأربعين وصل جلالته فحياه الجمهور المحتشد على الأرصفة واستقبله ثروت باشا وفخرى باشا وكان كثيرون من الطلبة المصريين مجتمعين فى قاعات القنصلية المصرية فهتفوا بالعربية ثم بالفرنسية «ليحى الملك. لتحى مصر» وصفقوا تصفيقًا شديدًا، ثم سار جلالته إلى قاعة دار المفوضية؛ حيث بدأ وإلى جانبه ثروت باشا باستقبال الوزراء السابقين وكان بينهم عدلى يكن باشا وزيور باشا وعبد الرحيم صبرى باشا وواصف غالى باشا ومصطفى ماهر باشا، ثم أعضاء البرلمان. وكان أحمد حسنين بك يقابلهم وذو الفقار باشا يدخل لهم إلى القاعة، وكان جلالته يصافح باليد الزائرين الذين كانوا بالردنجوت والطربوش فى باريس أو فى مصر والأعيان الفرنسيين أصدقاء مصر الذين اشتركوا فى

---

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٢٢ أكتوبر.

هذا الاستقبال ثم تفضل باستقبال مائتى طالب من المصريين فى فرنسا، وقد تولى تقديمهم لجلالته مدير القبة المدرسية المصرية ووكيله وألقى أحد الطلبة بالنيابة عن زملائه خطبة وجيزة أعرب فيها عن عواطف الاحترام والإجلال والدعاء لجلالته بالصحة والعمر المديد وختمها بالهتاف: ليحى الملك فردد الطلبة الهتاف وصفقوا تصفيقًا شديدًا، ثم مروا أمام جلالته فصافح كلاً منهم بيده الكريمة وأخيرًا استقبل جلالته موظفى المفوضية والقنصلية المصرية وغادر بعد ذلك دار المفوضية مصحوبًا بثروت باشا وكان جلالته يحادثه باسمًا مسرورًا[1].

استقبال جلالة الملك فى الأكاديمية

إنه لما انتخب أعضاء أكاديمية الآثار والآداب جلالة الملك عضوًا بها قرروا أن يستقبلوا جلالته رسميًا بعد بضعة أيام. وقد أقاموا حفلة لهذا الغرض فى المعهد العلمى القديم لم يشترك فيها إلا أعضاء الأكاديمية وبعض المدعوين ورجال الحاشية الملكية وموظفو المفوضية والقنصلية المصرية. وكانت غاية فى البساطة لأنها فى الواقع كانت جلسة عمل عادية ولم يوجد بها أى شىء من مظاهر الزينة ـ وقد جلس أعضاء الأكاديمية حول مكاتبهم ينتظرون زميلهم الجديد جلالة الملك فؤاد الذى وصل فى الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر فاستقبله فى مدخل المعهد المسيو ريناخ رئيس الأكاديمية ومعه وكيله والسكرتير الدائم.

ولما دخل جلالته القاعة قام جميع من فيها احترامًا. ثم تقدم إلى مركزه بجانب أعضاء الأكاديمية الآخرين ووقف الرئيس فرحب بجلالة الملك الذى كان هو وجميع الحاضرين وقوفًا.

وقد أصغى جلالة الملك بعناية واهتمام إلى خطاب الرئيس الذى لم يُقابل بالتصفيق؛ لأن الجلسة كانت جلسة عمل عادية كما تقدم القول. وقد رد جلالة الملك على خطاب الرئيس بصوت جهورى صريح سمع بإغضاء وانتباه تكلم فيه عن التعاون الوثيق بين فرنسا ومصر وما نسبه من الفائدة لخدمة الإنسانية. وبعد أن

---

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٢٢ أكتوبر.

أتم هذا الخطاب العظيم لم يتمالك الأعضاء على الرغم من صفة المكان ودقة التقاليد الأكاديمية من التصفيق الشديد والهتاف الطويل لزميلهم الجديد. وطبقًا لجدول الأعمال تلا أحد الأعضاء بيانًا مكتوبًا عن تربية أمير ملكى فى الأسرة التاسعة فى عهد الفراعنة. ولما انتهى هذا العضو من بيانه شكر الرئيس ثم قدم لجلالة الملك نسخة من ميدالية العضوية فى المعهد وميدالية ذهبية أخرى موضوعة فى صندوق كتب على أحد وجهيها اسم جلالته - وقد وقَّع جلالته ورقة الحضور كباقى الأعضاء. وقبل دعوة الرئيس والسكرتير لزيارة المكتبة التى أعجب بما فيها من نفائس الكتب وبعد ذلك ودع جلالته زملاءه الجديدين وغادر المعرض مصحوبًا بثروت باشا قاصدًا الجمعية العراقية يتبعه ذو الفقار باشا وفخرى باشا والأميرال تومين»[1].

جلالة الملك فى الجمعية الجغرافية

وصل جلالة الملك إلى الجمعية الجغرافية، وهى دار فخمة كانت قبلا ملكًا لرئيسها السابق البرنس رولان بونابارت وهى الآن ملك لشركة قناة السويس، فاستقبله على عتبة الدار رئيس الجمعية وسكرتيرها. ثم سار ومعه حاشيته إلى البهو الكبير؛ حيث رحب به رئيس الجمعية ونوه بعنايته العالية واهتمامه المتواصل بالجغرافية، وأشار إلى الشرف الذى أولاه جلالته الجمعية الجغرافية بقبوله عضوية الشرف بها وميداليتها الذهبية الكبرى. وقد رد الملك على الرئيس ببضع كلمات رقيقة وكان بين حضور هذه الحفلة وزير المعارف والمستعمرات والمسيو لاكو مدير مصلحة الآثار المصرية.

ثم قصد جلالة الملك مكاتب الجمعية ومكتبتها التى تحوى ٣٢٠ ألف مجلد فتفقَّد غرفها، وكان يرافقه أمين المكتبة فأعجب جلالته كثيرًا بالكتب النادرة التى لها علاقة بتاريخ مصر أو جغرافيتها وخطوط شمبليون وكبار الرحالين. وكان كثيرًا ما يستوضح ما يرى الاستعلام عنه متكلمًا بغير كلفة. وقد رجا المسيو

---

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٢٢ اكتوبر.

دولار استير جلالة الملك أن يتقبل منه إهداء المجلد الثالث الذى أصدره عن اكتشاف إفريقيا، قائلا إنه مَدين لجلالته فى إنجاز هذا العمل فشكره جلالته. واستمر يتفرج بتؤدة وإعجاب على الكتب والتجليد والمستندات وهنأ أمين المكتبة الذى سار معه إلى قاعة مزينة نسق فيها مقصف، فقُدم لجلالته كأس من الشمبانيا، وكان جلالته يتحادث حديثًا وديًا بكل بساطة مع وزير المعارف وأعضاء الجمعية وبعد ذلك استأذن وغادر دار الجمعية مع ثروت باشا وفخرى باشا ورجال الحاشية(١).

وقد أدبت شركة قناة السويس مأدبة تكريمية لجلالته حضرها ٦٠ مدعوًا، منهم أعضاء مجلس إدارة الشركة وعددهم ٣٢، والباقى من الوزراء ومديرى اليزل والشركات وغيرهم.

وأدب المسيو ريان وزير الخارجية فى المساء مأدبة فخمة فى وزارة الخارجية إكرامًا لجلالة الملك ورئيس الجمهورية حضرها ٨٠ مدعوًا من الكبراء ورجال الحاشية الملكية وموظفى المفوضية المصرية وسفراء الدول وثروت باشا وبعض النواب والشيوخ وكبار رجال الجيش والمالية والصناعة.

زيارة الملك للمعاهد الكبرى

بعد أن كان الجو صافيًا فى اليومين الماضيين أصبح يوم ٢٢ أكتوبر فإذا به قد تغير وأخذ المطر يهطل غزيرًا غير أن ذلك لم يؤخر جلالة الملك من الذهاب إلى مدرسة السنترال ومعه رئيس الجمهورية وكان فى انتظاره أمام مدخل المدرسة وزير المعارف والمسيو ترويه ورئيس مجلس المدرسة ومديرها وسكرتيرها العام ويوسف قطاوى باشا ـ لأنه من طلبتها القدماء، وغيرهم. وقد عزفت الأبواق عند تشريف جلالته وحيا الحرس الجمهوى جلالته والمسيو دومرج تحية عسكرية، ثم قدم مدير المدرسة لجلالة الملك أعضاء مجلس إدارتها وأساتذتها ولجنة طلبتها القدماء. ولما دخل الملك فناء المدرسة الكبير صدحت الموسيقى

---

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٢٢ أكتوبر.

بالنشيد المصرى. وكان جميع الطلبة مصطفين على طول الرُّواق بملابس زرقاء، ثم مر جلالته بلوحة رخامية كتب عليها أسماء ٥٥٠ طالبًا قتلوا فى ميدان القتال بين سنتَىْ ١٩١٤، ١٩١٨. وبعد الوقوف برهة زار جلالته معمل التجارب الطبيعية والصناعية ومعمل المبردات والمعمل الكبير حيث كان يتمرن نحو مائة من الطلبة.

ثم زار جلالته القاعة المخصصة لطلبة السنة الأولى فوجدهم فيها وقوفًا فى انتظار تشريفه وجلس جلالته والمسيو دومرج فى الصف الأول أمام التلاميذ الذين كانوا يستمعون درسًا فى الطبيعيات مقرونًا بتجارب مهمة وكان الإصغاء تامًا - وطاف بعد ذلك قاعات المدرسة ومر أمام موسيقى الطلبة التى كانت تصدح بنشيد النصر، ثم دخل المتحف فقاعة الحفلات؛ حيث خطب رئيس مجلس إدارة المدرسة تحيات الملك وشكر له تشريفه المدرسة ونوه بعمل المعهد العلمى المصرى، وشكر لجلالته الحفاوة التى لقيها العلماء الفرنسيون فى مصر فى المؤتمرات الدولية التى عقدت فيها منذ عهد قريب. وقال الخطيب إن غرض المدرسة هو تحقيق الاتحاد بين العلم والعمل، ثم تلا المسيو جيليه مدير المدرسة فألقى كلمة نوه فيها بالأعمال والمشروعات الكبرى التى تمت فى مصر الحديثة على يد خريجى مدارس الهندسة الفرنسية وذكر من بين خريجى هذه المدرسة القدماء نوبار باشا وقطاوى باشا. وختم كلامه كما استهله شاكرًا لجلالته الفخر العظيم الذى أولاه المدرسة بزيارته لها.

وقد تبرع الملك بمبلغ ٤٥ ألف فرنك لتعليم ثلاثة من الطلبة فى هذه المدرسة فشكره مدير المدرسة على هذا السخاء - ثم أعلن المدير أن الطلبة سيُمنحون إجازة فى ٣١ أكتوبر بمناسبة الزيارة الملكية وأهدى جلالته مجموعة من صور المدرسة وميدالية ذهبية وكذلك ميداليات صغيرة إلى ثروت باشا وذو الفقار باشا وشاهين باشا ووقع جلالته فى سجل المدرسة الذهبى ووقع بعده المسيو دومرج[1].

---

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٢٣ أكتوبر.

وعلى إثر ذلك خرج جلالته وركب السيارة ومعه رئيس الجمهورية قاصدين إلى مدرسة الهندسة فوصلاها فى الساعة الحادية عشرة والربع، وكان فى استقباله وزير الحربية والبحرية وقومندان المدرسة الجنرال ألفين وعشرون جنرالاً بملابس طلبة المدرسة القدماء والأساتذة والمعلمون وبعد أن قدم المسيو بانليفه وزير الحربية الحاضرين إلى جلالته دخل فناء المدرسة وانحنى محييًا راية المدرسة وعليها شعار المدرسة وهو «للوطن والعلم والمجد»، بينما كانت الموسيقى تصدح بالنشيد المصرى ثم بنشيد المارسيليز. وعرض جلالته طلبة المدرسة، ثم بدأ الزيارة فمر بين قاعات الدروس المخصصة لطلبة السنة الأولى ووصل إلى قاعات المكتبة؛ حيث قدم أمينها الكتب القديمة لجلالته الذى أعجب بها أيما إعجاب، ثم نظر فى سجل المسابقات لسنة ١٨٧١ وفيه اسم الطالب فوسن الذى هو الآن الجنرال فوسن المشهور وفيه إمضاء المسيو بوانكاريه، ثم مر جلالته بمعامل المدرسة ووصل بعد ذلك إلى المتحف حيث أعجب بكثير من الأدوات القديمة والحديثة وخصوصًا العدسة الأولى التى ابتدعها فرسنل لتوضع على المنائر. ودخل إلى قاعة العلوم الطبيعية، ثم خرج بطريق حديقة قومندان المدرسة وتوقف بموكبه أمام النُّصُب التذكارى بقتلى الحرب وقد حيته فصيلة الطلبة المعدين لرتبة الضباط. وبعد ذلك انتقل جلالته والمسيو دومرج إلى قاعة مجلس الإدارة؛ حيث قدم لهما القومندان وفد المجلس ومندوبى الأساتذة وجمعية إعانة الطلبة القدماء وخريجى المدرسة وبينهم كثير من العظماء.

وقد أعرب الجنرال ألفين قومندان المدرسة عما نال المدرسة من الشرف والفخر بزيارة جلالته، وقد رجا الملك فؤاد أن يقبل تمثالاً من البرونز يمثل أحد متطوعى سنة ١٨١٤ فى موقف لا يدل على التحرش والاعتداء، بل على الدفاع وذلك تذكارًا للزيارة الملكية، ثم طلب إلى جلالة الملك والمسيو دومرج أن يوقعا على الكتاب الذهبى وعلى صورتين موضوعتين فى قاعة المجلس تذكارًا لهذا اليوم التاريخى فى حياة المدرسة وشكر الجنرال ألفين لجلالة الملك فؤاد تبرعه بمبلغ ٤٥ ألف فرنك لمجموعات المدرسة. وشكر لجلالته أيضًا باسم الطلبة تفضله بأن طلب لهم من وزير الحربية إجازة اليوم فى ٣١ أكتوبر.

وبعد أن مر جلالته أمام فرق الطلبة الذين حيوه تحية عسكرية ركب السيارة ومعه المسيو دومرج قاصدين إلى قصر وزارة الخارجية[١].

وفى منتصف الساعة الأولى بعد الظهر أقيمت مأدبة غداء خاصة فى قصر الإليزيه إكرامًا لجلالته حضرها ثلاثون مدعوًا بينهم كثير من وزراء فرنسا وجرت فى جو ملؤه الصفاء والوداد.

فى الساعة الثالثة بعد الظهر وصل جلالة الملك إلى متحف اللوفر لزيارة قسم الآثار المصرية فاستقبله المسيو هريو وزير المعارف ورئيس مجلس المتحف الوطنى ومدير الفنون الوطنية الجميلة والمسيو ريناخ مدير أكاديمية الآثار والآداب وكبار أمناء المتحف وأعضاؤه وكثيرون من العلماء والعظماء وبينهم المسيو لاكو مدير مصلحة الآثار المصرية فزار جلالته رواق الدور الأول بإرشاد المسيو بورهد أمين القسم المصرى فأعجب بما رأى فيه من المسلات وتماثيل أبى الهول والآثار الأخرى التى جىء بها من معبد دندره، ثم صعد إلى الدور الثانى على سلم أثرى، وكان جلالته يُعنى كثيرًا بما يشاهده من الآثار التى يرجع تاريخها إلى عهد رمسيس ورأى فى جملتها خاتمين له عليهما صورة مركبة، ثم مر جلالته فى قاعات الرسم التى تحتوى على صور يرجع تاريخها إلى ما قبل ١٨، ١٩ قرنًا. وصعد بعد ذلك بالمصعد وبمعيته ذو الفقار باشا والمسيو هريو إلى متحف الفنون الإسلامية وأعجب بالمصابيح المذهبة التى جىء بواحد منها من جامع السلطان حسن كما أعجب بالأسلحة والآثار الفنية الفضية والذهبية الواردة من الأندلس وغيرها وبالخشب المطعم الذى جىء به من القاهرة وبالفسيفساء المأخوذة من دمشق والأناضول وإيران - وقد بحث جلالة الملك مع أمين المتحف فى مسائل خاصة بعلاقات مصر مع الغرب فى عهد الصليبيين وما كان لمصر من النفوذ والتأثير فى الشرق الأوسط وفى الحضارة الغربية فى القرون الوسطى.

ثم نزل جلالته فزار قاعة الكنوز القديمة وذهب منها إلى قاعة آثار البرنس الإمبراطورى الذى قال عنها المسيو هريو لجلالته إنها نظمت خصيصًا تذكارًا

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٢٣ اكتوبر.

للعلم الفرنسى فى مصر وما قام به شمبليون وبونابرت وفيه مجموعة كبيرة من صور التنقيب عن الآثار فى مصر سنة ١٨٤٤ وفى الوسط صورة محمد على باشا الكبير بين صورتين كبيرتين لإبراهيم باشا تمثله إحداهما فى صباه والأخرى فى شيخوخته، وقد وضعت أمامها باقات من الأزهار أحيطت بألوان الراية الفرنسية. وأعرب جلالته عن استحسانه السامى لفكرة إقامة هذا المعرض وشكره على ذلك. ومر ببعض الرسوم والألواح القديمة والحديثة وبعضها تمثل مناظر النيل وشاهد الميداليات البديعة التى صنعت بمناسبة الحملة الفرنسية على مصر فأعرب عن إعجابه بها. وعندئذ أصدر المسيو هريو تعلميات لأخذ أمثلة منها لتقديمها إلى جلالته. وبعد أخذ صورة جلالته مع وزير المعارف أمام صور محمد على وإبراهيم باشا أمضى جلالته سجل المتحف الذهبى وأمضاه بعده المسيو هريو.

وقد خطب فى هذا الاحتفال المسيو مورييه رئيس الجمعية الفرنسية للآثار معربًا عن الابتهاج والفخر باستقبال جلالته. ونوه بما أبداه جلالته من التعطفات الملكية عندما تُوفِّى العالم بنتريت. وبالمعاونة السخية التى قدمها فخرى باشا لجمعية الآثار المصرية. فرد جلالة الملك عليه شاكرًا.

ثم تلاه وزير المعارف فألقى خطبة شكر فيها جلالته باسم الحكومة لزيارته هذا المتحف، ثم عرَّج على الآثار المصرية وأهميتها فى جميع البلدان واهتمام العالم بها وما قام به العلماء الفرنسيون من المجهودات فى إظهار تاريخ مصر القديم. ثم ذكر بالشكر والثناء التعطفات السامية التى أبداها جلالة الملك عند وفاة العالم بنتريت التى وصفها بأنها كانت محققة لحزن فرنسا على هذا العالِم. ثم انتقل إلى ذكر أسلاف جلالة الملك العظام. وقد فاه المسيو هريو بكلماته الأخيرة بلهجة مؤثرة جدًا كان لها أعظم وقع فى النفوس حتى تأثر جلالة الملك جدًا فاغرورقت عيناه بالدموع. فتقدم نحو وزير المعارف فصافحه باليد قائلاً: إنى يا حضرة الوزير لا يسعنى الكلام بالرد عليكم فقد بلغ التأثر من نفسى أعظم مبلغ، وقد وهب جلالته مبلغ ثلاثين ألف فرنك للجمعية الفرنسية

للآثار المصرية. ثم خرج وعاد إلى دار المفوضية المصرية، وكانت هذه الحفلة مسك ختام الزيارة الرسمية[1].

وقد أقام جلالته فى المفوضية المصرية فى الساعة الثامنة مساء مأدبة فخمة لرئيس الجمهورية ورئيس الوزارة الفرنسية حضرها ثلاثون مدعوًا منهم رئيسا مجلس الشيوخ والنواب والوزراء ووزير فرنسا فى مصر وبعض عظماء الفرنسيين ورجال الحاشية الملكية. ولما وصل رئيس الجمهورية صدحت موسيقى الأوبرا بنشيد المارسيلييز. وفى آخر المأدبة تبودلت الأنخاب بين جلالة الملك ورئيس الجمهورية وقام ممثلو الأوبرا بتمثيل بعض فصول[2].

وأقام جلالته أيضا مأدبة عشاء فى مساء ٢٣ أكتوبر فى دار فخرى باشا إكرامًا لسفراء الدول وممثليها السياسيين حضرها سفراء الدول الكبرى والسياسيون الفرنسيون الذين تولوا من قبل منصب ممثل فرنسا فى مصر أو تمثيل فرنسا فى صندوق الدين وكثيرون من أعضاء المعهد العلمى وكانت دار المفوضية بارزة فى حُلَل بديعة من الزينة.

وأقام سفير إنكلترا فى فرنسا وقرينته مأدبة غداء فى ٢٤ أكتوبر إكرامًا لجلالة الملك فؤاد حضرها كبار رجال السياسة والمسيو بوانكاريه والمسيو بريان باشا وذو الفقار باشا.

وفى الساعة الثالثة والدقيقة الأربعين بعد ظهر ١٤ أكتوبر زار جلالة الملك جامع باريس زيارة خاصة فاستقبله على باب الجامع السيد قدور بن غبريت وموظفو الجامع وكثيرون من كبراء المغاربة ببرانسهم البيضاء وحسنين بك وموظفو المفوضية والقنصلية المصرية والشعبة المدرسية ومندوب عن وزير الخارجية ووزير فرنسا المفوض فى مصر وغيرهم من الكبار، وبعد أن صافح جلالته باليد السيد ابن غبريت وباقى المستقبلين سار يتبعه ثروت باشا وفخرى

---

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٢٣ اكتوبر.

(٢) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٢٢ اكتوبر.

باشا وذو الفقار باشا فدخل ساحة الجامع الكبرى المفروشة بحجارة الفسيفساء الخضراء اللون وفيها حياض للمياه الفوارة، وقد قامت فيها الأغراس والأزهار الجميلة. وقد أعجب جلالته بما رأى من بدائع الهندسة والنقوش. ودخل الجامع وتقدم إلى المحراب فأدى الصلاة وألقى الشيخ شعيب الدوكالى وزير الحقانية السابق فى حكومة المغرب الأقصى كلمة بين يدىّ جلالته حياه فيها باسم طلبة الأزهر القدماء وختمها بالدعاء له فتفضل جلالته فأعرب للخطيب عن شكره، ثم زار أبنية الجامع والمستوصف والحمام والمطعم العربى حيث صدحت الموسيقى المغربية بالنشيد المصرى.

وعند انتهاء هذه الزيارة سلم جلالة الملك إلى السيد قدور بن غبريت تحويلا بمبلغ مائة ألف فرنك اشتراكًا فى نفقة إتمام إنشاء المعهد الإسلامى وأهدى لمكتبة المعهد كثيرًا من نسخ القرآن الكريم الذى طبع فى القاهرة بإشراف لجنة من العلماء فيها - وبعد ما زار جلالته قاعة معرض إفريقيا الشمالية عاد بين الإجلال والاحترام بالسيارة الملكية مصحوبًا بثروت باشا[1].

ثم أقامت «لجنة الشئون الفرنسية وفرنسيِّى مصر» مأدبة عشاء وحفلة ساهرة فى فندق كلاردج فى مساء ٢٤ أكتوبر لجلالة الملك غاية فى الفخامة وزُين الفندق أبدع زينة بالثريات الكهربائية والرايات والأزهار وبلغ عدد المدعوين ٢٥٠ مدعوًا، فى مقدمتهم كبار المصريين الموجودين فى باريس وبينهم ثروت باشا وعدلى باشا وواصف غالى باشا وزيور باشا وفخرى باشا ووزير فرنسا المفوض الحالى وممثلوها السابقون فى مصر وغيرهم - وعند وصول جلالة الملك استقبله المسيو ليون رئيس اللجنة ووكيلها وسكرتيرها العام ودخل جلالته الصالة الأولى؛ حيث صافح باليد جميع المدعوين الذين قدمهم لجلالته وزير مصر المفوض فى باريس وجلس إلى مائدة الشرف. وكانت موسيقى الأوبرا تشنِّف الأسماع أثناء المأدبة وفى نهايتها ألقى رئيس اللجنة خطابًا بليغًا أعرب فيه عن

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٢٥ أكتوبر.

عواطف الإجلال والاحترام لشخص جلالته وعن العطف على مصر والصداقة بينها وبين فرنسا، فرد عليه الملك بخطاب بليغ قوبل بالتصفيق الشديد والهتاف.

وقدم لجلالته فى هذه الحفلة الكتاب الذهبى فى صندوق من الحديد المصقول وصُدِّر هذا الكتاب بخطاب بخط يد المسيو بوانكاريه رئيس الوزارة الفرنسية يتضمن الترحيب والحفاوة بجلالة الملك وقدمت إليه أيضا ساعة كبيرة من المعدن وهى مهداة لجلالة الملك ومرآة مهداة للأميرة الملكية. وتعد هذه الحفلة الساهرة من أجمل وأفخم الحفلات التى أقيمت فى باريس منذ الحرب الأوروبية الكبرى - وبعد منتصف الليل بقليل عاد جلالته بعدما أعرب عن شكره وسروره العظيم(١).

زيارة جلالته للمسيو كليمنسو

ذهب الملك فى صباح ٢٥ أكتوبر مصحوبًا بفخرى باشا للمسيو كليمنسو الوزير الفرنسى الشهير بمنزله وبقى معه أكثر من ساعة، ثم رد جلالته الزيارة لباغوص نوبار باشا وخرج بعد الظهر فتنزه فى باريس متنكرًا.

وقد أرسل مراسل الأهرام إلى جريدته برقية فى ٢٥ أكتوبر قال فيها، إنه اتصل به أن جلالة الملك يفكر فى إنشاء جمعيات جديدة للرقى الفكرى والعلمى فى البلاد منها أكاديمية دولية فى القاهرة للغة والآداب السامية يجتمع فيها أشهر الكتاب واللغويين من جميع الأقطار العربية ويُعنى فيها بوضع قاموس للغة العربية واختيار كلمات للتعبير عن الاصطلاحات الفنية الحديثة ومنها إنشاء معرض إفريقى فى مصر وأن جلالته ينوى أيضا إنشاء معهد للصحراء فى القاهرة لغاية علمية ورياضية وأنه بجانب تفكيره فى هذه المشروعات لنهضة مصر الفكرية كذلك يفكر جلالته فى إنفاذ مشروعات صناعية لنهضة البلاد من الوجهة الاقتصادية(٢).

---

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٢١ أكتوبر.

(٢) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٢٦ أكتوبر.

فى نادى اتحاد الحلفاء

وفى مساء ٥ أكتوبر، أقام نادى اتحاد الحلفاء مأدبة فخمة إكرامًا لجلالته مدت فيها ١٢ مائدة للمدعوين وأعد مكان للموسيقى والتمثيل. وفى الساعة الثامنة والنصف وصل جلالة الملك مصحوبًا بثروت باشا وفخرى باشا وذو الفقار باشا فاستقبل جلالته بمظاهر الإجلال وقدم المدعوون له فضافحهم، ثم دخل إلى قاعة المأدبة فصدحت الموسيقى بالنشيد المصرى وبنشيد المارسلييز وسمع جميع الحضور النشيدين وقوفًا وكان بين المدعوين بعض كبار رجال الجيش الفرنسى وسفراء الدول ورجال الحاشية الملكية ومندوبو الصحف.

وكانت الموسيقى تشنِّف الأسماع فى أثناء المأدبة وفى نهايتها ولم تُلقَ خطب ولكن تبودلت الأنخاب بين وكيل الاتحاد وجلالة الملك.

وبعد أن شرب جلالته القهوة دخل إلى قاعة الحفلة الساهرة التى كان بين المدعوين إليها سرب من السيدات قدم بعضهن إلى جلالة الملك ـ فشاهد رقصًا بديعًا وسمع نشيدًا يتضمن مديح جلالته، ثم عرضت بعض المشاهد التمثيلية الفنية، وفى الساعة الحادية عشرة والنصف خرج جلالته مودعًا بمثل ما قوبل به من مظاهر التكريم[1].

الزيارة الرسمية فى بلجيكا

وأخذت بلجيكا تستعد لاستقبال جلالة الملك فؤاد بأعظم مظاهر الإجلال والوداد عند زيارته الرسمية لها ورحبت الصحف البلجيكية ترحيبًا حارًا بقدوم جلالته ونشرت بهذه المناسبة صورًا ورسومًا أخرى تمثل بعض مناظر القطر المصرى وامتدحت جهود جلالته فى سبيل ترقية بلاده وما يبديه من العطف والتأييد للعلوم والعمل على نشرها ولقبت جلالته بمُحْيى مصر الحديثة، وأنشأت المقالات المسهبة فى وصف تقدم مصر الاقتصادى والعلمى والعلاقات بينها وبين

---

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٢٧ أكتوبر.

بلجيكا. ونوهت بالمشروعات التى قام ويقوم بها البلجيكيون فى مصر ولمحت إلى التطورات السياسية التى حدثت أخيرًا فيها[1].

وقد انتهزت الصحف البلجيكية فرصة وجود المسيو فان النائب العمومى لدى المحاكم المختلطة، فى بروكسل فأرسلت له مندوبيها الذين ازدحموا على بابه ليحصلوا منه على بيانات وافية عن مصر. فنشرت له كثير من الصحف الأحاديث الطويلة التى وصف فيها تقدم مصر الصناعى والاقتصادى واتساع نطاق التعليم فيها فى جميع درجاته والمركز الممتاز الذى للجالية البلجيكية فى مصر ولاسيما فى دوائر الصناعة. ولفت الأنظار إلى أن الزيارة التى سيقوم بها جلالة الملك لمصانع المعادن ومعامل الغزل فى البلاد البلجيكية (كما سيأتى) إنما الغرض منها الاستفادة والاسترشاد بها فى إيجاد صناعة القطن بمصر بجانب زراعته. وكتب المسيو فان دن بوش مقالاً فى المجلة الكاثوليكية قال واصفًا جلالة الملك: «إنه لولا خوفه من أن تفسر عباراته بغير معناها المقصود فيقال إن لجلالة الملك فؤاد - قلبًا مصريًا وروحًا غربيًا - فإنه مع حبه لبلاده وآدابها وتقاليدها وعاداتها ورغبة فى أن يراها عظيمة ناجحة يعتقد اعتقادًا صريحًا بأن نهضة مصر تتوقف على الاستفادة الحكيمة من تجارب الغرب وعلى تطبيق هذه التجارب بحزم ودراية». وقال منوها بما لجلالة الملك من التسامح الدينى: «إن حكومة جلالته مع حرصها على مقام الدين الإسلامى وكرامته تترك للأديان الأخرى الحرية التامة فى المحارسة والعمل»[2].

وكانت الحكومة البلجيكية قد أرسلت القطار الملكى البلجيكى إلى باريس فى ٢٤ أكتوبر ليصل جلالة الملك فؤاد فى زيارته لبلجيكا. ففى صباح ٢٦ منه وقف القطار فى محطة الشمال التى فرشت بالبُسُط الكبيرة واصطفَّ على طول إفريز المحطة فصيلة من الحرس الجمهورى وقد أخذ العظماء ذوو الحيثيات يفدون على المحطة وفى مقدمتهم الليوتنان جنرال دوبوش الموفد من قِبل جلالة ملك بلجيكا ليون بمعية ملكنا المعظم طول مد إقامته فى بلجيكا ورجال الحاشية

---

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٢٧، ٢٨ أكتوبر.

(٢) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٢٨ أكتوبر.

الملكى. وعند الساعة التاسعة والدقيقة ٥٥ وصل جلالته إلى المحطة يتقدمه المسيو فوكيير وذو الفقار باشا ويتبعه ثروت باشا وفخرى باشا فحياه الحرس، ثم تقدم الجنرال دو بوش وأبلغ جلالته تحية مولاه الملك ألبير، ثم حياه مندوب باسم رئيس الجمهورية الفرنسية والقائم بأعمال سفارة بلجيكا باسم حكومته، وفى الساعة العاشرة تحرك القطار الذى كان مزدانًا بالرايتين المصرية والبلجيكية.

وصول القطار إلى مدينة مونس

وفى الساعة الأولى والدقيقة العاشرة بعد الظهر وصل القطار إلى مدينة مونس؛ حيث استقبل جلالته فيها الدوق برايان ولى عهد بلجيكا ووفد الشرف المؤلف لاستقبال الملك من ثلاثة من كبار قواد الجيش وصادق وهبه باشا ووزير بلجيكا المفوض فى مصر وكانوا قد سافروا فى الصباح من بروكسل إلى مونس لهذه الغاية.

وبمجرد وصول جلالته صدحت الموسيقى بالنشيد المصرى وأدت الجنود المصطفة التحية ونزل الملك يتبعه ثروت وذو الفقار باشا ورحب ولى العهد بجلالته وقُدم له حاكم مدينة مونس ورئيسها وبلديتها وأعضاؤها وقدم جلالته بدوره ثروت باشا ورجال الحاشية للدوق. وألقى محافظ المدينة خطاب ترحيب شاكرًا لجلالته تفضله بالوقوف هنيهة فى منطقة مونس النصاعية، وتمنى فى الختام السعادة والرفاهية لمصر فشكره جلالة الملك وصافحه باليد. ثم عرض مع ولى العهد الجنود التى كانت مصطفة وهنأ قائدها بما رآه من حسن نظامها. ثم دخل قاعة الشرف حيث وقَّع على الكتاب الذهبى لمدينة مونس وبعد ذلك عاد القطار بين عزف الموسيقى بالنشيد المصرى.

وفى الساعة الثانية والنصف بعد الظهر وصل القطار الملكى إلى محطة بروكسل. فدوَّت أصوات المدافع وأدى جنود الحرس التحية، وكانت المحطة قد كُسيت بحُلَل من الزينة البديعة، فاستقبل الملك ألبير والبرنس شارل والكونت دى فلاندر الضيف العظيم. وقدم كل من الملكين رجال حاشيته للآخر وسارا إلى خارج المحطة، حيث كان الجمهور المحتشد يهتف «ليحى الملك فؤاد. لتحى

مصـر». وقد اصطف مئـات من تلامـذة المدارس الصـبيـان والبنـات ممن لا تزيد سِنُه على عشـر سنين وكانوا ينشـدون بأصوات لطيفـة نشيدًا جميـلاً فى تحية جلالة الملك ـ وبعدئذ ركب جلالته مع الملك ألبير والكونت دى فلاندر والدوق دى بريان عـربة فخمة تجـرها الجيـاد المطهمـة وتبعتهـا عربات أخـرى وسيـارات أقلت رجـال الحـاشـيـة وسـار الموكب إلى قـصـر بروكسل بين هتـاف الجمـاهير فى شـوارع مزدانة بالرايات تتقدمـه فصيلة من الفرسان بموسيقاها وفى مؤخرته فصيلة من الجنود.

وقد استقبلت جـلالة ملكة بلجيكا والبرنس مـارى جوزيه الملك فؤاد وعلى إثر ذلك بدأت حفلة الاستقبـال الرسمية فى القصـر، فقدم لجـلالته الأمـراء ورئيسا مـجلس الشـيـوخ والنواب وأعـضـاء الوزارة البلـجـيكيـة ورئـيـسـا الديوان المدنى والعسكرى.

وقـد نـزل الملك فى قـصـر بـروكسل فى جناح رَحْب ينزل فـيـه ملوك البلدان الأجنبية فى زياراتهم لعـاصمـة البلجيك ونزل مع جـلالته ثروت باشـا وذو الفقـار باشـا وغيرهمـا من رجـال الحـاشية[1].

وفى الـسـاعـة الثـالثـة والنصف بعـد الظهـر ذهب جـلالة الملك فؤاد مصـحـوبًا برجـال حاشيته بالملابس الرسمية لزيارة قـبر الجندى المجهول فـاستقبل جلالته عند وصوله وزير الحـربيـة ومحـافظ مـدينة بروكسل وبعض كبـار رجـال الجيـش. وقد وضع جـلالته على المدفن إكليـلاً بديعًـا من الأزهـار يحيط به شـريط بألوان الراية المصـرية وبعد انتهـاء الزيارة عـاد جـلالته إلى القصـر، وكـانت جنود حـامية بروكسل مصطفة على طول الطريق تؤدى التحية لجـلالته.

وفى الـسـاعـة الثـامنة مسـاء أُقيـمت مـأدبة رسـمـيـة فى القـصـر الملكى إكرامًا لجلالته حضـرها مائتـان وخمـسون مـدعوًا وتبودلت فيهـا الخطب بين الملك ألبير والملك فؤاد[2].

---

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٢٧ أكتوبر.

(٢) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٢٧ أكتوبر.

وفى صباح اليوم الثانى للزيارة استقبل جلالته سفراء الدول ورؤساء البعثات السياسية فى العاصمة البلجيكية.

وفى الساعة الحادية عشرة ذهب لزيارة متحف الجيش، وكان معه جلالة ملك بلجيكا وكبار موظفى البلاط الملكى وكثير من قواد الجيش واصطفت فصائل من الجنود لتحية جلالته. واستقبله عند مدخل المتحف وزير الدفاع الوطنى وكبار الرجال العسكريين، وقد طاف الملك قاعة المتحف وأبدى اهتمامًا كبيرًا بالمجموعات التى رآها فيها، ثم غادر المتحف بعد أن هنأ أمينه على حسن نظامه وترتيبه وسار مصحوبًا بجلالة الملك ألبير إلى القصر الملكى؛ حيث أقيمت فيه مأدبة غداء خاصة لجميع رجال حاشية جلالة الملك فؤاد.

خرج الموكب الملكى الساعة الثالثة من القصر قاصدًا دار المجلس البلدى فسار فى شوارع برزت فى زينة واحتشدت فيها الجماهير إلى أن وصل إلى دار المجلس فحيته الموسيقات بالنشيد المصرى واستقبل صاحبَى الجلالة الملكين وحاشيتهما وولى العهد محافظ المدينة ومستشارو المجلس البلدى ودخلوا القاعة التى تقرر أن يجرى فيها الاستقبال الرسمى؛ حيث اجتمع المدعوون من سفراء الدول ورئيسا مجلسى الشيوخ والنواب وأعضاء الحكومة وكبار موظفى البلاط الملكى وأعضاء المجالس البلدية والإقليمية والقواد العسكرية وكبار رجال المال والصناعة والشركات المالية وبعض سيدات الأسر الكبيرة.

وبعد أن تبادل محافظ المدينة وجلال الملك فؤاد الخطب رفع الستار عن مسرح ازدان بأثاث فاخر حيث ألقيت الأناشيد والنُّبَذ الشعرية وقامت جماعة من أشهر الراقصات بدور رقص بديع وبعد انتهائه وقع صاحبا الجلالة الملكية وولى العهد الكتاب الذهبى لمدينة بروكسل، ثم دخلوا قاعة أخرى أقيم فيها مقصف فاخر اختلف إليه معهم فريق من العظماء. وانتهت الحفلة وخرج الملكان مودعين بمثل ما قوبلا به من مراسيم الحفاوة والإجلال.

وتبرع جلالته على إثرها بخمسين ألف فرنك للفقراء وخمسة آلاف فرنك لصندوق تعاون البوليس.

وفى مساء ذلك اليوم أقيمت مأدبة عشاء رسمية فى قصر وزارة الخارجية أعدتها هذه الوزارة تكريمًا لجلالته وحضرها الملك ألبير وولى العهد والوزراء وثروت باشا وسبعون مدعوًا(١).

وفى الساعة التاسعة من صباح اليوم الثالث سار الموكب الملكى فى طريقه إلى المتحف الاستعمارى، فى حديقة امتازت بحسن تنسيقها وحياض المياه فيها وهو متحف الكونغو الذى أنشئ فى سنة ١٩٠٤.

وقد صحب جلالته كالعادة الملك ألبير وولى العهد ورجال الحاشية، وكان فى استقبال جلالته المسيو جسبار رئيس الوزارة البلجيكية الذى ألقى خطبة رحب فيها بصاحبَى الجلالة الملكية مشيرًا إلى تاريخ المتحف وبعد ذلك بدأ جلالة الملك زيارته بمعاينة مجموعات نادرة من الأسماك والحيوانات المختلفة وأنواع الحشرات ثم انتقل إلى القاعات التى تمثلت فيها ملابس أهل الكونغو وكل ما يتعلق بعاداتهم وأخلاقهم وأظهر جلالته سرورًا عظيمًا بزيارته لهذا المتحف واهتمامًا بما فيه من التحف القيِّمة.

وكان ثروت باشا وفخرى باشا وشاهين باشا يعاينان هذه المجموعات بعد جلالة الملك مصحوبين بفريق من علماء البلجيكيين.

ثم وقَّع الملكان على الكتاب الذهبى. وغادرا المتحف بين هتاف الجمهور وتصفيقه، قاصدين القصر العظيم الذى كان يسكنه ليوبولد الأول والثانى حيث تناول الملكان ورجال حاشيتهما الغداء فيه(٢).

وختمت الزيارة لبلجيكا بزيارة معهد الآثار المصرية فى بروكسل وذلك فى الساعة الثالثة بعد الظهر. فبعد أن تناول الملكان الغداء فى القصر توجها إلى المعهد المذكور؛ حيث كانت فى استقبالهما جلالة الملكة إليزابيث والمدعوون ومن بينهم الوزراء والعظماء وكثير من العلماء فى الآثار المصرية. وقد خطب فى هذه

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٢٨ أكتوبر والسياسة فى ٣٠ منه.
(٢) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٢٩ أكتوبر.

الحفلة نوس بك رئيس جمعية اليزابيث الأثرية شاكرًا لصاحبَى الجلالة زيارتهما للمعهد منوهًا بما تبديه جلالة الملكة من التشجيع الدائم لتقدم علم الآثار المصرية فى بلجيكا. وبعد أن تفقَّد جلالته المعهد وفحص الآثار بواسطة النظارات المكبرة بإعانة العالم كابار قدمت لجلالتها نسخة مجلدة أبدع تجليد من كتاب «العلم المصرى والحسابات فى عهد الإمبراطورية الوسطى»، ثم قصد إلى مأدبة شاى أعدها وزير العلوم والفنون فى إحدى قاعات المعهد لستين مدعوًا، وكانت الموسيقى وأحد مشاهير المغنين يشنفان الأسماع بالأنغام الشجية أثناء تناول الشاى - وقد تبرع جلالته لهذا المعهد بخمسين ألف فرنك.

وفى الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر انتهت هذه الحفلة وقبل عودة جلالة الملك ألبير والملكة إلى القصر الملكى شكرهما جلالة الملك فؤاد شكرًا جزيلاً على ضيافتهما، ثم أَمَّ فندق «استوريا» الذى ينزل فيه فى أثناء إقامته غير الرسمية فى بلجيكا[1].

مأدبة جلالة الملك فى المفوضية المصرية والحفلة الساهرة

وفى الساعة الثامنة أدب جلالة الملك فؤاد فى دار المفوضية المصرية مأدبة عشاء على جانب عظيم من الأبهة والجلال لصاحبى الجلالة الملك ألبير والملكة إليزابيث حضرها خمسة وستون مدعوًا، فى مقدمتهم الأميرة مارى جوزيه وولى العهد والأمير شارل والأميرة دى سويد بينهما كانت الموسيقى تعزف بأجمل الأنغام.

وتلت هذه المأدبة حفل ساهرة دُعى إليها ٣٠٠ شخص من العظماء وذوى الحيثية وأخذوا يفدون إلى دار المفوضية فى الساعة العاشرة فكان يستقبلهم جلالة الملك وثروت باشا وصادق وهبه باشا وفخرى باشا وسائر رجال الحاشية وأعد مسرح جميل فى القاعة ظهر عليه أشهر ممثلى وراقصات ومُغنِّى بروكسل فقاموا برقص قديم مشهور وغناء شجى وتمثيل رواية ذات فصل واحد - وقدمت

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٢٩ أكتوبر والسياسة فى ٣٠ منه.

إلى كل من السيدات اللواتى حضرن هذه الحفلة باقة جميلة من الزهر وبعد انتهاء التمثيل اختلف المدعوون إلى مقصف فاخر.

وقد بلغت هذه الحفلة منتهى الرونق وصادفت نجاحًا كبيرًا وانفرط عقد المدعوين فى الساعة الأولى بعد منتصف الليل.

وصل جلالة الملك فى الساعة الثامنة من صباح ٢٩ أكتوبر إلى محطة الشمال ليستقل القطار الملكى إلى مدينة غند «جان» وصحبه رجال الحاشية الملكية ماعدا ثروت باشا الذى بقى فى بروكسل ليتأهب للسفر إلى لندن. وقد وصل القطار إلى المدينة المذكورة فى الساعة التاسعة؛ حيث كان فى انتظار جلالته كل السلطات المحلية وفرقة من الجيش أدت التحية العسكرية بينما كانت موسيقاها تعزف بالنشيد المصرى.

وسار الموكب الملكى إلى دار نقابة معامل الغزل والنسيج؛ حيث استقبله رئيس مجلس الإدارة فزار المغازل الحديثة والمصانع والورش الكبيرة التى كانت مزدانة بالرايات المصرية لاسيما الخاصة بغزل القطن المصرى. وقد أبدى جلالته اهتمامًا عظيمًا بهذه الزيارة وعُنى بمشاهدة أساليب صناعة الأقمشة، ثم زار مصنع غزل الكتان، ثم قصد الركب إلى دار المجلس البلدى حيث أعد أعضاؤه مأدبة غداء لجلالة الملك حضرها ثمانون مدعوًا منهم المحافظ ووزير المواصلات ورجال الإدارة والصناعة وكانت دار المجلس مزدانة بالرايات البلجيكية والمصرية والموسيقى تصدح بالنشيد المصرى وألقى المحافظ كلمة ضمَّنها شكر جلالته على زيارته ونوه بالعلاقات الاقتصادية بين بلجيكا ومصر.

وبعد تناول القهوة قدم لجلالته كثيرين من المدعوين وقد تبرع بمبلغ خمسة عشر ألف فرنك إعانة لفقراء المدينة وثلاثة آلاف للبوليس.

ثم توجه لزيارة معامل تربية النباتات والزهور؛ حيث سُمى نوع جديد من الزهور باسم جلالته ثم عاد الموكب الملكى إلى دار البلدية حيث أعد حاكم المدينة حفلة شاى.

وكان فى مقدمة المدعوين رئيس مجلس الشيوخ وأساتذة الجامعة وكبار رجال الصناعة والتجارة وكثيرات من عقائل الطبقة العليا وكانت الموسيقى تعزف بالنشيد المصرى.

وفى الساعة الخامسة بعد الظهر عاد جلالته إلى بروكسل مع رجال حاشيته[1].

أقامت لجنة ممثلى العلاقات بين بلجيكا ومصر مأدبة العشاء الكبرى فى نادى «سركل نويل» إكرامًا لجلالته، وقد حضرها الملك ألبير وولى العهد وأعضاء الحكومة البلجيكية وثروت باشا وفخرى باشا وصادق وهبه باشا وذو الفقار باشا وكثيرون غيرهم من العظماء حتى بلغ عددهم مائة وستين مدعوًا جلسوا إلى خمس موائد كبرى، وقدمت لجنة الاحتفال لجلالة الملك جزءًا ثمينًا من حجر أثرى مصرى نفيس وجد فى النهر البحرى.

وعند نهاية المأدبة ألقى المسيو تنيس خطابًا بليغًا قال، فيه إن بلجيكا تفخر باستقبال جلالة الملك وشكر لجلالته تفضله بقبول دعوة رجال الصناعة البلجيكية ونوه بنهضة مصر الحديثة وبحسن ضيافتها لمن ينزل بها من البلجيكيين. فرد جلالة الملك على هذه الخطبة ردًا كان له أحسن وقع فى النفوس، ثم خرج المدعوون إلى قاعة أقيم فيها مسرح بديع ظهرت عليه مشاهير الممثلين الذين قاموا بتقديم قطع جميلة من تمثيلهم.

وبعد منتصف الليل خرج جلالة الملك بعدما أعرب عن شكره لأعضاء اللجنة وعن سروره بهذه الحفلة البديعة[2].

زيارة جلالة الملك لمدينة أنفرس

لبست مدينة أنفرس حُلَلاً من الزينة البديعة وازدانت المحطة بالرايات والزهور ورفعت الأعلام المصرية فوق المنازل ووقف أربع فصائل من الجيش

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٢٩ أكتوبر والسياسة فى ٣٠ منه.
(٢) الأهرام فى أول نوفمبر.

تأهبًا لاستقبال جلالة الملك، فلما وصل القطار الملكى فى صباح ٣٠ أكتوبر أدت الجنود التحية العسكرية وصدحت موسيقاها بالنشيد المصرى فنزل جلالته فاستعرض الجنود وحيا رايتهم، ثم سار الموكب يتقدمه فرسان البوليس فى شوارع ازدحمت ازدحامًا شديدًا بالجماهير التى كانت تهتف لمصر وجلالة الملك بحماس وابتهاج إلى أن وصل إلى ميناء أنفرس البديعة؛ حيث ركب جلالته وبمعيته محافظ المدينة سفينة طاف بها الميناء وزار حوض إصلاح السفن وعاين الطلمبات والتجهيزات الحديثة وغيرها من الآلات.

ثم قصد جلالته إلى دار المجلس البلدى التى كانت مزدانة بأحسن الزينات فاستقبله جمهور الكبار والأعيان. وألقى المحافظ خطبة شكر فيها لجلالته زيارته لمدينة انفرس ونوه بمدنيَّة مصر القديمة وبحركة التجديد فيها التى يقوم بها جلالة الملك فى الوقت الحاضر وبالعلاقات الودية بين مصر وبلجيكا. فرد عليه جلالة الملك شاكرًا وتقبل منه باسم المدينة نسخة من كتاب نفيس ودفع جلالته الكتاب الذهبى وطاف فى قاعات المجلس متفرجًا. ثم غادر دار المجلس عند الظهر قاصدًا إلى متحف (بلانتان) وهو أقدم متاحف الطباعة وأعجب جلالته بكل ما شاهده فيه إعجابًا عظيمًا، ثم عاد ثانية إلى المجلس البلدى حيث أقيمت مأدبة غداء تكريمًا لجلالته حضرها خمسون مدعوًا.

وفى الساعة الثالثة بعد الظهر زار جلالته حديقة الحيوانات التى هى أعظم حدائق الحيوانات فى العالم وطاف الحديقة وتفقد ما فيها، ثم خرج قاصدًا إلى دار الحكومة حيث أقام حاكم انفرس حفلة شاى شائقة تكريمًا لجلالته. بعد أن سلم إلى المحافظ عشرين ألف فرنك لفقراء المدينة و٢٥٠٠ فرنك لرجال البوليس عاد فى المساء إلى بروكسل بين هتاف وتصفيق.

زيارة جلالة الملك لمدينة لياج

وصل القطار الملكى فى الساعة العاشرة من صباح ٣١ أكتوبر إلى مدينة لياج يقل جلالة الملك ورجال الحاشية لزيارة المدينة، ولما نزل جلالته حيته الجنود وصدحت الموسيقى بالنشيد المصرى.

وتقدم محافظ المدينة وحاكم المقاطعة فاستقبلا جلالة الملك وكانت المحطة مزدانة بالرايات والأزهار وبعد أن عرض جلالته فصائل الجند استقل السيارة فزار معامل الأسلحة وأظهر جلالته اهتمامًا خاصًا بمعاينة ما فيها من آلات الحرب وتقبل بندقية صيد تذكارًا لهذه الزيارة وتفضل جلالته فوهب العمال هبة مالية قدرها عشرة آلاف فرنك. ثم زار متحف الآثار القديم وبعدها قصد دار المجلس البلدى؛ حيث أقيمت مأدبة غداء شائقة حضرها أربعة من الوزراء وحاكم المقاطعة ومحافظ المدينة الذى ألقى كلمة وجيزة أثنى فيها على جلالته الثناء الجَمَّ ودعا لمصر باليسر والنجاح. وقدم الملك عشرين ألف فرنك إعانة لفقراء المدينة و٣٥٠٠ فرنك لرجال البوليس فهتف المدعوون باسم جلالته هتافًا عاليًا.

ثم زار جلالته معمل البلُّور المشهور فى (سان لمبير) الذى يعمل فيه خمسة آلاف عامل وقدمت لجلالته دواة من أنقى البلُّور وأجوده - واستأنف الموكب الملكى سيره إلى مصانع (كوكريل)؛ حيث تصنع القاطرات الحديدية فقوبل فيها بحفاوة بالغة الحد. وبعد أن عاينها تناول الشاى ثم قصد إلى المحطة؛ حيث استقل القطار عائدًا إلى بروكسل[1].

■■■

(١) الأهرام فى أول نوفمبر.

الفصل الثالث

ذكرى سعد باشا وحداد الأمة عليه



يوم الأربعين لوفاة الزعيم

منذ أن فجعت البلاد بوفاة المغفور له سعد باشا ونزلت بها تلك الكارثة الكبرى التى أصابتها فى معقد رجائها ورمز أمانيها وهى فى أشد الأوقات حاجة إلى خبرته ووطنيته ومواهبه. منذ ذلك اليوم الأسود والأمة فى حزن عام عليه لا فرق فى ذلك بين صغير وكبير، بل قد تجاوز الحزن عليه حدود بلاده إلى جميع الأقطار الشرقية التى اعتبرته زعيمًا للشرق بأجمعه واعتبرت المصاب فيه مصاب الشرق لا مصاب مصر وحدها. فلم يكد يحل يوم الأربعين وفاته فى ٢ أكتوبر حتى كانت جميع البلدان تتنافس فى تخليد ذكره وتتسابق إلى رثائه فأُقيمت حفلات التأبين وغصت الصحف بكلمات الرثاء.

وقد احتُفل فى جميع أنحاء القطر بإحياء ليلة الأربعين بإقامة السرادقات فى المساجد والكنائس برئاسة أعيان ووجوه البلاد وفى مقدمتهم النواب والشيوخ[1].

وقد أقام الوفد المصرى بمناسبة هذه الذكرى سرادقًا كبيرًا فى فضاء ضريح الفقيد المجاور لبيت الأمة. فأمَّته جماهير عديدة ووفود كثيرة من العاصمة والأقاليم. وكان فى مقدمة الحاضرين الوزراء وعلى رأسهم ثروت باشا ومحمد توفيق نسيم باشا رئيس الديوان العالى الملكى وشيوخ الأمة ونوابها وعلى رأسهم

---

(١) الأهرام أول ٢، ٤، ٥، ٦، ١١، ١٣، ١٦ أكتوبر.

حسين رشدى باشا رئيس مجلس الشيوخ وعلوى الجزار بك ومحمود بسيونى بك وكيلاه وويصا واصف بك وكيل مجلس النواب وهيئة أساتذة كلية الحقوق والمستشارين ورجال النيابة العمومية ومعهم طاهر نور باشا النائب العمومى ورؤساء المحاكم ووكلائها وقضاتها . وهيئة أساتذة مدرسة التجارة العليا ونقابة المحامين ونقابة المعلمين ورجال الهندسة وأساتذة الجامعة المصرية ومدرسة المعلمين العليا وشيوخ الأزهر وكان يتقدمهم مفتى الديار المصرية والشيخ محمد حسنين العدوى وطلبة مدرستَى القضاء الشرعى ودار العلوم. وكان يستقبل المعزين آل الفقيد وأعضاء الوفد المصرى. وقد تصدر مجلس السرادق النحاس باشا وجلس عن يمينه ثروت باشا فتوفيق نسيم باشا وكان الناس يقصدون رئيس الوفد فيقدمون له العزاء فيشكرهم على شريف شعورهم. وكان مشاهير القراء يتلون آى الذكر الحكيم. وازدحم السرادق على سعته بالمعزين الذين استمروا يفدون إليه إلى وقت متأخر من الليل وقبل الظهر ازدحمت غرف الحريم الداخلى ببيت الأمة بوفود المعزيات من مصريات وأجنبيات ليقدمن واجب العزاء لأم المصريين(١).

وقد أُقيمت حفلات أخرى فى أقسام العاصمة وفى الإسكندرية وباقى بلاد القطر حضر بعضها رئيس الوفد المصرى وأعضاؤه(٢).

وكان فى مقدمة حفلات الأقاليم الحفلة التى أقامها شيوخ نواب مديرية الجيزة فى الساعة الخامسة بعد ظهر ٢ أكتوبر، فأقاموا لذلك سرادقًا كبيرًا اتسع لأكثر من ستة آلاف شخص وازدحمت الشوارع المؤدية إليه بالجماهير ووقف رجال البوليس يحافظون على النظام.

وفى موعد افتتاح الحفلة وصلت السيدة الجليلة أم المصريين فوقف عند ذلك الجمهور احترامًا لمقامها، وكان بين الحاضرين سمو الأمير عمرو إبراهيم

---

(١) الأهرام ١٢ أكتوبر ومقطم ١٠ أكتوبر.

(٢) الأهرام عدد ٤ أكتوبر.

والنحاس باشا الذى تصدر المكان وجلس على يساره محمد محمود باشا وعلى الشمسى باشا وأعضاء الوفد المصرى.

ثم أُعلن افتتاح الحفلة وبدئ أولاً بتلاوة آى الذكر الحكيم. ثم ألقى رئيس لجنة الاحتفال كلمة الافتتاح. ثم أنشدت تلميذات مدارس الاتحاد الوطنى «نشيد حزن مصر على سعد». ثم وقف إبراهيم بك الهلباوى المحامى فألقى خطابًا يذكر جلال الموت الرهيب على الرغم من البعد عن قبر الفقيد الجليل، وبعد أن بين كيف بلوغه نبأ وفاة سعد وهو يصطاف فى الولايات المتحدة أفاض فى صحيفة جهاد الفقيد وعد مآثره الجليلة فى الاتحاد المقدس. واقترح أن يوضع تمثال يمثل شخصين متعانقين يحمل أحدهما هلالاً والآخر صليبًا والراية المصرية بيد سعد تظلهما وتبارك تآخيهما إشارة إلى اتحاد المسلمين والأقباط. ثم هنأ النحاس باشا برئاسة الوفد وصعد المنبر بعده رئيس الوفد فألقى كلمة اعتذار عن عدم إمكانه هو وأعضاء الوفد البقاء لنهاية الحفلة؛ حيث كان قد حان موعد لاجتماعهم فى بيت الأمة. ثم خرج مع زملائه مشيعين بمظاهر الإجلال والاحترام.

وقد توالى الخطباء بعد ذلك حتى انتهت الحفلة بعد منتصف الليل، وكان من الخطباء البارزين فى هذه الحفلة حفنى محمود بك نائب الجيزة الذى لعب دورًا كبيرًا فى إيجاد ائتلاف الأحزاب فألقى خطابًا جامعًا تناول فيه سعد باشا فى جميع أطواره ومن جميع نواحيه وتكلم عن أعماله كلها[١].

حداد الطلبة على الزعيم

وبمناسبة افتتاح المدارس فى أول شهر أكتوبر أوقفت الدراسة فيها لمدد مختلفة حدادًا على الزعيم الراحل وأمطر جماعات الطلبة بيت الأمة وابلاً من برقيات التعزية؛ مظهرين فيها عواطفهم وحزنهم على فقيد البلاد مجددين عهد الثقة بالوفد المصرى ورئيسه الجديد، وتقاطرت وفودهم على بيت الأمة وقبر الفقيد معزين مترحمين.

---

(١) الأهرام فى ٤ أكتوبر.

وقد اجتمع فى ٢ أكتوبر طلبة جميع المدارس العالية والثانوية والمتوسطة والمعلمين الأولية والأزهر الشريف. وانتظموا فى مظاهرة عظيمة صامتة تصدرت بصورة الفقيد العظيم. وتحرك موكبهم من بيت الأمة إلى أن وصل إلى ضريح الزعيم فألقى أحدهم كلمة رثاء وجيزة[1].

وأقام الطلبة حفلة كبرى لتأبين الفقيد العزيز بدار سينما ميتروبول فى منتصف الساعة الخامسة بعد ظهر ٦ أكتوبر وقد ازدحمت السينما بالحاضرين حتى لم يبقَ موضع لقدم. وحضرها من الوزراء على الشمسى باشا وكثير من أعضاء الوفد والبرلمان فى مقدمتهم ويصا بك واصف وفخرى عبد النور بك وعلوى الجزار بك والنقراشى أفندى وغيرهم. وعند الساعة الخامسة حضر مصطفى النحاس باشا ومعه مكرم عبيد بك فاستُقبل بالتصفيق والهتاف واعتذر فتح الله بركات باشا عن الحضور لمرضه.

وعند افتتاح الحفلة أُعلن إيقافها خمس دقائق حدادًا، ثم أخذ مقرئ شهير فى تلاوة آى الذكر الحكيم. وبعد ذلك وقف رئيس لجنة الاحتفال فألقى كلمة الافتتاح التى ضمَّنها رثاء بليغًا وختمها بتعهد الطلبة بالاحتفاظ بذكرى سعد كتراث وطنى ومعاهدة الوفد على مناصرته وتلاه طالب آخر بكلمة وجيزة. ثم قام بعدهما أحد طلبة دار العلوم فألقى قصيدة عامرة بغوالى المعانى فى أسلوب استرعى الأسماع. وقفَّاه مندوب عن كلية الحقوق بكلمة ذكر فيها أيام كان يجتمع الطلبة بين يدَى الزعيم فيهبهم نصحه الغالى ويلقنهم دروس الشجاعة والوطنية. ثم قام الأستاذ إبراهيم عبد الهادى المحامى فألقى خطبة مؤثرة ألمَّ فيها بأطراف حياة الفقيد الحافلة بأشرف المآثر وجليل الأعمال وأروع المواقف وأسمى العظات وبعدئذ وقف النحاس باشا رئيس الوفد فألقى كلمة شكر فيها همة الطلبة فى إحياء هذه الحفلة وحيا فيهم نبل العاطفة وسامى الشعور وعلو الوطنية واعتذر فى ختام كلمته عن عدم استطاعته البقاء لنهاية الحفلة، حيث كان لدى الوفد المصرى جلسة حان موعد انعقادها وانصرف مشيعًا بالقلوب

(١) الأهرام فى ٤ أكتوبر.

والأبصار بين هتاف الجماهير. ثم تتابع على المنبر الشعراء والخطباء فألقوا القصائد العامرة والخطب المؤثرة[1].

حفلة التأبين الكبرى

كان الوفد المصرى قد عقد النية على إقامة حفلة تأبين. فألف لهذا الغرض لجنة جعل قوامها بعضًا من أعضائه وأعضاء البرلمان ورجال حزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى وممثلى بعض الهيئات كنقابة المحامين. فتمثلت فى هذه اللجنة جميع طبقات الأمة وحُدد لإقامة الحفلة يوم ٧ أكتوبر. فأقامت لجنة الاحتفال سرادقًا عظيمًا بجوار بيت الأمة نظم أحسن تنظيم وفرش بالسجاجيد والأبسطة وعلقت فيه ثريَّات الكهرباء وصُفّت فيه أربعة آلاف مقعد منها ستمائة مذهَّب خصصت لعلية القوم ذوى الحيثيات. كما أنه أقيم قسم خاص للسيدات وضع فيه ٣٦٠ كرسيًا. ونصب منبر عالٍ أسندت إليه صورة زيتية كبيرة للمغفور له الرئيس الجليل، ووضعت ثلاث صورٍ أخرى له فى جوانب السرادق كانت إحداها فى صدر جناح السيدات وأعدت منضدة على يسار المنبر لمندوبى الصحافة.

وعند الساعة الثالثة فتحت أبواب السرادق فتدفقت عليها الجموع متلاحمة يحوطها جلال الذكرى. وفى الساعة الثالثة والدقيقة ٢٥ وصلت صاحبة العصمة أم المصريين وأخذت مكانها بين السيدات اللاتى وقفن إجلالاً لها. وفى نحو الساعة الرابعة أقبل النحاس ومعه الأستاذ مكرم عبيد فنادى منادٍ: «قوموا إجلالاً لخليفة سعد» فوقف الجميع. وتصدر النحاس باشا الاحتفال وجلس عن يمينه الأمير محمد على فالأمير عمر طوسون فثروت باشا وجلس عن يساره النبيل عمرو إبراهيم فحسين رشدى باشا فمحمد سعيد باشا. وقد حضر هذه الحفلة عدا من ذكرنا جميع الوزراء الحاليين ما خلا فتح الله بركات باشا بسبب مرضه والوزراء السابقون ووكلاء مجلسَى الشيوخ والنواب ووكلاء الوزارات

---

(١) الأهرام فى ٧ أكتوبر.

والمستشارون ورجال النيابة وكبار العلماء ومطارنة وقساوسة الأقباط وحاخام باشى الطائفة الإسرائيلية وكبار الموظفين ورئيسًا نقابتّى المحاماة الشرعية والأهلية ومجلس إدارة نقابات العمال وغيرهم.

وعند حلول موعد الاحتفال صعد المنبر الأستاذ وليم مكرم عبيد وتلا رسائل الاعتذار ومن بينها اعتذاران من صاحبى المجد النبيل عادل طوسون والنبيل إسماعيل داود لمرضهما، وبرقية من توفيق نسيم باشا ننشرها هنا بنصها نظرًا لما أثير حولها من الانتقادات مما سيأتى ذكره بعد:

«سراى عابدين فى ٧ أكتوبر»

حضرة صاحب السعادة مصطفى النحاس باشا رئيس حفلة التأبين.

أشاطركم الأسى وأقاسمكم الشعور فى تأبين الفقيد العظيم أسبغ الله عليه الرحمة والرضوان وإنى أستوهبكم عذرًا إذ ليس ميسورًا لى حضور حفلة اليوم».

ثم توالى بعد ذلك الخطباء والشعراء على الترتيب الآتى: مصطفى النحاس باشا، ثروت باشا، محمد محمود باشا (وقد ألقى كلمة حزب الأحرار الدستوريين)، حسن بك نبيه المصرى المستشار بالاستئناف، شاعر النيل محمد حافظ بك إبراهيم، عبد الحميد بك سعيد وقد ألقى كلمة الحزب الوطنى، الآنسة فكرية حسنى وقد ألقت كلمة السيدات، الأستاذ وليم مكرم عبيد سكرتير الوفد، حفنى بك محمود وقد ألقى قصيدة أمير الشعراء شوقى بك، نسيم أفندى صيبعه، وقد ألقى كلمة سوريا، الأستاذ عباس محمود العقاد، وقد ألقى قصيدة بلغت مائتى بيت، حسين رشدى باشا رئيس مجلس الشيوخ، بهى الدين بك بركات وقد ألقى كلمة أسرة الفقيد بالنيابة عن والده فتح الله بركات باشا.

ومما يجدر ذكره أن ثروت باشا غلبه البكاء أثناء خطابته فلم يستطع أن يتم كلمته ونزل عن المنصة وأتم الخطبة محمد أفندى عبد الرحمن الجديلى.

وقُصارى القول، إن هذا الاحتفال كان أكبر حفلات التأبين وأفخمها[1].

---

(١) أهرام وبلاغ ٨ أكتوبر.

خطبة النحاس باشا

استهل النحاس باشا خطبته البليغة بتحية روح سعد في جوار ربها الأعلى، ثم بين كيف خرج سعد من صميم المصرية فتعرف أدواءها وأُشرب حبها وإعظامها، ووصف احترامه وشجاعته وحبة للحرية الفكرية منذ كان طالبًا بالأزهر الشريف وشفقته التى جعلته بمنزلة أبرِّ الآباء بهم يؤاسيهم فى محنهم ويتعهدهم من عطفه وأكبرت عنده الحياة الزوجية، واستطرد إلى التكلم عن عبقرية سعد وعظمة نفسه وكبر قلبه التى ساعدته على الاضطلاع بعبء زعامة الأمة والتفانى فى خدمة بلاده. وختمها بمناجاة الفقيد العظيم(١).

خطبة ثروت باشا

وصف ثروت باشا سعدًا فى مستهل الخطاب النفيس الذى ألقاه وأجاد «ولكن سعد ليس كغيره من الرجال، فلكل عظيم ناحية من العظمة ولسعد منها نواحٍ متعددة والعظيم يملأ فراغًا فى جانب من الحياة وسعد قد شغل الحياة المصرية عامة، فقد اجتمع تاريخ مصر الحديثة وانتهت إليه نهضتها الكبرى». ثم انتقل إلى الكلام عليه فى جميع أدوار حياته من محامٍ بليغ وقاضٍ عادل وقانونى ضليع إلى وزير مستقل الفكر حر الإرادة شجاع فى الحق إلى مُصلح اجتماعى إلى خطيب منقطع القرين. ثم تكلم بإسهاب عن صداقته معه التى يرجع عهدها إلى أمد بعيد. وكيف تخاصما فى سبيل المصلحة العامة ثم عادا إلى تصافيهما من أجل هذه المصلحة أيضًا. وكيف كان سعد عظيمًا فى خصومته عظيمًا فى صداقته. وقال إن سعدًا خلق ليكون زعيمًا سياسيًا نظرًا للمواهب النادرة التى حباه الله بها. وأعجب بإدارة الزعيم لجلسات مجلس النواب لما كان رئيسًا له. وبعد أن دعا إلى ضم الصفوف والاستمرار فى الجهاد أشار إلى أم المصريين واصفًا إياها بأنها خير مثال للحب والوفاء(٢).

---

(١) الأهرام فى ٨ أكتوبر.

(٢) أهرام ٨ أكتوبر.

أما حضـرة الأستاذ وليم مكرم بك عبيد فكانت خطبته نفثة محزون وأَنَّة مكلوم جلى فيها بأبلغ عبارة وأروع أسلوب عظمة سعد وقوة خلقه وقوة عاطفته، ثم عـرَّج على الائتـلاف بين الأحـزاب وبين فـضل الـزعـيم فـيـه. ثم حض على مواصلة الجهاد فى ختام خطابه بكلمة العزاء إلى أم المصريين والأمة المصرية(١).

وألقى محمد محمود باشا كلمة بين فيها أن الائتلاف بين الأحزاب الذى كان ثمرة من ثمار جهاد سعد سيبقى مصانًا متينًا بعد وفاته، وقال: إن سعدًا كان زعيمًا فى جميع أدوار حياته ووصف كيف دانت له تلك الزعامة ثم ألمَّ بعلاقته السابقة بالفقيد(٢).

بعد أن بين عبد الحميد بك سعيد عظم مصاب الأمة فى سعد تناول الكلام على الصفات النادرة التى اجتمعت للفقيد العزيز فخلقت منه زعيمًا عظيمًا وذكر كفاحه ونضاله فى سبيل استقلال البلاد منذ أن وضعت الحرب الكبرى أوزارها. وامتدح رياسته لمجلس النواب وإدارته للجلسات ومثابرته على العمل رغم اعتلال صحته وذكر كيف أن الحزب الوطنى كان دائمًا ظهيرًا لسعد قائلاً: «لقد كان الحزب الوطنى متفقًا مع الوفد تمام الاتفاق فى الغاية ولم يكن هناك خلاف إلا فى الوسائل أما ما كان يقع من المشادة بيننا أحيانًا فلم يكن مطلقًا أساسه العداوة والكراهية، ولكنها للمصلحة العامة» وقال فى ختام كلامه: «إنه لا سبيل للفوز فى جهادنا المقدس إلا بتوحيد الكلمة وضم الصفوف ونبذ كل خلاف شخصى»(٣).

ولا ننسى قبل الانتهاء من ذكر هذا الاحتفال التاريخى العظيم أن نشير هنا إلى ما قوبل به موقف صاحب الدولة توفيق نسيم باشا وبرقية اعتذاره من الاستياء الشديد من الرأى العام. وقد حاولت جريدة الاتحاد الدفاع عنه فكتبت تقول: «إن حفلة التأبين حفلة سياسية روعى فيها فوق ذكر مناقب الفقيد أن تكون وسيلة لضم شمل الأتباع ولبقاء الائتلاف أو لإظهار أنه باقٍ لم تزعزعه وفاة

(١) أهرام وبلاغ ٨ أكتوبر.
(٢) أهرام وبلاغ ٨ أكتوبر.
(٣) الأهرام والبلاغ ٨ أكتوبر.

الزعيم الكبير وأن تكون فرصة يعرب فيها زعماء الأحزاب المؤتلفة عن آرائهم السياسية بمناسبة هذه الوفاة فهى من أجل ذلك ـ ورغم أن سعد باشا كان بمواهبه رجل الأمة لا زعيم حزب ـ حفلة سياسية للحكومة الممثلة للأغلبية أن تشترك فيها، ولكن ليس لرئيس الدولة الممثل للجميع أن يحضرها ويشترك فيها(١).

وقد ردت عليها البلاغ: إن الحفلة لم تكن حزبية وإنما كانت ممثلة لجميع طبقات الأمة(٢).

وقد أبَى الأجانب إلا أن يشاركوا المصريين فى إقامة حفلات التأبين اعترافًا بفضل الزعيم الراحل فأقامت الجامعة الأمريكية حفلة تأبين كبرى بعد ظهر ٩ أكتوبر فى كلية الآداب والعلوم. وأُلِّفت لجنة لهذا الغرض من بعض طلبتها المصريين الذين كانوا يستقبلون القادمين والقادمات وعلى رأسهم حرم المغفور له سعد باشا ورئيس الوفد المصرى وسكرتيره وبعض أعضائه.

وبعد افتتاح الاحتفال صعد المنبر الدكتور مكلانهن عميد كلية فاستنزل الرحمات على جدث الفقيد وبارك ذكراه التى تقطر بها الأندية وحث النابتة على استمداد أسرار العظمة من تلك الحياة الغالية المكفول لذكرها البقاء. ثم تتابع الخطباء من طلبة الجامعة ومدرسيها، وكانت خطبهم جميعًا تتضمن التعزية لأم المصريين وتجديد الثقة بخليفة سعد النحاس باشا وزملائه أعضاء الوفد المصرى: وقد تخلل الخطب توقيع قطعة موسيقية محزنة أثارت الشجون وأربكت الحاضرين(٣).

ولما كان لوفاة سعد رنة حزن وأسى فى جميع الأقطار كان أيضًا لحفلات تأبينه بمناسبة ذكرى الأربعين صدى فى خارج مصر. فأقيمت حفلة تأبين

---

(١) الاتحاد ١٢ أكتوبر.
(٢) البلاغ ١٣ أكتوبر.
(٣) أهرام ١٣ أكتوبر.

بالنادى المصرى بلندن برياسة سيداروس بك حضرها عدد كبير من الطلبة وأفراد الجالية المصرية وألقى فيها سيداروس بك خطبة قال فيها:

اجتمعنا اليوم كأفراد أسرة واحدة لتأبين زعيمنا الوطنى العظيم الذى فقدناه فى وقت نحن فيه أحوج ما نكون إلى إرشاده والاهتداء به وإن من أجَلّ أمانينا أن نعرب معًا لمواطنينا فى مصر عن بعض ما يختلج قلوبنا من الأسى والحزن.

وألقى أيضًا عبد الرحمن بك عزام وكثيرون غيره من أعضاء النادى خطبًا بليغة[1].

وكذلك أقامت الجمعية المصرية العلمية بفيينًا حفلة تأبين حضرها زكى أبو السعود باشا وزير الحقانية الذى كان بالإجازة فى أوروبا. واحتفلت الجمعية المصرية ببرلين بتأبين الفقيد العظيم واشترك معها فى هذا الاحتفال الطلبة السوريون والأتراك والهنود وعدد كبير من الجاليات الشرقية. وأقيمت حفلات أخرى فى جهات نائية وفى الهند التى أقيم بها عدة حفلات[2]، وفى بيروت[3]، وحيفا[4].

عيد الجلوس الملكى وحداد الأمة

بمناسبة وقوع عيد الجلوس الملكى فى يوم ٩ أكتوبر سنة ١٩٢٧ لمحت الأمة من الحكومة أنها ترغب فى الاحتفال به فى حين أنها مازالت متشحة بثياب الحداد على زعيمها. فقامت تطلب بلسان صحفها إبطال الاحتفال بالعيد هذا العام احترامًا لعواطفها ولعدم إيلام شعورها. وكان فى طليعة الصحف التى رفعت الصوت عاليًا بذلك جريدة البلاغ حيث قامت بحملة مجيدة أبانت فيها

---

(١) أهرام ٩ أكتوبر.
(٢) أهرام ٢٠ أكتوبر.
(٣) أهرام ٧ أكتوبر.
(٤) أهرام ٢ أكتوبر.

عطل الرأى القائل بالاحتفال بالعيد. وقد جاء فى سياق مقالة فى هذا الصدد للأستاذ عباس محمود العقاد ما يلى:

وقد قلنا ولا نزال نقول إن عيد الجلوس يجب أن تكون له حصة خاصة من رعاية ذكرى الفقيد لأنه هو الرجل الذى جعل هذه الأعياد أعيادًا بالمعنى الصحيح.

وقال فى موضع آخر:

فإذا كان المشيرون على جلالة الملك لم يشيروا عليه برأى فى هذا المقام فالوزارة قد عالجت أن توفق بين موقفين مختلفين والأمة قد فضت المشكلة قبل ذلك فأجمعت رأيها على ألا يكون احتفال إلى حين تختار هى الاحتفال[١].

وأنشأ الأستاذ عزيز ميرهم عضو مجلس الشعب مقالاً بأهرام ٥ أكتوبر وجه فيه سهام الانتقاد إلى الحكومة لاحتفالها بعيد الجلوس قال فيها: «فليهنأ بالعيد من يشاء وليهنأ بالزينة ضعاف العقول صغار الأحلام. وليشترك فى الوليمة أشخاص ليس لهم فى الوطن نصيب لا قليلٍ ولا كثير. ولتفتح خزينة الدولة على مصراعيها تغدق أموال الفقراء فيما لا حظٌ لهم فيه نافعًا كان أو ضارًا. كل ذلك وضع للشىء فى غير محله وخروج مفضوح على الواجبات الأولية للمجاملة الأولية واللياقة ونصب للأفراح وسط المأتم العام»، ثم استطرد إلى أن الحكومة بعملها هذا لا تحترم الرأى العام فى حين أن روح الحياة الدستورية هى وجوب استنادها إلى قوة هذا الرأى والاهتداء به وأنه مهما انتحلت من الأعذار من أنها هيئة رسمية لا تراعى الأجانب الرسميات وأن كل حداد ينقضى رسميًا بمضى الأربعين فإن ذلك لا يبرر مركزها فى عدم النزول على إدارة الأم. وبعد أن رد على الأسباب التى تعتذر بها الحكومة على إقامتها الاحتفال بالعيد قال ما نصه: «يجب أن نعلم جميعًا أن جلالة الملك مَدين بجلالته للحركة الوطنية التى كان سعد على رأسها ولولا قيام تلك الحركة التى ساسها سعد بحكمته واقتداره لما كانت مصر اليوم مملكة وكانت مجرد سلطنة ترزح تحت عبء الحماية»[٢].

---

(١) البلاغ فى ٦ أكتوبر.
(٢) الأهرام فى ٥ أكتوبر.

ولما اجتمعت المأمورية البلدية بالإسكندرية فى ٥ أكتوبر أبلغها الأستاذ عبد الفتاح الطويل رأى الوزارة وهو أن صاحب الدولة رئيس الوزراء «يشير على البلدية ألا تقيم ما اعتادت إقامته من معالم الزينات والأنوار لمناسبة عيد الجلوس الملكى فى الشوارع والميادين وألا تطلق ما اعتادت إطلاقه من الأسهم النارية وأنه يحسن أن تقتصر البلدية على تمثال محمد على وعلى سراى البلدية ودار البورصة الملكية»[1].

وعلى الرغم من الاستياء العام أقامت الحكومة الزينات؛ غير أنها اقتصرت فى إقامتها على الوزارات والمصالح الأميرية فقط وأقامت حفلتَىْ شاى احتفالاً بالعيد إحداهما بالإسكندرية بحديقة أنطونيادس دُعى إليها رئيس مجلس الوزراء، والثانية بحديقة الأزبكية دعى إليها محافظ العاصمة ولم يحضر فى كلتا الحفلتين النواب والشيوخ. وكذلك لم يحضر رئيس الوزراء؛ لأنه كان قد سافر فى اليوم السابق إلى أوروبا كما تقدم فى الفصل الثانى.

وبسبب الحداد عدلت المفوضية المصرية بلندن عن إقامة حفلة رسمية احتفالاً بعيد الجلوس؛ غير أنها استقبلت بصفة غير رسمية من زارها من الجالية المصرية للتهنئة وأعدت سجلا لكتابة أسماء المهنئين[2].

أما فى المفوضات والقنصليات الأخرى بباريس وروما والآستانة وجنيف فقد أقيمت حفلات استقبال رسمية[3].

وبعد أن انقضى عيد الجلوس عاد الأستاذ العقاد فكتب مقالاً بعنوان «انتهينا» قال فيه، إن العيد قد انتهى ومعالم الزينة قد نزعت وأنه «فى سبيل هذه المظاهرة التى لا هنا وهناك أراد موظفو القصر الملكى أن يجرحوا شعور الأمة وأن يقيموا سدًا بين الحياة الشعبية والهيئات الرسمية وأن يعلنوا عن أنفسهم

(١) البلاغ فى ٦ أكتوبر.
(٢) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ١٥ أكتوبر.
(٣) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ١٠، ١١ أكتوبر.

أنهم أناس يتملقون سعدًا ولا يقدرون ذكراه ميتًا» وقال فى موضع آخر: «فالأمة تعرف واجبها لعرشها ولكنها لا تستطيع أن تكون محزونة ومحبورة فى آنٍ واحد»[1].

تخليد ذكرى الزعيم

ويجدر بنا فى هذا المقام ـ ونحن نسرد أبناء ذكرى المغفور له سعد باشا ـ أن نذكر أن ثروت باشا قد حمل معه عند سفره جميع قرارات الحكومة الخاصة بتخليد ذكرى الزعيم، وهى شراء بيت الأمة ومنزل الفقيد بإبيانة وإقامة تماثيله بالقاهرة والإسكندرية والاعتمادات اللازمة لها لعرضها على جلالة الملك واستصدار المرسوم الملكى بها[2].

ولا يسعنا فى ختام هذا الفصل إلا أن نستمطر شآبيب الرحمة والرضوان على جدث الفقيد العظيم. وندعو الله أن يحسن إليه فى آخرته عداد حسناته فى دنياه وجزاء ما قدمت يداه من خير وما ضحى من نفيس.

■ ■ ■

(١) افتتاحية البلاغ فى ١١ أكتوبر.

(٢) الأهرام فى ٦ أكتوبر وتراجع أنباء شهر أغسطس سنة ١٩٢٧.

الفصل الرابع
متفرقات



التفكير فى الاحتفال بعودة جلالة الملك إلى مصر

بالنظر إلى قرب عودة حضرة صاحب الجلالة الملك من رحلته الميمون فى الأقطار الأوروبية والتى هى أول رحلة يقوم بها جلالته بعد توليته العرش، اتجهت الأنظار إلى الاحتفال بمقدمه إعلانًا لاغتباط الأمة وإعرابًا عن ولائها لجلالته.

وكان من الطبيعى أن أول من يفكر فى هذا العمل هم أهل الإسكندرية؛ لأنها أول مدينة مصرية سيشرفها جلالته فى طريقه إلى عاصمة بلاده. لهذا بدأت بلدية الإسكندرية بالتفكير وبعد أن ناقشت الآراء والاقتراحات المختلفة فى هذا الصدد قر رأيها فى النهاية على أن تقام الزينات أمام سراى رأس التين وميدان محمد على وإنشاء ملجأ للفقراء وأبناء السبيل فى المدينة تخليدًا لذكرى الرحلة الملكية، وقررت فوق ذلك إقامة مأدبة فخمة لجلالته فى حديقة أنطونيادس[1].

وقد قابلت الصحف هذه القرارات بالارتياح لاقتصارها على زينة محدودة واعتبرتها سُنة جديدة طيبة للقضاء على عادة الإسراف فى الزينات التى جرى عليها فى السنين الأخيرة فى مثل هذه المناسبات وما كانت تجر إليه من بعشرة عشرات الآلاف من الجنيهات فى نصب ثُريَّات كهربائية لا تلبث أن تنزع فى غد الاحتفال كأن

(١) الأهرام فى ١٩ أكتوبر.

لم تكن شيئًا ودون أن يستفيد منها الناس فتيلاً، وامتدحت فكرة البلدية فى تشييد الملجأ الذى يعود على البلاد بأجلِّ الفوائد. فكتبت الأهرام تقول فى ذلك:

«إذا صح الآن أن القوم فى الإسكندرية قد قلبوا الفكرة وخرجوا على أن خير تحية تقدم لجلالة الملك عند عودته هو تخليد ذكرى رحلته الملكية التاريخية بإقامته ملجأ لأبناء السبيل فإنهم يكونون وفى الواقع فى الحق قد وفقوا إلى الوسيلة الصحيحة التى ترضى جلالته أتم إرضاء». وقالت البلاغ - بعد أن انتقدت الإسراف فى الزينات وضررها على الخزينة العامة - إن تفكير الذين يفكرون فى بلدية الإسكندرية فى الاستعاضة عن الزينات الكبيرة وبإنشاء مستشفى للبائسين وأبناء السبيل ثم الاقتصار بجانب ذلك على زينة محدودة يستقبل بها جلالة الملك حين قدومه هو العمل الذى يهدى إليه الحرص على الأموال العامة كما يهدى إليه ما عرف من ميل جلالة الملك إلى التشجيع على الأعمال الخيرية النافعة»[1].

غير أن حسين صبرى باشا محافظ الإسكندرية أراد أن تعم الزينة جميع أرجاء المدينة فجمع لديه فى دار المحافظة كثيرين من أعيان الإسكندرية وكبار رجال تجارها وحضهم على الاكتتاب لجمع المال اللازم لإقامة الزينات. فاستهجنت بعض الصحف هذا المسلك من جانب المحافظ قائلة إنه لا يصح أن يتدخل فى مثل هذا الأمر وأن تدخله يكون بمثابة إكراه أدبى يقع على الأهالى لإقامة الزينات بسبب نفوذ منصبه أولاً وصلة النسب الكريم بصاحب الجلالة الملك ثانيًا، وقالت البلاغ فى ذلك: «فما من بأس فى هذا النشاط يبدو من جانب صبرى باشا لزيادة الحظوة عند الذين يهمهم الزينات من رجال القصر، ولكن على أن تكون أسباب هذه الخطو ودواعيها من عنده لا من عند غيره فله إذا رغب فى زينة أن ينفق عليها من ماله الألف والألفين من الجنيهات، بل عشرات الألوف أما إنه يفعل ذلك من طريق التأثير على الغير بنفوذ المنصب الحكومى

---

(١) البلاغ فى ١٧ أكتوبر.

الذى يشغله ومن طريق التأثير بصلة النسب فنظن أن ذلك محل نظر» ووصفت البلاغ عمل صبرى باشا مخالفًا للذوق، ثم قالت فى عدد آخر:

إن تدخل صبرى باشا «لا يتفق مع ما يجب أن يكون دائمًا بين الشعب والعرش من الولاء المحض المنزه عن كل شائبة من شوائب الإكراه أو الترغيب فإذا أراد الشعب الاحتفال ورأى أن الوقت مناسب له فهو يحتفل من تلقاء نفسه ويزين الشوارع والمدن من تلقاء نفسه ويدافع عن شعوره ولا يسره حينئذ أن يتدخل فى ذلك حاكم من الحكام فيكون معنى تدخله أنه يحمله على غير ما يريد»[1].

وإزاء هذا الانتقاد المر الذى وجه إلى صبرى باشا تخلى عن الإشراف على اللجنة التى ألفت من الأعيان الإسكندريين للبحث فيما ينبغى إجراؤه للاحتفال بعودة جلالة الملك ورأسها سمو الأمير عمر طوسون.

وفى هذه الأثناء كانت قد تألفت لجنة أخرى من أعيان القاهرة تحت رياسة محافظها للاحتفال باستقبال جلالة الملك عند وصوله إلى عاصمة ملكه[2].

المؤامرة الوهمية على الملك

بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٧ طلعت الصحف على الناس بخبر مؤامرة لاغتيال حياة جلالة الملك وقلب نظام العرش فى مصر. وظهر بعد التحقيق الدقيق أنها مؤامرة وهمية قصد بها مختلقها أن يحصل على المال من أخطر الطرق. وتحرير الخبر أن شخصًا يدعى على أفندى محمد شحاتة، مستخدم بمصلحة التلغرافات، قدم فى ٢١ يونيو سنة ١٩٢٧ بلاغًا إلى إدارة الأمن العام يدعى فيه بوجود مؤامرة لاغتيال جلالة الملك أثناء رحلته فى أوروبا وقلب نظام الحكومة إلى جمهورية، واتهم فى هذه المؤامرة بعض أعضاء الحزب الشيوعى القديم ومحمد بك حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى الذى قال عنه إنه سافر إلى أوروبا ليقوم بالتدابير الخاصة بها هناك. وقال إن البولشفيك الروس يمدون

---

(١) البلاغ فى ٢٤، ٢١، ٣٠ أكتوبر.
(٢) الأهرام فى ٢٧ أكتوبر.

المتآمرين بالمال. وكان من نتائج الحركة التى ولدتها حكاية المؤامرة هذه أن السلطة المحلية حالت دون سفر بعض الأشخاص إلى البلدان الأجنبية، ثم أخذت تحقق فى ذلك البلاغ وبث العيون والأرصاد حول من جاء ذكرهم به ليراقبوا حركاتهم وتنقلاتهم ووضعت المبلغ نفسه تحت المراقبة الشديدة وأحاطت التحقيق بسياج من التكتم الشديد؛ حتى إن الجرائد لم تنشر شيئًا عنه إلا فى ١٣ أكتوبر وكما تقدم. وبعد التحريات الدقيقة التى استغرقت نحو شهرين ظهرت الحقيقة وهى أن المبلِّغ كاذب فيما ادعاه. وأنه لم يخلق بلاغه إلا سعيًا وراء الحصول على المال»[١].

وقد أدلى وكيل الداخلية ببيان إلى الصحف فى هذا الصدد جاء ضمنه أنه لا صحة البتة فى لصق هذه التهمة أو مثيلها بأحد نوابنا أو هيئاتنا السياسية[٢].

وإزاء ما ظهر من كذب وتضليل المبلغ قررت النيابة حفظ قضية المؤامرة الوهمية ورفع الدعوى العمومية عليه عن تهمتَى البلاغ الكاذب والنصب. لأنه كان استولى من البوليس أثناء التحقيق فى بلاغه على نقود بحجة مزورة صرفها فى الأبحاث التى كان يجريها وطلبت محاكمته بالمواد ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٢، ٢٩٣ من قانون العقوبات[٣].

وأُلقى القبض عليه فى ٢٠ أكتوبر[٤].

ووصفت الأهرام المبلغ بأنه جرىء وعصبى المزاج وسريع الغضب تبعث آراؤه بالمبادئ الشيوعية التى اعتنقها ويدين بها ويدافع عنها ويروجها فى كل مكان وأنه سبق أن تقدم ببلاغ عن مؤامرة مدبرة لنسف قطار لورد أللنبى فى أثناء سفره بين القاهرة وأكياد وربح من وراء بلاغه هذا ما يقرب من الألف جنيه[٥].

---

(١) الأهرام فى ١٣، ١٤ أكتوبر.
(٢) الأهرام فى ١٨ أكتوبر.
(٣) قرار النيابة العمومية بأخبار ٢٧ أكتوبر.
(٤) الأهرام فى ٢٦ أكتوبر.
(٥) الأهرام فى ٣٠ أكتوبر.

تدخل السراى فى أمور الموظفين

كانت جريدة السياسة قد نشرت فى ١٨ سبتمبر الماضى مقالاً تحت عنوان «يجب وضع حد لهذه التدخلات وإلا كان الدستور مجرد حبر على الورق» وذلك بناء على ما قيل من أن مجلس الوزراء بعث إلى السراى مرسومًا بتعيين عضو جديد فى محكمة مصر الشرعية العليا فلم يوافق جلالته وأعاد المرسوم إلى مجلس الوزراء بدون أن يوقع لأجل تعيين مرشح آخر كان إمامًا لجلالة الملك بدلاً من المرشح الذى اقترح تعيينه(١).

وقد رأت النيابة أن هذا المقال تضمن عبارات ماسة بالذات الملكية فاتهمت الأستاذ محمود أفندى عزمى القائم بأعمال رئيس التحرير بالعيب فى الذات الملكية. وطلبت من قاضى الإحالة إحالته على محكمة الجنايات لمحاكمته بمقتضى المادتين ١٤٨، ١٥٦ فقره أولى من قانون العقوبات(٢).

وقد عقدت جلس الإحالة فى ٢٥ أكتوبر وعرضت عليها قضية جريدة السياسة؛ غير أن القاضى قرر تأجيل نظرها إلى جلسة ٨ نوفمبر المقبل بناء على طلب محامى الجريدة(٣).

أقوال الصحف بمناسبة هذه القضية

وكان من جراء هذه القضية أن خاضت الصحف فى بحث الفرق بين ذات الملك وأعماله ومسئولية الوزراء الذى يتولى الملك سلطته بواسطتهم وعدم مسئوليته هو وحدود النقد المباح وغير المباح، فكتبت الأهرام مقالة افتتاحية قالت فيها: «يجب أن يفهم أيضًا أننا حديثو عهد بالدستور وأن الدستور كان محل اعتداء قبل نشره وبعد صدوره وكان محل تعطيل ومازال إلى اليوم مهددًا ويجب أن يفهم أننا الآن ننشئ التقاليد البرلمانية ونثبت دعائم الدستور ببث مبادئه فى كل البيئات ولاسيما البيئة الحكومية ـ ومن واجبات الصحف المصرية

---

(١) عن مقال (لاريفوم) المعرب ببلاغ ١٧ أكتوبر.

(٢) السياسة الأسبوعية فى ٢٢ أكتوبر وأهرام ١٦ أكتوبر.

(٣) الأهرام فى ٢٦ أكتوبر.

أن تلفت النظر إلى كل اعتداء على الدستور وإذا سكتت كانت مُقصِّرة فى أخص واجباتها العامة». وقالت فى موضع آخر من نفس المقال: «يسوؤنا كثيرًا أن يفسر أحيانًا نقد كتابات الصحف لتصرفات الوزارة التى هى وحدها المسئولة عن كل تصرف على أنه مؤاخذة لجلالة الملك بطعن أو عيب مع أن هذه المؤاخذة لا تخطر ببال صحفى»[1].

وتناولت البلاغ الموضوع فناقشته من حيث المبدأ ومن حيث القانون. وقالت بضرورة التفرقة بين ذات الملك وعمله وأن القانون وقف عند حد حماية «ذات الملك»، ولكنه لم يتعرض لحماية عمل من أعماله ولاسيما إذا كان لهذا العمل مساس بالدستور[2].

وأيدت الأخبار هذا الرأى قائلة: «إن العمل الذى يكون مخالفًا للدستور وماسًا بأحكامه فإنه يخول كل إنسان حق انتقاده مهما كان مصدره فإذا كان مصدره الحكومة «الملك والوزارة» فلا جدال فى شرعية هذا الانتقاد؛ لأن مسئولية هذا العمل تكون واقعة على الوزارة نفسها ولا يترتب على انتقاد الحكومة فى هذا الصدد توجيه أى عيب إلى الملك لنفسه أما إذا كان مصدر العمل المخالف للدستور هو نفس الملك بدون تدخل الوزارة فإن هذه المخالفة نفسها للدستور تحرم الملك حق حماية القانون وتحتم على كل مصرى الاعتراض على هذا العمل»، وقد عززت أقوالها بآراء شُرَّاح القانون الفرنسيين[3].

ونشر المقطم مقالا فى ٢٥ أكتوبر وصف كاتبه «بأنه كاتب كبير ومتشرع قدير» جاء فيه «إن الملك هو رئيس السلطة التنفيذية فى الدولة فله بهذه الصفة الكلمة الأخيرة فى كل أعمال السلطة التنفيذية فى الدولة وللوزارة الحق فى أن تقبل كلمته أو لا تقبلها فإن قبلتها وعملت بها كانت هى المسئولية عنها وإن لم تقبلها فما عليها إلا أن تستقيل فتأتى وزارة أخرى تتحمل المسئولية».

---

(١) الأهرام فى ٢٠ أكتوبر.
(٢) البلاغ فى ١٧ أكتوبر.
(٣) الأخبار فى ١٨ أكتوبر.

ولم يرُقْ هذا الرأى فى نظر بقية الصحف فتصدت للرد عليه مفندة نظرية استقالة الوزارة المذكورة فأنشأ الأستاذ عباس العقاد مقالة افتتاحية فى بلاغ ٢٧ أكتوبر محصلها أن كاتب مقال المقطم من الاتحاديين الرجعيين ولم يقصد بمقاله سوى أن تستقيل الوزارة الحالية الحائزة لثقة الأمة ممثلة فى برلمانها لتحل محلها وزارة أخرى على ما يشتهون[1].

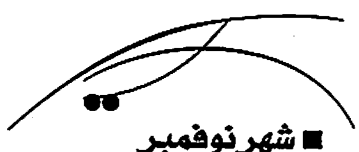
ونشرت الأخبار بحثًا مستفيضًا فى حقوق الملك الدستورية ردًا على ما نشر بالمقطم وفيه قال، إن كاتب مقال المقطم يتهم رجال الصحافة بأنهم يضعون بين الأمة والعرش ما يضعون قال: «وهذه تهمة جديدة للصحافة كنا نود لو ترفع حضرة الكاتب عن أن يلقى بها جزافًا»، ثم انتقل إلى بحث نظرية المسئولية الوزارية، فقال: «أما المسئولون أمام البلاد وأمام ممثليها فى الواقع فإنهم هم الذين يتولون أعمال التنفيذ فعلا وفاق إرادة الأمة ـ ومعنى هذا أن تكون هناك سلطة اسمية يتمتع بها الملك وسلطة فعلية يتمتع بها الوزراء»، ثم قال ردًا على رأى كاتب المقطم: «أما أن يكون الملك غير مسئول عن أى عمل من الأعمال، ثم يحتِّم على الوزراء المسئولين وحدهم تنفيذ مشيئته رغم إرادتهم فهذه نظرية ظالمة ينكرها العقل ولا يقرها النظام الدستورى لأن حرية العمل نتيجة طبيعية للمسئولية»[2].

وقد علقت جريدة «المانشستر جارديان» على قضية جريدة السياسة فقالت: «إن هذه مصادمة خطيرة ليس هذا أوانها لاسيما فى حركة النشوء الحالية فستتحاز البلاد بلا مراء إلى النزاع الذى سيقال إنه نزاع بين السراى والبرلمان وتقوم عاصفة من الأقوال الشديدة تساعد على ترويج الدسائس ولذلك يخشى أن يعود اللورد لويد إلى مصر فيجد أمامه حالة معقدة تشغل باله مدة فصل الشتاء[3].

■■■

(١) البلاغ فى ٢٧ أكتوبر.
(٢) أخبار ٢٦ أكتوبر ويراجع أيضا أخبار ١٨ أكتوبر وسياسة ٢٦ أكتوبر.
(٣) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٢٥ أكتوبر.

الباب الحادى عشر

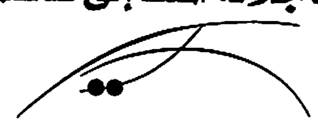


■ شهر نوفمبر

■■

الفصل الأول

الرحلة الملكية فى أوروبا
وعودة جلالة الملك إلى عاصمة ملكه



ختمنا أنباء الرحلة الملكية فى الفصل السابق بزيارة جلالة الملك لمدينة لياج فى ٣١ أكتوبر وقضائه طول ذلك النهار فيها وها نحن أولاء نستأنف الكلام عن تلك الرحلة الميمونة فنقول، إن جلال الملك المعظم سافر فى صباح أول نوفمبر بحالة تنكر مع بعض حاشيته للطواف فى السيارة فزار قصر «واردين» على مائة وعشرة كيلومترات من بروكسل، ثم زار مغاور «هان» الشهيرة وكان أهل القرى المجاورة يتجمعون ويهتفون لجلالته وعاد جلالته إلى بروكسل فى المساء بعد هذه النزهة البديعة التى سُر منها للغاية[1].

وفى اليوم التالى قصد جلالته إلى مدينة «شارلروا» الصناعية المشهورة فاستقلَّ القطار الملكى من بروكسل فى الصباح ووصل إلى «شارلروا» فى الساعة التاسعة وبضع دقائق؛ حيث استقبله محافظ المدينة وأعضاء المجلس البلدى وصدحت الموسيقى بالنشيد المصرى وأدى رجال البوليس الذين كانوا مصطفين التحية العسكرية، وبعد أن استعرضهم جلالته سار إلى خارج المحطة فقابله العمال بهتاف «يحيا الملك»، وكان بينهم بعض العمال المصريين الذين يشتغلون هناك فى مناجم الفحم ينادون بهذا الهتاف باللغة العربية ويحملون العلم المصرى.

---

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٣ نوفمبر.

ثم توجه جلالته إلى معامل المنشآت الكهربائية التى تعد من أكبر معامل الكهرباء فى العالم فاستقبله المسيو تانيس رئيس الوزارة البلجيكية السابق ورئيس مجلس إدارة هذه المعامل وبعد أن شاهد فى هذه المعامل من معجزات الكهرباء ورأى بعض التجارب. سار الموكب الملكى لزيارة معامل المعادن وكان العمال يحيون جلالة الملك فى الطريق وكانت المعامل مزدانة بالرايات المصرية وعند وصول جلالته استقبله مديرها وأخذ يسرد لجلالته تاريخها، ثم قدم لجلالته دواة مصنوعة بواسطة قضبان من العلب وشرب نخب جلالته داعيًا له بالسعادة.

وبعد ذلك سار الموكب قاصدًا دار المجلس البلدى إذ دُعى جلالته إلى مأدبة غداء أقامها المجلس وحضر هذه المأدبة المسيو تانيس ومحافظ المدينة ورجال السلطة المحلية وبعض أعضاء مجلس الشيوخ والنواب وقناصل الدول فى المدينة، وخطب فيها المحافظ شاكرًا لجلالة الملك زيارته متمنيًا الخير واليسر لمصر وتعزيز العلاقات الاقتصادية بينها وبين بلجيكا.

وقبل أن يغادر جلالة الملك دار المجلس البلدى تفضل فسلم إلى المحافظ مبلغ عشرة آلاف فرنك لفقراء المدينة وألفين وخمسمائة فرنك للبوليس ووقع الكتاب الذهبى.

ثم قصد إلى «جامعة العمل»، وهى مدرسة لجميع الصناعات يدرس فيها ٣٣٤٠ تلميذًا يتعلمون مجانًا؛ وقد أقيمت حفلة شاى إكرامًا لجلالة الملك وأعجب جلالته كثيرًا بنظام هذه الجامعة وبعدئذ عاد جلالته إلى بروكسل فى المساء.

وبهذه الزيارة تمت زيارات جلالة الملك للمدن البلجيكية[1].

مغادرة جلالة الملك بلجيكا

غادر جلالة الملك يوم ٣ نوفمبر صباحًا عاصمة بلجيكا فودعه فى محطة بروكسل جلالة الملك ألبير وسمو الدوق دى نبراتان ولى العهد والبرنس شارل

---

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام والسياسة فى ٣ نوفمبر.

ومحافظ المدينة ووزير بلجيكا المفوض فى مصر وغيرهم من الكبار، وقد تحدث جلالة الملك فؤاد إلى جلالة ملك بلجيكا ورئيس وزرائها ومحافظ المدينة معربًا عن شكره السامى للحفاوة التى قوبل بها فى بلجيكا وعن سروره العظيم بزيارته لها التى تركت فى نفسه أحسن الأثر والذكرى ودعا جلالة الملك والملكة إلى زيارة مصر، ولما أعلن حلول موعد سفر القطار أبَى جلالة الملك ألبير إلا أن يرافق جلالة الملك فؤاد إلى القطار فتبادلا عبارات المجاملة وسافر القطار الملكى فى طريقه إلى باريس، وعند وصول القطار إلى محطة مونس وقف دقيقة وأرسل جلالة الملك برقية إلى جلالة الملك بلجيكا، هذا نصها:

«وفى وقت مغادرتى لبلادكم الجميلة أريد أن أعرب مرة أخرى لجلالتكم وجلالة الملكة عن عواطف الشكر للحفاوة الودية العظيمة التى تفضلتم جلالتكم مع شعبكم المجيد بالقيام بها نحوى كل مدة إقامتى فى بلجيكا ولقد مكنتنى زياراتى للعاصمة ومراكز الصناعة فى انفرس ولياج وشارلروا من أن أرى بلجيكا العاملة وأقارن بإعجاب عظيم بين نشاطها المنتج السلمى اليوم ومجهودها المقرون بالبسالة والبطولة بالأمس وإن ما رأيته من دلائل الصداقة وشواهدها الكثيرة نحو مصر ونحوى سيكون له فى نفسى ذكرى لا تمحى وإنى بالإعراب عن عواطف بلادى أتمنى من صميم قلبى السعادة للأسرة الملكية واليسر للأمة البلجيكية».

ورد جلالة ملك البلجيك ببرقية، هذا نصها:

«أشكر جلالتكم من صميم قلبى على الرسالة البرقية الودية التى تفضلتم بإرسالها وهى تحل من قلب بلجيكا فى الصميم وإننا نعلق أهمية خاصة على الصداقة التى كانت زيارة جلالتكم وتعطفاتكم شواهد عظيمة القيمة ويشكر البلجيكيون لجلالتكم ما أبديتموه من الاهتمام الشديد بشئون بلادهم العملية بزيارتكم أهم مراكز الصناعة والتجارة وإن الملكة التى تأثرت كثيرًا بما أبديتموه جلالتكم من العواطف النبيلة نحونا تشاركنى فيما أتمناه من صميم قلبى من السعادة لجلالتكم واليسر لمملكتكم»[1].

---

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام والسياسة فى ٥ نوفمبر.

وعند الوصول إلى باريس استقبل جلالته فى محطتها المسيو نوكيير باسم الحكومة الفرنسية ومندوب عن رئيس الجمهورية ومتولى أعمال السفارة البلجيكية فى باريس وجمهور من كبار المصريين الموجودين فى باريس، نذكر منهم عدلى يكن باشا وعزيز عزت باشا وواصف بطرس غالى باشا وأحمد خشبة باشا وزير المواصلات وموظفو المفوضية المصرية وغيرهم، ثم استقل جلالة الملك السيارة إلى يساره فخرى باشا وقصد إلى داره التى نزل فيها جلالته(١).

وقد أقدم جلالة الملك مأدبة عشاء فى مساء ٥ نوفمبر حضرها ثلاثون مدعوًا من عظماء الفرنسيين، منهم الكردينال ديبوا وروتشيلد ومدير مدرسة الهندسة ومدير متحف اللوفر وبعض أعضاء المعهد العلمى ولجنة الشئون الفرنسية وذو الفقار باشا وفخرى باشا وصادق وهبة باشا(٢).

كما أن جلالة الملك لبى دعو البارون دى روتشيلد إلى مأدبة غداء أقامها إكرامًا لجلالته فى نوفمبر بقصره التاريخى «فيريبر» على بعد خمسين كيلومترًا من باريس وحضر هذه المأدبة خمسون مدعوًا من عظماء الفرنسيين وزار جلالة الملك بعد الظهر البقاع المجاورة لهذا القصر وعاد فى المساء إلى باريس(٣).

وبعد ظهر ٨ نوفمبر قصد جلالة الملك إلى قصر الإليزيه مصحوبًا بفخرى باشا لتوديع رئيس الجمهورية الفرنسية قبل سفر جلالته من باريس وقد أدت التحية عند وصوله إلى القصر أورطة من المشاة وصدحت الموسيقى بالنشيد المصرى وكذلك عند مغادرة جلالته القصر - وفى المساء ذهب رئيس الجمهورية مصحوبًا بالجنرال لاتسون رئيس ديوانه العسكرى فرد الزيارة لجلالة الملك فى دار المفوضية المصرية ودعا لجلالته بسفر سعيد وتمنى أن يرى جلالته فى فرنسا فى الصيف القادم. وكذلك زار جلالته فى دار المفوضية الماريشال فوش(٤).

---

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٥ نوفمبر والسياسة فى ٩ منه.
(٢) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٦ نوفمبر.
(٣) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٨ نوفمبر.
(٤) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٩ نوفمبر والسياسة فى ٩ منه.

عودة جلالة الملك من أوروبا ومغادرته باريس

تحدد صباح ٩ نوفمبر موعدًا لمبارحة جلالة الملك باريس فى طريقه إلى بلاده فأعدت الحكومة الفرنسية قطارًا خاصًا، وفى الساعة الثامنة والربع وصلت جلالة الملك نازلى مصحوبة بالأميرة فوقية وفخرى باشا إلى المحطة التى كانت مزدانة بالرايات المصرية والفرنسية والأغراس والأزهار وسارت جلالتها بين صفين من الطلبة المصريين وجنود الحرس الجمهورى الذى أدى التحية عند وصول جلالتها، ثم صعدت إلى الصالون الخاص مع الأميرة فوقية وقدمت لجلالتها باقات الورود والأزهار باسم الطلبة المصريين وباسم مجلس باريس البلدى.

وفى تمام الساعة التاسعة وصل جلالة الملك إلى المحطة مصحوبًا بثروت باشا فاستقبله الأمير فيرال باسم رئيس الجمهورية، وممثلو لجنة فرنسيِّى مصر وكثير من كبار باريس. وكان فى استقبال جلالته من المصريين عدلى يكن باشا وواصف غالى باشا وعزيز عزت باشا وصادق وهبة باشا، وموظفو المفوضية والقنصلية المصريتين وأعضاء البعثة المدرسية المصرية، وأدى الحرس الجمهورى التحية وهتف الطلبة «ليحى الملك ولتحى فرنسا لتحى مصر» وركب بعد ذلك القطار الذى سار بين أصوات الهتاف والدعاء، وقد صحب جلالته فى العودة رجال الحاشية وفى مقدمتهم ذو الفقار باشا وشاهين باشا وأنيس باشا وحسنين بك وغيرهم.

ولما وصل القطار إلى محطة ليون فى الساعة الرابعة والدقيقة الأربعين بعد الظهر قوبل بهتاف عالٍ من الطلبة المصريين الذين كانوا مصطفين فى المحطة فى انتظار مليكهم واستقبل جلالته فى مركبة الصالون رجال السلطة المحلية فى المدينة ورئيس الغرفة التجارية، كما استقبلت جلالتها وفدًا من الطالبات قدم إليها باقة من الأزهار، ثم واصل القطار سيره إلى ميناء طولون التى وصلها فى الساعة الحادية عشرة مساء فاستقبله محافظ المقاطعة باسم الحكومة الفرنسية ومحافظ طولون البحرى الذى كان معينًا فى خدمة جلالة الملك كل مدة زيارته

الرسمية فى باريس وغيرهم، ولما وصل إلى مرسى البحرية ركب جلالته بعض الزوارق التابعة للبحرية الفرنسية وبمعيته بعض مستقبليه وحاشيته حتى وصل إلى اليخت المحروسة الذى كان فى انتظار جلالته فى ميناء البحر الأبيض المتوسط[1].

وصول جلالة الملك

كانت قد تألفت لجنتان كما قدمنا إحداهما بالإسكندرية والثانية بالقاهرة للاحتفاء بعودة حضرة صاحب الجلالة الملكية إلى البلاد بعد أن قضى ردحًا من الزمن متنقلاً فى كبريات عواصم أوروبا رافعًا ذكرى مصر بين الأمم والشعوب. وقد جدت اللجنتان فى إقامة الزينات الباهرة التى تأخذ بمجامع القلوب ولم يكد يحل يوم وصول جلالة الملك حتى كانت كل من المدينتين قد استكملت زينتها.

وقرابة الساعة السابعة من صباح يوم ١٤ نوفمبر ظهر اليخت «المحروسة» فى عرض البحر ودخل الميناء بعد ساعة ونصف وعندئذ أطلق ٢١ مدفعًا إجلالاً وتعظيمًا لصاحبَى الجلالة الملكية، وإذ ذاك سارت إليه بضعة زوارق بخارية تقل كبار المستقبلين وكان فى مقدمتهم الأمير عمر طوسون ونجلاه الأميران حسين وسعيد والوزراء وتوفيق نسيم باشا رئيس الديوان الملكى وصادق يحيى باشا كبير الياوران وحكمدار الإسكندرية وكبار رجال مصلحة الموانئ والمنائر وقد صعدوا إلى «المحروسة» وقدموا واجب التحية والإجلال للملك المعظم وخرج إلى الميناء عشرون من العوامات التابعة لمصلحة الموانئ وعليها أفواج عديدة من الناس وفتيان الكشافة وطلبة المحروسة الفاروقية البحرية فى سفينتهم فكان مظاهرة بحرية كبيرة.

أما القصر فقد زينت ساحته أبدع زينة وأقيم فى الجانب الأيسر منه سرادق كبيرة اجتمع فيها المستقبلون من وكلاء الوزارات ومديرى الأقاليم على رأس وفود

---

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ١٠ نوفمبر و١٢ منه.

أقاليمهم ورؤساء المصالح ووفد العاصمة ولجنة الاستقبال فيها والهيئة القنصلية والعلماء والرؤساء الروحيون ومديرو الشركات والمصارف، وقد اغلب فى المستقبلين عنصر أعيان الأقاليم.

وفى الساعة التاسعة والثلث وصل جلالة الملك إلى رصيف القصر فى زورق بخارى فخم ومعه رجال الحاشية الخاصة وعند ذلك صدحت موسيقى فرقة الحرس التى كانت مصطفة، بالنشيد الملكى وتقدم جلالة الملك يستعرض الجنود وبعد ذلك وقف جلالته فى السرادق وجعل المستقبلون يمرون أمامه فيصافح كلاً منهم باليد باسمًا شاكرًا، وكان الهتاف بحياة جلالته فى أثناء ذلك يتعالى فى جميع جوانب السرادق.

وبعد انتهاء الاستقبال انصرف جمهور المستقبلين من القصر وقد قيد كثيرون منهم أسماءهم فى دفاتر الزائرين وفى دائرة تشريفات جلالة الملكة قبل انصرافهم، وبعد أن استراح جلالة الملك فى القصر نحو نصف ساعة استقل سيارة وذهب إلى قصر المنتزه.

أما جلالة الملكة فقد انتقلت من اليخت إلى القصر بعد جلالة الملك بنحو نصف ساعة وذهبت توًا إلى قصر المنتزه.

وفى الساعة الخامسة بعد الظهر قام طلبة معهد الإسكندرية بمظاهرة فرح فساروا فى موكب كبير فى الشوارع المركزية هاتفين لجلالة الملك.

وعندما غربت الشمس وأرخى الليل سدوله أضيئت الثريات الكهربائية التى كانت ممتدة على طول الطريق الملكى فأحالت الليل نهارًا، بل أسطع نورًا وأحسن رواء وبهاء، فكان المنظر أخاذًا فاجتمع فى تلك الشوارع خلق كثير يجتلون محاسن تلك الأنوار المتلألئة.

وفى نحو الساعة الثامنة قصد جلالة الملك إلى دار البلدية لحضور المأدبة التى أقيمت تكريمًا له وكان بمعيته توفيق سليم باشا وسعيد ذو الفقار باشا

وأحمد محمد حسنين بك وصادق يحيى باشا وقد كسيت دار البلدية ثوبًا من الزينة البديعة، وقد استقبل جلالة الملك عند وصوله إليها الأمراء والوزراء وهيئة المجلس البلدى وبعد تناول الطعام ألقى حسن صبرى باشا محافظ الإسكندرية خطبة ترحيب بجلالته شكر فيها تفضله بقبول دعوة البلدية معربًا عن فروض الإخلاص والولاء لجلالته منوهًا بالشرف العظيم الذى نال البلاد من الرحلة الملكية التى رفع فيها جلالة الملك رأس بلاده عاليًا فى الأقطار الأوروبية - وتلاه المسيو بربيه أكبر أعضاء البلدية الأجانب فألقى خطابًا باللغة الفرنسية استهله بتهنئته جلالته بسلامة العودة باسم القومسيون البلدى منوهًا بما اتصف به جلالته من معالى الصفات التى أكسبته احترام الدول الأجنبية الذى ظهر بجلاء فى الحفاوة العظيمة التى قوبل بها فى رحلته الميمونة، وبعد انتهاء المأدبة خرج جلالته مشيعًا بمراسم الإجلال والاحترام وعاد بموكبه الحافل إلى قصر رأس التين مخترقًا الشوارع التى أقيمت فيها الزينة[1].

وفى الساعة الثالثة والنصف شرف جلالة الملك وبمعيته توفيق نسيم الحفلة التى أقيمت لوضع الحجر الأساسى لبناء ملجأ أبناء السبيل فى جهة الحضرة تذكارًا لعودة جلالته من الرحلة الملكية، فاستقبله الوزراء وصدحت موسيقى البوليس بالسلام الملكى. وقد دعى إلى هذا الاحتفال جماعة من الأعيان وبعض القناصل ورجال البلدية، وقد ألقى بين يدَىّ جلالته أحمد صديق بك مدير عام البلدية حكمة موجزة تناسب المقام مقدمًا فيها واجب الشكر لجلالة الملك فى تشريفه وعنايته بالمشروع الذى وضع لتخليد رحلته الملكية الميمونة وبعد انتهاء الخطبة دُعى جلالته لوضع الحجر الأساسى فأشرف على وضعه وبعد أن تم ذلك تفضل جلالته بالتحدث إلى حضرات الوزراء ولاسيما وزير المواصلات فيما يتعلق بتوسيع ميناء الإسكندرية.

---

(١) الأهرام والسياسة فى ١٥ نوفمبر.

وفى الساعة الرابعة وبضع دقائق استقل جلالته السيارة قاصدًا حديقة أنطونيادس لحضور حفلة الشاى التى أقامتها لجنة الاحتفال بالإسكندرية تكريمًا لجلالته وقد استقبل بما يليق بمقامه السامى من التحية والتعظيم، وكان فى استقباله أصحاب السمو الأمراء وأصحاب المجد النبلاء وحضرات أعضاء لجنة الاستقبال وصدحت الموسيقى العسكرية بالنشيد الملكى، ولما وصل جلالته السرادق الخاص تقدم أمين يحيى باشا وألقى خطبته محييًا جلالته منوهًا بفضل أبيه وجده العظيمين على مصر مُظْهرًا الاغتباط بالرحلة الملكية الميمونة وما أسفرت عنه من توثيق أواصر الصداقة بين مصر والممالك الأوروبية ونادى بحياة جلالة الملك فى ختام خطبته. وقد استمرت هذه الحفلة إلى الساعة الخامسة، ثم عاد جلالته إلى قصر المنتزه ترافقه الحاشية[1].

تشريف جلالة الملك عاصمة ملكه

وفى الساعة الثامنة من صباح ١٦ نوفمبر خرج القطار الأبيض من قصر المنتزه يقل حضرة صاحب الجلالة الملك وبمعيته كبار رجال البلاط فوصل إلى محطة إسكندرية الحديد؛ حيث كان فى استقبال جلالته الأمراء والنبلاء والوزراء ومحافظ إسكندرية ومدير بلديتها العام والعلماء ورجال القضاء الأهلى والمختلط وجمهور كبير من الأعيان والتجار وكان تشريف جلالته هذه المحطة الجديدة بمثابة افتتاح رسمى لها. وقد نزل جلالته من صالونه فتفقّد أبنية المحطة ونظامها وأوضاعها، ثم تقدم وزير المواصلات وألقى بين يدَىّ جلالته خطبة ضمَّنها خلاصة تاريخ المحطة الجديدة وتفاصيل مشروعها وشكر لجلالة الملك تنازله وقبوله افتتاحها. وبعد ذلك ودع جلالته الحاضرين وركب القطار وبمعيته الوزراء وكبار رجال القصر، وعندئذ أطلقت ٢١ مدفعًا إجلالاً وتعظيمًا وسار القطار إلى العاصمة.

وكان القطار فى طريقه إلى القاهرة يُقابل فى جميع الجهات بمظاهر التكريم والسرور التى يجلُّ عنها الوصف، وقد وقف القطار فى محطات دمنهور وطنطا

---

(١) الأهرام والسياسة فى ١٦ نوفمبر.

وبركة السبع وبنها، وكانت كل من هذه المدن بارزة فى حُلَل من الزينة البديعة التى اشترك فى تنسيقها مجالس المديريات والأهالى وكان فى استقبال جلالة الملك فى كل مدينة المدير والوكيل وكبار الموظفين والأعيان وكذا مدير المديرية المجاورة التى لم يمر بها القطار على رأس وفد من أعيان المديرية، وقد تلطف جلالة المليك المعظم فكان يصافح كبار المستقبلين فى كل بلدة بيده الكريمة هاشًا باشًا.

وفى الساعة الحادية عشرة والدقيقة ٥٥ قبل الظهر وصل القطار الملكى إلى القاهرة فأطلقت المدفعية ٢١ مدفعًا وعزفت الموسيقى بالنشيد الملكى وأدت التحية العسكرية فصيلة من الجيش المصرى وكان فى استقبال جلالته الأمراء والنبلاء ورئيس الوزراء الذى وصل قبل جلالته بمدة يسيرة والنحاس باشا رئيس مجلس النواب والمندوب السامى البريطانى بالنيابة وسفراء الدول ورؤساء الوزارات والوزراء السابقون وأعضاء مجلس الشيوخ والنواب ووكلاء الوزارات ورجال القضاء الأهلى والمختلط والشرعى والعلماء والرؤساء الروحانيون ورجال المحاماة ورجال الجامعة المصرية وكبار الموظفين والأعيان فحيا جلالته مستقبليه وركب مركبة ملكية ومعه رئيس الوزراء فى موكب حافل إلى قصر عابدين وتبعه الوزراء ورجال القصر الملكى فى مركبات ملكية أخرى وكانت الزينات البديعة ممتدة على طول الطريق تتخللها أقواس النصر المعقودة ومنقوش عليها كتابات مختلفة بالترحيب بجلالة المليك والدعاء لحياته الغالية. أما جانبا الطريق فاصطفت عليهما الجنود واحتشدت وراءهم الجموع الغفيرة من الجمهور، كما حفلت نوافذ الدُّور والمنازل بآلاف من الناس والكل يستجلى الموكب الملكى ويشاهدون طلعة مليكهم المشرقة.

وعند الوصول إلى سراى عابدين العامرة استقبلته الموسيقى بالسلام الملكى والجند بالتحية العسكرية، وقد تناول الوزراء ورئيسهم طعام الغداء فى ذلك اليوم على المائدة الملكية تلبية لدعوة جلالة الملك[١].

---

(١) الأهرام فى ١٦ نوفمبر.

وقد تجلت العاصمة فى أبدع منظر واتشحت بلباس من الزينة التى نسقت أحسن تنسيق ورفعت الأعلام وأقيمت أقواس نصر كبيرة وامتدت سلسلة من الأنوار الكهربائية الساطعة متصلة الحلقات على جانبَى الطريق الذى يمر به الملك وازدانت دُور الحكومة والمعارف والفنادق إشعارًا باغتباطها بعودة المليك.

وفى المساء أنيرت الثريات الكهربائية فكان نورها كالشمس المشرقة وقت الظهيرة يبهر الأبصار ويأخذ بمجامع القلوب، وكانت الشوارع المضاءة تزخر بالجموع الغفيرة التى ازدحمت فيها.

وفى منتصف الساعة السابعة مساء استقل جلالة الملك ومعه دولة عبد الخالق ثروت باشا سيارة ملكية تبعتها سيارات ملكية أخرى تقل رجال الحاشية قاصدًا السرادق الذى أقامته لجنة الاحتفال بالجزيرة وهناك استقبله أعضاء لجنة الاحتفال والوزراء والعظماء وصدحت الموسيقى بالنشيد الملكى وأشهرت الألعاب النارية أعلامها وأنوارها وفاخر مناظرها وأدت جنود الجيش التى كانت واقفة التحية العسكرية.

وبعد أن استقر بجلالته المقام وجلس على المقعد الملكى الفخم تقدم السيد الببلاوى فألقى خطبة ذكر فيها مقدار ولاء المصريين العظيم لجلالته منوهًا بالرحلة الملكية وما أنتجته من الفوائد الجليلة للبلاد من توثيق عُرَى الصداقة بينها وبين ممالك أوروبا، ثم أعقبه ألفريد شماس عضو مجلس الشيوخ فألقى خطبة باللغة الفرنسية استهلها بالإشارة إلى ابتهاج رَعَايَا جلالة الملك بعودته السعيدة ونوه بمساعى جلالته على سبيل عظمه بلاده معربًا عن عواطف الولاء والاحترام له وختمها بالدعاء لجلالته وولى عهده الفاروق.

وبعد ذلك عادت الألعاب النارية ترسل المنظر تلو المنظر إلى أن غادر جلالة الملك كان الاحتفال مشيعًا بالقلوب والأبصار.

وقد حضر هذه الحفلة كثير من الوزراء والسفراء والقناصل والمستشارين والقضاة المحامين وكبار الموظفين والعلماء وقليل من أعضاء البرلمان.

وقد تلته حفلة ساهرة غنى فيها أحد مشاهير المصريين واستمر الحضور فى أنس وفرح إلى ما بعد منتصف الليل.

وقد أقام الجيش المصرى أيضًا حفلة مشاعل فى ساحة عابدين قامت فيها وحدات الجيش بمختلف الألعاب وأشرف عليها جلالة الملك(١).

وقد تشرف أعضاء لجنة الاحتفال بعودة جلالة الملك بمقابلة جلالته يوم ٢٠ نوفمبر فتفضل فقابلهم بكل لطف وشكرهم وشكر الأمة على ما أظهرته من الإخلاص والولاء الصادق لجلالته وقال: «إنى أحمد الله الذى شملنى بالتوفيق فى رحلتى حتى تمكنت بمعونة الله تعالى من إنهاض الشعب المصرى بين شعوب أوروبا وأمام ملوك العالم فأصبحوا ينظرون إلى الشعب المصرى بعين الإجلال والصداقة فيجب علينا نحن المصريين أن ننتهز هذه الفرصة وأن ننسى الماضى وأن نكون يدًا واحدة نعمل جميعًا لمصلحة مصر وخيرها فهذه الفرصة ثمينة يجب على كل مصرى أن ينتفع بها ولا يتركها تمر حتى نحصل على ما نحب لوطننا العزيز»(٢).

ولم يكتفِ جلالته بذلك بل تفضل فوجه إلى الأمة كلمة شكر كريم صدر بها ملحق خاص للوقائع المصرية بنشرها، هذا نصها:

إلى شعبى الكريم

كان من دلائل التوفيق أن قمت برحلتى إلى أوروبا وأن احتفت البلاد التى زرتها، ملوكها ورؤساؤها وشعوبها، بمصر المجيدة فى شخصى حفاوة رفعت شأن الوطن وأشادت بذكره.

ولقد عدت إلى بلادى فوجدت من مظاهر الإخلاص وسمات الحفاوة ما هز قلبى إلى أمتى بأسمى مشاعر الشكر كما اهتز إليها فى رحلتى بأرق عواطف الحنين.

---

(١) الأهرام فى ٢٦ نوفمبر.
(٢) الأهرام والمقطم فى ٢٩ نوفمبر.

وإذا تبـدَّى فـى تلك الرحلة مـن سَنِيِّ العـواطف نحـوى ونحـو بلادى وعظيم الرغبة فى زيادة روابط الصداقة والوداد فإن من نعمة الله علينا أن يتعاون شعبى فى خدمة البلاد والعمل على سعادتها ويقينى أنه تتبع آثار رحلتى وما رأيته فيها من جد ونشاط فى مختلف الأعمال واتحاد وتعاضد لإعلاء شأن الوطن وذلك ما أرجو أن يثابر عليه أبناء أمتى ليكمل للبلاد مجدها وسؤددها.

وإنى لقاء تلك التحيات الزكية التى رددها الشعب من حولى وشاركه فيها ضيوفنا الكرام وحملتها الوفود من أرجاء بلادى لأحيِّى فى الأمة الوفية المخلصة ونزلائها الأكرمين تلك للشاعر السامية وأشكر لها ولهم ذلك الشعور النبيل.

وإنى لمقدر ما قام به ولاة البلاد وموظفوها ورجال جيشها وحفظة الأمن فيها من رعاية الواجب وحياطة النظام فلهم ما هم أهل له من شكر وثناء.

والله المسئول أن يمدنا بمعونته ويشد أزرنا بقوته حتى نبلغ بالوطن أفضل ما نرجو له من عزة ومنعة وعلو وإقبال.

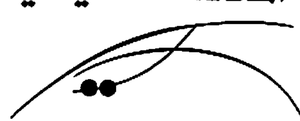
فـؤاد

صدر بسراى عابدين فى ٢٦ جمادى الأولى سنة ١٣٤٦ (٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٧).

■ ■ ■

الفصل الثانى

المحادثات السياسية



فى أواخر الشهر الماضى وصل ثروت باشا إلى لندن للمرة الثانية فى صيف هذا العام لاستئناف المحادثات السياسية وأخذ يتردد على وزارة الخارجية ويفاوض كبار موظفيها وعلى رأسهم وزراؤها وقد تناول الغداء يوم أول نوفمبر فى فندق كارلتون مع السير وليم بترل وكيلها والمستر سلبى، كما أنه تناول العشاء فى نفس اليوم بصفة غير رسمية فى فندق كلاردج بدعوة من اللورد لويد المندوب السامى البريطانى وكان من بين المدعوين الليدى لويد والسير تشمبرلن وبعض الكبار مع عقيلاتهم[1].

وقد حادَث ثروت باشا المحرر السياسى لجريدة الوستمنستر غازيت فصرح أن غرضه وغرض السير تشمبرلن هو الوصول إلى تسوية بشأن التحفظات الأربعة. ولما سُئل دولته عما إذا كان فى وسعه لدى عودته إلى القاهرة أن يعرض على زملائه وعلى البرلمان نتائج مادية معينة أجاب بحذر، ولكن إجابة ذات مغزى، بأنه يؤمل أن المحادثات قد تؤدى إلى فتح باب المفاوضات الإنكليزية والمصرية. ويضيف المحرر إلى ذلك أن ثروت باشا يضع ثقته فى الوفد وفى الأحرار الدستوريين وأنه حائز لأرفع درجات الاحترام فى دوائر لندن السياسية وأن نجاح مهمته الحاضرة قد يترتب عليه تسوية العلائق المصرية الإنكليزية على قاعدة ودية دائمة.

(١) البرقيات الخصوصية للسياسة فى ٢ نوفمبر.

كما أن دولته أكد لمكاتب روتر أنه راضٍ عن هذه المحادثات[1].

ولم يقصر ثروت باشا وقته على المحادثات السياسية وإنما شرع فى التعرف بكبار رجال الصناعة فى إنكلترا فدُعى إلى عدة ولائم حضرها معه فريق من هؤلاء الرجال.

وأدب السير أوستن تشمبرلن مأدبة عشاء بفندق كلاردج إكرامًا لثروت باشا دُعى إليها اللورد لويد والمستر تشرشل والمستر ماكنيل والسير وليم بترل والسير جون مافى حاكم السودان العام وكان يتحدث ثروت باشا إلى المدعوين كل بدوره وتفرق المدعوون فى الساعة الحادية عشرة والنصف مساء[2].

ووصفت جريدة «الديلى تلغراف» الجو الذى ساد المحادثات فقالت: «إن الجو الذى تدور فيه هذه المحادثات ودى للغاية. وقد تبددت سحب الالتباس ومُحيت جميع أسباب الخلاف الصغرى. ولا ريب أن هذا الأمر لجدير بالارتياح والاغتباط غير أن المحادثات لا تزال غير رسمية وهى لا تخرج عن أنها ارتياد للتحفظات الأربعة فلا يجوز أن تعد بوجه من الوجه مفاوضات بالمعنى الصحيح ولا فيها ما يسوغ التنبؤ بمفاوضات مقبلة[3].

وقد توالت زيارات ثروت باشا لوزارة الخارجية وتعاقبت مقابلاته مع ذوى الرأى وأصحاب الكلمة فيها وشغلت أنهر الصحف الإنكليزية بأخبار هذه المقابلات والمحادثات وأخذت كل منها تعالج المسألة المصرية بما يمليه عليها هواها فكنت ترى آنًا جرائد غلاة الاستعمار تفرغ مقالاتها فى لهجة شديد تحذر من التنازل لمصر عن شىء ما وترى آنًا آخر بعض الصحف الأخرى تقترح من عندياتها الحلول للمسألة المصرية.

فنشرت جريدة «الديلى تلغراف» فصلاً لمكاتبها السياسى قال فيه: «اجتمع السير أوستن تشمبرلن بثروت باشا أمس وكان أهم ما تناوله حديثهما موضوع

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٣، ٤ نوفمبر.

(٢) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٣، ٤ نوفمبر.

(٣) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٤ نوفمبر.

العلاقات المقبلة بين إنكلترا ومصر. وقد طال الحديث بينهما. ولكن أكد كل من الفريقين كل التأكيد أنهما لم يفتحا فى حديثهما هذا باب مفاوضات يمكن أن تكون لها صبغة رسمية على أن مثل هذه المفاوضات ستفتح فيما بعد بين ثروت باشا واللورد لويد بعدما يكون ثروت باشا قد فاوض زملاءه الوزراء وزعماء الأحزاب البرلمانية السياسية على الوجه الأكمل[1].

ونشرت جريدة «سكتسمان» رسالة لمكاتبها فى لندن قال فيها ما يلى: «لا ينتظر أن تسفر المحادثات الدائرة الآن فى لندن عن تسوية نهائية صريحة. وإذا عاد ثروت باشا إلى مصر يحمل اتفاقًا أبرم فى لندن فلا يلبث أن يرميه رفاقه فى القاهرة بالخيانة ويتهمونه، بلا مبدأ ولا ضمير، بأنه باع مفتاح البلاد وعلى ذلك مهما تكن هذه المحادثات ذات أهمية فإنها ليست إلا على سبيل التجربة، أما المهمة الحقيقية فستكون فى القاهر مع اللورد لويد بصفته مندوبًا مفوضًا من قبل الحكومة البريطانية ولابد لهذه المفاوضات أن تستغرق زمنًا، ولكن روح التفاؤل يسود الدوائر الرسمية إذ المعتقد أنها خطوة مهمة فى سبيل إيجاد علائق حسنة بين إنكلترا ومصر»[2].

وكتب مراسل جريدة «جلاسجو هرالد» فى لندن يقول: «علمت أن الحكومة البريطانية ستصر قبل توقيع المعاهدة على أن يكون المفاوض المصرى الذى يوقعها مندوبًا مفوضًا؛ لأنها صممت على أن لا تقع فى الغلطة التى وقعت فيها سنة ١٩٢٢ عندما أنكر المصريون إعلان استقلال بلادهم. والواقع أنه لم تدرك مصر حالتها الشرطية ولم يبذل أحد من ساسة المصريين منذ ذلك الوقت أقل مجهود لكى يضع التحفظات الأربعة على قاعدة ودية. فإذا كان ثروت باشا مستعدًا للمفاوضة وإذا كانت الحكومة البريطانية قانعة بأن البرلمان المصرى يؤيد كل ما يوحى به رئيس الوزارة فمن المحتمل أن يتم الاتفاق على وضع شكل ما للعلاقات بين إنكلترا ومصر»[3].

---

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٣ نوفمبر.
(٢) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٢ نوفمبر.
(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٢ نوفمبر.

والذى يبدو من كلام هذا المكاتب أن الإنكليز يشترطون أن يتحقق ثروت باشا من أن البرلمان يبرم كل ما يقبله هو بغير مناقشة ولا يكون للبرلمان فى المعاهدة من عمل إلا التصديق والإبرام. وقد كتب الأستاذ عباس العقاد مقالاً افتتاحيًا يرد به على هذا الشرط فقال: «هذا شرط منبهم يريدون أن يضعوا ثروت باشا فى موقف غريب لا يقبله هو ولا يقبله البرلمان ولا تقبله الأمة؛ لأن ثروت باشا لا يود أن يكون وحده مسئولاً عن عمل لا بد أن يشترك نواب الأمة والأمة جمعاء فى حمل تبعاته. ولأن البرلمان يعلم أن المسألة هنا هى مسألة القضية الكبرى التى تتسع لاختلاف النظر واختلاف التقرير ولا يستقل بها فرد واحد وإن عظم شأنه وعظمت الثقة برأيه» ثم نوه بعد ذلك بقول المكاتب إنه علم أن هذا هو رأى الحكومة البريطانية، ثم قال: «إن الساسة المصريين يعرفون كيف يواجهون السياسة البريطانية فى كل حالة من حالاتها وسيتخذون الخطة التى تناسب ما يرونه من مساومات القوم فى هذه الظروف وكل خطة محمودة العاقبة فى الموقف الحاضر إلا واحدة لا تحمد عاقبتها هى الخطة التى يفهم منها القوم أننا «تحت رحمة» أى ظرف من الظروف الداخلية أو الخارجية. فإذا بدا لساستنا أن الإنكليز يفهمون هذا الفهم فالواجب الذى لا تردد فيه هو العدول عن كل مفاوضة أو محادثة فى هذه الحالة لأننا لم نربح شيئًا على الإطلاق من مفاوضة يعتقدون هم أنها تجرى تحت «سيف الاضطرار» أو مكان التهديد والتلميح بأى خطر من الأخطار. فنحن نفهم أن الأمة هى صاحبة الشأن فى حياة سعد باشا وبعد مماته ويجب أن يفهم الإنكليز ذلك ظاهرًا وباطنًا»[1].

وكانت جريدة الأويزرفر ذات الاتصال الوثيق بالدوائر الرسمية قد نشرت مقالاً لمحررها السياسى قال فيه، إن احتياطات كثيرة اتخذت لتقليل أهمية المحادثات خوف «أن يقرر الزغلوليون مقاومة كل فكرة ترمى إلى عقد اتفاق بين إنكلترا ومصر بينما السير تشمبرلن قد توقعه فى الارتباك من جهة أخرى احتجاجات المتعنتين من البريطانيين على ما يسمونه تسليمًا» فلم تكد تطلع

(٣) البلاغ فى ٣ نوفمبر.

الصحف المصرية على هذا المقال حتى قامت كل منها ترد على ما جاء به فقالت السياسة فى ردها: «الحق أن الخطر ليس من جانب المصريين فى شىء فقد وضحت الرغبة الأكيدة من جانب أحزاب الائتلاف فى ألا يرفضوا الدخول فى مفاوضات إذا وجدت تسوية شريفة لما بين البلدين من حال مقلقة والمصريون جميعًا يرجون أن تنتهى المحادثات التى تجرى فى لندن الآن إلى اقتناع ثروت باشا بأن هناك أملاً فى التسوية وفى إنتاج المفاوضات»، إلى أن قالت: لكن الخطر الصحيح الذى يحدث بسياسة حسن التفاهم التى يحرص عليها المصريون الحرص كله إنما يجىء من جانب أولئك المتطرفين من المحافظين الإنكليز الذين تخشاهم جريدة الأوبزرفر وجهة الخطر فيهم أن لهم ممثلين عديدين يكونون داخل الوزارة البريطانية نفسها حزبًا قويًا لا نغالى إذا نحن قلنا إنه قد كان له أثره فى فشل المحادثات بين الوفد المصرى ولجنة لورد ملنر وفى فشل المفاوضات بين الوفد الرسمى ولورد كرزن[1].

وقامت جريدة البلاغ بدورها بالرد على مقال «الأوبزرفر» فقالت فى كلمة بقلم الأستاذ عبد القادر حمزة ما يلى: «تقف الأمة أمامه، أى مقال الأوبزرفر، تقول إن الدعوى الجريئة على الزغلوليين أن يقال إنهم يقاومون كل فكرة ترمى إلى عقد اتفاق بين إنكلترا ومصر»، ثم دلل على ذلك بماضى وحاضر وأعمال زعمائه وأحاديثهم إلى أن قال:

«لقد فتح الزغلوليون باب المحادثات السياسية أمام صاحب الدولة ثروت باشا والسير تشمبرلن على مصراعيه فإن كان الإنكليز قد غيروا رأيهم فصاروا يميلون - كما قلنا فى مقال سابق - إلى الانتظار سنة لعلهم يجدون فى مصر منفذًا يستفيدون منه أو كانوا قد أصروا على إنكار حق مصر إنكارًا لم يبقَ منتظرًا معه أن تؤدى المحادثات إلى نتيجة فهم الذين يرفضون الاتفاق ويوصدون بابه لا الزغلوليون. نعم أن الزغلوليين لا يقبلون اتفاقًا إلا الذى يحقق استقلال بلادهم

---

(١) السياسة فى ٢ نوفمبر.

ولا يقبلون فى صيانة مصالح إنكلترا إلا ما لا يتعارض مع هذا الاستقلال ولكنهم فى هذا كله لا يعدون أن يستمسكوا بما اعترفت به الحكومة البريطانية وسجلته على نفسها أمام العالم ليكون استقلال مصر اسمًا على مسمى»، إلى أن ختم مقاله بهذه العبارة: «وليقللوا بعد ذلك من شأن المحادثات ما شاءوا فإننا لنعلم أننا وقد فتحنا الباب أمام هذه المحادثات على مصراعيه بسطنا يدنا بيضاء نقية وأن رفضت فلا مسئولية علينا والإنكليز دون غيرهم المسئولون»[1].

كذلك عقدت جريدة الأهرام فصلاً تعليقًا على مقال الأويزرفر جاء به ما يلى: «فالصعوبات التى يُنتظر أن يواجهها ثروت باشا لن تكون إذن من جانب المصريين أو برلمانهم أو متطرفيهم ولكنها ستكون من الإنكليز الذين ما زالوا يترددون بين الخطط المختلفة التى يتبعونها نحو مصر ومازال بعضهم يتوهم أن فى موت الزعيم الأكبر مجالاً للتفرقة واستغلالها وقد أثبتنا قبلا أن هذه التفرقة لا مصلحة للإنكليز فيها فى واقع الأمر»[2].

مغادرة ثروت باشا لندن

قرابة الساعة الحادية عشرة من صباح ٨ نوفمبر، غادر ثروت باشا لندن قاصدًا باريس فودعه على المحطة كثير من ممثلى الدوائر السياسية والعلمية والمالية وفى مقدمتهم السير تشمبرلن والسير تيريل ومستر سلبى ومستر برن أحد رؤساء القسم المصرى لوزارة الخارجية البريطانية والسير مردوخ ماكدونالد ومستر توتنهام مدير البعثة المالية المصرية وعبود بك وموظفو المفوضية والقنصلية المصريتين وبعض الطلبة وأخذت صورة ثروت باشا مع السير تشمبرلن.

وقبل سفر القطار أدلى ثروت باشا إلى مندوبى الصحف بالتصريح الآتى:

«وتعلمون أن محادثاتى مع السير تشمبرلن بدأت فى يوليو الماضى وأننى عدت إلى لندرة لاستئناف هذه المحادثات ولا أستطيع أن أغتبط بروح المودة التى

---

(١) البلاغ فى ٢ نوفمبر.
(٢) الأهرام فى أول نوفمبر.

سادت أثناء محادثاتنا. وأستطيع أن أؤكد لكم أنى وجدت السير تشمبرلن مستعدًا للتوفيق بين وجهتَى النظر المصرية والبريطانية ومن المرغوب فيه جد الرغبة أن تؤدى المحادثات وما يمكن أن يعقبها من مفاوضات إلى عقد محالفة بين مصر وإنكلترا ومهما تكن نتيجة المحادثات الخاصة بالمفاوضات المتوقعة فإنى لواثق من أنها ستعاوِن أكبر معونةٍ فى توطيد حسن تفاهم بين مصر وبريطانيا».

كما أن دولته حادَث مندوب شركة روتر فأشار إلى المسألة المتعلقة بمحالفة إنكليزية. وسُئل عن النقط الأربع المحتفظ بها فاكتفى بقوله: «إنه من الطبيعى أن تكون هذه النقط موضوع جزء من محادثات عامة الغرض منها مناقشة العلاقات السياسية بين البلدين»[1].

ووصل ثروت إلى باريس وعقد النية على مغادرتها إلى جنوى بعد ظهر ١٠ نوفمبر؛ غير أنه تلقى برقية من وزارة الخارجية البريطانية تبلغه فيه أنها أوفدت مندوبًا إلى باريس لمباحثة دولته قبل سفره لمصر. وبالنظر إلى أهمية هذه البرقية قرر تأجيل سفره من باريس أربعًا وعشرين ساعة.

وفعلاً وصل إلى باريس فى ١٠ نوفمبر مندوب من وزارة الخارجية البريطانية وجرت المباحثة بينه وبين ثروت باشا، وتمكن ثروت باشا من مغادرة باريس وحجز مكان خاص فى إحدى البواخر التى كانت ستقلع من مرسيليا فى اليوم التالى بوساطة وزارة الخارجية الفرنسية.

وقد صرح لمراسل الأهرام الخاص قبل سفره «بأن جميع المباحثات التى جرت مفيدة جدًا ولا شك أن المقابلات والمباحثات العديدة التى قمنا بها مفيدة ومنتجة كثيرًا فيما يتعلق بعلاقات البلدين فهذه المقابلات تسهل فهم نظريتَى الأمتين اللتين يزداد توافق الصداقة بينهما فهما أوفى وأتم. ولا شك أنى أتمنى فى سبيل مصلحة البلدين وفائدتهما أن يعقد بينهما تحالف يقرر علاقاتهما

(١) البرقيات الخصوصية للسياسة فى ٩ نوفمبر.

وصداقتهما على قواعد متينة راسخ فلا يبقى بعد ذلك سبيل لأى احتكاك ونزاع بينهما وقد تركت هذه المباحثات فى نفسى أحسن أثر ويسرنى أن أعلن أن السير أوستن تشمبرلن أظهر فى خلالها روح عطف عظيم نحو القضية المصرية[١].

تصريح لمستر بلدوين

حضر المستر بلدوين رئيس الوزارة البريطانية مأدبة عشاء أقامها محافظ لندن فى ٩ نوفمبر فى «الجلد هول» وبعد انتهاء المأدبة ألقى رئيس الوزارة خطبة استعرض فيها شئون إنكلترا الخارجية وأشار فى مجراها إلى مصر فقال: «تعلمون جميعًا أنه لما زار الملك فؤاد الملك جورج زيارته الرسمية كان بمعيته رئيس الوزارة المصرية وقد عاد الوزير إلى لندن من أيام فى زيارة أخرى فانتهزت حكومة صاحب الجلالة البريطانية فرصة هاتين الزيارتين لتبحث مع دولته فى العلاقات التى ترى فى البلدين بحثًا وافيًا ولدى الفريقين ما يدعوهما إلى الارتياح إلى سير المحادثات (هتاف) ونحن نأمل أنها وضعت الأسس التى تمكننا حالاً من أن نبنى عليها صرحًا ثابتًا وطيدًا من صداقة إنكلترا ومصر (هتاف) بحيث يكفل لهذه البلاد (إنكلترا) والإمبراطورية البريطانية الدفاع عن مصالحهما الجوهرية والقيام بعهودهما الدولية ويكفل لمصر حريتها ومركزها اللائق بها بين جماعة الأمم»[٢].

وعلقت السياسة على هذا التصريح فوصفت العبارة التى فاه بها مستر بلدوين فما يختص بمصر بأنها «حتى اليوم أكثر العبارات توضيحًا لنتيجة المحادثات التى قام بها ثروت باشا فى لندرة أثناء محادثاته التى بدأت فى يوليو الماضى ثم استوقفت فى أوائل هذا الشهر وانتهت أول من أمس. ولهذه العبارة التى فاه بها رئيس الوزارة الإنكليزية من الأهمية أنها تعبر عن رأى الوزارة الإنكليزية فقد ألقاها جنابه بعد أن عرض سير أوستن تشمبرلن نتيجة محادثاته

---

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ١١ نوفمبر.
(٢) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ١١ نوفمبر.

مع ثروت باشا على اللجنة الوزارية الإنكليزية وبحضور مستر بلفور رئيس لجنة الدفاع عن الإمبراطورية وبعد ما حمل رأى اللجنة الوزارية إلى ثروت باشا فهى بهذه المثابة تعبير عن رأى الحكومة البريطانية وتقديرها للمحادثات المصرية البريطانية واعتبارها إياها أساسًا يمكن أن يبنى عليه فى الحال هيكل اتفاق يضمن للإمبراطورية مصالحها ويضمن لمصر حريتها واستقلالها» واستمرت فى كلامها مبينة أنه وإن كانت تصريحات ثروت باشا ليست من الوضوح مثل هذا التصريح إلا أنها تحمل بين طياتها شعور التفاؤل إلى أن قالت: «فإذا صح فمن حق المصريين أن يتفاءلوا تمام التفاؤل وأن ينتظروا تطور العلاقات المصرية البريطانية فى هذا الشتاء القادم تطورًا يقيمها على أساس الصداقة الصحيحة ويحقق للمصريين كمال استقلال بلادهم وحريتها»، ثم دعت إلى زيادة التكاتف واتحاد الكلمة وتراص الصفوف «حتى يجد دولته وزملاؤه الساسة المصريون من ذلك ما يعتمدون عليه»[1].

وقد وصل ثروت باشا إلى بورسعيد فى ١٦ نوفمبر واستقل قطارًا خاصًا أوصله إلى القاهرة قبل موعد وصول جلالة الملك فاستقبله مع المستقبلين.

ومنذ وصوله توالت المقابلات بينه وبين النحاس باشا زعيم الأغلبية وكثرت اجتماعاته مع زملائه الوزراء وكان يشاع على إثر كل مقابلة وكل اجتماع بأن البحث دار فيه حول المفاوضات وأن ثروت باشا قد أدلى بنتيجة أبحاثه مع ساسة إنكلترا وكان الناس يتوقون إلى معرفة ما يدور فى هذه الاجتماعات وكتب المقطم يقول، إن ما اتصل بمندوبه عن موضوع المحادثات إجمالاً استنادًا إلى المصادر العليمة: هو أن ثروت باشا تمكن من إقناع الحكومة البريطانية بضرورة تنازلها عن التحفظ الخاص بالمحافظة على حقوق الأجانب وإحلال مصر محلها عند مفاوضة الدول ذات الامتيازات فى مصر مؤتمر يعقد لهذا الغرض فى هذا القطر وتكون بريطانيا ممثلة فيه كغيرها من الدول. أما مسألة التحفظ الخاص

---

(١) السياسة فى ١١ نوفمبر.

بحقوق بريطانيا فى السودان فإن دولة ثروت باشا تمكن كما يقول الثقات من الاتفاق على إعادته «السودان» كما كان فى حدود اتفاق سنة ١٨٩٩.

والحقيقة أن ثروت باشا لم يُفْضِ إلى زعيم الأغلبية ولا إلى زملائه بشىء من محادثاته السياسية وإن كان قد تناولها فى حديثه معهم فإنما تناوله إياها كان بصفة إجمالية وبغير تفصيل، وكتب البلاغ مقالاً عن تكتم ثروت باشا نتيجة الأحاديث فقال: إن الإشارة الصغيرة التى وردت فى خطاب العرش عن المحادثات لا تشفى غليلاً وأن ذلك ربما كان راجعًا إلى ضيق الوقت الذى لم يسمح لثروت باشا بمقابلة الزعماء والتفاهم معهم قبل إعداد الخطبة، إلى أن قالت: «ولكن تحضير خطبة العرش كان يوم الأربعاء وصباح الخميس الماضيين وقد مضت بعد ذلك أيام ومع هذا لم تبْدُ دلائل تدل على أن ثروت باشا تكلم وطرح المسألة على بساط البحث بينه وبين زملائه من جانب وبينه وبين رئيس الأغلبية من جانب آخر وفى ظننا أن هذا السكوت لا يمكن أن يُعزى إلى أن هناك شواغل حالت فى هذه الأيام دون الاشتغال بالأحاديث السياسية كما لا يمكن أن يعزى إلى ما هو معروف عن ثروت باشا من التحفظ والحذر لأن البحث فى نتيجة الأحاديث مقدم على كل شاغل آخر ثم لأن ثروت باشا عاد من لندن ليشاور زملاءه أى ليفضى إليهم بما عنده فلا محل لأن يقال إنه يتكتم جريًا على عادته فى التحفظ والحذر»[1].

وقد أكدت جريدة الأهرام أن ثروت باشا لم يفض بنتيجة أحاديثه مع الإنكليز لا إلى رئيس الوفد ولا إلى زملائه فقالت: «قد جرت مقابلات فعلاً بين رئيس الحكومة ورئيس الوفد نشرنا أنباءها للقراء فى حينها. وجرت محادثات أيضًا بين ثروت باشا وزملائه فى أمور مهمة ولكنها لم تكن تفصيلية. ويرجع هذا على ما اتصل بنا من مصادر وثيقة إلى أن دولة رئيس الوزارة إذا كان قد سكت حتى الآن ولم يصرح بشىء فذلك لأنه كان قد وعد السير أوستن تشمبرلن وزير خارجية بريطانيا بألا يصرح بشىء عن نتائج محادثاتهما إلا بعد أن تعرض الحكومة

(١) البلاغ فى ٢١ نوفمبر.

البريطانية نتيجة هذه المحادثات على حكومات المستعمرات والممتلكات التابعة لها فإن المسائل التى تتعلق بشئون الإمبراطورية بوجه عام تستشير فيها حكومة لندن حكومات المستعمرات»، إلى أن قالت: «ودعت حكومة بريطانيا دولة ثروت باشا بأنه متى استكملت لديها إجابات حكومات المستعمرات والممتلكات فإنها تبلغه ذلك تلغرافيًا»، وبعد وصول هذا التلغراف[1] ينتظر أن يعرض ثروت باشا الأمر على زملائه وعلى رئيس الوفد ويرجح بعد أن هذا يفوه بتصريح فى مجلس النواب».

وقد كثر اللغط بهذه المناسبة فيمن يتولى المفاوضات المقبلة فذكرت بعض الصحف أنه السير وليم بترل وكيل وزارة الخارجية البريطانية وأنه سيحضر إلى مصر لهذا الغرض وأضافت صحف أخرى إلى ذلك أنه سيتبعه السير أوستن تشمبرلن فيما بعد غير أن صحفًا أخرى نفت هذه الرواية نفيًا باتًا قائلة. إن اللورد لويد المندوب السامى البريطانى هو الذى سيتولى تسيير دفة المفاوضات بنفسه[2].

وكذلك اختلفت الصحف فى معرفة المفاوضات ومكانها، منها من قال إنها ستجرى فى الشتاء القادم بالقاهرة ومنها من ذكر أنها ستؤجل إلى الصيف التالى بعده وستكون فى لندن[3].

ولا حاجة بنا إلى القول بأن موقف جريدة الأخبار من حديث المفاوضات كان موقف معارضة دائمة. وطالما دبج يراع الأستاذ أمين بك الرافعى الفصول المستفيضة فى بحث المسألة ناقمًا على المفاوضات ساخطًا على من يروج لها، قائلاً إنها لا تعود على البلاد إلا بالوبال والشر المستطير فكتب مقالاً عن محادثات لندن قال فيه: «ومن الغريب أن الأقلام والأفواه المروجة لسياسة التسليم تحاول التغرير بالأمة فى هذا الموقف الخطير باستخدام عبارات «اتحاد الأمة» و«التفاف الصفوف» بصورة يفهم منها أنها تنصح بأن تقف وقفة رجل

---

(١) الأهرام فى ٥ نوفمبر.
(٢) المقطم فى ٧ نوفمبر وأهرام ١٧ منه.
(٣) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٢٧ نوفمبر.

واحد لتأييد ثروت وقبول ما يحمله من قواعد الاتفاق ولا ندرى متى كانت الدعوة لاتحاد الصفوف يقصد بها تأييد سياسة فيها ضرر محقق للبلاد ولقضيتها القومية؟... فإن الأمة لا تتحد فيما يعود عليها بالوبال ولا فيما يسجل لها صفحة سوداء فى تاريخ جهادها القومى ولا فى التنازل عن حقوقها للأجنبى الغاصب، إلى أن قال: «أما ما يحمله ثروت باشا من قواعد قد ارتضتها السياسة الإنكليزية ورحبت بها فليس فيه ما يشرف الأمة ولا ما يحفظ عليها استقلالها وكرامتها»(١).

وقد كتب مقالاً آخر تحت عنوان: «قواعد محادثات لندن، وكيف تقضى على الاستقلال التام» بحث فيه بإسهاب النقطتين الجوهريتين فى الخلاف بيننا وبين الإنكليز وهما، الاحتلال والسودان. وذكر أن السياسة الإنكليزية مازالت متمسكة فيها بوجهة نظرها الاستعمارية وقال: «فنحن مهما قلبنا وجوه القواعد التى خاضت فيها الصحف بالنسبة للاحتلال لا نجد تغييرًا جوهريًا فى السياسة الإنكليزية. لأن فكرة سحب الجنود إلى القنال لا تؤثر شيئًا فى كيان الاحتلال نفسه فالاحتلال يبقى ما بقى جندى واحد فى أية بقعة من البقاع المصرية... على أنهم قد طلعوا علينا أخيرًا بفكرة جديدة هى ما زعموه من اشتراك الجنود المصرية والجنود الإنكليزية فى الدفاع عن قناة السويس وإنشاء مطارات فى عدة نقط من القطر المصرى وهم يقولون إن الفريقين يتبادلان الآراء الآن فى هذه المسألة».

«ولا يخفى أن هذه الحلول مهما تنوعت لا يستطيع واضعوها أن يخفوا ما انطوت عليه من حقيقة ملموسة وهى أنها صورة من صور الاحتلال العسكرى الذى يتنافى مع الاستقلال فى جميع مظاهره».

«نعم أنهم يزعمون أن هذه الحلول ستوضع فى شكل محالفة دفاعية ويتوهمون أن هذا الشكل يجعل الأمر مقبولاً! وهو وهم باطل فما شهد أحد فى

---

(١) الأخبار ٢٠ نوفمبر.

التاريخ المحالفات الدفاعية أنها تبيح لأحد المتحالفين إبقاء جنود فى أرض الحليف الآخر أو إنشاء مطارات بها»، ثم تابع كلامه عن مسألة السودان فقال: «فقد أخذوا ينظرون إلى السودان كأنه بلد أجنبى عنا وأنه ليس لنا أن نطالب إلا ببعض مصالح فيه وقد حددوا هذه المصالح بما أطلقوا عليه اسم «نصيب مصر فى مياه النيل» و «إرضاء مصر فيما يتعلق بمطالبها المالية» ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فقد أصبحنا نسمع نغمة جديدة هى أن تعترف مصر باستقلال السودان[1].

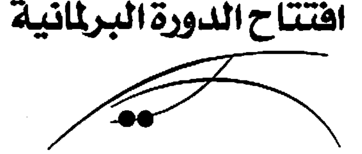
■■■

---

(١) أخبار ٢٣ نوفمبر.

الفصل الثالث

افتتاح الدورة البرلمانية



انتظر الناس بفروغ صبر وشغف عظيم يوم افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة لما لهذا اليوم من مقام خاص فى هذا العام يختلف عنه فى كل سنة مضت؛ نظرًا لما وقع أثناء العطلة البرلمانية من حوادث جسام لم تكن فى الحسبان وليروا ما سيجىء به خطاب العرش، من بيانات جديدة عن المحادثات السياسية تطفئ بعض الظمأ إلى معرفة المدى الذى وصلت إليه وما تعتزمه الحكومة من مشاريع واقتراحات لإصلاح الحالة الداخلية فى البلاد.

وقد أُشيع أن يد الرجعية تلعب فى الخفاء لتحمل رجال القصر على تلمس الأسباب الواهية للتدخل لتأجيل انعقاد البرلمان شهرًا تعمل فى أثنائه على استعادة بعض نفوذها وتتصل ببعض النواب لاستمالة المستضعفين منهم إلى جانبها فيكون لها بعض الأنصار فى البرلمان عند افتتاحه؛ غير أنه قضى على هذه المحاولة وهى فى المهد[1] وأعلن رسميًا أن البرلمان سيفتح بعد ظهر يوم الخميس ١٧ نوفمبر.

وقد أخذت جموع الناس تحتشد منذ الساعة الواحدة بعد الظهر ذلك اليوم فى الشوارع التى سيمر منها الموكب الملكى فى طريقه إلى دار النيابة واصطف على جانبى الطريق جنود الجيش المصرى بموسيقاهم وأعلامهم وفى الساعة

---

(١) افتتاحية البلاغ فى ١٨ نوفمبر.

الثالثة والدقيقة العاشرة تحرك ركاب جلالة الملك من سراى عابدين فأطلقت المدافع وجلس ثروت باشا على يسار جلالة الملك فى العربة الملكية الكبرى وكان الموكب يُقابل على طول الطريق بهتاف الجماهير بالحياة لجلالته.

وفى الساعة الثالثة والدقيقة العشرين دخل النحاس باشا ومعه الأستاذ وليم مكرم عبيد فقابل الشيوخ والنواب رئيس الوفد بتصفيق طويل ووقفوا جميعًا يحيونه فرد لهم تحيتهم وأخذ مجلسه فى المكان الذى اعتاد أن يجلس فيه المغفور له سعد باشا فى حفلات افتتاح البرلمان.

وفى الساعة الثالثة والنصف وصل جلالة الملك فكان فى استقباله الأمراء والنبلاء والوزراء واللجنة البرلمانية وبعد أن جلس قليلاً فى غرفة الاستراحة دخل إلى المجلس بعد أن أعلن كبير الأمناء بقدوم جلالته وجلس على العرش يحف به الأمراء والنبلاء ورجال القصر وقدم رئيس الديوان لجلالة الملك خطاب العرش فسلمه جلالته لرئيس الوزراء فتلاه دولته ولما انتهى منه قدمه إلى جلالة الملك فسلمه إلى كبير الأمناء الذى سلمه بدوره إلى محمد علوى الجزار بك رئيس المؤتمر الذى هتف بحياة الملك ثلاثًا فردد الجميع الهتاف وقوفًا، ثم خرج جلالة الملك وعلى إثر خروجه ذهب الوفد البرلمانى إلى القصر لرفع الشكر وألقى رئيس المؤتمر كلمة شكر أجاب عليها جلالة الملك شاكرًا حاثًا على توطيد دعائم النظام البرلمانى فى البلاد[1].

وفى منتصف الساعة السادسة استأنف المؤتمر انعقاده برياسة علوى الجزار بك وحضر هذا الاجتماع ثروت باشا وبعض الوزراء وبدئت الجلسة باقتراح رئيس المؤتمر وقفها ربع ساعة حدادًا على زعيم النهضة المصرية المرحوم سعد باشا والذين توفوا من أعضاء البرلمان فى أثناء العطلة البرلمانية الماضية فأقر المؤتمر هذا الاقتراح وبعد مضى فترة الحداد وقف علوى بك وألقى كلمة أبَّن بها الزعيم الفقيد ثم تلاه رئيس الوزراء بكلمة أعلن بها مشاركة الحكومة والمؤتمر

---

(١) الأهرام والسياسة فى ١٨ نوفمبر.

فى شعور الحزن الذى شمل الأمة المصرية جمعاء بسبب وفاة الزعيم الكبير، ثم قال: «وإن كان لنا أن نتعزى عن تلك الفجيعة الشديدة فإن تعزيتنا فى الاستمرار فى خدمة الوطن العزيز بما فينا من شعور قوى وإيمان صادق لخدمة القضية المصرية والله - سبحانه وتعالى - نسأل أن يتولى الفقيد العظيم برحمته ومغفرته وأن ينعم روحه الطاهرة التى كأنى بها ترفرف علينا من سماء هذه القاعة بتحقيق ما كانت ترجوه للبلاد من الخير والفلاح».

ثم تلا الرئيس اقتراحًا موقعًا بأسماء خمسين من أعضاء البرلمان بطلب الاجتماع فى دار البرلمان الساعة العاشرة صباحًا والذهاب منها جميعًا إلى ضريح فقيد البلاد لزيارته فأقر المؤتمرون هذا الاقتراح بالإجماع، ثم تلا السكرتير محضر جلسة الافتتاح الرسمية وعلى إثر ذلك انفرط عقد المؤتمر[1].

وبعد انفضاض المؤتمر عقد مجلس النواب جلسته الأولى برياسة أكبر الأعضاء سنًا وأوقفت الجلسة عشر دقائق حدادًا ودُعى الأعضاء الجدد لحلف يمين الأمانة للدستور ثم بدئ بالانتخاب للرياسة ففاز النحاس باشا بأغلبية كبيرة وقوبل انتخابه بالتصفيق الحاد وتقدم هو فألقى خطبة استهلها بشكر النواب على هذه الثقة الغالية التى وضعوها فى شخصه وانتقل إلى تأبين الفقيد العظيم فأفاض فى ذلك، إلى أن قال: «إن خير ما نمجد به آثار سعد أن نعمل مترسمين خطاه حتى نوطد دعائم الدستور ونزيد الحياة النيابة نماءً وكمالاً، ونبلغ بالبلاد غايتها من الاستقلال التام»، ثم استطرد من ذلك إلى توضيح مهمته فى رياسة مجلس النواب، فقال: «تملكنى شعور قوى بزيادة التبعات بعد أن شرُفت برياسة هذا المجلس. ولكنى حين أحس بتلطفكم بى، وصدق إخائكم لى، وحسن تعاونكم معى أقدر أننا جميعًا سنقوم بما كان يحمله سعد وحده حتى تبقى للمجلس مكانته، وتصان جلالته وهيبته»، ثم قال:

«إن زميلكم المتشرف بخطابكم سيسترشد بهدى الرئيس المبرور فلا يمثل حزبًا ولا طائفة، ولكنه يرعى الدستور ويحترم القانون وينفذ اللائحة والتقاليد

---

(١) أهرام وسياسة ١٨ نوفمبر.

ويستوحى من روحه الحزم والحكمة فى تصريف الأمور وتدعيم الوحدة ولما كان باعى قصيرًا وقوتى محدودة فسأستطيل بكم وأتقوى كثيرًا بعزمكم وإن روح سعد ستبقى طائفة بنا وستجد التراث سالمًا غير منقوص. نعم سنجد الدستور الذى بذلت فيه الأمة كل مرتخص وغالٍ، وقام مجلسكم، وعلى رأسه سعد بالذود عن حماه، وتعقب كل مُعتدٍ عليه سيجد منا تقديسًا لأحكامه، ورعاية دقيقة لمبادئه، وتفدية له بالأرواح» (هتاف وتصفيق متواصل)، إلى أن قال: «إن الأنظار متطلعة إلينا وأمامنا مسائل مهمة منها ما يتعلق ببث روح التقدم فى كل مرافق البلاد ومنها ما يتعلق بمستقبلها وإنى لعظيم الثقة بحسن رؤيتكم وكمال تبصركم فتقابلون ذلك كله بالعمل المتواصل والحزم الكامل والحكمة الرشيدة وسداد الرأى حتى تحققوا رجاء البلاد فيكم وتقر نفس سعد فى الملأ الأعلى» وطلب الرحمة فى ختام خطبته البليغة لمن اختارهم الله لجواره من النواب فى أثناء العطل البرلمانية الماضية».

ووقف بعده إسماعيل صدقى باشا فألقى كلمة بالنيابة عن الهيئة البرلمانية للأحرار الدستوريين عبر فيها عن الشعور إزاء الرزء العظيم الذى أصاب البلاد بفقد زعيمها الكبير قد جاء فيها: «لن ننسى أننا، أى الأحرار الدستوريين، وإن كنا قد عملنا منفردين فى بعض الأحيان، فإننا ما وصلنا إلى تحقيق غرض من الأغراض الوطنية إلا ونحن مستندون - إلى حد كبير - إلى القوة المعنوية المنبعثة منه، أى سعد باشا، على أننا وقد آمنًا بعظمة سعد فى خصومته فقد آمنا كذلك بعظمته فى عطفه ومودته»، ثم تناول الكلام على الائتلاف فقال: «إلا أن هذا الائتلاف المبارك هو التاج الذى توج به فقيدنا العظيم - رحمه الله - حياته الحافلة بالمجد. ونحن لا نشك لحظة فى أن أهم ما يُعنى به الزعماء بعد سعد سيكون الاحتفاظ بذلك الائتلاف والعمل على تأييده خصوصًا وأننا على أبواب تناول أهم الشئون التى تتعلق بمصير البلاد»، ثم هنأ النحاس باشا على ما نال من ثقة زملائه، ثم عبر عن شعور الأحرار الدستوريين بالخدم الجليلة التى يقوم بها ثروت باشا ونوه باغتباط الجميع بالرحلة الملكية الميمونة فى أوروبا ونتائجها.

ثم صعد المنبر الأستاذ محمد حافظ رمضان بك رئيس الحزب الوطنى فألقى كلمة عبر بها عن الألم الشديد بفقد سعد باشا وقال: «فى اعتقادى أن أجمل ذكرى تناسب هذا المقام من حيث إن حضراتكم نواب الأمة هى أن الفقيد العظيم كان يجلس فى مقعد الرياسة ولا يعرف حزبًا ولا طائفة ولا جماعة، بل كان ـ رحمه الله ـ للجميع (تصفيق). هذه فى رأيى أجمل ذكرى فى هذا الوقت الذى أهنئ فيه سعادة الرئيس الجديد لأننا إذا ما عشنا فى ذكرى رجالنا يجب أن نسير سيرتهم».

وتلاه ثروت باشا فهنأ النحاس باشا وتمنى له التوفيق والنجاح وشكر صدقى باشا على ما وجهه إليه من عبارات الثناء.

ثم وقف النحاس باشا ثانية فشكر لحضرات الخطباء تهانيهم.

وبعد ذلك بدئ فى انتخاب الوكيلين فانتُخب الأستاذ ويصا واصف بأغلبية ١٥٥ صوتًا والأستاذ حسين هلال بك بأغلبية ٣٥ صوتًا وقوبل انتخابهما بالتصفيق المتكرر.

وقد ألقى كل منهما كلمة شكر بها للمجلس ثقته الغالية وتمنيا له التوفيق فى خدمة البلاد ورُفعت الجلسة[١].

أما مجلس الشيوخ فقد عقد جلسته الأولى بعد ظهر ٢١ نوفمبر برياسة أمين سامى باشا أكبر الأعضاء سنًا وأوقفت الجلسة خمس عشرة دقيقة حدادًا على فقيد الأمة وعلى الشيوخ الذين انتقلوا إلى رحمة الله أثناء العطل البرلمانية وبعد انقضاء فترة الحداد جرى انتخاب وكيلَى المجلس ففاز الأستاذ محمود بسيونى بك ومحمد علوى الجزار بك.

وألقى الأخير منهما كلمة استهلها بشكر المجلس على حسن تقديره لشخصه بإعادة انتخابه للوكالة للمرة الثالثة، ثم عرَّج على ذكرى زعيم البلاد فأطنب فى صفاته ووطنيته وإخلاصه ومواقفه المشرفة وشجاعته الفذة.

---

(١) الأهرام فى ١٨ نوفمبر.

وجرى بعد ذلك انتخاب السكرتيرين والمراقبين واللجان ثم رفعت الجلسة(١).

وقد عقد كل من المجلسين بضع جلسات فى الأيام الأخيرة من هذا الشهر لم تعْدُ أن تكون جلسات تمهيدية اقتصرت على تنظيم الأعمال من انتخاب اللجان التى تألفت من أعضائها فى العام الماضى مع تعديل طفيف وتحديد موعد انعقاد الجلسات وغيرها، وكانت بعض الجلسات قصيرة جدًا لعدم وجود عمل لدى المجلسين بسبب عدم اجتماع اللجان بعد حيث إنها تغذى المجلس بنتائج أبحاثها.

وفى منتصف الساعة الحادية عشرة قبل ظهر ٢٣ نوفمبر تشرفت هيئة مجلس النواب الجديدة بمقابلة جلالة الملك فى سراى عابدين العامرة، وكانت الهيئة مؤلفة من مصطفى النحاس باشا رئيس المجلس والأستاذ ويصا واصف وحسين هلال بك الوكيلين وفخرى عبد النور بك وأحمد حمدى سيف النصر بك وعبد الجليل أبو سمرة بك المراقبين وعبد الرحمن عزام بك والدكتور حسين يوسف عامر وعبد المجيد إبراهيم بك والأستاذ يوسف الجندى السكرتيرين.

وقد لقوا من لدن جلالته كل عطف ورعاية وتكلم النحاس باشا مقدمًا فروض الإخلاص للذات الملكية منوهًا بالرحلة الملكية الميمونة مبينًا أن مجلس النواب يسير فى خدمة البلاد معتمدًا على مؤازرة جلالته بما يحمل بين جنبيه من روح دستورية جليلة داعيًا لجلالته ولولى العهد بالعز والرفاهية فرد جلالة الملك على هذه الكلمات بشكره السامى؛ قائلاً إنه سيعمل مع البرلمان وفى ظل الدستور فى سبيل مصلحة البلاد مظهرًا الاغتباط بافتتاح البرلمان وما وفقه إليه الله أثناء الرحلة الملكية من رفع رأس مصر فى جميع الأقطار.

وفى منتصف الساعة الحادية عشرة من صباح اليوم التالى قصدت هيئة مكتب مجلس الشيوخ إلى قصر عابدين وكانت مؤلفة من الأستاذ محمود بسيونى ومحمد علوى الجزار بك وكيلى المجلس ومحمد صفوت باشا أحد المراقبين

---

(٢) البلاغ فى ٢٢ نوفمبر.

ومحمد عز العرب بك ومحمد أحمد الشريف بك وعلى عبد الرازق بك السكرتيرين الذين تشرفوا بمقابلة حضرة صاحب الجلالة الملك الذى تفضل فاستقبلهم بالبشاشة والبِشْر وشملهم بعطفه السامى، وألقى بسيونى بك بين يدَى جلالته كلمة أعلن فيها الولاء والإخلاص للسُّدَّة العلية والسرور بنتيجة الرحلة الملكية فى أوروبا بافتتاح الدورة البرلمانية ودعا فى ختامها لجلالة الملك وسمو ولى عهده الأمير فاروق. وقد تفضل جلالة الملك فرد على هذه الكلمة شاكرًا لمكتب المجلس إخلاصه مهنئًا إياه على انتخابه، ثم نوه جلالته بحسن مقابلته فى الممالك الأوروبية التى زارها وما قد ينتج عنها من الفوائد الجمة، ثم استطرد جلالته إلى الحديث عن المفاوضات فقال:

«ويسرنا أنَّا مقبلون على عصر جديد فيه خير كثير للبلاد وقد رأيت فى الواقع استعدادًا طيبًا من رجال السياسة فى الخارج أؤمل منه قرب الوصول إلى حل مسألة بلادنا حلاً يرضينا وسيطلعكم دولة ثروت باشا على تفاصيل كل ذلك وأملى فى خبرتكم أنتم وحضرات زملائكم أعضاء البرلمان أن تزنوا كل ذلك بميزان الحكمة والصواب جاعلين مصلحة البلاد نصب أعينكم».

وصرح جلالته تصريحًا غاليًا بأنه لا يهتم إلا بمصالح الدولة ورقيها وأنه يجب على الجميع نسيان الأحقاد الشخصية وتنظيف الأذهان منها وأنه يضع يده فى يد كل من يعمل للصالح العام ويؤمل أن يكون هذا المبدأ الشريف رائد الجميع حتى تصل البلاد إلى ما تصبو إليه من حرية واستقلال كاملين - ثم انصرف المكتب وكله ألسنة تلهج بالشكر والدعاء لجلالته[1].

وكانت هذه الكلمات الطيبة التى تبودلت بين جلالة الملك وشعبه على لسان ممثليه فى المجلسين داعية لاغتباط الأمة وسرورها الكثير وكان لها أحسن وقع فى النفوس.

---

(١) اخبار ٢٤ نوفمبر والأهرام فى ٢٦ منه.

خطاب العرش

حضرات الشيوخ، حضرات النواب

أُقرئكم أطيب السلام، وأفتتح دور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعى الثالث مغتبطًا بما أفادته البلاد من الحياة النيابية، مطمئنًا إلى حسن بصركم بمصالح وطننا المجيد وسهركم على توفير سعادته وتوطيد مستقبله.

وإذا كان من دواعى ارتياحى أن أرى التقاليد البرلمانية تقوَى وتزداد تمكينًا فإن من دواعى أسفى ألا أرى بينكم المرحوم سعد زغلول باشا الذى تولى رياسة مجلس النواب دورتين كاملتين فكان له الفضل فى تلك التقاليد، ويقينى أنكم ستكونون بعون الله كلمة واحدة فى خدمة البلاد وتعزيز شأنها.

ولقد نهضتم بأعباء عملكم فى الدور الماضى فى نشاط وغيرة فاتسق لكم أن تقروا عدا الميزانية والحساب الختامى، قوانين عدة وأن تمحصوا فى لجانكم كثيرًا من المشروعات وأن تُبْدوا قدرًا صالحًا من الرغبات الصادرة عن شعوركم بحاجات البلاد وعن حسن التماسكم لأسباب العلاج.

ويسرنى أن أعلن أن حركة التجديد فى مختلف جهات الحكومة بدأت تؤتى ثمارها وأن تنظيم الشئون العامة بما يتفق مع حاجات الأمة ويشبع مطامعها فى الرقى، يحمل على التفاؤل الكبير بحسن المستقبل.

فأما مالية البلاد فهى وطيدة ثابتة. وقد أقررتم فى الدور الماضى قانونًا يغير بدء السنة المالية وقدم لحضراتكم مشروع قانون بإنشاء ديوان المحاسبة، وسيقدم لكم فى هذا الدور مشروع قانون بالقواعد الواجبة الاتباع فى مسائل الميزانية، ويراد بمجموع هذه التدابير كمال الاستيثاق من حسن وضع الميزانية وضبط تحصيل إيرادات الدولة والتصرف فى مصروفاتها.

وتنظر الحكومة فوق ذلك إلى زيادة موارد الدولة. وقد أقرت المبادئ التى يبنى عليها النظام الجمركى المستقبل واتخذت العُدَّة لما يجب لوضع تعريفة جديدة على أساس تلك المبادئ باختيار الخبراء لذلك العمل، كما أنها وفقت

لتعديل نظام توزيع الأرباح الناتجة من البنكنوت ولاستثمار شطر كبير من المال الاحتياطى بما يعود على موارد البلاد بزيادة ذات شأن. كذلك أخذت حكومتنا نفسها بأدق أسباب الاقتصاد، وسارت لجنة الموظفين العليا فى عملها سيرًا حثيثًا ووصلت إلى نتائج تبرر تشكيلها خير تبرير.

وعُنيت الحكومة أيضًا بمصالح الأمة المالية فوضعت لائحة بورصة البضائع، وهى تعد لائحة أخرى لبورصة الأوراق. وعدلت نظام الشركات المساهمة بما يضمن لأهل البلاد مجالاً لتنظيف أبنائهم وأموالهم وهى آخذة فى تنظيم مصلحة التجار والصناعة لتمكنها القيام بمطالب البلاد المتزايدة.

وقد أقررتم مشروع قانون إنقاص المساحة القطنية ومشروع جمعيات التعاون فأخذتم بيد الزراعة من الناحيتين المادية والمعنوية. وانعقد فى العام الماضى مؤتمر القطن فكان أكثر مؤتمرات القطن نجاحًا وأسفرت نتائجه عن توطيد العلاقات بين المنتجين والمستهلكين بحسن التعارف وزيادة الثقة. ولا تزال حكومتنا جادة فى البحث فى حماية بعض مشروعات قوانين لإدراك هذه الغاية.

وقد بُدئ فعلاً فى إقامة قناطر نجع حمادى وسيتم بناؤها فى ثلاث سنين. وترجو حكومتنا فى هذا العام أن تقطع برأى فى مشروعَى الرى الكبير وفى مشروع توليد الكهرباء من مساقط أسوان نفذ جزء صالح من وجوه التحسين والإصلاح فى أمور الرى والصرف والملاحة وجعل لهذه الأمور المختلفة برنامج يمتد تنفيذه إلى بضع سنوات.

وتقوم حكومتنا فيما يتعلق بخطوط السكك الحديدية وبالمواصلات التلغرافية والتليفونية بحركة تحسين وتجديد مستمرة، وتصرف غير قليل من عنايتها لإنشاء الطرق الزراعية وإصلاحها. وكذلك اهتمت حكومتنا بأمر الطيران والملاحة الداخلية ووضعت تشريعًا خاصًا سيعرض على حضراتكم فى هذه الدورة. وقد أنشأت فرعًا جديدًا للبريد المستعجل أسفر عمله فى مصر والإسكندرية عن النجاح التام وسيعمم تدريجًا فى سائر الجهات. وسننجز هذا

العام أعمال إصلاح ميناء السويس وسيُبدأ فى إصلاح ميناء الإسكندرية وتوسيعه متى أقر البرلمان الاعتمادات التى ستطلب لذلك.

وقد أنجزت الحكومة قدرًا كبيرًا من مشروعات القوانين المتعلقة بتنظيم التعليم وقدمتها إلى البرلمان لينظرها فى الدورة الحاضرة. وزادت من معاهد التعليم الفنى والصناعى ومهدت لإنشاء مدرسة كاملة للفنون الزخرفية والفنون الجميلة بإنشاء مدرسة تحضيرية لهما. وبدئ فى تنفيذ مشروعات البناء لكليات الجامعة.

وإذا وفت كلية الطب على عيدها المئوى فقد اعتزمت الحكومة بهذه المناسبة السعيدة عقد مؤتمر دولى بالقاهرة لأمراض المناطق الحارة.

ويسرنى ويملأ نفسى رجاء فى المستقبل وتفاؤلاً به أن أرى الاهتمام المشترك بين البرلمان والحكومة فى شئون التعليم. فبالناشئة المثقفة تأخذ البلاد بأسباب المدينة على خير وجه ومن أيسر طريق.

وقد أقررتم فى العام الماضى تعديل تأليف المحكمة العليا الشرعية لإنجاز الفصل فى الخصومات وسيعرض على حضراتكم مشروع قانون فى الأحوال الشخصية يكون أوفى بحاجة الزمان.

أما القضاء الأهلى فقد أمكن بالاعتمادات التى وافقتم عليها لزيادة عدد رجال القضاء والنيابة تنظيم العمل فى المحاكم على وجه أدنى إلى المصلحة، كما أمكن إنشاء محكمتين ابتدائيتين جديدتين فى عاصمتَى المنوفية والمنيا. وسنقدم لحضراتكم فى هذا الدور أيضًا مشروعات قوانين لتبسيط الإجراءات فيها ولإنشاء محكمة نقض وإبرام فى المواد المدنية والجنائية.

وقد قُدم لحضراتكم مشروع قانون لتعديل لائحة إجراءات الأوقاف وحكومتنا آخذة فى استغلال الأعيان الموقوفة بأصلح الطرق والأنظمة الاقتصادية وفى الإكثار من المنشآت الخيرية وأعمال البر بالفقراء.

وستقدم حكومتنا لحضراتكم فى هذا الدور مشروع قانون القرعة العسكرية، كما أنها ستنجز هذا العام وضع النظام الجديد للمدرسة الحربية.

وقد قُدم لحضراتكم فى آخر الدورة الماضية مشروع قانون لانتخاب أعضاء مجالس المديريات. وسيعرض عليكم بقية التشريع الخاص بتلك المجالس والمجالس البلدية. وتتولى حكومتنا إعادة النظر فى أنظمة الأمن العام لتجعلها وافية بالحاجة متفقة مع ظروف العصر وتطور البلاد.

وقد اشتركت مصر فى العام الماضى فى كثير من المؤتمرات الدولية كالمؤتمر الاقتصادى الدولى ومؤتمر إلغاء الموانع والقيود على الصادرات والواردات والمؤتمر الدولى للبرق اللاسلكى والمؤتمر الدولى للزراعة وغيرها وكان لهذا الاشتراك أثر حسن وفائدة عظيمة، وانضمت مصر إلى كثير من المعاهدات الدولية وأخصها اتفاقية الرق، كما عقدت جملة معاهدات تجارية، والمأمول أن يكون لكل هذه المعاهدات أثر نافع فى أحوال مصر التجارية والاقتصادية.

وقد تيسر لنا ـ كما تعلمون ـ تحقيق ما كنا اعتزمناه فى العام الماضى من زيارة صاحبَى الجلالة مليكَىّ إنكلترا وإيطاليا وصاحب القداسة البابوية وصاحب الفخامة رئيس الجمهورية الفرنسية وصاحب الجلالة ملك البلجيك وذلك بناء على دعوة وصلت إلينا منهم. وكان يصحبنا فى تلك الزيارات رئيس حكومتنا.

ولا يسعنى إلا أن أذكر بعظيم الاغتباط وجزيل الشكر والامتنان ما لقيته من جانبهم وجانب حكوماتهم من حسن الاستقبال وبالغ الحفاوة وما أبدوه من خالص الصداقة لشعبنا المحبوب وعالى التقدير لتاريخه المجيد والعطف على نهضته الحديثة. ولقد كان يهزنى ويملأ جوانحى سرورًا ما كانت تردده الجماهير الوفيرة التى كانت تحتشد أينما سرنا وحيثما حللنا من الهتاف بأجمل عبارات الترحيب والدعاء لحياة مصر والمصريين (تصفيق حاد).

ولن أزال حافظًا لتلك الشعوب الكريمة أعمق شعور الامتنان وعرفان الجميل، وسيكون لهذه الزيارة فى نفسى على الدوام أحسن الذكر وأجمل الأثر بما حققته من توثيق عُرَى المودة وروابط الثقة بين بلادى وتلك البلاد الصديقة (تصفيق حاد).

وقد انتهز رئيس حكومتنا وجوده بلندرة فى ذلك الجو الممتلئ صداقة وولاء فاتصل بوزير خارجية الحكومة الإنكليزية فى أحاديث عن بعض شئون سياسية رغبة فى إقرار حسن التفاهم بين البلدين، ولقد كان لتلك الأحاديث أثرها المحمود فى ذلك.

كذلك كانت محادثات بينهما قصد بها إلى تفهُّم الحكومتين الإنكليزية والمصرية وجهتَىْ نظر إحداهما الأخرى فى مسألة مصر والسودان (تصفيق)، حتى إذا ما ظهر إمكان التوفيق بين وجهتى النظر تيسر الدخول فى مفاوضات لعقد محالفة تستكمل البلاد بها استقلالها وتحدد ما بينها وبين إنكلترا من العلاقات وعلى أن يكون القول الفصل فى هذه المحالفة للبرلمان (تصفيق).

وإنى لأذكر بمزيد السرور ما ساد تلك المحادثات الدقيقة من روح الود وما أشربته من الجانبين من صادق العمل لتقريب وجهتى النظر تحقيقًا لرغبة الشعبين الإنكليزى والمصرى فى اتساق عهد جديد يرتبطان فيه بميثاق مودة وصداقة، وإن ذلك لخير ما نرجوه للبلاد (تصفيق).

وقد عُنى رئيس حكومتنا فى أحاديثه مع حكومات البلاد التى زرناها بمسألة توسيع اختصاص المحاكم المختلط ليشمل على الأخص بعض الجنح الماسة بالصحة والآداب العامة وغير ذلك مما رأى البرلمان سرعة العمل على تحقيقه، ويسرنى أن أذكر أن مساعيه فى هذا السبيل كُللت بالنجاح، وستطلب حكومتى إلى الدول ذوات الامتيازات عقد مؤتمر دولى فى مصر لتقرير مبدأ التوسيع ووضع ما يستدعيه ذلك المبدأ من مشروعات القوانين تمهيدًا لعرضها على البرلمان (تصفيق).

ولا يخفى على حضراتكم أهمية تعديل نظام الامتيازات والاستعاضة عنه بنظام يتفق مع أحوال العصر وما وصلت إليه البلاد من الرقى والحضارة وما يعود به هذا التعديل الحيوى من الفوائد الكبرى فى جميع مرافق الحياة فى البلاد. لذلك جعل له رئيس حكومتنا من عنايته أوفر نصيب.

وإنه ليسرنى أن أشير إلى أن السلطات التى تحادث معها رئيس حكومتنا فى هذا الشأن قد دلت على ما تحمد عليه من حسن الفهم لحقيقة الحال وصحيح التقدير لمضار ذلك النظام إذ أظهرت استعدادها لبحثه وتعديله بما يتفق مع مصلحة البلاد، والمأمول عندما يتم الاتفاق على مبدأ التعديل مع جميع الحكومات ذوات الشأن أن تأخذ الحكومة فى جمع المؤتمر الدولى الذى ينبغى عقده لإعداد ما يلزم وضعه من الاتفاقات والقوانين، وبذلك يتم للبلاد ما كانت تتوق إليه من سلطان القضاء فى شئون القاطنين فى البلاد كافة والتشريع بينهم وفرض الضرائب عليهم بلا تفرقة ولا تمييز (تصفيق حاد).

أدعو الله - سبحانه وتعالى - أن يسدد خطواتكم وأن يوفقنى وإياكم لما فيه خير البلاد (تصفيق حاد طويل).

ولما كان خطاب العرش بمثابة برنامج عن السياسة الداخلية والخارجية طوال السنة تتقدم به الوزارة إلى ممثلى الأمة، كان من الطبيعى أن يكون هذا الخطاب موضع التعليق والبحث الكثير على صفحات الجرائد فقامت الصحف تتناوله بالنقد تارة وبالتقريظ تارة أخرى كلٌّ بحسب ما يتراءى لها فيه.

وكانت أشد الصحف ترحيبًا بخطاب العرش وأعظمها دعاية له وتفاؤلاً بما جاء به جريدة السياسة، ويكفى أن نأتى هنا على نبذة وجيزة من مقالها الذى علقت به على خطبة العرش حتى يتبين القارئ رأيها فيها. قالت: «والتلاوة الأولى لهذا الخطاب تدفع إلى النفس شيئًا من الغبطة كبيرًا. فإذا عاود الإنسان تلاوته ازدادت غبطته. وهو كلما قلبه واستخلص ما فيه وقارب بين أجزائه تجلى له مبلغ الجهد الكبير الذى قامت به البلاد فى أمر حركة التجديد فى مختلف جهات الحكومة وأيقن حقًا أنها بدأت تؤتى ثمارها كما انفتح أمامه واسعًا باب الأمل فى مستقبل البلاد السياسى وازداد تفاؤلاً بقرب حل كثير من المسائل المعلقة سواء منها ما بين مصر وإنكلترا وما بين مصر وسائر الدول»، ثم تابعت كلامها فأعربت عن رجائها فى سرعة البت فى أمر مشروعات الرى الكبرى ومشروع توليد الكهرباء من مساقط المياه بأسوان وكذا فى التعجيل بإخراج

مشروعات القوانين الكثيرة التى أشارت إليها خطبة العرش إلى حيز الوجود وإنفاذها حتى ترقى بالأمة إلى مدارج التقدم الذى يتفق وروح العصر الحاضر ثم انتقلت إلى المحادثات السياسية بين ثروت باشا ووزارة الخارجية البريطانية وكذلك مسألة الامتيازات الأجنبية فقالت: «وما أوردته الخطب عن المسألتين يبعث على التفاؤل أعظم التفاؤل: فقد كانت الخطبة صريحة كل الصراحة فى أن ما تعلق من هذه المحادثات ببعض الشئون السياسية التى كان من أثرها أن تجنى على سوء التفاهم قد نجح كل النجاح وأزل ما أثار به بعض المشكلات التى نجحت فى العام الماضى وكانت مسألة الجيش أحرجها. وكانت الخطبة داعية كذلك إلى الاعتقاد باقتراب وجهتى نظر المصريين والإنكليز إلى المسائل المتعلقة بينهما»، ثم استطردت إلى مسألة الامتيازات فقالت: «أما فى مسألة الامتيازات فقد صرحت الخطبة بأن مساعى ثروت باشا كُللت بالنجاح حين حديثه مع الحكومات المختلفة فى مسألة توسيع اختصاص المحاكم المختلطة وفى أن الحكومة ستدعو إلى عقد مؤتمر دولى فى مصر لتقرير مبدأ توسيع الاختصاص ووضع ما يجب لذلك من مشروعات العوانة كى يعرض على البرلمان. وهذه خطوة - لا ريب - يستحق ثروت باشا وتستحق الحكومة عليها كل حمد وثناء[1].

وقد أظهرت الأهرام اغتباطها بما جاء بخطاب العرش من المشاريع التى تساعد على إنماء ثروة البلاد وتأسيسها على دعائم قوية وقواعد وطيدة من تنظيم الميزانية وغيرها[2].

وقالت جريدة البلاغ فيما يختص بالمسائل الداخلية التى وردت فى خطاب العرش، إنه لا يَسَع الذى يطّلع على بيانها «إلا أن يرى أن الإصلاح تناول كل فروع الأعمال وأنه سار خطوات واسعة تشهد للحياة النيابية بالخير والفضل وتشهد للمصريين بأنهم لا يقلون عن غيرهم من الأمم الراقية قدرة على العمل وكفاءة له ونشاطًا فيه»، ثم انتقلت إلى الكلام عن الأحاديث السياسية فقالت إن كل ما

---

(١) السياسة فى ١٨ نوفمبر و٢٣ منه.

(٢) الأهرام فى ١٨ نوفمبر.

ذكرته خطبة العرش عنها هو «أن الجو الذى جرت فيه المحادثات كان وديًا وأن العمل لتقريب وجهتى النظر كان صادقًا وهذا كما هو ظاهر رأى فى جو المحادثات لا فى موضوع المحادثات. ولسنا ننتقد ثروت باشا فى هذا وإنما نريد أن نوضح الواقع والواقع هو أن خطبة العرش لم تقُل عن المحادثات شيئًا. ونظن أن السبب فى ذلك هو أن ثروت باشا لم يتسع له الوقت بعد لكى يتفاهم فى نتيجة المحادثات مع زملائه الوزراء ومع رئيس الأغلبية ولذلك سلك مسلك هذا التحفظ التام إلى أن يتيسر له أن يتفاهم معهم»[1].

وقد أفردت جريدة البلاغ مقالاً خاصًا بحثت فيه ما ورد فى خطبة العرش من تعديل الامتيازات الأجنبية فقالت إن البرلمان فى العام الماضى طالب بتوسيع اختصاص المحاكم المختلطة وتعديل نظام الامتيازات وفسر ما جاء فى خطبة العرش فى هذا الصدد بأنه عبارة عن توسيع عام يتضمن نقل الاختصاص الجنائى بأوسع معانيه سواء فى الجنح أو فى الجنايات من المحاكم القنصلية إلى المحاكم المختلطة[2].

أما جريدة الأخبار فلم تشْفِ خطبة العرش غليلها فيما يتعلق بالسياسة الخارجية فكتب الأستاذ أمين بك الرافعى على عادته سلسلة مقالات فى نقد الخطبة وتفنيد ما جاء بها مما لا يتفق ومصلحة البلاد، فى رأيه فصوب سهام نقده الشديد فى المقالة الأولى إلى ما أشارت إليه الخطبة من السعى الصادق لتقريب وجهتى النظر الإنكليزية والمصرية قائلاً: إنه عادة تقريب وجهتى النظر معناها «أن مصر تنزل عن وجهة نظرها وتتقدم فى سبيل التقريب من وجهة نظر الإنكليز والنتيجة الجسيمة لذلك هى نزول مصر عن استقلالها التام؛ لأن وجهة النظر المصرية هى الاستقلال التام لمصر والسودان فى حين أن وجهة النظر الإنكليزية هى استعباد مصر واستعمارها والاستئثار بشئون السودان والاستمساك بالاحتلال العسكرى فإذا كان الذى دارت عليه المحادثات هو تقريب

---

(١) بلاغ ٢١ نوفمبر.

(٢) البلاغ فى ٢٢ نوفمبر.

وجهتى النظر فإن مؤدى ذلك أن يجد الطرفان نقطة وسطًا يلتقيان فيها»، ثم تابع قوله بأن سياسة تقريب وجهتى النظر معناها أن لكل فريق وجهة مشروعة يملك الحق فى التمسك بها والدفاع عنها وأن هذا لا يلتئم مع حالتنا فى خلافنا مع الإنكليز؛ لأن طلباتهم هم غير مشروعة وقال إن هذه السياسة الجديدة التى جاءت بها خطبة العرش من شأنها أن تجعل حقوق مصر تتضاءل وتتقص[1].

وفى مقال آخر أنحى الأستاذ الرافعى بك على ثروت باشا باللائمة؛ لأنه لم يذكر فى خطبة العرش بيانات عن المسائل ذات الخطر والأهمية التى عرضت خلال العام كمسألة الجيش وخزان بحيرة تسانا، فى حين أنه عُنى بذكر مسائل تافهة كان فى الاستطاعة الاستغناء عنها، وقائلاً إن هذا الإغفال مقصود ليُبْقى الأمة فى ظلام بشأن هذه المسائل الرئيسية المهمة[2].

أما الصحف الأجنبية فكان موقفها إزاء خطبة العرش موقف ارتياح وأبرق مراس الأهرام فى لندن إلى جريدته يقول: «بينما يميل جماعة المتعنتين الذين يرون فى فكرة التنازل عن شىء لمصر «عفريتًا» يرعب قلوبهم إلى انتقاد خطاب العرش بطبيعة الحال ترى أن الدوائر البريطانية بالإجمال ترحب بلهجته الودية وما يتحلى به من المقدرة السياسية»[3].

وقد نشرت الصحف الإنكليزية خلاصة للخطبة وعلقت عليها بما عَنَّ لها فكتب الميجُر تويدى فيه (فايننشيال تيمس) يقول: «مما يلفت النظر أن الخطاب من أوله إلى آخره ينوه بحقوق البرلمان وأن له الكلمة العليا والقول الفصل فى جميع المسائل الوطنية الخطيرة وأن الرأى العام فى مصر يرى أن الخطاب أهم وثيقة سياسية فى تاريخ مصر الحديث ويعجب بالإجمال باللهجة الوطنية التى أفرغ فيها. أما الرأى العام الأجنبى فإنه لم يدهش لذكر تعديل نظام الامتيازات الأجنبية؛ لأن هذا من الأمور المنتظرة ولكنه ينتظر فى الوقت نفسه للوقوف على

---

(١) الأخبار فى ١٩ نوفمبر.

(٢) أخبار ٢٠ نوفمبر.

(٣) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ١٩ نوفمبر.

تفاصيل الإصلاحات المرغوب فيها ومداها واتجاهها، وقال مكاتب جريدة «الديلى ميل» فى القاهرة إن خطاب العرش قوبل بتصفيق شديد، ولكنه لم يُقابل بمثل هذا الاستحسان خارج البرلمان ولا ندرى كيف يقع فى نفوس الجاليات الأجنبية[1].

ونشرت غيرها من الصحف رسائل لا تخرج فى معناها عما تقدم[2].

■■■

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ١٩ نوفمبر.
(٢) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ١٩، ٢٠ نوفمبر.

الفصل الرابع

متفرقات



الاحتفال بعيد الجهاد الوطنى

للمرة التاسعة احتفلت الأمة بعيد الجهاد الوطنى ذلك اليوم الأغر من أيامها القومية، فأقام الوفد المصرى سرادقًا لهذا الغرض فى الفضاء الملاصق لبيت الأمة المعد لبناء ضريح الفقيد العظيم سعد باشا وأعدوا مكانًا خاصًا للسيدات ولم تكد الساعة الرابعة بعد ظهر ١٣ نوفمبر تنتصف حتى غص السرادق بآلاف من جميع طبقات الأمة ونظرًا لسفر الوزراء إلى الإسكندرية لاستقبال جلالة الملك عند قدومه من أوروبا أنابوا عنهم على الشمسى باشا ونجيب الغرابلى باشا ومحمد محمود باشا وأحمد خشبة باشا يمثلون هيئة الوزارة وكان يُقابل كل منهم عند حضوره بجلجلة من التصفيق والهتاف وكذلك كان يقابل كل عضو من أعضاء الوفد المصرى.

وعند تمام الساعة الرابعة حضر مصطفى النحاس باشا ومعه الأستاذ مكرم عبيد فوقف جميع الحاضرين وكان التصفيق يصمُّ الآذان والهتاف يشق أجواز الفضاء.

ثم بدأت الحفلة بأن أعلن الأستاذ مكرم وقفها عشر دقائق حدادًا على الزعيم الجليل سعد زغلول باشا فساد المكان سكون رهيب، وبعد مضى فترة الحداد تلا الأستاذ وليم مكرم اعتذارات كثيرة من أصحاب السمو الأمير عمر

طوسون والأمير عمرو إبراهيم وصاحب المجد النبيل إسماعيل داود وغيرهم من العظماء الذين حالت بعض ظروف طارئة دون حضورهم هذا الاحتفال الجليل القدر.

وبعد ذلك اعتلى النحاس باشا منصة الخطابة فألقى خطابًا جامعًا مستفيضًا أتى فيه على مجمل تاريخ الحركة الوطنية من سنة ١٩١٨ وذكر أمورًا لم تكن معروفة للجمهور من قبل، وقد استغرق فى إلقاء خطابه ما يقرب من الساعتين وكان يقاطع فى كثير من مواضعه بالتصفيق الشديد والهتاف الطويل. وعقب نشيد وطنى بديع ألقته تلميذات مدارس التوفيق القبطية بصوت عذب حنون أثار شجون الحاضرين، ثم صعد المنبر الأستاذ إبراهيم الهلباوى بك فألقى كلمة بالنيابة عن الأحرار الدستوريين سرد فيها تاريخ الحركة القومية وكان يقابل بتصفيق الاستحسان.

وعلا صوت الجمهور يطلب إلقاء كلمة من الأستاذ مكرم عبيد فاضطر إلى إلقاء كلمة موجزة تناسب المقام وعقبه الأستاذ عبد الرحمن الجديلى، فألقى قصيدة فاض بها شعور أمير الشعراء شوقى بك إحياء لذكرى ١٣ نوفمبر، فقابلها الحاضرون بتصفيق الاستحسان واستُعيدت مِرارًا وكانت مسك الختام.

وقد أُقيمت الحفلات تكريمًا لهذا العيد القومى فى كثير من بلدان القطر لاسيما فى الإسكندرية(١).

كما أن الجاليات المصرية فى عواصم أوروبا لم تنسَ واجبها فى إحياء ذكرى هذا العيد ولو أنهم بعيدون عن أوطانهم، فأقاموا الحفلات المناسبة للمقام فى باريس وبرلين وغيرهما(٢).

---

(١) سياسة ١٤ نوفمبر ومقطم ١٥ نوفمبر.

(٢) سياسة ٦ نوفمبر.

خلو أربعة مقاعد فى مجلس الشيوخ

تنص المادة ١١٣ من الدستور على ما يأتى:

«إذا خلا محل عضو من أعضاء البرلمان بالوفاة أو الاستقالة أو غير ذلك من الأسباب يختار بدله بطريق التعيين أو الانتخاب على حسب الأحوال وذلك فى مدى شهرين من يوم إشعار البرلمان الحكومة بخلو المحل».

وقد خَلَت أربعة مقاعد لأعضاء معينين فى مجلس الشيوخ، وعلى الرغم من مضى ميعاد الشهرين المنصوص عليه فى المادة المذكورة فإن الحكومة لم تصدر المرسوم الملكى بتعيين بدلهم وكثرت الأقاويل حول سبب هذه المخالفة الدستورية فأشيع أن جهة معينة ترغب فى تعيين أربعة من الاتحاديين، فكتبت الصحف كثيرًا فى هذا الموضوع تهيب الحكومة بالمحافظة على تنفيذ أحكام الدستور والإسراع فى تعيين أربعة شيوخ ممن ترضى عنهم الأمة وتخلع عليهم دِثارًا من ثقتها الغالية وتتفق مبادؤهم مع أمانيها الكبار وينتمون إلى أغلبية الشعب.

فكتبت البلاغ أكثر من مقالة فى هذا الصدد قالت فى إحداها: «وليس السر فى استمرار هذه المخالفة مجهولاً فقد عرفه الناس وهو الإصرار على تعيين أشخاص بعينهم فى المقاعد الخالية وهؤلاء الأشخاص كلهم أو جلهم من زمرة الاتحاديين»، وجاء بها أيضًا: «على أن المسألة فيمن يشار بتعيينهم ليست مسألة كفاءات وإنما هى مسألة أشخاص لهم طابع خاص؛ لأنهم يمثلون سياسة مقضى عليها من الأمة بأنها سياسة الرجعية ومناوأة الدستور وترويج الدعوة لإقامة الحكم المطلق مقام الحكم النيابى وأشخاص هذه سياستهم لا يمكن أن يكونوا أعضاء فى مجلس هو وليد الدستور ووظيفته مراقبة تطبيقه»، إلى أن قال: «ونظن أن دعوة الاتحاد التى ينتقل صاحب الجلالة الملك بنشرها فى هذه الأيام على وفود البلاد الذين يتشرفون بالمُثُول بين يديه لا تقصد إلى إرباح الاتحاديين كحزب فى الائتلاف القائم الآن فإن الاتحاديين ليسوا حزبًا فى الأمة له منها شيعة وأنصار وإنما هم أفراد يناهضون الدستور فلا يصح أن يشتركوا فى حكم»[1].

---

(١) البلاغ فى ٢٩ نوفمبر.

وأدلى الأستاذ أمين الرافعى بك برأيه فى الموضوع فكتب كلمة انتقد فيها مسلك الحكومة فيه وقال فى تمثالها: «لا شك أنها سابقة خطرة فإن من يبيح لنفسه تعطيل حكم من أحكام الدستور لا يبعد عليه أن يتجاسر على تعطيل أحكام أخرى فيجب على النواب والشيوخ أن يحاسبوا الحكومة على هذا التعطيل وأن يحتّموا عليها تنفيذ أحكام الدستور»[1].

وكتب غيرهما من الصحف فصوبت أشد سهام اللوم إلى الحكومة وألقت مسئولية هذه المخالفة الدستورية عليها دون غيرها.

إنشاء خزان على بحيرة تسانا

لا يزال القراء يذكرون ما أوردناه فى أنباء شهر أغسطس من هذه السنة من أن الحكومة البريطانية قدمت باسمها واسم حكومة السودان مذكرة إلى الحكومة الحبشية تطلب فيها السماح بإنشاء خزان على بحيرة تسانا وما أثاره هذا النبأ من القلق والضّجر فى مصر. ونقول هنا إن نفس هذه القصة أُعيد تمثيلها فى أوائل شهر نوفمبر، ولكن بشكل أفظع وفى قالب أدعى إلى الخوف مع فارق واحد وهو أن أمريكا قامت هذه المرة بالدور الذى قامت به إنكلترا فى المرة السابقة، وذلك أن جريدة الأهرام طلعت على الناس فى ٥ نوفمبر بنبأ برقى خطير ورد لها من مراسلها الخاص فى لندن مفاده أن شركة أمريكية تدعى شركة هوايت قد اتفقت مع الحكومة الحبشية على إنشاء سد على بحيرة تسانا وقررت نفقات المشروع بأربعة ملايين من الجنيهات[2].

أهاج هذا الحادث الخطير الرأى العام فى مصر وأقام الأمة وأقعدها فشغلت هذه المسألة المهمة بال الناس فى جميع أنحاء القطر وروعت النفوس وكانت حديث المجالس الخاصة من زعماء الأمة ووزرائها ونوابها وكل عضو فيها.

---

(١) بلاغ ٢٩ نوفمبر.
(٢) الأهرام فى ٥ نوفمبر.

فانبرت الصحف عن بكرة أبيها تنتشر المقالات الطوال والأبحاث الفنية المستفيضة، وأجمعت كلها على نقد الحكومات المصرية التى تعاقبت فى السنين الأخيرة لوقوفها مكتوفة الأيدى أمام الاتفاقات التى تعقد بين بعض الدول كإنكلترا وإيطاليا ويكون لها مساس بمياه النيل أو بمنابعه واكتفائها من نفسها بموقف المتفرج لا تحرك ساكنًا إزاء هذه الاتفاقات ونادت بوجوب اشتراكها وتدخلها فى كل ما له شأن بمياه النيل حتى نحافظ على حقوق مصر(1).

ولم يكد يصل هذا النبأ المروع إلى سمع النحاس باشا رئيس الوفد المصرى حتى اهتم كل الاهتمام وقابل عثمان محرم باشا وزير الأشغال فى بيت الأمة مساء ٥ نوفمبر، ومكث يتباحث معه فى هذا الموضوع الخطير أكثر من ساعة، كما أدلى رئيس الوفد بحديث إلى مندوب جريدة البلاغ استهله بقوله: «حقًا، إن هذا الأمر لخطير فإن إنشاء سد على مخرج بحيرة تسانا بدون أن يكون لمصر دخل فيه وبغير أن توضع شروطه وشروط تصريف مياهه باشتراكها فيه اشتراكًا يضمن حقوقها الثابتة فى مياه النيل الأزرق عمل يعرض حياتها للخطر فليس فى استطاعتها أن تقره ولا أن تسكت عليه».

وقد سارع الوزراء إلى عقد اجتماع فى صباح اليوم التالى لنشر النبأ الآنف الذكر أدلى فيه وزير الأشغال ببيانات عن مشروع بحيرة تسانا وبعد أن بحثوا الموضوع أرسلوا نتيجة بحثهم تلغرافيًا إلى ثروت باشا فى لندن مبينين ما كان للنبأ من أثر بالغ فى الخواطر كما أرسلوا إلى وزير مصر المفوض فى واشنطن يكلفونه باستقاء أخبار هذه المسألة من مصادرها بأمريكا والوقوف على مبلغها من الصحة وإرسال بيان وافٍ على جناح السرعة. وأذاعت سكرتارية مجلس الوزراء بلاغًا «رسميًا» بمعنى ما تقدم(2).

وقد تهافت الصحفيون على وزير الأشغال للحصول منه على حديث يبين فيه رأيه من الوجهة الفنية فى مشروع إنشاء الخزان فتحدث معاليه إلى مندوبى

---

(1) الصحف فى يومى ٦، ٧ نوفمبر.

(2) البلاغ فى ٧ نوفمبر.

الأهرام والسياسة والمقطم فقال إنه منذ اطلع على الأنباء البرقية الخاصة بهذا المشروع عهد إلى الأقسام المختلفة التابع لوزارته بحث مسألة الأضرار التى قد تصيب مصر من جرائه وأكب هو بنفسه على درس المسألة درسًا وافيًا، ثم صرح بأن هذا المشروع وإن كان مضرًا بمصر إلا أن ضرره ليس من الخطورة بالدرجة التى تصوره بها الصحف بتهويلها حتى أن بعضها وصفه بأنه ضربة قاضية على مصر تصير بعده أرضًا جدباء لا نبات فيها ولا عشب؛ ذلك لأن النيل الأزرق الذى يدر الطمى على مصر لا يستمد من بحيرة تسانا سوى عُشْر مياهه وتسعة الأعشار الأخرى يستمدها من الروافد التى تصب فيه على جانبيه وأن ثلاثة أرباع ما تأخذه مصر من المياه فى زمن الفيضان من النيل الأزرق والربع الباقى من النيل الأبيض وعطبرة وعلى عكس ذلك فى زمن التحاريق فإن ما يرد لها من الماء يكون نحو ربعه من النيل الأزرق وثلاثة أرباعه من النيل الأبيض. وخرج من ذلك معاليه بنتيجة وهى أن ما يصيب مصر من مياه بحيرة تسانا يبلغ فى مدة الفيضان قرابة ٧ ونصف فى المائة وفى مدة التحاريق من ٣ إلى ٦ فى المائة وأن هذا الضرر فى وسع المهندسين المصريين تلافيه بإقامة مشروعات الرى الكثيرة التى تفكر فى إنفاذها وزارة الأشغال، وختم الوزير حديثه بالعبارة الآتية: «إن مهمتنا معاشر المهندسين هى أن نتعاون مع السياسيين لنمنع عن مصر كل ضرر وليس هناك خطر قتال مميت يخشى على مصر منه فإن مصر ولله الحمد لا تموت وإذا فرضنا أنه لم يتيسر الاتفاق مع الحبشة على منطقة بحيرة تسانا فإن الأعمال الهندسية التى نعملها فى بلادنا تكفى لسد حاجياتنا[1].

وفى حديثه مع مندوب السياسة صرح معاليه بأن جميع الأراضى المحيطة ببحيرة تسانا أراضٍ جبلية لا تصلح للزراعة فإذا فرض أن أهل الحبشة حجزوا المياه فى الخزان فى سنة من السنوات فإنهم لا يستطيعون الانتفاع به بطريقة من الطرق فإذا أتى فيضان السنة التالية اضطروا إلى إطلاق المياه المتجمعة من الفيضان الأول وإلا أدى تراكم المياه إلى غرق السد[2].

(١) أهرام ومقطم ٨ نوفمبر.
(٢) سياسة ٨ نوفمبر.

ولما كان السير مردوخ ماكدونالد العضو بالبرلمان البريطانى يعتبر من كبار مهندسى الرى فى العالم فضلاً عن أنه كان فى وقت ما مستشارًا لوزارة الأشغال المصرية، فقد قابله مراسل الأهرام فى لندن لاستطلاع رأيه فى مسألة سد بحيرة تسانا فقال له: «إن هذا المشروع يهم السودان قبل غيره لأنه لا يمكن أن يكون ذا فائدة كبرى لمصر وهو - بلا ريب - لا يعود عليها بالضرر أولاً لأن مجموع كميات المياه التى يمكن حجزها لا يزيد على جزء يسير مما تحتاج مصر إلى خزنه وما تحتاج إليه يمكن الحصول عليه من مياه النيل الأبيض»، ثم تابع قوله بأن خزان تسانا يؤثر فى كمية الطمى التى ترد إلى مصر وأن الانخفاض الذى ينشأ عن هذا الخزان فى منسوب مياه مصر يمكن تلافيه بإنشاء القناطر المختلفة على النيل فى مصر كقناطر نجع حمادى «ومتى تم إنشاء هذه القناطر فإن منسوب الفيضان السنوى المنخفض لا يهم مصر من الوجهة العملية سوى منطقة صغيرة فى الصعيد ستتأثر من جراء انخفاض منسوب الفيضان حتى بعد تمام قناطر نجع حمادى، ولكن يمكن رى تلك المنطقة بالآلات الرافعة بمساعدة مشروع الكهرباء الذى يستمد من خزان أسوان. وصرح فيما يتعلق بالسودان بأن مشروع تشييد خزان على بحيرة تسانا ذو فائدة كبرى له إذ يساعد على زرع مساحة أكبر من التى يزرعها الآن دون الإضرار بمصالح مصر، وقد ختم حديثه هذا بقوله: «أذكر أن حكومة الحبشة وافقت على أن تتعامل مع الحكومة البريطانية فقط بصفتها نائبة عن مصر والسودان ولم تسمح للآخرين حتى ولا نفسها بالتعرض لمجرى النيل الأزرق. لذلك ترانى واثقًا بأنه لم يُمضَ اتفاق كالذى ورد ذكره فى الأنباء البرقية ولا يمكن أن يمضى مثل ذلك الاتفاق»[1].

وكان طبيعيًا أن تعيد الصحف الإنكليزية هذا الموضوع اهتمامًا عظيمًا لما تدعيه فى السودان من حقوق ولاسيما أن المشروع الأمريكى الحبشى إذا نفذ يكون فيه خرق لمعاهدة معقودة بين الحبشة وإنكلترا فى سنة ١٩٠٢ تخوِّل بريطانيا حق التدخل فى كل ما يكون ماسًا بمياه النيل كما أنه يحمل فى طياته

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٨ نوفمبر وفى ٩ منه.

معنى السخرية بالمعاهدة التى عقدتها بريطانيا مع إيطاليا فى السنين الأخيرة بشأن الحبشة.

لذلك لم تكن الصحف الإنكليزية أقل اهتمامًا بالمسألة من الصحف المصرية فعقدت الفصول الضافية فى بحث المسألة وكانت كثيرًا ما تلوح للحبشة بمعاهدة سنة ١٩٠٢ سالفة الذكر، فنشرت جريدة «المورنن پوست» مقالاً افتتاحيًا قالت فيه ما يلى: سواء نالت نقابة هوايت الأمريكية امتيازًا بإنشاء سد بحيرة تسانا أو لم تنله فإن هذه الامتيازات لا تنفع أحدًا ما بدون معاونة البريطانيين إذ لا سبيل للحصول على المواد اللازمة لبناء الخزان إلا بإنشاء طريق السيارات أو بمد خط حديدى لإنشاء هذا أو لمد ذاك فى السودان وبعد أن عدم إمكان استفادة الأراضى الحبشية من مياه النيل الأزرق لأنها لا تصلح للزراعة وأنه فى النهاية ستحمل المياه إلى مصر والسودان فيلوح لنا والحالة هذه أن فى وسع مصر والسودان إذا لم نكن مخطئين فى حسابنا أن يسخرا بمن ينشئ هذا السد بغير رضاهما ويحاول أن يملى عليهما شروطه لبيع المياه[1].

وبعد ذلك خرج جميع أعضاء المكتب ما عدا النحاس باشا الذى استبقاه جلالته فجلس فى حضرته العلية نحو خمس وعشرين دقيقة لقى فيها معاليه من عطف جلالته الكريم ومن دلائل حراسة الدستور وتأييد الحياة النيابية ما يسر النفوس، وصرح جلالته أنه لا ينصر حزبًا على حزب ولا يحبو بنعمته فئة على أخرى بل الجميع عنده سواء الفاضل منهم من يعمل لمصلحة البلاد وفى ظل الدستور والقانون[2].

وسرعان ما تمزقت الحجب الكثيفة التى كانت تستر خلفها سر مشروع تسانا وظهرت الحقيقة الناصعة؛ إذ وصل الدكتور مارتن مندوب الحبشة إلى ميناء ليڤربول فى ٧ نوفمبر وصرح بما يلى:

---

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٨ نوفمبر.
(٢) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٨ نوفمبر.

«لم يُمضَ حتى الآن الاتفاق مع نقابة هوايت الهندسية ولم يتم الاتفاق على شيء كما أعلم وليس هناك ما يدعو إلى سوء التفاهم فإن كل ما نريد عمله هو السعى لتحقيق رغبات الحكومة البريطانية، وتتلخص الحالة فى أن الحكومة البريطانية تريد الإشراف على النيل الأزرق وإقامة سد عند منبعه من بحيرة تسانا وقد مضى على مسألة تسانا عشرون عامًا، وهى تحت الدرس وقيد البحث. وقد سبق المهندسون البريطانيون منذ أعوام عديدة أن قرروا نفقات مشروع هذا السد بأربعة ملايين جنيه وسافرت إلى أمريكا إجابة لرغبة حكومة الحبشة للبحث عن شركة هندسية حملة كبيرة تقوم بإنفاذ هذا المشروع فوجدت ضالتى على أننا لا نستطيع أن ننشئ هذا السد ما لم توافق الحكومة البريطانية على إنشائه وقد درست الموضوع مع نقابة هوايت درسًا وافيًا فاقترحت على إنشائه عدة اقتراحات فى صدده سأعرضها على الحكومة الحبشية دون عقد أى اتفاق.

ولما كان إنشاء هذا السد من مصلحة الحكومة البريطانية وليست الحبشة فى حاجة إليه؛ لأنه فى الواقع لمد السودان بالمياه فإذا كانت الحكومة البريطانية لا تريده ففى وسعنا العدول عن إنشائه وينتهى الأمر عند ذلك»[1].

وعلى إثر هذا البيان الذى أدلى به المندوب الحبشى قال ثروت باشا لمراسل الأهرام فى لندن: «بأن إذا صح هذا البيان فإن المسألة تفقد أهميتها وخطورتها وتبرر ما اتخذته الحكومة البريطانية من الحيطة والحذر وتريثها ريثما تصل تفاصيل المشروع الحقيقية وزاد على ذلك قوله ولا ريب أن مصالح بريطانيا ومصر فى هذه المسألة واحدة والحكومة البريطانية لا تحجم عن اتخاذ أى عمل تراه صالحًا حالما تقف على جُلّية الأمر»[2].

ورددت الصحف الإنكليزية رواية بأن شركة إنكليزية ستتولى إنشاء الخزان؛ حتى إن جريدة «الديلى سكوتش» قالت إنها «علمت أنه صار فى حكم المؤكد أن

---

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٨ نوفمبر.

(٢) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٨ نوفمبر.

تُعطى مقاولة بنائه إلى إحدى الشركات البريطانية بمبلغ مليون جنيه مقابل أربعة ملايين جنيه طلبتها الشركة الأمريكية وهو رقم غير معقول. وسوف لا تمضى أعوام قليلة حتى يصير فى الإمكان ريّ أقصى مساحة فى الأراضى فى السودان»[1].

وكان من خير التعليقات على ذلك مقال الأستاذ عباس العقاد أوضح فيه أن الحكومة البريطانية تنوى القيام بعمل الخزان وهو العمل الذى أرادت بعض الصحف الإنكليزية أن تخيفنا منه وأن تصور لنا بريطانيا العظمى بصورة المنقذ لنا من أضراره، ثم قال: «إننا لا نعرف خطرًا على مصر أكبر من أن تزرع الشركات الإنكليزية فى السودان أربعمائة وخمسين ألف فدان قطنًا يزاحم القطن المصرى ويستنفد مقادير كبيرة من ماء النيل تحتاج إليها مصر فى زراعتها الحاضرة والمقبلة. هذا هو الخطر. وهو لا يأتى من قِبل أمريكا ولا من قبل الحبشة وإنما هو يأتى من قبل إنكلترا»، ثم رتب على ذلك النتيجة التى استخلصها فقال: «إذا لم نكن مخطئين فى تقديرنا فالضجة القائمة الآن إنما هى ضجة الخلاف على من يبنى السد لا على البناء فى ذاته»، وختم مقاله بقوله: «ليس هناك خطر إلا من جانب الذين يحولون الماء إلى مزرعة أخرى وهذا الخطر هو الآن خطر الشركات الإنكليزية لا سواها»[2].

وبمناسبة الضجة التى قامت حول إنشاء الخزان تحدد البحث فى تحسين العلاقات بين مصر والحبشة فمشت الصحف المصرية على تسوية المسائل المعلقة بين الأقباط والأحباش الخاصة بملكية دير السلطان وكذا بتعيين مطران للحبشة من المتورين إجابة لرغبتها[3].

كما أن مندوب الحبشة الدكتور مارتن صرح لمراسل المقطم فى لندن «أن الحبشة ترغب من صميم فؤادها فى صداقة مصر»[4].

---

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ١١ نوفمبر.

(٢) بلاغ ٩ نوفمبر.

(٣) بلاغ ٩ نوفمبر.

(٤) مقطم ٢٧ نوفمبر.

تعديل الامتيازات الأجنبية

نشأت الامتيازات الأجنبية عن معاهدات عقدها سلاطين آل عثمان مع الدول الأوروبية المسيحية فى النصف الأول من القرن السادس عشر وكان الغرض منها حماية رعايا هذه الدول فى تركيا من الاضطهاد ومن إرهاقهم بالضرائب والمحافظة على حرمة مساكنهم وعدم محاكمتهم أمام المحاكم التركية؛ نظرًا لأنها كانت إذ ذاك تطبق الشريعة الإسلامية فى أحكامها ولم تكن محاكم مدنية ومع ذلك فإن هذا الامتياز الأخير كان مقصورًا فى أول الأمر على حالة ما إذا كان المتنازعان من جنسية واحدة أو جنسيات مختلفة خلاف العثمانية، أما إذا كان عثمانيًا فكان لا مندوحة من نظر الدعوى أمام المحاكم الوطنية.

وقد ورثت مصر نظام الامتيازات عن تركيا بحكم خضوعها للسيادة العثمانية غير أنها مع الأسف الشديد تطورت فيها تطورًا كان من شأنه اتساع دائرتها فى البلاد وجاوزت الحدود التى كانت معينة لها فى المعاهدات الأولى إلى أن وصلت إلى ضالتها الحالية التى تعتبر بحق وصمة فى جبين الإنسانية فى القرن العشرين وجرحًا داميًا فى جنب العدالة، وأى جرح للعدالة ورحمة للإنسانية أشد من أن يقترف شخصان جريمة واحدة تحت سماء واحد وفوق أديم واحد، ثم يختلف الحكم عليهما باختلاف المحاكم التى يُحاكمان أمامها والقوانين التى تُطبق عليهما.

وعلى الرغم من سقوط السيادة التركية عن مصر ومن أن هذه الامتيازات قد زالت فى تركيا نفسها؛ فإن مصر ما زالت ترزح تحت عبئها وتنوء بأثقالها مغلولة اليد عن الضرب على أيدى الأجانب العابثين بالأمن فيها الذين يعيثون فى أرجاء البلاد فسادًا.

وفى الواقع أن نظام الامتيازات إذا كان له مبرر فيما خلا من السنين فقد زال الآن هذا المبرر ولم يعد تحته أساس يستند إليه الأجانب فى دعواهم بعد أن صبغت المحاكم المصرية بالصبغة المدنية المحضة وأصبح على رأس البلاد حكومة

متمدينة نظامية وبعد أن قطع القطر شوطًا بعيدًا ومرحلة كبيرة فى المدنية والحضارة حتى أصبح يضارع كثيرًا من ممالك أوروبا فى أنظمتها.

وإزاء ذلك كانت لا تمر فرصة دون أن يُظْهِر المصريون فيها استياءهم من هذا النظام العتيق البالى، فلم يكد يجتمع البرلمان حتى تردد بين جوانب جدرانه صوت يطالب بإلغاء الامتيازات الأجنبية أو على الأقل بتعديلها تعديلاً يتفق وروح العصر الحاضر.

فأخذت الحكومة تعمل على تحقيق هذه الرغبة الطيبة من جانب البرلمان إلى أن صرحت الحكومة فى خطاب العرش الذى ألقى فى افتتاح الدورة البرلمانية الحالية بالخطوات التى خطتها نحو تحقيق هذه الأمنية، فقالت ما ملخصه إن رئيس الوزارة ثروت باشا قد تحادث مع حكومات البلاد التى زارها جلالة الملك بشأن توسيع اختصاص المحاكم المختلطة وتعديل نظام الامتيازات الأجنبية، وأعرب الخطاب عن الأمل فى جمع مؤتمر دولى يعقد لبحث هذه المسألة.

ولا نغالى إذا قلنا إن هذه المسألة كانت أكثر النقط جلاء وأوفاها بسطًا فى خطاب العرش وقوبلت من أعضاء البرلمان بالتصفيق الشديد، كما تلقاها الجمهور والصحف بالبشر والارتياح وجعلت الصحف تبحث المسألة.

أما الصحف الإنكليزية فقابلها بعضها بشىء من العطف عليها فقالت جريدة «الأوبزرفر» فى مقال افتتاحى: «إن السياسة البريطانية كانت تدل على الدوام على خطة مُطَّردة التقدم فيما يتعلق بمشكلة الامتيازات الأجنبية فى الشرقين الأوسط والأقصى، وكانت فى طليعة من يعترفون بأن الامتيازات القديمة صارت عتيقة بالية من جميع الوجوه، وعلى ذلك ستسير السياسة البريطانية إزاء مصر أيضًا طبقًا لما تقتضيه العصور والأزمان.

ونشرت نفس الصحيفة فصلاً لكاتبها السياسى قال فيه، إنه ينتظر أن يعقد مؤتمر فى لندن خلال العام القادم بعد أن يكون اللورد لويد وثروت باشا قد مهدا الطريق فيما يتعلق بشروط معاهدة التحالف التى يراد إبرامها بين إنكلترا

ومصر؛ أما مسألة حماية الأجانب فى مصر فستدخل ضمن أعمال المؤتمر الذى سيتناول الامتيازات الأجنبية»[1].

الدول الأجنبية والامتيازات فى مصر

عقد المكاتب السياسى لجريدة الديلى تلغراف اليوم فصلاً بمناسبة ما ورد فى خطاب العرش عن تعديل نظام الامتيازات الأجنبية فى مصر قال فيه ما يلى:

«اهتمت الدوائر السياسية الأجنبية اهتمامًا كبيرًا بما أعلنه ثروت باشا وهو أن الحكومة المصرية تنوى فى وقت قريب أن تعقد مؤتمرًا دوليًا والمفروض أن هذا المؤتمر سيضم جميع الدول التى لا تزال تتمتع بالامتيازات الأجنبية فى مصر، للبحث فى التعديلات التى يمكن إدخالها على مثل هذه الامتيازات والموافقة عليها».

«وستتلقى إنكلترا الدعوة بطبيعة الحال لإرسال مندوبيها وستشترك مع جميع الدول الأخرى وتكون معها فى مستوى واحد والظاهر أن هذه الحقيقة أدهشت فريقًا معينًا من الرأى العام الأجنبى، ظنًا منه أن لإنكلترا فى هذا الأمر مركزًا ممتازًا عن بقية الدول الأخرى وأن على هذه الدول أن تفاوض مصر وإنكلترا معًا. ولكن إنكلترا رغبة منها فى عدم إقامة عراقيل فى سبيل السيادة المصرية أو تقييد هذه السيادة بطريقة لا مبرر لها، ستدع الحكومة المصرية لمفاوضة الدول كلها معًا أو كل واحدة منها على حدة دون أن يشاركها أحد. ومن المحتمل أن يجد الرأى العام المصرى، متى تقدم المؤتمر فى أعماله أن إنكلترا على كل حال أشد ميلاً من بعض الدول، إلى إرضاء مصر من هذه الوجهة».

وقد بدت حركة من جانب الغرفة التجارية البريطانية؛ إذ أُذيع إنها تريد أن تدعو الغرف التجارية الأجنبية الأخرى إلى عقد اجتماع تتبادل، وإياها الرأى فى أمر الامتيازات الأجنبية وما يراد له من تعديل عن طريق المؤتمر المنتظر.

---

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٢٢ نوفمبر.

وقد علقت السياسة على هذه الإشاعة فبعد أن أبدت ما جاء فى خطاب العرش والعمل على تعديل الامتيازات ذكرت الإشاعة المشار إليها وأعقبت عليها بما يلى: ونحن لا يضرنا طبعًا أن تفكر الغرفة التجارية البريطانية فى أمر الامتيازات وإلغائها أو تعديلها ولا أن تفكر فى دعوة الغرف التجارية الأخرى إلى تبادل الرأى وإياها فى أمر تلك الامتيازات وما يصيب البلاد ومصالحها المادية كلها المصرية منها والأجنبية بل قد يسرنا أن تفكر الغرفة البريطانية فكرتها وأن تدعو دعوتها فقد يكون هذا نوعًا من أنواع تنظيم التفكير والعمل المفيد استعدادًا لانعقاد المؤتمر الدونى. لكن الذى نود توجيه النظر إليه إنما هو ألا يكون ذلك التفكير وتلك الدعوة سبيلاً إلى عرقلة أعمال الحكومة المصرية أو إلى تعكير صفو اجتماع المؤتمر بأن تفاجئ الغرف التجارية مصر والدول ببيانات تذيعها تحمل فيها على المطالب المصرية أو تعلن فيها عدم إذعانها إلا لإجراءات معينة[1].

وكتبت الأهرام مقالة فى هذا العدد قالت فى ختامها: «فإذا كانت الحكومة اعتزمت دعوة مؤتمر دولى لتعديل نظام الامتيازات فلا ندرى فيما يصيح ممثلو الجاليات الأجنبية، ولماذا لا ينظرون إلى مثل هذا المؤتمر الذى ستمثل فيه دولهم بالارتياح ويمهدون السبيل لنجاحه؟»[2].

وعادت السياسة إلى الموضوع فوجهت اللوم إلى الغرفة التجارية البريطانية لمساعيها فى عرقلة تقدم الحكومة المصرية وأشارت بوجوب ترك الجو حرًا للمؤتمر القادم فيعقد دون أن يكون به أى مؤثر من مساعى الهيئات والأفراد غير الرسميين، وقد جاء فى مقالها ما يأتى «ثم أنًا يدفعنا إلى العودة إليه أنا نريد تنبيه الغرفة التجارية البريطانية بنوع خاص والغرف التجارية والأجانب المستمتعين بالامتيازات بوجه عام أن كل سعى قد يُفهم منه أنهم يريدون عرقلة الطريق أمام المؤتمر المراد عقده لا يمكن تأويله إلا بأنهم متأثرون بمصالح مادية

(١) السياسة فى ٢٥ نوفمبر.
(٢) الأهرام فى ٢٥ نوفمبر.

شخصية ضئيلة يريدون أن يفسدوا جو التفاهم بين حكوماتهم وبين الحكومة المصرية وهم يقدرون كما تقدر أن الشخص الذى يندفع متأثرًا بمصلحة مادية شخصية ضئيلة لا يمكن أن يقام لرأيه من الاعتبار والوزن مثلما يقام لرأى الشخص النزيه غير المتميز وغير المتأثر باعتبارات مادية يضحى فى سبيلها مصالح حكومة وأمة ويضحى فى سبيلها ما بين حكومة وأمة والحكومات الأخرى من ع لائق المودة[1].

نظام الشركات المساهمة والضجة التى قامت حوله

أصدر مجلس الوزراء فى ٣١ مايو سنة ١٩٢٧ قرارًا خاصًا بتنظيم الشركات الأجنبية بالقطر المصرى يقضى:

أولاً: بأن يكون فى كل مجلس إدارة كل شركة عضوان مصريان على الأقل.

ثانيًا: بأن تعرض الشركة ربع رأس مالها على الأقل ليكتتب به المصريون فى مدة سنة فإذا مضت السنة ولم يتم الاكتتاب فالشركة حرة من هذا القيد.

ثالثًا: بأن يكون ربع عدد موظفى الشركة من المصريين.

رابعًا: أن تنشر الشركة تقريرها وحسابها الختامى باللغة العربية مثل عقد جمعيتها العمومية بأسبوعين على الأقل.

وقد قوبل هذا القرار بالارتياح التام من جميع طبقات المصريين كما أنه لم يوجه إليه أى اعتراض من الأجانب وقت صدوره: غير أنه بعد مضى بضعة أشهر أى فى آخر نوفمبر ثارت حوله ضجة من جانب الغرفة التجارية البريطانية فى الإسكندرية التى حرضت غرف التجارة الأجنبية الأخرى على الانضمام إليها فى الاحتجاج على هذا القانون ودعت هذه الغرف إلى اجتماع يعقد لهذا الغرض.

وقد قامت بهذه المناسبة الصحف المصرية تدافع عن وجهة النظر المصرية فى هذا القرار مُحبِّذةً تنفيذه؛ معتبرة إياه خطوة حكيمة نحو اشتراك المصريين فى إدارة الشركات التى تستغل أموالهم.

---

(١) السياسة فى ٢٨ نوفمبر.

فقالت جريدة الأهرام فى معرض بيان الأسباب التى دعت إلى إصدار هذا القرار: «ويذكر القراء أن هذا القرار الذى أصدره مجلس الوزراء لم يكن عفوًا ولم يقصد منه افتئات على الشركات أو نقص للامتيازات. وإنما جاء عقب قضايا الفرنك الفرنسى والفرنك البلجيكى وعقب هبوط أسعار الأوراق المالية. وبعد إفلاس شركات التأمين أخذت من أموال المصريين ما أخذت وبعد ظهور أوراق أجنبية لشركات أجنبية لا يعرف مقرها مقدار يسرها. وقد خسر المصريون بسبب ذلك ملايين الجنيهات الذهبية. فقد تقاضت هذه الشركات ثمنًا لأوراقها أو أجرًا على تأميناتها أو سعرًا لسنداتها جنيهات مصرية كاملة القيمة. ثم جاءت الشركات تستغل ظرف هبوط الفرنك الورقى وتحاسب حَمَلة أسهمها وسنداتها سواء على رءوس أموالهم المودعة بمقتضى هذه الأوراق أم بالأرباح المستفادة منها أم فى الكوبونات المستحقة والسندات المستهلكة على الفرنك الورقى وهو تصرف من الشركات الأجنبية يهدم الثقة».

إلى أن قالت: «للمصر الحق فى أن يكون لها اشتراك حقيقى فى إدارة الشركات حتى تضمن سيرها فى متجه يتفق مع مصلحة مصر والمصريين وفى أن تسهم فى شركات تتألف فيها».

وقالت جريدة البلاغ، فى فصل عقدته فى هذا الصدد: «أمن الحق فى شىء أن تتألف مئات من الشركات الأجنبية فى مصر فتعمل وتجنى الأرباح الطائلة دون أن يكون للمصريين نصيب فى إدارتها ولا فى أسهمها ولا فى عملها وهل من مصلحة هذه الشركات نفسها ومن التأمين لعملها ولأموالهما أن يكثر فى بلادنا عدد الحاملين للشهادات العلمية الحانقين على المجتمع لأنهم لا يجدون عملاً ولقد كان واجبًا على هذه الشركات أن تشرك المصريين فى جزء من أعمالها لتتبادل المنفعة معهم، ولكنها لم تفعل وقاطعت المصريين مقاطعة مدهشة حتى ليمر الإنسان بها جميعًا فلا يكاد يعثر بين الألوف المؤلفة من مديريها ومستخدمى إدارتها على مصرى واحد إلا فى القليل النادر. وهذه حالة ليس لها مثيل فى بلد آخر ولهذا كان واجبًا أن تتدخل الحكومة بسلطتها وأن تضع ذلك

القـرار». وختـمت مقـالها بقـولهـا: «فخـيـر لمثـيرى هذه الضـجـة أن يكفوا عنهـا وحسبهم يستثمرون أموالهم ويربحون منها فى كل عـام ما لا يقل عن ملايين عدة من الجنيهات وهـم مع ذلك لا يدفعون عليها ضـريبـة ولا يؤدون عنها واجبًا ولا يقبلون حتى ضريبة الخفر»[1].

وقد جرى حديث بين مراسل الأهرام فى الإسكندرية وبين المستر كارفر الذى دعـا إلى اجتمـاع الغرفة التجـارية، فقـال إنهم يطلبون عدم تنفيذ قرار مجلس الوزراء؛ لأنه يقف فى طريق التجـارة ويعرقل عمليـة تأليف الشـركات الأجنبية الجديدة فى القطر المصرى وذكر أن القـانون البريطانى يبيح إنشاء الشـركات الأجنبية فى إنكلترا برءوس أموال أجنبية بحتة. وكذلك القانون الفرنسى فإنه يبيح ذلك أيضًا، وقال إن رءوس الأموال يجب أن تستخدم بحرية وأساس التعامل مع الشـركات والشعوب هو الثقـة المتبادلة لا الجنسيـة. ولما سأله المراسل عن السبب فى عدم الاحتجاج على إثر صدور القرار وبين له أن الاحتجاج فى هذا الوقت يحمل على أن المقصود به عرقلة مساعى الحكومة لتقلل الامتيازات الأجنبية فأجابه: «إننا احتججنا عليه فى ذلك الوقت ورفعنا الاحتجاج إلى دار المندوب السـامى ولكنّا لم نَرَ فـائدة فلم نر بدًا من احتجاج أعم وأنهم فى نيتهم تعزيز الامتيازات الأجنبية»[2].

وقد تحـدث سكرتير الغـرفة التجـارية البـريطانيـة مع مندوب جريدة البلاغ فقال إن شرط تحتيم تعيين عضوين مصريين فى مجلس إدارة كل شركة لا معنى له؛ لأنه لا يوجد بين المصريين من هم خبيرون بأعمال الشركات وإدارتها وأن إيجاد مصـريين بين مديرى الشـركات يجب أن يترك لمحض رغبـة الشـركات. وانتقد الشرط الخاص بعرض ربع رأس المال ليكتتب فيه المصريون وكذا الشرط القـاضى بتعيين ربع الموظفين مـن المصريين، أمـا الشرط الـرابع فصـرح بأنـه لا اعتراض عليه[3].

---

(١) البلاغ فى ٢٥ نوفمبر.
(٢) الأهرام فى ٢٧ نوفمبر.
(٣) البلاغ فى ٢٧ نوفمبر.

ومما يجدر ذكره أن الدوائر الأمريكية لم تشترك فى هذه الحركة المعادية لمصر، بل على العكس كانت فى جانب وجهة النظر المصرية[1].

وقد اجتمع فى ٢٨ نوفمبر بمحل المستر كارفر بالإسكندرية اثنا عشر مندوبًا عن بضع هيئات تجارية وحضر المندوب الأمريكى التجارى، بصفته مشاهدًا فقط دون أن يشترك فى المناقشة، ولم يدع إلى حضور الاجتماع من الصحفيين سوى مندوب عن جريدة الإچبشيان غازيت، وقد قرر المجتمعون «وجوب دعوة أعضاء مجلس إدارة غرفة الإسكندرية التجارية المصرية لكى تشترك فى إبداء الرأى» وكان هذا القرار نهاية الضجة التى قامت[2].

ويجب ألا نختم الكلام فى هذه المسألة دون أن نورد هنا رأى أحد كبار رجال الأعمال التجارية من المصريين هو أمين يحيى باشا رئيس شركة المحاصيل المصرية فقد صرح لمندوب جريدة الأهرام أنه يوافق على الشرطين الأولين أما الشرط الثالث الخاص باستخدام ربع موظفى الشركة من المصريين فقد اعترض عليه قائلاً إن الشركات الأجنبية يجب أن تعذر فى الاعتراض على الشرط الثالث وهو أن يجعل ٢٥٪ من موظفيها من أبناء وطننا لأن الشركات الأجنبية المنظمة يجب أن تكون مطلقة التصرف فى إدارة شئونها وهى تختار ذوى الكفاءة والخبرة والأخلاق الحميدة لخدمتها ولشبابنا كفاءة فيما ألفوه من الأعمال ولكنهم فى دوائر التجارة والاقتصاد الراقية مازال ينقصهم كثير من الاستعداد. ثم تساءل سعادته عما تكون النتيجة إذا تقدمت شركة إلى الحكومة تطلب إذنًا بتأليفها وقدمت بين أعضاء مجلس إدارتها عضوين؛ وكذا عينت بضعة أفراد من الوطنيين بمرتبات ضئيلة وبعد أن يصدر المرسوم بتأليفها تستغنى عن هؤلاء وأولئك[3].

---

(١) انبلاغ فى ٢٧ نوفمبر والسياسة فى ٢٩ منه.
(٢) السياسة فى ٢٩ نوفمبر.
(٣) الأهرام فى ٣٠ نوفمبر

إصلاح الأزهر

وجه ثروت باشا عنايته إلى إصلاح الأزهر فرفع مذكرة إلى مجلس الوزراء بشأن تشكيل لجنة تجمع بين عناصر مختلفة من أعضاء البرلمان وبعض كبار العلماء وبعض موظفى وزارتى المعارف والأوقاف برياسة إسماعيل صدقى باشا للنظر فى مسألة الأزهر واقتراح ما ترى إدخاله من الإصلاحات عليه. وقد وافق مجلس الوزراء على تشكيل اللجنة، وقد جاء فى المذكرة التى رفعها ثروت باشا إلى المجلس بصدد عمل هذه اللجنة ما يأتى، «وسيشمل برنامج أعمال اللجنة تحديد الأغراض التى ترمى إليها المعاهد الدينية من جهة الشريعة الإسلامية السمحة وتقاليد التاريخ فى مختلف العصور الإسلامية بالنسبة إليها مع تطبيقها على حاجات العصر الحاضر وتعيين مكانة المعاهد الدينية بالنسبة لدُور العلم المختلفة مع تنظيم الصلة بين هذه وتلك وتوضيح آراء اللجنة فى وجوه الإصلاح الباعثة على النهوض بالمعاهد الدينية فى مختلف شئونها كافة وصيانة كرامتها وإنماء الثقافة الإسلامية فى نفوس خريجيها مع النظر فى مالهم ووجوه الانتفاع بها وتقدير شهاداتهم وبسط أسماء العلوم التى ينبغى تدريسها فيها مع ملاحظة أن تلك المعاهد هى علوم الدين واللغة قبل كل شىء ووضع البرامج للدروس والتدريس»[1].

وقد رحبت الصحف بتأليف هذه اللجنة وتلقى الناس ذلك الخبر بالارتياح التام فوصفتها السياسة بأنها فكرة حكيمة تتفق ومطالب الأمة ونوابها وتتفق ومطالب الأزهريين أنفسهم ودعت إلى صبغ الأزهر بالصبغة المصرية العلمية وهجر طرق التدريس العتيقة التى طال عليها الزمن ولم تعد تصلح للقرن العشرين وطلبت أن يكون الإصلاح «إصلاحًا حاسمًا حازمًا صريحًا لا يعرف مواربة ولا رياء؛ وكذلك يجب أن يحدد الغرض من هذه المعاهد وأن تحدد صلتها بغيرها من المعاهد الأخرى وليس ذلك بالأمر اليسير بل إن تحديد الغرض من

---

(١) الأهرام فى ٢٩ نوفمبر.

الإصلاح للخروج بهذه المعاهد من جمودها الحاضر ولإزالة ما شاب سمعتها التى كانت زاهرة فى بلاد الشرق كل ذلك يجب البحث والإمعان فيه»[1].

وقد تفاءلت السياسة بعد ذلك بتشكيل اللجنة فقالت فى محل آخر، إنه «من حق الذين يحرصون على سمعة الأزهر وعلى إصلاحه والسمو به إلى المكانة التى تعيد له مقامه السابق فى البلاد الإسلامية جميعًا أن يغتبطوا ببرنامج اللجنة وتشكيلها وأن ينتظروا فى المستقبل القريب إصلاحًا حازمًا صريحًا يحقق حاجيات العصر الحاضر فى أمر هذه المعاهد التى صارت إلى حال ضج منها أهلها قبل أن يضج منها سواهم»[2].

وقد أنشأت جريدة البلاغ مقالاً افتتاحيًا عالجت فيه الموضوع، قالت: «وفى اعتقادنا أن هذه اللجنة لن تعانى صعوبات على شىء من الأهمية إذا هى لم تراع غير الفكرة الأساسية من الإصلاح وهى أن تجعل التعليم فى تلك المعاهد متفقًا مع روح العصر الحاضر منطبقًا على مصلحة الطلاب الذين ينتمون إليها»، ثم تابعت قولها مبينة الطريق الذى تراه لتحقيق هذه الغاية بوجوب جعل المعاهد الدينية دور تعليم للدين وللعلوم العصرية، إلى أن قالت: «على أن تحقيق هذا الرأى وتنفيذه لا يكونان فى الإمكان ما لم يضم الأزهر والمعاهد الدينية الأخرى إلى وزارة المعارف. فهذه الوزارة هى التى تشرف على التعليم بوجه عام وهى مسئولة عن نشره وتقدمه فى البلاد فليس من المعقول فى هذه الحالة أن تستثنى من إشرافها وهمتها تلك المعاهد التى تضم بين جدرانها آلاف الطلبة التى يراد جعل مستوى التعليم فيها متفقًا مع مستوى التعليم عامة، ثم لفت نظر اللجنة إلى إعارة هذه النقطة ما تستحقه من الاعتبار[3].

■ ■ ■

---

(١) السياسة فى ٢٩ نوفمبر.

(٢) السياسة فى ٣٠ نوفمبر.

(٣) السياسة فى ٣٠ نوفمبر.

البـــاب الثانى عشر

■ شهر ديسمبر

■ ■

الفصل الأول

زيارة ملك وملكة الأفغان لمصر



وصل إلى علم الحكومة المصرية أن صاحب الجلالة أمان الله خان ملك الأفغان سيقوم برحلة إلى الأقطار الأوروبية وسيمر فى طريقه بمصر فرأت أن تنتهز هذه الفرصة فتدعو الملك الشرقى العظيم إلى زيارتها فوجه صاحب الجلالة الملك فؤاد الدعوة إليه بذلك فرد جلالة الملك الأفغان بقبوله إياها مع الشكر[1].

ولم تكد الصحف تذيع النبأ حتى اهتزت قلوب المصريين هزة الفرح وسرت إليهم نشوة السرور والاغتباط بزيارة ملك بلاد صديقة مستقلة شرقية تجمعها ومصر عدة روابط وثيقة، منها الجهاد فى سبيل الحرية والاستقلال والتقدم نحو المدنية العصرية بخطى واسعات والأخذ بقسط وافر من حضارة الغرب، فضلاً عن وحدة الدين والاستظلال بسماء واحدة هى سماء الشرق العريق.

وبدأت الحكومة تعد عدتها لاستقبال المليك الشرقى المستقل بأعظم مظاهر الحفاوة والتكريم كما بدأت الصحف ترحب مقدمًا بتلك الزيارة الملكية فأهابت بالأمة أن تظهر عواطف الصداقة والود للضيف العظيم وحثت البلاد على الاشتراك فى استقباله والاحتفاء بمقدمه تكريمًا للشعب الباسل الشجاع الذى يمثله. وعقدت الفصول الضافية عن تاريخ جلالة الملك أمان الله وتاريخ الأفغان وماضيها فى الذود عن استقلالها ونهضتها الحديثة. وقد وجه المؤلف نداء إلى

---

(١) البلاغ فى ٢٢ ديسمبر.

الأمة المصرية للقيام بواجب الحفاوة نحو جلالة ملك الأفغان وقد نشرته فى الصحف وهذا نصه:

أيتها الأمة الكريمة

لا يزال الابتهاج ملء النفوس على إثر الاحتفالات العظيمة التى أقامتها حكومات الدول العظمى وشعوبها لصاحب الجلالة الملكية فكان تكريم جلالته تكريمًا لكم واحترامًا لقوميتكم. وكانت وفادته على هذه الأمم الكبيرة تدعيمًا لصداقتكم بغيركم من الأمم الحية، والاحتفاء به تحية مباركة من تلك الشعوب لنهضتكم الفتية وعزتكم القومية، وتَجِلَّة حسنة لماضى تاريخكم وتشجيعًا لحاضركم وترحيبًا بمستقبلكم. إزاء هذه الاحتفالات العظيمة وهذا العطف الجميل ينبغى أن تقفوا أثرهم فنتبع هذه السنة الحسنة فى حسن الصيانة لدى زيارة أحد العظماء من الملوك ورؤساء الحكومات حتى نبرهن أننا أمة استعادت مكانتها تحت الشمس وأننا جديرون بالصداقة حقيقون بالعطف.

وها هو ذا صاحب الجلالة ملك الأفغان الذى نهض بأمته نهضة كان لها أثرها الصالح فى مختلف نواحى حياتهم ينزل بعد قليل من الأيام ضيفًا على صاحب الجلالة الملكية ولما كان ضيف جلالته ضيفكم فتسابقوا للتأهيل به وانتهزوا هذه الفرصة السعيدة للحفاوة اللائقة بهذا الملك الجليل.

أبناء وطنى الأعزاء

لا يخفى على فطنتكم أن الاحتفال بجلالته محدث ولابد من الأثر الحسن ليس فقط فى الشعب الأفغانى وحسب، بل فى سائر الشعوب الشرقية ما نؤمله من تقوية الأواصر وتوثيق العُرَى.

واعتقد أنكم لستم بمتراخين ولا وانين ولا عن مثل هذا الواجب الأقدس غافلين ولكنها تذكرة والذكرى تنفع المؤمنين.

وكتبت السياسة بمناسبة زيارة ملك الأفغان والملوك الآخرين الذين قيل إنهم سيزورون مصر من هذا الشتاء تقول: «وستسقبلهم مصر بالحفاوة التى عرفت

عنها دائمًا فى استقبال ضيوفها وبأكثر من هذه بالحفاوة إجلالاً لمقامهم الكريم. ولن تقتصر هذه الحفاوة على المظاهر الرسمية، بل ستكون حفاوة قلبية مصدرها شعور الشعب الحريص أشد الحرص على أن تكون بينه وبين الدول التى يمثلها أصحاب الجلالة أجمل علاقات المودة ولتقديره لهذه الزيارات كأمارات خاصة لتقدير أصحاب الجلالة وشعوبهم لمكانة مصر ولحضارتها. والحق أن المصريين يبتهجون أعظم الابتهاج بهذه الزيارات الملكية، ويعتبرونها دليلاً صادقًا على نظر الأمم المختلفة لمصر بعين الاعتبار الصحيح[١].

كذلك كتب المقطم مرحّبًا بتلك الزيارة الميمونة، فقال ضمن مقاله: «وقد طربت مصر الشرقية بزيارة هذا الملك الشرقى وكأنها ما سمعت حتى الآن من أخباره وما اتصل به من مآثره وما نقل إليها من الأقوال التى قالها فى الهند والخطب التى خطبها وأهمها دعوة الناس إلى التآلف وتوحيد الكلمة فى الوطن الواحد بقطع النظر عما بينهم من خلاف فى العقيدة أو المذهب وهو درس بليغ يجب أن ينقش على صفحات القلوب ويجب أن تعرف مصر قيمته وتقدره قدره بعدما جربته وجنت نتائجه الطيبة فى أثناء نهضتها الحديثة»، ثم استطرد من ذلك إلى الكلام عن الاتصال بين الشعوب الشرقية قال: «قد كان الواحد منا إذا درس جغرافية أفغانستان وتاريخها حسب أنها لبعدها لا يمكن أن تُفهم وذلك لانقطاع الروابط بيننا وبينها أما الآن فإن هذه الزيارة الملكية ستكون مفتتح عصر جديد فى تاريخ شعوب الشرق وستكون هذه الزيارة فى الأسبوعين القادمين أعظم ما يُعنى به الشرقيون فى بلدانهم الكثيرة متعجلين على تتبع حوادثها ويعنون بتلقى أخبارها ويبتهجون بما ستسفر عنه حتمًا ويتمنون أن تكون فاتحة لتبادل الزيارات بين بلدان الشرق تبادلاً لا يقتصر على ملوكها وحكامها بل يجاوزهم إلى الهيئات والأفراد»[٢].

---

(١) السياسة فى ٢٢ ديسمبر.
(٢) المقطم فى ٢٥ ديسمبر.

ورحب البلاغ بمقدم الزائر العظيم فقال: «يصل إلى مصر بعد يومين صاحب الجلالة أمان الله خان ملك الأفغان وهو ملك طالما سمع المصريون باسمه وبأعماله الجليلة وطالما جاءتهم الأخبار عن شعبه الناهض وعن بسالته فى الحرص على استقلاله فقابلوها بإعجاب وتمنوا لو أنهم تمكنوا من الاتصال بهذا الشعب ليظهروا له ميلهم إليه وتقديرهم لصفاته وليبادلوه عواطف الصداقة والإخاء»، ثم قال واصفًا الود الذى يضمره المصريون لجلالة أمان الله خان وشعبه بأن «ود صادق ما فيه شك ولا تشوبه شائبة من غرض»، إلى أن قال مرحِّبًا بجلالته: «فسيحل جلالة الملك أمان الله خان، إذ يحل بيننا بعد يومين، أرضًا حبيبة وسيرى قومًا هم لشعبه إخوان وسيقرأ فى كل العيون دلائل الود فوق دلائل الإكرام»[1].

وقبل قدوم جلالة الملك أمان الله خان بأيام حضر إلى مصر غلام جيلانى خان وزير الأفغان المفوض فى أنقرة ثم سعادة محمود طرزى خان وزير الخارجية الأفغانية وصهر جلالة الملك أمان الله خان؛ وذلك ليمهدا الطريق لاستقبال مليكهما وقد استُقبلا عند وصولهما بما يليق بمقامهما من الحفاوة والإجلال - وقد قابل ثانيهما مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المصرى مبلغًا إياه تحيات مليكه وتحيات الشعب الأفغانى وتعزيته فى فقيد الشرق المغفور له سعد باشا زغلول وكان لهذه المقابلة فى نفس النحاس باشا أبلغ الأثر. وقد أعرب عن شعوره هذا فى حديث جرى له مع مندوب جريدة البلاغ فقال: «كانت مقابلتى لصاحب السعادة وزير خارجية الأفغان مقابلة وداد وصداقة وإن كان كل منا لم يعرف الآخر من قبل»، ثم نوَّه بنهضة بلاد الأفغان وتقدمها وذكر بالخير شدة تمسك الأفغانيين باستقلالهم واعتزازهم بحريتهم، ثم قال: «ولا ريب فى أن الشعب المصرى بجميع طبقاته سيتضافر على الترحيب بضيف مصر الكريم صاحب الجلالة أمان الله خان ملك الأفغان وبذلك تشترك الأمة مع جلالة مليكها المعظم وحكومته فى استقباله استقبالاً وديًا حافلاً تتجلى فيه مظاهر الإخاء الذى

(١) البلاغ فى ٢٥ ديسمبر.

يضمره الشعب المصرى للشعب الأفغانى ولجلالة مليكه الحر الذى علمت من سعادة وزير خارجيته أنه يقود النهضة الحديثة فى بلاده وأن القصد الأول من سياسته أن يرى ويختبر بنفسه مظاهر المدنية والتقدم فى البلاد الأخرى لينقل منها إلى بلاده ما يتناسب مع حالتها.

ثم سأله المندوب: هل قال لكم وزير خارجية الأفغان شيئًا عن الشعب المصرى؟ فأجاب: «نعم. فإنه وصف لى طويلاً عطف الشعب الأفغانى على الشعب المصرى وتقديره لنهضته ولزعيم هذه النهضة المغفور له سعد زغلول باشا طيَّب الله ثراه. وذكر لى أن الأفغانيين تأثروا لوفاته تأثرًا عميقًا. وقال: إنه آتٍ برغبة من صاحب الجلالة مليكه ليعرب عن تقديره للمصريين ونهضتهم وتعزيته فى فقيدنا وفقيد الشرق. وقد شكرت لجلالة مليكه هذه العواطف السامية وأكدت له أن الأفغان ستجد فى المصريين دائمًا أخلص الأصدقاء وأوفى الإخوان[1].

وأدلى النحاس باشا بحديث آخر لمندوب المقطم لا يخرج فى معناه عن الحديث المتقدم[2].

وصرح وزير خارجية الأفغان بأنه «يشعر وهو قادم إلى مصر أنه قادم إلى بلد صديق محب وأن الأفغانيين يميلون إلى المصريين كل الميل وأن هذا الميل قد ازداد قوة يوم دعا جلالة ملك مصر جلالة ملك الأفغان لزيارة مصر؛ فقد أحدث ذلك أجمل الأثر فى نفس الشعب الأفغانى الذى يزور جلالة ملكه جلالة ملك مصر زيارة ملك شرقى لملك شرقى يريد أن يحكم ما بين بلاده والبلاد التى يزورها من الروابط ويزيدها قوة وتوثيقًا»[3].

وصول جلالة الملك أمان الله خان إلى الديار المصرية

وفى الساعة الخامسة من صباح يوم الأحد ٥ ديسمبر دخلت الباخرة «راجيوتانا» التى تقل صاحبَى الجلالة الأفغانية وحاشيتهما، مياه السويس وعند

(١) البلاغ فى ٢٥ ديسمبر.
(٢) المقطم فى ٢٧ ديسمبر.
(٣) السياسة فى ١٨ ديسمبر والبلاغ فى ٢١ منه.

شروق الشمس أطلقت المدافع ٢١ طلقة تحية للضيفين العظيمين واستقل محافظ السويس وحكمدارها وسفير الأفغان فى أنقرة زورقًا أوصلهم إلى الباخرة ودخل السفير أولاً إلى الصالون الذى كان به جلالة الملك، ثم أدخل المحافظ والحكمدار على جلالته فأبلغه أولهما تحية جلالة الملك فؤاد وترحيبه بمقدمه وتمنياته له ولجلالة الملك طيب الإقامة فشكره جلالته ورجاه أن يبلغ جلالة ملك مصر العظيم شكره وامتنانه ووفير تحياته.

ونزل المحافظ والحكمدار وبعد نزولهما بقليل وتحركت الباخرة فأطلقت المدافع ٢١ طلقة أخرى وكان رجال المطافئ والبوليس قد صُفوا على طول شاطئ بورتوفيق إلى مسافة بعيدة وخرجت الكشافة فى زورق تصدح موسيقاهم بالأنغام بينما كانوا يهتفون بحياة ملك الأفغان وملكته.

ووصلت الباخرة ميناء بورسعيد فى الساعة السابعة مساء فصعد إليها سعادة طرزى خان وزير الخارجية وقضوا جميعًا الليلة على ظهر الباخرة وفى نحو الساعة العاشرة من صباح اليوم التالى اصطفت فى الميناء قوة من الجيش المصرى وقوة أخرى من رجال البوليس وموسيقى مدرسة السويس وأقبل إسماعيل رمزى باشا محافظ القنال ووكيله والحكمدار وكبار موظفى الحكومة بمحافظ القنال ثم سمو الأمير عمر طوسون نائبًا عن جلالة الملك فؤاد وبرفقته بعثة الشرف التى ستكون فى معية جلالة ملك الأفغان أثناء إقامته وهى تتألف من صادق وهبة باشا والميرالاى حمزة بك وأحمد إحسان بك.

وكان من أوائل المهنئين بوصول جلالتهما سالمين والترحيب بهما ضيفين كريمين جمعية الرابطة الشرقية التى أبرقت بذلك إلى جلالة الملك كما أبرقت إلى المليكة الجليلة على يد سعادة طرزى خان صهر الملك.

ثم صعد سمو الأمير وأعضاء بعثة الشرق إلى ظهر الباخرة فقابلهم سفير الأفغان بأنقرة وكبير أمناء ملك الأفغان وبعد أن استراحوا قليلاً دخلوا إلى صالون صاحب الجلالة ملك الأفغان فتقدم الأمير طوسون وأبلغه تحية ملك

مصر وتهنئته إياه بسلامة الوصول، ثم قدم له بعثة الشرف فرد جلالته على ذلك بالشكر.

وفى منتصف الساعة الحادية عشرة نزل جلالته ومعه الأمير طوسون وبعثة الشرف والحاشية واستقل سيارة مع سمو الأمير أحاط بها عشرون فارسًا وتبعتها سيارات أخرى تقل الباقين وسار الموكب بين جموع غفيرة محتشدة على جانبى الطريق كانت تهتف للأفغان ومليكها هتافًا عاليًا. وتبع ذلك موكب آخر يقلُّ جلالة الملكة «شاه خانوم» وحاشيتها.

ويمَّم الموكبان شطر المحطة التى كانت مزينة بالأعلام المصرية والأفغانية وعند وصول كل من الموكبين صدحت الموسيقى بالنشيد الملكى الأفغانى واستقل الجميع القطار الملكى الذى تحرك قاصدًا القاهرة فوصلها فى الساعة الثالثة بعد الظهر تمامًا.

وكانت محطة القاهرة مفروشة بالبُسُط الفاخرة ومزينة أبدع زينة، وكان فى استقبال جلالته جلالة الملك فؤاد والأمراء والنبلاء وثروت باشا ورئيس مجلس النواب والوزراء ورئيس الديوان الملكى وكبار رجال القطر ومحافظ العاصمة وكانوا جميعًا بملابسهم الرسمية وقد تصافح الملكان مصافحة ودية وتبادلا عبارات الترحيب والتهنئة ثم صافح جلالة الملك الأفغان الأمراء والنبلاء وقدم لجلالة الملك فؤاد حاشيته فقدم له الملك فؤاد بدوره الوزراء ورجال القصر الملكى.

وخرج الملكان والحاشية الأفغانية والمستقبلون من الباب الملكى واستقل الملكان عربة تجرها ستة من الصافنات أحاطت بها كوكبة من رجال الحرس الملكى بأعلامها وتبعتها عربات أخرى أقلت رجال حاشيتَى الملكية فتألف منها موكب جميل الشكل سار فى شوارع احتشد فيها ألوف من المصريين يحيون ضيفهم العظيم. وبعد ربع ساعة خرجت جلالة الملك ومعها حاشيتها وقصد الموكبان السراى التى أعدتها الحكومة المصرية بالجيزة لنزول الضيفين الكريمين.

وقد تفضل جلالة ملك الأفغان فحادَث مندوبى بعض الصحف المصرية معربًا عن سروره واغتباطه بزيارة جلالة الملك فؤاد وبلاده، وقد صرح لمندوب الأهرام قائلاً: «إنى سعيد بأن أزور صاحب الجلالة الملك فؤاد الذى أعرف مبلغ ما يبذله من جهود وما يقوم به من أعمال فى سبيل نهضة مصر وسعادتها ورخائها. إننا معاشر الأفغانيين نعد المصريين إخوانًا لنا ونعد مصر شقيقة لبلادنا ونتعقب أخبار تقدمكم ونهوضكم بكثير من الإعجاب والسرور ونتألم لألمكم ونحزن لحزنكم وبصفة عامة نشترك معكم فى شعوركم»[1].

وقد تلقى المصريون هذه العواطف السامية من جانب جلالة ضيفهم العظيم فى كثير من الامتنان والشكر وأفاضت الصحف، خصوصًا الإنكليزية منها، فى وصف الاستقبال الحار والترحيب العظيم الذى قوبل به جلالته فى مصر وامتدحت صفات جلالته ولاسيما مناصرته لسفور المرأة ومساواتها بالرجل فى الحقوق.

فقال مُكاتب جريدة الديلى ميل، الذى سافر على نفس الباخرة التى تقل ملك الأفغان، إن ملكة الأفغان هى أول ملكة مسلمة تحررت من الحجاب ولو مؤقتًا. ومع أن هذا التحول عن المألوف هو لمدة قصيرة فقط إلا أنه ذو مغزى عظيم للعالم الإسلامى فإنه يدل على ما عند هذا الملك المصرى من الشجاعة التى تجعله لا يكترث لمعارضة المشايخ الذين يريدون أن تبقى النساء محجبات دائمًا. وقد شاركت ملك الأفغان والأميرات الأفغانيات ببساطة وعدم تكلف باقى المسافرين فى التسالى التى يتسلى بها المسافرون بحرًا». ونشرت جريدة «رفرى» مقالاً افتتاحيًا قالت فيه: «إن الملك أمان الله قام بعمل عظيم بتشجيعه قرينته الملكة على الظهور سافرًا»[2].

فى اليوم التالى للزيارة

كان البرنامج الرسمى للزيارة يتضمن أن يشهد جلالة ملك الأفغان استعراض الجيش المصرى فى اليوم الثانى. ففى صباح ذلك اليوم أخذ المدعوون يفدون

---

(١) الأهرام فى ٢٧ ديسمبر والبلاغ فى ٢٦ منه.

(٢) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٢٨ ديسمبر.

على ميدان الرصدخانة بالعباسية مكان الاستعراض؛ حيث أقيم (كشك) ملكى وعلى جانبيه سرادقان أحدهما لوزراء الدول المفوضين والوزراء السابقين، والآخر لأعضاء البرلمان.

وقرابة منتصف الساعة العاشرة وصل جلالة الملك فؤاد بملابس القائد الأعلى للجيش فى معيته كبير ياورانه صادق يحيى باشا، وبعد ذلك بقليل وصل جلالة الملك أمان الله فاستقبله جلالة الملك فؤاد والأمراء والوزراء، ثم أخذ الملكان مكانيها فى الكشك الملكى غير أنهما ظلا واقفين يحييان أعلام الفصائل أثناء الاستعراض الذى كان بقيادة اللواء على توفيق باشا. وبعد تمام الاستعراض أبدى جلالة ملك الأفغان إعجابه بمهارة وحدات الجيش المصرى وحسن هندامه وترتيبه وخرج مودعًا من جلالة الملك ومن معه. وبعد بضع دقائق قفل جلالة الملك فؤاد راجعًا إلى قصر عابدين.

وفى الظهر تناول جلالة ملك الأفغان وحاشيته طعام الغداء على المائدة الملكية.

وقرابة الساعة الثالثة من بعد ظهر ذلك اليوم زار جلالة ملك الأفغان ومعه حاشيته وصادق وهبه باشا مندوب جلالة الملك فؤاد، دار الكتب المصرية، وكان فى استقبال جلالته على الشمسى باشا وزير المعارف ومحمود صدقى باشا محافظ العاصمة وأسعد براده بك مدير دار الكتب وغيرهم من الكبار فأخذ جلالته يتفقد الدار وما تحويه من نفيس الكتب القديمة والحديثة وكان يبحث فيها ويدرسها دراسة باحث مُستقص وألقى مدير الدار بين يدَىّ جلالته كلمة حيًّا فيها الزائر الكريم ونوه فيها بأواصر القربى بين الممالك الشرقية من قديم الزمان وكان أحد موظفى الدار يقوم بالترجمة وأجاب جلالته بالشكر على ما لقيه من الحفاوة البالغة ثم قدم المدير لجلالته مصحفًا مذهبًا هدية من الدار.

وعند انتهاء زيارة دار الكتب وقَّع فى دفتر زيارتها المعد للملوك، ثم عرَّج على دار الآثار العربية التى تقع فى الدور الأول من بناء دار الكتب المصرية فاستقبله عند بابها نجيب الغرابلى باشا وزير الأوقاف ووكيل وزارته ومحافظ القاهرة

ومسيو جاستون ڤييت مدير دار الآثار العربية وموظفو الدار. وكان المدير يشرح لجلالته محتويات الدار من نفائس الآثار والتحف القيمة، وفى النهاية ألقى المسيو ڤييت كلمة باللغة الفرنسية مرحبًا بتشريف جلالته منوهًا بتاريخ الأفغان القديم فشكره جلالة الملك ووقع على الدفتر الخاص وقدم الوزير لجلالته مجموعة من اللوحات عن أشهر الطُرَف الموجودة بالدار أعدتها دار الآثار خصيصًا لهذا الغرض وخرج مودعًا بمثل ما قوبل به من الحفاوة والاحترام.

ثم زار مسجد السلطان حسن فمسجد الرفاعى فمسجد محمد علىّ وكان يقابل فى كل منها بما يليق بمقامه السامى من الحفاوة وقدم له كتابان فيهما نبذة عن تاريخ المسجدين الأول والثالث.

وفى منتصف الساعة الثامنة مساء حضر مأدبة العشاء أدبها لجلالته وزير الخارجية فى دار الوزارة، ثم دعا جلالته إلى حفلة راقصة بدار الأوبرا الملكية مُثلت فيها رواية عايدة وحضر مع جلالته جلالة الملك فؤاد وصاحبتا الجلالة ملكة الأفغان وملكة مصر والوزراء والشيوخ والنواب وغيرهم من العظماء[١].

وكان جلالته يقابل أثناء مروره فى الشوارع بأعظم مظاهر الترحيب والهتاف.

فى اليوم الثالث

فى منتصف الساعة الحادية عشرة صباحًا وصل جلالة الملك أمان الله خان ومعه حاشيته إلى المتحف المصرى؛ حيث كان فى استقباله عثمان محرم باشا وزير الأشغال ووكيلها ومسيو لاكو مدير مصلح الآثار ولفيف من كبار موظفيها فأخذ جلالته يطوف الدار ويشرح له المسيو لاكو آثارها الثمينة أثرًا أثرًا ويترجم بينهما أحد موظفى دار الكتب المصرى الذى عُين لمرافقة جلالته لهذا الغرض. وكان جلالته يدقق كثيرًا فيما يراه من محتويات الدار ويستعلم عما يفحص عليه ويناقش الأجوبة التى يتلقاها وقُبيل الساعة الواحدة انصرف جلالته ومن معه مودعًا بمراسيم الإجلال قاصدًا سراى عابدين حيث تناول طعام الغداء.

---

(١) أهرام وسياسة ٢٨ ديسمبر.

وفى الساعة الثالثة بعد الظهر قصد إلى أهرامات الجيزة لزيارتها فاستقبله وزير الأشغال والمسيو لاكو ومدير الجيزة ووكيلها وغيرهم فزار الأهرامات وأبا الهول والمعبد الموجود بالقرب منه، ثم تناول الشاى بعد ذلك فى الكشك الملكى الذى كان قد شرفه أيضًا جلالة الملك فؤاد فشاهد الملكان ألعاب الفروسية التى قام بها فرسان العرب[1].

بعد الزيارة الرسمية

بانتهاء اليوم الثالث انتهت الزيارة الرسمية لجلالة ملك الأفغان وأصبحت إقامته فى مصر بصفة غير رسمية ولكنه بقى فى ضيافة الحكومة المصرية.

وقد قضى جلالته الشطر الأول من نهار اليوم الرابع فى القصر الذى أُعد له بالجيزة التماسًا للراحة. وفى الساعة الثالثة من بعد ظهر اليوم زار حديقة الحيوانات بالجيزة؛ حيث كان فى استقبال جلالته مدير الجيزة وكبار رجال الإدارة بها ومدير الحديقة وكبار موظفيها وبعد أن تفقّد الحديقة وشاهد ما بها من مختلف أنواع الحيوانات تفضل فوقع على سجل الزيارة، ثم خرج مودعًا بالإجلال.

وفى المساء سافر مصطحبًا جلالة ملكة الأفغان وبعض الحاشية إلى الأقصر فى قطار خاص وقد استقبلهما وودعهما فى محطة القاهرة حكمدارها ووكيل محافظتها وبعض كبار الموظفين وأدت التحية فصيلة من رجال البوليس ورافق جلالتهما فى سفرهما فى القطار الخاص محمود فهمى القيسى باشا مدير الأمن العام وأحمد محمد حسنين بك الأمين الأول فى القصر الملكى وكذلك مدير قسم النظام والخفر بوزارة الداخلية والقائمقام محمد حسين بك الملحق بجلالة ملك الأفغان ومصطفى نيازى بك المعين بصفة مترجم لجلالته وحكمدار بوليس السكك الحديدية[2].

---

(١) الأهرام فى ٢١ ديسمبر.

(١) الأهرام فى ٣٠ ديسمبر.

وقرابة الساعة الثامنة من صباح اليوم التالى وصل القطار محطة الأقصر التى زُينت أبدع زينة وفرشت بالطنافس؛ حيث كان فى استقبال جلالته أحمد فهمى حسين بك مدير قنا ووكيل المديرية وحكمدارها وكبار الموظفين والأعيان وعند وصول جلالة ملك الأفغان تعالت أصوات الهتاف من الجموع التى كانت محتشدة وأدت رفقة الشرق التحية العسكرية كما صدحت موسيقى مدرسة البوليس بالسلام الأفغانى، ثم استقل جلالة الملك والملكة سيارة إلى فندق ونتر بلاس وتبعتهما الحاشية الملكية فى سيارات أخرى.

وبعد تناول طعام الإفطار تحرك الركاب العالى إلى آثار مقابر الملوك ومعه الحاشية فشاهد الآثار الموجودة هناك وكان يتولى الشرح لجلالة الملك المسيو لاكو مدير عام مصلحة الآثار، ثم عاد إلى الفندق وفى الساعة الرابعة مساء حضر حفلة الشاى التى أقامها مدير قنا تكريمًا لجلالته.

وفى منتصف الساعة الثامنة استقل ومن معه قطاره الخاص عائدًا إلى القاهرة فودع بمثل ما قوبل به من الحفاوة والإكرام[1]..

وصل القطار الملكى الأفغانى القاهرة فى صباح ٣١ ديسمبر، وفى الساعة الحادية عشرة زار جلالة ملك الأفغان بنك مصر فاستقبله أحمد مدحت يكن باشا رئيس مجلس إدارة البنك وأعضاء المجلس وطلعت حرب بك مديره وكان البنك وقت زيارة جلالته مفتوحًا للعمل وداره غاصة بالجمهور والموظفين الذين هتفوا عاليًا بحياته. وبعد أن تفقد البنك بكل دقة أظهر إعجابه العظيم بنظام العمل فيه وقُدم لجلالته فنجان قهوة فى ظرف من الذهب ونماذج من كل أوراق البنك وثلاثة مناديل من المنسوجات الحريرية المصنوعة بدمياط بمصنع عبد الفتاح اللوزى بك أحد أعضاء مجلس الإدارة وتفضل جلالته فوقع فى دفتر الزيارة وخرج مودعًا بالتصفيق والهتاف.

وفى الساعة الثالثة بعد الظهر قصد أعضاء جمعية الرابطة الشرقية إلى قصر الجيزة المقيم فيه جلالة الملك أمان الله خان فتشرفوا بمقابلة جلالته وكان

---

(١) الأهرام فى ٣٠ ديسمبر.

وفدهم مولفًا من السيد عبد الحميد البكرى رئيس الجمعية وأحمد شفيق باشا نائب الرئيس (المؤلف) وأحمد زكى باشا والشيخ على سرور الزنكلونى والسيد محمد رشيد رضا والسيد محمد الغنيمى التفتازانى وصالح بك جودت ومحمد بك أمين واصف وميرزا مهدى بك مشكى وميرزا محمد رضا قزوينى ونور الدين بك مصطفى وعزيز بك على المصرى وإبراهيم بك دسوقى أباظة والدكتور منصور فهمى وحبيب أفندى جرجس وعلى بك رفاعى والميرالاى توفيق بك فهمى ونسيم أفندى صبيعة.

وقد ألقى الرئيس خطابًا باللغة العربى، ثم قُدم نص هذا الخطاب فى صندوق جميل من الخشب المحلى بالصدف منقوش فوقه «تحية الرابطة الشرقية لجلالة أمان الله خان ملك الأفغان سنة ١٣٤٦ هجرية». وقد تعطف جلالة الملك فخاطبهم بخطبة صغيرة بالفارسية، فقال إنه سعيد بتعرفه إلى أعضاء الجمعية التى من أغراضها العمل على تقدم الشرق وإنه سعيد بأن يذكر بأن شرق اليوم غير شرق الأمس فإن شرق اليوم ناهض وأن اجتماع الروابط الشرقية هو اجتماع ليس المقصود منه أى عداء للغرب وإنما المقصود تحسين حال الشرق بما عنده من حسنات واقتباس خير الغرب وتقريب جميع الناس من بعضهم. وإنه إذا قال روابط شرقية فإنه طبعًا يتعدى اختلاف الأديان واللغات ويتناول مثل الهندوسى واليابانى وغيرهما.

وقد أوفد حضرتا صاحبَى الجلالة الأفغانية بعد ظهر ٣١ ديسمبر محمد يعقوب خان كبير أمناء جلالة ملك الأفغانية إلى بيت الأمة لتبليغ تعزية جلالتيهما إلى أُمّ المصريين فى وفاة زعيم مصر والشرق سعد زغلول باشا، وقد صحب كبير الأمناء غلام جيلانى خان فى هذه الزيارة واستقبلهما فى بيت الأمة فتح الله بركات باشا، وقد قابلت صاحبة العصمة حرم الزعيم هذا العطف بالشكر الجزيل[1].

■■■

(١) أهرام أول يناير سنة ١٩٢٨.

الفصل الثانى

المحادثات السياسية



حل شهر ديسمبر والمحادثات السياسية بين ثروت باشا والسير أوستن تشمبرلن لم تنته بعد بل مازالا يتابعانها على أجنحة البرق وما فتئت تتردد حولها الإشاعات المتضاربة يغمرها سيل من الأوقايل التى لم تخرج عن حد الحدس والتخمين؛ إذ إنها مازالت فى طى الكتمان ولم تتجاوز أسوار صدرَى الوزيرين ومن اتصلت به ساسة الإنكليز بحكم منصبه؛ حتى إن النحاس باشا صرح لمندوب المقطم قائلاً: «ولما عاد - أى ثروت باشا - لم يكاشفنى بتفصيل هذه المحادثات التى لا يزال الأخذ والرد دائرًا بشأنها وأما ما قيل من ثلاثة أيام فى بعض الصحف الأجنبية بشأن ورود النبأ الأخير على المسئولين فى مصر من بريطانيا فيظهر أنه سابق لأوانه بدليل أن دولة رئيس الوزراء لم يكالمنى فى ذلك وعلى كل حال فإننا منتظرون النتائج».

ومن النقط المهمة التى وصلت إليها المحادثات أن سلمت وزارة الخارجية البريطانية لمستعمراتها المستقلة «الدومنيون» تستشيرها فى شأن القواعد الأساسية للاتفاق الذى تنوى إبرامه مع مصر.

على أنه على الرغم من صمت ثروت باشا كانت الصحف تنشر بين الحين والحين بعض الشىء مما تزعم أن المحادثات شملته أو وصلت إليه، فنشر المقطم رسالة لمكاتبه الإسكندرى قال فيها: «حدثنى ثقة كبير وصل فى هذه الأيام من

لندن وفرنسا حيث اتصل ببعض الدوائر العالية واجتمع بنفر من أقطاب السياسة البريطانية عما يدور فى الأندية الخاصة الإنكليزية عن المحادثات السياسة الأخيرة، فأشار إلى أن لندن تثق ثقة كبيرة بصاحب الدولة ثروت باشا وتميل إلى الاعتقاد بأنه سيتغلب على المصاعب التى تعترض سبيله متوسلاً بائتلاف الأحزاب المصرية».

وانتقل إلى الكلام عن بعض ما اشتملت عليه المحادثات فقال: «إن أهم ما يشغل حكومة لندن ورؤساء حكومات المستعمرات البريطانية هو البحث فى مذكرة وضعتها لجنة الدفاع الإمبراطورى والمواصلات الإمبراطورية فيما يتعلق ببقاء الجيش البريطانى فى القاهرة أو انسحابه منها إلى الضفة الشرقية من قناة السويس»، ثم استطرد إلى الكلام عن دخول مصر فى عصبة الأمم فقال: «والظاهر أن الآراء متفقة على دخول مصر جمعية الأمم عقب المعاهدة الحربية مع إنكلترا، إذ تكون حليفتها تدافع إحداهما عن الأخرى وتصون مصالحها وتحفظ مرافقها بدون مساس باستقلال مصر فإذا علمنا هذا أدركنا أن مشكلة قناة السويس تُحل حلاً مُرْضيًا برفع العلم المصرى على القناة فلن يكون هناك من تحدثه نفسه بالاعتداء على مصر حليفة بريطانيا العظمى» وقال بصدد الجيش: «ويستنتج بعض العارفين مما تقدم أن حكومة لندن لا تعارض بعد ذلك فى زيادة عدد الجيش المصرى وإعداده للطوارئ والحوادث»[1].

وعقدت جريدة البلاغ فصلاً بعنوان (شىء مما وصلت إليه المحادثات) قالت فيه عن نقل جيش الاحتلال إلى القنال: «ولكن مادام مقررًا أن الحكومة البريطانية تستشير مستعمراتها المستقلة فقد وضح أن مما وصلت إليه المحادثات شيئًا يختص بالدفاع عن قنال السويس؛ لأن هذه المستعمرات لا تهتم بشىء فى مصر اهتمامها بهذا الدفاع، ثم إنها جعلت منه مسألة حيوية لها حينما اجتمعت فى المؤتمر الإمبراطورى البريطانى فى لندن منذ سنتين وهذا

(1) المقطم فى ١٦ ديسمبر.

الشيء لا يمكن أن يكون إبقاء الحالة الحاضرة على ما هى عليه لأنه لو كان كذلك لما كانت هناك حاجة للاستشارة. ومعروف أن مسألة الدفاع عن القنال هى إلى حد ما مسألة جيش الاحتلال لأن رجال الحزب البريطانيين كانوا دائمًا يقولون إن بقاء هذا الجيش فى القاهرة مقصود منه التمكن من حماية القنال»، إلى أن قال: «وهنا نستطيع أن نقول إن هذا التعديل هو نقل القوات الحربية التى تحتل القاهرة والإسكندرية فى مدة معينة إلى جهة قريبة فى قناة السويس ولم نعرف بعد هل هذه الجهة فى الضفة الغربية أو فى الضفة الشرقية». وجاءت البلاغ بشىء جديد عن المحادثات فروت أن الأفكار متجهة إلى جعل الاتفاق الذى يعقد بين مصر وإنكلترا مؤقتًا وأن ثروت باشا مرتاح إلى هذه الفكرة؛ لأنها تذلل كثيرًا من الصعوبات إلى أن قالت: «فإذا صح ما فهمناه من مصادر مختلفة فإن فكرة التوقيت هذه هى من الأساسات التى يراد أن يبنى عليها الاتفاق حتى يكون فى استطاعة كل من الفريقين أن يعدل الشروط بما يرى أن التجربة دلت عليه. وأغلب الظن أن التوقيت فى المرة الأولى سيكون لمدة غير طويلة أى لشىء كخمس سنوات، ثم ذكرت مسألة دخول مصر عصبة الأمم بما لا يخرج عما تقدم نقلاً عن المقطم»[1].

وقد نشرت جريدة «ستسمان» رسالة لمكاتبها فى لندن قال فيها: «علمت أن المحادثات البريطانية المصرية قطعت مرحلة أوسع مما يعتقد إجمالاً فقد وضعت قاعدة المفاوضات ولا ريب أن إيجاد هذه القاعدة يعد من الأعمال الجليلة إذا راعينا ما أصاب المساعى التى بذلت قبل الآن من الحبوط والفشل».

«وبعد أن استشارت الحكومة البريطانية ممتلكاتها عرضت على الحكومة المصرية أمورًا صريحة معينة وعينت الحدود التى تستطيع ضمن دائرتها أن تعقد معها تسوية ودية وتركت لثروت باشا حرية اختيار الطرق والوقت المناسب للسير فى سبيل هذه التسوية».

---

(١) البلاغ فى ١٦ نوفمبر.

«ومن المحتمل أن تجرى المفاوضات فى القاهرة ولكن لا يحتمل أن يمثل السير أوستن تشمبرلن الحكومة البريطانية؛ لأنه لا يمكن أن يطلب إليه إيجاد فراغ من وقته للدخول فى مباحثات طويلة ولقد كان الغرض من وجوده إيجاد تأثير طيب فى عقول الشرقيين»(١).

وقد صرح ثروت باشا فى حديث مع مندوب جريدة الأهرام بأن المفاوضات مستمرة ولا يزال البحث جاريًا بينه وبين الحكومة البريطانية فسأله المندوب: ولكن هذه المباحثات تجرى منذ زمن غير قصير ومرور كل هذا الوقت دون أن يسمع عنها شيء هو الذى يبعث شيئًا من عدم الثقة بها أو بمصيرها؟

فأجاب دولته بأن «الأخذ والرد الآن يجريان بمراسلات تلغرافية تستغرق وقتًا بطبيعة الحال كما أنه يجب أن تراعى كل الدقة الواجبة فى مسألة مهمة كالمسألة التى يجرى بصددها البحث حتى لا يكون هناك أى مجال لسوء التفاهم»(٢).

وبمناسبة افتتاح دورة البرلمان البريطانى أُلقى خطاب العرش الذى ورد به عن مصر ما نصه «وكانت زيارة ملك مصر من دواعى سرورى وقد هيأت الفرصة لتبادل الآراء تبادلاً تامًا بين رئيس الوزارة المصرية ووزير خارجيتى. وكانت ماهية هذه المحادثات المصرية الودية ـ فى حد ذاتها ـ فألاً حسنًا بالمستقبل فرجائى أن تعود نتيجتها بالنفع الدائم على كل من البلدين»(٣).

■■■

---

(١) برقيات الأهرام الخصوصية فى ١٩ ديسمبر.
(٢) أهرام ٢١ ديسمبر.
(٣) برقيات الأهرام الخصوصية فى ٢٣ ديسمبر.

الفصل الثالث

أعمال البرلمان



من الطبيعى أن يكون أول عمل مهم يقوم به البرلمان فى مفتتح دوره هو الرد على خطاب العرش؛ لذلك نستهل هذا الفصل بإيراد ردَّىْ مجلسَى الشيوخ والنواب عليه وقد أقر كل من المجلسين رده بجلسة ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٧.

رد مجلس الشيوخ

«يا صاحب الجلالة»

إن مجلس الشيوخ يتقبل من جلالتكم أطيب السلام بقلوب ملؤها الابتهاج ويستقبل افتتاح دور الانعقاد الحالى للبرلمان بمزيد الاغتباط. ويفخر كل الفخر باطمئنان جلالتكم إلى حسن بصره بمصالح الوطن العزيز وسهره على توفير السعادة وتوطيد المستقبل للبلاد وارتياح جلالتكم إلى ازدياد التقاليد البرلمانية قوة وتمكينًا. كما أنه يشاطر جلالتكم فى الأسف على فَقْد البرلمان للمغفور له سعد زغلول الذى تولى رياسة مجلس النواب دورتين كاملتين فكان له الفضل فى وضع تلك التقاليد. وأن المجلس ليقدر الخسارة العظمى التى لحقت الأمة المصرية بموت ذلك الزعيم الجليل. حامل لواء نهضتها وخادمها الأمين. وتحفظ له فى سويداء القلوب تلك المكانة التى حازها عند الأمة بالإخلاص فى العمل والحرص على المطالبة بحقوقها كاملة. ويضرع إلى الله الغفور الرحيم أن يمطره سحائب الرحمة والرضوان وأن يسكنه فسيح الجنان.

وإن المجلس كيقين جلالتكم متحد الكلمة فى خدمة البلاد وتعزيز شأنها. وسيمضى بتوفيق الله فى أعماله كما نهض بها فى أدواره السابقة.

ويملأ المجلس سرورًا إعلان جلالتكم أن حركة التجديد فى مختلف جهات الحكومة بدأت تؤتى ثمارها. كما يسره التفاؤل بحسن المستقبل وتوطد دعائم مالية البلاد ويرجو تحقيق رغائب جلالتكم فى كل ما يعود على الأمة بالرفاهية من تلك المشروعات التى اعتزمت الحكومة على تقديمها للبرلمان.

ويشكر للحكومة عنايتها برغائب نواب الأمة وما قامت وتقوم به من صالح الأعمال.

ويسر المجلس ما لقيتموه جلالتكم من بالغ الحفاوة وحسن الاستقبال من الشعوب والحكومات والقداسة البابوية التى زرتموها وما أبدوه من خالص الصداقة للشعب المصرى وعالى تقديرهم لتاريخه القديم وعطفهم على نهضته الحديثة وتكريمهم إياه فى شخصكم الجليل وأن تكون تلك الزيارة قد حققت توثيق عُرَى المودة وروابط الثقة بين الوطن العزيز وتلك البلاد.

ويزيد اغتباط المجلس استعداد الحكومات ذوات الشأن فى الامتيازات لبحث نظامها والاستعاضة عنه بما يحقق للبلاد ما تتوق إليه من سلطان القضاء فى شئون القاطنين بها كافة والتشريع بينهم وفرض الضرائب عليهم بلا تفرقة ولا تمييز ويشكر المجلس دولة رئيس الحكومة على ما بذل فى ذلك من عناية ومجهود.

كذلك يزيد فى سرور المجلس أن يسود حسن التفاهم بين مصر وبريطانيا العظمى وأن يؤدى ذلك إلى اتفاق يصون حقوق البلاد واستقلالها.

والله القدير نسأل أن يوفِّق العاملين لخدمة الوطن العزيز حتى يقوموا بما يعود عليه بالنفع العام وأن يديم جلالتكم رافلين فى حُلَل السعادة مستظلين بعلم الاستقلال إنه سميع الدعاء.

القاهرة فى ١١ جمادى الثانية سنة ١٣٤٦، ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٧

عن رئيس مجلس الشيوخ

محمد علوى الجزار

رد مجلس النواب

يا صاحب الجلالة

«يتشرف مجلس النواب بأن يرفع لجلالتكم أسمى عبارات الشكر على ما تعطفتم فأبديتموه فى خطبة عرشكم من الاغتباط بما أفادته البلاد من الحياة النيابية، وما أظهرته من الاعتزاز بالدستور وتوطيد تقاليده، مبرهنة بذلك على أهليتها للحياة الحرة، فى الداخل والخارج معًا.

وإن المجلس ليشاطر جلالتكم الحزن عميقًا على فقيد الوطن المغفور له سعد زغلول باشا، الذى فقدت فيه الأمة زعيم نهضتها، وباعث حريتها كما خسرته الدول والبرلمان رئيسًا حكيمًا، عاملاً على صيانة الدستور وإنماء تقاليده فى ظلال عرشكم، ورعاية عطفكم، وسيبقى ذكره خالدًا، وعمله تراثًا مجيدًا يتوارثه المصريون جيلاً بعد جيل.

ويسر المجلس أن تنهض حكومة جلالتكم بأعباء مشاريع الإصلاح فى مختلف الشئون الداخلية، بما يحقق رغبات البرلمان وإرادة الأمة التى له شرف الإعراب عنها.

ومن بواعث الغبطة الحقة لهذا المجلس أن يرى ما أسفرت عنه رحلة جلالتكم من توثيق عرى المودة وروابط الثقة بين مصر والبلاد الأجنبية الصديقة التى زرتموها، ولا يسعه إلا أن يسجل شكره لتلك الشعوب الحرة على ما أبدته من الصداقة للشعب المصرى، والتقدير لتاريخه المجيد، والعطف على نهضته وأمانيه، ذاكرًا لها ما أظهرته من جميل الحفاوة بمصر وشخص مليكها الدستورى الكريم.

ويرجو المجلس أن تتمكن الحكومة المصرية فى قريب الوقت من عقد مؤتمر دولى لإعداد ما يلزم وضعه من الاتفاقات والقوانين التى تضمن للبلاد سلطان القضاء فى شئون القاطنين فى البلاد كافة، والتشريع بينهم، وفرض الضرائب عليهم بلا تفرقة ولا تمييز، بما يتفق مع مصلحة البلاد وحقوق سيادتها.

ويسر المجلس أن يسود حسن التفاهم بين مصر وبريطانيا العظمى وأن يؤدى ذلك إلى تسهيل الوصول إلى اتفاق يصون حقوق البلاد واستقلالها.

والمجلس يبتهل إلى الله تعالى أن يطيل فى ظلال اليُمن عمركم، ويؤيد بالدستور ملككم. وأن يحقق للبلاد فى عهدكم ما يؤهلها له ماضيها وحاضرها من حرية كاملة، ومجد وفير.

وقد أقر مجلس الشيوخ رده بعد قليل من المناقشة التى أثارها الأستاذ لويس فانونس، طالبًا إضافة جملة تشير إلى طلب إلغاء الامتيازات الأجنبية برُمَّتها لا تعديلها والمساواة فى الضرائب بين المصرية والأجانب.

أما فى مجلس النواب فقد قامت حول الرد مناقشة حامية الوطيس أثارها نواب الحزب الوطنى فاقترح أولاً الأستاذ فكرى أباظة أفندى تأجيل الرد على خطبة العرش حتى يدلى رئيس الوزراء ببيان عن المحادثات السياسية فرفض المجلس هذا الاقتراح. وتُلى مشروع الرد المتقدم للذكر، فقام الأستاذ محمد حافظ رمضان بك رئيس الحزب الوطنى وألقى خطابًا مسهبًا قال فيه: إنه يوافق على عقد المؤتمر الدولى للنظر فى تعديل الامتيازات الأجنبية الذى أشار إليه خطاب العرض غير أنه يريد أن يحاط ذلك بسياج من الحذر بحيث يكفل ألا تكون نتيجته موافقة الدول على التعديل على أن تقوم إنكلترا بحماية الأجانب وتقبل مصر ذلك بحكم تمثيلها فى المؤتمر فيكون ذلك منها قبولاً لأحد التحفظات الأربعة التى يشترطها الإنكليز. وطلب أن يكون أساس المؤتمر عدم حلول أية دولة محل الدول الأخرى قائلاً: «والذى أراه أنه قبل أن يعقد المؤتمر وقبل أن يبحث فى جوهر الامتيازات يجب على الحكومة أن تستوثق من أن أساس البحث لن يتناول خلول دولة محل الدول الأخرى ولأن أية دولة عليها ضمان الدول صاحبات الامتياز ولا طلبات ضمانات تقدمها الحكومة المصرية غير أنظمتنا التى أصبحنا بها من أرقى البلاد إدارة وقضاء فمتى تم لنا هذا أمكن عقد المؤتمر بدون أن يكون هناك أى خطر». وحمل على سياسة حسن التفاهم التى لم تكن إلا غُنْمًا لإنكلترا أو غُرْمًا على مصر مصرِّحًا بأنه ليس من

يكرهون وجود حسن التفاهم بيننا وبين إنكلترا على شرط أن تكون هذه السياسة قائمة على حذر واحتياط من الجانب المصرى، وأشار إلى وجوب عدم الشروع فى المفاوضات الرسمية إلا بعد جلاء آخر جندى بريطانى عن أرض الوطن، وانتقد عبارة «استكمال استقلالنا» التى وردت فى خطاب العرش بمناسبة ذكر عقد محالفة مع إنكلترا فقال إن استقلالنا موجود بالفعل منذ أن تخلت تركيا عن حقوقها فى البلاد المصرية وأن هذا الاستقلال كامل لا يحتاج إلى استكمال وإنما هو معتدى عليه وكان يجب أن يقال رد الاعتداء عن استقلالنا لاستكماله. وطلب فى ختام خطبته بإنشاء مفوضية مصرية فى بلاد الحبشة منتقدًا انتقادًا مُرًا إنشاء مفوضيات وقنصليات فى بلاد لا مصلحة لنا فيها كالبرازيل مع إغفال ذلك فى جارة كبلاد الحبشة تربطنا وإياها علاقات حيوية مهمة(١).

وتوالت المناقشة فى هذه النقط التى تكلم عنها الأستاذ رمضان بك ثم قام الدكتور نجيب إسكندر وطرق نقطة أخرى وهى تخليد ذكرى المغفور له الزعيم الأكبر سعد باشا فطلب إضافة فقرة عل نص مشروع الرد تتضمن شكر الحكومة على قرارات تخليد ذكرى الزعيم التى اتخذتها عقب وفاته والرجاء فى أن تشرع الحكومة فى تنفيذ هذه القرارات فورًا. وقد ساد جو المجلس شعور بالموافقة على هذا الاقتراح، غير أن رئيس مجلس الوزراء قام فصرح بما يلى «فى الواقع أن ذكرى الزعيم الجليل المرحوم سعد باشا زغلول لا يمكن أن تكون موضع مناقشة بين الحكومة والمجلس، إن الحكومة تشعر بما يجب عليها من حيث تخليد ذكرى فقيد البلاد. وتعلمون حضراتكم أنها اتخذت قرارات لتخليد هذه الذكرى وقد بدأت فعلاً بتنفيذها وستعرض عليكم فى هذا الأسبوع الاعتماد اللازم لنزع ملكية المنازل التى سيقام عليها الأثر الذى يخلد بتلك الذكرى. أما فيما يتعلق بالتماثيل فوزارة الأشغال العمومية تشتغل بإعدادها لغاية أمس وعما قريب ستعرض على حضراتكم ما قرَّ عليه الرأى».

هذا وإنى ليسرنى أن هذه المناسبة قد عرضت للإعراب لحضراتكم عما تشعر به الحكومة نحو إحياء ذكرى الزعيم الجليل مشاركة بذلك المجلس والأمة

---

(١) أخبار ٦ ديسمبر.

من احترام هذه الذكرى وتقديسها؟ ومع شكرى لحضرة العضو المحترم الذى عرض شكر الحكومة على ما قامت به فى هذا الصدد أرجو ألا يكون لهذا الشكر ذكرى؛ لأننا فى القيام بتخليد ذكرى سعد إنما نقوم بأداء واجب ولا محل لأن يشكر إنسان على قيامه بالواجب».

واكتفاء بهذا التصريح تنازل الدكتور نجيب إسكندر عن اقتراحه وأقر المجلس بالأغلبية مشروع الرد على خطاب العرش(1).

وقد قابلت الصحف ردَّى المجلس على خطاب العرش بالثناء والتأمين، وقالت السياسة فى تعليقها ما يأتى: «وهذا الموقف الذى وقفه البرلمان المصرى فى الشئون الخارجية سواء فى مسألة الامتيازات أو فى العلاقات المصرية البريطانية يدل على ما هو معلق من هذه المسائل حلاً سلميًا من طريق المفاوضة فى المؤتمرات أو مباشرة بين الحكومتين وأنه لذلك لا يريد أن يقيم عراقيل أو صعوبات فى سبيل الحكومات المصرية بهذا الصدد. فيكفى الآن أن يعرف المصريون ما سيكون موقف الدول صاحبات الامتيازات، وماذا سيكون موقف بريطانيا بإزاء هذا التصرف الحكيم وكلهم يرجون أن يقابل بالتقدير الصحيح وأن يسفر عن حل المسائل كلها حلاً يكفل للمصريين وللأجانب المقيمين فى مصر أمنهم وطمأنينتهم»(2).

أما جريدة الأخبار فقد صبت جامَّ غضبها على البرلمان وصوبت سهام اللوم الشديد إلى ردى المجلس على خطاب العرش، متهمة إياه بالتفريط فى حقوق البلاد والرجوع بالقضية المصرية إلى الوراء مخالفين فى ذلك مبادئ سعد باشا التى انتخب الأعضاء عليها؛ حتى إن الجريدة كتبت مقالاً زعمت فيه أن مجلس النواب الحالى أصبح لا يعبر عن إرادة الأمة ويجب حله عاجلاً واستفتاء الأمة من جديد(3).

وكذلك وافق مجلس النواب بجلسة ٥ ديسمبر على مشروع قانون تقدم من الأستاذ محمد بك يوسف بإلغاء ثلاثة الأوامر العالية الصادرة فى ٧ سبتمبر

---

(١) السياسة والأهرام فى ٦ ديسمبر.
(٢) السياسة الأسبوعية فى ١٠ ديسمبر وأهرام ٩ منه.
(٣) الأخبار فى ٤، ٦، ٨، ١٢ ديسمبر.

سنة ١٨٨٤، ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٥، ٢٤ أبريل سنة ١٨٨٨ بتوقيع الحجز الامتيازى لأصحاب الأطيان على محصولات المستأجرين لحصولهم على الإجازات المستحقة. وأقر المجلس القانون الخاص بنشر الدخان بأغلبية ساحقة بجلسة ١٢ ديسمبر ووافق فى ١٩ منه على مشروع قانون مقدم من الأستاذ محمد بك يوسف أيضًا يقضى بإلغاء القانون رقم ٢٠ سنة ١٩٢٤ الخاص بالتجمهر[١].

وبجلسة ٢٦ ديسمبر أقر المجلس اعتمادًا إضافيًا قدره ٣٣٠,٠ جنيهًا مصريًا تخليد ذكرى المغفور له الزعيم الأكبر سعد باشا زغلول بعد مناقشة كان القصد منها إحاطة هذا القرار بسياج من الضمانات تكفل استمرار اجتماع الوفد المصرى فى بيت الأمة بعد شراء الحكومة له وعدم استعمال هذا البيت التاريخى وكذا الأراضى المجاورة له التى نزعت ملكيتها لغرض غير تخليد ذكرى الزعيم خشية أن يتغير الزمن وتجىء حكومة أخرى غير القائمة بالأمر فتلعب يد الأهواء والشهوات وتعبث بقرار المجلس. ولم يهدأ خاطر النواب إلا بعد أن صرحت الحكومة بلسان وزير الأشغال الذى قال: «الحكومة تقرر أنها ستنص فى مرسوم نزع الملكية على الأغراض التى تخصص لها العقارات المذكورة وهى أن منزل المرحوم سعد باشا يجعل متحفًا توضع فيه مخلفات الفقيد وأرض المنزلين المجاورين له يقام فيهما ضريحه ومنزل إبيانة سيكون مدرسة أو محلاً للاجتماعات العامة» ومما يجدر ذكره أن هذا الاعتماد وافق عليها بالاجتماع.

وكذلك وافق المجلس فى نفس هذه الجلسة على اعتماد إضافى بمبلغ ٣٠٥٠٠ جنيه مصرى بميزانية ديوان جلالة الملك بشراء أثاثات وفضيات لإعداد جناح من قصر عابدين لاستقبال أصحاب الجلالة الملوك المنتظر تشريفهم القطر المصرى[٢].

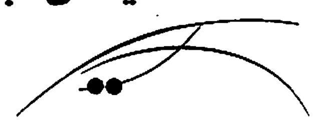
■■■

(١) الأهرام فى ١، ١٢، ٢٠، ديسمبر.

(٢) الأهرام فى ٢٦ ديسمبر.

الفصل الرابع

الحالة الداخلية فى البلاد



غام جو الائتلاف فى النصف الأخير من شهر ديسمبر بسبب مقال نشرته جريدة السياسة لسان حال حزب الأحرار الدستوريين عرَّضت فيه بنيَّات رجال الوفد نحو الائتلاف وإخلاصهم لثروت باشا ولحزبها؛ بل كاد هذا المقال يبذر بذور الشقاق بين الدستوريين أنفسهم كما سيرى القارئ فيما يلى؛ غير أن هذه الغيوم لم تكن سوى سحابة صيف ما لبثت أن انقشعت بفضل حكمة الزعماء وحنكة السياسة.

وقد بدأت السياسة مقالها المنوه عنه الذى عنونته «نريد ائتلافًا خالصًا وأساس الائتلاف الخالص الصراحة» بقولها: «يحزننا أن نكتب اليوم موجهين القول إلى سعادة مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المصرى ننبهه إلى عواقب ما حدث ويحدث من طائفة فى الوفد ليست هى فيه إلا أقلية صغيرة ولكنها أقلية تكاد بنشاطها تجره إلى سياسة تأباها حكمه ويأباها حرصه على الائتلاف الحاضر».

«يحزننا أن نكتب بعد ما استنفدنا غير الكتابة من الوسائل وبعد أن تتابعت الحوادث تتابعًا يجعلنا نخشى تغلب هذه السياسة الخطرة تغلبًا ينتهى بانزلاق أغلبية الوفد فيها دائمًا يدعونا للكتابة وللكتبة شدة حرصنا على الائتلاف وتمام تقديرنا إياه على أنه الوسيلة الوحيدة لتوحيد دعائم الحكم النيابى وعلمنا إلى

جانب هذا بأن الائتلاف لا يبقى سلمًا قويًا قديرًا على تحقيق هذه الغاية ما لم يخلص المؤتلفون جميعًا له كل الإخلاص وما لم يُضحِّ كل واحد منهم فى سبيل تأييده بكل ما يستطاع تضحيته».

ثم قالت إن الأستاذ مكرم عبيد أظهر تذمره من دعوة الناس إلى استقبال ثروت باشا عند عودته من أوروبا للمرة الأولى بحجة أنه لم يمضِ على وفاة سعد باشا غير أيام قليلة وعتب على الأستاذ سلوكه هذا، ثم عرضت إلى موضوع تكريم الطلبة لثروت باشا، وهو بيت القصيد من المقال، فقالت إنه لما أظهر الطلبة رغبتهم فى إقامة حفلة تكريم لرئيس الوزراء لقاء جهاده السياسى العنيف وبعد أن قبل دولته الدعوة بعد أن رفعتها من قبل سعى الوفد سعيه بين الطلبة لعدم إقامة هذه الحفلة فألف الوفد لجنة تنفيذية جديدة للطلبة اتهمت اللجنة الأولى بعدم مراعاتها شعور الأمة بتكريم ثروت باشا وهى مازالت فى حداد على زعيمها وأعلنت الصحف أن النحاس باشا تنحى عن حضور الحفلة بسبب انقسام الطلبة وأنه لن يشترك فيها أحد من أعضاء الوفد، ثم عتبت على النحاس باشا لاشتراكه فى هذه الأعمال إذ اجتمعت به لجنة الطلبة الجديدة التى أُنشئت لمحاربة فكرة تكريم ثروت باشا وخطب فيها كما خطب رئيسها فى حضرته وأخذت صورته مع أعضائها وانتقدت خطبة النحاس باشا وخطبة رئيس اللجنة إذ جاء على لسان مندوب الطلبة ما يأتى «ولما كان الوفد المصرى هو الهيئة التى وكلتها الأمة للسعى لنيل حريتها واستقلالها فإن الطلبة يقصرون تأييدهم على تلك الهيئة الكريمة» وجاء فى رد النحاس باشا على هذه الكلمة قوله: «بارك الله فيكم. إن جنود سعد أولئك الطلبة الأبرار هم الذين نعتمد عليهم فى جهادنا السلمى للحصول على استقلالها - أى البلاد - وقد حققتم الظن فيكم إذ التففتم حول الوفد المصرى الذى عهدت إليه الأمة بتحقيق استقلالها، فالوفد يرحب بكم ويعترف بكل كلمة تمثل الطلبة فبلغوا ذلك إخوانكم»، وقد عقبت السياسة على ذلك بقولها: «ليس فى كلام مندوب الطلبة ولا رئيس الوفد ولا بيان اللجنة إشارة إلى الائتلاف كأنه أمر لا وجود له بل

الإشارة الظاهرة فيه أنه لا ثقة بغير الوفد كأن الأحزاب المؤتلفة الأخرى لا ثقة بها» وقد ختمت هذا المقال بقولها: «على أن ألمنا لا يقلل من إيماننا بالائتلاف وحرصنا عليه لكن حرصنا وحدنا لا يكفى بقاء الائتلاف قويًا سليمًا، بل يجب أن يكون من الجانب الثانى مثل هذا الحرص وإذا كان بعض أعضاء الوفد يجرون رئيسه إلى سياسة يمكن أن تهدد الائتلاف رغم إيمانه هو به وحرصه عليه فإن واجبًا أن يكون فى أغلبية الوفد المؤمنة بالائتلاف إيماننا قوة تناضل فى سبيله وتدفع عنه ما يكون موضعًا لريبة، فهل لنا أن نرجو فى وجود هذه القوة؟ ذلك أكبر أملنا إن كان الوفد ما زال يرى فى الائتلاف مصالح البلاد»[1].

وقد قابل الرأى العام هذه المقالة بالدهشة؛ لأنها كادت أن توجد كَلْمة فى بناء الائتلاف بما بنته لرئيس الوفد وسكرتيره وبعض رجالهم والحقيقة أن الخلاف كان قد دب دبيبه فى صفوف الطلبة منذ أشهر قبل ظهور فكرة تكريم ثروت باشا فسعى أهل الخير إلى إزالة أسبابه حرصًا على مصلحة الطلبة أنفسهم وضنًا بمجهودهم أن يضيع فى محاربة بعضهم البعض حتى تألفت القلوب واتحدت النفوس وأعيد تأليف لجنة تنفيذية لهم وأصدرت بيانًا بعنوان «عهد سلام ووئام» بدأته بقولها: «اليوم ينهى الطلبة الخلاف ويعودون إلى سابق وحدتهم وقد عقد النصر لواءه على جموعهم وانكشفت للملأ حقيقة موقفهم فإذا بهم كما كانوا فى فجر النهضة لم تفسد الأغراض نفوسهم ولم تصدع الأحداث وحدتهم وإذا بهم على أتم الاستعداد لأن يواصلوا فى سبيل الحرية والاستقلال جهادهم بروح الحماسة التى دفعتهم من قبل» وبهذه المناسبة كانت مقابلة لجنة الطلبة للنحاس باشا الذى جاء فيه خطبته ما يأتى «وقد ساءنا جدًا نبأ الانقسام بينكم والخُلْف الذى دب فى صفوفكم فكان ذلك بادرة غير محمودة قابلتها بأسف شديد؛ لأنه إذا كان بعد سعد يجب أن تكون الكتلة واحدة فالأولى أن تكون بينكم أنتم جنود سعد، جنود خليفة سعد. جنود الوفد»، إلى أن قال: وإننا نرجو أن يكون عملكم مقرونًا بالحزم والحكمة فوجهوه أولاً إلى صالحكم

---

(٢) السياسة فى ٢٠ ديسمبر.

وصالح إخوانكم الطلبة حتى تحصلوا على ما يؤهلكم لأن تكونوا رجال الغد الجديرين بأن يكون مستقبل البلاد موكولاً إليهم. وهذا لا يكون إلا بانكبابكم على دروسكم وتحلّيكم بأجمل الصفات خصوصًا الصدق والإخلاص هذه الصفات هى رأس مالكم فى حبكم لوطنكم»[1].

بعد أن بينًا حقيقة موقف الطلبة نعود بالحديث إلى مقال السياسة فنقول، إن الصحف الإنكليزية لم تكد تحس بهذه البادرة حتى علقت عليها فنشرت جريدة التيمس تلغرافًا لمكاتبها فى القاهرة قال فيه ما يلى: «إن الجو السياسى الذى صفا فى خلال الشهر الماضى تعكر فجأة من جراء مقال نشرته جريدة السياسة دعت فيه الوفد إلى أن يجلو موقفه إزاء الائتلاف واتهمت فيه فريقًا معينًا من الوفديين بأنهم لا يفتئون يعملون على احتقار رفاقهم من الأحرار الدستوريين».

«والمعروف أن الوفديين الذين تعنيهم السياسة بمقالها لا يرتاحون إلى وجود الائتلاف لأنهم يرون فيه حائلاً يمنعهم دون بلاغ مطامعهم الخاصة. وقد وقعت أخيرًا بضع حوادث تعزز شكوى السياسة فإن هؤلاء الرجال الذين عنتهم بمقالها يعملون لإحراج مركز زعماء الأحرار الدستوريين وجعله مستحيلاً على أمل أن يفصموا عُرَى الائتلاف. وينتظر أن يعقد الطرف من لجنتين منفصلتين لدرس المسألة وتعتقد المقامات المطلقة أن نتيجة هذا العمل ستكون لتعزيز الائتلاف وزيادته توكيدًا كما يستدل من تصريحات النحاس باشا»[2].

وعلقت الصحف الإنكليزية على إشاعات الأزمة الوزارية وقد جاء ضمن تعليق جريدة «الديلى تلغراف» أنه لا ريب أن التهديد بوقوع أزمة وزارية فى مصر أخذ يثير اهتمامًا شديدًا أو شيئًا من القلق فى مقامات لندن التى لم تدرك حتى الآن جميع أسبابها ولا عواقبها الحقيقية[3].

---

(١) البلاغ فى ٢٠ ديسمبر.

(٢) سياسة وأهرام ٢٠ ديسمبر.

(٣) أهرام ٢١ ديسمبر.

على أن السحب التى خيمت فى جو السياسة المصرية الداخلية ما لبثت أن تبددت كما سبق القول بحكمة الزعماء والساسة كما أكثرت ذلك جريدة المقطم[1].

فبذلت المساعى الكثيرة لتسوية الخلاف وتلافى ما قد يحدثه من عواقب، فنشر محمد محمود باشا وزير المالية بصفته وكيل حزب الأحرار الدستوريين البيان الآتى الذى قرر فيه: «أن مقال السياسة لا يعبر إلا عن رأى كاتبه قال».

يؤلمنى أن أعلن أن المقال الذى نشرته جريدة السياسة فى عدد الثلاثاء ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧ تحت عنوان «نريد ائتلافًا خالصًا» بعيد كل البعد عن أن يعبر عن شعور الأحرار الدستوريين وأصدقائهم وأنصارهم نحو الائتلاف الذى إنما قام على عاطفة صادقة وإحساس متين متبادل؛ لأنه وحده كان ولا يزال كفيلاً بخدمة مصالح البلاد وتحقيق ما تصبو إليه من حرية واستقلال. فإن ما انطوى عليه ذلك المقال لا ترضاه كرامة الحزب ولا مركزه فى الهيئة الاجتماعية.

لذلك كانت الدهشة شديدة عندما توهم البعض أن مثل هذا الائتلاف الذى توطدت أركانه وثبتت دعائمه بفضل الشعور المشترك قد يزعزعه مقال لم يؤخذ فيه رأى الهيئة البرلمانية للأحرار الدستوريين التى كانت مجتمعة فى الليلة نفسها التى كتب فيها ذلك المقال. فالائتلاف الذى لم يكن إلا وليد إرادة الأمة وقد أحكمت أواصره وتوثقت عراه بعقيدة راسخة ووجدان صادق لأمتن من أن ينال منه مثل هذا المقال.

وكيل الأحرار الدستوريين

محمد محمود

ومن هذا ظُنَّ أن هناك خلافًا بين الأحرار الدستوريين أنفسهم الذى أشرنا إليه فى أول الفصل إذ إن السياسة لم تنشر بيان وكيل حزبها وإنما نُشر البيان فى الأهرام واتضح أن البيان أرسل إلى السياسة أولاً، ولكنها أبت أن تنشره كما

---

(١) أهرام ٢٣ ديسمبر.

جاء فى الكلمة التى عقدها الدكتور محمد بك حسين هيكل رئيس تحرير السياسة وعضو مجلس إدارة الحزب، ردًا على محمد باشا محمود إذ قال: «وكان معاليه قد بعث إلىَّ بهذا البيان لنشره بالسياسة ثم تفضل فمر بى كى أنشره فرجوته أن يتريث لأخذ رأى الحزب خصوصًا وأنه لما أبدى لى رأيه عقب صدور مقال يوم الثلاثاء بعدم موافقته عليه وبأنه سيدعو الحزب ليقرر مثل ما رآه هو من بعد المقال عن شعور الأحرار الدستوريين أظهرت له تمام الاستعداد لنشر ما يقرره الحزب كما هو الشأن دائمًا فلما أجَّل معاليه دعوة أعضاء الهيئة البرلمانية للاجتماع يوم الثلاثاء ثم يوم الأربعاء أيقنت بأن معاليه اقتنع بالواقع من أن المقال لا ينال من الائتلاف بل يشد أواصره بما يزيل من أوشاب تعلق به وقد تضره وبما يلفت النظر إلى متصرفات يجب التريث فيها حتى لا يترتب عليها فى بناء وحدة الأمة أى ضعف أو وهن يخشى مع تسرب عامل من عوامل الفساد إليها. لكن معاليه أخَّر على نشر بيانه وذهب به إلى جريدة الأهرام ولم يقبل الانتظار حتى يجتمع الحزب».

«وما كنت لأعترض على نشر كلمة لوكيل الحزب لو اقتنعت بأنها تعبر بالفعل عن رأى الحزب لكن المقال الذى اعترض محمد باشا محمود عليه إنما يعبر عن شعور الأحرار الدستوريين وعن شعور أصدقائهم وأنصارهم ويعبر عن شعور معالى محمد باشا نفسه على نحو ما فهمته من مناقشات اللجنة البرلمانية فى حرصها على أن تظل تصرفات كل من الحزبين المؤتلفين بعيدة عن أن تثير الحزب الآخر موضعًا لريبة ومن محادثة بعض أعضاء الهيئة الوفدية بهذا المعنى فى مسائل معينة يعرفها معالى الباشا ولا محل لذكرها الآن» ثم تابع رده بقوله: «إن الحرص على الائتلاف هو الذى أدى بى إلى كتابة المقال الأول بعنوان زيد ائتلافًا خالصًا»[1].

وقد أشيع أن محمد باشا محمود وثلاثة من كبار الأحرار الدستوريين عزموا على الاستقالة من الحزب[2].

---

(١) السياسة فى ٢٥ ديسمبر.

(٢) المقطم فى ٢٥ ديسمبر والبرقيات الخصوصية للأهرام فى ٢٥ منه.

وقد قالت جريدة «الديلى تلغراف» بصدد ذلك فى سياق مقال بها ما يأتى: «والمفهوم أنه إذا أيدت اللجنة التنفيذية للأحرار الدستوريين خطة السياسة فإن محمد باشا محمود يستقيل من الحزب ويلتجئ إلى بيت الأمة الذى يعد من زمن بعيد بيته الروحى الحقيقى غير أننى علمت أنه سيبذل المساعى لاتقاء مثل هذا التطور حتى لا تقع الأزمة قبل أوانها» ولو أنه لا مندوحة على ما يظهر من وقوع الشقاق بين الوفد والأحرار الدستوريين عاجلاً أو آجلاً[1].

أما الوفد المصرى فقد آلمته كلمة السياسة ولبث قليلاً تاركًا لهيئة حزب الأحرار الدستوريين الفرصة فى أن تقول كلمتها التى تحكم بها من نفسها على ما ذكره كاتب جريدتها وعضو مجلسى إدارة الحزب، وقد تحدث مندوب المقطم إلى النحاس باشا فأفضى إليه بهذا الحديث الذى لا يخلو حتى جملته من نوع من التهديد، وإليك نصه:

«إن المقال الذى نشرته جريدة السياسة فى يوم الثلاثاء ٢٠ ديسمبر تعريضًا بالائتلاف فى الوقت الذى تجمعنى فيه بدولة رئيس الوزارة وبالأحرار الدستوريين كل صداقة وإخلاص كان موضع دهشتى ولذلك صرحت فى المقطم أن الائتلاف متين لا تزعزعه أهواء الذين يريدون أن يصيدوا فى الماء العكر».

«وقد طلب إلىَّ معالى محمد محمود باشا وكيل حزب الأحرار الدستوريين أن أتريث فى الأمر حتى يصدر حزب الأحرار الدستوريين بيانًا برأيه فى ذلك فانتظرت.

وقد نشر معاليه بيانًا فى جريدة الأهرام بتاريخ ٢٣ ديسمبر صرح فيه بأن هذا المقال الذى لا يتفق مع الائتلاف فى شىء بعيد كل البعد عن أن يعبر عن شعور الأحرار الدستوريين وأصدقائهم وأنصارهم».

«وكان لبيان معاليه أحسن الأثر فى نفسى وفى نفوس حضرات إخوانى أعضاء الوفد».

---

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٢٩ ديسمبر.

«ولكن جريدة السياسة التى أبت أن تنشر لمعاليه بيانه عادت بالأمس إلى تأييد مقالها السابق بمقال من حضرة رئيس تحريرها وعضو مجلس إدارة الأحرار الدستوريين قال فيه إن مقالها السابق إنما يعبر عن شعور الأحرار الدستوريين وأصدقائهم وأنصارهم».

«ونرجو أن يصدر الحزب قراره فى هذا الخصوص بوجه السرعة حتى ينكشف المركز وتطمئن النفوس إلى الذين يعملون لخير البلاد».

قال المندوب: فشكرت لمعاليه تصريحه هذا واستأذنته فى نشره فى المقطم فأذن ثم سلمت وانصرفت شاكرًا.

وكان هذا الحادث مثارًا لإشاعات كثيرة لاكتها الأفواه ورددتها الصحف عن قرب وقوع أزمة وزارية واستقالة الوزارة وكان الذين يروجون هذه الإشاعات يرتبون النتائج الكثيرة على النزاع الذى أثارته السياسة بمقالها ويسوقون هذه النتائج كأدلة تؤيد مزاعمهم عن استقالة الوزارة ولكن الوزراء بقيت فى مراكزها على الرغم من كل ذلك[1].

ويظهر أن هذا الشهر كان شهر الخلاف والنزع فبجانب ما أثارته جريدة السياسة بمقالها من الخلاف الحزبى بين الأحرار الدستوريين والوفديين من جهة وبين الدستوريين أنفسهم من الجهة الأخرى، كان نزاع آخر قائمًا بين أعضاء الوزارة الثروتية أدى فى النهاية إلى تقديم الاستقالة من فتح الله بركات باشا وزير الزراعة الذى انقطع عن الذهاب إلى الوزارة[2].

وقد أكدت الصحف أن ليس لهذه الاستقالة دخل فى الخلاف الحزبى وساقت أسبابًا إدارية لها؛ غير أن السبب الذى ذهبت إليه أكثر من صحيفة هو أن وزير الزراعة كان قد أحال جلال فهيم بك سكرتير عام وزارة الزراعة على المحكمة العليا التأديبية لتُهَم نسبت إليه وأوقفه عن العمل توطئة لمحاكمته.

---

(١) الأخبار والسياسة فى ٢٨ ديسمبر والمقطم فى ٢٩ منه.
(٢) السياسة فى ٢٩ ديسمبر.

ثم أراد أن يعين فى وظيفته أثناء إيقافه موظفًا آخر هو مصطفى الصادق بك أحد موظفى السلك الدبلوماتيكى لوزارة الخارجية غير أن زملاءه الوزراء رأوا عدم تعيين أحد فى الوظيفة إلا بعد أن يصدر حكم المحكمة التأديبية. وعلى ذلك نشأ خلاف بينه وبينهم أدى إلى تقديمه الاستقالة. غير أن الصحف عادت تنفى هذا السبب نفيًا باتًا؛ حتى إن جريدة المقطم قالت ـ بعد أن نفت هذه المسألة ـ «أما الأسباب الحقيقية التى أدت إلى الاستقالة فالذين يعرفونها يكتمونها أشد كتمان ولكنها تعود بالإجمال إلى خلافات فى الرأى على أعمال داخلية وإدارية مما يتعلق بشئون التعاون (أى مشروع التعاون الزراعى) ونحو ذلك من الأمور. ويقال الآن إن دولة رئيس الوزراء ومعالى رئيس الوفد يعملان على إزالتها لولا الانهماك بزيارة جلالة ملك أفغانستان والشواغل الأخرى. لهذا يعتقد كثيرون أن عدم البت فى أمر الاستقالة يعود إلى هذه الرغبة فى حل العقدة وإعادة الأمور إلى مجاريها السابقة وهذا هو ما فهمناه من أحد أصحاب المعالى الوزراء فى خلال حديث دار بيننا على هذا الموضوع»[1].

وقد نفت جريدة البلاغ ذلك أيضًا بقولها: «وقد ذكر بعض الصحف أن سبب الاستقالة يرجع إلى أن معاليه قدم مذكرة بتعيين مدير عام لوزارة الزراعة وإلغاء منصب السكرتير العام. ولكن هذا الخبر أشيع من نحو أسبوعين ونفته الوزارة فهو إذن ليس السبب الصحيح وإنما السبب شىء آخر»[2].

«على أن المساعى بذلت لدى فتح الله بركات باشا حتى سحب استقالته فسويت الحالة وعادت الأمور إلى نصابها. كما أن مجلس الوزارة وافق على انتداب مصطفى الصادق بك للقيام بأعمال سكرتير عام وزارة الزراعة»[3].

ونشرت جريدة الديلى نيوز مقالاً لمكاتبها السياسى عن الحالة السياسية فى مصر قال فيه عن سحب استقالة وزير الزراعة ما يلى: «إن النبأ القائل بأن

---

(١) المقطم فى ٣٠ ديسمبر.

(٢) البلاغ فى ٣٠ ديسمبر.

(٣) البلاغ والمقطم فى ٣٠ ديسمبر والأهرام فى ٣١ منه.

فتح الله بركات باشا استرد استقالته كان نبأ طيبًا قوبل بارتياح فإن خبر استقالته زاد القلق الذى تشعر به دوائر لندن فيما يتعلق بأنحاء الشئون المصرية. على أن بقاء ثروت باشا على رأس وزارة الائتلاف يعد خير ضامن لاستمرار وصون علاقات المودة بين إنكلترا ومصر وهى العلاقات التى تحسنت تحسنًا عظيمًا[1].

■■■

(١) البرقيات الخصوصية للمقطم فى ٢١ ديمسبر.

الفصل الخامس

تعديل الامتيازات الأجنبية

وَالَت الصحف البحث فى أمر تعديل الامتيازات الأجنبية بمناسبة ما ذكر عنها بخطاب العرش، وأخذت تنشر البحوث الضافية عنها والحلول المختلفة لتخفيف وطأتها. وشرعت فى استطلاع آراء المقامات السياسية الأجنبية فى الأمر فبعث مراسل الأهرام فى باريس إلى جريدته برقية بيَّن فيها رأى الدوائر الفرنسية فقال: «وقد علمت الآن أن المقامات السياسية الفرنسية ترى أن نظام الامتيازات أصبح قديمًا باليًا لا يتفق مع أحوال الشعوب العصرية ويجب إعادة النظر فيه. فإذا وجهت الدعوة بعقد مؤتمر فى القاهرة ينظر فى تحويل اختصاصات القنصليات إلى المحاكم المختلطة فإن فرنسا ستشترك حتى فى هذا المؤتمر؛ لأن الرأى العام مجمع على وجوب تعديل نظام الامتيازات ولكنى لا أعتقد بأنه يميل إلى إلغائها إلغاء تامًا لأن التجارب التى وقعت فى تركيا دلت على مساوئ الانتقال من حال إلى حال بدون استعداد يمكِّن من اجتناب ما يحتمل وقوعه من الاحتكاك بين أصحاب الشأن ومن التوفيق بين المصالح الأجنبية والتشريع الوطنى».

وقد اتجهت الأنظار بعد التسليم بعدم ملاءمة نظام الامتيازات للحالة الحاضرة إلى إيجاد نظام متوسط يمكن فرنسا من تأمين مصالح رعاياها فى القطر المصرى إذا وافقت على إلغاء الامتيازات الأجنبية التى فرضت على مصر

لأنها كانت جزءًا من السلطة العثمانية لا لسبب آخر ولما كانت هذه الامتيازات قد ألغتها تركيا فلم يبقَ وجه لإقامة الدليل على وجوب الاحتفاظ بها فى مصر».

«ومما تقوله المقامات الفرنسوية فى هذا الشأن إنه يمكن الوصول إلى تسوية مُرْضية يكون أساسها توسيع اختصاص المحاكم المختلطة. وهكذا تستطيع فرنسا أن تقدم لمصر برهانًا على التسامح والتساهل من دون أن تعرض العلاقات الاقتصادية القائمة بين الأمتين الصديقتين لأقل توتر أو ضعف»[1].

أما رأى الدوائر البريطانية فقد عبرت عنه أكثر من جريدة إنكليزية فقالت جريدة «الديلى تلغراف» عن الدعوة التى وجهتها الحكومة المصرية إلى حكومات الدول صاحبات الامتيازات «بأن بعضهم قد نوه منذ مدة مضت بأن بريطانيا مستعدة لقبول مثل هذه الدعوة للتعاون فى أعمال مؤتمر جزئى أو كلى على قدم المساواة مع الدول ذوات الامتيازات؛ وكذلك نشرت جريدة «برمنجهام بوست» رسالة لمكاتبها فى لندن قال فيها: «إن لمصر أن تثق مقدمًا بحسن نية الحكومة البريطانية فى المناقشة التى ستدور لتخفيف وطأة الامتيازات الأجنبية لأن الحاجة ماسة إلى إدخال تغييرات تستطيع الحكومة المصرية معها أن تعالج بعض مسائل تتناول المصالح الأجنبية معالجة فعالة مثل تجارة المواد المخدرة فالسلطات المصرية تريد أن تشدد يدها فى مكافحة هذا الشر لمصلحة شعبها. وفوق ذلك كان من جراء الحصانة التى يتمتع بها الأجانب الذين يتجرون بالمواد المخدرة أن صارت مصر قاعدة لأعمالهم وحركاتهم التى امتدت إلى البلدان الأخرى فيجدر بالدول أن تمد إلى مصر يد المساعدة لتتم الإصلاحات المطلوبة»[2].

ومما يجدر ذكره أن المقطم نشر رسالة لمكاتبه فى الإسكندرية نسب فيها الحديث إلى شخص وصفه بأنه ثقة كبير وصل فى هذه الأيام من لندن وفرنسا حيث اتصل ببعض الدوائر العالية واجتمع بنفر من أقطاب السياسة البريطانية،

---

(١) برقيات الأهرام الخصوصية فى ٣ ديسمبر.
(٢) برقيات الأهرام الخصوصية فى ١٩ ديسمبر.

وهى الرسالة التى مر ذكرها فى فصل المحادثات السياسية، وقد قال فيها بصدد الامتيازات الأجنبية إن إنكلترا تعضد مصر فى تعديل الامتيازات الأجنبية بكل ما لها من حول، وأن إنكلترا صرفت النظر عن تحويل الامتيازات إليها لتكون نائبة عن الدول فى القطر المصرى بعد أن ثبت لها اليوم أن مصر تفى بعهودها وترعى مصالح الأجانب بعطف وإنصاف[1].

كما أن الحكومة المصرية من الجهة الأخرى استمرت فى الإجراءات التى اتخذتها للاتصال بالدول ومفاوضتها فى هذا الصدد إلى أن انتهت بوضع مذكرة ضافية قدمتها إلى وزراء الدول المفوَّضين فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٧، وهذا نصها:

«إن حكومة جلالة الملك حريصة على تسهيل إقامة الأجانب فى مصر وتهتم دائمًا بضمان حماية مصالحهم بواسطة أنظمتها الخاصة ولكن نظام الامتيازات يعرقل عمل الحكومة كثيرًا وليس ذلك بالنسبة إلى الأجانب فقط ـ وهم مستمرون فى التمتع بالامتيازات من وجهات التشريع والضرائب والقضاء وفى ذلك ما يمس سيادة البلاد مسًا خطيرًا ـ بل بالنسبة إلى المصريين أيضًا إذ لا يسع الحكومة أن تفرض عليهم قوانين أو ضرائب يكون الأجانب مُعفَين منها. لذلك تهتم حكومة جلالة الملك بإعادة النظر فى نظام الامتيازات قريبًا لكى يقوم بدلاً منه نظام يكون مع اشتماله على التدابير اللازمة لحماية مصالح الأجانب مطابقًا للنظريات الحديثة وأكثر اتفاقًا وتناسبًا مع سيادة البلاد ومصالحها وتطورها وتقدمها وفى سبيل هذه الغاية تنوى مباحثتكم فى مشروعاتها بلا تأخر رجاء الوصول إلى اتفاق أو اتفاقات مع الدول فى هذا الصدد.

وإن الحكومة المصرية، وهى فى انتظار هذا التعديل الكبير، تواجه منذ مدة صعوبات عملية ناشئة من أن بعض أحكام لائحة ترتيب المحاكم المختلطة والمادة ١٢ من القانون المدنى المختلط أصبحت لا تتفق مع نظام البلاد الدستورى ولا مع

---

(١) المقطم ١٠ ديسمبر.

تطورها ولا مع مقتضيات إدارة حسنة سليمة للقضاء والعدالة هى ترى من اللازم الوصول إلى اتفاق أو اتفاقات بينها وبين الدول تعدل هذه الأحكام فيما يتعلق بإصدار القوانين الخاصة بالأجانب أصحاب الامتيازات وبتلافى طائفة من المخالفات التى يقترفها هؤلاء الأجانب.

ويمكن أن تتناول التعديلات المسائل الآتية:

١ ـ إعادة النظر فى نصوص المادة ١٢ من القانون المدنى المختلط.

٢ ـ توسيع الاختصاص الجنائى للمحاكم المختلطة فى مسائل الجنح بحيث يتناول طائفة أخرى من الجنح.

٣ ـ إلغاء وظائف القضاة المساعدين فى محكمة الجنح.

٤ ـ إنشاء محكمة استئناف من دائرة واحدة مؤلفة من ثلاثة مستشارين فقط لأجل الحكم فى استئناف قضايا وضع اليد والدعاوى المستعجلة.

٥ ـ إعادة النظر فى النصوص الخاصة بتعيين القضاة الذين يتولون الرياسة فى محكمة الاستئناف وفى المحاكم.

٦ ـ إلغاء النصوص التى تحرم على قضاة المحاكم المختلطة أن يقبلوا أوسمة أو رتبًا من الحكومة المصرية.

١- تعديل المادة ١٢ من القانون المدنى المختلط.

تخول المادة ١٢ من القانون المدنى المختلط للحكومة المصرية حق التشريع فى المسائل الداخلية فى اختصاص المحاكم المختلطة فيما يتعلق بالأجانب الذين يتقاضون لدى هذه المحاكم، بالتعاون مع الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة بعد إضافة قضاة الدول غير الممثلة فى محكمة الاستئناف إلى هذه الجمعية، وقد وضع النص الحالى للمادة ١٢ فى سنة ١٩١١ على إثر مؤتمر دولى عقد بدعوة من الحكومة المصرية.

وهى تنص على أن القوانين التى توافق عليها الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة لا يمكن إصدارها إلا بعد مضى ثلاثة أشهر على اجتماع

الجمعية، وذلك لتتمكن الدول التى لم تشترك فى مباحثات الجمعية من أن تطلب فى خلال هذه المدة إجراء مباحثات جديدة.

فانتظار مدة ثلاثة أشهر لا يتفق مع أحكام الدستور المصرى (المادة ٣٥) الذى يحتم إصدار القوانين فى خلال شهر يبدأ من تاريخ موافقة البرلمان عليه. فمن السهل والحالة هذه أن نرى أنه إذا أقر البرلمان قانونًا قبل موافقة المحكمة المختلطة عليه اضطرت الحكومة إلى إصداره من دون مدة ثلاثة الأشهر المنصوص عليها فى المادة ١٢ وإذا حدث عكس ذلك؛ أى إذا أقرت محكمة الاستئناف المختلطة قانونًا قبل موافقة البرلمان عليه فيكفى أن يقترح البرلمان إدخال تعديل فى مشروعه لكى يستلزم الحال مداولة جديدة من محكمة الاستئناف المختلط وهكذا تكون فى نفس الحالة كما لو أن المسألة عرضت على هذه المحكمة أخيرًا.

فيستحيل من الوجهة العملية فى الأحوال الحاضرة المحافظة فى أحكام المادة ١٢ على النص الخاص بالمدة المعينة لإصدار القوانين وبحق الدولة فى طلب مداولة جديدة.

على أنه من الجلى أن هذا الحق الذى كان يمكن أن يعد تدبيرًا احتياطيًا مفيدًا قبل تجربة النظام الموضوع فى سنة ١٩١١ فى المادة ١٢ الجديدة يمكن الآن أن يزول بلا ضرر؛ لأنه منذ سنة ١٩١١ قد عرض فى الواقع أكثر من ثلاثين مشروع قانون على الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة دون أن تستعمل دولة من الدول حقها فى طلب مداولة جديدة.

وتنص المادة ١٢ الحالية أيضًا على أنه إذا لم يصدر القانون الذى أقرته محكمة الاستئناف المختلطة فى خلال ثلاثة أشهر تبتدئ من التاريخ الذى يمكن إصداره فيه؛ أى بعد مضى ستة أشهر على المداولة فإنه يهمل حينئذ ولا يعود فى الإمكان إصداره بدون مداولة جديدة.

وهذه المدة التى حدها الأقصى ستة أشهر كانت كافية حينما كان إصدار قانون من القوانين متوقفًا على الحكومة وحدها ولكن السلطة التشريعية

أصبحت الآن فى يد البرلمان ويحتمل أن تقع حوادث لا يمكن فيها نيل موافقة المجلسين على المشروع الذى أقرته محكمة الاستئناف المختلطة فى خلال ستة الأشهر، فيجب إذن جعل الحد الأقصى لهذه المدة سنة.

ولذلك تقترح حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك تعديل نص المادة ١٢ من القانون المدنى المختلط وفقًا للنص الوارد فى الملحق (١) والتعديلات المقترحة لا تغير شيئًا فى جوهر أحكام المادة ١٢ ولا تمس مبدأ القانون فى العمل التشريعى مع جمعية من القضاة ولا طريقة تأليف هذه الجمعية التى تمثل فيها جميع الدول التى وافقت على الإصلاح القضائى ويجب ألا تذكر فى جملتها الدول التى تخلت عن امتيازاتها على إثر حرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨ ولا العدد القانونى وهو ١٥ عضوًا وأكثرية الثلثين المطلوب الحصول عليها فى وضع القرارات، ولا التحفظات القاضية بأن تظل لائحة التنظيم القضائى خارجة عن اختصاص هذه الجمعية، فالتعديلات المقترحة ترمى فقط إلى التوفيق بين أحكام المادة ١٢ ومقتضيات النظام الدستورى المصرى.

٢ ـ توسيع الاختصاص الجنائى للمحاكم المختلطة فى مسائل الجنح بحيث تتناول طائفة أخرى من الجنح.

أصدرت الحكومة المصرية فى ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ بموافقة الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة قانونًا لتنظيم التجارة ومنع استعمال المخدرات.

وينص هذا القانون على عقوبات تأديبية نحو المخالفين الذى يحاكمون أمام المحاكم الأهلية وعلى عقوبات بسيطة كعقوبات مخالفة لوائح البوليس نحو المخالفين الذين يحاكمون أمام المحاكم المختلطة والسبب فى ذلك أن هذه المحاكم الإصلاحية لها فى الوقت الحاضر إصدار أحكام تأديبية إلا فى بعض الجرائم المذكورة فى المادة السادسة فى الباب الثانى من لائحة التنظيم القضائى.

ولما دعيت الهيئة العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة للنظر فى مشروع القانون المشار إليه قد أبدت ميلاً إلى توسيع الاختصاص الجنائى للمحاكم المختلطة فى هذا الباب.

وقد أشار حكمدار بوليس القاهرة وحكمدار بوليس الإسكندرية غير مرة منذ تنفيذ هذا القانون إلى أنه من الضرورى للوصول إلى قمع الاتجار بالمخدرات أن يكون فى الإمكان محاكمة الأجانب أمام محاكم البلاد وأن يعاقبوا بنفس العقوبات التى يعاقب بها المصريون.

وفى ٢٨ يناير سنة ١٩٢٧ أرسل المسيو فان دنبوش النائب العام لدى محكمة الاستئناف المختلطة مذكرة إلى وزارة الحقانية قال فيها إن قمع الاتجار بالمخدرات بكيفية فعالة لا يمكن أن يكون مضموناً إلا إذا طبقت العقوبات التأديبية المنصوص عليها فى القانون على جميع المخالفين بلا فرق ولا تمييز فى الجلسة.

فتوسيع الاختصاص الجنائى للمحاكم المختلطة بحيث يشمل الجرائم التى يعاقب عليها قانون الاتجار بالمخدرات هو أمر محتم كتدبير لازم لسلامة الجمهور ولكن حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك ترى أن اختصاص هذه المحاكم فى المسائل التأديبية يجب أن يتسع ويشمل بعض المخالفات الأخرى التى لا يعاقب عليها الآن إلا عقوبة المخالفة للوائح البوليس وبعض جرائم الغش التى لا يعاقب عليها فى حالة تشريعنا الحاضرة.

وهذه المخالفات هى:

١ ـ الدلالة على محال الفحش والاتجار بأعراض النساء والأولاد والنشرات والأغانى والمناظر المخلة بالآداب.

٢ ـ غش المواد الغذائية الطبية أو الأسمدة الكيماوية أو الطبيعية وبيع أمثال هذه المواد أو عرضها للبيع مع العلم بأنها مغشوشة.

٣ ـ غش الشارى فى نوع البضاعة أو فى مقدارها بواسطة المقاييس أو الأوزان المغشوش أو بواسطة الشهادات التجارية المزورة وبيع البضائع المصحوبة بشهادة مزورة أو عرضها للبيع أو إدخالها إلى البلاد.

٤ ـ فتح محال عمومية يقبل فيها الجمهور للمقامرة وإدارتها وتنظيم الأنصبة بدون ترخيص قانونى.

فمن هذه المخالفات ما يتعلق بصيانة الأخلاق العامة ونظام المحالّ العمومية التى يجب على البوليس تأمينها، ومنها ما يتعلق بالغش التجارى سواء كان موجهًا إلى الشارى أو إلى تجار آخرين وينحصر فى المواد التى تعرض للبيع التجارى أو فى المنافسة غير الشريفة وهى تدخل فى اختصاص المحاكم المختلطة.

وقد رجت الغرفة التجارية مرارًا من الحكومة اتخاذ تدابير لقمع الغش التجارى، ولكن العجز عن تطبيق العقوبات التأديبية الكافية على الأجانب كان من أهم الأسباب التى حالت دون اتخاذ هذه التدابير إلى الآن.

ثم إن كثيرًا من هذه المخالفات كان موضع الاهتمام بين الدول بل كان موضوع اتفاقات دولية.

ففى هذه الحالة يكون اقتراح تخويل المحاكم المختلطة حق الحكم فى هذه المخالفات وتطبيق العقوبات التأديبية مبررًا كل التبرير.

ويجب لتوسيع اختصاص المحاكم المختلطة الجنائى فى المسائل التأديبية بحيث يشمل المخالفات المتقدم بيانها يضاف إلى المادة السادسة من الباب الثانى من لائحة ترتيب المحاكم نص يحدد مدى هذا الاختصاص.

فالمادة السادسة تعدل إذن وفاقًا للنص المقترح فى الملحق (ب).

ولما كانت الحكومة المصرية واثقة بقبول اقتراحها فقد وضعت نصوص مشروعات القوانين التى تنوى تقديمها فيما بعد إلى البرلمان وإلى الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة بقصد قمع المخالفات التى تعرض على المحاكم بعد الآن.

٣ ـ إلغاء وظائف القضاة المساعدين فى محكمة الجنح.

لقد طلبت محكمة الاستئناف المختلطة نفسها هذا التدبير بكتاب أرسلته إلى وزير الحقانية بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٦، وكانت الجمعية العمومية للمحاكم الابتدائية الثلاث قد أبدت مثل هذا الرأى من قبل بإجماع الأصوات وقد لاحظت محكمة الاستئناف أن هناك مصاعب خطيرة تنشأ عن وجوب تأليف محكمة الجنح بمعاونة قضاة مساعدين ينبغى أن يكون نصفهم من جنسية المتهم وذلك ما تقضى به الآن لائحة ترتيب المحاكم. ومن المصاعب التى أشارت إليها محكمة الاستئناف مسألة اللغة فكثيرًا ما يكون القضاة المساعدون غير ملمين إلمامًا كافيًا باللغة التى تتم بها المناقشات فلا يستطيعون متابعة القضية فينبغى من أجل ذلك أن تقدم لهم لدى المداولة البيانات اللازمة ليتمكنوا من إبداء رأيهم. ومن البدهىّ أن الرأى الذى يصدر فى مثل هذه الأحوال لا يمكن أن يكون ذا قيمة كبيرة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن القضاة المساعدين يكونون من أعيان الجاليات المختلفة ولهم مشاغل كثيرة فلا يستطيعون إلا بصعوبة حضور الجلسات بانتظام وانتظار دور القضية التى يجلسون للحكم فيها فيترتب على ذلك تأجيل القضاء مرارًا. ويضاف إلى ما تقدم أنه ينشأ عن ضرورة تغيير القضاة المساعدين حسب جنسية المتهم وقف الجلسة مرارًا لتغيير تأليف المحكمة وفى ذلك ضرر فى تصريف القضاء تصريفًا عاديًا فى حسن توزيع العدل.

فهذه الحالة التى كان لها ما يبررها فى أوائل عهد المحاكم المختلطة عندما لم تكن هذه المحاكم قد أثبتت كفاءتها لم يعد الآن من مبرر لوجودها؛ لأن المتهمين من أية جنسية كانوا يجدون دائمًا العمل والإنصاف أمام محكمة مؤلفة من ثلاثة قضاة ليس معهم قضاة مساعدون.

فبناء على ما تقدم يقترح جلالة الملك تعديل المادة الثالثة من الباب الثانى من لائحة ترتيب المحاكم وإلغاء كلمة (مساعد) فى المادتين ٤ و٥ من الباب نفسه حسب ما ورد فى الملحق (ج).

٤ ـ إنشاء دائرة مؤلفة من ثلاثة مستشارين من محكمة الاستئناف.

تنص المادة الثالثة من لائحة ترتيب المحاكم على أن أحكام محكمة الاستئناف تصدر من خمسة مستشارين، ثلاثة منهم أجانب واثنان مصريان.

وقد راجعت محكمة الاستئناف المختلطة فى العهد الأخير وزارة الحقانية، لافتة نظرها إلى تراكم القضايا فى جدول. وطالبة من حكومة جلالة الملك زيادة عدد المستشارين. وقد بحثت الحكومة هذه المسألة بحثًا مليًا فتوصلت إلى هذه النتيجة وهى أنه يمكن تخفيف الأعمال عن محكمة الاستئناف تخفيفًا محسوسًا لو عدلت المادة الثانية المتقدم ذكرها. وذلك بأن تصدر الأحكام من ثلاثة مستشارين فقط يكون اثنان منهم من الأجانب وواحد من المصريين عندما يكون الحكم استئنافيًا فى قضايا حكم فيها قاض واحد فى المحكمة الابتدائية أى فى القضايا المستعجلة وقضايا الحيازة، ولا حاجة إلى إيضاح هذا الاقتراح، لأن القضاة الثلاثة كافون ما دام الحكم الابتدائى فى مثل هذه القضايا متروكًا فى المحكمة الابتدائية لقاض واحد ولاسيما وأن مثل هذه القضايا لا يطلب سوى الحكم باتخاذ تدابير وقتية لا تتناول جوهر الموضوع، وقد أخذ رأى محكمة الاستئناف المختلطة فى هذا الموضوع فكان رأيها موافقًا.

فإذا أُلِّفت دائرة على نحو ما تقدم أمكن تخفيف القضايا فى جدول الأعمال للدوائر الثلاث الحالية بنسبة ٧ فى المائة تقريبًا، ولا شك أن فى ذلك تخفيفًا للتراكم الذى تشكو منه محكمة الاستئناف الآن.

هذا وأن المستشارين الثلاثة الذين يجلسون فى الدائرة الجديدة يكون أمامهم متسع من الوقت ليحلوا فى باقى الدوائر محل من يمرض أو يغيب من المستشارين.

فبناء على ذلك تقترح حكومة جلالة الملك أن يضاف إلى المادة الثالثة من اللائحة نص يقضى بصدور الأحكام من ثلاثة مستشارين فى القضايا المذكورة آنفًا وذلك وفاقًا للملحق (د).

٥ ـ إعادة النظر فى النصوص الخاصة باختيار القضاة الذين يتولون الرياسة فى محكمة الاستئناف وفى المحاكم.

تنص المادتان ٢ و٣ من لائحة ترتيب المحاكم على أن المحاكم ومحكمة الاستئناف المختلطة يرأسها قضاة أجانب يكون لقب الواحد منهم «وكيل رئيس» وهؤلاء القضاة تنتخبهم الجمعية العمومية لمدة سنة.

وتنص اللائحة العمومية للمحاكم على أن القضاة الذين يلقبون برؤساء محكمة الاستئناف والمحاكم وتعينهم الحكومة المصرية يكونون رؤساء فخريين لا اختصاص لهم قضائيًا ولا إداريًا «انظر المادتين ٧ و٢٠ من اللائحة العمومية».

وتنص هذه اللائحة على أن وكلاء الرؤساء في محكمة الاستئناف والمحاكم الذين هم في الواقع الرؤساء بالفعل، ولهم أيضًا وكلاء أجانب، تنتخبهم أيضًا الجمعية العمومية لمدة سنة «المواد ٨ و٩ و١٠ و٢١ من اللائحة العمومية».

وقد كان لمثل هذه التدابير مسوغ في أول عهد المحاكم المختلطة عندما كان يصعب وجود قضاة مصريين على خبرة كافية في إدارة المحكمة ليتولوا دور الرئيس أو وكيله إزاء زملائهم الأجانب. أما الآن وقد مضى على سير المحاكم بانتظام خمسون سنة فقد نشأت في مصر طائفة من القضاة المدربين. فلم يبقَ من سبب لاستمرار الحكم عليهم بعدم الكفاءة مما يمس كرامتهم.

هذا وإن في اضطرار وكلاء الرؤساء ونوابهم إلى التقدم في كل سنة إلى الانتخاب لما يضر بحريتهم ويقضي عليهم بشيء من المداراة كثيرًا ما يعرقل حسن سير الأعمال.

فبناء على ذلك تقترح الحكومة أن تعدل النصوص الخاصة بهذا الموضوع على الوجه الآتي:

١ ـ تلغى وظائف الرؤساء الفخريين المحفوظة للقضاة المصريين.

٢ ـ يستمر انتخاب الرؤساء الفعليين ووكلائهم بواسطة محكمة الاستئناف بنفس الطريقة المتبعة الآن. ولكن تعيينهم يكون بمرسوم يصدر من الحكومة المصرية ولمدة ثلاث سنوات بدلاً من سنة واحدة.

٣ ـ يكون أحد هؤلاء القضاة أجنبيًا والآخر مصريًا بمعنى أنه إذا كان الرئيس أجنبيًا يجب أن يكون الوكيل مصريًا والعكس بالعكس.

ولإدخال هذه التعديلات فى لائحة ترتيب المحاكم ينبغى تعديل المادتين ٢ و٣ فى الباب الأول على أن تضاف مادة ثالثة مكررة وفاقًا لما جاء فى الملحق (هـ).

وعندما يتم تعديل لائحة ترتيب المحاكم على الوجه المتقدم تدعو الحكومة المصرية محكمة الاستئناف لتعديل النصوص المشابهة فى اللائحة العمومية بهذا المعنى.

وترى حكومة جلالة الملك من المفيد أن توجه النظر إلى أن التعديلات التى تتشرف باقتراحها لا تمس بتاتًا استقلال القضاة الذين يتولون رياسة محكمة الاستئناف والمحاكم، فإن اختيارهم يستمر بانتخاب زملائهم دون سواهم. ومن جهة أخرى، لا تغير هذه التعديلات صفة المحاكم المختلطة من حيث تأليفها من قضاة أجانب وقضاة مصريين بل إن الأمر على عكس ذلك فإن صفتها المختلطة تكون مضمونة أكثر من ذى قبل عندما تصبح وظيفتا الرئيس والوكيل موزعتين بين الأجانب وزملائهم المصريين بدلاً من أن تكون محصورة كما هى اليوم فى أيدى القضاة الأجانب.

٦ ـ إلغاء المادة ٢٢ من اللائحة وهى التى تحرم على قضاة المحاكم المختلطة أن يقبلوا أوسمة أو رتبًا من الحكومة المصرية.

فقد كان الغرض من ذلك التدبير المحافظة على استقلال قضاة المحاكم المختلطة. ولكن ليس من الأمور التى يقبلها العقل أن يظن فى هذا الوقت أن استقلال القضاة يمكن أن يكون عرضة للتأثر من جراء أوسمة فخرية. فإن وجد أن القضاة والطريقة التى تمنح بها هذه الأوسمة، والخطة التى تتبعها الحكومة المصرية على الدوام نحو القضاء. كل ذلك لا يدع مجالاً للقلق من هذه الوجهة لذلك تقترح الحكومة إلغاء المادة ٢٢ المشار إليها.

هذه هى الاقتراحات التى تتشرف حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك بعرضها على الحكومات التى وافقت على تأليف المحاكم المختلطة والتى لا تزال مرتبطة بها فى هذا الشأن.

وهى واثقة بأن هذه الاقتراحات كلها من مصلحة الإدارة الحسنة للقضاء، لفائدة المحاكم نفسها. وأن مقتضيات الظروف الحالية تجعل بعض هذه الاقتراحات لازم الإنفاذ سريعًا.

فأرجو مع شكرى لصنيعكم أن تتفضلوا ببذل مساعيكم الحسنة لدى حكومة... للحصول على موافقتها على مشروعات القوانين الملحقة بهذا الخطاب، وفى حالة إبداء ملاحظات من جانب حكومتكم فى صدد بعض أحكام هذه المشروعات فإن هذه الملاحظات يمكن أن تنظر فيها لجنة دولية تجتمع فى القاهرة برياسة أحد أعضاء حكومة جلالة الملك وتؤلف من ممثلى الدول صاحبات المصلحة.

والموافقة على الاقتراحات المتقدم بيانها يمكن أن تترتب عليها تعديلات فى تقديرات الميزانية التى يجب أن تتم الموافقة عليها فى شهر أبريل فمن المستحسن أن تصل تبليغات الموافقة على الاقتراحات إلى حكومة جلالة الملك قبل ٣١ يناير سنة ١٩٢٨ وإذا كانت الحال تستلزم اجتماع لجنة دولية فليكن اجتماعها فى النصف الأول من شهر فبراير.

فعسى أن تتفضلوا يا جناب.. بإبلاغ حكومة جلالة الملك قبل ٣١ يناير سنة ١٩٢٨ موافقة حكومتكم على مشروعات القوانين الملحقة بهذا الخطاب، أو أن تبلغوها عند الاقتضاء اسم المندوب الذى يكون مزودًا بالسلطة اللازمة للمناقشة فى هذه المسائل وللموافقة على هذه المشروعات وذلك لكى يكون فى الإمكان عقد اللجنة الدولية فى شهر فبراير، وإنهاء أعمالها فى الوقت المناسب للموافقة على الاعتمادات اللازمة.

وقد علقت السياسة على هذه المذكرة فقالت:

«وقد انتهت الحكومة من وضع تقريرها فى صيغته النهائية وأبلغته أمس إلى ممثلى الحكومات ذات الشأن. ولدينا ما يحمل على الاعتقاد بأن المسائل التى

حواها التقرير لتكون موضع نظر مؤتمر الامتيازات الأول لن تثير مناقشات جدية ولن تقوم صعوبات فى سبيل التغلب على ما يمكن أن يثار من هذه المناقشات. وعلى ذلك ينتظر أن ينعقد هذا المؤتمر الأول فى شهر يناير المقبل وأن يتم فى زمن غير طويل الاتفاق على القواعد التى تقدمت بها الحكومة المصرية إلى الدول».

«وهذه الخطوة الأولى هى لا ريب خطوة ضيقة جدًا فى سبيل تعديل نظام الامتيازات كنظام. فهى على ما يرى القارئ لا تتناول غير مسائل قليلة، مسائل دون غيرها فى الخطر والأهمية بكثير. فأين الجنح المعدودة التى بينًا من مجموع الجرائم جنحًا وجنايات ومنها الرِّشْوة والتزوير والقتل وغيرها مما ترتعد له الفرائص، وأين تطبيق تشريع دولى بمعرفة المحاكم المختلطة من وجود التشريع فى يد المشرع المصرى».

«لكن الناظر الموفق يرى فى هذه الخطوة الضيقة الأولى - رغم ضيقها - مدًى واسعًا يدل على فادح ضرر الامتيازات. ويكفى أن يذكر الإنسان ما جاء فى تقارير جمعية الأمم خاصًا بالرقيق الأبيض ونصيب مصر منه ليرى ما ينتجه تشريع يجعل محاكم مصرية قائمة فوق أرض مصر مختصة بالنظر فى هذه الجرائم الشنيعة. ويكفيه أن يذكر جرائم المخدرات وفتك هذه المخدرات بالعقول والأرواح ليقدر ما يكون للمثل الرادع الذى يضرب به القضاء على أيدى هؤلاء المتجرين والمستعملين لهذه المخدرات أيًا كانت جنسيتهم من أثر بالغ. وبيوت الدعارة كانت تتمتع من حماية الامتيازات بما جعل انتشارها . وباء لولا نشاط البوليس فى ظروف خاصة. هذا والخطوة الأولى التى نحن بصددها ضيقة غاية الضيق لا يشعر الإنسان معها كأن شيئًا من هذا النظام الضار أشد الضرر نظام الامتيازات الأجنبية قد أصابه أى تحوير أو تعديل جوهرى».

وعقدت جريدة الأهرام فصلاً بمناسبة نشر مذكرة الحكومة المصرية أتت فيه على تاريخ وجيز لإنشاء المحاكم المختلطة، ثم قالت: «وهكذا توالى تجديد تلك المحاكم وتوالى التنقيح فى بعض أنظمتها؛ لأنه يستحيل أن يظل النظام الذى

وضع سنة ١٨٧٥ أو فى سنة ١٨٨١ وسنة ١٨٨٢ صالحًا لهذا الزمن وأحواله فلا نعرف قانونًا من قوانين الأمم والشعوب أو شريعة من شرائعها عاشت نصف قرن دون تحوير أو تبديل، فقد تطورت الأفكار وتحولت نفوس الأمم والشعوب من حال إلى حال وترقى التشريع ترقيًا كبيرًا وتغيرت حالة مصر فى العهد الأخير تغيرًا لم تكن مندوحة له معه عن تغيير اختصاص تلك المحاكم وأنظمتها حتى سلطتها. ولكن فريقًا من الأجانب يرون مصر جامدة فى مكانها جاثمة فى مقرها لا تتحول مع الزمن ولا تتحرك لأنهم يريدونها بقرة حلوبًا تدر عليهم الخير فقط أما رقيهم وأما تقدمهم وأما استقلالهم وأما احترام حريمها فذلك شيء لا يخطر لهم فإذا خطر لهم فلكى يقاتلوه ويحولوا بين مصر وآمالها وأمانيها»[1].

ونشرت جريدة «التيمس» تلغرافًا لمكاتبها فى القاهرة: قال فيه: «إن الدوائر السياسية الأجنبية ترى أنه يستحيل العمل فيها قبل انتهاء الموعد الذى حددته الحكومة المصرية وهو ٣١ يناير لتقديم ملاحظات الدول على الإصلاحات التى تريد إدخالها على المحاكم المختلطة والرأى العام هو أن الردود إذا لقيت كل عناية لا تصل قبل منتصف شهر مارس وأن الحكومة المصرية تكون سعيدة كل السعادة إذا استطاعت أن تعقد المؤتمر قبل فصل الصيف؛ لأن المسائل المعلقة ليست بالهينة البسيطة كما تبدو فى الظاهر»[2].

■ ■ ■

(١) الأهرام ٢٣ ديسمبر.
(٢) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٢٠ ديسمبر.

الفصل السادس

متفرقات



قانون الشركات المساهمة

علم القارئ تلك الضجة التى قامت بها بعض الغرف التجارية الأجنبية تحت زعامة الغرفة البريطانية، وكان محورها القرار الذى أصدره مجلس الوزراء عن إنشاء الشركات المساهمة. وقبل أن نخوض فى بحث المراحل التى مرت بها هذه الضجة فى شهر ديسمبر يجدر بنا أن نذكر بهذه المناسبة أن بعضهم انتقد التصريحات التى أدلى بها أمين يحيى باشا فى حديثه مع جريدة الأهرام فاتضح أن الحديث كان به بعض التحريف الذى أدى إلى الوقوع فى الخطأ؛ الأمر الذى اضطر يحيى باشا إلى إرسال بيان إلى جريدة السياسة بين فيه ما شاب حديثه من تحريف إلى أن قال: «وإذ تقرر ذلك فإنى لا أجد مندوحة عن مصارحتكم بأن ما قلته من إن المصريين فى الشركة، أى شركة المحاصيل، لم يزيدوا على عشرة فى المائة فإنما القصد منه العنصر المصرى الأصل وإلا فإن من بها من العناصر المصرية الأخرى يربو على السبعين فى المائة»، ثم قال: «ثم إنى لم أزل أكرر ما قلته بأن أعْيَب عيب فينا لهو توقّد أبنائنا إلى تقلد وظائف الحكومة وتفانى شباننا فى سبيلها وانصرافهم عن مزاولة الأعمال الحرة التى عليها وحدها منشأ الاستقلال وعليها وحدها مدار سعادة البلاد وإنما هم يتوقون إلى خدمة الحكومة ويصرفون الأعمار فيها بحكم التقاليد الموروثة التى شاع معها فينا ذلك

المثل السائر الكئيب، «إن فاتك الميرى تمرغ بترابه»، إلى أن قال: «وليس غرضى من عبارتى هذه إلا استنهاض الهمم الفتية فى نفوس أبنائنا النجباء الذين لا يقلون عن أبناء الأجانب ذكاء وفطانة ونشاطًا وربما زادوا عنهم علمًا. وإن لأرانى سعيدًا بهم لو قدروا نصيحتى إليهم قدرها».

«هذه عبارتى ولا يستطيع ناقد بنقد صحيح لا تحيز عنده أن يجد علىَّ فيها غبارًا لا. ولا لأى ناقد يخلص النقد أن يجد فى مسلكى الوطنى ولا فى موقف من مواقفى السياسية غير الإخلاص والصراحة»[1].

نعود الآن إلى بيان حركة المعارضة التى وجهت إلى قرار الحكومة فى شأن الشركات المساهمة ونذكر أن بعض الصحف الأجنبية ومنها جريدة «الاسفنكس» المحلية ومجلة «النير إيست» وغيرهما تغلبت عليها عاطفة الإنصاف والعدالة فلم يسعها أن تُجارِى بنى قومها فى معارضتهم لهذا القرار المتواضع فاعترفت بأن حركتهم ليست على شىء من الحق.

وقد نشرت «النير إيست» رسالة لمكاتب لها قال فيها: «إذا كان من السهل أن يدرك المرء الأسباب التى حملت الجاليات الأجنبية فى مصر على معارضة قانون الشركات الجديدة فإنه ليس من السهل العطف على هذه المعارضة؛ لأن الناظر إليها لا يعدها إلا معارضة لم يحسب القائمون بها حساب التغييرات التى طرأت على أحوال العالم منذ سنة ١٩٠٤ ولا حساب التطورات التى وقعت فى الشعور القومى»، وبعد أن ناقش الكاتب القانون الجديد قال: «فالحكومة المصرية لما نشرت هذا القانون كانت منقادة برغبتها فى توسيع نطاق الاستخدام أمام المصريين وزيادة المجال لاستثمار رءوس الأموال المصرية؛ لأن المدارس تخرج كل عام عددًا من المصريين المتعلمين وقد تكاثر عددهم حتى صار مشكلة عويصة لا تدرى الحكومة كيف تخلها ولا ريب أن هذه مشكلة عامة فى العالم أجمع فليس من الغريب أن نجد مصر اليوم تعانيها. لذلك لا ندرى كيف تستطيع الجاليات الأجنبية فى مصر أن تعارض بعدل وحق فى عمل يراد به توسيع مجال

---

(١) سياسة ٣ ديسمبر.

الاستخدام للمصريين وإذا كانت هذه الجاليات تعارض فعلاً، فهل لديها وسيلة أخرى معقولة يمكن أن تؤدى إلى النتيجة نفسها؟»[١].

أما جريدة الاسفنكس فقد عقدت فصلاً شائقًا استهجنت فيه حركة خصوم القانون ونشرت جميع الآراء التى أبدوها فى انتقاد والاعتراض عليه، وفى جملة ما قالته فى ردها أن تعيين اثنين من المصريين فى مجالس إدارة الشركات المساهمة لا يمكن أن يلحق ضررًا ولو طفيفًا بالحركة التجارية ولا أدل على ذلك من إقدام الشركات الأجنبية نفسها على إدخال المصريين فى مجالس إدارتها من غير أن يكون هنالك قانون ينص على ذلك لأنها رأت هذا فى مصلحتها وقالت فيما يتعلق بشرط الموظفين المصريين ما نصه: «إنه لمن المتعذر على المرء أن يعتقد بأن المعاهد المالية والعقارية الكبيرة تحجم عن الذهاب فى استيفاء هذا الشرط إلى أبعد مدى مستطاع ولاسيما أن هذا الشرط غير مقتصر على القبط والمسلمين دون سواهم بل هو يتناول سائر الأجانب المتجنسين بالجنسية المصرية» أما رأس المال فد قالت الجريدة المذكورة فى صدده: «وإنًا لا ندرى لماذا إذا خصص ربع رأس المال للمصريين يفضى الأمر إلى عرقلة الحركة التجارية ووقوف دولاب العمل! أيخيل إلى الناس أن اكتتاب المصريين بجزء من رأس مال شركة مساهمة يؤدى إلى إحباط أعمال هذه الشركة! ثم ختمت مقالها، بالعبارة الآتية «يجب على الجالية الإنكليزية فى مصر ألا تقتدى بالذين أَلِفوا المناداة لسبب ولغير سبب (الذئب الذئب) كلما دنا قط... وعندنا أنه إذا ما أقدمت على ارتكاب هذا الخطأ فسيأتى يوم لا يصيح نداؤه فيه (الذئب الذئب) عقيمًا وعديم الجدوى فقط بل يصبح خافتًا لا يطرق الآذان ولا يلفت الأنظار مهما كان المصدر الآتى منه»[٢].

بعد اجتماع مندوبى الغرفة التجارية الأجنبية فى مكتب المستر رالف كارفر القائم على رأس حركة المعارضة أرسل هذا وعوده إلى رمضان بك يوسف وكيل

---

(١) برقيات الأهرام الخصوصية فى أول يناير.

(١) البلاغ فى ٩ ديسمبر.

الغرفة التجارية المصرية لمقابلته بصفة غير رسمية لتبادل الرأى فى الموضوع فقابله رمضان بك وعضو آخر فى مجلس إدارتها وتجاذبوا أطراف الحديث حول وجهتَى النظر المصرية والإنكليزية، وكان قصد المستر كارفر من هذه الدعوة ضم الغرفة التجارية المصرية إلى جماعة ولم يعلم أن الغرفة المصرية كانت أبعد من أن تنال من وطنها وتسىء إلى بلادها بانضمامها إلى معارضى قانون عادل أريد به إشراك المصريين فى اجتناء ثمرات بلادهم.

فعقدت الغرفة المصرية اجتماعًا تقرر فيه سفر وفد من قِبلها إلى القاهرة لمقابلة ولاة الأمور والبحث معهم فى المسألة وقد صرحوا للوفد بأن القرار متوافرة فيه جميع الشروط المطلوبة وأن الحكومة أصدرته مراعية فيه مصلحة البلاد والأجانب والشركات وأنه ليس هناك محل للشكوى[1].

وعند قرب اجتماع الغرفة التجارية الأجنبية أرسل المستر كارفر دعوة كتابية إلى الغرفة المصرية لحضور الجلسة التى ستعقدها فى ١٢ ديسمبر ويعث مع دعوته بجدول بما سيعرض فى الجلسة فى شكل قرار قرره المندوبون فى الاجتماع السابق، وهذا نصه:

«الموقعون على هذا مندوبو الغرف التجارية البريطانية والفرنسية واليونانية والإيطالية بالإسكندرية الذين اجتمعوا لمعالجة الحالة التى أحدثها القرار الوزارى الصادر بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٢٧ فى شأن الشركات المساهمة.

نظرًا لأن الشروط والقيود التى حددها مؤدية إلى تحول رءوس الأموال الأجنبية عن الاهتمام بالأشغال المصرية فى المستقبل بينما لا تزال الضرورة ماسة إليها للتقدم الاقتصادى ولنجاح مستقبل البلاد يعلنون الرغبات الآتية:

أولاً: أن تعين الحكومة المصرية قومسيونًا إخصائيًا بقصد إعداد قانون كامل يحدد بأسلوب ثابت الشروط الخاصة بإنشاء ونظام شركات المساهمة وأن يقترع على هذا القانون بالطرق القانونية.

---

(١) المقطم فى ٤ ديسمبر.

المندوبون يرون أن هذا القانون ضروري لمواصلة الثقة التى أعارها الماليون الأجانب فى الماضى للأعمال المصرية.

ثانيًا: أن تتفضل الحكومة بإيقاف تطبيق القرار الذى أصدرته بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٢٧ لحين إعلان القانون المذكور».

فأبت الغرفة المصرية أن تشترك فى عمل شائن كهذا، وردت على الدعوة التى وجهت إليها بكتاب يفيض وطنية وكرامة.

وكذلك رفض المندوب التجارى الأمريكى الدعوة التى وجهت إليه من الغرفة البريطانية وأرسل كتابًا برفضه قال فيه ما مؤداه: «إن الحكومة الأمريكية لا ترى موجبًا للاعتراض على قانون الشركات الأجنبية فى مصر وهى بالعكس تراه مناسبًا وهى مستعدة للتوصية باستخدام رءوس الأموال الأمريكية فى مصر لتأسيس الشركات بموجب القانون»[1].

وفى ٢١ ديسمبر قابل ثروت باشا وفدٌ عن الغرف التجارية البريطانية والفرنسية واليونانية والإيطالية على رأسه المستر كارفر ورفعوا إلى دولته القرار السابق الذكر الذى وافق عليه مندوبو هذه الغرف وتلا المستر كارفر خطابًا أثبت فيه لرئيس الوزراء أن الغرف التجارية المشار إليها لم تقصد من قراراتها أى عمل سياسى ولم توافق على هذه القرارات بروح الانتقاد والعداء بل رجاء أن تتماشى القوانين المصرية الخاصة بالشركات المساهمة مع نظائرها التى سُنَّت فى البلاد الأوروبية فشكر رئيس الوزارة لرئيس وفد الغرف التجارية ما أبداه من التأكيدات وما أورده من الإيضاحات عن حقيقة مرمى القرارات التى وافقت عليها الغرف وعن صفة السعى الذى يسعاه وفدها لدى دولته.

ثم ذكر له دولته عقب ذلك أن مجلس الوزراء بإصداره قرار ٣١ مايو سنة ١٩٢٧ إنما أصدره بمقتضى السلطات المخولة له، ثم قال: إن الحكومة المصرية على استعداد للبحث باهتمام وعطف فيما يقدمه إليها أصحاب الشأن من

---

(١) الأهرام فى ١٣ ديسمبر.

الملاحظات عن جملة القواعد التى تعامل الشركات المساهمة فى القطر المصرى بمقتضاها وعن قرار ٣١ مايو أيضًا وأنها بهذه المناسبة تعد نفسها سعيدة إذا وافتها الغرف التجارية وغيرها من الأفراد بما يعنٌ لهم من الملاحظات التى أبدتها الخبرة بالأعمال فى خير الوسائل لسد ما يكون من النقص فى النظام المعمول به الآن.

وبعد ذلك انصرف المندوبون من لَدُن دولته شاكرين واعدين بأن يرفعوا مذكرة فى المعنى المرغوب فيه وقد أذاعت رياسة مجلس الوزراء بلاغًا رسميًا بمعنى ما تقدم(١).

إصلاح الأزهر

اجتمعت اللجنة التى تألفت للنظر فى إصلاح الأزهر لأول مرة فى ٢٨ ديسمبر ولما اكتمل عقدها وقف رئيسها إسماعيل صدقى باشا واستهل الافتتاح بكلمة أبان فيها مركز مصر السامى بين بلدان الإسلام وشديد اهتمامها بعلوم الدين من التمسك بأصوله، ثم قال: «فقد صح عزم حكومتنا الوطنية الرشيدة مستأنسة فى ذلك برأى حضرات الشيوخ والنواب على تأمين هذا المجد الذى هو قطعة من مجد مصر وتثبيت دعائمه على الدهر فأنشأت هذه اللجنة ممن توافرت فيهم أسباب الخبرة بمصالح هذا العهد الكبير التماسًا لرأيها فى شئونه متمنية أن ينهض الأزهر على يديها فيساير تلك الحركة المباركة الواقعة بكافة مرافق الأمة إلى طريق الرقى ولما كان - مما لا شك فيه - الإسلام هو دين تقدم وإصلاح كان لنا أن نلمح الخير كل الخير فيما سنبذله من جهد لاستكمال رونق الجامعة الأزهرية الشريفة والتوفيق بين نظامها وبين مقتضيات العصر وأن نعتقد بيقين أن ما سينتهى إليه بحثنا ويجتمع عليه رأينا سيكفل صلاح الحال وحسن المآل».

وقد ألفت اللجنة لجنة فرعية من بعض أعضائها جعلت مهمتها عمل إحصاءات وافية عن الجامع الأزهر والمعاهد الدينية ببيان عدد الطلبة وبرامج

---

(١) المقطم فى ٢٣ ديسمبر.

التعليم وعدد المتخرجين والموظفين وغير الموظفين منهم والأماكن التى بها الطلبة وإدارة الأزهر وكل ما يتعلق به»[1].

وقد جرى حديث لصدقى باشا رئيس اللجنة مع أحد مندوبى جريدة البلاغ أشار فيه إلى الغرض من تأليف اللجنة العامة واللجنة الفرعية بما لا يخرج فى معناه عما تقدم، ثم قال: «ونحن نريد أن يكون الأزهر نافعًا للبلد ولنفسه وهذا يقضى أن يتطور تبعًا للتطور الحديث مع المحافظة التامة على ما له من مكانة دين سامية وإلا إذا تخلف الأزهر عن طريق التقدم فقد يصبح منبوذًا ونسيًا منسيًا وفى هذا خسارة كبيرة»، ثم أشار إلى زيادة عدد المدارس وكثرة المتخرجين من الأزهر وقال: «ولهذين الاعتبارين يظن أن بحث اللجنة لابد أن يرمى من جهة إلى وجود عمل لمتخرجى الأزهر ومن جهة أخرى إلى جعل التخريج من الأزهر متناسبًا مع ما يمكن أن يوجد لمتخرجيه من الأعمال بحسب مقتضيات الحالة الحاضرة وربما كان نشر التعليم الإلزامى وغيرها فاتحًا بابًا جديدًا للأزهريين لم يكن موجودًا من قبل؛ على أنه يجب ألا ننسى أن للأزهر مَهمة عالية فوق كونه أداة لاستفادة أهله وهذه المهمة أنه أداة المحافظة على أصول الدين وقواعد الشريعة وأنه أيضًا البيئة التى ينتظر أن يتخرج منها من يتصدون للنصح والإرشاد وأن هذه المهمة يجب أن تبقى مهمة الأزهر قبل كل شىء». ولما سأله المندوب عن إدارة الأزهر المالية أجاب بأنه يحسن تعديل أساليب إدارته الحالية وكذلك تعديل طرائق التدريس فيه وانتقد معيشة الطلاب قائلاً: «إن حالة الطلاب المعيشية ومبيتهم فى الأزهر ربما كان فيهما بعض المنافاة لما تقتضيه كرامة الأزهر ورفعة شأنه»، ثم قال: ربما كانت تأدية هيئة كبار العلماء لمهمتها فى السابق محل بحث اللجنة وذكر المندوب ما حدث فى مدرستَىّ دار العلوم والقضاء الشرعى من تغيير طلبتهما زيهما الأهلى بالزى الإفرنكى وسأله هل يمكن بعد الإصلاح المنتظر أن ينزع الأزهريون إلى تغيير زيهم كإخوانهم فأجاب

(١) أهرام ٩ ديسمبر.

أنه شخصيًا يرى أن الزى الأهلى ليس بالزى الذى ينفر منه الذوق وبالتالى لا يوجد ما يوجب تغييره(1).

وقد علقت الجريدة على هذا الحديث بمقال عقدته فى هذا الصدد قالت فيه إن الحديث من شأنه أن يطمئن طلاب الأزهر على بقاء الأزهر قائمًا دائمًا بمهمته الدينية التى عرف بها فى العالم من يوم إنشائه، ثم رجت من اللجنة أن تبحث فى مسألة تتبع الأزهر إلى وزارة المعارف إلى حد ما وعلى أى شكل من الأشكال قائلة إنه لا يمكنه أن يماشى التطور الفكرى من سنة إلى سنة إلا إذا تقررت هذه التبعية حتى يمكن لوزارة المعارف أن تغذيه فى كل وقت بالأفكار والمعلومات الجديدة(2).

العلاقات بين مصر والحبشة

مر بنا الحديث فى الباب السابق عن سعى الحكومة الحبشية لدى إحدى الشركات الهندسية الأمريكية لمنحها امتياز بناء خزان على بحيرة تسانا وقد وصل الدكتور مارتن، مندوب الحبشة فى هذه المفاوضات، إلى بورسعيد فى ١٢ ديسمبر فى طريق أوبته إلى بلاده وكان طبيعيًا أن تهتم مصر بوصول هذا المندوب بعد الضجة العظيمة التى أُثيرت فى الشهر الفارط حول مفاوضاته مع الشركة الأمريكية بشأن إنشاء الخزان لذلك هرول إليه مندوبو الصحف المصرية لمحادثته وصعد إلى الباخرة التى أقلته وفد من الأقباط باستقباله ثم نزلوا جميعًا من الباخرة وقصدوا إلى الكنيسة القبطية ببورسعيد وهناك أُلقيت كلمات الترحيب به؛ ثم ألقى هو خطابًا مهمًا شكر فيه حسن استقباله وألمع إلى علاقة الحبشة بالكنيسة القبطية منذ ١٦٠٠ سنة ثم تناول فيه العلاقات بين الأقباط والحبشة طالبًا تعيين مطران للحبشة يكون كفئًا متعلمًا وتسوية مسألة دير السلطان القائم عليها نزاع بين الأمتين منذ عهد قديم وقد كان صريحًا فى

---

(1) البلاغ فى ١٢ ديسمبر.
(2) البلاغ فى ١٢ ديسمبر.

خطابه هذا إلى حد يجعله يقول: «إذا ألقينا نظرة على الماضى نجد أن أغلب المطارنة الذين كانت ترسلهم إلينا الكنيسة القبطية فى الأيام الغابرة لم تحسن اختيارهم كالواجب ويجب عليكم أن تضعوا نصب عيونكم أن الأحباش الآن سائرون فى طريق التقدم السريع روحيًا وأدبيًا ولهم رغبة شديدة فى أن يكون لهم مطران مما يعرف حاجيات الشعب الروحية والأدبية والعلمية التى ترشده إلى التقدم والنجاح. وإذا جاز لى أن أقول ما تقدم فعلى ما أظن أن الكنيسة القبطية بمصر وهى الأم يلزم أن يكون على رأسها بطريرك متعلم كفء متنور يبذل كل قواه فى تعليم وتهذيب وإحياء كنيستنا وأن يبعد الأفكار التى تسلطت على الاعتقادات ضد الكنيسة. ثم كان أشد صراحة إذ قال بعد ذلك: «وإنى أصارحكم القول إنه إذا لم تعمل كنيستنا على مجاراة تقدم العلوم والمعارف فى العالم فشبابنا وشاباتنا سيهجرون الكنيسة لفتورها وعدم مجاراتها لسنن التقدم والارتقاء»[1].

وقد رد عليه يوسف سليمان باشا بخطبة قال فيها بعد الديباجة: «غير أنى أرجو أن تسمحوا لى أن أذكّر جنابكم أن الماضى غير وقتنا الحاضر الذى ازدهى فيه نور العلم والعرفان؛ فالمطران الماضى ليس من عصرنا الحاضر والأقباط المصريون جميعًا والوزراء وعلى رأسهم جلالة الملك المحبوب يفكرون فى بعث السرور إلى نفوسكم وإرسال من يرون فيه الكفاية لكم لتستمر العلائق المتينة التى بيننا والتى مضى عليها نحو ١٦٠٠ سنة وهذه المدة الطويلة مضت بغير أن تتأثر بعامل وما بينها نحن نجدُّ فى اختيار بطريرك حائز لجميع الصفات العالية التى أشرتم إليها فى خطابكم فإننا فى الوقت نفسه نفكر فى اختيار مطران لكم يكون مستحقًا هذا المنصب الجليل. أما مسألة دير السلطان فالشعب المصرى وحكومته وعلى رأسه جلالة مليكنا المحبوب يفكر فى أحسن حل مُرْضٍ وأملنا عظيم بأن نوفق قريبًا لهذا الحل»[2].

---

(١) المقطم فى ١٤ ديسمبر.

(٢) المقطم فى ١٥ ديسمبر.

أما مسألة إنشاء خزان على بحيرة تسانا فقد تحدث عنها إلى مندوبى الصحف الذين قابلوه وفى حديثه مع مندوب الأهرام جزم بمفاوضته فعلاً مع شركة هوايت الأمريكية على إنشاء الخزان غير أن هذه المفاوضة لا تؤدى إلى اتفاق نهائى إلا بعد إقرار الرأس طفرى وذكر أنه سافر إلى أمريكا موفدًا من مثل الحكومة الحبشية خصيصًا لغرض البحث عن شركة هندسية هناك تقوم بالمشروع، وأبان أن الحكومة الحبشية وجهت نظرها شطر أمريكا لأنها ليس لها مطامع ولا مصالح فى بلادها. أما بريطانيا فلا ترغب الحبشة فى منحها امتياز إنشاء الخزان لعدة أسباب تدور حول خوفها من نيات بريطانيا السيئة ومطامعها فى بسط سلطانها على الأراضى الحبشية فيكون إنشاؤها الخزان مما يثبت أقدامها فى البلاد ويكون بمثابة منفذ تنفذ منه إلى تحقيق غاياتها؛ الأمر الذى قد يسبب مشكلات سياسية خطيرة للحبشة فى المستقبل. ثم نفى أن منح الامتياز لشراكة قد تم فعلا قائلاً إن حكومة السودان هى وحدها التى يمكن أن تنتفع من إنشاء الخزان المشار إليه وأنه مادام الأمر كذلك يجب أن تستشيرها حكومة الحبشة قبل أن تبنى الخزان إلى أن قال: «على أن سوء التفاهم الذى نشأ عن تلك الإشاعة قد تبدد الآن وبقى أن نرى ما إذا كانت الحكومة البريطانية ترى فى أن تدع حكومة الحبشة تقوم بإنشاء الخزان وبطبيعة الحال سيقتضى هذا الأمر عمل تعاقد بين الحكومتين يكون مُرْضيًا للفريقين وبموجبه يضمن للسودان الحياة التى يريدها نظير مبلغ من المال يدفع سنويًا» ثم صرح بأن الحبشة لا تريد إلحاق أى ضرر بمصر أو بالسودان وهى لا تضمر إلا الصداقة والإخاء التى استحكمت أواصرهما بين البلدين بسبب الرابطة الدينية منذ عهد بعيد وأظهر اغتباطه بتعيين قنصل مصرى فى الحبشة ودعا إلى التعجيل بتعيين المطران[1].

وجرى له حديث آخر من مكاتب جريدة المقطم قال فيه: «أما مسألة بحيرة تسانا فلا تريد حكومتى أن تغضب الحكومة البريطانية فيها فإذا لم توافق هذه

(١) الأهرام فى ١٢ ديسمبر.

الحكومة على بناء السد بواسطة الشركة الأمريكية تترك الأمر على حاله والزمن كفيل بحل المسألة حلاً يرضى الفريقين» ورحب بالمدرسين المصريين الذين انتدبتهم الحكومة للتدريس فى مدارس الحبشة[1].

وفاة أمين الرافعى بك

فى صبيحة ٢٩ ديسمبر فجعت مصر فى ابن من أبر أبنائها ومجاهد فى طليعة المجاهدين فى سبيلها، ذلك هو رجل الإخلاص والوفاء المرحوم أمين بك الرافعى صاحب جريدة الأخبار. اغتالته المنيَّة بعد حياة حافلة بجلائل الأعمال مليئة بالنشاط الفكرى والجهاد الوطنى قضاها بين القلم والقرطاس اللذين كرسهما لنصرة قضية بلاده والذود عن حياضها، فكانت حياته ناصعة البياض ومثالاً عاليًا يُحتذى خليقًا بأن يلقن للأحداث فينشئُون نشأته وينسجون على منوال ذلك الرجل العظيم النفس الطاهر القلب.

ولقد كان لنعيه رنة حزن وأسى لدى جميع المقامات والهيئات. ووقع من نفوس الناس موقعًا إليمًا لما اشتهر به من نزاهة القصد والغيرة الوطنية والصراحة التامة فيما يعتقده حقًا والثبات على المبدأ الذى يعتنقه والتضحية فى سبيل نصرته بكل ما يملك من غالٍ ونفيس من راحة ومال وصحة، بل لما عرف عنه من التفكير العميق الهادئ والخصومة الشريفة وعفة اللسان.

وقد نعاه إلى الأمة المصرية الحزب الوطنى ونقابة الصحافة المصرية ببلاغين نُشرا بالصحف، وجاء فى بلاغ الحزب الوطنى ما يأتى:

«ينعى الحزب الوطنى والحزن ملء القلوب للأمة المصرية الكريمة رجلاً من خيرة أبنائها المجاهدين فى سبيل حريتها واستقلالها هو أمين بك الرافعى فقد عاجلته المنية وهو سائر إلى الأمام بكل ما أوتى من قوة مدافعًا عن الغرض الأسمى الذى كرس حياته له. سقط أمين بك فى ميدان الجهاد الشريف.

---

(١) المقطم فى ١٤ ديسمبر.

وكان - رحمه الله - يعلم إنه بما يبذل من مجهود كبير مُقْدِم على خطر يهدد حياته ولكنه ما كان يأبه لهذا الخطر المنذر».


المرحوم أمين بك الرافعى

وكذلك نشرت الصحف نشرات من طوائف العمال والطلبة بدعوة أعضائها ومن ينتمى إليها إلى الاشتراك فى جنازة الفقيد قيامًا بواجب الوفاء، نحوه وعقدت جميع الصحف الفصول الضافية فى رثاء أمين وتعداد مآثره ومناقبه آتية على تاريخ حياته مثنية على مواقفه المشرفة التى طالما وقفها على منبر الصحافة.

وأرسلت كثير من رسائل وبرقيات التعزية إلى آله الكرام من جهات متعددة من أنحاء القطر وكان فى مقدمتها برقية من سمو الأمير عمر طوسون باشا تفضل سموه بإرسالها إلى شقيق الفقيد، وهذا نصها: «بوفاة المرحوم شقيقكم خسر العالم الإسلامى ومصر والصحافة أكبر عامل فى نهضتها القومية فبمزيد الأسف نعزيكم فى فَقْد هذه الشخصية البارزة العزيزة عليكم وعلينا سائلين له فيض الرحمة والرضوان ولكم وللعائلة جميل الصبر والسلوان»[1].

وقد شُيِّعت جنازته فى صبيحة يوم ٣٠ ديسمبر من منزل الفقيد بشارع الحوياتى وتناوب فى حمل النعش، الذى كان ملفوفًا بالعلم الأخضر، لفيف من مريدى الفقيد وزملائه الصحفيين وبعض الناشئة وقد تقدم النعش فرسان البوليس، فطلبة المدارس فنقابات العمال بأعلامها وسارت وراء النعش أسرة الفقيد وجميع رجال الصحافة على اختلاف نزعاتهم فثروت باشا رئيس الوزراء

(١) الأهرام ٢١ ديسمبر.

فمصطفى النحاس باشا فالوزراء الحاليون والسابقون فكثير من أعضاء البرلمان والمؤلف وأحمد لطفى السيد بك مدير الجامعة المصرية وإسماعيل شيرين بك وكيل محافظ العاصمة والعلماء ورجال الدين يتقدمهم السيد عبد الحميد البكرى والشيخ محمد بخيت وغيره من كبار العلماء فوفود من الإسكندرية والمنصورة والزقازيق ودمنهور والمنوفية والغربية وأسيوط وبنى سويف والمنيا وبورسعيد والسويس والجيزة فوفود بعض الجمعيات.

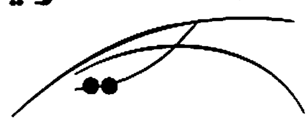
وسار الموكب يحفه الهيبة والجلال وتتبعه الزفرات والعبرات إلى أن وصل إلى جامع الكخيا بعابدين فصلى على الفقيد ثم استأنف الموكب سيره وكان كلما تقدم فى الطريق ينضم إليه خلق كثير حتى انتهى به المطاف إلى قبر المغفور له مصطفى كامل باشا فأنزل الفقيد إلى مقره الأخير بجانبه ثم توالى الخطباء على قبره فألقى الدكتور محمد حسين هيكل بك رئيس تحرير السياسة كلمة الصحافة وألقى الأستاذ حافظ رمضان بك رئيس الحزب الوطنى كلمة الحزب وتلاه الدكتور نصر فريد فالشيخ محمد بخيت فالشيخ عبد المجيد اللبان فالشيخ محمود أبو العيون ورجع المشيعون بعد ذلك وهم يستنزلون الرحمة على جَدَث فقيد العزيز.

وأُقيم سرادق كبير استمر ثلاث ليالى المأتم وكانت تفد عليه كل يوم جموع غفيرة حتى كان يضيق بالمعزين على سعته وتعطف جلالة الملك فأوفد إسماعيل بك تيمور أحد رجال التشريفات إلى أسرة الفقيد يبلغها عزاء جلالته فكانت هذه التعزية الملكية مخففة من لوعة الحزن وحرقة المصاب[1].

■■■

(١) الأهرام فى ٣١ ديسمبر.

خلاصة هذه الحولية



تتميز تواريخ النهضات والشعوب بأيام وفترات تبرز فيها دون غيرها لما تتمخض عنه من جسام الحوادث التى يكون لها أجَلُّ الخطر وأعمق الأثر فى سيرة الأولى وحياة الثانية سواء أكان هذا الأثر منصبًا على ناحية الخير أم ناحية الشر. فتدور رَحَى الدهر وتطوى فى دورانها الأيام والسنين ويسحب عليها النسيان ذيوله وتبقى هذه الفترات البارزة خالدة الذكر باقية الأثر يتناقلها الخَلَف عن أسلافهم جيلاً بعد جيل دون أن يعتور ذكرها وهن أو خمول.

ومن هذه الفترات بالنسبة لتاريخ النهضة المصرية عام سنة ١٩٢٧ أو بالأحرى النصف الأخير من هذا العام، فقد اجتمعت فيه حوادث جُلًى كان لبعضها أسوأ الأثر فى البلاد بما أصابها فيها من خسارة فادحة كما كان البعض الآخر مجلبة لخير كثير.

فقد أبَى العام أن يختم حياته دون أن يرمى المصريين بسهم من شر سهامه، وسهام الزمن أشد السهام فتكًا، فلم يطْو صحيفته إلا بعد أن طوى معها نخبة من رجالات مصر المعدودين وفى مقدمتهم زعيمها ومعقد رجائها المغفور له سعد زغلول باشا فخسرت بفقده مرشدها وعمادها وكانت خسارتها فيه عظيمة.

وفى هذا العام قام حضرة صاحب الجلالة مليك البلاد بأول رحلة ميمونة لأوروبا بعد اعتلائه أريكة العرش فكانت خير دعاية لمصر رفعت رأسها بين الأمم

وجعلتها موضع التجلة والاحترام؛ حتى إن بعض الظرفاء لقب جلالة الملك بالسفير الأعظم فى الأقطار الأوروبية.

وفى هذه السنة أيضًا أعيدت المفاوضات بين مصر وإنكلترا للمرة الرابعة وعلى أساس جديد هو عقد معاهدة تحالف هجومية دفاعية بين البلدين وفى جو ساده الهدوء وحسن التفاهم.

بمثل هذه الحوادث سيظل عام ١٩٢٧ مذكورًا فى تاريخ النهضة المصرية الحديثة مقترنًا بها ولا يمكن أن يكتب تاريخ مصر الحديث دون أن يكون هذا العام فى أبرز صحيفة وأهم موضع مهما توخى الكاتب أو المؤرخ الإيجاز والاختصار.

وها نحن أولاء نلخص أهم هذه الحوادث.

الرحلة الملكية

اعتزم حضرة صاحب الجلالة الملكية السفر إلى أوروبا لزيارة بعض دولها وهى إنكلترا وإيطاليا وفرنسا وبلجيكا تلبية لدعوة ملوكها ورؤسائها وكان من أهم ما قصد إليه من زيارته لإنكلترا إزالة أسباب الخلاف وآثار المشادة التى نشبت بين مصر وإنكلترا قُبيل الرحلة بسبب الجيش المصرى وغيره والسعى لتوطيد العلائق بين البلدين على أسس من الصداقة وحسن التفاهم.

وعلى الرغم من العقبات السياسية التى قامت فى طريق تنفيذ عزم جلالة الملك على السفر فقد تمكن الساسة من التغلب عليها فغادر جلالة الملك الديار المصرية - فى حراسة الله - على ظهر اليخت «محروسة» وقد شيعه شعبه وحكومته بالقلوب والأبصار داعين له بالسفر السعيد والعود الحميد.

ووصل اليخت إلى ميناء طولون ومنها سافر جلالة الملك إلى باريس وقد استُقبل فى كل من هاتين المدينتين استقبالاً وديًا حافلاً رغمًا من أن زيارته هذه لم تكن قد أخذت بعد صفتها الرسمية.

وفى صباح ٤ يوليو قصد جلالته إلى الجزر البريطانية فمر فى طريقه على ثغر كاليه الذى أبحر منه على باخرة وضعتها الحكومة الإنكليزية تحت تصرف جلالته ولمًّا وصل روفر، الميناء الإنكليزية، استقبله فيها البرنس أوف ويلز ولى العهد الذى صحب جلالته فى رحلته إلى لندن.

وفى محطة لندن كان فى انتظار جلالته الملك جورج الخامس ورجاله وحكومته، وكان الاستقبال بالغًا منتهى الحفاوة اشترك فيه الشعب، الذى ازدحمت به شوارع المدينة، بالهتاف والتصفيق ونزل جلالة الملك فؤاد ضيفًا على جلالة الملك جورج؛ حيث أُعد له جناح خاص فى قصر بكنجهام وبعد ظهر يوم الوصول زار صاحب الجلالة المصرية قبر الجندى المجهول وفى المساء أقيمت فى القصر الملكى المأدبة الرسمية؛ حيث تبادَلَ فيها الملكان خطابات الود والصداقة.

وفى اليوم الثانى للزيارة دُعى جلالة الملك فؤاد إلى مأدبتين الأولى، أقامها محافظ لندن باسم المدينة فى قصر (جولد هولد)، والثانية أقامها وزير الخارجية فى دار وزارته.

وفى اليوم الثالث انتهت مدة الزيارة الرسمية فغادر جلالته قصر بكنجهام مودعًا من صاحبَى الجلالة البريطانى أحسن وداع وقصد إلى فندق كلاردج حيث أقام بقية أيامه. وفى أصيل ذلك اليوم أقام جلالته مأدبة رسمية فى بيوت هاوس، دار المفوضية المصرية، إكرامًا لصاحبى الجلالة البريطانية دُعى إليها عدد كبير من علية القوم.

وقد بقى جلالته بعد ذلك فى إنكلترا بصفة غير رسمية إلى يوم ٢٥ يوليو وزار فى خلال هذه المدة مدن لانكشير وليڤربول ومانشستر، بناء على دعوة أهليها فتفقَّد معاملها ومعاهد الصناعة القطنية فيها.

وحضر عدة مآدب أقامها بعض عظماء الإنكليز وهيئات السلطة المحلية فى البلاد التى زارها كما شاهد كثيرًا من حفلات الألعاب الرياضية والتمثيل، وكان يقابل جلالته أينما حل بأعظم مظاهر الترحيب والتبجيل.

زيارة إيطاليا

وفى ٢٥ يوليو برح جلالة الملك فؤاد إنكلترا مودعًا بمراسيم الحفاوة والإكرام. وبعد أن أمضى بضعة أيام فى فرنسا قصد إلى إيطاليا فى ٢ أغسطس فاستقبل فيها استقبالاً عظيمًا اشتركت فيه الحكومة والشعب وعلى رأسهما جلالة الملك فكتور عما نويل وجلالة الملكة وولى العهد الذى استقبله على الحدود الإيطالية. وفى مساء يوم الوصول أقام صاحب الجلالة الإيطالية مأدبة عشاء رسمية فى قصره الملكى تكريمًا لجلالة الملك فؤاد. وقد بقى صاحب الجلالة المصرية فى إيطاليا قرابة سبعة عشر يومًا نزل فى أربعة الأيام الأول منها ضيفًا على الملك فكتور فى قصر الكيرينال وحضر فى خلالها عدة مآدب أقيمت تكريمًا له وزار قبر الجندى المجهول وميدان الطيران بشامبتو كما شاهد كثيرًا من متاحفها ومعاهدها كالمعهد الإسلامى والكابيتول والمعهد الزراعى والجامعة التى أهدت إلى جلالته شهادة الدكتوراه الفخرية فى الحقوق وفى اليوم الثالث من الزيارة أقام جلالته وليمة فخمة فى دار المفوضية المصرية تلتها حفلة استقبال إكرامًا لصاحبى الجلالة الإيطالية.

وانتهز جلالة الملك فؤاد فرصة وجوده بروما فزار قداسة البابا فى قصر الفاتيكان وكان لهذه الزيارة أحسن وقع فى النفوس فى خلال مدة إقامته غير الرسمية وزار بعض مدن إيطالية كمنطقة كورتينا كمبتك ومدينة البندقية.

وفى ٢٠ أغسطس قفل جلالته راجعًا إلى باريس حيث لحقت به صاحبة الجلالة الملكة نازلى إذ كانت قد أبحرت من مصر فى ١٧ من ذلك الشهر وبعد تمضية بضعة أيام تفرق صاحبا الجلالة الملكية وقصد كل منهما إحدى مدن المياه المعدنية للاستشفاء فذهب جلالة الملك إلى فيشى وتوجهت جلالة الملكة إلى فيتل، وقد مكث جلالته يستشفى فى مدينة فيشى طوال شهر سبتمبر وعاد فى نهاية باريس كما عادت أيضا جلالة الملكة بعد تمام استشفائها.

زيارة فرنسا رسميًا

أقام جلالته فى فرنسا بصفة غير رسمية إلى أن كان يوم ٢٠ أكتوبر؛ حيث ابتدأت الزيارة الرسمية فاستقبل جلالته فى محطة غابة بولونيا رئيس الجمهورية وهيئة الوزارة وعظماء الفرنسيين بمنتهى الحفاوة والترحاب كما استقبله الشعب الفرنسى بالهتاف والتصفيق البالغين عنان السماء ونزل جلالته ضيفًا على وزارة الخارجية الفرنسية فخصصت له جناحًا كبيرًا من قصرها الفخم أثثته بأفخر الرياش حيث أقام جلالته مدة الزيارة الرسمية التى استغرقت ثلاثة أيام.

وقد زار جلالته فى اليوم الأول قصر الإليزيه مقر رئيس الجمهورية وزار مجلس بلدى باريس حيث تبودلت كلمات الترحيب فيهما وحضر فى المساء مأدبة عشاء فى القصر آنف الذكر. وفى اليومين التاليين زار جلالة الملك مرقد الجندى المجهول ودار المفوضية؛ حيث استقبل المصريين الموجودين فى فرنسا وعدة معاهد مشهورة كأكاديمية الآثار والآداب ـ التى انتخبت جلالته عضوًا بها ـ والجمعية الجغرافية ومدرستَى السنترال والهندسة ومتحف اللوفر. وكان جلالته فى كل هذه الزيارات يسير بين زينات بديعة وهتاف الجماهير.

وفى مساء اليوم الثالث أقام جلالته حفلة عشاء فخمة فى دار المفوضية المصرية إكرامًا لرئيس الجمهورية ورئيس الوزارة الفرنسية.

وبعد انتهاء الزيارة الرسمية زار جلالته جامع باريس كما حضر عدة مآدب أقامتها بعض الهيئات كنادى اتحاد الحلفاء وجماعة فرنسيِّى مصر وغيرهما.

زيارة بلجيكا

تحرك القطار الملكى البلجيكى يوم ٢٦ أكتوبر مقلاً لجلالة الملك فؤاد من باريس إلى بروكسل وعند وصوله إلى مدينة مونس على الحدود البلجيكية قابله الدوق دى برابان ولىُّ العهد وبعثة الشرف الموفدة من قِبل جلالة ملك البلچيك، ثم تابع القطار سيره إلى أن وصل إلى محطة بروكسل؛ حيث استقبله الملك ألبير

وبعض أفراد العائلة الملكية وأعضاء الوزارة وغيرهم، كما استقبلت جلالته الجماهير فى الطرق برفع الأعلام والهتاف العالى. ونزل جلالة الملك فى جناح رحب فى القصر الملكى؛ حيث زار جلالة الملكة إليزابث، وبعد ظهر يوم وصوله زار قبر الجندى المجهول.

وفى اليوم الثانى ذهب جلالته إلى متحف الجيش وكذا دار بلدية بروكسل وزار فى اليوم الثالث متحف الكونغو الاستعمارى ومعهد الآثار المصرية وبذلك ختمت الزيارة الرسمية فأقام جلالته فى مساء ذلك اليوم بدار المفوضية المصرية مأدبة عشاء على جانب عظيم من الأبهة تلتها حفلة ساهرة.

وأمضى جلالة الملك الأيام التالية، التى مكثها بصفة غير رسمية، فى زيارة بعض مدن بلجيكا الصناعية فزار على التوالى مدن غنت وأنفرس ولياج وشارلروا، وكان يُقابل فى كل منها بالترحيب الحار والحفاوة البالغة.

وفى صباح ٣ نوفمبر غادر جلالة الملك فؤاد بلجيكا مودعًا بمثل ما قوبل به من مظاهر الاحترام والتكريم اللائقين بمقامه السامى.

ومكث بعد ذلك فى باريس بضعة أيام إلى أن برحها فى ٩ نوفمبر عائدًا إلى أرض الوطن فودعته على المحطة جميع الهيئات الرسمية وغيرها. ولما وصل إلى طولون كان اليخت «محروسة» راسيًا فى مينائها ينتظر قدوم جلالته فركبه صاحبا الجلالة الملك والملكة، ثم سار يمخر عباب البحر الأبيض المتوسط حتى ظهر فى ميناء الإسكندرية صباح يوم ١٤ نوفمبر فاستقبل الشعب الإسكندرى وكبار رجال الدولة المليك المعظم بأعظم مظاهر الابتهاج والفرح.

وبمناسبة عودة جلالته من الرحلة الميمونة تألفت لجنتان إحداهما بالإسكندرية والثانية بالقاهرة للاحتفاء بمقدمه السعيد فأقامت لجنة الإسكندرية يوم وصول جلالته فى شوارع المدينة الثريات الكهربائية التى أُضيئت فى المساء فسكبت على المدينة بهجة ورواء. وقد تعطف جلالة الملك فأجاب دعوة بلدية الإسكندرية إلى المأدبة التى أقامتها ابتهاجًا بسلامة عودته ونجاح الرحلة،

كما شرف جلالته حفل وضع الحجر الأساسى لبناء ملجأ أبناء السبيل الذى تقرر تشييده تذكارًا للرحلة الملكية وحضر حفلة الشاى التى أدبتها لجنة الاحتفال فى حديقة أنطونيادس.

وفى صباح ١٦ نوفمبر افتتح جلالة الملك رسميًا محطة الإسكندرية الجديدة ثم استقل القطار الأبيض ميممًا عاصمة ملكه.

وكانت جميع المحافظات التى مر بها القطار الملكى تبدو فى حُلَل من الزينة البديعة، وقد اجتمع فيها أهالى البلاد وكبار موظفيها وعلى رأسهم المديرون لتحية صاحب التاج وقد وقف القطار على بعض المحطات الكبيرة.

أما الاستقبال فى محطة العاصمة الذى وصلها قرابة الظهر فكان بالغًا حد الفخامة، وكانت الطرقات التى مر بها الموكب مزدحمة بالجموع الغفيرة التى كانت أصواتها تشق أجواز الفضاء بالدعاء لجلالته بالحياة.

وبعد ظهر ذلك اليوم شرف جلالته الحفلة التى أقامتها لجنة الاحتفال بالجزيرة وفى المساء أضيئت الثريات الكهربائية التى امتدت فى أهم شوارع العاصمة فبرزت فى حُلَّة من النور الوهاج واستمر الناس فى أنس وسرور إلى ساعة متأخرة من الليل.

المحادثات السياسية

بعد أن استتبت الحالة الداخلية فى البلاد على أسس قوية ودعائم متينة بائتلاف الأحزاب لصيانة الدستور من عبث العابثين وبعد أن عادت الحياة النيابية سيرتها الأولى واستقرت الطمأنينة فى قلوب الناس وأخلدت البلاد إلى السكينة تاركة الأمر بيد الزعماء الذين وضعت فيهم ثقتها الكاملة وساد جوَّ السياسة المصرية الإنكليزية شىء من حسن التفاهم رأت إنكلترا أن الظروف مناسبة لإبداء رغبتها فى مباحثة الساسة المصريين للتمهيد للدخول فى مفاوضات جديدة لتسوية المسائل المعلقة التى أسموها بالتحفظات فحظى اللورد لويد فى أوائل شهر مارس بمقابلة حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد كما تشرف

بمقابلة جلالته أيضًا الزعيم الأكبر سعد باشا زغلول، ثم تبودلت الزيارات بين المندوب السامى وسعد باشا. وما لبثت إنكلترا أن أرسلت وكيل خارجيتها الدائم السير وليم بترل إلى مصر فوصلها فى ٢١ مارس وسافر منها فى ٢٨ منه يصحبه اللورد لويد إلى وادى حلفا؛ حيث اجتمعا بالسير چون مافى حاكم السودان العام وتباحث ثلاثتهم فى السياسة الإنكليزية فى مصر والسودان.

وإنه وإن كان قد أُعلن وقتئذ أن زيارة وكيل خارجية إنكلترا لمجرد الرياضة؛ إلا أن القرائن لم تترك مجالا للشك فى أنه جاء مصر فى مَهمة سياسية.

واستمرت العلاقات بين البلدين تزداد تحسنًا تسودها سياسة حسن التفاهم التى كان الجانب المصرى يجتهد فى المحافظة عليها بقدر الاستطاعة إظهارًا لحسن استعداده دحضًا للتهم التى طالما ألصقها الإنكليز به أمام الرأى العام البريطانى والعالمى. ولا نغالى فى القول إذا قررنا إن الجانب المصرى كان يبذل شيئًا من التضحية فى سبيل الاحتفاظ بهذه السياسة وتنميتها. استمرت الحال كذلك إلى أن حل شهر مايو، إذ هبت فى مجلس النواب عاصفة انتقاد وجدال عنيفين حول بعض المسائل التى لها مساس بمركز بريطانيا فى البلاد ومركز مندوبها السامى مما سيأتى ذكره فى تلخيص الحالة الداخلية فانتهز بعض النواب هذه الفرصة فنفثوا بعض ما يكتمونه فى صدورهم مما طالما سكتوا عليه محافظة على سياسة حسن التفاهم إذ صوبوا فى سياق خطبهم سهامًا من الانتقاد المُرّ إلى المندوب السامى وتدخله فى أمور البلاد الداخلية معتمدًا على قوة بلاده دون غيرها فكان من شأن ذلك أن أصاب العلاقات بين البلدين أو بعبارة أخرى حسن التفاهم بينهما شىء من الفتور.

ثم زاد الطين بِلَّة أن لجنة الحربية فى مجلس النواب كونت من بين أعضائها لجنة فرعية لفحص ميزانية وزارة الحربية فاقترحت اللجنة الفرعية عدة اقتراحات منها إلغاء منصب السردار لتنافيه مع مسئولية الوزير أمام البرلمان وتحسين أسلحة الجيش وأدواته وترقية التعليم فى المدرسة الحربية واقترح بعض أعضاء اللجنة تعديل قانون مجلس الجيش بحيث لا يكون المفتش العام (سبنكس

باشا) عضوًا فيه على مثال مجلس الجيش بإنكلترا، وكان من رأى اللجنة أيضًا أن يستبعد من الميزانية مبلغ الـ ٧٥٠ ألفًا من الجنيهات المخصصة لقوة الدفاع السودانية، كما أبدت بعض ملاحظات عن مصلحتَى الحدود وخفر السواحل وعن بعض الحدود التى مازالت ترزح تحت عبء الحكم العرفى للآن.

وقبل أن تبتَّ اللجنة الأصلية فى هذه الاقتراحات وقبل أن تعرض على المجلس نظرها وصل نبؤها إلى دار المندوب السامى البريطانى والصحف الإنكليزية فأظهرت فزعًا شديدًا واعتبرت أن فى هذه الاقتراحات تحديًا لسلطة بريطانيا الحربية فى البلاد وحظى المندوب السامى بمقابلة الملك وتبودلت المقابلات بينه وبين رئيس الوزارة من جهة وبين الزعماء المصريين من جهة أخرى. ثم انتهى الأمر بأن قدم المندوب السامى البريطانى فى ٣٠ مايو مذكرة إلى الحكومة المصرية يشرح فيها وجهة النظر البريطانية تعرضت للاقتراحات المذكورة وإلى ما ساد المجلس من روح المشادة فى المدة الأخيرة، وقد أفرغت هذه المذكرة فى قالب جمع بين المجاملة السياسية من ناحية وبين المرونة والشدة من ناحية أخرى.

وتتلخص وجهة النظر البريطانية فى أن أحد تحفظات تصريح ٢٨ فبراير الذى قضى بمنع أى تدخل من جانب دولة أخرى فى شئون مصر يجعل لإنكلترا حق الإشراف على الجيش المصرى والمطالبة ببقاء النظام العسكرى فى إدارة مصلحة الحدود وأن اقتراحات لجنة الحربية بمجلس النواب تهدم هذا الحق من أساسه.

وبمجرد وصول المذكرة قابل ثروت باشا، سعد زغلول باشا فى مجلس النواب ثم أرسل ثروت باشا رده عليه فقال إنه كان من الذين اشتغلوا فى جميع أدوار تصريح ٢٨ فبراير ويعلم أن مسألة الجيش المصرى لم يرد لها ذكر البتة فى أية مفاوضة من المفاوضات التى أدت إليه كما أنها لم تذكر فى مفاوضات عدلى باشا مع اللورد كيرزن ولا فى مفاوضات سعد باشا مع اللورد ملنر وأنه لهذا السبب ترى الحكومة المصرية أن مسألة الجيش من المسائل الخاصة بها والتى

ليس لسلطة أخرى أن تتدخل فيها وأن هذا التدخل إن وقع ينافى المسئولية الوزارية.

وتلا ذلك أن أرسلت الحكومة الإنكليزية ثلاث بوارج بريطانية إلى المياه المصرية بقصد تهديد المصريين وإظهار بريطانيا بمظهر الدولة القوية، وفى الحقيقة أن هذه المظاهرة البحرية لم تكن تنطوى على شىء من الكياسة السياسية.

كادت كل هذه الحوادث المتتابعة وما أوجدته من سوء التفاهم بين مصر وإنكلترا تقضى على فكرة زيارة جلالة الملك للجزائر البريطانية على أن المساعى بذلت لتنفيذ هذه الرغبة فسافر جلالته - فى حراسة الله -، وقوبل فى بلاد الإنكليز مقابلة ملك بلاد مستقلة وكان استقبال جلالته بالغًا منتهى الحفاوة وانتهت الزيارة بنجاح كبير.

وكان من شأن نتائج هذه الزيارة والاستقبال العظيم اللذين قد قوبل بهما جلالته من جلالة ملك إنكلترا وحكومتها وهيئاتها أن تبددت السحب والغيوم التى ظهرت فى جو العلاقات بين البلدين على إثر الأزمات المتتالية فعادت مياه حسن التفاهم إلى مجاريها فساعد هذا الجو ثروت باشا على الدخول فى (محادثات شخصية) مع السير أوستن تشمبرلن وزير خارجية بريطانيا العظمى رغبة الوصول إلى اتفاق يصلح أساسًا لمفاوضات رسمية فى تسوية المسألة المصرية بما يحفظ لمصر استقلالها وحريتها ويضمن لبريطانيا مصالحها التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال.

واستمرت المباحثات بين الوزيرين طوال مدة وجود جلالة الملك فى الأقطار الأوروبية وما كان يقطعها بين آونة وأخرى سوى اضطرار ثروت باشا إلى مرافقة جلالة الملك فى بعض زياراته الرسمية.

ولما كان ثروت باشا لم يدخل هذه المفاوضات إلا بعد اتفاقه مع سعد باشا وكان يعتمد فى نجاح مهمته على تعضيده وتأييده - فبعد أن انتقل الزعيم الأكبر إلى الدار الآخرة اعتزم ثروت باشا أن يعود إلى مصر ليرقب الحالة عن كثب

ويرى ما خلفته وفاة الزعيم من أثر فى قوة البلاد المعنوية وتسوية المشكلات الداخلية التى تكون قد نجمت عن خلو مركز سعد، ثم يرى بعد ذلك ما إذا كان الجو ملائمًا لاستئناف المفاوضات التى بدأها فعاد فعلاً إلى مصر فى ١٠ سبتمبر.

وبعد أن استقرت الحالة الداخلية بانتخاب النحاس باشا رئيسًا للوفد المصرى، أى زعيمًا للأغلبية فى البلاد، تبودلت بينه وبين ثروت باشا عدة مقابلات تأكد فيها ثروت باشا من استمرار تأييد الوفد له ومناصرته إياه، فعاد دولته إلى إنكلترا فى منتصف أكتوبر واستأنف محادثاته مع السير تشمبرلن ثم قفل راجعًا إلى الوطن فى منتصف نوفمبر غير أنه استمر فى محادثاته عن طريق دار المندوب السامى البريطانى فى مصر.

وانتهت السنة ولما تنته هذه المفاوضات بعد ولم يصل شىء منها إلى علم الجمهور حتى ولا علم الزعماء؛ بل بقيت فى صدر الوزير الأكبر إلى ذلك الوقت سرًا مكتومًا.

الحالة الداخلية فى البلاد

حلت سنة ١٩٢٧ والبلاد تنعم بالحياة النيابية والائتلاف بين الأحزاب ناشر أعلامه خفاقة على برلمانها وعلى رأس البلاد وزارة دستورية هى وزارة عدلى يكن باشا يشد أزرها الزعيم الكبير سعد باشا زغلول ومن ورائه كثرة برلمانية ساحقة من المؤتلفين ينفذون مشيئة الأمة ويملون إدارتها.

وكانت الأمور تسير سيرها الطبيعى وكلٌّ يقوم بواجبه فى حدود دائرة عمله وفى ظل الهدوء والسكينة والطمأنينة إلى أن قرر البرلمان فى أواخر يناير فصل مدرستى دار العلوم والقضاء الشرعى عن الأزهر الشريف. وإلحاقهما بوزارة المعارف فثارت لذلك ثائرة الأزهريين وعضدهم جهرة بعض أساتذتهم من العلماء الذين ألقوا فى روعهم بأن هذا القرار يلحق بهم أبلغ الضرر فأضربوا عن تلقى الدروس وتظاهروا داخل الأزهر وخارجه منادين بسقوط البرلمان والحكومة ويسقوط سعد باشا وقد قوبل عملهم هذا بالاستياء ولم يرجعوا عن إضرابهم إلا

بعد أن أخذتهم الحكومة بالحزم والشدة، بناء على رغبة البرلمان، فقبضت على من كانوا سببًا فى إثارة هذه الفتنة بينهم وعاد بقية الطلبة إلى حلقات دروسهم بعد أن أيقنوا أن قرار البرلمان لا يلحق بهم أدنى أذى بل هو على العكس فى مصلحة البلاد ومساعد على تقدمها فى الحياة العلمية.

وبجانب حركة الأزهر قام الموظفون بحركة أخرى فجمعوا منهم مؤتمرًا انتهى بإقرار عدة مطالب قدموها إلى السلطات ذات الشأن أيد بها معارضة رغبة البرلمان فى إنقاص الاعتمادات المقررة لمرتباتهم فى الميزانية بالنظر لضخامتها وحاولوا أن يستميلوا النواب إلى صفهم فأقاموا مأدبة دعوا إليها بعض النواب ورجال الصحافة لغرض شرح وجهة نظرهم وتبرير مطالبهم، ولكن لم يُلبِّ دعوتهم هذه إلا ثلاثة من النواب وكانت نتيجة مساعيهم الفشل وعدم الإصغاء إلى مطالبهم من أية هيئة كانت.

وظلت وزارة عدلى يكن باشا قائمة بالأمر إلى أن كان يوم ١٨ أبريل، إذ تناقش مجلس النواب فى موضوع توظيف المال الاحتياطى؛ فوجه بعض النواب فى سياق خطبهم شيئًا من الانتقاد إلى الوزارة لتراخيها.

وفى الحق أن النواب كانوا يتوقعون هذه الخاتمة وما كانوا راغبين فيها فساءهم إعلان عدلى باشا تخليه عن الحكم ولم يكد دولته يتم قوله حتى نهض بعض الأعضاء الذين كانوا فى مقدمة مؤيدى الوزارة وصرحوا بأنهم فى الواقع يثقون كل الثقة بها ويرغبون رغبة أكيدة فى بقائها فى كراسى الحكم وأن انتقادهم لم يكن الغرض منه إلا حث الحكومة على زيادة الخير للبلاد.

وفى الحال أُبلغ هذا الخبر المفاجئ لدولة الرئيس الجليل سعد باشا فى بيت الأمة، إذ لم يكن حاضرًا فى تلك الجلسة، فتكدر أشد الكدر وقابل عدلى باشا فرجاه أن يبقى فى كرسى الرياسة وانقضت الأيام التالية لهذا الحادث فى السعى لدى عدلى باشا لحمله على الرجوع عن عزمه وسحب استقالته، ولكن كل هذه المساعى ذهبت هباء إذ أصر عدلى باشا على رأيه.

وإنه وإن كان السبب الظاهر المباشر لاستقالة الوزارة العدلية هو ما تقدم من انتقاد النواب لأعمالها غير أن الرأى العام لم يقنع بأن هذا السبب كان كافيًا لأن يؤدى إلى تلك النتيجة فتقع أزمة وزارية بمثل هذه المفاجأة. وذهبت الصحف مذاهب شتى فى التكهن بالأسباب الخفية التى مهدت لاستقالة الوزارة فى التوفيق بين مطالب الإنكليز ورغبات البرلمان المصرى التى تكاد تكون على طرفى نقيض معها وعزًا بعض الصحف الأخرى السبب إلى وقوع خلاف بين أعضاء الوزارة أنفسهم من الوفديين والأحرار الدستوريين غير أن الحوادث بعد ذلك لم تؤيد هذا الزعم.

على أنه مهما يكن السبب فنحن لا نتردد فى القول بأنه كان يجدر بدولة عدلى باشا أن يتريث فى الأمر حتى يستشير رئيس الأغلبية فلا يبتّ فيه بمثل هذه السرعة استقالة دستورية مشرفة أعلت كلمة الأمة.

وبناء على ما أشار به سعد باشا زغلول كلف حضرة صاحب الجلالة الملك ثروت باشا بتأليف الوزارة الجديدة فألف ثروت باشا وزارة من جميع زملائه فى الوزرة العدلية ودخل فيها عضو جديد واحد هو جعفر والى باشا عضو مجلس النواب، وكان تشكيلها على الوجه الآتى:

عبد الخالق ثروت باشا	رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية
جعفر والى باشا	وزير الحربية والبحرية
أحمد زكى أبو السعود باشا	وزير الحقانية
محمد فتح الله بركات باشا	وزير الزراعة
مرقص حنا باشا	وزير الخارجية
محمد نجيب الغرابلى باشا	وزير الأوقاف
على الشمسى باشا	وزير المعارف
أحمد محمد خشبة باشا	وزير المواصلات
عثمان محرم باشا	وزير الأشغال
محمد محمود باشا	وزير المالية

ومما يجدر ذكره هنا أنه حدث فى تأليف الوزارة الثروتية شىء اعتبره الأحرار الدستوريون مخالفة دستورية وهو أنه كان قد تم الاتفاق بين الزعماء فى أول الأمر على إدخال عضو جديد فى الوزارة من الأحرار الدستوريين هو الدكتور حافظ بك عفيفى غير أنه فى اللحظة الأخيرة عدل عن هذا الاختيار واختار ثروت باشا بدلا منه عضوًا آخر من حزب الأحرار الدستوريين هو جعفر والى باشا. ولكن دون الرجوع إلى الحزب وأخذ رأيه فى الأمر فاحتج الحزب على ذلك وانتهت المسألة عند هذا الحد.

وخرجت البلاد من هذه الأزمة الوزارية عالية الرأس دون أن يصيبها أقل أذى؛ بل خرجت أشد ما كانت ثقة فى الائتلاف ورغبة فى التفاهم نبذًا للخلاف.

لم تكد الوزارة الثروتية تستقر فى كراسيها حتى أخذت تلاقى فى طريقها كثيرًا من الأشواك والعراقيل وتوالت عليها الأزمات من الداخل ومن الخارج فكان يتدخل الزعماء وعلى رأسهم الرئيس الجليل لحلها بقدر ما يصل إليه جهدهم وما يكادون ينفضون أيديهم من حل واحد حتى يصطدموا بأخرى وهكذا كان السطر الأول من عمر الوزارة الثروتية سلسلة أزمات تتلو الواحدة الأخرى. وكانت أولى هذه الأزمات أن وفدًا من شيوخ ونواب مديرية أسيوط توجه إلى ثروت باشا طالبًا منه إعادة عمدة، كان تقرر إلغاء عُمُديته على عهد وزارة عدلى باشا، فكبر على ثروت باشا هذا الطلب واعتبره تدخلاً من النواب فى أعمال السلطة التنفيذية بما يعرقل وظيفتها؛ بل اعتبره فوق ذلك أمرًا النواب يصدرونه إليه بما لا يتفق وكرامته فلم يُجبْهم إلى طلبهم وأعلن عزمه على الاستقالة.

وكان سعد باشا إذ ذاك بمسجد وصيف فأبلغ إليه الأمر تليفونيًا فأسرع بالعودة إلى مصر لتسوية الحالة تفاديًا من حدوث أزمة وزارية أخرى ولما يمضِ على الأزمة السابقة سوى شهر واحد وتمكن بحكمته العالية من حل الأزمة وإقناع ثروت باشا بالعدول عن استقالته.

ولما كان بعيدًا عن المعقول أن يكون أمر تافه كهذا سببًا فى إقدام الوزارة على الاستقالة أو على الأقل فى تفكيرها فى ذلك، فقد اعتقد الرأى العام أن وراء

الحجب ما وراءها من الأسباب الخفية التى دفعت بالوزارة إلى الاستقالة أو التهديد بها وقوى من اعتقاده هذا ما أحاط الوزارة وقتئذ من الضغط من جهات متعددة وما أثير فى البرلمان من مناقشات عنيفة حول بعض المسائل المهمة، ونكتفى هنا بالإشارة إلى هذه المسائل التى خاض فيها البرلمان حتى يكون القارئ على بينة من الأمر وحتى يستطيع أن يكون رأيًا فى الموضوع.

ففى ذلك الشهر قام المندوب السامى البريطانى بزيارة لمديرية المنيا بناء على دعوة بعض أعيانها فقوبل فيها بصفة رسمية واشترك فى استقباله الرجال الرسميون وعلى رأسهم المدير فقامت ضجة كبيرة حول هذه الزيارة التى ظهر فيها المندوب السامى بمظهر سيد البلاد وقدم أحد النواب إلى وزير الداخلية استجوابًا عن ذلك اشترك فيه معه نواب آخرون بلهجة شديدة وحملوا على المندوب السامى حملة شعواء وانتهى الأمر بأن قرر المجلس استنكار دعوة الأعيان وعدم جواز تدخل الإدارة الحكومية فى الاحتفالات غير الرسمية. وقدم استجواب آخر عن عدم تقديم المندوب السامى البريطانى أوراق اعتماده بعد إلى جلالة الملك.

وكذلك تناقش المجلس فى ذاك الشهر فى مخصصات جلالة الملك من الميزانية فلاحظ بعض الأعضاء أنها تزيد عما يتفق مع ميزانية الدولة العامة وتقدم المجلس برغبة إلى جلالة الملك فى أن ينظر بحكمة فى تخفيض هذه المخصصات توخيًا لسياسة الاقتصاد التى تتبعها الدولة وأن يعهد بأعمال السرايات الملكية إلى وزارة الأشغال ـ وسرت فى المجالس أيضًا إشاعة بأن دار المندوب السامى طلبت أن يعين مدير إنكليزى لمصلحة الموانى والمنائر.

كل هذه العوامل كانت ـ بلا شك ـ لها تأثير فى تقلقل مركز الوزارة وعدم تسهيل مهمتها لاسيما أنها كانت فى أول عهدها وكان القصد من تأليفها على الوجه الذى مر؛ أى من أعضاء الوزارة السابقة عدم تغيير الاتجاه السياسى الذى كانت السياسة المصرية سائرة فيه فى ذاك الحين.

على أن كل هذه الحوادث لم تكن ذات بال بالنسبة لما حدث بعدها واصطلح على تسميته بأزمة الجيش التى مر ذكرها فى تلخيص المحادثات السياسية ولا بالنسبة للخلاف الذى قام بين الزعماء بعدئذ على تعيين من يقوم مقام جلالة الملك أثناء رحلته فى أوروبا وعلى من يصحبه فى هذه الرحلة من رجال الدولة. إذ إن البرلمان لم يوافق على الاعتماد الذى طلبته الحكومة للصرف منه على الرحلة الملكية وقدره عشرون ألف جنيه إلا بعد أن تأكد من أن الزيارة ستكون بصفة رسمية.

كانت الوزارة تعبث بها هذه العواصف من كل جانب غير أنه بفضل حكمة الزعماء وحنكة السياسيين أمكن التغلب عليها وتذليلها وبقيت الوزارة فى كراسيها على الرغم من كل هذه الصعاب التى قامت فى طريقها ـ وسافر جلالة الملك إلى أوروبا فى رحلته الميمونة بصحبة رئيس وزرائه طبقًا لما تقضى به التقاليد الدستورية ولم يعين قائم قام ملكى ولا نائب عن رئيس الوزراء بل استمرت أمور الدولة تعرض على جلالة الملك ورئيس الوزراء وهما فى أوروبا بطريق البريد أو البرق ويصدران بشأنها المراسيم والقرارات ثم دخل البرلمان فى عطلته الصيفية. وكان قد أمضى المرسوم بانتهاء الدورة البرلمانية قبل السفر.

فساد الجو هدوء وسكون بعد تلك الزوابع التى ظلت تهب على البلاد شهرًا من الزمان أو يزيد وكان من تصاريف القدر أن تمتد يد الرَّدَى إلى الزعيم الأكبر المغفور له سعد زغلول باشا فتختطفه من بين أحضان الأمة فى مساء ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ وهى فى أشد الأوقات حاجة إلى وطنيته وحكمته وحزمه فكانت أفدح خسارة مُنيت بها البلاد فى عامها الخاضر.

اتجهت الأنظار عندئذ إلى بحث الموقف بعد أن خلا الميدان من زعيم البلاد وكان همُّ الجميع منصرفًا إلى بقاء الوفد المصرى كهيئة سياسية وإلى صيانة الائتلاف بين الأحزاب والاحتفاظ بقوة الأمة المعنوية فبادر أعضاء الوفد والوزراء وأعضاء البرلمان وغيرهم الذين كانوا يصطافون فى الخارج إلى العودة إلى القطر على جناح السرعة، فكانوا يعودون زُرافات ووحدانًا ثم يتوجهون بعد

عودتهم مباشرة إلى ضريح الفقيد العظيم لزيارته يذرفون الدموع السخينة ويستنزلون سحائب الرحمة والرضوان على جدثه ثم يولون وجوههم شطر بيت الأمة لتقديم التعزية إلى أم المصريين ومواساتها فى مصابها الجلل. وكان فى مقدمة من سارع بالحضور ثروت باشا ومصطفى النحاس باشا ومرقص حنا باشا وعلى الشمسى باشا ووليم مكرم عبيد وعلوى الجزار بك وغيرهم.

وأخذ الوفد المصرى يوالى اجتماعاته فلم يكد ينتصف شهر سبتمبر حتى أصدر بيانًا يعاهد فيه الأمة على السير فى الطريق الذى رسمه سعد مترسمين خطواته ناسجين على منواله من المحافظة على مصلحة البلاد وتأييد الائتلاف ثم انتخب الوفد مصطفى باشا النحاس رئيسًا والأستاذ وليم مكرم عبيد سكرتيرًا عامًا بإجماع الآراء، كما اتفق على إسناد الرياسات الثلاث التى كان يضطلع بها سعد باشا، وهى رياسة الوفد المصرى ورئاسة مجلس النواب ورياسة الهيئة الوفدية البرلمانية، إلى الرئيس الجديد كما كان الحال فى حياة الفقيد.

وقد قوبل بيان الوفد وانتخابه لرئيسه وسكرتيره من جميع المقامات والهيئات السياسية والرأى العام المصرى بمزيد من الغبطة والارتياح ووقع من النفوس موقع الاستحسان ـ وعلى إثر البيان الذى أصدره الوفد أذاع الأحرار الدستوريون بدورهم بيانًا آخر ضمَّنوه رغبتهم الأكيدة فى دوام الائتلاف.

وقد تبودلت المقالات بين رئيس الوفد الجديد وثروت باشا تباحثا فيها فى رسم الطريق التى تسلكها البلاد فى سياستها المستقبلة، سواء منها الداخلية والخارجية وكانت مقابلاتهما على أعظم جانب من المودة والصفاء.

وبعد أن مضت العطلة البرلمانية افتتح جلالة الملك البرلمان فى ١٧ نوفمبر وألقى ثروت باشا خطبة العرش المنشورة فى صلب الحولية وذكر فيها بصفة خاصة ما أصاب البلاد من عظيم الخسارة بوفاة المغفور له سعد باشا وانتُخب النحاس باشا رئيسًا لمجلس النواب والأستاذان ويصا واصف بك وحسن هلال بك وكيلين له، كما انتخب لوكالة مجلس الشيوخ محمد علوى الجزار بك ومحمود بسيونى بك.

وفى النصف الأخير من شهر ديسمبر ظهر فى سماء الائتلاف شىء من السحب وكاد صرحه المتين يتزعزع من جراء قنبلة قلمية ألقتها جريدة السياسة بمقال نشره قلم تحريرها اتهمت فيه الوفد بعدم خلوص نيته نحو الأحرار الدستوريين ونحو ثروت باشا، بل شاع أن هذه القنبلة أحدثت بحزب الدستوريين نفسه خلافًا فانقسم أعضاؤه إلى فريقين: فريق غير موافق على رأى السياسة ويرى أن مقالها لا يعبر إلا عن رأى كاتبه وعلى رأس هذا الفريق محمد محمود باشا وكيل الحزب، وفريق آخر يرى رأى السياسة ويحبذ فكرتها على أن الساسة والزعماء تمكنوا بحكمتهم من إنهاء المسألة عند هذا الحد تفاديًا مما عساه أن يجر إليه الخلاف من شرور.

■ ■ ■

محتويات

الباب الثانى : فبراير

الباب الثالث: مارس

الباب الرابع: إبريل

الباب الخامس: مايو

الباب السادس: يونيو

الباب السابع: يوليو

الباب الثامن: أغسطس

الباب التاسع: سبتمبر

الباب العاشر: أكتوبر

الباب الحادى عشر: نوفمبر

الباب الثانى عشر: ديسمبر

صدر من هذه السلسلة

١ ـ تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده (٣ أجزاء) ـ تأليف: محمد رشيد رضا
دراسة وتقديم: د. أحمد زكريا الشلّق.

٢ ـ الأعمال الكاملة للدكتور شبلى شميل (٢ جزء) ـ تأليف: شبلى شميل
دراسة وتقديم: د. عصمت نصار.

٣ ـ عجائب الآثار فى التراجم والأخبار (٧ أجزاء)
للعلامة المؤرخ عبدالرحمن الجبرتى ـ دراسة وتقديم: د. أحمد زكريا الشلّق.

٤ ـ مستقبل الثقافة فى مصر ـ تأليف: طه حسين
دراسة وتقديم: د. أحمد زكريا الشلّق.

وبين يديك:

حوليات مصر السياسية ـ الحولية الرابعة «الجزء السابع»
تأليف: أحمد شفيق باشا ـ دراسة وتقديم: د. أحمد زكريا الشلّق.

منافذ بيع
الهيئة المصرية العامة للكتاب

مكتبة المعرض الدائم

١١٩٤ كورنيش النيل - رملة بولاق

مبنى الهيئة المصرية العامة للكتاب

القاهرة

ت : ٢٥٧٧٥٠٠٠ - ٢٥٧٧٥٢٢٨ داخلى ١٩٤ - ٢٥٧٧٥١٠٩

مكتبة مركز الكتاب الدولى

٣٠ ش ٢٦ يوليو - القاهرة

ت : ٢٥٧٨٧٥٤٨

مكتبة ٢٦ يوليو

١٩ ش ٢٦ يوليو - القاهرة

ت : ٢٥٧٨٨٤٣١

مكتبة شريف

٣٦ ش شريف - القاهرة

ت : ٢٣٩٣٩٦١٢

مكتبة عرابى

٥ ميدان عرابى - التوفيقية - القاهرة

ت : ٢٥٧٤٠٠٧٥

مكتبة الحسين

مدخل ٢ الباب الأخضر - الحسين - القاهرة

ت : ٢٥٩١٣٤٤٧

مكتبة المبتديان

١٣ش المبتديان - السيدة زينب

أمام دار الهلال - القاهرة

مكتبة ١٥ مايو

مدينة ١٥ مايو - حلوان خلف مبنى الجهاز

مكتبة الجيزة

١ ش مراد - ميدان الجيزة - الجيزة

ت : ٣٥٧٢١٣١١

مكتبة جامعة القاهرة

خلف كلية الإعلام - بالحرم الجامعى

بالجامعة - الجيزة

مكتبة رادوبيس

ش الهرم - محطة المساحة - الجيزة

مبنى سينما رادوبيس

مكتبة أكاديمية الفنون

ش جمال الدين الأفغانى من شارع

محطة المساحة - الهرم

مبنى أكاديمية الفنون - الجيزة

مكتبة الإسكندرية

٤٩ ش سعد زغلول - الإسكندرية

ت : ٠٣/٤٨٦٢٩٢٥

مكتبة الإسماعيلية

التمليك - المرحلة الخامسة - عمارة ٦

مدخل (أ) - الإسماعيلية

ت : ٠٦٤/٣٢١٤٠٧٨

مكتبة جامعة قناة السويس

مبنى الملحق الإدارى - بكلية الزراعة -

الجامعة الجديدة - الإسماعيلية

مكتبة بورفؤاد

بجوار مدخل الجامعة

ناصية ش ١١، ١٤ - بورسعيد

مكتبة أسوان

السوق السياحى - أسوان

ت : ٠٩٧/٢٣٠٢٩٣٠

مكتبة أسيوط

٦٠ ش الجمهورية - أسيوط

ت : ٠٨٨/٢٣٢٢٠٣٢

مكتبة المنيا

١٦ ش بن خصيب - المنيا

ت : ٠٨٦/٢٣٦٤٤٥٤

مكتبة المنيا (فرع الجامعة)

مبنى كلية الآداب -جامعة المنيا - المنيا

مكتبة طنطا

ميدان الساعة - عمارة سينما أمير - طنطا

ت : ٠٤٠/٣٣٣٢٥٩٤

مكتبة المحلة الكبرى

ميدان محطة السكة الحديد

عمارة الضرائب سابقًا - المحلة

مكتبة دمنهور

ش عبدالسلام الشاذلى - دمنهور

مكتب بريد المجمع الحكومى - توزيع

دمنهور الجديدة

مكتبة المنصورة

٥ ش السكة الجديدة - المنصورة

ت : ٠٥٠/٢٢٤٦٧١٩

مكتبة منوف

مبنى كلية الهندسة الإلكترونية

جامعة منوف

توكيل الهيئة بمحافظة الشرقية

مكتبة طلعت سلامة للصحافة والإعلام

ميدان التحرير - الزقازيق

ت : ٠٥٥٢٣٦٢٧١٠ - ٠١٠٦٥٣٣٧٣٣٢



مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب